

الدين القيم

كتاب النجاة

الكتاب - القرآن - السنة - الزكاة - الحج - الصوم
الاعتقاد - النكاح - الزكاة - الزكاة

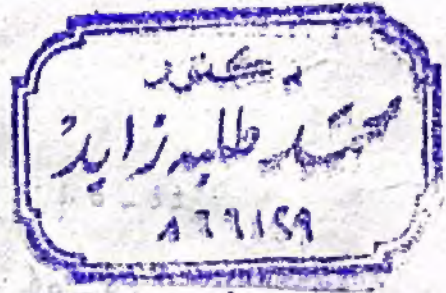
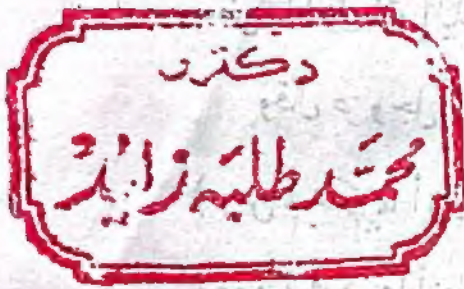
تأليف

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تذنيه هام

كل نسخة من هذه الطبعة غير موهورة بختم المؤلف وتوقيع تعتبر مطبوعة
بغير إذن المؤلف وبدون علمه وتحمل الآثار القانونية المترتبة على ذلك.



المؤلف

عنوان المؤلف

الدكتور محمد طلبه زاید

٢٣ ش الدكتور احمد امين مصر الجديدة القاهرة

تليفون ۸۶۶۱۲۹

ص.ب ۲۷۵. هليوبوليس الحرية

برقيا القنوت القاهرة

فاتحه

قال رب العرش العظيم جل جلاله

﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ
مِنَ الْحَقِّ ﴾ ٥ - ٤٨

﴿ وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ
بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ ٥ - ٤٩

وقال عز وجل :

﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ٥ - ٤٤

﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ٥ - ٤٥

﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ٥ - ٤٧

وقال سبحانه وتعالى :

﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ٥ - ٥٠

وقال جل شأنه :

﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا
وَإِلَيْهِ يُرْجَمُونَ ﴾ ٣ - ٨٣

وقال تقدست أسماؤه :

﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ٣ - ٨٥
صدق الله العظيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وأشهد ألا آله إلا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وأشهد أن محمداً عبده ورسوله البشير
النذير وأصلي وأسلم عليه وعلى آله وصحبه وأسلم تسليماً

أما بعد

فإن العلم مراحل، يقطعها الدارسون منازل بعد منازل
ولما كان المسلمون في تيه من الضلالات، وعماية من الظلمات، وأراد الله
عز وجل أن يفتح لهم باباً من العلم صادقاً، ونوراً من الحق مشرقاً، أذن في
إخراج (ديوان الطلاق)، أول مؤلف في الفقه الإسلامي منذ أربعة عشر قرناً،
ينبذ الخلافات في الدين تبدأ حاسماً، وينسك لمصادر الزائفة للشرح إنكاراً
جازماً، ويبرأ إلى الله من تمزق المسلمين فرقا وشيعا ومذاهب وأحزاباً، فخرج
هذا الديوان الصادق، يهدي مفاتيح الحق لكل والنج، ويعطي مصابيح الهدى
لكل دالج.

أخرج هذا الديوان للفقهاء الباحثين، لأول مرة منذ أربعة عشر قرناً
مبطلات الاحتجاج، التي إن وجدت في أي حديث أبطلت الاحتجاج به
والعمل به ولو كان في أصح الصحاح.

ووضع هذا الديوان للعلماء المتخصصين لأول مرة، شرائط الصحة الموضوعية،
وشرائط الصحة المطلقة، التي يتحتم توفرها في أي حديث لا يمكن العمل به

هذا فضلا عن شرائط الصحة التي وضعها العلماء الأولون ، والتي لا تحقق غير الصحة الشكلية فقط ، دون الصحة الموضوعية .

وأثبت هذا الديوان بالبراهين القاطعة ، والحجج الساطعة ، وقوع الأخطاء الكبيرة في شرائع الدين من كبار الصحابة رضوان الله عليهم ، منها ما عرفوها فرجعوا عنها ، ومنها ما عرفوها فكشوا عايبها ، ومنها ما لم يعرفوها ، مع مخالفة كل تلك الأخطاء للنصوص القطعية الثبوت (ص ٨٠ - ٩٨ ، ص ٢٣٧ - ٢٥٧ ديوان الطلاق) .

وهذا هو الديوان الثاني من مجموعة دواوين « الدين القيم » قد فتح الله فيه فيضاً جديداً ، وعلماً سديداً ، مبرراً من اختلافات المذاهب وتناقضات الأحكام ، وعبادة الرؤساء والأجبار ، مطهراً من البدع المحدثات في الدين ، والضلالات والأباطيل التي استبدلت الشك باليقين ، مسلماً من التحكم في الدين بآراء الفقهاء ، وما ينبغي لأحد أن يحكم في دين الله بالآراء ، آراء الناس جميعاً من فقهاء ورؤساء وغوغاء ، آراؤهم في الدين كلها أخطاء وأهواء ، آراؤهم كلها باطلة بلا استثناء ، عالمهم وجاهلهم وبرهم وفاجرهم كلهم في ذلك سواء ، إذ أن رأى أى واحد من هؤلاء لا يعدو أن يكون أحد أمور ثلاثة ، لارابع لها : -

١ - إما أن يكون هذا رأى في الدين مطابقاً للنصوص القطعية الثبوت في كتاب الله أو سنة رسوله فهذا إذاً ليس برأى لقائله إنما هو حكم الله وحكم رسوله ، حكاه بلسانه هذا أو ذاك من العباد ، وإنه لمن سخف القول وفضول الكلام أن ينسب مثل هذا الحكم الشرعى الصحيح إلى مذهب فلان أو فلان ... كلا لا مذهب لك أيها الإنسان هذا حكم الله وحكم رسوله .

٢ - وإما أن يكون هذا رأى في الدين مناقضاً لما في النصوص القطعية

الثبوت من كتاب الله أو سنة رسوله، مخالفا لها هادما لحكمها، فهذا إذا رجع من عمل الشيطان، فبعد آله وسحقا، كائنا من كان فائله، في العالمين أو السالفين، ألا كرامة للظالمين، ولا بشرى للمجرمين.

٣ — وإما أن يكون هذا الرأي في الدين، بدعا محدثا من مبتكرات المبتدعين، لم يقله الله ولا رسوله الأمين، فهذا إذا عمل مردود، وحدث مرفوض، قال ﷺ [من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد] ^(١) وقال [من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد] ^(٢).

عجبا هؤلاء المبتدعين، الذين يزيدون في الدين ما ليس من الدين، يحسبون الله نسي وهم الذاكرون؟ أيعظمون الرسول غفل وهم المبلغون؟ أيعلمون أن

﴿قُلْ أَتَعْلَمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ^(٣)

﴿أَمْ تَتَّبِعُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَتَّخِذُ مِنَ الْقَوْلِ﴾ ^(٤)

ذل الإنس والجن مجتمعين، أن يأتيا بمزيد على ما في السنة والقرآن، إلا مزيدا يتجرعه صاحبه صديدا، أو يصب فوق رأسه من حميم أن.

فاذا لم يخرج رأى أى إنسان عن أحد هذه الاحتمالات الثلاثة، فقد انعدمت الحاجة إلى آراء الناس، وحرمت جميع البدع في الدين، وخلص حكم الله وحده لجميع المؤمنين ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِي الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ ^(٥)

(١) مسلم ١٣٣، ٥ (٢) ٢٦٩٧ فح

(٣) الحجرات ١٦ (٤) الرعد (٥) الانعام ٥٧

قد أخرج ديوان الطلاق لأول مرة شرائع الطلاق كلها في صورة باهرة،
وحجة قاهرة، عالية بالحق الشاهق، وقاضية بالعدل الصادق، ودائمة للباطل فاداة
هو زاهق، لا موضع فيها لريه، ولا مغز فيها لغرية، ولا لونه فيها لضلال، ولا يعرف
الخطأ إليها سبيلا، ذلك لأن جميع أحكام الديوان لا تصدر إلا عن كتاب الله وسنة
رسوله وحدهما دون سواهما، فتسكن الديوان معيناً من العلم الصافي، سهل المثال
راسخاً كالجبال.

وهذا ديوان الجنايات يسير على نفس الدرب، ويقدم للمسلمين المرحلة الثانية^٧
من مراحل الفقه الراسخ الوثيق، في تسع جنابات تمثل الخطر الأكبر للجنس
البشرى في الحياة الدنيا، يقدم الديوان شرائع الله فيها، وأحكامه التي تؤمن العباد
من ضرورها وويلاتها.

وديوان الجنايات يفتح النافذة الثانية، كما فتح ديوان الطلاق النافذة الأولى
يفتح ديوان الجنايات نافذة ثانية على اختلافات المذاهب والأحزاب،
والشقاق البعيد في الكتاب، ليطلع المسلمون منها على صور زهية من انتفاضات
والضلالات، يجدونها مبسطة في كتب هذا الديوان، معلومة الصاحب، مسجلة
المراجع، مفصلة الزاعم، مفصلة البيان، ثم مدعوة بالنهر والبرهان، لا يرى أحد كائناً
من كان.

سيرى المطلعون أولو النهى والبصائر، كثير آمن من شرائع الدين التي ظلمت،
وكثير آ من الضلالات والأباطيل التي ذاعت وشاعت. (٥) (تكملة لفتاوى)

سيرى المطلعون أن تلك الاختلافات والتناقضات قد بدأت بعلم قبض
النبي ﷺ مباشرة، وأنها ما زالت تتراكم وتمتصق حتى انتهى الحق (أو كاد

وبقيت الأباطيل والضلالات ، كصاحب الطيلسان الذي طال تمرقه ، وطال رفوه .
حتى بقى الرفو وانقضى الطيلسان ، تواری الحق وبرزت الضلالات ، تبهر الناظر ،
وتذهل السامع ۱۱۱ كيف بدأت وثارت ۱؟ وإلى أى بوار صارت ۱؟ أين
هذا من الهدى الذى جاء به القرآن ۱؟ أين الحق الضائع تحت أكداش هذا
البهتان ۱؟

سيرى القارىء الفجائع المذهلات ، من شرع ما لم يأذن به الله ، ومن تحريم
ما أحل الله ، وتحليل ما حرم الله ، افتراء على الله ، سيرى تبديل كلمات الله ،
وسيرى بدعا مردودة ، ومحدثات مرفوضة ، وسيرى فى مقابل ذلك ، الرد الحامى ،
والحكم الجازم ، الذى يرد الحق إلى نصابه ، والله الحمد والفضل والله .

اقرأ أقوال الفقهاء فى كل باب ، واقرأ الرد المفصل بالنص والبرهان ، واقرأ
تفنيد أقوال الفقهاء ، ترى العجب العجيب .

قد أخبرنا الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه أن هذا التغيير فى
الدين سيكون بعده ، وأن هؤلاء المفترون سينزعون عن حوضه عليه السلام يوم القيامة ،
إذا حاولوا الاقتراب منه ليشرّبوا ، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله بهم بالدفاع عنهم ،
يقول يارب أصحابى ، فيقال له قد غيروا بعدك ، فيقول سحقا سحقا لمن غير بعدى ،
روى البخارى فى صحيحه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله [أنا فرطكم على
الحوض وليرفعن رجال منكم ثم ليختلجن دونى فأقول يارب أصحابى فيقال
إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك] ٦٥٧٦ فح .

وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله [ليردن على ناس من الأصمعيّين الحوض حتى
إذا عرفهم اختلجوا دونى . فأقول أصحابى فيقول لا تدري ما أحدثوا بعدك]
٦٥٨٢ فح .

وعن سهل ابن سعد قال قال النبي ﷺ [ليردن على أقوام أعرفهم
وبعض فوني ثم يحال بيني وبينهم] ٦٨٥٣ فح .

وعن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ [... فيقول إنهم مني .
فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي]
٦٥٨٤ - ٧٠٥١ . فح

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال [يرد على يوم القيامة رهط من
أصحابي فيجلون عن الحوض . فأقول يارب أصحابي . فيقول إنك لا علم لك .
أحدثوا بعدك . إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري] ٦٥٨٥ - ٦٥٨٦ فح
ومثل ذلك عن جنذب وعقبة وحارثة ابن وهب وأسماء بنت أبي بكر من
أصحاب رسول الله ﷺ ٦٥٨٧ - ٦٥٩٣ ، ٧٠٤٨ .

* * *

ليس الحق بعيداً على أي طالب ، ولا الهدى ممتنعاً عن الصادق الراغب ، وإنما
قاصمة الظهر هي التحجر والجود والعناد ، إنما البلية كل البلية في عبادة المذاهب
والأخبار والأنداد ، اتخذوا مشايخهم ومذاهبهم أرباباً من دون الله ، يحملون لهم
ويحرمون فيطيعون ، اتخذوهم شركاء . الله يشرعون لهم من الدين ما لم يأذن به الله ،
فيتبعون شرائع الأنداد ويذرون شرائع رب العباد ، قال تعالى ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ
فَرَعَوْا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا أَمَّ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ
لَفُضِّيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١)

(١) الشورى ٢١ .

هذا الديوان، والديوان الذي قبله، وما شاء الله أن يخرج للناس من الدواوين بعده، كلها تعد العدة لاجتماع المسلمين في مشلق الأرض ومغارها أمة واحدة كما أمرهم الله أن يكونوا ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (١) ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (٢) هذه الدواوين تعد العدة لإعادة التجمع والوفاق، بعد إزالة الفرقة والشقاق، تعد العدة للتلاحم والائتلاف، بعد نبذ التناحر والاختلاف.

تعد العدة لذلك بما تريمهم ما هم عليه الآن من اختلاف في الكتاب وشقاق بعيد ﴿ذَلِكَ بَيِّنَاتُ اللَّهِ أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ (٣) وبما تريمهم من أن الله ورسوله قد نهيا عن ذلك الاختلاف أشد النهي، وحذرا منه أبلغ التحذير، قال عز وجل ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (٥) وقال جل شأنه ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ (٦) وقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَئْتُمْ فِي رَبِّي إِنَّهُمْ أَرْغَضُوا عَنْهُ إِلَى اللَّهِ فَمَنِ نَسَبْنَاهُمْ يَوْمًا كَانُوا يُفْعَلُونَ﴾ (٧) وآيات كثيرة جدا في القرآن الكريم تؤكد أن الاختلاف في الدين هلاك ماحق وقال ﷺ [لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا] (٨) وقال ﷺ [إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب] (٩)

- | | | |
|-----------------|------------------|----------------------|
| (١) الأنبياء ٩٢ | (٢) المؤمن ٥٢ | (٣) البقرة ١٧٦ |
| (٤) السورى ١٣ | (٥) آل عمران ١٠٣ | (٦) آل عمران ١٠٥-١٠٦ |
| (٧) الأنعام ١٥٩ | (٨) ٢٤١-٣٤٧٦ فح | (٩) مسلم ٥٧/٨ |

ذلك بأنهم إذا أيقنوا من الأمثلة الجامعة، والأدلة القاطعة التي تقدمها تلك الدواوين المباركة، أن ما هم عليه الآن من شرائع المذاهب المتناقضة المتشاككة هو باطل عريض البطلان، وضلال شديد، وشقاق بعيد، يستيقنون ذلك يقيناً لا يخالطه أدنى شك، عندما يردوا تلك الشرائع الضالة إلى النصوص القطعية الثبوت من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وهذا هو الأمر الذي تفصله تلك الدواوين أعظم تفصيل، إذ تقدم من كلام الله وكلام رسوله النصوص الفاصلة، ثم تسوق من مزاعم الفقهاء ألواناً من الشرائع الغافلة، والأحكام الباطلة، المخالفة للنصوص، أو المبتدعة من الأساس، فلا يسع مؤمن بالله واليوم الآخر، برفع كلام الله وكلام رسوله فوق كلام الناس أن يترك نصوص الهدى من رب العالمين، ويتبع أباطيل للصنفين.

على أن القضية ليست خطأ عارضاً، أو خلافاً شاردًا، بين الحين والحين، بل هي طوفان جارف من الخطايا والبلايا، في كل مسألة أو مشكلة، في كل باب من أبواب الكتاب، موج متلاطم من الضلالات والتناقضات.

فهم يعتذر الذين جاءهم الهدى من ربهم ثم يولون مدبرين ١٢ بم يجادلون ١٢
وبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون ١٢

الاختلاف في الكتاب، والفرقة في الدين هو عين الهلاك، وتمزق الأمة الواحدة إلى مذاهب شتى هو النتيجة الحتمية للاختلاف في الكتاب، وقد نوه الله المختلفين في الكتاب، المتفرقين في الدين أشد وعيد، ومما هم مشركين، قال تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ ١١

وهذا الديوان وأقرانه بضرب الأمثال، ويحذر الوبال، ويذكر بالقرآن
قال تعالى ﴿ فذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ (١).

تتمت هذه المباحث

يبحث هذا الديوان في الجنايات التي حد لها الشارع جل وعلا عقوبات
بدنية، وهي الجنايات التسع التالية، وقد خصصنا لكل واحدة منها كتاباً يفصلها
تفصيلاً :-

- ١ - جنابة شرب الخمر .
- ٢ - جنابة رمي المحصنات (القذف)
- ٣ - جنابة السرقة
- ٤ - جنابة الزنا
- ٥ - جنابة الردة (الارتداد عن دين الاسلام)
- ٦ - جنابة المحاربة والسعى في الأرض فساداً
- ٧ - جنابة المارقين
- ٨ - جنابة الناكثين
- ٩ - جنابة البغاه

والجنايات الستة الأولى هي في الغالب جنابات فردية ، بينما الجنايات الثلاثة
الأخيرة السابعة والثامنة والتاسعة هي دائماً جنابات جماعية .

ولقد درج الفقهاء منذ بداية الاسلام إلى يومنا هذا على إطلاق لفظ الحدود

على تلك الجنايات مجتمعة ، فهم يتكلمون في مصنفاتهم عن الخمر والقذف والسرقة والزنا وغيرها تحت عنوان الحدود ، وإن كانوا يفردون للقتل والجراحات كتاباً آخر تحت عنوان القصاص والديات .

ولكننا وجدنا أن لفظ « الحدود » الذي أطلقه الفقهاء على تلك الجنايات هو في كتاب الله لفظ عام ، يطلق على عقوبات الجنايات ، كما يطلق على غير ذلك من الشرائع التي ليست بجنايات .

فمثلاً لفظ « الحدود » يطلق في كتاب الله على الفرائض قال تعالى بعد تفصيل الموارث في الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ من سورة النساء ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (١)

فسمى الله تعالى فرائض الموارث حدوداً

ولفظ الحدود يطلق في كتاب الله أيضاً على أحكام الطلاق ، قال تعالى بعد ذكر أحكام الطلاق في الآيات ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ من سورة البقرة ﴿ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢)

فسمى الله تعالى أحكام الطلاق حدوداً

ولفظ الحدود يطلق في كتاب الله أيضاً على الكفارات ، قال تعالى بعد ذكر أحكام الظهار في الآيات من ١ إلى ٤ من سورة المجادلة ﴿ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٣)

فسمى الله تعالى الكفارات حدوداً

ولفظ الحدود يطلق في كتاب الله أيضاً على مناسك الصيام والاعتكاف
قال تعالى بعد ذكر شرائع الصيام في آيات من ١٨٣ إلى ١٨٧ من سورة البقرة
﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾ (١).

فسمى الله تعالى مناسك الصيام والاعتكاف حدوداً.

ولفظ الحدود يطلق في كتاب الله أيضاً على أحكام الافتداء الذي يسميه
الفقهاء الخلع، قال تعالى ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيْمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ
حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٢).

فسمى الله تعالى أحكام الافتداء حدوداً.

فلفظ الحدود إذاً ليس لفظاً خاصاً بالجنايات وحدها، بل هو لفظ عام لها
ولغيرها كما أسلفنا، هذا فضلاً عن أن لفظ الحدود سواء في كلام الله
أو كلام رسوله ليس مذكوراً في كل تلك الجنايات، بل هو مذكور في بعضها
دون البعض الآخر فهو مذكور في جنابة الرمي في قول رسول الله ﷺ لهلال
« ابن أمية لما رمى امرأته بالزنا [البينة أو حد في ظهرك] » (٣) وهو مذكور في
جنابة السرقة في قول رسول الله ﷺ لأسامة بن زيد لما استشفع في الخزومية
التي سرقته [أنشفع في حد من حدود الله] (٤) وهو غير مذكور في كلام الله
أو كلام رسوله في سائر الجنايات.

فلفظ الحدود إذاً ليس خاصاً بالجنايات وليس شاملاً لكل الجنايات
من أجل ذلك فضلنا أن نطلق على هذا الديوان عنوان « ديوان الجنايات »

(٢) البقرة ٢٢٩

(١) البقرة ١٨٧

(٤) ٦٧٨٨ فتح

(٣) ٤٧٤٧ فتح الباري

بديلاً من « ديوان الحدود » تميزاً لشرائع الجنائيات عن غيرها من شرائع
المواريث والطلاق والكفارات والمناسك والأفئدة وغيرها مما يطلق عليه في
كتاب الله لفظ الحدود.

وسوف يتبين من دراسة أقوال الفقهاء في هذه الجنائيات، كما تبين من دراسة
أقوالهم في قضايا الطلاق، المفضلة في « ديوان الطلاق »، مدى الخلاف الشديد
والتناقض البعيد بين أحكامهم، الأمر الذي غير وجه الحق في تلك القضايا والذي
أنكره القرآن الكريم، فنعمته الله تعالى بأنه شفاق بعيد، قال تعالى للمختلفين في
الكتاب ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي
الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ (١)

وسوف يتبين كذلك من مقابلة أحكامهم على النصوص القطعية الثبوت،
كيف أنهم يحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، الأمر الذي نعمته الله تعالى
بأنه اقتراء الكذب على الله قال جل شأنه ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنَّا نَقُولُ ﴾
﴿ أَلَسْتُمْ كَذِبًا ﴾ ﴿ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ
الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ ﴿ مَتَاعٌ
قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٢)

وسوف يتبين كذلك من الاطلاع على كثير من أحكامهم التي لم ترد في
كتاب الله ولا في سنة رسوله، كيف أنهم يشرعون من الدين ما لم يأذن به الله،
بعض أفكارهم ورأى أنفسهم، وتلك هي الحالة المهلكة، إذ ينصبون أنفسهم
شركاء لله في التشريع وهم لا يشعرون، الله تعالى يشرع للناس، وهم كذلك

يُشرعون . ذلك هو الظلم الذي توعد الله فاعله بالعذاب الأليم قال جل شأنه ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُتِنَ بِهِمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١) .

كل ذلك يتبين بكل جلاء ووضوح ، بمجرد إلقاء نظرة على أقوال الفقهاء في أى مسألة من مسائل تلك الجنايات . الأمر الذي هو هلاك الأولين والآخرين ، قال ﷺ [إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب] (٢) وقال ﷺ [لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا] (٣) .

هذا الاختلاف الذي لا نجاة معه لأحد من العالمين ، إلا بالانسلاخ من الخلاف والمختلفين ، والاعتصام بحبل الله المتين ، فلا يقول أحد على الله مالا يعلم ، ولا يشرع أحد من الدين ما لم يأذن به الله ، لكن يرى سبيل الرشده فيتخذه سبيلا ، ويرى سبيل الغي فلا يتخذه سبيلا ، ويستمع القول فينبع أحسنه قال تعالى ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (٤) .

لقد فتحنا من قبل بديوان الطلاق أول نافذة على الخلاف والشقاق ، ونحن اليوم نفتح بديوان الجنايات نافذة أخرى للمستبصرين .

فهل أنتم مطلعون ؟

(١) الشورى ٢١ . (٢) مسلم ٥٧/٨ . (٣) ٢١٤٠ ، ٣٤٧٦ فتح الباري . (٤) الزمر ١٧ - ١٨

﴿ تَلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْمَلِيقُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾^(٢)
﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ۖ وَانجُنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾^(٣)

الحمد لله رب العالمين

عبد الله

الفقير إلى عفو ربه ورحمته

محمد بن طلبه بن خليفة آل زايد

الكتاب الأول

جذبة شربة الخمر

تعريف

الخمر ما خمر العقل وكل مسكر خمر وكل مسكر حرام

والخمر اللوجب للعقوبة هو كل مسكر يتناوله المرء بقصد السكر، سواء كان هذا الشيء المسكر سائلاً يشرب، كالنبيذ والفضيخ والبسر والبتع والزر وغير ذلك من أسماء أشربة الأقدمين، أو كالكونياك والويسكي والشمبانيا والكيوكتيل وغيرها من أسماء أشربة هذا العصر، أو تحت أى اسم آخر فى أى زمان ومكان.

أو كان هذا الشيء المسكر يابساً يبلع أو يمضغ، كالأفيون أو الحشيش أو القات أو غير ذلك من مسموم المدمنين.

أو كان هذا الشيء المسكر مسحوقاً يستنشق بالمعاطس، كالسكوكاين أو الهوارين أو غير ذلك.

أو كان هذا الشيء المسكر مادة تدخن، يدسونها فى لفائف التبغ أو النرجيلة أو أية وسيلة أخرى من وسائل التدخين.

أو كان هذا الشيء المسكر حقناً فى الجسم بالأبر، كالمورفين أو غيره من العقاقير المخدرة والمأخوذة بقصد الأسكار.

والنص الجامع لكل تلك الأنواع المختلفة من المسكرات هو قوله ﷺ [كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام].

فالخمر اسم جامع لكل تلك الأنواع والتعظيم لازم فيها جميعاً

النصوص

النصوص القرآنية

١- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ (١)

٢- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (٢)

٣- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَسِهُونَ﴾ (٣)

الأحاديث النبوية

٤- (٥٥٨٥ - ٨٦ فتح الباري) عن عائشة عن النبي ﷺ [كل شراب أسكر فهو حرام].

٥- (٦٧٧٣ فتح) عن أنس أن النبي ﷺ [ضرب في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين].

(٣) المائدة ٩٠ - ٩١

(٢) النساء ٤٣

(١) البقرة ٢١٩

٦ (٦٧٧٤ فح) عن عقبة ابن الحارث [جىء بالنعمان أو ابن النعمان
شارباً فأمر النبي من كان بالبيت أن يضربوه قال ف ضربوه فكنت أنا فيمن
ضربه بالنعال] .

٧ (٦٧٧٥ فح) عن عقبة بن الحارث [أن النبي ﷺ أتى بنعمان - أو
بإبن نعمان وهو سكران فشق عليه وأمر من في البيت أن يضربوه ف ضربوه
بالجرید والنعال وكنت فيمن ضربه] .

٨ (٦٧٧٦ فح) عن أنس بن مالك قال [جلد النبي ﷺ في الخمر بالجرید
والنعال و جلد أبو بكر أربعين] .

٩ (٦٧٧٧ فح) عن أبي هريرة قال [أتى النبي ﷺ برجل قد شرب
قال اضربوه قال أبو هريرة فمنا الضارب بيده والضارب بعله والضارب بثوبه
فلما انصرف قال بعض القوم أخزأك الله قال لا تقولوا هكذا لا تعينوا عليه
الشیطان] .

١٠ (٦٧٧٩ فح) عن السائب ابن يزيد [كنا نؤتى بالشارب على عهد
رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر فصدراً من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا
ونعالتنا وأرديتنا حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى إذا اعتوا وفسقوا
جلد ثمانين] .

١١ (٦٧٧٨ فح) علي ابن أبي طالب [قال ما كنت لأقيم حداً على
أحد فيموت فأجد في نفسي إلا صاحب الخمر فإنه لو مات ودينه وذلك
أن رسول الله لم يسنه] .

١٢ (٦٧٨٠ فح) عمر بن الخطاب [أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ

كان اسمه عبد الله وكان يلقب جماراً وكان يضحك رسول الله ﷺ وكان النبي قد جلده في الشراب فأتى به يوماً فأمر به فجلد فقال رجل من القوم اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به فقال النبي ﷺ لا تأمنوه فوالله ما علمت إنه يحب الله ورسوله .

١٣ (٦٧٨١ فح) عن أبي هريرة [أتى النبي ﷺ بسكران فأمر بضربه فمنا من يضربه بيده ومنا من يضربه بقلعه ومنا من يضربه بثوبه فلما انصرف قال رجل ماله أخزاء الله فقال رسول الله ﷺ لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم] .

١٤ (مسلم ٨٧/٦) عن أنس قال [كنت ساق القوم يوم حرمت الخمر في بيت أبي طلحة وما شربهم إلا الفضيخ والبسر والتمر فإذا مناد ينادي فقال اخرج فانظر فخرجت فإذا مناد ينادي ألا إن الخمر قد حرمت ، قال فخرجت في سبلك المدينة ، فقال لي أبو طلحة أخرج فأهرقها فهرقها] .

١٥ (مسلم ٩٨/٦) بريدة قال [قال رسول الله ﷺ نهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً] .

١٦ (مسلم ٩٨/٦) بريدة عن النبي قال [نهيتكم عن الظروف وإن الظروف أو ظرفاً لا يحل شيئاً ولا بهرمه وكل مسكر حرام] .

١٧ (مسلم ٩٨/٦) بريدة عن النبي قال [كنت نهيتكم عن الأثرية إلا في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء غير ألا تشربوا مسكراً] .

١٨ (مسلم ٩٩/٦) عن أبي موسى قلت [يا رسول الله إن شراباً يصنع بأرضنا يقال له المزر من الشعير وشراب يقال له البنع من العسل قال كل مسكر حرام] .

١٩ (مسلم ٦ / ١٠٠) عن ابن عمر عن النبي [كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يدمنها لم يتب لم يشربها في الآخرة] .

٢٠ (مسلم ٥ / ١٢٥) عن أنس أن النبي ﷺ [أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بمجريدتين نحو أربعين قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود ثمانين فأمر به عمر] .

٢١ (مسلم ٥ / ١٢٥) أنس عن النبي [كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين] .

٢٢ (مسلم ٥ / ١٢٥) أنس عن النبي [أن نبى الله ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال ثم جلد أبو بكر أربعين فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى قال ماترون في جلد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال فجلد عمر ثمانين] .

٢٣ (مسلم ٥ / ١٢٥) عن أنس [أن النبي ﷺ كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين] .

٢٤ (مسلم ٥ / ١٢٦) عن علي قال [ما كنت أقيم على أحد حداً فيموت فيه فأجد منه في نفسه إلا صاحب الخمر لأنه إن مات وديته لأن رسول الله ﷺ لم يسنه] .

٢٥ (مسلم ٥ / ١٢٦) عن أبي بردة الأنصاري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول [لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله] .

٢٦ (٤٢٩٦) جابر بن عبد الله سمع رسول الله يقول عام الفتح وهو بمكة [إن الله ورسوله حرم بيع الخمر] .

١- باب عقوبات شارب الخمر

أقوال الفقهاء

المذهب والرجع	حكم المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
مالك ^١ أبو الطيب ^٢ وأتباعه من الشافعية ^٣ طائفة من أهل العلم ^٤	السنة عندنا أن من شرب سكرأ عليه الحد سكرأ أو لم يسكرأ لا يجوز الحد بالسياط ↑ لاحد فيها وإنما فيها التعزير ↑ وحجتهم أن الحديث لم يحدد عدداً في الضرب سئل كم جلد رسول الله ﷺ في الخمر قال لم يكن فرض فيها حداً كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالم حتى يقول لهم ارفعوا ↑ الجلد أربعين ↓ وحجته أن هذا هو قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلى
القاضي حسين ^٢ الجمهور ^٣ الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود النووي ^٥	ينعين الجلد بالسوط ↓ قال لأنه إجماع الصحابة ٨٠ جلده (ثمانين) ↓ ٤٠ جلده (أربعين) ↓ أجمع الصحابة على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب الحكم صواب ↑ والاجماع خطأ لم يجمعوا بل اختلفوا

(١) الموطأ ٥٢٦ (٢) فتح الباري ١٢ : ٦٦ . (٣) فتح الباري ١٢ : ٧٢

(٤) المحلى ١٣ : ٤١٨ / ٥٧ (٥) شرح سلم ١١ : ٢١٨

للذهب والمرجع	حكم المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
علي ابن أبي طالب ^١	قال لعمر ابن الخطاب نرى أن تجلده ثمانين ↓ لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى
علي ابن أبي طالب ^٢	٤٠ جلده (أربعين) ↓
عمر ابن الخطاب وعثمان ابن عفان وعبد الله ابن عمر ^١	جلدوا عبيدهم نصف حد الحر ↓
عبد الرحمن ابن عوف ^٢	٨٠ جلده ↓ قال لعمر ابن الخطاب أخف الحدود ثمانين أرى أن يجعلها كأخف الحدود
أبو حنيفة ^٣	ثمانين سوط للحر ↓ وللعبد أربعين ↓

الرد المفصل بالنقض والبرهان لا بالرأى

تجب عقوبة الخمر على من شرب الخمر سواء سكر أم لم يسكر ،
وبرهان ذلك .

١ - أن رسول الله ﷺ أقام الحد على من شرب الخمر ، من سكر منهم
ومن لم يسكر على حد سواء ، ففي النصوص .

(١) الموطأ ٥٢٦ - ٧ (٢) مسلم ١٢٥/٥ - ٦ (٣) رد المحتاد ٤٠/٤

الأحاديث ٦٧٧٤ ، ٦٧٧٧ ، ٦٧٧٩ ، ٦٧٨٠ في صحيح البخاري .
وفي مسلم (١٢٥ / ٥) كلها ذكرت توقيع العقوبة على شارب الخمر .
والأحاديث ٦٧٧٧ ، ٦٧٨١ في صحيح البخاري ذكرت توقيع العقوبة على
سكران .

والأحاديث ٦٧٧٣ ، ٦٧٧٦ ، ٦٧٧٨ من صحيح البخاري وثلاثة أحاديث
في صحيح مسلم ١٢٥ / ٥ لم تبين شارباً من سكران ، ولكن ذكرت ضرب في الخمر ،
جلد في الخمر ، - صاحب الخمر .

وبذا يتبين أن الأحاديث في الصحيحين أثبتت توقيع العقوبة على شارب
الخمر سواء سكر أم لم يسكر وليس فيها أي نص يخص السكران وحده بالعقوبة .

٢ - آية التحريم منصبه على تحريم الخمر وأنها رجس من عمل الشيطان ولم تشترط
لتحريمها حدوث السكر أو عدم حدوثه فن شرب ولم يسكر قد وقع في الحرام
كالذي شرب وسكر ، ومن وقع في الحرام استحق عقوبة هذا الحرام .

٣ - العقوبة على الفعل لا على نتائج الفعل فمن زنت استحققت العقوبة سواء
حملت من الزنا أم لم تحمل ومن قذف المحصنة الغافلة المؤمنة استحق عقوبة القذف
سواء ترتب على قذفه طلاقها من زوجها أم لم يترتب .

العقوبة على الفعل ، لا على نتائج الفعل .

تواترت الأحاديث في البخاري ومسلم ، عن أربعة من الصحابة هم أنس بن
مالك وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والسائب بن يزيد ، أن رسول الله ﷺ

كان إذا أتى بشارب الخمر، يأمر من حضره أن يضربوه، فيضربوه بالأبدى والجريد والنعال والثياب، ولم يرد قط في أى خبر صحيح أن النبى ﷺ جلد شارب الخمر بالسياط، ولا يدل لفظ « جلد » الوارد في بعض طرق الأحاديث على أن ذلك معناه الضرب بالسياط، فقد استعمل لفظ جلد ولفظ ضرب مقرونين بالجريد والنعال، مما يقطع بأنهما مترادفان مستعملان للأفادة بمعنى واحد هو توقيف العقوبة على الشارب بالجريد والنعال، فزال بذلك أى وهم أن جلد في الحديث معناه الضرب بالسياط.

كما أن عبارة [فجلد مجريدين نحو أربعين] الواردة في أحد طرق الحديث عن أنس، لا تدل على أن النبى ﷺ أمر رجلا واحداً حينه معه جريدين، أن يقوم فيضرب شارب الخمر، فقام وضربه نحو أربعين لأن الأحاديث للتواتر عن جميع الصحابة بما فيهم أنس تشير إلى أن الضرب كان يقع بالجريد والنعال والأبدى والثياب وليس بالجريد وحده فذكر الجريدين وحدهما في هذا الطريق هو من الاختصار المفضى إلى الوهم الخاطيء، الذى كثيراً ما يقع من أنس وغير أنس من المسحابة في رواياتهم، فلا يعول عليه ولا يلتقى إليه بال . ونضرب لذلك الاختصار الخلل أمثله من أحاديث عن أنس وغير أنس من الصحابة :

فتلا قال أنس في حديثه عن عبد الرحمن ابن عوف [أن النبی آخى بينه وبين سعد بن الربيع، فقال أولم ولو بشاه] فاختصرت هذه الرواية قصة عرس عبد الرحمن، فأخلت بالمعنى إخلالاً شديداً، إذ أوهمت السامع أن النبى ﷺ أمر بالوليمة من أجل المؤاخاة بين عبد الرحمن وسعد، مع أن الحقيقة خلاف ذلك، إذ هو قد أمر بالوليمة من أجل عرس عبد الرحمن .

ونضرب مثلاً آخر، أحد طرق حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء النبي ﷺ اختصرت الحديث، فأسقطت غسل الوجه، فأوهمت خطأ أن وضوء النبي ﷺ كان بدون غسل الوجه، وهذا باطل يقينا (١٨٥ فتح الباري) ومن أراد مزيدا من الأمثلة فليراجع فصل مبطلات الاحتجاج ببعض الأحاديث في الصحيحين (فقرة الاختصار) من ديوان الطلاق.

كذلك لم يرد قط في أي خبر صحيح أن النبي ﷺ عدَّ الضرب الواقع على الشارب ولا أنه أمر أحداً بعد الضرب، ولا أنه أمر بعدد معين من الضربات على الشارب، أربعين أو غير أربعين، فينتفي بذلك نفياً قاطعاً بتحديد أي عدد للضربات المأمور بها عقوبة لشارب الخمر. إنما ذلك ماخرصه أنس والخرص شديد الخطأ.

ولم يرد لفظ أربعين عن أحد من الصحابة الذين تواترت عنهم أحاديث عقوبة شارب الخمر — سوى أنس وحده — ومع ذلك فقد ورد هذا اللفظ (أربعين) في الطرق المروية عن أنس مترددا بين صيغة التحديد (جلد أربعين) وصيغة التقريب (جلد نحو أربعين) مما يقطع بأن هذا اللفظ إنما أريد به التقريب لا التحديد أي أن أنسا قد خرص بحسابه وظنه أن الضربات المنهاله على شارب الخمر كانت حوالي أربعين ضربة، ومما يؤكد ذلك أنه من المستحيل عد الضربات المنهاله من عدد من الضاربين في وقت واحد على شخص واحد وبأدوات مختلفة، كما أنه من المستحيل أن تكون عدد الضربات في جميع المرات على مختلف الشاربين ومن مختلف أعداد الضاربين ثابتة، أربعين بالضبط في كل مرة، لا تنقص ولا تزيد.

إذا فعدد الأربعين إنما هو محض تخمين، لم ينزل به شرع من الله ولا رسوله فلا يلزم أحدا، ولا يحتاج به ولا يعمل به.

يتبين مما تقدم أن عقوبة شارب الخمر ليست جلدًا بالسياط، وليست عددًا محددًا، أربعين أو ثمانين، وإنما عقوبته أن يأمر الحاكم من في مجلسه أن يضربوه فيضربوه بأيديهم وبالجرید والنعال والثياب حتى يأمرهم بالرفع فيتركوه^(١)، ولا ينبغي لهم أن يلعنوه، أو أن يدعوا عليه، لأن النبي ﷺ قد نهى عن ذلك. قال [لا تكونوا عون الشيطان على أخيك]^(٢) :

ومن المعلوم لكل أحد، أن شرائع الله تعالى لا يحل لأحد كائنا من كان أن يغيرها أو يبدلها قال تعالى ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾^(٣) وقال تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾^(٤) ودين الله هو أعظم نعمه وقال تعالى ﴿رَمَن يُّبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٥) وقال ﷺ [سحقا سحقا لمن غير بعدي]^(٦) ولا يحل لأحد كائنا من كان أن يزيد في شرائع الله ولا ينقص منها، فالدين كامل شامل لا يحتاج زيادة من أحد، قال تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٧) فالذين بدلوا عقوبة شارب الخمر، من ضرب بالأيدى والثياب والجرید والنعال كفعل النبي ﷺ، إلى جلد بالسياط، إبتداعا برأى أنفسهم، لا يحتج بفعلهم ولا يعمل به، والذين حددوا عدد الضربات بأربعين أو ثمانين كذلك قد ابتدعوا

(١) فتح الباری ٧٢/١٢ (٢) ٦٧٨١ فح (٣) یونس ٦٤
(٤) ابرهیم ٢٨ (٥) البقرة ٢١١ (٦) ن ٢٨ (٧) المائدة ٣

ما لم يفعل رسول الله، وشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله، فلا يحتج بفعلهم ولا يعمل به.

ومما يؤكد بدعية تحديد الأعداد، وبدعية الضرب بالسياط، إقرار علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالندم، إذا مات شارب الخمر من الضرب بالسياط، وأنه كان يوديه^(١)، وقوله أن سبب ندمه هو أن رسول الله ﷺ لم يسنه، أي أن رسول الله ﷺ لم يسن ضرب شارب الخمر بالسياط لا أربعين ولا ثمانين، فهو لا محالة بدعة، وكل بدعة ضلالة، ومن مات نتيجة لهذه الضلالة فهو بالضرورة مقتول خطأ، فوجبت دية القتل الخطأ.

* * *

وقد اختلف الفقهاء في عقوبة شارب الخمر كاختلافهم في كل شرائع الدين. فمنهم من قال بتعين الجلد بالسياط وكانت حجتهم في ذلك أن هذا هو إجماع الصحابة وهو خطأ فاحش وضلال بعيد.

أما أنه خطأ فاحش فلأن الصحابة لم يجمعوا على ذلك قط، فهذا افتراء عليهم، بل النصوص الصحيحة كلها تقطع بأن أبا بكر كان يفعل كفعل النبي (ضرباً بالأيدي والثياب والجريد والنعال)، وأن عمر بن الخطاب كان يفعل ذلك صدراً من خلافته، ثم غير ذلك إلى الجلد بالسياط أربعين ثم غير ذلك إلى الجلد بالسياط ثمانين وأن عثمان بن عفان كان يجلد بالسياط أربعين، وكذلك علي بن أبي طالب، وفي خبر عنه أنه أشار على عمر بثمانين، فأين هو الأجماع للزعم ١؟

(١) أي يدفع دية لأنه مقتول خطأ

وأما أنه ضلال بعيد، فإن من أضل الضلال أن تتبع في ديننا فعل جماعة من الناس، ولا تتبع فعل رسول الله ﷺ، وأن يكون رأى أى عدد من الناس، ولو كانوا أهل الأرض جميعاً أرجح عندنا من شرع الله وفعل رسوله، ذلك إذا هو الضلال البعيد، قد عبدناهم إذا من دون الله، وأطعناهم وعصينا رسول الله،

ومنهم من قال بالجلد أربعين : وحجتهم في ذلك أن هذا هو قول الصحابة أنى بكر وعمر وعثمان وعلي، وهذا كسابقه خطأ وضلال، فسقطت حجته .

ومنهم من قال بالجلد ثمانين : وحجتهم في ذلك مجرد الرأى، وليس الدين بالرأى، لا نص عندهم بذلك، زعموا أن الناس قد تمادوا في شرب الخمر، لم تردعهم عقوبة النبي ﷺ أى الضرب بالأيدى والجريد والنعال واشياء، فاستباحوا تغليب العقوبة برأى أنفسهم، فشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله وهذا خطأ شديد للأسباب الآتية :-

١ - جلد شارب الخمر بالسوط أربعين أو ثمانين هو عمل يخالف لفعل رسول الله ﷺ، وهو حدث في الدين ليس منه، فهو عمل مردود وحدث مرفوض، قال ﷺ [من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد]^(١) وقال [من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد]^(٢).

٢ - استحداث عقوبة في الدين لم تكن موجودة في عهد النبي ﷺ هو شرع ما لم يأذن به الله، وهو ظلم توعد الله عليه بالعذاب الأليم، قال تعالى :

أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ
الْفَصْلِ لَفُتِنَ بِهِمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ^(١)

٣ - الحكم في أية قضية بأي حكم لم ينزله الله في كتابه أو على لسان رسوله،
هو حكم بغير ما أنزل الله، وهو حكم بأهواء الناس وأرائهم، وقد أوجب الله
الحكم بما أنزل ونهى عن الحكم بالأهواء، قال تعالى : ﴿ فاحكم بينهم بما أنزل
الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ﴾ ^(٢) وقال تعالى ﴿ وأن أحكم بينهم
بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروا أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليكم ﴾ ^(٣)
وأشد من ذلك قول الله تعالى فيمن يحكم بغير ما أنزل الله ﴿ ومن لم يحكم
بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ ^(٤) ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك
هم الظالمون ﴾ ^(٥) ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ ^(٦) وإذا كان
الصحابه رضوان الله عليهم الذين وقعوا في هذا الخطأ الشديد، قد سبقت لهم
من ربهم الحسنی بمغفرة كل ما يفعلون، لما أطلع الله على أهل بدر فقال إعملوا
ما شئتم فقد غفرت لكم ^(٧)، فنحن للتأخرون ليس لنا هذا التأمين فينبغي منتهى
الحذر من تغيير شرائع الله والوقوع في سخط الله، نعوذ بالله من ذلك .

٤ - أى تغيير في دين الله بعرض فاعله للطرد والحرمان من حوض رسول الله
ﷺ يوم القيامة ويقال له [سحقاً سحقاً لمن غير بدى] ^(٨) .

٥ - إباحة تغيير الشرائع بحجة زيارة الردع، أو مسابقة حاجات العصر، أو

(١) الشورى ٢١ . (٢) المائدة ٤٨ . (٣) المائدة ٤٩ .

(٤) المائدة ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ . (٥) فتح البلى ٣٧٨٢ .

(٦) - ٣ ديوان الجنایات)

أَيَّةُ حُجَّةٍ أُخْرَى، مَعْنَاهُ الْقَضَاءُ الْعَامُّ عَلَى الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَإِذَا جَازَ تَغْيِيرُ
عُقُوبَةِ الشَّارِبِ مِنْ ضَرْبٍ بِالْأَيْدِي وَالشِّبَابِ وَالْجُرِيدِ وَالنَّمَالِ، كَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ
إِلَى جِلْدٍ بِالسَّيَاطِ أَرْبَعِينَ أَوْ ثَمَانِينَ، لِأَنَّ النَّاسَ عَتَوْا وَفَسَقُوا، جَازَ أَيْضًا زِيَادَةُ
عُقُوبَةِ الزَّانِي مِنْ مِائَةِ إِلَى مِائَتَيْنِ جِلْدَةً، وَعُقُوبَةُ الْقَاذِفِ مِنْ ثَمَانِينَ إِلَى مِائَةِ وَسِتِينَ
جِلْدَةً، وَالسَّارِقِ مِنْ قَطْعِ يَدِهِ إِلَى قَطْعِ كِلْتَا يَدَيْهِ، وَجَازَ زِيَادَةُ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ
فِي الْبِرَاثِ مِنْ رُبْعٍ إِلَى نِصْفٍ، وَزِيَادَةُ كُفَّارَةِ الْيَمِينِ إِلَى إِطْعَامِ عَشْرِينَ مِنْ
السَّائِكِينَ وَزِيَادَةُ كُفَّارَةِ الظَّهَارِ إِلَى صِيَامِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مُتَتَابِعَةٍ، وَهَلُمَّ جَرَاءً، وَهَذَا
إِذَا مَعْنَاهُ الْبَوَازُ التَّامُّ، وَعَلَى الدِّينِ السَّلَامُ ۝

٦ - الحِكم في دين الله بالمرأى دون النص، هو ترك الحق، وإتياع الهوى، وهذا هو الضلال عن سبيل الله الذي ينهى إلى العذاب الشديد، قال تعالى : (نَاخِمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ لِمَا فَعَلُوا يَوْمَ الْحِجَابِ) (١) والله تعالى اعلم بالصواب.

٧ - الهدى كل الهدى، والخير كل الخير، وهو في اتباع أمر الله وأمر رسوله، لا في اتباع أوامر الناس، والله جل وعلا في شرائعه وأحكامه حكيم بالغه، فنجعل منها أكثر مما نعلم، فمن ظن أنه لا حكمة لعقوبة شارب الخمر إلا الأيلام البدني. فإذا كان الأيلام البدني من العقوبة الشرعية غير كاف في ردع الجاني، وجب زيادة مبتدعة لكي يتحقق بها الردع، من ظن ذلك، ففعل ذلك، فقد ذهل عن الحق، ووهل، وقال على الله ما لم يقل، بل لله الحجة البالغة.

۱۲. جملہ (۱)

(v) $U^{\pm} \in \mathcal{A}$.

(۱) ص ۲۶ . جواباً بر ۲۸۷۶ (۰) . ۲۷۸۰ و ۲۷۹۰ و ۲۸۰۰

فلعل ضرب شارب الخمر بالنعال ، أخزى له من الجلد بالسياط .
ولعل إهانتة بأيدي العديد من الضاربين ، أشد زجراً له من ضرب واحد
من الجلاذين .

ولعل فضيحة التحقير في مجلس الحاكم أشد عليه من الجلد في داخل
السجن .

ولعل الضرب بأيدي المؤمنين أرحم من بطش الجلاوذة المأجورين .
ولعل استغفار المؤمنين له بعد الرفع عنه ، أدعى إلى توبته من سباب السجانيين .
(وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظالم كفار) (١)
(وإن الله يكرم رؤوف رحيم) (٢)

ثم إن الذين جعلوا العقوبة جليداً بالسياط ثمانين ، قد اعتدروا لتلك الزيادة
بعذر ساقط ، قالوا إن الثمانين منها أربعون حداً ، وأربعون تعزيراً ، ضلال في
الأولى وضلال في الآخرة لا الحد أربعون كما يزعمون ولا التعزير ينبغي أن يصل
إلى أربعين ، أقصى التعزير عشرة أسواط (٣) ، ولم يرو فقط أن رسول الله ﷺ
قد جمع على أحد حداً وتعزيراً في آن واحد في جريمة واحدة ، فما لكم كيف
تحكمون ؟

ومهم من زعم أن حد العبد في الجلد هو نصف حد الحر ولا دليل لهم على
ذلك ، ولا نص في دين الله بشيء من ذلك ، إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ

إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١﴾ بَلِ الْعَبْدُ كَالْحَرَسِ وَإِنْ أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ حَدِّ
الْفِتْيَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴿٢﴾ فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ
الْعَذَابِ ﴿٣﴾ أَكْرَمَ بِالْوَقَافِينَ عِنْدَ حُدُودِ اللَّهِ، لَا يَزِيدُونَ عَلَيْهَا وَلَا يَنْقُصُونَ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَجُوزُ الْحَدُّ بِالسِّيَاطِ وَهَؤُلَاءِ هُمُ الرَّاشِدُونَ الْمُخْتَبَرُونَ ،
لَا يَجْتَرِثُونَ أَبَدًا عَلَى شَرَائِعِ اللَّهِ بِتَغْيِيرٍ أَوْ تَبْدِيلٍ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لِأَحَدٍ فِيهَا وَلَكِنْ فِيهَا التَّعْزِيرُ وَهَؤُلَاءِ جَمْعُوا الرُّشْدَ وَنُورَ
الْبَصِيرَةِ ، فَإِنْ وَصَفَ عَقُوبَةَ شَارِبِ الْخَمْرِ بِأَنَّهُ حَدٌّ مِنَ الْحُدُودِ ، لَمْ يَرُدِّ فِي الْقُرْآنِ
الْعَظِيمِ ، وَلَا عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ ، فَلَيْسَ بَعِيدًا أَنْ تَكُونَ نَوْعًا مِنَ التَّعْزِيرِ
وَلَيْسَتْ حَدًّا مِنَ الْحُدُودِ ، وَيَعِينُ عَلَى هَذَا الْفَهْمِ أَنَّ عَقُوبَةَ شَارِبِ الْخَمْرِ كَمَا أَمَرَ
بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ضَرْبًا بِالْأَيْدِي وَالْجُرِيدِ وَالنَّعَالِ وَالثِّيَابِ ، هِيَ عَلَى خِلَافِ كُلِّ
الْحُدُودِ ، لَيْسَ لَهَا عَدَدٌ مَعْدُودٌ لَا مِنَ الضَّارِبِينَ وَلَا مِنَ الضَّرْبَاتِ ثُمَّ هِيَ أَخَفُّ
الْعُقُوبَاتِ الْبَدَنِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي الْجُنَايَاتِ كُلِّهَا وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
لَمْ يَكُنْ قَرَضَ فِيهَا حَدًّا ، فَهِيَ إِلَى التَّعْزِيرِ أَقْرَبُ ، وَكَذَلِكَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ جِلْدِ شَارِبِ الْخَمْرِ بِالسِّيَاطِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسُنَّهُ وَأَيَّةُ عَقُوبَةٍ
لَمْ يَفْرِضْهَا اللَّهُ ، وَلَمْ يَسُنَّهَا رَسُولُهُ ، لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ حَدًّا ، الْحُدُودُ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ لَا
مِنْ عِنْدِ النَّاسِ .

وَسِوَاهُ اعْتَبَرْنَا هَذَا أَوْ تَعْزِيرًا ، فَكَيْفِيَّتُهَا الشَّرْعِيَّةُ هِيَ كَفَعَلِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ ، لَا كَفَعَلِ مَنْ خَالَفَهُ كَاثِنًا مِنْ كَانَ .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب أبو الطيب وأتباعه من الشافعية في قولهم لا يجوز الحد بالسياط
لمخالفة فعل النبي، ولأنه لا نص بذلك

وأصاب طائفة من أهل العلم في قولهم لا حد فيها وإعافيتها التعزير، لأن
العقوبة التي أوقعها النبي ﷺ على شارب الخمر، ليس لها صفة الحد، وهي تشبه
التعزير ولم ينزل في القرآن حد لشارب الخمر.

وأصاب ابن شهاب في قوله أن رسول الله لم يكن فرض فيها، وإنما كان
يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا :

وأصاب النووي في الاكتفاء في العقوبة بالجريد والنعال وأطراف
التياب (كفعل رسول الله ﷺ)

وأخطأ القاضي حسين في قوله بتعين الجلد بالسياط، لأنه إجماع الصحابة
أولاً لأن الصحابة لم يجمعوا على ذلك، بل فعل كل منهم بطريقة تخالف الآخر
ثانياً وهو الخطأ الفظيع أنه جعل إجماع الصحابة أحق بالاتباع من فعل رسول
الله ﷺ.

وأخطأ الجمهور إذ جعلوا العقوبة ثمانين جلده، لا نص بذلك، وهو خلاف
فعل رسول الله ﷺ.

وأخطأ الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود إذ جعلوا العقوبة ٤٠ جلدة لا نص
بذلك، وهو خلاف فعل رسول الله ﷺ.

وأخطأ عبدالرحمن بن عوف إذا رأى العقوبة ثمانين جلده، لأن نص بذلك،
وهو خلاف فعل رسول الله ﷺ

وأخطأ الذين جلدوا عدهم في الحر نصف حد الحر، لأن نص بذلك، العبد
والحر في العقوبة سواء، لم يفرق الله ولا رسوله في ذلك شيئاً.

حكم الشرع

عقوبة شارب الخمر هي أن يأمر الحاكم من حضره أن يضربوه، بأيديهم
والجريد والنعال والسياب، حتى يأمرهم أن يرفعوا، ولا ضرباً بالسياط، ولا عدداً
محدوداً أربعين أو ثمانين، والحر والعبد في العقوبة سواء.

مذهب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى، دون النص، وعلى خلاف النص، واستباحه شرع
ما لم يأذن به الله وابتدع عمل في الدين لم يعمل به رسول الله ﷺ

٢- حكم شارب الخمر إذا مات من العقوبة

أقوال الفقهاء

المذهب والرجح	رأى المذهب وحجته والرد المحتصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
الشافعي	إن ضرب بغير السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن ↑
الحنابلة	لا ضمان ↓ لأنه حد وما زاد على الأربعين فهو تعزير والتعزير عنزلة الحد ↓
على ابن أبي طالب	نحب الدية ↑ لأن رسول الله لم يسله

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

أمر الله تعالى بالدية على من قتل مؤمنا خطأ بشرطه ، فحيثما ثبت القتل الخطأ بشرطه وجبت الدية ، وعقوبة شارب الخمر كما أمر بها النبي (ﷺ) بئنه ، وهي الضرب بالأبدى والجريد والسياب والنعال حتى يأمرهم الحاكم بالرفع فيتركوه ، فمن غيرها فجلد الشارب بالسياط فقد أخطأ ، فإذا مات المضروب نتيجة ذلك الخطأ فقد قتل خطأ ، فوجبت دية القتل الخطأ أما إذا مات من الضرب بالطريقة المشروعة فلا خطأ هناك ، وحيث لا خطأ فلا دية ، وإذا كان الشارب تالف الجسم يخشى من قتله بالضرب ، أخر حتى يئانل ، كما فعل على ابن أبي طالب في الجارية النفساء ، وأقره النبي (ﷺ) ، وأثنى عليه ، روى مسلم في صحيحه (خطب على فقال يا أيها الناس أقيموا على أرقائكم الحد من أعصن منهم ومن لم يحصن فأن

(١) فتح الباري ١٢/٦٨ (٢) المغني ٨/٣١١ (٣) البخاري ٦٧٧٨ (٤) النساء ٩٢

أمة ارسل الله (ﷺ) زنت فأمرني أن أجلدها فاذا هي حديث عهد
بنفاس فخشيت إن أنا جلدها أن أقتلها فذكرت ذلك للنبي (ﷺ) فقال
أحسنتم وفي رواية زاد في الحديث أتركها حتى تمائل .

وكفله (ﷺ) في الغامدية أخر رجها حتى تلد، ثم أخره حتى تظلم
وليدها، فبذلك درأ القتل عن جنيتها ثم درأ التلف عن وليدها أن يهلك بغير
مرض فثبت بهذين النصين أن الشارع يقر تأخير تنفيذ العقوبة على الجاني المريض
حتى يتمائل فمن أقام الحد على تالف الجسم، فقد أخطأ بمخالفة الشرع، وتجب عليه
دية القتل الخطأ .

تنفيذ أقوال الفقهاء

أصاب الشافعي : في قوله إن ضرب بالسوط ضمن ، وإن ضرب بغير
السوط فلا ضمان لأن الضرب بالسوط خطأ فيكون موته بالقتل خطأ وله
دية القتل الخطأ .

وأصاب على ابن طالب : بأقراره بدفع الدية إذا مات ضرباً بالسوط .

وأخطأ الحنابلة : في أنكار الضمان رغم القتل ضرباً بالسياط ، وهو قتل
خطأ لا بحالة ، وأخطأوا في قولهم أن الأربعين الثانية تعزير ، وأخطأوا
في قولهم التعزير بمنزلة الحد، هذا قولهم بأقواهم لأن نص به فهو قول قاسد لا اعتبار
له ولا يعمل به ، فأخطأوا في جعل التعزير أربعين ، هذا ضد النص الثابت لا يزيد
التعزير على عشرة أسواط أبداً .

حكم الشرع

موت المحكوم عليه بالضرب بالسوط هو قتل خطأ ففيه دية القتل الخطأ أمه
موته من تنفيذ الحكم الشرعي فلا دية فيه لأنه لا خطأ فيه .

.....

سبب الخلاف

الحكم في دين الله بالرأى دون النص وعلى خلاف النص .

٣ - باب هل يقتل شارب الخمر في المرة الرابعة ؟

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا ضواب ↑ خطأ ↓
ابن حزم ^١	يقتل ↓ قد صح أمر النبي بقتله في الرابعة ولم يصح نسخه ولا حجة في قول أحد ذون رسول الله .
الجمهور ^٢	لا قتل فيه ↑
الشافعي ^٣	لا يقتل ↑ حديث القتل منسوخ بحديث الترك

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

وردت أحاديث في غير الصحيحين بقتل شارب الخمر إذا عاد في الرابعة أى بعد توقيع العقوبة عليه ثلاث مرات ، هذه الأحاديث أخرجها الشافعي وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححها ابن حبان وقيل صححها الحاكم ولفظها (إذا سكر فاجلدوه ثم إذا سكر فاجلدوه ثم إذا سكر فاجلدوه ثم إذا سكر فاجلدوه ثم إذا سكر فاجلدوه) .

ووردت أحاديث أخرى في غير الصحيحين أيضا تخبر أن النبي (ﷺ) أتى بشارب خمر أربع مرات ، وكان يجلده في كل مرة ، ولم يقتله في الرابعة ، فكان هذا تكديبا عمليا لتلك الدعوى الباطلة بقتل شارب الخمر في الرابعة ، ولفظها

١ (المحلى ١٣ / ٤٢٦) ٢ (فتح الراى ١٢ / ٧٥) ٣ (الام ٦ / ١٣٠)

[إن شرب الخمر فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاقتلوه فأني برجل قد شرب فجلده ثم أتى به الثانية فجلده ثم أتى به الثالثة فجلده ثم أتى به الرابعة فجلده ووضع القتل فكان رخصة] .

وكأنا المجموعتين من الأحاديث مجموعة القتل ومجموعة الترك ليستا في الصحيحين (البخاري ومسلم) ومجرد إسقاط البخاري ومسلم لهذه الأحاديث من صحيحيهما (وهما الذروة في كل دواوين الحديث) رغم استفاضة الأخبار عنها عند مخرجيهما ورغم خطورتها لتعلقها بعقوبة الإعدام، الأمران اللذان يقطعان يعلم البخاري ومسلم بهذه الأحاديث، إن مجرد عدم ذكر هذه الأحاديث في صحيحي البخاري ومسلم، رغم علمهما بها، يجزم بعدم استيفاء هذه الأحاديث لشرائط الصحة المقررة عندهما، وبالتالي انحطاطها عن مستوى الصحة المطلقة فيشكل فيها تشكيكاً يحجب الاعتداد بها والعمل بها .

إن إثبات هذه الأحاديث في أدنى الدواوين يبطله حذفها في أعلا الدواوين ولما كان الأعلى هو الأوثق، لا جرم كان هو الأولى بالتصديق .

إن قتل شارب الخمر هو حكم ظنين، يتأرجح بين قلة من المصدقين وكثرة من المكذبين ثم لم يرد قط أي خبر أن رسول الله ﷺ قتل شارب الخمر في الرابعة بل ورد ما يخالف ذلك أنه جلده في الرابعة فلا يعدو خبر قتل شارب الخمر في الرابعة أن يكون من البداية ظنيّاً غير يقين، أو منسوخاً بفعل النبي ﷺ، حيث جلده في الرابعة ولم يقتل، فمن تشبث بالقتل في الرابعة لا سند لحكمه لا قولاً ولا فعلاً وإنما هو مجازف بغير سلطان مبين .

إن لله حمى فلا تقتحموها، وإن للدين محارم فلا تنتهكوها ألا وإن أعظم

محارم الدين هي الدماء ثم الأراض والأموال فلا تجترثوا على سفك الدماء
بغير حق مبين .

لقد كان آخر عهد رسول الله ﷺ في الناس في حجة الوداع أن بالغ في
التكبير على تلك المحارم قال ﷺ [فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم
عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا فلا ترجعوا
بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض]^(١) .

ثم إن الذي يدرك كلام النبوة ويميزه عن سائر الكلام ليشك كثيراً
في صحة تلك الأحاديث لحنها غير لحنته لم يقل رسول الله ﷺ في أصح الأحاديث
المتواترة في الصحيحين أجلدوه بل قال اضربوه ثم أن عغوبة شارب الخمر هي
أخف العقوبات كلها ضرباً بالجريد والأيدي والنعال والسياب، فالطرفة المذهلة من
أخف العقوبات إلى أشد العقوبات، الطرفة من الضرب بالسياب إلى قطع الرقاب،
تبدو محيرة للألباب !!!

لا أيها الناس، لا تقتل لشارب الخمر، هذا غلو في الدين بغير سلطان مبين، قل
هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب الجمهور : في قولهم لا قتل فيه لم يفعله رسول الله ﷺ والخبر
في نفسه ظنين

أصاب الشافعي : في قوله لا يقتل، لم يفعله رسول الله ﷺ .

وأخطأ ابن حزم : في قوله يقتل، الخبر لا يثبت، ورسول الله لم يفعل

(١) ١٧٣٩ - ١٧٤٢ فتح الباري .

رحم الله أبا محمد قد كان حديد الشفار يشتد للدين ويفار لكن الحق
أحق أن يتبع

حكم الشرع

لا يقتل شارب الخمر ولو عاد ألف مرة حسبنا عقوبة الشارع جل وعلا،
إن في تشريع رب العالمين لحكمة ومزدجر

سبب الخلاف

الغالو في الدين استناداً إلى خبر غير يقين مع الغفلة عن فعل المبلغ
الأمين ﷺ الذي لم يقتل شارب خمر لا في رابعة ولا خامسة

٤ - باب هل يحد السكران في سكره أم في صحوه

أقوال الفقهاء

المذهب المرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ أو خطأ ↓
ابن حزم ^١	يُحد في حال سكره لا ينتظر صحوه ↓ وحجته أن رسول الله ﷺ أتى بالشارب بضربه ولا ينتظر صحوه الحديث (٦٧٧٥ فتح الباري) [أتى بالنعيمان وهو سكران] إلا أن يكون لا يحس أصلا ولا يفهم شيئا فيؤخر حتى يحس
بعض الظاهرية ^٢	يجوز حده في حال سكره ↓
الجمهور ^٣	لا يجوز حده في حال سكره ↑
أبو حنيفة ^٤	يُحد بعد الافاقه ↑
	فلو حد قبلها يُعاد ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

لفظ « سكران » هو صفة لشارب الخمر تفيد انحطاط مداركه حال سكره عن حالتها الطبيعية، وتتفاوت درجات هذا الانحطاط، تبعاً لنوع السكر ومقداره، وقوة الشارب وضعفه، وتعوده أو عدم تعوده على الشراب، ويبرأوح هذا النقص

(١) المحلى ٤٢٨٠١٣ (٢) فتح الباري ١٢: ٦٥ (٣) رد المختار ٤: ٣٩

في قدرات الشارب ووعيه من تلغم في الكلام وفتور في الحركة، وضعف في الانتباه، إلى هذيان وغثيان وغيبوبة وانفلات الخارج، فيتقايأ ويبول ويتبرز على نفسه ، فكل هذه الحالات وما بينها يطلق على صاحبها أنه سكران .

وطرق الأحاديث المختلفة تذكر صاحب الخمر، بلفظ الشارب ولفظ السكران . ولا دلالة في أى من اللفظين على حالة الصحو أو حالة نقص الوعي ، فقد يكون الشارب فاقد الوعي ، كما يكون كامل الوعي، وكذلك السكران، فليس إذاً في ألفاظ الأحاديث ما يدلنا على حالة المضروب من صحو أو عدمه أثناء توقيع العقوبة ، حتى يمكن إستخراج الحكم بوجود الصحو أو عدم وجوبه أثناء العقوبة .

فهذه الأحاديث لا تنهض حجة للذين يشترطون الصحو ، ولا للذين يلغون شرط الصحو ، فوجب البحث عن غيرها للبت في هذا الحكم، هل يجب توقيع العقوبة في حال صحوه، أو في حال سكره ؟

على أن من قال بضربه في حال سكره قد اشترط نوعاً من الصحو، قال إلا أن يكون لا يحس أصلاً ولا يفهم شيئاً، فيؤخر حتى يحس، إذاً فالشكل يشترط نوعاً من الصحو، وليكن أحداً منهم لم يأت بدليل على ما يقول، وليس في ألفاظ طرق الأحاديث ما يوضح ذلك، فما الحكم؟ وما البرهان ؟

فنحن نقول بنعمة الله وقضه، أنه وإن كانت أحاديث عقوبة شارب الخمر لا تبين لنا ما إذا كان المحدودون في حالة صحو تام أو جزئي أو سكر خفيف أو شديد ، إلا أن وجوب قدر من الصحو يعلم معه الشارب ما يقول هو ثابت شرعاً من المصالح (أخرى نبيها فيما يلي) . -

١ - رفع الله القلم عن ثلاث منهم المجنون حتى يفيق^(١) فإذا كان الشارب قد تعاطى وهو مجنون فلا جناح عليه وهذا لا يعلم إلا بسؤاله بعد صحوه فيتعين الصحو قبل التنفيذ .

٢ - رفع الله الجناح عن المخطئ والنامي^(٢) وهذا لا يعلم إلا بسؤاله بعد صحوه فقد يكون تناول شيئاً مكان شيء خطأ فلا تثريب عليه فيتعين الصحو قبل التنفيذ .

٣ - رفع الله الأثم عن السكر^(٣) ، وقد يكون أكره على الشراب فإذا ثبت الإكراه فلا عقوبة عليه وذلك كله لا يعلم إلا بسؤاله بعد صحوه فيتحتم عدم التنفيذ إلا بعد صحوه وسؤاله .

٤ - رفع الله التحريم عن المضطر^(٤) ، وقد يكون تعاطى المسكر كملاجٍ للمضطر إلى ذلك كما أخذ المورفين لإزالة الألم المبرح ، وما شاكل ذلك وهذا الاضطراب لا يعلم إلا بسؤاله بعد صحوه فيتعين الصحو قبل التنفيذ .

٥ - والله تعالى أمر بالتبين قبل الضرب^(٥) ، ولا يمكن التبين إلا بسؤاله بعد الإفاقة، فيتعين الصحو قبل التنفيذ .

إذا فالشرع يهتم تحتياً سؤال أى جنان قبل معاقبته ، للأسباب الكثيرة السالفة ولغيرها ، وذلك لا يكون إلا بسؤاله في تمام صحوه ، فثبت بذلك عدم جواز معاقبة شارب الخمر وهو في حال سكره وأما من احتج بلفظ سكران الذى جاء فى بعض طرق الحديث مستدلاً به على توقيع العقوبة عليه فى سكره دون

(١) ن ٢١ (٢) ن ٧٦ (٣) ن ٥٤٣ (٤) ن ٨٠

(٥) ن ١٠٩

صحوه فقد بينا أن لفظ سكران كلفظ شارب لا يقطع بانعدام الصحوه وأنه لفظ يطلق على شارب الخمر عموماً سواء كان في صحوه أو سكر والنصوص العامة الكثيرة التي أوردنا فاطمة في عدم جواز توقيع أية عقوبة في أية جريمة قبل صحوه الجاني لسؤاله ومعرفة سائر أحواله .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب الجمهور في قولهم لا يجوز حده في حال سكره لمطابقة النصوص العامة وأصاب أبو حنيفة في قوله يحد بعد الأفاقه

وأخطأ أبو حنيفة في قوله إن حد قبل الأفاقه يعاد الحد لأنمر بذلك، هذا تشريع بالرأى أدون النص، فاسد وجائر نعماء، بضائع العقوبة بسبب خطأ الحاكم !! وأخطأ ابن حزم في قوله يحد في حال سكره دون انتظار صحوه استدلالاً خاطئاً بلفظ سكران، وأنه يدل على عدم الصحوه، ولا دلالة في ذلك والنصوص العامة تناقض ذلك

حكم الشرع

لا يحد أحد سواء في جريمة السكر أو في غيرها إلا وهو في صحوه وبعد سؤاله والتبين منه عن كل الاحتمالات والملايسات فلا يصيبه الحاكم بجهالة فيصبح على ما فعل من النادمين .

سبب الخلاف

سواء تأويل الأحاديث، وتحميل الألفاظ مالا تحتل من المعاني، والغفلة عن النصوص العامة التي تأمر بعكس ما ذهب إليه المخالفون ولو استفتحوا لجاءهم الفتح

هـ باب هل يحد الذمي شارب الخمر أقوال الفقهاء

المذهب والرجح	حكم المذهب وحُجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
ابن حزم ^(١)	يحد كما يحد للمسلم ↑ ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ وقوله تعالى ﴿حَتَّى يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ أي لا يحكم في الأرض بدينين بل بدين واحد (كَلِمَةُ اللَّهِ)
الحنفية ^(٢)	يحد ↑ حجته ما جاء في منية المفتي ١١١ كتب المذاهب أعز عليهم من الدين الواجب
أحمد في روايه ^(٣)	يحد كما يحد للمسلم ↑
أبو حنيفة ^(٢)	لا يحد ظهيره ١١١ ↓
الجمهور ^(٣)	لا يحد ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

الحكم بين أهل الذمة بما أنزل الله ثابت في القرآن الكريم لا مراعاة فيه قال تعالى ﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾^(١) وقال تعالى ﴿وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ والنبي ﷺ حكم في اليهود بالمدينة في القتل والزنا بما أنزل الله ، وعلى خلاف حكم أجارهم فمن قال لا يحكم في الذمي كما يحكم في المسلم فقد أبطل

(١) المحلى ١٣: ٤١٠ (٢) رد المختار ٤: ٣٧ (٣) فتح الباري ١٢/ ٧٥

مكتبة: (٤) المائدة ٤ (٥) المائدة ٤٩

شرع الله وخالف حكم رسول الله برأى نفسه وكفى به إنفاً مبيناً .
والحكم في ديار المسلمين بدين الإسلام وبالديانات الأخرى يناقض
قول الله تعالى ويشيع الفتن والفوضى في بلاد المسلمين ويهدم سلطان الحاكم
المسلم ويجعله ألعوبة بين الرعية يتهرب المسلم من القضاء بل يدخل ذم في القضية
وتهرب الذم من محاكم الذميين بادعاء الإسلام فلا يجد الحاكم سبيلاً على
المجرمين من هؤلاء أو من هؤلاء .

قال تعالى : ﴿ حَتَّى لَا تَكُونَ نِشْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ .

تهنيد اقوال الفقهاء

أصاب ابن حزم في قوله يحد كما يحد المسلم لمطابقة النصوص القرآنية
وأصاب أحمد
وأصاب الحنفية في قولهم يحد رغم فساد حججهم (منية المفتي) الحاجة
في كلام الله وكلام رسوله لا في منية المفتي ولا في زيلع ولا خانيه ولا شر نبلايه !!
وأخطأ أبو حنيفة في قوله يحد، لخالفه القرآن وهلمكت حجته (ظهيرية)
وأخطأ الجمهور في قولهم لا يحد، لاحجة لهم ولا برهان، هلك الرأي الذي
يعارض القرآن .

حكم الشرع

يحد الذمي شارب الخمر كما يحد المسلم لا بتبديل اسكلمات الله .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص والاحتكام إلى تصانيف المؤلفين
بدلاً من أحكام رب العالمين !!

٦ باب هل يحد الأخرس والجاهل والمسكرة والمضطر والمخطئ أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
أبو حنيفة ^١	لا يحد المضطر والمسكرة ↑
أبو حنيفة ^٢	لا يحد الأخرس ↓ (للشبهة)
أبو حنيفة ^٣	لا يحد الجاهل للحكم ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

لا توقع العقوبة على شارب الخمر إلا إذا كان التعاطى عمداً وقصداً وطوعاً
بنية السكر، لأن من تناول شيئاً خطأ فسكر منه وهو لا يعلم عنه شيئاً، فلا شيء
عليه لأن الله تعالى قد رفع الجناح عن الخطأ^١

ولأن من أخذ مسكراً من المخدرات مثل المورفين أو غيره بقصد التداوى
لا بقصد التلذذ والسكر وكانت العلة البدنية ثابتة وكانت الحاجة إلى ذلك
العقار ثابتة فلا شيء عليه لأنه مضطر إلى التداوى وقد رفع الله التحريم عن
المضطر^٢ ولأنه نوى العلاج ولم ينو السكر والمعول على النية^٣

ولأن من أكره على تعاطى المسكر فلا شيء عليه، فقد استثنى الله المسكر
من العذاب وأبطل الحكم في كل إكراه^٤

ومادامت كل تلك المعاذير تسقط العقوبة إذا ثبتت صحتها فيتمتع التثبت
من صحتها سواء بصريح اللفظ من الصحيح أو بالإشارة من الأخرس لأن الله
تعالى أمر بالتبين قبل الحكم في كل المواطن^٥ فإذا ثبتت صحة المعاذير سقطت

(١) رد المختار ٤-٣٧ (٢) ن ٦ (٣) ن ٨ (٤) ن ١١ (٥) ن ٣-٤-٥

(٦) ن ٩-١٠

العقوبة حتى لا يصاب برىء بجهالة . وإذا ثبت كذب المعاذير أمضيت العقوبة
فلا تعطل شرائع الله وحدوده .

والأخرس يستطيع أن يبين بأشارته كما يبين الصحيح بلسانه وبأشارته
ينال كل الحقوق كما ينال كل الجزاءات يستطيع بأشارته أن يعفى الطلاق
والعتاق والهبة والبيع والشراء ونسائر الحقوق ويعتد بأشارته المفهومة في
توقيع كل العقوبات والجزاءات

وأما من ادعى أنه يجهل حكم الشرع في جريمته التي اقترفها فلا يثبت
إلى عذره هذا بحال من الأحوال وإلا لبطلت الشرائع كلها ، وأقلت
المجرمون جميعاً ، فما على أحد من حين يضبط متلبساً بجريمته إلا أن يدعى أنه يجهل
حكم الشرع فيها ، فترفع عنه العقوبة ، وتبطل الشرائع كلها — أو تتلى الأرض
إجراماً وفساداً .

ولم يسأل رسول الله ﷺ قط أى محدود في آية جناية هل تعلم حكم
الشرع في جريمتك أم تجهله ؟ وكفى بفعل رسول الله ﷺ أسوة في جميع
الأحكام ، وفيصلا في كل كلام أو خصام .

تفنيد اقوال الفقهاء

أصاب أبو حنيفة في قوله لا يحد المضطر ولا المكره ، لموافقة النصوص
وأخطأ أبو حنيفة في قوله لا يحد الآخرس ولا يحد الجاهل بالحكم

حكم الشرع

لا يحد المكره ولا المضطر ولا المخطئ ولا يحد الآخرس والجاهل بالحكم

سبب الخلاف

الحكم في دين الله بالرأى دون النص واتباع الأحاديث المكذوبة
(الدرأ بالشبهة)

الكتاب الثاني

٢ - جنایة رمی المحصنات (القذف)

النصوص

١ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ١﴾

٢ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَيَدْرُؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٢﴾

٣ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * يَوْمَئِذٍ يُنْفَخُ اللَّهُ دِيْنَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ٣﴾

٤ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ

أَلَيْمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ^(١)
 • إِنَّ الَّذِينَ يَرْتَابُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٌ مَا اكْتَسَبُوا
 فَقَدْ احْتَسَبُوا بِهْتَانًا وَإِنَّمَا مِثْلُهَا^(٢)

٦ - (٦٨٥٧ فح) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال [اجتنبوا السبع
 الموبقات قالوا يارسول الله وما هن ؟ قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي
 حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف
 المحصنات الغافلات المؤمنات] .

٧ - (٦٨٥٨ فح) أبو هريرة قال سمعت أبا القاسم يقول [من قذف
 بمولوكه وهو برىء مما قال جلد يوم القيامة إلا أن يسكون كما قال]

٨ - (٦٨٤٧ فح) عن أبي هريرة [أن رسول الله ﷺ جاءه أعرابي
 فقال يارسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال هل لك من إبل فقال نعم
 قال ما ألوانها قال حمر قال فيها من أوردق ؟ قال نعم قال فأني كان ذلك ؟
 قال أراه عرق نزع قال فلعل ابنك هذا نزع عرق] تعريض لا قذف

٩ - (٦٨٥٥ فح) ذكر ابن عباس المتلاعنين فقال عبد الله ابن شداد
 [هي التي قال رسول الله ﷺ لو كنت راجعاً امرأة من غير بينة قال لا تلك
 امرأة أهكنت] تعريض لا قذف .

١٠ - (٦٨١٧ فح) عن عائشة اختصم سعد وابن زمعة [فقال النبي
 ﷺ هو لك يا عبد ابن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحجر، واحتجبي منه
 ياسودة] تعريض لا قذف .

١١ - (٧٠٧٦٦٠٤٤٤٢٨ فح) [سباب المسلم فسوق وقتاله كفر]

١٢ - (٤٧٧ مح) عن ابن عباس فقال النبي ﷺ [البينة أوحد في

ظهورك فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق بالتمس
البينة ؟ فجعل النبي يقول البينة أو إلا حد في ظهورك [

١٣ - (مسلم ١٢٥/٥) خطب على فقال [يا أيها الناس أقيموا على

أرفائكم الحدم من أحسن منهم ومن لم يحسن فإن أمة لرسول الله ﷺ ذنت
فأمرني أن أجدها فإذا هي حديث عهد بنفاس فخشيت إن أنا جلستها أن
أقتلها فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال أحسنت [

أقوال الفقهاء

(١) المحلي ٢٥٠ / ١٣ (٢) المحلي ٢٧٦ / ١٣ (٣) المحلي ٢٥٤ / ١٣ (٤) المحلي ٢٥٩ / ١٣

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً ↑ خطأ ↓
ابن مسعود ^١	وجوب الحد في رمي الأمه ↑
ابن حزم وأصحابه ^٢	وجوب الحد في رمي الأمه ↑ والعبد ↓ د الكبره والصغيرة والعاقلة والمجنونه
الشافعي ^٣	لا حد في قذف صغير أو مجنون ↑ ولا فيمن قال زنت وأنت صغيرة أو مكرمه أو مجنونه ↓
ابن قدامة ^٤	لا حد في قذف الصغيرة ↓ والصغير ↑
مالك ^٥	عليه الحد في كل ذلك لكن الصغيرة إذا بلغ مثلها أن يوطأ ↓
أبو حنيفة والثوري ^٦	لا حد في قذف صغير أو مجنون ↑ لكن عليه الحد إذا قال زنت وأنت أمه وأنت نصرانيه ↑
ابن حزم ^٧	عليه الحد في كل ذلك ↓ ه النساء والرجال
ابن حزم وأصحابه ^٨	قذف الرجال فيه الحد ↓
ابن حزم ^٩	قذف العبد فيه الحد ↓
ابن قدامة ^{١٠}	إذا قذف حراً مسلماً جلد ثمانين حتى ولو كان المقذوف خصياً أو مجنوناً ↓

(١) المحلى ١٣ / ٢٥٠ (٢) المحلى ١٣ / ٢٥٧ (٣) المحلى ١٣ / ٢٦١ ٢٣٦

(٤) المغنى ٨ / ٢٥٧ (٥) المغنى ٨ / ٢١٥

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

كلمة المحصنات في القرآن الكريم لها عدة معاني منها المتزوجات ومنها الحرائر ومنها العفاف وسباق الآيات هو الذي يدل على المعنى المقصود من الكلمة في كل آية بذاتها.

فتارة يكون الإحصان بمعنى الحرية كما في قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نَتِائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ^(١)﴾ هاهنا ذكر المحصنات المؤمنات في مقابل فتياتكم المؤمنات . ذكر الحرائر في مقابل الإماء ومن لم يستطع الزواج من الحرائر فليتزوج من الإماء وكما في قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْيَيْنَ فَأَنْتَيْنَ يَفْصَحُشْنِ فَعَلَيْسَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ^(٢)﴾

أي فعلين نصف ما على الحرائر من العذاب، المحصنات هنا بمعنى الحرائر لا بمعنى المتزوجات ، بمعنى الحرائر لأنها جاءت في مقابلة الإماء ، لا بمعنى المتزوجات وإلا كان معنى الآية من لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المتزوجات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم . . وهذا مستحيل لأن نكاح المتزوجة حرام قطعاً، ويستحيل أيضاً أن يكون معنى المحصنات في الآية للمتزوجات لأن المتزوجات إذا زين فعدا بهن الرجم وهذا مستحيل تنصيفه ، فلهذين السببين يتحتم أن يكون المقصود من المحصنات في الآية (الحرائر) لأنهن ذكرن في مقابل الإماء .

وتارة يكون الإحصان في كتاب الله بمعنى الزواج كما في قوله تعالى :

﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ (١) المحصنات هنا في مقابل المسافحات أى الناكحات في مقابل الزانيات وكما في قوله تعالى ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ﴾ أى أنكم إذا تزوجتم الأماء فأحصن بالزواج فحكمهن كذا وكذا وكما في قوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (٢).

وتارة يكون الأحصان في كتاب الله بمعنى العفة كما في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (٣) المحصنات هنا بمعنى العفيفات البريات ولا يمكن أن يكون بمعنى المتزوجات ولا بمعنى الحرائر لأن المتزوجات والحرائر قد يكن زانيات فإذا أتى للرأى عليهن بأربعة شهداء فلا حد عليه أما العفيفات فهذا ممتنع في حقهن طالما بقين عفيفات فلم يبق إلا أن يكون مقصود الآية هنا والذين يرمون العفيفات البريات... كما في قوله تعالى ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَاهَا فِيهِ رُوحَنَا﴾ (٤) الأحصان هنا بمعنى العفة لا بمعنى الزواج لأن الصديقة مريم عليها السلام لم تتزوج.

فالمحصنات في آية الرمي هن العفيفات غير الزواني فأما امرأة لم يثبت عليها الزنا فهي في ظاهر الأمر محصنة عفيفة فمن رماها بالزنا ولم يأت بأربعة شهداء فعليه الحد ثمانين جلده قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ لم يخص مؤمنة من كافرة ولا حرة من أمه ولا متزوجة من خالية ولا نيبامن بكر ولا كبيرة من صغيرة ولا عاقلة من مجنونة فنفى أى واحدة من هؤلاء هو رمى محصنة عليه الحد.

(١) النساء ٢٥ . (٢) النور ٤ . (٣) التحريم ١٢ .

ولقد سلك الفقهاء في هذه المسألة كما سلكوا في غيرها طرائق التأويل
فوقعوا في كثير من الضلال والتضليل .

فمنهم من أوجب الحد على قاذف الزانية وهذا معارض لنص القرآن الذي
استثنى من الحد الرامي الذي جاء بأربعة شهداء فأثبت الزنا بالدليل فلا حد
عليه قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ^(١) » فن جاء بالشهداء فلا جلد عليه فمن رمى الزانية التي
ثبت زناها فلا حد عليه .

ومنهم من أقط حد الغذف عن رمى العفيفة البريئة لأنها كآقره أو لأنها
أمة مملوكة أو لأنها مجنونة كل ذلك برأى أنفسهم لا بنص من كتاب أو سنة
فلا حجة لهم في إسقاط الحد الذي فرضه الله، لا حجة لهم في إهدار هذه الفريضة،
إلا في رمى الأمة فقد جاءوا بحديث صحيح ^(٢) ولكن لا حجة لهم في هذا الحديث
لأنه خاص بمن رمى مملوكة نفسه لا بمن رمى مملوكة غيره قال عليه السلام [من
قذف مملوكة وهو بريء مما قال جلد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال]
والدلالة من هذا الحديث الصحيح هي أنه لو كان الحد واجبا عليه في الدنيا
لكان كفارة له فلا يجلد في الآخرة ^(٣) وما دام قد جاء الخبر الصحيح بجلده
يوم القيامة فمعنى ذلك أنه لا جلد عليه في الدنيا وكذلك يعلم عدم حد السيد
إذا قذف مملوكة من أنه مأذون بجلدها إذا زنت ^(٤) وهذا قذف عملي
عريض هو مأذون فيه أما من قذف مملوكة غيره فعليه الحد في الدنيا لأن
الحديث لا يشمل .

(١) النور ٤ (٢) ن ٧ (٣) ن ع ١٢ (٤) ن ١٣

ومنهم من تعلل لأسقاط الحد عن قاذف الصغيرة التي لا توطأ مثاها بحجة أن هذا قذف معلوم كذبه لا يمكن تصديقه ، فلا حد فيه ، ونسوا أن ثبوت الكذب هو أعظم المبررات لأقامة الحد على القاذف فإنما يقام الحد على القاذف لأنه كاذب قال تعالى ﴿ وأولئك عند الله هم الكاذبون ﴾ إنما يقام عليه الحد لأنه معلوم الكذب ، فكيف يسقطون عنه الحد لأنه معلوم الكذب ١١٢

ومنهم من قال قذف الرجال هو كقذف النساء فيه الحد على القاذف وليت القائل قل ذلك برأى نفسه فقط فنقول تأول فأخطأ ولكنه نسب هذا إلى القرآن الكريم يتأويل في غاية التعسف وعندما يتعسف الفقيه في التأويل ، فإنه يقع في الضلال والتضليل ، يضل نفسه ويضل كل من قال بقوله وعمل بعمله .

لقد تأولوا قول الله عز وجل ﴿ والذين يرمون المحصنات ﴾ على أن معناه « النفوس المحصنات » لا « النساء المحصنات » وقالوا بما أن لفظ النفوس يحتمل الرجال والنساء إذا يكون مراد الله تعالى في الآية شاملا لقذف الرجال والنساء أي أن معنى الآية يكون هكذا (والذين يرمون النفوس المحصنات من الرجال والنساء ثم لم يأتوا بأربعة) .

وهذا ضرب من التعسف في التأويل فيه تهجم على مراد الله تعالى بغير سلطان أتاها ، من أين جئتم بأن مراد الله تعالى هو النفوس المحصنات من الرجال والنساء ١١٣ ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ' وهو تأويل فيه خروج عن المعنى الظاهر المستقيم إلى معنى ظني بعيد يأباه اللفظ وسبب النزول والبيان الفصيح .

أما اللفظ فهو عن النساء لا عن الرجال قل تعالى (والذين يرمون المحصنات) ولم يقل (والذين يرمون المحصنين)

وأما سبب النزول فهو قصة الأفك عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها
وليس عن أحد من الرجال فاللفظ للنساء والسبب في النساء
وأما البيان الفصيح فإنه يأبى أن يراد بالمحصنات الرجال لأنك أن
المحصنات معناه النساء والمحصنين معناه الرجال ،

ثم إنه لو كان مراد الله تعالى هو فرض الحد على رمى الرجال والنساء كما
يزعمون لنص على ذلك في الآية بقوله (والذين يرسون المحصنين والمحصنات ثم لم
يأتوا...) كما نص على الجنسين في آيات أخرى عندما أراد ذلك كقوله
تعالى ﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً
وإثمًا مبيناً ﴾^(١) بل ذكر أحد الجنسين وحده يدل على أن الله تعالى يريد ذلك
الجنس وحده وذكر الاثنين معاً يدل على أن الله تعالى يريد الاثنين معاً في غير
لبس ولا غموض ولا خفاء...

إنه القرآن الكريم أيها الناس، نزل بلسان عربى مبين، وهل من البيان أن
يذكر النساء ويراد بهن الرجال ١٢ ما لكم كيف تحكمون ١٢
اللفظ هنا للنساء والمراد هو النساء لا ذكر هنا للرجال فكيف يذكر
النساء ويراد بهن الرجال كما يتعسف المتأولون ١٢

لقد قالوا في محاولة للتدليل على أن لفظ المحصنات في الآية الكريمة إنما
يراد به الرجال والنساء أن الله عز وجل قال في موضع آخر من القرآن الكريم
﴿ والمحصنات من النساء ﴾ قالوا فلولاً أن لفظ المحصنات يمتثل الرجال والنساء
لما كان هناك حاجة في هذه الآية إلى ذكر كلمة من النساء بعد لفظ المحصنات
وإلا كان ذكر كلمة من النساء بعد المحصنات تكراراً لا فائدة فيه .

(١) يونس ٦٨، النور ٢١، النساء ١ (١) الأحزاب ٥٨

هكذا قالوا فكان هذا منهم تعسفاً آخر هو أشد نكارة من تعسف الأول عندما فسروا لفظ المحصنات بالنفوس المحصنات بدلاً من النساء المحصنات وهذا التعسف الآخر فيه سوء فهم لمبادئ اللغة العربية وفيه قلب للأوضاع النحوية وفيه تنطع في التصور يفضى إلى مفهوم غير كريم .

أما سوء الفهم فإن (من) في لغة العرب هي حرف تبعية لبيان بعض من كل ، إذا قلنا الأقوياء من الرجال ، فإنما نقصد بعض الرجال ، وهم الأقوياء منهم ، الرجال كل . والأقوياء بعض من كل ، وإذا قلنا المتفوقون من الطلاب فإنما نشير إلى بعض الطلاب وهم المتفوقون منهم ، الطلاب كل والمتفوقون بعض وإذا قلنا المحصنات من النساء فإنما نفى بعض النساء نفى المحصنات منهن ، النساء كل والمحصنات بعض منهن ، فليس إذا ذكر كلمة من النساء تذكراً ، لا فائدة فيه وإنما هو لبيان بعض من كل ، حاش لله أن يكون في كلامه تكرر آراء لا فائدة فيه . وما كان بالتأولين من ضرورة تضاربهم إلى إرهاب لفظ المحصنات وتحميله مالا يحتمل من المعاني ، فيقولوا (المحصنات معناه نفوس الرجال والنساء) ولكنهم أساءوا الفهم وتعمسوا في التأويل فضلوا السبيل

وأما قلب الأوضاع فهو أن أسلوب التبعية في لسان العرب يقتضى ذكر البعض قبل الكل ، لا الكل قبل البعض ... إذا أريد تخصيص بعض من كل ذكر البعض قبل الكل ، لا الكل قبل البعض فإذا أريد تخصيص القوة يقال الأقوياء من الرجال ، ولا يقال الرجال من الأقوياء ، وإذا أريد تخصيص التفوق ، يقال المتفوقون من الطلاب ، لا الطلاب من المتفوقين ، وإذا أريد تخصيص الإحصان يقال المحصنات من النساء ، لا النساء من المحصنات ، البعض دائماً يذكر قبل الكل ... ولكن هؤلاء بتأويلهم لفظ المحصنات أن

معناه (نفوس الرجال والنساء) قد جعلوا المحصنات من الكل والنساء هو البعض فيصبح نظم الآية بتأويلهم معكوساً بذكر الكل قبل البعض على عكس أسلوب التبويض ، ولا شك أن الآية الكريمة غير معكوسة ، وإنما فهم هو المعكوس ، فالقرآن الكريم مليء بعبارات التبويض وفيها جميعاً يذكر البعض قبل الكل ، جرياً على الأسلوب البليغ في اللسان العربي المبين كقوله تعالى ﴿ المطوعين من المؤمنين ﴾ وقوله تعالى ﴿ الصالحين من عبادكم وإمائكم ﴾ وقوله تعالى ﴿ التابعين غير أولى الإربة من الرجال ﴾ وقوله تعالى ﴿ المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ﴾ فلو كانت كلمة (المحصنات) يراد بها الكل (الرجال والنساء) لوجب أن يكون نص الآية (والنساء من المحصنات) أى على عكس التنزيل فلما جاء التنزيل الحكيم بالمحصنات قبل النساء دل ذلك على أن المراد هو تبويض المحصنات من عموم النساء لا تبويض النساء من المحصنات تبويض النساء من نفوس الرجال والنساء كما يتعسفون ودل ذلك على أن تفسيرهم لكلمة المحصنات بنفوس الرجال والنساء هو قلب الأوضاع النحوية إذ يجعل الكل قبل البعض ١١١

وأما التنطع في التصور الذي يفضى إلى مفهوم غير كريم فهو أن الآية

الكريمة ﴿ والمحصنات من النساء ﴾ نزلت لبيان نوع من النساء المحرم التزوج بهن فلو كان المعنى كما يتصورون أن كلمة المحصنات تعنى الجنسين (الرجال والنساء) لأن كلمة النساء ذكرت بعد المحصنات لبيان أحد الجنسين المراد تحريمه على الرجال لكان مقتضى ذلك أن الجنس الآخر ليس محرماً أى أن الرجال ليسوا محرمين على الرجال ١١١ أى أن الله تعالى قد حرم على الرجال النفوس المحصنات من النساء ، لا النفوس المحصنات من الرجال ١١١

تعوذ بالله من بشاعة التصور ، وحماسة التهور ، هلك المتنطعون ، هلك المتنطعون ، صدق رسول الله ﷺ .

ومنهم من قال لفظ المحصنات في الآية معناه الفروج المحصنات فروج الرجال والنساء ، وهذا تهافت ظاهر ، يراد به تصيد الحجاج البالية ، لحشر الرجال مع النساء في حد الرمي ، وبذا يكون مراد الله - بزرعهم - (والذين يرمون فروج الرجال المحصنات وفروج النساء المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فأجلدوهم) وبذا يثبت مشتهاهم من وجوب إقامة الحد على من يقذف الرجال ، كوجوب إقامته على من يقذف النساء ..

فلما تمخا ذلت الحجة ، وبدا سخف الكلام ، تكلف المتكلفون شقشة باللسان ، يلتمسون أضغاثا من البرهان ، ... قال قائلهم الشهادة بالزنا يجب أن تقع على رؤية فرج الرجل في فرج المرأة ، واستخرج من ذلك أن القذف بالزنا يكون بقذف الفرجين ، فرج الرجل وفرج المرأة ، إذا فالرمي الذي في الآية يشمل الرجال والنساء جميعاً ، إذا فمعني لفظ المحصنات في الآية هو (الفروج المحصنات) ، فروج الرجال والنساء ، واستطرد المتكلفون فقالوا أن رسول الله ﷺ قال زنا العينين النظر ، وزنا اللسان الكلام ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج بصدق ذلك أو يكذبه ، فصح أنه لا رمي إلا للفروج فقط ، وأن مراد الله تعالى من لفظ المحصنات ، هو الفروج المحصنات ، وواضح أن هذا تهافت في التدليل ، لا تتماكب معانيه ، ولا تترايط دواعيه ، ما علاقة الشهادة بالرؤية ، بالقذف بغير رؤية ، ؟ وما علاقة هذا وذاك ، بخاتنة الأعين ، وفاحشة الألسن ؟ وما ترايط هذا كله ، بتفسير كلمة المحصنات بفروج الرجال والنساء ؟ أم هي مغالبة باللسان ، لدعم ما يعوزهم البرهان ، ليس في أي شيء مما قالوا ما يدل أن مراد الله تعالى من المحصنات ،

هو فروج الرجال والنساء ، فقيم هذا الف والبدوران ، وحشر زناه
العين واللسان ، في معرض التدليل على وجوب حد الرمي على قذف الرجال
أيضاً ١٢

كلا بل الحد على من قذف النساء فقط الآية لم تذكر إلا النساء فقط قال
تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ ولم يقل ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنِينَ وَالْمُحْصَنَاتِ ﴾
كما قل في آية أخرى ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ
مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾^(١)

ألا ترون بمنتهى الوضوح والجلالة ، أن الله تعالى عندما أراد رمي النساء
فقط ، ذكر النساء فقط ، وعندما أراد النساء والرجال ، ذكر الاثنين
معاً ١٢

القرآن يرهان ونور مبين ، وعقول الناس تستخفها الأهواء ، وتنهمها
الظنون ، تلك كما ترى هي آراء الفقهاء ، ومذاهبهم المتضاربة المتناقضة ، في
مسألة حد القذف ، كما تناقضوا في جميع مسائل الدين الأخرى .

وما اختلفوا ولا تناقضوا إلا بسبب عزوفهم عن النصوص ، وحكمهم
في دين الله بالرأى ، والحكم في الدين بالرأى مهلكة ١١ وكيف
لا يكون مهلكة وقد أعرضوا عن النور الذي أنام ، وحكموا بمحض هواهم ،
والله توعد من يفعل ذلك بالعذاب العظيم قال تعالى ﴿ وَلَا تَكُونُوا
كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ
عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(٢)

يستحسن أحدهم فكرة فيحكم بها ويتبعه أشياعه ، وتلاميذه ، ويتوارثونها

(٢) آل عمران ١٠٥ .

(١) الأحزاب ٥٨ .

جيلا بعد جيل ، يقضون بها دون التفات إلى النصوص ، بل وعلى خلاف النصوص ، أحكام خاطئة. تقادم عليها الزمن فأثر بثها قلوبهم ، وراحوا يتصيدون الحجج الوادية انتصاراً لها ، بتعسف في التأويل ، أو إغفال للتنزيل .

كالذين حكموا بإقامة الحد على من قذف الرجال معرضين عن النص
الصريح الذي خص بالعقوبة من قذف النساء (المحصنات) أو متاولين
النصوص تأويلاً شديداً التعسف تحكماً في مراد الله برأى أنفسهم .

وكالذين حكموا بإقامة الحد على قاذف الزانية برأى أنفسهم ، لا يجدون
نصاً يأمرهم بذلك ، ويعارضون النص الصريح الذي يأبى ذلك ، النص الذي
خص المحصنات لا الزانيات .

وكالذين أسقطوا الحد عن قاذف الكافرة ولو كانت من المحصنات ،
أسقطوه بمحض هواهم ، فلا هم جاؤا بنص يثبت هذا الأسقاط ، ولا هم أذعنوا
لنص شامل لكل المحصنات ، كوافر أو مؤمنات ، فهل هذا إلا تحكم في
الدين بالرأى ؟ دون النص ، وعلى خلاف النص .

وكالذين أسقطوا الحد عن قاذف الأماء حتى ولو كن من المحصنات ،
لا يأتون بنص يساعد ، ويعرضون عن النص الذي يناقضهم .

وكالذين أسقطوا الحد عن قاذف الصغيرة أو المجنونة ولو كن من العفيفات
المحصنات ، فيا عجيباً يسعون حكم رب العالمين . وبلقطن حكم المصنفين .
فمذاهب تقول لاحد في قذف الكافرة ، ومذاهب تقول فيه الحد ،
ومذاهب تقول لاحد في قذف الأمة ، ومذاهب أخرى تقول فيه الحد ، ومذاهب

تقول لاحد في قذف الزانية ، ومذاهب أخرى تقول فيه الحد ، ومذاهب تقول لاحد في قذف الصغير أو المجنونة أو المسكره ، ومذاهب أخرى تقول فيه الحد ، وهي كلها مذاهب وآراء ، فيها كثير من التخليط ، فيها إفراط وتقریط ، لقد تنكبوا الصراط ، وشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله ، حكما بأرائهم بسوء التأويل ، وكذلك كل من تعسف في التأويل ، لا بد أن يضل عن سواء السبيل الحلال بين والحرام بين ، إن ربي على صراط مستقيم ، لقد فتقوا بالتأويل في الدين كل ثغره ، وفتحوا من مغاليق الفتنة كل باب ، فاقحموا على الشريعة ما ليس في السنة ولا في الكتاب ، ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ قَرِحُونَ ﴾ ^(١)

وهكذا هلكت الأمة بكثرة الخلاف والاختلاف في الكتاب ، قال تعالى ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ ^(٢) وقال ﷺ [إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب] ^(٣) وقال ﷺ [لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا] ^(٤) وهكذا غيروا شرائع الدين وأحكامه ، قال ﷺ [سحقا سحقا لمن غير بعدي] ^(٥)

وهكذا احتك إبليس ذرية آدم وأضلهم ﴿ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(٦) قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴾ ^(٧)
رويدكم أيها الفقهاء أين تذهبون ؟ لا تعملوا عن صريح النصوص إلى

(١) المؤمنون ٥٥ - (٢) البقرة ١٧٦ - (٣) (٤) ن ١٣-١٤

(٤) ن ١٦ - (٥) الاسراء ٦٢ - (٦) يس ٦٢

مناهة الآراء والظنون .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب عمر ابن عبد العزيز وابن شهاب والثوري في قولهم لاحد في رمي الزانية ، النص خاص بالمحصنات ، الزانية ليست ممن :

وأصاب ابن حزم في وجوب حد قاذف الكافرة ، مادامت من المحصنات لم يستثنها النص فيخرجها من حماية للقدوفات .

وأصاب ابن مسعود وابن حزم وأصحابه في وجوب الحد في رمي الأمة ، لم يستثنها النص من الحماية ، مادامت من المحصنات .

وأصاب الشافعي وأبو حنيفة والثوري في قولهم لاحد في قذف صغير أو مجنون لأنه لاحد في قذف الذكور ، صغيراً أو كباراً ، عقلاً أو مجانين ، لانص بذلك وأصاب ابن قدامة في قوله لاحد في قذف الصغير ، لانص بالحد في قذف الذكور .

وأصاب أبو حنيفة والثوري في قولهم بوجوب الحد على من قال زنيته وأنت أمه أو نصرانيه ، لأن الحد على من رمى المحصنة ، أمة كانت أو كافرة ، ولا التفات إلى زمان أو مكان ، لم يشترط الشرع شيئاً من ذلك

وأخطأ ابن أبي ليلى في إيجاب الحد على قاذف الزانية ، لانص بذلك وأخطأ النخعي وأبو حنيفة والثوري وحماة في إسقاط الحد عن قاذف الكافرة ، لانص بذلك .

وأخطأ النخعي والشعبي وحماة وعطاء والحسن وأبو سليمان والزهرى وأبو حنيفة ومالك والشافعي والأوزاعي والثوري وعثمان البتي وحسن ابن حي

في إسقاط الحد عن قاذف الأثم ، لا نص بذلك ، إلا أن يكون القاذف سيدها
فلا حد عليه في ذلك في الدنيا ، وعليه الحد يوم القيامة .

وأخطأ ابن حزم وأصحابه في إيجاب الحد في قذف العبد ، لأن نص بذلك

وأخطأ الشافعي في قوله لا حد على من قال زنيبت وأنت صغيره أو مكرهه

أو مجنونته ، الحد واجب شرعا على من رمى المحصنه ، لم يستثن صغيره ولا مجنونته

ولا مكرهه ، فهذا حكم بالرأى دون النص فهو باطل .

وأخطأ ابن قدامة ومالك في قولها لا حد في قذف الصغيره ، لم يستثن النص

الصغيره فالحد لازم .

وأخطأ مالك في إيجاب الحد على من قذف الصغير ، لأن نص بحد في قذف

الذكور .

وأخطأ ابن حزم في إيجاب الحد في قذف الصغير أو المجنون أو الرجال

أو العبيد لأن نص بحد من قذف الذكور .

وأخطأ ابن قدامة في إيجاب الحد على قذف الحر المسلم ، لأن نص بحد من

قذف الرجال .

حكم الشرع

يقام الحد ثمانين جلده على من يقذف المحصنات ، مؤمنات كن أو كافرات

حرائر أو إماء ، صغيرات أو كبيرات ، عاقلات أو مجنونات ، ولا يقام على

قاذف الزانيات ، ولا على قاذف الرجال من أى نوع كانوا ، لأن نص بالحد في

في ذلك ، ولكن حق الحاكم قائم في التأديب (التعزير) لكل معتد بذي اللسان

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص ، أو على خلاف النص .

٢ - باب أنواع القذف

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صوابا أو خطأ
ابن حزم وأصحابه ^١	أ القذف بالزنا والفواحش الأخرى لا قذف بمحمد صاحبه إلا في الزنا ↑ لا في بناء ولا لوطية ولا في إتيان بهيمة ولا في وطء امرأة في دبرها ولا في شرب خمر ولا في شيء أصلا
عكرمة وأبو حنيفة	من قال لرجل بالوطى لاحد عليه ↑
وأبو سليمان ^١	لا حد عليه إن رمى باللواط ↑
عطاء وقتاده وأبو حنيفة ^٢	من قذف بهيمة أو وجد عليها فلا حد عليه ↑
الشعبي ^٢	لا حد في قذف بهيمة أو إتيانها ↑
الحنفية والمالكية	
والشافعية ^٢ والظاهرية	
وأصحاب ابن حرم ^٢	
عمر ابن عبد العزيز	عليه الحد إن قال بالوطى أو رمى باللواط ↓
والحسن البصري وأبو	
يوسف ومحمد ابن	
الحسن والنخعي	
والشعبي ^١ ومالك والشافعي	

المذهب والرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
ابن قدامة ^١	عليه الحد ↓ لأنه قذف بما يوجب الحد (اللواط عندهم يوجب الحد)
عطاء ^١	عليه الحد إن قال أنك تصنع بفلان ↓
الزهري ^٢	من رمى أنساناً بهيمه فأن عليه الحد ↓ ب القذف تصریحاً أو تعريضاً
ابن مسعود ^٣	نفي الأب فيه الحد ↑ أي الصريح في الرمي بالزنا
الشافعي والحسن والنخعي ^٣	نفي النسب فيه الحد ↑
علي ابن ابی طالب ومعاذ ابن جبل وعبد الله ابن عمرو ابن العاص قتادة ^٤	لاحد إلا في الصريح الذي ليس له مصرف ، وليس له إلا وجه واحد ↑
سعيد ابن المسيب ^٤	لاحد في التعريض ولكن فيه التعزير ↑
والثوري وابن شبرمه والحسن ابن حي وأبو حنيفة والشافعي وأبو سليمان ^٤	إنما جعل الحد على من نصب الحد نصباً (يعني تمام الصراحة) ↑
ابن حزم ^٥	لاحد في التعريض ↑
أحمد ابن حنبل ^٥	لاحد في نفي النسب (لأنه غير صريح) ↑
	لاحد في التعريض ↑

(١) المغني ٢٠/٨ ٢٢٣٤٢ (٢) المحلى ١٣/٢٨٣ (٣) المحلى ١٣/٢٥٠

(٤) المحلى ١٣ ٢٦٩-٢٧١

عليه الحذف نفى الأب أو نفى النسب (اعتبروه صريحا) ↓	أحمد ابن حنبل والنخعي وإسحاق ^١ عمر ابن الخطاب وعمر ابن العاص وعمر ابن عبد العزيز ومالك ورببعه ^٢
--	--

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

رمى المحصنات المذكور في الآية الكريمة ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ .
هو رمى بالزنا فقط ، ولا يدخل فيها الرمي بالسرقة أو السكر أو الغش أو
الخيانة أو غير ذلك من الخطايا ، فالحد المنصوص عنه في الآية (ثمانون جلده)
هو حد خاص بهذا النوع من السباب وحده لا ينسحب على أى سباب آخر ،
لأن النص يشمل ، ولا رسول الله كان يفعله ، وكذلك الرمي يهيمه ، أو بأيتان
في الدبر ، لا يدخل في هذا الحد ، وإن كان من الفواحش والمنكرات الواجب
تغييرها باليد واللسان ، لكن لا حد فيها ، التشريع من عند الله ، لا من
عند الناس ، لا يحمل لأحد كائنا من كان أن يشرع من الدين ما لم يأذن به الله ،
مهما كان الباعث له على ذلك ، الله أغير من عباده ، وأعلم ، وهو أحكم
الحاكمين .

ولا تقام حدود الله إلا بيقين ، لا بالشك والظنون ، فمن قال لآخر لست
ابن فلان ، أو لست من بني فلان ، تهقيراً له ، بمعنى أنه ليس جديراً بأبيه
أو بقبيلته ، لسوء خلقه فليس هذا رمياً لأمه بالزنا ، لكن إذا قالها يريد أن

(١) المغنى ٨ / ٢٢٢ - ٢٣ (٢) المحلى ١٣ - ٢٦٧ - ٦٨

أمة أنت به من رجل آخر غير أبيه ، فهذا رمي بالزنا فيه الحد .
ومن قال قولاً فيه شك بالزنا ، لاقطع به ، فهذا تعريض ، ولم يُقم
رسول الله ﷺ الحد على التعريض بالزنا ، كالأعرابي الذي شك في امرأته
لأنها جاءت بولد أسود ، فلم يعتبر رسول الله ﷺ ذلك قذفاً ، ولم يقم
عليه الحد ، ولا أمره بالملاعنه ، كما أمر من قال صراحة وجدت على امرأتى
رجلاً آخر ، ولكن رسول الله ﷺ فسر له بما يزيل الشك ، وهكذا
كل تعريض بالزنا شكاً لا حد فيه ، وهذا إذا كان سبب التعريض هو مجرد
الشك أما إذا كان التعريض همزاً ولم يزد به السبب ففيه التأديب ،
وليس فيه الحد .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب ابن حزم وأصحابه في قولهم لا حد على الرمي باللواط وإتيان البهيمة
والوطء في دبر المرأة والسكر والكفر وغير ذلك من الفواحش والخطايا ،
إنما الحد في الرمي بالزنا فقط ، النص القرآني كما طبقه رسول الله ﷺ
هو في الرمي بالزنا فقط ، ولم يأت نص ولا فعل بالحد في الرمي بشيء آخر ،
ولا تشريع إلا بنص .

وأصاب عكرمة وأبو حنيفة وأبو سليمان وعطاء وقتاده في قولهم لا حد
على الرمي باللواط ، لانعدام النص بذلك .

وأصاب الشعبي والحنفية والمالكية والشافعية والظاهرية وأصحاب ابن حزم

في قولهم لا حد على الرمي بهيمة أو إتيانها ، لانعدام النص بذلك .
وأخطأ عمر ابن عبد العزيز والحسن البصري وأبو يوسف ومحمد ابن الحسن
والنخعي والشعبي ومالك والشافعي وابن قدامة وعطاء في قولهم بالحد على الرمي
باللواط ، لا نص بذلك .

وأخطأ الزهري في إيجاب الحد على من رمى إنساناً بيمينه، لأن نص بذلك
وأصاب ابن مسعود والشافعي والحسن والنخعي في إيجاب الحد على نفي الأب
أو نفي النسب إن كان صريحاً في الرمي بالزنا ، لأن الحدود لا تقام إلا بيقين
لا بالظنون .

أصاب على ابن أبي طالب ومعاذ ابن جبل وعمر وابن العاص وقتاده
وسعيد ابن المسيب والثوري وابن شبرمه والحسن ابن حي وأبو حنيفة والشافعي
وأبو سليمان وأحمد ابن حنبل وابن حزم في نفي الحد على التعريض بالزنا ،
كفعل رسول الله ﷺ .

وأخطأ عمر ابن الخطاب وعمر وابن العاص وعمر ابن عبد العزيز ومالك وربيعة
في إيجابهم الحد على التعريض بالزنا ، لمخالفة ذلك لفعل رسول الله ﷺ .
وأخطأ أحمد ابن حنبل والنخعي وإسحاق في إيجاب الحد على نفي
النسب إذ اعتبروه رمياً صريحاً بالزنا ، لا حد إلا بيقين ، ونفي النسب يحتمل
تأويل آخر .

حكم الشرع

حد القذف لا يكون إلا في الرمي بالزنا وحده دون سائر الفواحش ،
ولا يكون إلا في الرمي تصريحاً لا تعريضاً .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص ، وفي مخالفة النص .

باب العفو عن القذف

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
عمر بن الخطاب والزهري والبصري وأبو سليمان وابن حزم وأصحابه والأوزاعي والحسن ابن جني وأبو حنيفة ^١ مالك ^٢	لا عفو في شيء من الحدود بعد أن يبلغ الأمام ↑ لا يجوز العفو ↑ إلا أن يريد المذوف منرا على نفسه ↓ والمذوف حق تأخير العقوبة ↓ ويأخذه به متى أحب ↓ فإن عفا فليس له أن يرجع ↓ يجوز العفو ↓
الشافعي وأبو يوسف ^٣ وأحمد ابن حنبل ^٤ ربيعه وعمر ابن عبد العزيز ^٥ أحمد ابن حنبل ^٦ والشافعي وأبو ثور ^٧ ابن قدامة ^٨	يجوز عفو المذوف عن القاذف بعد الرفع للأمام ↓ ويجوز له طلب الحد بعد العفو ↓ يجوز العفو ↓ يجوز العفو ↓ إذا عفا المذوف سقط الحد ↓

١ (المحلى ١٣ / ٢٨٧) ٢ (المحلى ١٣ / ٢٨٦) ٣ (المغنى ٨ / ٢١٧)

٤ (ن ١٧)

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

تحريم العفو في حدود الله أمر ثابت مقرر ينهى رسول الله ﷺ عن ذلك عندما استشفع لديه أسامة ابن زيد في حد السرقة فقال له رسول الله ﷺ وقد تلون وجهه من الغضب [أتشفع في حد من حدود الله] ثم قام في الناس خطيباً فقال [إنما ضل من كان قبلكم أنهم إذا سرقوا الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد] ^١ فالعفو في حدود الله محرم بالنص الثابت ، والقذف هو أحد تلك الحدود ، فالعفو فيه محرم كتحريمه في سائر الحدود ، متى رفع الأمر إلى الإمام ، أما قبل ذلك فإن الله يحب العافين عن الناس ، وكان الله عفواً قديراً ^٢ .

ولقد أقام رسول الله ﷺ الحد على الثلاثة الذين رموا في قصة الأفك دون أن يسأل المقدوفة (أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها) هل تعفو أم لا ؟ ولو كان لها حق العفو ما أهدر حقها ...

وقال رسول الله ﷺ للال ابن أمية ، لما قذف امرأته (البينة أو حد في ظهرك) ولو كان للمقدوفة حق العفو لقال له إلا أن تعفو امرأتك أو لاستدعائها ليسألها هل تعفو عنه أم لا قبل أن يلت بوجوب الحد .

* * *

إن من أعظم البلايا التي فتحت أبواب الخلاف والاختلاف بين المسلمين ، وفرقتهم فرقاً شيعاً ومذاهب وأحزاباً ، هو اختراع الفقهاء لقواعد ومبادئ وأركان وشروط أفحموها على الشريعة الإسلامية من مبتكرات عقولهم ، ونسج خيالهم ، لا أصل لها في كتاب ولا سنة ، لم يقلها الله ولا رسوله ، ثم جعلوها

أصولاً يعرضون عليها كل المسائل والمشاكل الفقهية ، ويحكمونها فيها ، بدلاً من
تحكيم الكتاب والسنة ، كما أمرهم الله ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (١)
وقوله تعالى ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ
رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (٢) .

ولما كانت تلك الأصول المبتكرة مخالفة للنصوص الشرعية ، وكانت
مفاهيم الفقهاء لتلك الأصول المبتكرة مختلفة ، لا جرم جاءت أحكامهم للبتنية على
تلك الأصول ، وتلك المفاهيم ، ركائماً من الأخطاء التراكمية ، ظلمات بعضها
فوق بعض ، وهكذا لا يأتي الخطأ إلا بالخطأ ، ولا يثبت الخلاف إلا مزيداً
من الاختلاف ﴿ وَالْبَيْتُ الْعَلِيُّ يُخْرَجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي
خَبِثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِيدًا ﴾

فمن تلك الأصول المبتكرة ما أسموه « حق الله وحق الآدمي » ، جعلوه
أصلاً تبنى عليه الشرائع ، ورتبوا عليه طائفة من الأحكام ، نذكر منها (حكم
العفو عن القاذف) ، وفصل مراحل تكوينه . ليتبين للقارىء كيف يفرض هذا
المنطلق ، إلى أخطر منلاق .

١ - أولاً زعموا أن الله حقوقاً ، والعباد حقوقاً ، يختلف بعضها عن بعض ،
فأنشأوا هذا الأصل المبتكر « حق الله وحق الآدمي » ، وجعلوه شرعية تعرض
عليه الأحكام .

٢ - ثم نظروا في التفريق بين هذين الحقين فقالوا ما يتعلق بمنع الضرر عن
الفرد فهو حق للآدمي ، وما يتعلق بمنع الضرر عن الأمة فهو حق لله تعالى .

٣ - ثم خرقوا في الحدود حقاً مزوراً أسموه « حق العفو » ، على غرار « حق

«الفيتو» لكي يستعملوه في إسقاط ما يريدون نقضه من الأحكام ، ويجبسوه عما يشتهون إبرامه من الأحكام .

٤ - ثم عرضوا حد القذف الذي في القرآن على الأصل الذي ابتكروه « حق الله وحق الآدمي » ، فاختلفوا في الميزان ، قالت طائفة القذف ضرر لاحق بالآدمي فهو حق الآدمي ، وقالت طائفة هو ضرر لاحق بالآمة فهو حق الله .

٥ - ثم شرعوا في تطبيق حق العفو على وفق قراءة الميزان فالذين رجح في ميزانهم أن حد القذف حق للآدمي أقروا حق العفو للمقذوف . والذين رجح في ميزانهم أن حد القذف حق لله أنكروا حق العفو على المقذوف .

فأما الزهري والبصري وأبو سليمان وابن خزم وأصحابه والأوزاعي والحسن ابن حي وأبو حنيفة فقالوا لا عفو عن حد القذف إذا بلغ الامام لأنه حق الله وأما الشافعي وأبو يوسف وابن حنبل وأبو ثور وربيعة وعمر ابن عبد العزيز فقالوا يجوز العفو ويسقط الحد بعفو المقذوف لأنه حق للآدمي .

وأما مالك فتردد بين الطائفتين ، فقال يجوز العفو إذا أراد المقذوف ستراً على نفسه وإلا فلا ، فكان حد القذف في نظره ، تارة حقاً لله لا يجوز العفو فيه ، وتارة حقاً للآدمي يجوز العفو فيه ، إذا أراد المقذوف الستر على نفسه فيه !!

فانظر كيف تختلف أحكامهم في القضية الواحدة ، بسبب أصولهم الابتداعية ، ومفاهيمهم المختلفة ، تلك ثمرات الحكم في الدين بالرأى دون النص ، أخطاء تنشعب عن أخطاء ، وخلاف يتمخض عن شقاق ، فيتمرقون في الدين بدداً ، وتتمزق الأمة الواحدة من ورائهم فرقاً وشيعاً .

إن النتيجة الحتمية لاختلاف حكم طائفتين في مسألة واحدة ، هو أن إحدى

الطائفتين على الأقل لامحالة خاطئة ، لأنه إذا كان أحد الحكمين حقا ، فالآخر لا محالة ضلال .

﴿ فَمَا كَذَّابٌ بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ (١)

والنتيجة الحتمية لاضلال مذهب من المذاهب ، هو ضلال تابعيه ، والنتيجة الحتمية لشيوع الضلالات في المذاهب ، هو ضيعة المسلمين في المشرق والمغرب ، كل ذلك بسبب الخلاف والاختلاف ، والحكم في الدين بالرأى ، ولو أنهم احتكموا إلى النصوص وحدها ، لما اختلفوا أبداً ، ولما كان حكمهم في كل مسائل الدين واحداً .

فمثلاً هنا في حكم العفو عن القذف لو أنهم ردوه إلى الله والرسول ، لما كان لهم إلا سبيل واحد ، إذ هم يجدون القرآن يحكم بحكم القاذف ، ويجدون الرسول ينهى عن العفو في الحدود ، ويجدون أنه لا نص في الشريعة يستثنى حد القذف من سائر الحدود ، فيبيح العفو فيه دون باقي الحدود ، فلا مناص لهم من إقامة الحد في القذف دون عفو ، إذعانا لأمر الله وأمر رسوله ، واحترازاً من إهدار شرائع الله ، بمثل تلك النظرية البتدعة ، «حق الله وحق الآدمي» ، التي ما أنزل الله بها من سلطان ، وفي كل ناحية من الدين لهم نظرية ، وكل نظرية بدعية تفضي حتماً إلى بليه .

للاؤ من الحق يجزم بأن حكم الله هو الحكمة البالغة ، والكمال التام ، المنزه عن الأخطاء ، سواء ظهرت له الحكم أم عميت عليه ، كما يقطع بأن أحكام البشر مليئة بالأخطاء ، سواء بدت له أم خفيت عليه ، هذا هدى مستقيم .

وفضلاً عن هذا النور المبين ، فإن أخطاء هذه النظرية البدعية (نظرية حق

الله وحق الآدمي) هي أخطاء بادية غير خفية ، نذكر منها :

(١) يونس ٣٢

(٦٠ — ديوان الجنائيات)

أخطاء نظرية حق الله وحق آدمي

أولا ليس الحق قسمة بين الله وبين العباد ، بل الحق كله لله ، لا ينبغي أن تقسم الحقوق بين الله وبين العباد ، فيقال هذا حق لله ، وهذا حق للآدمي ذلك قولهم بأفواههم ، يضاهئون قول الذين قالوا في الحرث والأنعام ﴿ هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا ﴾ (١) قسموا ما خلق الله إلى نصيب لله ، ونصيب لغير الله ، ويضاهئون قول الذين قسموا الذكور والأنثى بينهم وبين الله ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ السَّيِّئَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (٢)

فمؤلا قسموا الحقوق بين الله وبين آدمي ، قالوا هذا حق الله ، وهذا حق آدمي ، ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ بل الحق كله لله . . .
الحرث والأنعام كلها لله ، يقسم منها ما يشاء بين العباد ، لا بينه وبين العباد .

الذكور والأنثى كلها لله ، يقسم منها ما يشاء بين العباد ، لا بينه وبين العباد .

الحق كله لله ، يقسم منه ما يشاء بين العباد ، لا بينه وبين العباد .

الحق كله لله جملة وتفصيلا ، والأمر كله لله جملة وتفصيلا ، والمال كله لله جملة وتفصيلا ، والمال كله لله جملة وتفصيلا ، وليس للعباد أى شيء من ذلك ، إلا شيئا أذن الله به لهم ، أو أنعم به عليهم ، يتداولونه أو يتقاسمونه فيما بينهم وبين بعض ، لا فيما بينهم وبين الله ، الله هو الذى يقسم بين عباده ما يشاء ، وليس العباد هم الذين يقتسمون مع ربهم ما يشتهون ، الله هو الذى يقسم بين عباده الرزق وغيره بقوله فى كتابه ، وليس العباد هم الذين يقتسمون مع الله

(١) (الأنعام ١٣٦) (٢) النحل ٥٧

الحدود وغيرها ، بقولهم بأفواههم ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهٍ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (١)
 إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا (٢)

ثانياً القسمة أمر وتصرف ، والقاسم أمر متصرف في القسوم له ، وهذا لا ينبغي إلا لله عز وجل ، فالأمر كله لله وحده لا شريك له ، لا يشرك في حكمه أحداً ، هو الأمر للتصرف في عباده ، يقسم لهم ما يشاء ، وليسوا هم الأمرون المتصرفون يقسمون له ما يشاؤون ، فلا ينبغي للعباد أبداً أن يقسموا مع الله شيئاً ، ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٣) بل الله يقسم لهم ما يشاء ، ما ينبغي للعباد أبداً أن يقولوا اخذ القذف لنا نغفو فيه عن نساء ، والحدود الأخرى لله هو يغفو فيها عن يشاء ، ما ينبغي لهم أبداً أن يبدلوا كلام الله الذي أمر بإقامة الحدود كلها ، ونهى عن العفو والشفاعة في الحدود كلها ، أيأمرون بما نهى الله عنه ١٢

ثالثاً : لم يقل الله ولا رسوله ، هذا حق لله وهذا حق للآدمي لم يرد ذلك في كتاب ولا سنة ، فهو قول دخيل على الدين ، قاله الفقهاء برأى أنفسهم فأعتنوا أنفسهم بهذا التقسيم ، وأرهقوا المسلمين بمزيد من التضليل ، وحلوم أنفالا مع أفعالهم ، فزادهم رهقاً ، الحق ما قاله الله ، والباطل ما نهى عنه ، الهدى ما شرع الله ، والضلال ما شرع العباد من الجهل والفساد ١٣

الله تعالى قد شرع حق العفو في مواطن فصلها في كتابه ، فمن أخذ بها فهو المتهدي ، ومن تجاوزها إلى غيرها فهو المعتدى .

شرع الله لهم العفو في الظالم . قال تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ (١٤)

وشرع لهم العفو في القود ، قال تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَا عَنْهُ مِنْ أُخِيرَةٍ

(١) (الكهف ٥) (٢) (الزخرف ٣٢) (٣) (الشورى ٤٠)

فَيُؤْتِيهِمْ نَافِثَاتٍ فِي الْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴿١﴾ .

وشرع لهم العفو في القصاص . قال تعالى : ﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ (٢) .

وشرع لهم العفو في الصداق قال تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْزُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (٣) .

شرع الله لهم العفو في تلك المواقف وفي غيرها ، ولم يشرعه أبداً في الحدود ، بل نهى عنه أشد النهى بلسان رسوله ، فمن شرع العفو في الحدود ، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله ، وقد ارتكب ظلماً ، وشرعه باطلاً ، وعفوه زائلاً ، قال تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٤) .

وأياً قول أو فعل في الدين ، لم يقله الله ولا رسوله ، ولا فعله رسوله ، فهو قول مردود ، وفعل مرفوض ، قال ﷺ [من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد] وقال [من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد] (٥) .

رابعاً لا أساس لهذا التقسيم (حق الله وحق الآدمي) ، لا في منقول ولا في معقول ، أما المنقول فقد بينا إيماءه أوضح بيان ، وأما للمعقول فإننا لا نجد سبباً معقولاً يدعو إليه ، فإنهم لو زعموا أن السبب في استثناء حد القذف من بين سائر الحدود ، وفي جمل العفو فيه حقاً للآدمي ، هو ما يلحق الآدمي المقذوف من الضرر ، مما يعطيه الحق في العفو عن أذاه ، قلنا لهم فإن الضرر أيضاً واقع على الآدمي في سائر الحدود الأخرى ، مثل السرقة والزنا ، فوجب - بزعمكم -

١ (البقرة ١٧٨) ٢ (المائدة ٤٥)

٣ (البقرة ٢٣٧) ٤ (الشورى ٢١) ٥ (ن ١٩ - ٢٠)

أن يسكون له أيضاً حق العفو في تلك الحدود ، وأنتم لا تقولون بذلك ، بل تنكرون العفو فيها وتوجبون إقامة الحد بلا التفات إلى عفو المتضرر فيها . وأنهم لوزعموا أن السبب في جعل الحدود الأخرى من حق الله وحده ، هو ضرورة معاقبة الجاني من أجل سلامة أموال الناس وأنسابهم ، قلنا لهم إن معاقبة الجاني هي أيضاً ضرورة لسلامة أعراض الناس من الخدش والتجريح ، فوجب أن يكون حد القذف من حق الله تعالى وحده ، لا من حق الآدمي كما تزعمون .

وهكذا لا نجد لهم شيئاً معقولاً لا بتداع هذا التقسيم الخاطئ الآثم (حق الله وحق الآدمي) .

خامساً لا أساس لتسمية حدود الله حقوقاً لله فلا داعي لها ، هذه التسمية وإن بدت لا ضرر منها ، إلا أنها من الزالقات الخفية التي تزلف إلى ضلالات لا يحس بها إلا من وقع في حفيها ، وما كان بنا من حاجة إليها ، حسبنا كلام الله وكلام رسوله ، فيه غناء عن كل المصطلحات الفقهية ، يقيمنا من عنراتها ، وبعاثنا من وبلائها ، ~~فإنما هي من الزالقات الخفية التي تزلف إلى ضلالات لا يحس بها إلا من وقع في حفيها ، وما كان بنا من حاجة إليها ، حسبنا كلام الله وكلام رسوله ، فيه غناء عن كل المصطلحات الفقهية ، يقيمنا من عنراتها ، وبعاثنا من وبلائها ،~~ إن تسمية الحدود حقوقاً لله ، هو أذى أثار فكرة حقوق الآدمي ، وإقحامها في حدود الله ، وهذا الإقحام قد جرّ بدوره إلى فرية تقسيم الحقوق بين الله والآدمي ، ~~فإنما هي من الزالقات الخفية التي تزلف إلى ضلالات لا يحس بها إلا من وقع في حفيها ، وما كان بنا من حاجة إليها ، حسبنا كلام الله وكلام رسوله ، فيه غناء عن كل المصطلحات الفقهية ، يقيمنا من عنراتها ، وبعاثنا من وبلائها ،~~ ثم جرت هذه الفرية إلى إسقاط حد من حدود الله ، هو حد القذف إذا ضا الآدمي بزعمهم .

وهكذا تبدو الابتكرات الفقهية في أول أمرها بريئة ، ثم لا تلبث أن تفضي إلى تبديل كلمات الله ، «حق الله وحق الآدمي» ، كلام ربه طيب وطعمه مر ، كلام ظاهره مسحة التقوى ، وباطنه شدة البلوى ، كلام لحنه خادع ومآله شر وويل .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب عمر بن الخطاب والزهرى والبصرى وأبو سليمان وابن حزم وأصحابه والأوزاعى والحسن ابن حى وأبو حنيفة فى قولهم لا عفو فى شىء من الحدود بعد أن يبلغ الإمام لموافقة النص الذى ينهى عن الشفاعة فى الحدود ، وموافقة فعل رسول الله ﷺ ، الذى لم يسأل عن العفو عند إقامة أى حد من الحدود .

وأصاب مالك فى قوله لا يجوز العفو فى الحدود ، لموافقة النصوص وأخطأ مالك فى استثناء المقدوف إذا أراد سترأ على نفسه ، لانعدام النص بذلك ، كما أخطأ فى قوله أن المقدوف حق تأخير العقوبة ، وقوله أنه يأخذه به متى أحب ، وقوله فإن عفا فليس له أن يرجع ، بكل هذه تأليف من محض خياله ، لا أصل لها ولا نص بها .
وأخطأ الشافعى وأبو يوسف وأحمد بن حنبل وأبو ثور وابن قدامة فى قولهم يجوز العفو لمخالفة ذلك لنهى النبى ﷺ ولفعله ، ثم لا نص بما يقولون ، فهو قول خاطئ فى الأولى والآخرة .
وأخطأ ربيعة وعمر بن عبد العزيز فى قولهما يجوز العفو بعد الرفع للإمام ، ويجوز طلب الحد بعد العفو ، لمخالفة النصوص ، وانعدام أى نص بما يقولون .

حكم الشرع

لا عفو فى أى حد من حدود الله متى رفع للإمام .

سبب الخلاف

الحكم فى دين الله بالرأى دون النص ، وفى معارضة النص القائم .

باب حكم القاذف إن كان والده أو ماله للعاذف

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
عطاء والحسن وأبو حنيفة	لاحد على الوالد لولده لا بسبب الوصية بالوالدين (وقضى ربك)
والشافعي وابن خنبل وابن راهوية	وقياساً على إسقاط القودعة إذا قتل ولده
الحسن ابن حي	لاحد على الوالد لولده وإن نزل لأنه حق لآدمي ولا يجب على الوالد لولده لأن الأبوّة معنى يسقط الفضايل كالكفر
	فمنعت الحد إلا بالأسباب التي لا ينفك عنها
عمر ابن عبد العزيز ومالك والشافعي وأبو سليمان وأصحاب ابن حزم	يحد الوالد إذا قذف ابنه

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

الخطأ لا يأتي إلا بالخطأ، والحكم المبني على أصل خطأ لا شك حكم خاطئ، ها هنا يتكلمون عن حكم الوالد إذا قذف ولده، فمنهم موجب للحد ومنهم مسقط له، فالواجب متعلل بأن القرآن لم يخص في حد القذف أباً من غير أب، والمسقط للحد يتعلل ببر الوالدين، وبقياس على حدود أخرى، زعموا أنها ساقطة عن الوالد قبل ولده، والقضية كلها ساقطة، بعيداً عن هذه التعليقات كلها، ساقطة لسبب آخر، فلا حاجة للخوض في هذه الأسباب، أو النظر في صحتها أو عدم صحتها قضية قذف الوالد لولده ساقطة، لأن حد القذف في كتاب الله وسنة رسوله

(١) المحلي ١٣ - ٢٩٨ (٢) المغني ٨ - ٢١٩

لا يقع الا على قذف المحصنات ، على قذف النساء لا الرجال ، فالجدال هنا خصام مع غير خصم ، والقضية هنا غير ذات موضوع ، لاحدا أصلا على قذف الرجال ، فلا معنى للبحث عنه في قذف الوالد للولد ، أو لولد الوالد

أما اذا قذف الرجل ابنته المحصنة ، ورفع الأمر الى الحاكم ، فأننا لانجد نصاً يعقبة من الحد ، واذا بلغت القطيعة بين الوالد وابنته ، ألا يتأثم الوالد ولا يستحى أن يفضح نفسه ، ويفضح ابنته ، بقذفها بالزنا ، والاتبالي البنت أن تقدم ظهر أبيها للجلاد يجلده ثمانين جلده ، فلا محل في القلب لأى عطف على أى منها ، انما يرجم الله من عباده الرحماء

أما اذا قذف السيد مملوكه فلاحد عليه في الدنيا ولكنه يجلد يوم القيامة ان كان كاذباً ، كما بينا في الباب الأول (أنواع المقتوفين)
تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب عطاء والحسن وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل وابن راهويه والحسن
ابن حنبل في قولهم لاحد على الوالد لولده ، إن كانوا يقصدون الابن ، لأنه لا نص باعفاء الوالد الذي يقذف ابنته ، من النص العام لكل القاذفين
واخطأ عمر ابن عبدالعزيز ومالك والأوزاعي وأبو سليمان وابن حزم وأصحابه
في قولهم يحد الوالد إذا قذف ابنته أن كانوا يقصدون الولد الذكر ، لأنه لاحد الا في قذف النساء (المحصنات) ، وأصابوا إن كانوا يقصدون قذف ابنته ، لأنه لا نص بالاستثناء

حكم الشرع

يحد الوالد الذي يقذف ابنته بالزنا ولا يحد في قذف ابنته الذكر

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى والقياس ، والتخريج غير الصحيح للآيات

٥ باب مضاعفة الحد بتعدد المقدورين

الذهب والرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
ابو عبد الله ^١	إذا قال لرجل يا ابن الزاني فعلية حدان ↓ وكذلك إذا قال يا فاكح أمك عليه حدان حد للرجل وحد للمرأة
ابن حزم ^٢	الحد في قذف الف حد واحد ولا مزيد عليه ↑
طائفة وأصحاب	عليه لكل مرة حد قالوا الآيات التي تأمر بالحد معناها أن لكل ذنب حد
ابن حزم ^٣ مالك ^٤	من قذف قوماً جماعة أو متفرقين فليس عليه إلا حد واحد ↑ ومن سرق مراراً ليس عليه إلا قطع واحد لجميع من سرق منه ↑ وأن سرق بعد ذلك قطع أيضاً ↑

الرد للفصل بالنص البرهان لا بالرأى

التنزيل والتفصيل هما شطران متكاملان للشريعة الإسلامية ، ما لم يأت في
التنزيل جاء في التفصيل حتماً ، والتفصيل هو النص القولي أو التعليق المعلى
للشرائع . بقول رسول الله ﷺ وفعله ، وكل حكم في الدين ليس في التنزيل
ولا في التفصيل ، هو حكم خارج عن الدين الكامل ، ليس من الإسلام في شيء ، ولو
أجمع عليه أهل الأرض جميعاً ، التنزيل كامل والتفصيل شامل ، قال تعالى ﴿الْيَوْمَ
أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ
الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ وقال تعالى ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ .
وقال تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً﴾ وقال تعالى ﴿وَنَزَّلْنَاهُ

(١) المغني ٢٢٦/٨ (٢) المحلى ١٣ - ٣٠٧ (٣) المحلى ١٣ - ٢٨٩، ٢٩٠

(٤) المسألة ٣٥ (٥) الأنعام ٣٨ (٦) الإسراء ١٢ (٧) النحل ٨٩

عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ۖ وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^٨
 فإما أن نصدق الله ورسوله بأن التنزيل كامل والتفصيل شامل،
 لا يحتاج من أحد إلى تكيل أو تفصيل أو نصدق البشر فيما استحدثوا من
 شرائع زعموا أنهم جاءوا بها للتكيل والتفصيل .

لم يرد قط في كتاب الله ولا في سنة رسوله إقامة حدٍّ مضاعف بعدد
 الجنايات التي ارتكبها الجاني في الذنب الواحد قبل رفعه للحاكم ، لم يرد
 قط أن قاذفاً جُلد مائة وستين جلدة . لأنه قذف بمحسنتين أو قذف محصنة
 واحدة مرتين أو أكثر قبل أن يرفع إلى رسول الله ﷺ أو أن زانياً جُلد مائتي
 جلدة لأنه زنى بامرأتين ، أو زنى بامرأة مرتين قبل أن يرفع إلى رسول الله
 ﷺ ، أو أن سارقاً قطعت يده لأنه سرق من شخصين قبل أن يرفع إلى
 رسول الله ﷺ ، لم يرد حكم كذلك قط ، لا في كتاب ولا في سنة ، وحيث لم يرد فهو
 حتماً حكم خارج على شرائع الإسلام ، ليس من الدين في شيء ، التنزيل كامل
 والتفصيل شامل ، صدق الله ورسوله ، وكذب كل من خالف الله ورسوله ،
 كائناً من كان .

ولو كان تعدد الحدود بتعدد الجنايات واجباً ، لسأل النبي ﷺ ذلك
 الشاب العسيف عن عدد زنياته بامرأة مستأجره ، لكي يقيم عليه الحد عدة
 مرات بعدد ما أقترف من الزنيات ، لو كان ذلك واجباً ، ما ترك النبي واجباً ،
 فإذا لم يفعل رسول الله ﷺ وإِنَّمَا أَقَامَ حَدًّا وَاحِدًا ، فقد علمنا بيقين ،
 إِنَّمَا هُوَ حَدٌّ وَاحِدٌ لِّكُلِّ مَا سَبَقَ مِنْ جَنْسٍ خَطِيئَةٍ .

هذا هو البرهان القاطع ، بالنص الشرعي الثابت ، إمتناع تعدد الحدود على
 الشخص الواحد ، بعدد ما أقترف من جنایات من جنس واحد ، قبل تقديمه
 للمحاكمة .

ثم إن مضاعفة الحدود على الشخص الواحد ، بعدد ما أقرت من جنایات من جنس واحد ، قبل رفعه للحاكم هو أمر مستحيل التنفيذ ، وما كان الله عز وجل ليأمر عباده بأمر مستحيل ، (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) .

فإنه إذا سبق السارق إلى القضاء ، فاعترف بعشرة سرقات ، إستحال إقامة القطع عليه عشر مرات ، وإذا أقر القاتل بقتل ثلاثة أشخاص ، إستحال قتله ثلاث مرات ، وكذلك الزاني المحصن ، إذا أقر بالزنا عدة مرات ، إستحال رجه عدة مرات ، فإذا إستحال تنفيذ هذه الحدود عدة مرات ، إستحال بداهة الأمر بالتنفيذ عدة مرات .

فإذا ثبت بالنص الشرعي والدليل العقلي عدم الامر بتعدد الجزاءات ، طبقاً لعدد الجنایات ، من نوع واحد من الشخص الواحد ، قبل رفعه للحاكم فقد سقط قول القائلين بذلك وبطلت دعوام ﴿ وكل جاء الحق وزهق الباطل ﴾

تنفيذ اقوال الفقهاء

أخطأ أبو عبد الله في قوله إذا قال لرجل يا ابن الزاني فعليه حدان وكذلك إذا قال يا ناكح أمك عليه حدان حد للرجل وحد للمرأة ، هذا حكم في الدين بالرأى لا نص به ، ولم يفعله رسول الله ﷺ ، فهو باطل زاهق

وأخطأ طائفة من أهل العلم وأصحاب ابن حزم في قولهم عليه لكل مرة حد ، لانعدام النص بذلك ، وعدم فعل رسول الله ﷺ شيء من ذلك .

وأصاب ابن حزم في قوله الحد في قذف ألف ، حد واحد ولا مزيد عليه ، لمطابقة النص بالمرة الواحدة وانعدام النص بالتعدد .

وأصاب مالك في قوله . من قذف قومًا جماعة أو متفرقين فليس عليه إلا حد واحد ، لا نص بمضاعفة الحد على أي محدود في أية جنایة .

حكم الشرع

لا يتعد الحذف في الحكم الواحد على الشخص الواحد مهما تعددت
جناياته في المرة الواحدة .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص

٦ باب تنصيف الحد على العبيد

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً ↑ وخطأً ↓
ابن قدامة (١)	إذا كان القاذف عبداً أو أمه جلد أربعين بأدون من السوط الذي يجلد به الحر ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

لا تنصيف للحد على أحد إلا على الأمة إذا تزوجت ثم أتت بفاحشة كمن الآية

لا تنصيف في الحدود في الإسلام إلا في هذه الحالة فقط، لكن الفقهاء سمحوا بالتنصيف على أمور كثيرة برأى أنفسهم، فلا اعتبار لذلك ولا يعمل به، الشرع من عند الله لا من عند الناس

تفنيد أقوال الفقهاء

أخطأ ابن قدامة في قوله بجلد العبد أربعين، بل ثمانين كالنص، وأخطأ في قوله بأدون من السوط الذي يجلد به الحر، لأن في التنصيف، ولا نص في التلطيف هذا حكم في الدين بالرأى، فهو باطل لا محالة.

حكم الشرع

حد الشرع في القذف ثمانين لا أربعين على الأحرار والعبيد على السواء

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص

(٢) (النساء)

(١) (المغنى ٢١٧)

٧ باب اشتراط مطالبة المقدوف بأقامة الحد أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمز أصواب ↑ خطأ ↓
ابن قدامة ^(١)	لا يقام حد القذف إلا بمطالبة المقدوف فان كان صغيراً أُخِرَ حتى يبلغ ويطالب به وفارق سائر الحدود فإنه لا يعتبر في إقامتها الطلب باستيفائها ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

ما طالبت عائشة بأقامة الحد على القاذفين في قصة الإفك ، ولكن النبي
ﷺ أقام الحد عليهم فور الوحي إليه ببرائتها وإدانتهم ، فما بال هؤلاء
يشترطون شرطاً ليس في كتاب الله ، ولا اشترطه رسول الله ﷺ
ومن عجب أن الذين أبتركوا هذا الشرط ، خصوا به حد القذف فقط
دون سائر الحدود ، لا برهان لهم على الاشتراط ، ولا على تخصيص الاشتراط
اشترطوا ما ليس في كتاب الله ، فكان الشرط ضلالاً ، ثم خصصوا الشرط
الباطل بمحدود جد ، فكان ضلالاً فوق ضلال ، ألا إن الحكم في الدين
بالرأى كله خيال ووبال ، ما دخل مطالبة المجنى عليه بأقامة الحد ، هل إذا
بلغ الحاكم بوجود جثة قتيل يتوقف عن النظر في الجناية حتى يطالب ولي
المقتول بأقامة الحد ؟

تفنيد أقوال الفقهاء

أخطأ ابن قدامة في اشتراط مطالبة المقدوف بأقامة الحد ، لأنهم بذلك ،
ولم يفعل رسول الله ذلك
(١) الفتى ٢١٧/٨

حكم الشرع

تقام الحدود بمجرد ثبوتها دون اشتراط شكوى المجنى عليه

سبب الخلاف

الحكم في دين الله بالرأى دون النقص

٨ باب قتل الكافر اذا قذف مسلماً

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
ابن حزم	اذا قذف الكافر مسلماً فعليه الحد للقذف ↑ وعليه القتل لنقض الذمة لرجلا كان أو امرأة لا بد من قتلهم لنقضهم الذمة وخروجهم عن الصغار الذي فرضه الله عليهم

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالراى

أما الحد للقذف فنعم، كما أمر الله، وأما القتل بدعوى نقض العهد والخروج على الصغار فلا نجد دليلاً على ذلك، ولا نتوهم على دماء الناس، بغير سلطان بين ان نقض العهد الذى يوجب مقاتلة الكافرين، يتوقف على بنود الميثاق المعقود معهم فاذا نقضوا شيئاً منه نبذنا اليهم عهدهم وقتلناهم وليس من نقض العهد فى شيء أن يقذف الكافر مسلماً، أو يسرق مسلماً، أو يغش مسلماً، هذه مسائل فردية، لا تدخل لها بنقض العهود

وأما الصغار المفروض فحق، ولكن الخروج عليه لا يوجب قتلاً، واذا كانت الدولة مسلمة حقاً، فالصفة بار تلقائى وطبيعى للشرذمة الكافرة، وهو من الحوافز الكثيرة التى تحثهم على الخروج منه إلى عزة المسلمين باعتناق الإسلام رحم الله أبا محمد كان حديد السفار يشتد للدين ويغار ولكن الحق أحق

أن يتبع

تنفيذ أقوال الفقهاء

أخطأ ابن حزم فى الحكم بالقتل على الكافر الذى يقذف مسلماً اذا

لا نص بذلك

(١) المحلى ١٣/٢٦٤

حكم الشرع

لاحد في قذف الرجال انما الحد فيمن قذف المحصنات من النساء، أما قذف الرجال فثبته التعزير فقط ولو كان القاذف كافراً أو المقدوف مسلماً ولا يقتل الكافر إذا قذف مسلماً لا نص بذلك

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى بلا دليل

٣ جنابة السرقة

النصوص

١ (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز

حكيم)

٢ (٦٧٨٣ - ٦٧٩٩ فح) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ [لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده]

٣ (٦٧٨٨ فح) عن عائشة [أن قریشا أهمتهم المرأة الخزومية التي سرق ففألوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ ومن يجترئ إلا أسامة حب رسول الله ﷺ فكلم رسول الله ﷺ فقال أشفع في حد من حدود الله ثم قام فخطب فقال يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطع محمد يدها]

٤ (٦٧٨٩ فح) ، ٩٠ ، ٩١ عن عائشة [قال النبي ﷺ تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا]

٥ (٦٧٩٢ فح) ، ٩٤ ، ٩٣ عن عائشة [لم تقطع يد سارق على عهد النبي ﷺ في أدنى من ثمن الحن ترس أو حجنة وكان كل واحد منهما ذا ثمن]

٦ (٦٧٩٥ فح) ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ عن ابن عمر [أن رسول الله ﷺ قطع في حن ثمنه ثلاثة دراهم] وفي رواية قيمته بدلا من ثمنه

٧ (مسلم ٥ / ١١٢) عائشة [كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعدا]

٨ (مسلم ٥ / ١١٢) عائشة عن النبي ﷺ [قال لا تقطع يد سارق إلا في ربع دينار فصاعدا]

٩ (مسلم ٥ / ١١٢) عائشة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول [لا تقطع اليد

[إلا في ربيع دينار فما فوقه]

١٠ (مسلم ٥/١١٢) عائشة قالت لم تقطع يد سارق في عهد رسول الله ﷺ في أقل من ثمن المجن حبة أو ترمس وكلاهما ذو ثمن [

١١ (مسلم ٥/١١٣) ابن عمر أن رسول الله ﷺ [قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم]

١٢ (مسلم ٥/١١٣) أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ [لعن الله السارق يسرق البيضة فيقطع يده ويسرق الحبل فيقطع يده]

١٣ (مسلم ٥/١١٤) عائشة [أن قريشاً أهمهم شأن المرأة التي سرقت في عهد النبي ﷺ في غزوة الفتح فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ فقالوا من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حبيب رسول الله ﷺ فأتى بها رسول الله ﷺ فكلّمه فيها أسامة بن زيد فتلون وجه رسول الله ﷺ فقال أتشفع في حد من حدود الله فقال له أسامة استغفر لي يا رسول الله فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ فاختطب فأتى على الله بما دو أدله ثم قل أما بعد فأما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإني والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها قالت عائشة فحسنت توبتها بعد وتزوجت وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ]

١٤ (مسلم ٥/١١٥) عائشة قالت [كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجهده فأمر النبي ﷺ أن تقطع يدها فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلّموه فكلّم رسول الله ﷺ فيها....]

١٥ (مسلم ٥/١١٥) جابر [أن امرأة من بني مخزوم سرقت فأتى بها النبي ﷺ فعادت بأم سلمة زوج النبي ﷺ فقال النبي ﷺ والله لو كانت

فاطمة لقطعت يدها فقطعت .

١٦ ﴿ وَمَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ ^(١) .

١٧ (٤٢٣٤ - ٦٧٠٧ فح) عن أبي هريرة [افتتحنا خيبر ولم نغنم ذهباً ولا فضة إنما غنمنا البقر والأبل والتماع ، ثم انصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادي القرى ومعه عبد له يقال له يدعم أهداه له أحد بني الضباب فينما هو يحيط رجل رسول الله ﷺ إذ جاءه سهم عائر حتى أصاب ذلك العبد فقال الناس هنيئاً له الشهادة فقال رسول الله ﷺ بلى والذي نفسي بيده إن السهم الذي أصابها يوم خيبر من الغنم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليها ناراً فجاء رجل حين سمع ذلك من النبي ﷺ بشراك أو بشراكين فقال هذا شيء كنت أصبته فقال رسول الله ﷺ شراك أو شراكين كان من نار] .

١٨ ﴿ إِنْ أَلَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ^(٢) .

١٩ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) .

٢٠ ٢٧٨٠ فح عن ابن عباس [خرج رجل من بني سهم مع عويم الداري وعدي ابن بداه فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم فلما بتركته فقدوا جاماً من فضة مخوصاً من ذهب فأحلفهما رسول الله ﷺ ثم وجد الجام بمكة فقالوا ابتعناه من عويم وعدي فقام رجلان من أولياء السهمي فحلفا لشهادتنا أحق من شهادتهما وأن الجام لصاحبه وفيهم نزلت هذه الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ^(٤) .

فهذه واقعة خيانة أمانة لم يعاقب الخائن بالقطع .

(١) آل عمران ١٦١ (٢) النساء ٥٨ (٣) الأنفال ٢٧

(٤) المائدة ١٠٦ - ١٠٧

نصاب السرقة

إن تحديد ثمن الشيء المسروق تحديداً دقيقاً موثقاً هو شرط بالغ الخطور لأنه يترتب عليه الحكم بالقطع أو بعدم القطع والاكتفاء بالتعزير . قال رسول الله ﷺ [تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً] وقال ﷺ [لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً] .

والدينار في عهد رسول الله ﷺ كان ذهباً وكان وزنه مثقالاً^١ . والدينار الحالي في بلاد المسلمين هو قراطيس تختلف قيمتها في البلاد المختلفة فالدينار العراقي غير الدينار الأردني غير الدينار الكويتي وإذا فرضنا أن وزن المثقال في زمن النبي ﷺ يساوي وزن الدرهم في عصرنا هذا أي يساوي ٣٢ من الجرامات أي يساوي $\frac{1}{4}$ الأوقية أي كان ربع الدينار مساوياً $\frac{1}{16}$ من الأوقية الذهب ولما كان ثمن الأوقية من الذهب حالياً يساوي أربعائة دولار تقريباً كان ربع الدينار الذهب مساوياً لأحد عشر دولاراً فلا يقطع السارق فيما تقل قيمته عن أحد عشر دولاراً أو أحد عشر جنيهاً بالعملة المصرية أو ثلاثة دنانير كويتية وقس على ذلك العملات الورقية الأخرى عند رد قيمتها إلى معيار الذهب وهو المعيار الوحيد الذي يجب أن تبنى عليه الأحكام، ولا بد من مراعاة أربعة أمور عند تحديد ثمن الشيء المسروق تحديداً لمحاكمة السارق وهي : ١ المكان الذي وقع فيه السرقة ٢ المكان الذي سرق فيه ٣ زمان التمثين ٤ معيار التمثين

- ١ القائمون بالتمثيل : إثنان ذوا عقل وخبرة بالمسروق وتقلبات السوق .
- ٢ مكان التمثين هو البلد الذي وقعت فيه السرقة لأن ثمن نفس الشيء قد يزيد أو ينقص عن ثمنه في المكان الذي سرق فيه . والعبرة في المحاكمات هي ثمن الشيء في المكان الذي سرق فيه .
- ٣ زمان التمثين يجب تمثيل المسروق في يوم السرقة لا يوم المحاكمة لاحتمالات تقلبات السعر من يوم إلى يوم والعبرة كما أسلفنا هي بثمنه يوم سرق .
- ٤ معيار التمثين هو دائماً الذهب دون سواء فإذا كان ثمن

المسروق يوم سرق بالنقد الورقي عشرة حنيهاً وكانت العشرة حنيهاً في يوم السرقة لا تشتري إلا ثمن مثقال من الذهب فقط فلا قطع لأن النصاب ربع مثقال .

هذه الاعتبارات الشديدة الحساسية قد غفل عنها جميع الفقهاء بلا استثناء فهذا الله إليها أحقاً للحق ومنعاً للظلم فله الحد والفضل والمنة .

وحجر الزاوية في هذه القضية هو معرفة كم كان وزن الدينار الذهب في عهد النبي ﷺ نقول الأخبار أن الدينار الذهب في عهد النبي ﷺ كان وزنه مثقالاً فالمطلوب الآن معرفة عدل المثقال بالجرامات وهي الوحدة الدولية للوآزين وبذا يصير معلوماً لدى جميع الدول الإسلامية أن ربع الدينار الذي هو الحد الأدنى لما يجب فيه القطع يساوي كذا من الجرامات .

فإذا تبين من البحث الدقيق أن ربع الدينار الذهب يزن كذا من الجرامات أو كسورها أعلن هذا التحقيق العلمي الصادق أساساً شرعياً لا يجب القطع في السرقات وعمل به في بلاد المسلمين التي تحكم بما أنزل الله وبلغ رسوله . ولا يعتبر في الثمنين إلا سعر الذهب الحقيقي في بلاد المسلمين لا سعر الذهب في أسواق المضاربين في بلاد الكفرة الذين يتلاعبون بالأسعار تلاعباً قاحشاً يرفعون الثمن ويخفضونه بأساليب شيطانية لتحقيق مكاسب خرافية كلها غرر وضرر وغش ينكرها الإسلام ويحرمها تحريماً تاماً .

فلا يعتبر إلا سعر الذهب في بلاد المسلمين سعراً حراً صادقاً مبنيّاً على الحرية التامة في العرض والطلب والبيع والشراء فلا تحدث الهزات المفتعة التي برع فيها أبالسة السماسرة في أسواق غير المسلمين وعلىحكام المسلمين إقامة الجواجز المانعة من تسرب الذهب خارج بلاد المسلمين لتأمينه من اغتيالات المضاربين .

باب السرقة من حرز

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى للذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
سفيان الثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل وأصحابهم واسحاق ابن راهويه	لا قطع إلا في السرقة من حرز دار أو حائط أو مربوط ↓ احتجوا بأحاديث مرسلة أو منقطعة أو معلولة تذكر أن السارق إذا نقب الجدار ودخل الدار وجمع المتاع ثم أدرك قبل أن يخرج من الدار فلا قطع عليه وعلى ذلك يقولهم لعله كان نازعا أو تائبا أو تاركا المتاع واحتجوا بالرأي فقالوا ما وجد في غير حرز فأنما هو لفظة قد أبيع أخذها وتحصينها.
مالك والشافعي ^٢	الفواكه في أشجارها والزرع في مزرعته والأنعام في مسارحها لا قطع في شيء من ذلك ↓ لكن إذا أحرزت الأنعام في مراح أو دار وجمع الزرع والفواكه وأدخل في حرز ففيه القطع بقطع السارق ولو لم يخرج من الدار ولو طرح المتاع ↑ نص القرآن قالت عائشة لو لم أجد إلا سكيننا لقطعته
عائشة أم المؤمنين وعبد الله ابن الزبير وأبراهيم الذخعي وسعيد ابن المسيب وعبيد الله ابن عبد الله والحسن وعبيد الله ابن أبي بكر وابن حزم	

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
عبدالله ابن عمر	لا تقطع إذا كان السارق داخل الدار لم يخرج بعد أو إذا ↓ طرح المتاع ↓ الحرز ما يراه العامة حرزا ↓ لا قطع إلا من حرز ↓ أنكر قول الشعبي أن السارق لا يقطع حتى يخرج بالمتاع ↑ مثلا عن السارق يسرق بطرح السرقة ويوجد في البيت الذي سرق منه فقلا جميعا يقطع ↑
الشافعي ^١ ابن قدامة ^٢ (الحنابلة) النعفي ^٣	إذا جمع السارق المتاع ولم يخرج منه قطع ↑ قطع سارقا طرح المتاع في البيت وفر لما أحسوا به ↑ يقطع السارق ولو طرح المتاع في البيت وفر ↑
خالد ابن سعيد ابن المسيب وعبدالله بن عبدالله ابن عتبة ^٤ الحسن البصري ^٥ عبدالله ابن أبي بكر ^٦ أبو سليمان وأصحاب ابن حزم ^٧ ابن حزم ^٨	نحن نشهد ونبت ونقطع بيقين لا يمازجه شك أن الله تعالى لم يرد قط ولا رسوله ﷺ اشتراط الحرز في السرقة ↑ لا يقطع السارق حتى يخرج من الدار فان كان في الدار عدة بيوت تغلق على أصحابها فلا يقطع السارق حتى يخرج من البيت إلى الدار ↓ إذا كان المسروق في الموضع الذي سرق فيه تنسبه العامة
الشافعي ^٩	

(١) الأم ١٢٥/٦ (٢) المغني ٨/ ٢٤٨ (٣) المحلى ٣٤٢/ ٣٤٣ (٤) المحلى ١٣ ٢٥٠

(٥) الموطأ ٥٢٣

إلى أنه في مثل ذلك لا وضع حرز فافطع فيه وإن كانت
العمامة لا تنسبه إلى أنه في مثل ذلك الوضع حرز فلا فطع
فيه ↓ ↓ ↓ أنظر كيف أفر ضلالة الحرز وأفر ضلالة أبشع
منها هي أن الحكم في دين الله هو للعلماء هو للقواء هو
للمجاهدين الذين لا يعلمون

الشافعي^٢

لا يقبل من الشاعدين في السرقة إلا وصف الحرز فقد
يكون عندهما حرزا وليس عند العلماء بحرز ↓
انظر كيف ناقض الشافعي نفسه تارة بجعل الحكم في الحرز
للقواء وتارة بجعل ذلك للعلماء

الشافعي^٢

من قطع عبداً صديراً أو أمجيباً من حرز قطع ↓
والنباش إذا أخرج الكفن من جميع القبر قطع وإن لم يخرج
من جميع القبر لم يقطع ↓ هراء كل هذا بل غشيتهم أضلالة
الحرز فهم يعلمون

مالك

لا يقطع نابش القبر حتى يخرج بالمسروق من القبر لأن
القبر حرز له ↓
وقال السارق يوحى في البيت جمع الناع ولم يخرج به ليس
عليه قطع ↓ فاسه بمن شري خرا ولم يشربها ومن افترش امرأة
ولم يواقعها وهذا قياس في منتهى الفساد مشترى الحر ليس
شارباً بأي حال والذي لم يواقع المرأة ليس زانياً بأي حال
لكن والنج البيت وجامع الناع هو سارق بأجل معاني
السرقة فإني تصرفون أيها الناس هذا فضلاء عن أن القياس
كله في الدين باطل وضلال لأنه شرع ما لم يأذن به الله

(١) الام (٦) / ١٣٥ (٢) الام (٦) / ١٤١ (٣) الام (٦) / ١٣٧

(٤) الموطأ ٥٢٤ - ٥٢٥

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأي

هذا مثل صارخ من أمثلة هدم شرائع الله بمبتكرات الفقهاء البدعة ،
استحدث الفقهاء بدعة الحرز ، فقالوا لا سرقة إلا ما أخذ من حرز ، والسواد
الأعظم من السرقات تنشل من غير حرز .

أمر الله تعالى بقطع كل سارق ، فأسقط الفقهاء القطع إلا عن واحد من
كل ألف سارق ،

القرآن الكريم والأحاديث النبوية لا ذكر فيها البتة لكلمة الحرز ،
والخلفاء الراشدون والصحابة أجمعون لم يذكر أى واحد منهم كلمة الحرز ،
ولكن الفقهاء تصيدوا طائفة من الآثار المعلولة ، وبنوا عليها بدعة الحرز ،
وقالوا لا سرقة إلا ما أخذ من حرز ، ولا قطع على أى سارق يسرق من
غير حرز ،

هذه الأحاديث المنكرة ، التى نبشها الفقهاء ، فخلقوا منها إفكاً بدعة
الحرز ، ليست والله الحمد أحاديث نبوية ، وليست مذكورة فى الصحيحين ،
وإنما هى آثار مرسلة أو منقطعة أو معلولة ، لا تصح عن نسبت إليهم ، وحتى
لو صححت عنهم فلا وزن لها ولا اعتبار ، لأنه لا حاجة فى قول أحد ولا فعل أحد
كائن من كان دون رسول الله ﷺ .

هذه البدعة المنكرة لما ظهرت فى أواخر قرن النبى ﷺ ، أنكرها من
كان حياً من الصحابة ، مثل عائشة وعبد الله ابن الزبير ، حتى لقد قالت عائشة
ردا على من قالوا لا قطع على السارق حتى يخرج بالمتاع من الدار ، قالت لو لم
أجد إلا سكيناً لقطعته ،

فكفى بها كذباً أن ينكرها الصحابة والسنة والقرآن ، وكفى بها
دحضا أن تكون ذريعة لهدم إحدى شرائع الإسلام .

قرية الحرز هي بدعة منكرة مدخولة على الدين ، لم يقلها الله ولا رسوله ،
فهى بدعة مردودة ، وضلالة مرفوضة ، قال ﷺ [من أحدث في أمرنا هذا
ما ليس منه فهو رد] ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار ،
وقرية الحرز هي اشتراط فى حدود الله ساقط الاعتبار ، قال ﷺ [من
اشتراط شروطا ليس فى كتاب الله فليس له ولو كان مائة شرط] شرط الحرز
باطل ، والقطع نافذ ، فيمن مرق من حرز أو غير حرز ،
وقرية الحرز هي شرع باطل لم يأذن به الله ، قال تعالى (الشورى ٢١)
بين تعالى أن شرع ما لم يأذن به الله شرك ، والشرك ظلم عظيم ،
فهذه حجج دامغة تدحض قرية الحرز التى ابتدعوها فى حد السرقة ،
وتعود فتفصل الرد على حججهم بالآتى :-

١. الحجة الأولى الأحاديث المنكرة التى تعلوا بها ، وهذه الحجة داخنة

من وجوه .
(أ) هذه الأحاديث ليست مرفوعة إلى النبى ﷺ ، ولا حجة فى قول
أحد ولا فعل أحد كائنا من كان دون رسول الله ﷺ
(ب) هذه الأحاديث معلولة ومرسلة ومنقطعة ، فلا تصح عن نسبت إلى
فلاحجة فيها .

(ح) هذه الأحاديث لا ذكر فيها لكلمة الحرز ، وإنما تشكلم عن عدم
خروج السارق بالمتاع من الدار ، فلا دلالة فيها على منع القطع إذا كانت السرقة
من غير حرز ، بل هي تمنع القطع رغم السرقة من حرز ، لأن السارق لم يخرج
من الدار بالمتاع ، فسقط الاحتجاج بهذه الأحاديث للمنكرة من كل وجه .
٢ الحجة الثانية قياس قاسد قالوا لو أن رجلا قعد بين رجلين امرأة لم

يضربها فلا حد عليه ، فكذلك السارق لم يخرج بالمتاع من الدار ، لاحد عليه :
والفساد في هذا القياس واضح جداً ، فالرجل الذي قعد ولم يدخل لم يزن
فلا حد عليه أما السارق الذي دخل الدار وجمع المتاع فقد سرق فعلاً فعليه
الحد ، سواء أدر كره في داخل الدار أو خارجها ، فسقطت هذه الحجة .

الحجة الثالثة : احتمالات باطلة سواء صحت أو كذبت ، وهي احتمال أن
يكون السارق تائباً أو نازعاً أو تاركاً ، فإن التوبة والنزع والترك بعد حصول
الجنابة لا ترفع العقوبة ، إذا تاب القاتل بعد ما قتل والزاني بعد ما زنى والسارق
بعد ما سرق فلا تسقط عقوبة أى واحد منهم بسبب التوبة ، لا بد من قتل القاتل
ورجم الزاني وقطع السارق ، وكذلك إذا ترك السارق السرقات وطرحها وقر
فلا تسقط العقوبة عنه بهذا الترك ، إذا لا جدوى من هذه الاحتمالات (لعله
كان تائباً أو نازعاً أو تاركاً) حتى لو كانت صادقة ، فما بالك لو كانت كاذبة
فسقطت هذه الحجة من أساسها .

ثم إن رفع الحد بحجة التوبة ، فضلاً عن بطلانه ، فهو يفضى إلى إسقاط
جميع الحدود ، وإهدار جميع الحقوق .
إذا ضبطوا السارق بالمتاع على ظهره داخل البيت وهو يشتد للخروج ،
فقلنا دعوه ربما كان ينوى التوبة ورد للمتاع .

وإذا ضبطوه يعدو في الطريق بالمتاع على ظهره ، فقلنا دعوه ربما كان
ينوى التوبة ورد للمتاع .

وإذا ضبطوه وهو في بيته يخفي السرقات ، فقلنا دعوه ربما كان ينوى
التوبة ورد للمتاع .

وإذا ضبطوه في السوق يبيع السرقات ، فقلنا دعوه ربما كان ينوى التوبة
ورد السرقات أو رد ثمنها .

فلن يقام الحد على سارق أبداً، وكذلك سائر الحدود إن تقام على أحد أبداً
وهكذا تبطل شرائع الإسلام كلها، بتلك العلل القاسدة، والاحتمالات الباطلة.

٤ - الحجة الرابعة اللفظة، قالوا قولاً من عند أنفسهم، لامن القرآن
ولامن السنة، قالوا ما وجد في غير حرز فإنما هو لقطة، قد أبيع أخذها
وتحصيلها ١١ هذا هو الهلاك المالحق، هذا هو الإباحية المدمرة، جميع أموال
الناس، لقطة مستباحة للآخذين، إلا ما كان في حرز محكم أمين.

إن معنى هذا أن أموال الناس جميعها (إلا ما وجد منها في حرز) قد
استبيحت لكل آخذ لأن الموجود من أموال الناس في حرز هو النادر،
والغالبية الكبرى من أموال الناس ليست في حرز ١١.

فعلى هذا الرأي الاستباحي المدمر كل ما أخرجت الأرض من ثمراتها
في الحقول والمزارع هو لقطة، قد أبيع أخذها لمن شاء لأنها ليست في حرز ١١
وجميع الأنعام والسائمة في المراعي والوديان والسهول تحت عين راعيها،
هي لقطة قد أبيع أخذها لمن شاء، لأنها ليست في حرز ١١.

وجميع المحاصيل المشونة في العراء هي لقطة، قد أبيع أخذها لمن شاء،
لأنها ليست في حرز ١١

وجميع السلع المكشوفة والمعرضة في الأسواق والمتاجر والمعارض
وغيرها هي لقطة، قد أبيع أخذها لمن يشاء، لأنها ليست في حرز ١١
وجميع أمتعة المسافرين برّاً وبحراً وجواً على مقاعدهم، أو على الأرفف
فوق رؤوسهم، أو على طاولات الجمارك، أو المقاصف أو الصالات
أو الاستراحات، أو في أي مكان آخر كهذا هي لقطة، قد أبيع أخذها لمن
شاء، لأنها ليست في حرز ١١

إذاً قد انعدم الأمن على الأموال بالسكينة، مادامت في جميع الصور
التي ذكرناها لقطة مستباحة للآخذين ١١

هل هناك فساد أبشع من هذا ١٢ وخلال أبعاد من هذا ١٣

، أموال الناس كلها لقطة حلال للساقرين ١٤ .

أليست الأحاديث قد عرفت اللقطة والضالة وما يُصنع بها ١٥

أليست اللقطة هي التي سقطت من صاحبها ، في طريق أو فلاة ، أو غير

ملكه لا يدري عنها شيئاً ١٦

أرايتم مزالق الضلال كيف تشور وأين تغور ١٧

أرايتم الحكم في الدين بالرأى كيف يبور ، وإلى أي كارثة يجر ١٨

كل ذلك يكون . . . وأشد من ذلك يكون . . . إذا بدلت شرائع الله

المحكمة بأراء البشر الخطائين

كلا لا « تجرز » في كتاب الله ولا في سنة رسوله

كلا لا « لقطة » إلا ماسقطت من صاحبها ، وحبل موضعها ،

كلا لا توبة ولا رجعة تسقط حداً من حدود الله

والسارق سارق حثماً وجداً ، في داخل الدار أو خارج الدار ، مالاظلمين

من قرار ، قد حصص الحق وتبين الرشد من الغي

والشرع ما كان من عند الله ، لا ما كان من ابتداع المؤلفين ، واختراع

المصنفين .

تفنيده أقوال الفقهاء

أصاب عائشة أم المؤمنين في قولها بقطع السارق ولو لم يخرج من الدار ،

ولو طرح المتاع ، لأنه في كل ذلك سارق ، والله أمر بقطع السارق .

وأصاب النخعي في إنكاره قول الشعبي إن السارق لا يقطع حتى يخرج

من الدار بالمتاع ، بل يقطع ولو أدرك قبل الخروج ، لأنه قد مرق فعلاً وجمع

المتاع ، والسارق لا بد من قطعه .

وأصاب خالد بن سعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن غنبة في قولها
يقطع السارق ولو كان في داخل الدار ، ولو كان طرح المتاع ، لأنه سارق
والسارق تقطع يده .

وأصاب الحسن البصري في قوله إذا جمع السارق المتاع ولم يخرج به قطع ،
أمر الله في كتابه .

وأصاب عبد الله بن أبي بكرة في قطعه سارقاً طرح المتاع في البيت وفر
لما أحسوا به ، لأنه قد وقعت منه السرقة فعلاً ، فلا يغني عنه طرح المتاع ،
ولا خروجه من الدار .

وأصاب أبو سليمان وأصحاب ابن حزم في قولهم يقطع السارق ولو طرح
المتاع في البيت وفر ، لأن جريمة السرقة تمت بدخول البيت وجمع المتاع ،
فلا بد من إقامه الحد عليه .

وأصاب ابن حزم في قوله نحن نشهد ونبت ونقطع بيقين لا يمازجه شك
أن الله تعالى لم يرد قط ولا رسوله ﷺ اشتراط الحرز في السرقة لأنه لو اشترط
ذلك لوجد في الكتاب ، أو لقالة الرسول المفصل للكتاب ، بحيث لا هذا
ولا ذاك ، فالشرط باطل لا محالة .

وأخطأ الثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق
ابن راهويه خطأ مدمراً ، استباح أموال الناس وأهدر حدود الله ،
أخطأوا بقولهم لا قطع إلا في السرقة من حرز دار أو حائط أو مربوط ،
الحرز بدعة وضلالة .

وأخطأ مالك والشافعي في قولها الفواكه في أشجارها والزرع في مزرعته
والأنعام في مسارحها لا قطع في شيء من ذلك ، هذا أبشع من الشيوعية ،
لأنه استباحة لجميع الأموال بالكلية ، الشيوعية استباحة أموال الشعب ،

اغتنصبتها للدولة ، ولكنها حصنت أموال الدولة ، فالويل لمن يأخذ شيئاً من مزارع الدولة ، أو مسارح الدولة أمامالك والشافعي فقد استباحا الأموال بالكايه ، يأخذ من يشاء ، بلا قصاص ولا عقاب ولا حرج ١١١

وأخطأ عبد الله ابن عمر في قوله إذا كان السارق داخل الدار لم يخرج منها ، أو إذا طرح المتاع فلا قطع عليه ، لعله يكون تاركاً أو تائباً أو نازعاً ، هذا حكم في الدين باطل أشد البطلان ، يسقط حد السرقة عن جميع السارقين ، وأخطأ الشافعي خطأ بشعاً في قوله الحرز ما يراه العامه حرزاً ، ليس فقط لأن فكرة الحرز هي بدعة مردودة ، وضلالة مرفوضة ، بل أشد من هذا أنه وكل التشريع إلى العوام ١١١ التشريع مرفوض من أعلم الخواص ، ولو كان عددهم ملء الأرض جميعاً ، فكيف بتشريع الفوغاه الجهال العوام ، تلك هي الطامة الكبرى ، فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

حكم الشرع

يقطع السارق حتماً ولو طرح المتاع بعد أخذه ، ولو ضبط في البيت قبل خروجه . ولو مرق المتاع من معرض مكشوف ، أو مقعد ، أو موضع لصاحبه معروف ، الحرز ضلالة ، وأموال الناس أينما وضعوها لها عند الله حرمة عظيمة ، ما هي بلفظه يستوى السارق لظاھرھا ، كالسارق لما في الخزانة الحديدية ، التوبة لا تسقط الحد عن السارق

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى ، وشرع ما لم يأذن به الله ، والقياس الفاسد ، وتخريج الأحكام من الأحاديث المعلولة بانقطاع أو إرسال أو مجاهيل

باب الاختلاس

أقوال الفقهاء

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ	المذهب والمرجع
لا قطع على المختلس ولكن يسجن ويعاقب احتجوا بأحاديث ليست في الصحيحين طعن في صحتها ابن حزم وآثار عن بعض الصحابة والتابعين	قتادة والنخعي وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق والحسن البصري عطاء ابن أبي رباح
تقطع يد السارق المستخفي المستتر ولا تقطع يد المختلس المعلن	ابن حزم وإياس ابن معاوية
حجبتهم أن المستخفي سارق فعليه القطع والمعلن ليس سارقاً فلا تقطع عليه	علي ابن أبي طالب
المختلس جهاراً لا يسر سارقاً ولا قطع عليه والمختلس مستخفياً سارق وعليه القطع	زيد ابن ثابت الزهري
لم يقطع رجلاً اختلس من رجل ثوباً قال إنما كنت ألعب معه قال تعرفه قال نعم	علي ابن أبي طالب
سئل عن رجل اختلس طوقاً قال ليس عليه قطع قال لمروان لما أراد أن يقطع رجلاً اختلس متاعاً تلك الخلصة الظاهرة لا قطع فيها لكن نكال وعقوبه	علي ابن أبي طالب عمر ابن الخطاب
سئل عن الخلصة فقال تلك الدعوة المقله لا قطع فيها كتب إليه عمار ابن يامر في رجل اختلس طوقاً فكتب له أنه عادي الظهيرة ولا قطع عليه	عمر ابن عبد العزيز
قال في رجل اختلس طوقاً من ذهب كان في عنق جاريه نهارة أن ذلك كان عادي ظهر ليس عليه قطع الخلصة لا قطع فيها	الحسن البصري

(٢) المحلى ١٣/ ٣٥٠

(١) المحلى ١٣/ ٢٤٤/ ٤٥

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

كلمة الاختلاس لا ذكر لها في القرآن الكريم ، ولا في الأحاديث النبوية القطعية الثبوت في صحيح البخاري ومسلم ، وإن كان قد جاء ذكرها فيما دون الصحيحين ، في أحاديث مرسل أو منقطعة ، ولا حجة في منقطع ولا مرسل .

لم يرد ذكر كلمة الاختلاس كما قلنا في القرآن الكريم ولا في الأحاديث النبوية في شأن من شئون المال ، حتى كنا نأتم بهذا النص ، منزلاً من عند الله ، أو مفصلاً من قبل رسوله ، علماً على جريمة محددة للعالم ، بيّنة الجزاء الشرعي .

ولكن جاء ذكر الاختلاس على لسان النبي ﷺ وهو أفصح العرب ، وأفصح البشر ، في شأن لا يتعلق بالمال ، وإنما يتعلق بالصلاة ، وذلك في قوله ﷺ عن الالتفات في الصلاة [هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد] ، فكان هذا أفصح بيان من أفصح إنسان ، يبين لنا بأحلى بيان ، أن الاختلاس لغة ، معناه اقتطاع شيء من حقوق الغير اقتطاعاً خفياً (خلسة) بسوء قصد . فقد اقتطع الشيطان جزءاً من خشوع العبد وانتباهه ، بصرف نظره خارج الصلاة ، كيداً له وإضراراً به .

فاذا أردنا استعمال لفظ الاختلاس في شئون المال وجب أن يكون مدلوله في حدود هذا المعنى اللغوي الذي عبر عنه الحديث الشريف ، أي أن يكون معناه اقتطاع شيء من مال الغير خفية ظلماً وعدواناً .

وعدم ذكر الاختلاس في القرآن الكريم أو في الحديث النبوي خاصاً بالمال ليس نسياناً ولا تفریطاً ، ولكن لأن هذا هو نوع من أنواع العدوان

العديدة التي لا ترقى إلى مرتبة الحد، فلا تُقطع فيه اليد، ولكن للحاكم فيه حق التأديب والتعزير، فضلا عن رد المال كحقه في التأديب على خيانة الأمانة والغلول والعش والتطيف وأكل مال اليتيم ظلما والرشوة وأصناف أخرى عديدة من العدوان على المال، منها ما هو معلوم، ومنها ما هو مجهول سوف تتمخض عنه موبقات الفنون التي تتجدد مع الزمان، بتجدد الشر والآثام، لا قطع في شيء من ذلك ولكن فيها التعزير والتأديب ورد العدوان.

قال الله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾^١ وقال عز وجل ﴿وما كان ربك نسياً﴾^٢ وقال سبحانه وتعالى ﴿لا يضل ربي ولا ينسى﴾^٣ فعدم ذكر جريمة الاختلاس بلفظها في الكتاب والسنة في جرائم المال، ليس معناه عدم ذكرها بالمرّة، بل هي كغيرها من جرائم العدوان العديدة، ما عُرِفَ منها وما لم يُعرف بعد، كلها مذكورة في الكتاب تحت العنوان العام، الذي يشمل جميع أصنافها إلى يوم القيامة، مذكورة تحت النصوص العامة مثل قوله تعالى ﴿من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾^٤ وقوله تعالى ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾^٥ وقوله تعالى ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾^٦ وقوله تعالى ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾^٧. تلك النصوص العامة التي تفرض المعاقبة بالمثل على كل عدوان. وترك الشارع خل وعلاذكرها وذكر أمثالها في الكتاب نصاً بأسمائها إنما هو لأنها لا تشكل حداً من الحدود (القتل أو الصلب أو القطع أو الرجم أو الجلد الممدود)، وإنما هو أيضاً لأنها مذكورة فعلاً تحت النصوص العامة كما أسلفنا، وقد فوض الله تعالى فيها للإمام المسلم أن يأخذ على

(١) الأنعام ٣٧ (٢) مريم ٦٤ (٣) طه ٥٢ (٤) البقرة ١٩٤

(٥) النحل ١٢٦ (٦) الشورى ٤٠ (٧) آل عمران ١٠٤

يد المعتدى الظالم ، وبأطره على الحق أطراً ، بما يراه مناسباً تبعاً لظروف المعتدى والمعتدى عليه ونوع العدوان وغير ذلك ، فمن الحماقة والجهالة أن يقول قائل جريمة كذا وكذا غير واردة في القرآن ، لأنه لم يقرأها باسمها ولفظهم ما في الكتاب العزيز ولقد جاء ذكر الاختلاس في شئون المال على ألسنة بعض الصحابة والتابعين ، نعمنا لأعمال مختلفة الصور ، أو غير محدودة للعالم ، جاء متناقضاً في معناه ، متبايناً في مداه ، فلا يصلح أن يكون علماً على جريمة معلومة ، لها حكم معلوم ، وإنما هو لفظ مشاع أطلقوه على مختلف الأوضاع فمثلاً

(١) جاء ^(١) أن زيد ابن ثابت قال في رجل اختلس متاعاً ، تلك الخلصة الظاهرة ، لا قطع فيها ، لكن نكال وعقوبة ، لا ندرى كيف تكون خلصة ، وظاهرة في نفس الوقت ، ولم تبين لنا الرواية كيف وقعت تلك الخلصة الظاهرة ثم قضت الرواية فيها بعقوبة هي النكال ، ولا ندرى كيف يجوز تحديد عقوبة الجريمة غير معلومة ، فقد أطلق لفظ الاختلاس على وضع ظاهر الالباس لا ندرى كيف اختلس ، سرّاً أم جهراً ، مكرراً أم قهراً ، وفي أى حوزة أخذ ، ولا شك أن الحكم على ذنب مجهول ، هو حكم غير مقبول ، من الممكن أن يكون في هذا الأخذ قطع أو تعزيز فقط أولاً ثم بالمرّة ، تبعاً لمختلف الظروف والملايسات كما سيأتى شرحه قريباً

(٢) وروي ^(٢) عبيد ابن الأبرص أن عليّ ابن أبي طالب أتى برجل اختلس من رجل ثوباً ، فقال إنما كنتُ ألبسُ معه ، قال تعرفه ؟ قال نعم فلم يقطعه ، فهذه الرواية أيضاً لا توضح لنا ان كان أخذه خفية أو أخذه جهرة ؟ وهل أخذه من حوزة صاحبه أم أخذه من حوزة نفسه ؟ فلفظ الاختلاس هنا أيضاً قد أطلق على جناية غامضة غير محددة المعالم

(٣) روى الزهري^(١) أن رجلاً اختلس طوقاً فقال زيد ابن ثابت ليس عليه قطع ، هذه أيضاً نهمة غامضة ، لا ندري كيف كان الاختلاس المزعوم ، وبالتالي لا نستطيع أن نقطع بصحة الحكم أو خطئه .

(٤) روى الشعبي^(١) أن رجلاً اختلس طوقاً ، فسأل عمار ابن ياسر عمر ابن الخطاب ، فكتب له أنه عادي الظهيرة ولا قطع عليه ، فلا ندري كيف وقع الاختلاس ولا ندري ما هو عادي الظهيرة ، بل نحن منه في حيرة ، الغموض ظنين ولا حكم إلا يبين .

(٥) كتب عمر ابن عبد العزيز^(١) إلى عدي ابن أرطاة في رجل اختلس طوقاً من ذهب كان في عنق جارية نهاراً ، إن ذلك عادي ظهر ليس عليه قطع فعاقبه كيف نسمى اختلاساً ما وقع جهاراً نهاراً ؟ أما عادي الظهر فاصطلاح مجمول مازاد القضية إلا غموضاً ، لفظ ما أنزل الله به من سلطان ، لا في سنة ولا قرآن ، وفوق كل ذلك لم تبين لنا الرواية ، إن كان نزع الطوق من عنق الجارية ، قد تم بالخداع والحيلة ، أم تم بالترويع والتهديد ، وشتان ما بين العقوبتين في الأخذ بالحيلة عقوبة السرقة قطع اليد فقط ، أما في الأخذ عنوة وقهراً ، عقوبة المحاربة وقطع الطريق ، أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض^١

٦ - وعن الحسن البصري في الخلسة لا قطع فيها ، ما الخلسة في شرعكم يامعشر المصنفين ، نبتوني بعلم إن كنتم صادقين ، أغلب الظن أنكم عتما من السائلين ، كلاً لا ينبغي أن تلقى الألفاظ هكذا بغير مدلول واضح بل لا بد الضبط والتحديد يبين ، هذه أحكام الشرع ، وأيد تقطع ، لا يكون القضاء بالتخمين .

٧ - وعن عطاء بن رباح^(١) قال تقطع يد السارق المستخفي المستتر ، ولا تقطع يد المختلس المعلن ، ١١١ الاختلاس معناه الخلسة والخفية ، فكيف يكون المختلس معلناً ؟ ، ماذا تفهم ممن يقول لك ، لا حد على الزاني الورع ؟ هل يكون الزاني ورعاً ؟ أليس ذلك كالذي يقول لك لا قطع على المختلس المعلن ؟ هل يكون المستخفي معلناً ؟

٨ - قال ابن حزم^(٢) المختلس جهاراً ليس سارقاً ولا قطع عليه ، والمختلس مستخفياً سارق وعليه القطع ، هل سمعتم كيف أن الفاجر المجاهر بالمعصية ، أخف ذنباً من المستخفي المستتر ؟ ، الحكم في الدين بالرأى مهلكة ، ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم .

ففي كل هذه الأمثلة البروية عن الصحابة والتابعين لا نجد فيها اتفاقاً على مدلول واحد للاختلاس منهم من يراه خفية ، ومنهم من يراه جهرية ، ومنهم من سمى انتزاع الحلي من عنق المرأة اختلاساً ، ومنهم من أطلق الاختلاس على ذنب مبهم (رجل اختلس متاعاً ، اختلس ثوباً ، اختلس طوقاً) لا ندري كيف فعل ذلك . فهذه كلها ركازة مؤسفة في وصف الآثام والأحكام

ولا نجد فيها بياناً لكيفية حدوث الاختلاس ، هل وقع الاختلاس بالحيلة والمخداع والغش ، أم وقع عنوة وقهراً

ولا نجد فيها ذكراً لعلاقة الجاني والمجنى عليه (المختلس من المختلس منه) هل كان شريكاً له في المال المختلس ؟ أم كان عاملاً له بالأجر في هذا المال ؟ أم كان أميناً له على هذا المال استودعه إياه ودبعة ؟ أم كان قريباً له من ذوي رحمه مأذوناً في رعايته ؟

ولا نجد فيها بياناً لموضع الاختلاس هل وقع الاختلاس والمال في حوزة صاحبه (المالك) ؟ أم وقع والمال تحت يد المحتلس ؟

ولا نجد فيها بياناً عن قصد الآخذ والمأخوذ منه . هل كان عن نراض منهما كافي الرشوة ؟ أم كان نجرة آ من الآخذ يغير إذن وتخرجاً من المأخوذ منه ، من أجل صداقة أو جوار أو صهر أو ولية ؟ أم كان مزاحاً ذمياً بينهما قد افقاه من قبل ؟

وكل هذه هي اعتبارات في الدرجة القصوى من الأهمية ، لأنها تفرق بين ما فيه حد ، وما فيه تعزير فقط ، وما ليس فيه حد ولا تعزير ولا شيء . بالمرّة . وبالرغم من عدم التمييز في تلك الأمثلة كلها بين ما يشكل جنابة ، وما يشكل مخالفة ، وما لا يشكل شيئاً ، فقد ألبيت جميعها ثياب الاختلاس خفافاً ، وقطعت لها الأحكام جزافاً ، فمنها ما أصابه القطع ، ومنها ما أصابه التعزير فقط ، ومنها ما أصابه البراءة ، وهن جميعاً مجاهيل ، قد اختلط الخفيف فيها بالثقل ، فأقلت مجرمون ، وقطع مظلومون ، وغاب الحق في لجج الظنون .

ولم يحاول أى واحد من الفقهاء أن يبين لنا ما هو الاختلاس الذى يحكم فيه بالقطع ، أو بدم القطع أو لا شيء . بالمرّة ، أو بامقوبة والنكال دون قطع ، حتى نستطيع أن نبين الخطأ والصواب في تلك الأحكام ، بردها إلى الله والرسول ، بمطابقتها على النصوص الشرعية الصحيحة ، القطعية الثبوت ، فما وافقها كان مقبولاً ، وما خالفها كان مرفوضاً .

أنظر إلى أقوال الفقهاء وأحكامهم في الاختلاس لى تجزم معنا بأنهم في أشد حيرة وبلبلة ، لا يدرون بالضبط ما هو الاختلاس ، ولا يتفقون على مفهوم واحد ، أو حكم واحد فيه ، فمنهم من جعل الاختلاس هو النهب علناً وعلوه بأقوال غير مفهومة ، قالوا في الاحتلاس إنما تلك الخلصة الظاهرة . لا قطع فيها

ولكن نكال وعقوبة، وقالوا في الاختلاس تلك الدعوة المقلدة، لا قطع فيها.

وقالوا في المختلس إنه عادي الطميرة، ولا قطع عليه.

وقالوا في المختلس إن ذلك عادي ظمر، ليس عليه قطع.

ومنهم من جعل الاختلاس على نوعين اختلاس يعتبر سرقة، واختلاس

لا يعتبر سرقة :
قالوا المختلس جهاراً ليس سارقاً ولا قطع عليه، والمختلس مستخفياً سارق

وطيه القطع :

وقالوا تقطع يد السارق المستخفي المستتر، ولا تقطع يد المختلس المعلن.

ومنهم من أبهم الاختلاس لم يحدد ما هو أسرقة أم نهب أم ماذا ؟ ومع

ذلك فقد حذد له حكماً.

قالوا لا قطع على المختلس، ولكن يسجن ويعاقب.

وبإزاء هذا الغموض في الفهم، والتضارب في الحكم، نستعين بالله عز

وجل، على بسط القضية من البداية، على نهج سليم، وأسلوب مستقيم، والله

الهادي إلى سواء السبيل.

ولما كان الاختلاس مندرجا هنا في كتاب السرقة، وكان أمره مشتبهاً على

كثير من الفقهاء، أسرقة هو أم غير سرقة ؟ كان من الواجب أولاً وقبل كل

شيء : - أن نحدد ماهية السرقة بآتم جلاء ووضوح، حتى لا يدخل فيها ما ليس منها.

ثم بعد ذلك، ننتقل إلى تحديد الجرائم الأخرى من جرائم أخذ مال بغير

حق خفية، ولكن دون سعي من الجاني إلى مكان المال لأخذه، لأنه في حوزته

من البداية، ونفصلها تفصيلاً يزيل اللبس والغموض، ويمنع الخلط في الفهم

والحكم، ولنسمها مشابهاً للسرقة.

ثم تنتقل بعد ذلك إلى جرائم أخذ مال الغير بغير حق علنا وهي الغصب والنهب ،
ونبين نعيم كل واحدة منها .
ثم بعد ذلك نشرح الاختلاس على أسس من اللغة ، وبصائر من الكتاب .
والسنة ،

ماهية السرقة

أما ماهية السرقة فهي القصد إلى مال الغير ، وأخذه بغير حق ، خفية بغير
علم صاحبه ولا رضاه ، والحفاء هنا يمكن أن يتم بأية وسيلة ، كالسعي ليلا ،
أو التستر بالظلام نهارا ، أو التسلل في البئر ، أو مغافلة المالك ساعة انشغاله ،
أو التربص وقت غيابه ، أو بأية وسيلة أخرى ، فأخذ المال بهذه الكيفية هو
الذي يشكل جريمة السرقة الفحمة ، التي لا لبس فيها ولا غموض ، والتي عقوبتها
قطع اليد كما أمر الله تعالى

مشابهات السرقة

أما مشابهات السرقة فهي أخذ أموال الناس بغير حق خفية حال كون
المال ساعة أخذه هو في حوزة الآخذ ، وليس في حوزة المالك ، وهي الجرائم
التي يقع فيها أخذ مال الغير دون سعي إليه ، وتوجهه إلى مكانه لأخذه ، وبغير
علم المالك أو رضاه ، وهي الحالات التي تكون فيها أموال الغير في حوزة الجاني
من البداية ، لا في حوزة المالك ، فلما رآها في حوزته سولت له نفسه أخذ شيء
منها ، فتلک الجرائم ليست سرقة ، وليست لها عقوبة السرقة ، ولكن لها
عقوبات أخرى هي رد المال المأخوذ والتعزير والتأديب ، لأنها منكرات أمر
الله بتغييرها باليد واللسان ، وهذه الجرائم هي :

١ خيانة الأمانة وهي أن يأخذ الجاني المال المودع عنده بأخذه بغير علم صاحبه
ولا رضاه ، ثم يشكره أو يتصرف فيه بغير إذن صاحبه ولا علمه ، فيحكم عليه برد

المال وبالتأديب لأنه ارتكب منكراً نهى الله عنه ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ وهذا يختلف عن جد العارية في أن المال كان عنده ولم يسع إلى طلبه ، وحيث لا نص فيه بالقطع فلا قطع لأنه لا تشريع إلا بنص .

٢ - جهد العارية هي أن يستعير المراء المتاع من صاحبه ثم ينكره يريد أخذه لنفسه ، وهو يعلم أنه ملك لصاحبه ، نه لا حق له فيه ، ويعلم أنه مازال في حوزته لم يردده إلى مالكه ، ها هنا سعى الجاحد إلى الحصول على مال الغير وأخذه ، لكن يعلم صاحبه ورضاه ، لا انتفاع به بالقدر والوقت الذي أذن له فيه ، فينترق عن خيانة الأمانة في أنه هو الساعي لحيازة المتاع ، أما في خيانة الأمانة فإن المالك هو الساعي إليه لاستيداعه المال ، واقتربا عن السرقة في علم المالك ورضاه بخيانة المال ، ولا قطع في جهد العارية ولكن رد المال والتأديب

٣ - الاختلاس : وهو أنه يأخذ المحتلس من الأموال التي هو أحد العاملين عليها بغير علم المالك وإذنه ، فيكلف برد المال ، ويعاقب بالتعزير والتأديب ، ولا قطع فيها إذ لا نص بذلك ، وهذه تختلف عن خيانة الأمانة وجهد العارية في أن الآخذ هو من العاملين على المال ، وله على عمله أجر وليس مجرد مستودع ولا مستعير ، ولا قطع في الاختلاس ، إذ لا نص بذلك ، ولا تشريع إلا بنص ، ولكن رد وتأديب ،

٤ - الغلول وهي أن يأخذ الغارزى من الغنائم دون إذن الإمام وقبل القسمة والنهي عن ذلك شديد ، قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٠﴾
فهذا يرد ما أخذ ويعاقب بالتعزير والتأديب ولا يقطع حيث لا نص بالقطع ولم
يقطع رسول الله ﷺ الغال الذي أخذ الشرا كين^(٢)

٥ - أكل مال اليتيم وهو أن يأكل الوصي مال اليتيم وهو غنى غير محتاج
أو يأكل بغير المعروف إسرافاً وبداراً ، أو يضم أموال اليتيم إلى أمواله فملكها
بغير حق ، وقد شدد الله تعالى النهي عن ذلك قال تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا
أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَنْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ خُوبًا كَثِيرًا ﴾^(٣) وقال تعالى
﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا سُرَاقًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْتَبِرُوا ﴾^(٤) وقال تعالى
إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي
بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْضَاوْنَ سَعِيرًا^(٥) فهذا يكلف برداً أخذ ظلماً ، ويعاقب
بالتأديب والتعزير ، ولا قطع عليه ، لأنه لا نص بالقطع هنا .

٦ - التطفيف وهو أنه يأخذ المطفف من مال غيره خفية بغير علم ولا رضاه
أثناء الكيل أو الوزن ، إن كان مشترياً أخذ كيلاً أو وزناً أكثر مما لوضعه
إلى ماله ، وإن كان بائعاً أنقص كيلاً أو وزناً من حق المشتري وضمه إلى
ماله قبل تعالى ﴿ وَبَلِّغُوا لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ الَّذِينَ إِذَا اكْتَسَبُوا عَلَى النَّاسِ
يَسْتَوْفُونَ ﴾ وَإِذَا كَانُوا لَهُمْ أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿^(٦) فهذا أيضاً يرد
ما نقص ويؤدب ، ولا قطع عليه ، إذ لا نص بذلك .

٧ - الغش وهو أن يبيع رديئاً بسعر الجيد ، أو يرد رديئاً ما كان اقترضه جيداً ،
وجوز لنفسه الفرق بين الصنفين بغير علم الآخر ولا رضاه ، فهذا يكلف برداً للحق
ويؤدب ، ولا قطع عليه ، إذ لا نص بذلك .

(١) آل عمران ١٦١ (٢) حديث الغلول (٢٣٤) فج

(٣) النساء ٢ (٤) النساء ٦ (٥) النساء ١٠ (٦) المطففين ١ - ٣

٨- السحت مثل الرشوة وغيرها من أشكال أخذ المال بغير حق ، باتفاق الآخذ والمعطى ، لكن في خفية من الناس لقاء عمل محرم . فهذه تؤخذ بالاتفاق مع صاحب المال ، ولكن في خفاء من الناس ، لأنها إثم وبخس يذمه كل الناس ، وإن كان الآخذ والمعطى قد تراضيا عليه ، كتواطؤ الناس في الآثام الأخرى ، يتراضى الشر كاه في الإثم ، ولكن في خفية من الناس .
فهذا أيضاً لا قطع عليه ، إذ لا نص بذلك ، ولكن رد المال المأخوذ بغير حق والتأديب .

أخذ أموال الناس بغير حق علناً

إن أخذ أموال الغير بغير حق علناً ، على مشهد من الناس ، سواء كان المالك حاضراً أو غائباً ، وسواء قاوم للشاهدين الآخذين أو لم يقاومهم ، مخافة بطشهم ، وسواء اعتدى الآخذون على الحاضرين أم لم يعتدوا ، مكتفين برهبة الناس لهم ، وبعجزهم عن التعرض لهم ، وسواء مكث المعتدون بعد المهاجمة وأخذ المال ، أو فروا بعد المهاجمة والأخذ ، وسواء وقع ذلك ليلاً أو نهاراً ، في الحضر أو في السفر ، فإن هذه الصورة العلنية لأخذ أموال الناس بغير حق ، قهراً وقسراً ، تشكل أكبر جرائم أخذ الماعلى الإطلاق ، تشكل جريمة المحاربة لله ورسوله ، والسعى في الأرض فساداً ، المنصوص عليها في الآية ٣٣ من سورة المائدة ، والتي عقوبتها التقتيل أو التصليب أو التقطيع أو النفي .

وهذه الجريمة الهجومية العلنية لها صور متعددة

فمنها صورة عصابات السطو التي ترتكب جرائمها بالبطش والقهر سواء بسلاح أو بغير سلاح ، مكتفين بكثرتهم وسواعدهم وحبالهم وعصيمهم ، ومن صورها قطاع الطريق ، ومن صورها الخطافون الداعرون في الأسواق والطرقات والركبات ، ينزعون الحلى من أعناق النساء أو آذانهم أو أيديهم ثم يفرون ،

أو ينتزعون المحافظ أو الحقيبة من الرجال أو النساء ثم يفرون ، وبالحمله كل صور انتزاع المال بطشاً وقهراً ، سواء هاجموا وقتلوا ثم فروا ، أو هاجموا بغير قتال ثم فروا ،

وبذا تكون جرائم أخذ أموال الناس بغير حق سرّاً وعلانية عشرة أصناف هي السرقة ثم ثمانية أصناف من مشابهات السرقة ثم جريمة الغصب والمخاربه فذلك عشرة كاملة

وعقوبتها كما أسلفنا هي في السرقة قطع اليد مع رد المال المسروق وفي مشابهات السرقة التأديب مع رد المال وفي المخاربه تلك العقوبة الرهيبه التي فرضها الله تعالى في سورة المائدة نكالا بالمجرمين وأمانا للناس أجمعين

ونعود بشيء من التفصيل إلى موضوع الاختلاس فنقول

الاختلاس معناه لغة فعل الشيء خلسة أى في خفاء من الناس ومخاتلة بحيث لا يرونه ولا يشعرون به وقال ﷺ عن الالتفات في الصلاة [هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد] .

والفقهاء الذين أفردوا له باباً خاصاً في الفقه ، قد أخطأوا في معناه وأخطأوا في حكمه ، أخطأوا في المعنى فزعموا أن الاختلاس يكون سرّاً وجبراً ، قالوا المختلس جهاراً والمختلس مستخفياً ، وقد أوضحنا أن الاختلاس لا يكون جهاراً أبداً وإنما هو كما يدل عليه اللفظ خلسة أى خفيه ، وقالوا عن المختلس هو عادي الظهيرة فما أفادوا شيئاً ، وزعموا أن المختلس سرّاً سارق وعليه القطع عندما جعلوا المختلس مرادف السارق ، وليس كذلك ، السارق يسعى إلى مال الغير فيأخذه خفية من حوزة صاحبه ، أما المختلس فإنه يأخذ من مال الغير الذي هو في حوزة نفسه وقائم عليه ، فافترقا ، السارق عليه قطع بالنص ، والمختلس لا قطع عليه لا نص بذلك ، وما جرهم إلى هذا الحكم الخاطئ إلا جعلهم المختلس

مرادفا للسارق ، ومن أخذ أموال الغير نهارا جهارا عنوة ، فهذا ليس مختلسا ولا يسارقا ، بل هو مفتصب محارب ، عقوبته التقتيل أو التصليب أو التقطيع من خلاف أو النقي من الأرض .

جميع الفقهاء بلا استثناء قد أخطأوا في تعريف المختلس ، وفهم معنى الاختلاس ، وبالتالي أخطأوا جميعا في الحكم على المختلس ، سواء منهم من فسر الاختلاس بأخذ المال مستخفيا ، ومن فسره بأخذ المال جهاراً ، وأن الذين فسروه بالأخذ ليلا تصوروا وقوع ذلك من المختلس على المال الذي في حوزة المالك ، وهذا سرقة صريحة وليس اختلاسا ، إنما الاختلاس هو أخذ مال الغير الذي هو في حوزة المختلس ، لا في حوزة المالك ، وهذا الفهم الصحيح لمعنى الاختلاس لم يفتن إليه أى واحد من الفقهاء ، وبذا أخطأوا في فهم وحكم المختلس مستخفيا ،

ولأن الفقهاء لما تكلموا عن الاختلاس جهارا ، قد أغربوا بهذا الرصف ، كما لو حدثك أحد عن الدم الأبيض أو اللبن الأسود . . . الاختلاس جهارا وصف مستحيل

الاختلاص بمعنى خلصه . يعنى حفيه يستحيل أن يكون جهارا ، إلا إذا باضت المرأة ، وولدت الدجاجة ، وولج الجمل في سم الخياط . . .

ومع ذلك لو تمادينا معهم في هذا الوصف الخاطئ . وأن من الاختلاس ما يكون جهاراً ، فهذا لا يمكن أن يكون حكمه عدم القطع أو أنه لا شيء عليه ، لأنه إن كان آخذا المال جهاراً قد أخذه بغير علم المالك ولا رضاه فهذا سارق عليه القطع ، قد سرق المال نهاراً في غيبة المالك أو على حين غفلة منه ، وأما إن كان آخذ المال جهاراً نهاراً قد أخذه بمحضرة المالك ، فجاراً منه ، فهذا كما قلنا مفتصب فاطع طريق ، عقوبته التقتيل أو التصليب ، أو التقطيع من خلاف

والنفي من الأرض ، فلا عقوبة لآخذ المال جهاراً نهاراً بغير رضا المالك إلا هاتين العقوبتين الصارمتين أما قطع لأنه سارق وإما تقتيل وتصليب لأنه محارب ، بطل قولهم لا يقطع ولا موى عليه ، أو أنه يسجن ويعاقب فقط .

تفنيد أقوال الفقهاء

١- أصاب علي بن أبي طالب إذ لم يقطع رجلاً اختلس ثوباً من رجل يعرفه كان لا عيباً لأنه إنما أخذه برضاه .

٢- أخطأ قتادة والنخعي وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ابن حنبل وإسحاق والحسن البصري في قولهم لا قطع على المختلس ولكن يسجن ويعاقب لأنهم يتكلمون عن المختلس الذي يأخذ مال لغير الذي في حوزة المالك وهذا سارق لا مختلس فعليه القطع هنا .

٣- وأخطأ عطاء بن رباح في قوله لا تقطع يد المختلس المعلن لأنه دنا إما سارق فعليه القطع وإما ممتصب فعليه التقتيل .

٤- وأخطأ ابن حزم وإياس ابن معاوية في قولهما المختلس جهاراً ليس سارقاً ولا قطع عليه لأن هذا سارق فعليه القطع وإما معتصب فعليه التقتيل .

٥- وأخطأ زيد بن ثابت في قوله إن اختلس طوقاً ليس عليه قطع لأن المختلس في مفهومهم هو من أخذ مال الغير الذي في حوزة المالك وهذا عليه القطع إن كان سارقاً أو التقتيل إن كان معتصباً .

٦- وأخطأ الزهري في قوله المختلس لا قطع عليه ولكن نكال وعقوبة نفس الأسباب السابقة .

٧- وأخطأ علي ابن أبي طالب وعمر ابن الخطاب وعمر ابن عبد العزيز والحسن البصري في قولهم لا قطع على المختلس لنفس الأسباب السالفة .

حكم الشرع

المختلس هو من أخذ مال الغير بحق خفية وبغير علمه ورضاه حال كون المال في حوزة المختلس لافي حوزة المالك والمختلس عامل بالأجر في هذا المال لحساب صاحبه فهذا لا قطع عايه لأنه ليس بسارق. ولكن عليه رد ما أخذ وعليه التعزير والتأديب.

وأما من أخذ مال الغير خفية وبغير علمهم ولا رضاهم حال كون المال في حوزة المالك فهذا سارق عليه القطع سواء غافل المالك ليلاً أو نهاراً.

وأما من أخذ مال الغير جهاراً وغشوة فهذا مقتصب قاطع طريق يحارب الله ورسوله ساع في الأرض فساداً فهذا عليه التقتيل أو التصليب أو التقطيع من خلاف أو النقي من الأرض.

سبب الخلاف

إقامة الحكم على غير مفهوم صحيح دقيق للجريمة وإطلاق الألفاظ على غير معانيها.

٣ باب السرقة من بيت المال أو الغنيمة

المذهب والمرجع	رأى للذهب وحجته والرد المختصر رمزا أصواب ↑ خطأ ↓
الذهبي وابن عتيبة	لا قطع عليه ↓ لأن له فيه نصيبا
وأبو حنيفة والشافعي	
وعمر ابن الخطاب	
وعلى ابن أبي طالب	
مالك وأبو ثور وأبو سليمان	عليه القطع ↑ نص القرآن
ابن حزم	عليه القطع إن كان الذي سرقة يزيد على نصيبه بمقدار القطع ↑ وإلا فلا قطع عليه ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالراى

إن جرائم المال تختلف أيضاً باختلاف كيفية العدوان على المال ، لا باختلاف نوع المال فحسب ، فهناك أنواع مختلفة من المال مثل الغنائم والفيء والأقال والصدقات من الأموال العامة ، ومثل أموال الأفراد والأمانات والودائع وغيرها من الأموال الخاصة ، وهناك أنواع مختلفة من العدوان على المال مثل السرقة والنهب والغصب والخيانة والاختلاس والفلول والغش والتطعيف وغير ذلك .

وأى نوع من الجرائم من الممكن أن يقع على أى نوع من هذه الأموال بصفة عامة ، ولكل جريمة عقوبتها المقررة شرعا ، بصرف النظر عن نوع المال المعتدى عليه ، ولا ترفع هذه العقوبة التى قررها الشارع فى أحوال معينة إلا بنص من الشارع يبين هذه الأحوال ويستثنىها من الحكم العام ، ولا يجوز مطلقا الاستثناء

(١) المحلى (١٣/ ٢٥٣ - ٥٤)

(٢ - ديوان الجنابات)

رأى أحد من الناس كائناً من كان، وإلا كان هذا تبديلاً لاسكيات الله، وهو ما في دين الله بغير إذن من الله.

فمثلاً جريمة السرقة قد تقع على أي نوع من أنواع الأموال العامة أو الخاصة، على بيت المال أو على الغنائم أو على أموال الأفراد، وعقوبتها التي قررها الله تعالى في كل هذه الحالات هي القطع، إذا بلغ المسروق نصاب القطع، لم يستثن الله ولا رسوله بيت المال من أموال الأفراد.

أما ما استثناء الشارع بنص صحيح فهو الواجب استثناءه. فمثلاً استثنى الله الأخذ في المجاعة قال تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١) واستثنى الله تعالى الاضطرار على أية صورة قال تعالى ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ﴾^(٢) وما لم يستثن الشارع فلا محل لأحد استثناءه برأى نفسه.

قلنا إن الجريمة الواحدة قد تقع على أنواع مختلفة من المال، والعقوبة فيها جميعاً واحدة، هي العقوبة التي حددها الله لهذه الجريمة، وقد تقع الجرائم المختلفة على النوع الواحد من المال، فتختلف العقوبات باختلاف الجرائم والمال المعتدى عليه واحد، فمثلاً الغنيمة وهي نوع واحد من المال قد يقع فيها الغلول وقد تقع فيها السرقة وقد يقع فيها الاختلاس وقد تقع فيها الخيانة وقد يقع فيها التهمب والغصب فيعاقب الآخذون من هذا المال بعقوبات شتى والمال واحد.

فإذا حاز أحد الغزاة الذين غنموا هذه الغنيمة شيئاً منها قبل قسمته فهو غال عليه عقوبة الغلول، رد المأخوذ وتعزير وتأديب وليس عليه قطع، الغال ليس عليه قطع.

مسلم (٧٥٥ - ٧٦) عن أبي هريرة . . . ففزع الناس، فجاء رجل بشارك

(١) لمائدة ٣ (٢) الأنعام ١١٩

أو مشراكين فقال يا رسول الله أصبحت يوم خير فقال رسول الله ﷺ شراك من نار أو مشراكا من نار [فهذا غلول اعترف به الغال ورده إلى رسول الله ﷺ ولم يأمر بقطعه فلا قطع في الغلول .

وإذا عدا على هذه الغنائم طارق من غير الغزاة فأخذ منها شيئاً بليل أو نهار خفية فهو سارق عليه عقوبة السرقة (القطع)

وإن أخذها عنوة فهو مغتصب عليه عقوبة الغصب (الحرابة) .

وإن كان الذي أخذها هو الحارس عليها فهو خائن عليه عقوبة الخيانة ، وإن كان الآخذ هو أحد القائمين عليها رصداً وتدويناً وإدخالاً وإخراجاً ، أخذها بالغش والتزوير فهو مختلس عليه عقوبة الاختلاس .

وهكذا ترى أن النوع الواحد من المال قد يصيبه السارق والخائن والغال والمختلس والمغتصب ، ولكل عقوبة ، هذا يقطع وهذا يعزر وهذا يقتل ، وكذلك القول في سائر أنواع المال .

إن القول برفع حد القطع عن السارق إذا كان له نصيب في المال المسروق هو قول بالرأى لا سند له في الكتاب ولا في السنة ، فهو قول يطل حداً من حدود الله بغير برهان ، ثم إن النصيب الذي يدعيه في المال قد يكون عدماً محضاً إذا لم يحصل من هذا المال تقسيم وصرفه الوالي مصرفاً آخر إلى جهاد أو غيره ، وقد يكون النصيب المقسوم إذا حصلت قسمة أقل بكثير مما أخذ السارق ، فمن غير المفهوم تعطيل الحد لنصيب غير معلوم .

وإذا جاز إسقاط الحد بدعوى رد المقسوم من النصيب المقسوم ، فقد أبجنا إبطال الحدود بالمعاوضة ، وأجزنا لكل سارق أن يقتدي نفسه برداً لمروق ، أو رد أضعافه من الأموال ، كلا ليس المعتبر في إقامة الحدود ، هو خسارة المال المفقود ، إنما أقيمت الحدود لتوطيد أمن الناس ، وكبت نوازع الإجرام ، سارق

ربع الدينار لا ينحيه من القطع ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به ،
ألا ترون أن الآية السابقة لآية السارق والمهدة لها هي قوله تعالى (لو أن
لهم مافي الأرض جميعاً ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم
ولهم عذاب أليم يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها ولهم عذاب مقيم)
كلا لا فداء من النكاح ، بأي قدر من المال ،
بل فقطع يدك بما كسبت ، ثم نعطيك بالقسمة ما استحققت ،
ليس ترقبك ما سيأتيك من التقسيم ، بحمل لك أن تسرق قبل التقسيم ،
إن من يزني بخطيئته قبل أن يعقد عليها ، مستحق لحسد الزنا لا محالة ،
وليس تربصه أن ينفى بها ، بحمل له أن يزني بها ، وليس زواجه بعد الزنا ،
يمبطل حد الزنا .

تفنيد اقوال الفقهاء

أصاب مالك وأبو ثور وأبو سليمان عليه القطع ينص القرآن .
وأصاب ابن حزم في قوله عليه القطع إن كان المسروق أكثر من النصيب
أجل وحتى لو كان أقل من المسروق مادام المسروق نفسه يزيد على ربع
دينار .

أخطأ النخعي وابن عتيبة وأبو حنيفة والشافعي وعمر ابن الخطاب وعمل
ابن أبي طالب في قولهم لا قطع عليه . نص القرآن لا يبطله رأى أى إنسان
وأخطأ ابن حزم في قوله لا قطع عليه إن كان العكس ، العبارة بمجموع
ما يهرق لا بالفرق بين نصيه وما سرق :

حكم الشرع

من سرق النصاب من بيت المال وهو غير عامل فيه وجب قطعه مهما كان

له من نصيب . أما إن كان السارق حاملاً أو جارساً في بيت المال فهذا مختلف
لا قطع عليه ولكن التعزير والتأديب وإذا كان السارق من الغنيمه هو من
الغزاه فهذا غال لا قطع عليه ولكن تعزير لأنه غال وليس سارقاً

مسبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون استناد إلى نص

باب السرقة من الحمام أو المسجد أو المقبرة

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
أبو الدرداء وأبو حنيفة	لا قطع على السارق من المسجد أو الحمام ↓ بدعوى أنه ليس من حرز
مالك وأحمد وأبو ثور وأبو سليمان	عليه القطع إن كان له حافظ ↓ بل عليه القطع مطلقا
ابن حزم	عليه القطع مطلقا ↑
طائفة	النباش عليه القتل ↓
طائفة	• تقطع يده ورجله ↓
طائفة	• تقطع يده فقط ↑
طائفة	• يعزر فقط أدبا ولا شيء عليه غير ذلك ↓
ابن حزم	• عليه القطع ↑

الرد المفصل بآئص والبرهان لا بالراى

قد فندنا قرية الحرز في الباب الأول من كتاب السرقة فلا تعود لتكرارها هنا .

وليس ذكر الفقهاء الحمام والمسجد والمقبرة في مصنفاتهم في أبواب مستقلة بمسئدث لمشاكل جديدة ، تحتاج بحثا حلها ، ولا بموجب تخصيص أبواب في كتب الفقه لمناقشتها ، إنما هي أمثلة لما أعموه (السرقة من غير حرز) ، وباب الأمثلة واسم جدا ، لو أننا أفردنا لكل مثل بابا وأنشأنا لكل حكما خاصا ، لصاقت كتب الفقه كلها ، وعشرات أمثالها ، عن الاحاطة بكل ما ليس بحرز .

لقد ذكر الفقهاء الحمام والمسجد والمقبرة ، وتنافضوا في حكمها ، ونحن نقول لهم فإذا تقولون في السارق من الأسواق والمعارض والملاهي والمسارح والسينما والمدارس والجامعات والملاهي والمستشفيات والمراقص والسكك الحديدية والنواصي والبرلمان والمنتزهات والبلاجات والورش والمصانع والمناجم والشككات والمحطات والموانئ والمطارات والمآتم والأفراح والميادين والطرق والقطارات والسفن والطائرات والأوتوبيسات ، وسيل عارم من مختلف الأماكن وال مواطن والمجتمعات ، تضيق عن حصره المصنفات والمؤلفات .

خبروني أيها الفقهاء ما حكمكم في السارق من كل تلك الجهات ؟

أما على أساس من قرية الحرز التي ابتدئها الفقهاء ، فأسقطوا بهاجد السرقة ، وأهدروا بها حرمة الأموال ، فطوبى للسارقين ، وهنيئاً للنشائين ، لقد فاز السارقون والنشالون بأوسع الحريات ، وانعدم الأمن على المال في كل الجهات .

ففي هدم شرائع الدين على هذا النحو ومع تعطيل حدود الله على هذه الصورة وبانتشار الفوضى وانعدام الأمن إلى هذا المدى ، ومع إغراض الناس عن النصوص الحقة والشرائع الصحيحة ، وإصغاء قلوبهم إلى البدع المنكرة والشرائع المبتكرة ، فإن سنة الله التي لا تتبدل في الذين أعرضوا عما في التنزيل من شفاء ، هي أن يأخذهم الله بالبأساء والضراء ، ويلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض ، ليدوقوا وبال أمرهم ﴿ وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون ﴾ (١) .

وهنا نحن نرى كيف فشلت السرقات ، واستبيحت الحرمات ، جزاء ما غيروا وبدلوا بشرائع الله ﴿ ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فإن الله شديد

(١) الأنعام ١٢٩ (٢) البقرة ٢٠١

العقاب (١).

ونحن نقترح عليهم ماداموا قد رفضوا شريعة الكتاب بقطع كل سارق بلغ النصاب وأبوا إلا فرية الحرز التي أسقطت الحد عن أكثر السارقين ، وأفسحت المجال للصوص والنشالين نقترح عليهم علاجا للشر بالشر ودفعنا للمكر بالمكر أن يعمموا تدريس النشل ، كمادة أساسية لجميع الناشئين حتى يتحول الشعب كله إلى أمة من النشالين فيتكافأ الناشل والمنشول ، ويحصل التوازن النقدي بين السارق والمسروق ، يعوض كل واحد مامرق منه بما يسرق هو من الآخرين وهكذا تتعادل الموازين ، ويصير الجميع في العذاب من المشتركين .

أيها الناس : أتاكم من الله السلام والأمان فأيتهم إلا الخوف والخسران كالذين من قبلكم أمن الله أسفارهم بالديار العامرة والقرى الظاهرة فأبوا إلا العنت في النياقي المغفرة قال تعالى ﴿ وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياما آمنين ﴾ فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزق إن في ذلك لآيات لكل حبار شكور (٢).

أيها الناس فرية الحرز باطلة ، والسارق الذي بلغ النصاب جزاؤه في كتاب الله قطع يده ، أيا كان المكان الذي سرق منه ، لا فرق بين حمام ومسجد ومقبرة وبين خزانة محضرة ، ومغاليق مسورة .

لا فرق بين السكنوز الخفية والمقبرة وبين الدنانير البعثرة على المناضد الظاهرة السارق من الخجابه الفائرة سارق وعليه قطع اليد .
والسارق من المعارض الظاهرة سارق وعليه قطع اليد ،
ليس حفاظ الأموال بالخجابه والخزائن .

(١) البقرة ٢١١ (٢) سبأ ١٨ - ١٩

ولكن حفاظها عند الله هو شعار السيوف ، التي تبهر السكف الملهوف ، وترد للال المخطوف ،

ليس في كلام الله ولا في كلام رسوله أى ذكر لكلمة الحرز .
برادة إلى الله ورسوله من فرية الحرز ، إنها بدعة منكرة ما أنزل الله بها من سلطان ، لافرق بين مكان ومكان ، يقطع السارق من وراء الجدران ، كما يقطع السارق من فوق الخوان .

قالت أم المؤمنين عائشة لو لم أجد إلا السكين لقطعته .
{ فلا تغربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون }^(١)

تفنيد اقوال الفقهاء

أصاب ابن حزم وطائفة في قولهم يقطع السارق من الحمام أو المسجد أو المقبرة ، نص القرآن الذي لم يفرق بين مكان ومكان
وأخطأ مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو سليمان في اشتراط الحافظ للمسجد أو الحمام أو غيره لأقامة الحد على السارق ، بل يقطع ولو فتحت جميع الأبواب ، وغاب جميع السكان ، وترات الأموال بلا حجاب .
وأخطأت الطوائف التي تقول يقتل سارق المقابر ، أو قطع يده ورجله ، أو تأديبه فقط ، أمر الله هو القطع ، فلا إفراط ولا تفريط .

حكم الشرع

السارق من أى مكان تقطع يده ، ولا اشتراط لأى حافظ لأى مكان .
المال المعروض في الأسواق ، والمال المخبوء في الأعماق ، يستويان في الحرمة .
(١) النحل ٧٤

وعلى السارق قطع يده لا محالة

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص وقرع مالم يأذن به الله .

الحمد لله رب العالمين

٥ باب انواع المسروقات

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
الثوري وأبو حنيفة ^١	أ - الثريد والاحم وما يسرع إليه الفساد لا قطع فيها ↓
أبو حنيفة ^١	ب - الفواكه الرطبة والبقول والملح والتوابل لا قطع فيها سواء كانت في حرز أو غير حرز ↓
مالك والشافعي وأبو نور ^١	فيها القطع إن كانت في حرز ↓
ابن حزم وأصحابه الشافعي ^١	فيها القطع مطلقا ↑ ماسروق من طعام رطب أو يابس أو خشب يسوى ربع دينار مثقالا يقطع لأنه الوزن الذي كان على عهد النبي ﷺ ↑
أبو حنيفة وأحمد وإسحاق ^٢	ح - الطير كالدجاج والأوز وغيرها والصيد كالغزال وحمار الوحش والأرنب وغيرها لا قطع في الطير ↓ لأنه نافع مباح !!!
مالك والشافعي ^٢	فيها القطع إن كانت في حرز ↓
ابن حزم ^٢	القطع واجب نصا ↑
أبو حنيفة ^٢	لا قطع في الصيد وإن كان مملوكا لا حد ↓
عطاء ^٢	د - الخمر والخنزير والميتة من سرق خمر من أهل الكتاب قطع ↑ من سرق من مسلم لا يقطع ↑

(١) المحلى ١٣/٣٥٩-٦٠ (٢) المحلى ١٣/٣٦٢ (٣) المعلى ١٣/٣٦٥-٣٦٦ (٤) الأم ٦م-١٣٤

من سرق خمرًا من أهل الكتاب لا قطع وإن سرق يفرم مثلها أي
(ضمان) ↓

لا قطع ولا ضمان ↓ (حجبتهم أبه ليس مالا لأحد)

من سرق ميتة من مسلم أو ذى فلاقطع فيه ↓

من سرق الأدمى عبداً أو حراً صغيراً أو كبيراً

سارق العبد الصغير يقطع ↓ نص القرآن هذا عدوان على النفس
لأعلى الأموال هذا محارب عليه عد المحاربة تقتيلاً أو تصلياً
أو تقطيعاً ... الخ

من سرق عبداً صغيراً أو أعجمياً من حرز قطع ↓ ومن سرق
من يعقل أو يمتنع لا يقطع وهذه خديعة ١١١ ↓

خلال فاق كل الحدود ١١١ إن كان المسروق أعجمياً يقطع
السارق وإن كان المسروق عربياً لا يقطع السارق ١١٢

يقول الذى يسرق من يعقل أو يمتنع لا يقطع ... فماذا نصنع
بالسارق ١٢ ما حكمه عندكم أيها المصنفون ١٢ أنه يشته أم تعطيه
مكافأة ١٢

ليس على سارق العبي الصغير وسارق الأعجمى الذى لا يفصح
قطع إذا سرقهما وهما خارج بيتهما (يعنى حرزهما) ↓ قال إنما
هما بمنزلة حريسة العجل والتمر المعلق فبنى باطلاً على باطل، إسقاط

شريح والثورى ومالك^١
وأبو حنيفة^٢

الشافعى وأحمد بن حنبل
وابن حزم^٣
ابن حزم^٤

أبو حنيفة ومالك
والشافعى وأحمد
وإسحاق وابن حزم
والثورى وأثر عن عمر
وأثر عن الحسن البصري^٥
الشافعى^٦

مالك^٧

(١) المحلى ١٣/٣٦٥-٦٦ (٢) المحلى ١٣/٢٦٧ (٣) المحلى ١٣/٣٦٨-٦٩ (٤) الأم ٦/١٢٧
(٥) الوطأ ٥٢٣

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصرا ومزا صواب ↑ خطأ ↓
مالك وإسحاق ابن راهويه والحسن البصري والشعبي وأثر عن علي ابن أبي طالب ^١ أبو خنيفة وسفيان وأحمد وأبو ثور ^٢ ابن عباس ^٣ ابن حزم ^٤	الحد عن سارق التمر المعلق أو حريسة العجل باطل، فقياس سارق الصبي الصغير والأعجمي الذي لا يعقل عليهما باطل، والقياس في الدين كله باطل، والحرز إلك قديم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم سارق الحر الصغير يقطع نص القرآن ↓ هذا محارب مفسد في الأرض لا سارق
ابن قدامة (الحنابلة) ^٥ أبو حنيفة ^٦ والشافعي والثوري وأصحاب الرأي وابن المنذر ^٧	لا قطع على سارق الحر وعليه الحبس ↓ القطع واجب في سرقة الحر والعبد نص القرآن ↓ ليست سرقة ولكن محاربة وإفساد في الأرض لا قطع في سارق الحر صغيرا كان أو كبيرا ↓ لا قطع ولو كان عليه من الجلي ما يزيد عن نصاب القطع ↓ وسأ سرقة المصحف
أبو حنيفة ^٨	لا قطع على سارق المصحف ولو كان عليه فضية وزن مائتي درهم لأن له فيه حق التعليم ↓

عليه القطع ↑ إنما حقه في التلقين لافي نفس المصحف	مالك والشافعي وابن حزم
ز - سرقة الصليب أو الوثن	(١)
لا قطع على سارق الصليب أو الوثن ولو كان من فضة أو ذهب ↓ فإن سرق دراهم فيها صور أصنام أو صور صلبان فعليه القطع ↑ لأن ذلك يعبد وهذا لا يعبد	أبو حنيفة (٢)
يجب القطع على سارق الذهب الذي في الصليب ↑ ولا قطع على سارق الصليب الحجر ↓ القطع في المال كالذهب والفضة والصليب والوثن واجب السكر ↓	ابن حزم (٣)

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالراي

لم يشترط الله ولا رسوله لإقامة الحد على السارق غير شرط واحد هو أن يكون ثمن السرقة ربع دينار فصاعداً أو ثلاثة دراهم فصاعداً لأن الثلاثه دراهم تساوي ربع دينار .

ولكن الفقهاء استحدثوا بدعة (الحرز) ، أسقطوا بها الحد عن الغالبية الكبرى من السرقات ، كما بينا في الباب الأول من هذا الكتاب في باب السرقة من حرز ، ولم يكفهم ذلك حتى ابتدعوا قواعد وأصول أسقطوا بها الحد عن معظم الأنواع الباقية من السرقات ، وهي جميعا باطلة ، ما أنزل الله بها من سلطان ، وهي فوق بطلانها ظلم عظيم ، لأنها شرع ما لم يأذن به الله ، وشرع ما لم يأذن به الله شرك ، قال تعالى : **لَمْ يَأْمُرْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ** وَأَوَّلًا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لِقَضَى بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .

فإن تلك القواعد المبتدعة قولهم بإسقاط حد السرقة عما يأتي :-

- ١ - ما يسرع إليه الفساد مثل اللحم والتريد وما شابهه .
- ٢ - ما كان رطباً مثل الفواكه والبقول والخضروات .
- ٣ - ما كان نافعاً مثل الدجاج والأوز .
- ٤ - ما كان الأصل فيه أنه مباح كالصيد (الغزال وحمير الوحش والأرنب)
- ٥ - ما ورد في الشرع اشتراك الناس فيه كالماء والكلأ .
- ٦ - ما لا يتمول عادة كالملح والتراب .
- ٧ - ما ليس بمال كسرقة الطفل الصغير .
- ٨ - ما ما كان تابعاً لمبتوع لا قطع فيه كالحلية الذهب على العنقل الصغير أو على المصحف .

- ٩ - ما كان للشارق فيه حق مثل سرقة المصحف
 - ١٠ - ما كان واجب الإلتاف مثل الخمر والخنزير والميتة والصليب والوثن .
- قالوا لا تقطع يد السارق في مرقعة أى شئ من ذلك .
وهذا كله قول باطل لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ﴿ قُلْ هَآؤُنَا
بِرَهَانِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ .
وهذا كله ابتداع مردود . قُلْ ﷻ [من عمل عملاً ليس عليه أمرنا
فهو رد]^(١) .

وهذا كله افتراء على الله لأنه إباحة ما حرم الله قال تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُوا
إِنَّمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ
الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾^(٢) .

(١) (ن ع ١٩ - ٢٠) (٢) النحل ١٦

وهو ظلم وشرك لأنه شرع ما لم يأذن به الله كما بينا^(١) .
وهو حكم بغير ما أنزل الله قال تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾^(٢) ومن ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون^(٣) .
وهو حكم في الدين بالرأى والظن دون النص . قال تعالى ﴿ إن يتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾^(٤) .
بل قطع يد السارق واجب في كل ذلك بلا استثناء إذا بلغ المروق ربع دينار كما أمر الله ورسوله .

ذلك مجمل الرد على ما ابتدعوا لإسقاط حد السرقة .
ولنعد الآن بشيء من الرد المفصل على مبتدعاتهم واحدة واحدة .
إن الدهشة التي نعتبرنا عند سماع أقوالهم الشديدة الجراءة على الله وعلى رسوله والمتخفية لجميع النصوص لتعقد اللسان وتخير الجنان .
ويضيق صدري ولا ينطلق لساني .

سبحان الله عما يصفون . ما لهم كيف يحكمون ١٢
أين يذهبون . . . وأنى يصرفون ١٢
حتى إذا انقلب الدهش أسفاً وتميز الصدر غيظاً وثاب الرشد وجاء الحق
وانطلق اللسان قذفنا بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق .
وإذا كان المتخلى للحدود المبطل للشرائع بعيد الغفلة عن النصوص
شديد الجراءة على الحق فإن المدافع عن الحق ينبغي أن يكون أشد مرة وصلابة
وأعظم قوة وجراءة لا يخاف في الله لومة لائم .

(١) الشورى ٢١ (٢) المائدة ٤٤ - ٤٥ و ٤٧ (٣) يونس ٦٦

إن جرأة المبدلين لكلمات الله المميزين لشرائع الله قد تجاوزت كل حد وفاقته كل تصور ١١

الله يأمر بقطع يد السارق والإيمان بنعم طاعة الخالق والعقل يحزم بأن الأمن على الأموال لا يكون إلا بقطع يد السارق ولم يفرق الله بين أنواع المسروقات وهؤلاء يسفعلون الحد عن أكثر المسروقات ١١١
أيها القائلون لا يقام الحد على من سرق لحماً أو ثوباً أو ما يسرع إليه الفساد .

من الذي أوحى إليكم بهذا ١٢
آله أذن لكم ؟ أم على الله فترون ١٢
بأي دليل ولأي سبب أسقطتم عنه الحد ١٢
آله استثنى اللحم والثريد من المسروقات ؟ أم سرقة اللحم والثريد عنكم
من المباحات ١٢

أفي القرآن هذا الذي تدعون ١٢ أم في السنة ما تزعمون ١٢ أم لكم هرك في السماوات ؟ تشرعون برأيكم إباحة أنواع من المسروقات ؟ إثتوني بكتاب من قبل هذا أو أنارة من علم إن كنتم صادقين ...

أراكم سكتكم فلا تحيرون جواباً ١١
وكيف تنطقون وأنتم لا تعلمون خطايانا ١٢
أسارق اللحم في شرعكم لا يقطع ١٢ وسارق الثريد لا يقطع ١٢ وسارق ما يسرع إليه الفساد لا يقطع ١٢

أو لو كان ثمن الرطل من اللحم ديناراً ١٢ ووزن المسروق من الثريد
فقطاراً ١٢

آمنّا بشرع الله وحده وكفّرنا بشرائع الناس طرا وقد خاب من حمل ظلمنا
(١٠٠ - ديوان الجنائيات)

ما أباح الله للسارق من لحم ولا ثريد ولكن المبتدعين في خلال بعيد .
ثم تحيب ربك أيها الشرع للناس برأيك ١٢ .

يوم يكشف عنك غطاؤك ويضل عنك اقتراؤك ١١١
قد غيرتم شرع الله وأهدرتم بشرعكم المبتدع طائفة عظيمة من أموال الناس
أهدرتم أموال القصابين في المشارق والمغرب وأهدرتم أموال الصانعين للطعام
والثريد وما يسرع إليه الفساد في البيوت والمطاعم والمقاصف والفنادق فخرتموهم
الأمان وأغريتم بهم اللصوص في كل مكان .
قال ﷺ [سحفاً سحفاً آمن غير بعدى]^(١) .

* * *

أيها القائلون لا يقام الحد على من سرق الفواكه الرطبة والبقول والملح
والتوابل .

ما قولى لكم إلا كقولى للذين من قبلكم .
ماشأنكم إلا كشأن أصحاب اللحم والثريد وما يسرع إليه الفساد، ولا يبدل
القول معكم ولا يعاد .

قد عرفنا مدخلكم ومخرجكم، فلسنا عن هذا المقال نسألكم، ولكن الله
يراكم ويسمعكم، ومع أصحاب الثريد يجمعكم، ثم هو عن كل ذلك يسألكم .
ما جعل الله من لحم ولا ثريد ولا فاكهة رطبة ولا بقول ولا ملح ولا توابل
ملاً مباحاً للسارقين، يتهبونه وهم من الآمنين، بل كل امرئ بما كسب رهين
صدق الله العظيم وكذب جميع المبتدعين .
لحم وثريد وفواكه رطبة وبقول وملح وتوابل .
ألا تعجبون من هذه التشكيمة ١٢

(١) (ن ع ١٦) .

ما يمنعكم أن تضيفوا إليها كشوقاً أخرى طويلاً ، بأصناف أخرى ذخيلاً ،
فتجمعوا إليها الزهور النضرة ، والزروع الخضرة ، والبن والشاي والعلور والبحور
لتسأموا مع المبتدئين فتزيدوا الطين إليه . . .

نصيحتنا لبائعي الفواكه الرطبة والبقول وأصحاب الزروع الخضرة في الحقول
أسرعوا بتجفيفها قبل اختطافها فإن الفقهاء قد أباحوا سرقتها وهي طيبة
أو التمسوا لأنفسكم صلحاً مع السارقين ، فقد أدخلكم الفقهاء في التعنيم ، وحققت
بأموالكم مصيبة التأميم فإنا لله وإنا إليه راجعون .

* * *

وهذا نوع آخر من الأموال المستباحة . . .

قالوا لا قطع على سارق الدجاج والأوز وسائر الطير لأنه تافه ١١١

ماذا يقصدون بلفظ تافه ؟

أم يقصدون به الثمن ؟ إذا فهو لفظ له مدلول نقدي معلوم .

فهلا خبرتمونا ما عدل التافه في عملة الفقهاء ؟ ، أهو يعدل درهماً أو نصف
درهم ؟ حتى نعلم قدرته في الحساب ونحدد نسبته من النصاب ، فنقول مثلاً ما كانت
قيمته ستة توافه فقد بلغ النصاب فلا يقطع السارق في أقل من ستة توافه لأن
التافه من عملة الفقهاء يعدل نصف درهم من عملة القدماء .

أم هم يقصدون بلفظ تافه ، القيمة العامة ، دون تحديد نقدي معين ؟

فهذا إذا تقدير مطاط ، وحساب مبهم ، لا يصلح لشيء من المعايير
الشرعية المحكمة ، ما يراه أحدهم تافها يراه الآخر غير تافه ، ما يراه أحدهم
موجباً للقطع يراه الآخر دون نصاب القطع ، هذا إذا غموض في ظلام ، وتشويش
للأفهام ، وتضييع للأحكام ، ليس من القضاء في شيء ، فهو اصطلاح مرفوض ،
وابتداء مردود .

أم هم يقصدون به النوع لا الثمن ، يعنى النوع تافه ، ولو كان الثمن غير تافه ، فهذا إذا ضياع جديد ، وفساد شديد ، الشرع جعل الحد مرتباً بالقيمة لا بالنوع ، يقيم الحد على ما قيمته ربع دينار فصاعداً ، سواء كان المسروق حبلاً أو بيضة أو مجناً أو نعلاً أو طوقاً أو إزاراً .

فإذا جعلوا الحد مرتباً بالنوع لا بالثمن ، فقالوا الدجاج والأوز نوعه تافه فلا قطع فيه ، ولو كان ثمنه غير تافه ، ولو كان ثمن الدجاجة ديناراً ولو كان ثمن الأوزة قنطاراً ، ولو كان المسروق مائة دجاجة أو مائة أوزة ، النوع تافه ولو كان الثمن غير تافه ، إذا فعلوا ذلك فقد خالفوا الشرع الذى حدد النصاب وجعل لكل شئ قدراً .

وأبداً كان قصدهم من لفظ تافه ، فإنما هو عمالة وتضليل ، بتغيير دخیل ، قد أغنانا الشرع عنه ، فلا حاجة لنا به .

وهذه طائفة رابعة من الأموال المستباحة .

قالوا لا قطع فى شئ من الصيد كالغزال وحمار الوحش والأرنب ، لا قطع على سارقها ولو كانت مملوكة لصاحبها بالصيد أو الشراء ، ولو أخذها السارق من حرز مكين ، بنقب الجدار أو السطو على الدار ، جعلوا هذه الأموال مستباحة ، بحجة أن الأصل فيها الإباحة ، أصل مبتدع جديد لا قطع فيما الأصل فيه الإباحة ، فهذا تدمير للشرائع ، وتعطيل للحدود ، بالبدع المردودة ، والحكم فى الدين بالرأى دون النص . لقد أحل الله الصيد لجميع الناس ، وهو فى الفلاة غير مملوك لأحد ، لكن إذا امتلكه أحد بصيد أو شراء ، فقد صار ملكاً خالصاً له ، محرماً على من سواه لا يستباح لأحد بحجة أنه كان فى الأصل مباحاً .

وكذلك أحل الله السبايا للغازين ، فإذا تملك الغازي سبية بعد التقسيم ، فقد صارت ملكا خالصا له ، محرمة على من سواه ، لا تستباح لأحد غيره ، بحجة أنها كانت في الأصل مباحة .

إن الالتواء في التفكير ، يؤدي إلى الخراب والتدمير ، والحكم في الدين بالآراء هو اتباع للهوى ، وهذا هو أخطر من الق-الغفاه : قال تعالى ﴿ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ تُنْزَلُ الْحِسَابُ ﴾ (١) .

قال أصحاب الرأي ، لا قطع على سارق الطير لأنه نافه ١١ واتخذوا هذا الرأي الفاسد أصلا يقيسون عليه ، فقالوا لا قطع على سارق الصيد ، قياسا على الطير ١١ قياس باطل على باطل ، فانظر إلى الفساد كيف يتراكم ، وإلى البلاء كيف يتفاقم ، اتخذوا آراءهم وأفكارهم شرعة ومنهاجا ١٢ فهذه أصناف أخرى من الأموال ، الطير والصيد جعلها أصحاب الرأي مستباحة ، وهي عند الله حرام على غير مالكيها بعد أن يملكها .

* * *

وهناك أصناف أخرى من الأموال المحرمة ، مثل الخمر والخنزير والميتة ، فقد اختلف الفقهاء في حكم سارقها ، وقد نشأ اختلافهم عن اعتبارها أو عدم اعتبارها مالا ، فمن اعتبرها مالا حكم بالقطع على سارقها ومن لم يعتبرها مالا نفى القطع عن سارقها .

ومن الفقهاء من تذبذب بين الحكمين ، لا هو أمضى العقوبة التي قررها

الشرع (قطع السارق) ولا هو ألغى العقوبة بالمرة، ولكن اتخذ حكماً بين الحكمين، غنى القطع وحكم بالغرامة وضمان المسروق إن الأصول المبسكرة التي يتقدمها الفقهاء، ويتخذونها أساساً لأحكامهم ومصدراً تشريعياً لاستنباطاتهم، هي دائماً من مزالق الضلال ولا يترتب عليها إلا كل حكم خاطئ، اتخذوها للنصوص يدبلاً، فسأت منهمجاً وسبيلاً، وقد ذكرنا طائفة من تلك الأصول في مواضعها، أو بينا فسادها وفساد الأحكام المترتبة عليها.

وما هنا كان الأصل الذي ابتدئوا به ونوا عليه أحكامهم، وهو قولهم (لا قطع إلا في سرقة الأموال أما سرقة ما ليس بمال فلا قطع فيها) لم يقل الله ولا رسوله ذلك، هذا أصل أعوج، وما كان للنصوص أن تأتي بشيء أعوج، بل جاءت النصوص بفصل الخطاب، جاءت بالقول الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، جاءت بالقول الذي لا تنفذ إليه الشبهات، ولا تعتريه الزلات، إنما قال تعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما...﴾ قولاً جامعاً لكل سارق، لم يستثن سارق لحم ولا تريد ولا ملح ولا توابل ولا طير ولا صيد ولا خمر ولا خنزير، لم يخص الله مالا من غير مال، ولا تابعا من متبوع، ولا مؤمنا من كافر، ولا حرا من عبد ولا حرزا من غير حرز، ولا غاليا من تافه ولا معبودا من غير معبود، قد تقدست أحكام الله عن مزالق الفقهاء، وتنزهت عن جميع الأخطاء.

وقال ﷺ [لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً] أيا كان السارق، وأيا كان المسروق، كالم جامع بحسم كل نزاع، ويقضى بكل حق، نص كلام النبي ﷺ على قيمة المسروق أو ثمن المسروق، لا قطع إلا فيما بلغ ثمنه أو بلغت قيمته ربع دينار فصاعداً، ولم ينص على نوع المسروق، هل هو

مال أو غير مال ، أى شئ سرق وكانت قيمته أو ثمنه ربع دينار فصاعدا ففيه القطع سواء كان مالا أو غير مال ، هذا هو عين الهدى ، الذى لازبح معه ولا يزال به .

لكن على مقتضى الأصل الفقهي المبتدع (لا قطع فى سرقة ما ليس بمال) فإن المسروق الذى قيمته الآف الدنانير لا قطع فيه إذا كان غير مال ، فيقتضى تطبيق هذا الأصل الأعوج إلى إسقاط الحد الذى فرضه الله عن جرائم نكراه ، فانظر إلى الفارق الحائل بين الرشيد الذى من عند الله ، والغنى الذى من عند غير الله .

فها هنا لما طبقوا هذا الأصل الفاسد على الحر والخنزير والميتة قالوا هذه ليست بمال فلا قطع على سارقها

لكن الذين اتبعوا كلام الله وكلام رسوله ، قالوا لم يقل الله مالا أو غير مال ، وإنما قال السارق والسارقة ، نظر إلى السارق ، ولم ينظر إلى المسروق ، ولم يستثن خيرا ولا خنزيرا من سائر السرقات ، بل أى سرقة لأى شئ بلغ ربع دينار فصاعدا ففيه القطع ، فحكموا بالقطع امتثالا لأمر الله صادقين راشدين ومع كل ذلك فإن دعواهم بأن الحر والخنزير والميتة ليست مالا هى دعوى باطلة ، بل هى مال لا شك فيه ، إن تحريم الحر والخنزير والميتة لا يخرجها عن كونها مالا فإن من المال ما هو حلال وما هو حرام ، وهو فى الحالمين مال ، لا يشك أحد فى أن الذهب والفضة مال ، سواء اكتسب من حلال كالنجارة والبراث والهبة ، أو اكتسب من حرام كالربا والمكوس والرشوة ، هو مال على كل حال ، والحر والخنزير والميتة مال دون شك ، لأنها تقوم بشئ ، والتمن مال ،

ثم إن تحريم الحر والخنزير والميتة إنما يطبق على أهل الاسلام فقط ، ولا

يطبق على الكفار ، ولو كانوا ذميين يعيشون في بلاد الاسلام ، ماداموا غير معلنين ، يفعلون ذلك في بيوتهم ، فيما بينهم وبين أنفسهم ، لا خارج بيوتهم فيما بينهم وبين المسلمين ، ألا ترون أن الاسلام يتركهم يزاولون الشرك ويعبدون ما يشاءون في معابدهم وكنائسهم في قلب ديار الاسلام ، فهم يأكلون الميتة ولحم الخنزير ويشربون الخمر في بيوتهم لا يتعرض لهم الاسلام ، ولو كان ما نعالهم من كل ما هو حرام ، لمنعهم من الشرك وهو أفحش الحرام ، بل الاسلام تركهم على شركهم وعبادتهم ومعتقداتهم وهم في ديار الاسلام ، لهم هذا في الدنيا ، إنما يؤخرهم الله ليوم الحساب .

وما داموا لا يمنعون من أكل الميتة والخنزير وشرب الخمر في بيوتهم ، فكل ذلك لهم مال فمن سرق ما لهم فعليه القطع ، لافرق بين من سرق منهم ذهباً قيمته عشرة دنانير ، أو سرق منهم خنزيراً ثمنه عشرة دنانير ، من سرق منهم شيئاً قيمته ربع دينار فصاعداً فعليه القطع بنص القرآن والحديث ، الحكم بينهم هو بما أنزل الله تعالى في سورة المائدة .

والخمر والخنزير والميتة بالنسبة إلى السلم واجبة الإتلاف ، لا يحل تناولها ولا بيعها فإذا سُرقت من مسلم وكان السارق مسلماً ، وجب إتلافها وتأديب الطرفين ، لماذا حازها المسروق منه ولماذا احتازها السارق ، وهي محرمة على كليهما ؟ أما إذا كان السارق ذمياً والمسروق من مسلم أُلغيت لأنه لا يحل للمسلم تعاطيها ولا بيعها وعزر المسلم لحيازتها ، وقطع السارق الذمي لسرقها ، وإذا كان السارق مسلماً والمسروق ذمياً ، قطع السارق المسلم وردت إلى الذمي المسروق منه ، وإذا كان السارق والمسروق ذميان قطع السارق وردت إلى المسروق منه ، كل السارق يقطع ، إلا أن يكون مسلماً من مسلم فيعزر فقط ، لأنه لم يسرق ما قيمته ربع دينار فصاعداً بل سرق ما ليس له قيمة بالره ، وما يجب

إتلافه ، وإنما التعزير في مقابل عدوانه على غيره .

• • • • •

أما سارق الآدمي (عبداً أو حراً صغيراً أو كبيراً) فقد ذهب الفقهاء فيها مذاهب شتى ، وكلامهم جميعاً بلا استثناء ، قد غاب عنهم الحق ، وفاتهم الصواب ،

منهم من قال يقطع سارق العبد الصغير لأنه مال ، ولا يقطع سارق الحر الصغير لأنه ليس بمال

ومنهم من قال يقطع سارق الحر الصغير

ومنهم من قال لا يقطع على سارق الحر صغيراً كان أو كبيراً لأنه ليس بمال

ومنهم من قال لا يقطع على سارق الحر ولكن يحبس

ومنهم من قال يقطع وأجب في سرقة الحر والعبد بنص القرآن

ومنهم من قال لا يقطع على سارق الصغير ، ولو كان عليه من الحل ما يزيد

على نصاب القطع

كان مدار اختلافهم هو في الصغير والكبير والحر والعبد ومن عليه حل

ومن ليس عليه حل ، والجميع عالجوا القضية على أنها جناية سرقة ، وما هي

يسرقه ،

خطف الآدمي لا يجوز وصفه بأنه سرقة

لم يأت في الكتاب ولا في السنة أن خطف الآدمي سرقة

ولم يرد لنا خير صحيح أن النبي ﷺ قضى في خطف آدمي على أنه سرقة

وعند انعدام النص على أن خطف الآدمي هو سرقة يتبين لنا أن نعت

هذه الجناية بأنها سرقة ، هو فعل الفقهاء برأيهم وظنهم بغير دليل أو برهان

ولما كان الكتاب العزيز فيه تبيان كل شيء ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ
الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ (١)
فمن اللزكد الوصول إلى معرفة الحكم الصحيح لهذه الجناية إذا دققنا البحث
في الكتاب وأمعنا النظر في صورة هذه الجريمة وبواعثها وملازماتها .
قد بينا في أول كتاب السرقة أن تعريف السرقة هو أخذ مال بغير حق
خفية قصداً إليه بغير علم صاحبه ولا رضاه إضراراً به ويتحتم وقوع ذلك دون
إكراه أو قهر باستعمال السلاح أو التهديد بالبطش وإلا تحولت الخفية إلى علانية
وتحولت السرقة إلى حرا به .

وقد نظرنا في جناية خطف آدمي فوجدناها تنطوي على الأوصاف التالية
١ - السرقة لا تقع إلا على أموال الغير ، بينما الخطف يقع على نفس الغير ،
فاختلف الخطف عن السرقة اختلافاً كلياً ، الخطف واقع على الأصل ، والسرقة
واقعة على ما يملك الأصل .

٢ - السرقة لا تكون إلا في خفية عن المالك وبدون علمه بينما الخطف
لا يكون إلا في مواجهة المالك وبتمام علمه ، المخطوف ذو المالك نفسه ينظر إلى خاطفه
ولا يقدر على دفعه فالبون شاسع جداً بين الخطف والسرقة .

٣ - إذا كان المخطوف (كبيراً أو صغيراً مميزاً) ساعة خطفه مستيقظاً
واعياً لما يفعل به فمن المستحيل إتمام خطفه إلا قسراً أو قهراً بالبطش والإرهاب
وهذا يخرج الجريمة من عداد السرقات ويضعها في موضعها الحق يضعها في عداد
الحرا بات ، الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً

٤ - إذا كان المخطوف (كبيراً أو صغيراً مميزاً) ساعة خطفه نائماً
أو مخدراً لا يدري ما يفعل به ولا ما يدور حوله ، فإنه بعد صحوه في مقر

الخطاف سيجد نفسه جيباً كرها وقرأ بالبطش والإرهاب لا يستطيع الفكك ولا حتى الاستغاثة وهذا يخرج الجريمة من عداد السرقات ويضعها في موضع الحق في عداد الحرايات (العدوان بالفهر والبطش) .

٥ - إذا كان الخطاف رضيعاً لا يميز ، فعلى الرغم من أن خطفه تم بغير بطش ولا إرهاب ، إلا أن الخطاف في ذاته عدوان على النفس وليس عدواناً على المال ، فاختلف اختلافاً بيناً عن السرقة ، ويتمحرم أن يكون حكمه غير حكم السرقة ، ثم هو عدوان على نفس الرضيع وعلى نفس أبويه في آن واحد ، الطفل بعض أبويه ، وأبعض الناس كأفسهم ، لما بينهم من لمة الجنس والنسب ، وأعظم لمة في الناس ، هي لمة الوليد بأبويه ، ولقد خاطب الله البعض بلفظ النفس ليربهم أن البعض حكمه حكم النفس ، قال تعالى ﴿ فسلموا على أنفسكم ﴾ أي ليسلم بعضكم على بعض ، قال تعالى ﴿ ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ﴾ أي لا يخرج بعضكم بعضاً ، قال تعالى ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ أي يقتل بعضكم بعضاً ، قال تعالى ﴿ فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ﴾ أي فليقتل بعضكم بعضاً توبة إلى الله من شرككم ، جعل البعض في كل تلك المواضع كالنفس فنفس الطفل كنفس أبويه ، ونفس الأبوين كنفس الطفل ، فمن ندا على الرضيع بالخطف فقد ندا على نفس الطفل وندا على نفس أبويه في آن واحد بعضهم من بعض .

٦ - ليس هناك أي نص في كتاب الله ولا في سنة رسوله يصف خطف الآدمي بأنه سرقة ، مما يقطع أن هذا الوصف هو تصور خاطيء من عند الفقهاء ، هذا قولهم بأفواههم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .
لم ينقل إلينا أي خبر أن رسول الله ﷺ قضى في خطف آدمي بحكم

السرقه ، أو يقطع اليد ، مما يقطع بأن هذا حكم خاطئ من عند الفقهاء ، لا من عند الله ورسوله .

٨ - ليس في أية قضية من قضايا السرقة التي حكم فيها رسول الله ﷺ ذكر لخطف الآدمي ، وبذا يتأكد أن إدخال خطف الآدمي في كتاب السرقة هو من صنع الفقهاء ، لا من شرع الله ورسوله .

٩ - حكم العدوان على المال يختلف في شرع الله عن حكم العدوان على الأبدان (النفس ومادون النفس) ، حكم العدوان على الأموال عمداً فيه القطع ورد المال كما في السرقة ، وحكم العدوان على الأبدان عمداً فيه القصاص أو الأرض كما في القتل أو الجراحات .

فمن الخطأ البين قياس خطف الآدمي على خطف المال وجعل حكمه كحكم السرقة وقد بينا أن جريمة خطف الآدمي لا تقع ولا تتم إلا باستعمال القهر والبطش والترويع وهذه هي مكونات جريمة الحاربه والافساد في الأرض فجريمة خطف الآدمي هي جريمة حرابة لا جريمة سرقة وعقوبتها عقوبة الحرابة لا عقوبة السرقة ، ﴿ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

فجناية خطف الآدمي على أي صورة وقعت (كبيراً كان أو صغيراً حراً كان أو عبداً) هي جناية على النفس لا على المال ، فهي ليست سرقة بحال من الأحوال بل هي حرابة ، عقوبتها عقوبة الحرابة ، لا عقوبة السرقة ، عقوبتها في كتاب الله هي كما قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (١)

ووصف جناية خطف الآدمي بأنها سرقة آدمي ، هو ذهول عن صورتها وحقيقتها ، ذهول عن مظاهرها ومخبرها ، وغفلة عن بشاعتها وخطورتها .
ووضع جناية خطف الآدمي في كتاب السرقة ، هو خطأ عريض ، إنما محلها كتاب المحاربين ، وتقدم وضع هذه الجناية في كتب السرقة لجميع المؤلفين هو الذي عني حقيقتها على جميع الفقهاء بلا استثناء فتوارثوا صورتها وحكمها على أنها سرقة جيلا بعد جيل ، دون تدقيق أو تحقيق ، حتى ألقى الله تعالى إلى هذا النور فجليت حقيقتها وحكمها الصحيح ، لم يسبقني إلى ذلك أحد ، وهذا من الفتوح السنية التي ففتحها الله على ، فله الحمد والفضل والمنة .

ومن ضلالات الاحتكام إلى الأصل المبتدع (سرقة ما ليس بمال لاقطع فيها) الحكم بأن سارق العبد الصغير يقطع ، وسارق الحر الصغير لا يقطع ، جعلوا منزلة العبد أعلى من منزلة الحر ، قالوا العبد يقطع سارقه ، والحر ليس بمال فلا يقطع سارقه والحقيقة أن العقوبة ليست بالقطع ولكن عقوبة المحاربة سواء في خطف العبد أو خطف الحر .
والحقيقة أيضاً أن عقوبة القطع واجبة في أي سرقة بلغت النصاب سواء كان المسروق مالا أو غير مال ، وأن شرط كون المسروق مالا هذا شرط من عند الفقهاء لا من عند الله ونحن نضرب لهم مثلاً رجل سرق تياراً من الكهرباء واستهلك منه ما قيمته عشرة دنانير لا شك أنه يقطع مع أن تيار الكهرباء ليس بمال ولكنه منفعة تقوم بمال ، هاهنا المتبع الأصل المبتدع يقول التيار ليس بمال فلا قطع على السارق ، أما المتبع للنص غير مكترث بالشرط المبتدع فيقول التيار المسروق قيمته فوق النصاب فيقطع السارق ، الفرق بين الفهمين هو الفرق بين الضلال والهدى ، والفرق بين الحكيم هو الفرق بين الظلم والعدل ، ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم .

ومن ضلالات الاحتكام إلى الأصول المبتدعة قولهم لا قطع على من سرق تابعا لمبتوع لا قطع فيه ، قالوا سرقة الحر الصغير لا قطع فيها لأنه ليس بمال ، فإذا كان عليه حلياً

تزيد على النصاب فلا قطع عليه ، لأن الحلى تابعة للصبي الحر الصغير ، وسارق
الحر الصغير لا قطع عليه ، وأخذ الحلى التى عليه لا قطع عليه ، لأنه سرق تابعا
لمتبوع لا قطع فيه ١١١

ومن العجيب أن السارق إذا أخذ الصبي والحلى فلا قطع عليه - بزعمهم -
لكن إذا أخذ الحلى وترك الصبي فعليه القطع ، يعاقب بالقطع إذا ارتكب
جريمة واحدة ، وينجو من القطع إذا ارتكب الجريمتين معاً ، فهل بعد ذلك التناقض
الساخر من خيال ، وبرهان قاطع على مافى أحكامهم من ضلال ؟

كل إنسان له رغبات ومطالب وأمانى ولكونها لا تشكل له حقاً عند أحد
ولا تحمل له انتزاع مافى أيدي الناس بغصب أو سرقة بحجة أن له فيها حقاً
مسمياً رغبته وأمنيته حقاً .

لكن إذا حقق شيئاً من تلك الرغبات والأمانى بكسب مشروع وطريق
حلال صارت حقاً لأنه تملكها دون غضب الآخرين أو سرقهم .

فن أراد التعليم من كتاب فحصل على ذلك الكتاب بطريق حلال بالشراء
أو الهبة أو القرض فقد أصبح له فى ذلك الكتاب حقاً ، ولاحق له فيه البتة إذا
استحوذ عليه بسرقة أو غضب أو أى طريق حرام ، بل حق عليه العقاب
وحمل وزراً

ومن أراد النكاح فحصل على حليلة بالزواج فقد أصبح له فيها حقاً ،
لكن لاحق له فيها البتة إذا استحوذ عليها بغصب أو خطف أو أى طريق
حرام ، بل حق عليه العقاب وحمل وزراً ، الرغبة فى التعليم لا تجعل له فى مصاحف
الغير حقاء ، والرغبة فى النكاح لا تجعل له فى نساء الغير حقاً ، ليست الرغبة حقاً .
ومن الباطل والضلال والاحرام تسمية الرغبة أو الأمانة حقاً للتدريج بهذه
التسمية الكاذبة الخاطئة إلى اغتيال حقوق الناس وأملأكم وأعراضهم بحجة

أن له فيها حقاً.

ليس التمني والتشهي حقاً للمتمنى أو للتشهي وإلا كان للإنسان ما تمنى وإنما هي لواعج النفس وأوطارها إذا قضاها بالحق كانت حلالاً وإذا قضاها بالباطل كانت حراماً قال ﷺ (٦٢٤٣) (٦٦١٢) فتح عن أبي هريرة عن النبي [... فرنا العين النظر وزنا اللسان المنطق والنفس تتمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه]،

فالذي تمنى واشتهى جماع الآتى التى أعجبت له لم يجعل الله له فيها حقاً بهذا التمنى والتشهى لكن إن أدركها بالحلال كانت له حقاً وإن أدركها بالحرام كانت عليه إثماً . . .

فالذى تمنى التعليم إن أدركه بالحلال كان له حقاً، وإن أدركه بالحرام كان عليه إثماً، فمن اغتصب مصحفاً لكي يتعلم به بائس الغصب ولم ينفعه شيء مما تعلم إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً .

إن تسمية المفسد بأسماء الحماد هو أسلوب ذائع شائع فى كل مكان وزمان عند الأفراد والجماعات والحكومات تبريراً لاغتيال الحقوق وارتكاب الجرائم إن المجرمين يسمون الرذائل بأسماء الفضائل تسوية لأفعالهم الاجرامية ويسمون الفضائل بأسماء الرذائل تبريراً لبعثهم بالصالحين .

فقد دعا فرعون للشرك أنه رشاد، ودعا إليه العباد ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ وقال للهدى الذى جاء به موسى أنه فساد ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾

وفي عصرنا هذا يسمون الفجور حرية ، والعفاف رجعية، ويسمون اغتيال أموال الناس اشتراكية، ويسمون الصالحين مجرمين، وأمثلة ذلك لا تعد ولا تحصى أليس في هذا تحريض صارخ على مضاعفة الجرائم ، للاستزادة من الغنائم ، والافلات من العقاب الصارم ١١٩

هل هناك أدل على خيال الرأى في الدين من هذا التناقض المأفون ١١٧ وهل هناك أضل عن الحق والهدى من هذا التقسيم المجنون ١٢٠ ؟
إذا سرق الحلى التى على الطفل وترك الطفل قطعت يده أما إذا سرق الحلى ونخطف الطفل فلا قطع عليه ١١١

لقد تلمظ المجرمون اغتباطا بهذا التشريع المعتوه ١١
وسعدوا بهذا الهذيان الذى نجاهم من الكروء ١١
ما على أحدهم إذا أراد أن يسرق الحلى والجواهر ، إلا أن يصطحب جارية صغيرة فيأمرها أن تلبس الحلى التى يريد سرقتها ثم يذهب بها وبما لبسته حيث يشاء ، آمنا من القطع ، فرب العين بهذا الجمع، فإن الفقهاء يقولون لا قطع فى سرقة الطفل الصغير ولا قطع فى سرقة الحلى التى عليه طبقا للأصل الذى ابتدعه « لا قطع فى تابع لمتبوع لا قطع فيه » .

أما وسلاما على السارقين ، وهنيئا مريئا للخاطفين ، وبركات حطت على المجرمين من شرائع المصنفين ١١١

ما على أحدهم إذا أراد أن يسرق الذهب والفضة إلا أن يحمل معه ماشاء من المصاحف ثم يلصق الذهب والفضة التى سرقها بالمصاحف ثم ينطلق بالمصاحف وما عليها حيث شاء غير مكروب ولا خائف، فإن الفقهاء يقولون لا قطع فى سرقة المصاحف، ولا قطع فى سرقة الخلية المثبتة على المصاحف، قد نجا السارقون بهذا الحكم الزائف .

ماعلى أحدهم إذا أراد أن يسرق شاة أو بقرة أو بعيراً إلا أن يذبحها ثم يحملها
لحماً فإن مض الفقهاء يقولون لا قطع في سرقة اللحم والثريد ١١
ماعلى أحدهم إذا أراد أن يسرق الفواكه المحبقة إلا أن يبلها بالماء ثم يسرق
منها ما يشاء فإن الفقهاء يقولون لا قطع في سرقة الفواكه الرطبة ١١
ماعلى أحدهم إذا أراد أن يسرق الفواكه الرطبة والزروع والثمار ،
إلا أن يتوجه نحو الحقول والأشجار فيقتلع ماشاء من الفواكه الرطبة والثمار
فإن الفقهاء يقولون لا قطع فيما سرق من الحقول والأشجار ١٠
وفتونا أخرى من الأسباب والأعداء، أهدر بها الفقهاء حد القطع تمام
الإهدار، أسقطوا شرائع الله بتلك الأباطيل، وذلوا السرقة للسارقين غاية التذليل
أباطيل ابتدعوها ليست في كتاب الله ولا في سنة رسوله قد فسدناها ونعود
إليها الآن بشيء من التفصيل .

أما إسقاط الحد عن سرقة المصحف فقد تذرعوإليها بأصل ابتدعوه
هو من ضلالات الأصول ، المحيرة للعقول ، قالوا (لا قطع على من سرق ماله
فيه حق) قالوا فسارق المصحف له فيه حق التعليم فلا قطع عليه . إن كلمة حق
الواردة في هذا الأصل المبتدع هي كلمة في غير موضعها لأنها توحى بمعنى خاطيء
تبنى عليه أحكام خاطئة، إذ الحقيقة أن سارق المصحف لاحق له في شيء فيه
حتى ولو سرقه بقصد التعلم فإن القصد الحسن لا يحل الفعل الحرام، والنية الصالحة
لا تبيح ارتكاب الفاحشة، كمطعمة الأيتام من كد فرجها ليتهايم تزيى ولم تصدق
ونية التقرب إلى الله عز وجل لا تبيح عبادة الأوثان (قالوا ما نعبدهم إلا ليقربونا
إلى الله زلفى) .

إن الحق الذى يطالب به الإنسان في أى شيء عند إنسان آخر لا بد
أن يكون مملوكا للطالب وليس مملوكا لمن في حوزته الشيء المطالب به
(م ١١ - ديوان الجنائيات)

يطالب بحقه الذى عند غيره، أى يطالب بملكه الذى فى حوزة غيره، فإن لم يكن ملكا للطالب فليس حقا له ولا يحل له المطالبة به .

الذى يطالب بحقه فى الميراث إنما يطالب بملكه الذى فى حوزة غيره والذى يطالب بتصديه فى عقار أو ماء فى بئر إنما يطالب بملكه الذى فى حوزة غيره فإن لم يك يملك شيئاً فلا حق له ولا وجه للمطالبة .

فالذى يطالب بحقه فى مصحف يملكه غيره وهو لا يملك منه شيئاً فليست هذه مطالبة بحق إنما هى صفاقة وعدوان وبهتان . ومن سرق مصحفاً مملوكاً لغيره يدعى أنه له فيه حق التعليم ، فهذا لا يستحق التعليم ، وإنما يستحق قطع العيىن، فالحرام لا يصلح وسيلة للحلال، ولا صدقة من غلول، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً .

لكن الفقهاء قالوا لا قطع على سارق المصحف لأن له فيه حق التعليم .

من يدري ؟

لعل ماركس كان فى صفه تلميذاً على بعض الفقهاء، فاستهوت تلك البدعة النكران، وولدت فى ذهنه فكرة الإباحية، فطورها إلى البادىء الشيوعية .

سمع فقيهاً يقول لا حد على من سرق ما له فيه حق، فتضرمت فى نفسه شهوة النهب، وتطلع خياله إلى آفاق الغصب، وسوات له نفسه أنه له فى كل شىء حقاً . ومادام التنى والتشهى فى ملته حقاً، لا جرم كان غصب كل مافى الدولة له حقاً، وهكذا نبشت مبادئ التأميم، وأطبق الجدار الحديدى على أمم فى الجحيم .

قالوا لا قطع على سارق المصحف لأن له فيه حق التعليم !!!

ثم قالوا لا قطع على سارق الحلية التى على المصحف لأنها تابع لمتبوع لا قطع فيه !!! وهكذا تمادت الإباحية، بدأت فكرة فى قطمير ثم أنت على العبر والنفيير، ولا يدري أحد إلى أى داهية نصير ...

الإسلام جعل للأموال حرمة الدماء والأعراض . قال ﷺ إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا قد بلغت اللهم فاشهد [١] ولكن الأصول المبتدعة تناوشتها فهكتهاء ثم جاءت الشيوعية فاكسختها .

فالتعبير عن رغب الشيء بأن له في هذا الشيء حقا هو تعبير كاذب خاطيء . يثير الفتنة ويشيع الضلالة ويغري بالعدوان ويسوغ الحرام . لا يحل لأحد أن يسرق مصحف الغير بحجة أن له حق التعليم ، لاحق له فيما يملك ، التعليم عمل صالح ، والسرقة عمل نجس ، ولا يستوى الخبيث والطيب ولا يتوسل إلى الطيب بالخبيث ، كقطعة الأيتام من كد فرجها ليئها لم تزي ولم تنصق .

فسارق المصحف بحجة حق التعليم ، قد حق عليه قطع اليدين ، إذا بلغ المصحف وحده أو بلغ المصحف وحليته نصاب القطع . فالذين قالوا لا يقطع سارق المصحف لأن له فيه حق التعليم قد وقعوا في ضلال ، والذين قالوا لا يقطع سارق المصحف المحلى لأن الحلية تابع لمتبوع لا قطع فيه قد أوغلوا في الضلال ، هذا هراء محزن ونحن نضرب لهم أمثلة من جنس هذا الهراء ، ليعلموا سخافة الاقتراء ، إذا سرق السارق محفظة للنقود فمنها دون نصاب القطع وكان بداخلها مائة دينار فلا قطع عليه لأن الدنانير تابعة للمحفظة ، والمحفظة لا قطع فيها ، والدنانير لا قطع فيها ، لأنها (تابعة لمتبوع لا قطع فيه) ١١١ .

وإذا سرق السارق خاتما من نحاس ، مركب عليه فص من الماس ، ونحن الخاتم

دون النصاب ونحن الفص أضعاف أضعاف النصاب، فلا قطع على سارق الماس
والنحاس لأن الماس تابع للنحاس (ولا قطع في تابع المتبوع لا قطع فيه) ١١١
وهكذا تبتدع الأصول فيجول كل سارق ويصول
بخ بخ يا معاصري المبتدعين وتحيات لكم من نقابة الفساليين
الكتاب والسنة بريثان من تلك الأصول الكالحة، ولكننا نشفق أن يطلع
أعداء الإسلام على تلك الأحكام، فيسيبوا الإسلام عدوا بغبر علم، وإلى الله المشتكى.

* * *

أما مرقعة الصليبان والأصنام، فقد قال قائلهم لا قطع على سارق الصليب
الذهب والوثن الذهب لأنها تعبد، لكن يقطع سارق الصليب والوثن إذا كان
نقشا على الدراهم والدنانير لأنها لا تعبد ١١١

هذا أصل مبتكر جديد «لا قطع على مرقعة ما يعبد»
وقال آخرون يقطع سارق الصليب الذهب والوثن الذهب لأنه مال
ولا يقطع سارق الصليب أو الوثن إذا كانا من الحجر لأنها إذاً غير مال وواجب
كسرها وكلا القولين ملبس بالباطل مطعم بالضلal.
الصليب أو الوثن ولو كانا من حجرهما عند الكفار مال ولا يحل لنا
إتلاف مالهم من مال، لا كسر لنا على شيء من ذلك هو في حوزتهم وفي دورهم
وقد ترك الإسلام لهم كنائسهم ومعابدهم وهي مليئة بالصليبان والأوثان
فعلى سارق الصليب الحجر أو الوثن الحجر القطع إذا بلغ منه النصاب.
إنما لنا الكسر والإتلاف على الصليبان والأوثان التي نجدها في أمتعتنا
وممتلكاتنا لا التي في بيوت أهل الذمة ومعابدهم وفي حوزتهم فعن عائشة
أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه^(١) ولو أمر الله

رسوله بكسر الصليبان والأصنام في بيوت الكفار ومعابدهم لفعل كما فعل بأصنام
الكعبة عام الحج الأكبر، هذا رسول الله لا يفعل ولا يترك إلا بأمر من ربه
وسوف يأمر الله عبده ورسوله عيسى بذلك في آخر الزمان فيفعل ما يؤمر، فعن
أبي هريرة [قال رسول الله ﷺ] والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم
ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال
حتى لا يقبله أحد حتى تكون السجدة الواحدة خير من الدنيا وما فيها^(١).

إن الحكم بعدم قطع سارق الصليب أو الوثن إذا كان يعبد ويقطع سارق
الصليب أو الوثن إذا كان لا يعبد كالذي في العملة المضروبة مثلاً هو حكم
ليس له أي معنى شرعي أو منطقي إلا أن يكون في تصور صاحب هذا الرأي
إجراء تأديبياً لعابدي الصليبان والأوثان باستباحة سرقة أموالهم وعدم معاقبة
سارقها وهذا حكم بجهالة لأن الشرع لا يبيح سرقة مال الذمي رغم كفره
وشركه، بل الحكم في أموالهم هو كالحكم في أموالنا، حكم بما أنزل الله
قال تعالى ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا
جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾^(٢).

وقد أحسن ابن حزم في ضرب المثل لهم بالبقر الذي تعبد الهنود هل تحل
سرقة البقر؟ ولا يقطع سارقها لأن الهنود تعبدوها؟

ونحن نضرب لهم مثلاً آخر، إن أناساً من الصالحين - وبعض الأنبياء كانوا
يعبدون من دون الله وهم بالطبع ساطعون على ذلك أشد السخط. أفكانت
تحل سرقة هؤلاء الصالحين والأنبياء لأنهم يعبدون من دون الله وهل كان يحل
تخطيئهم كما تخطيئ الأصنام والأوثان؟ وإذا سرقوا لا يعاقب سارقهم؟

ليس الدين بالرأي، من سرق وثناً أو صليباً أو شيء يملكه الذمي

(١) ٢٤٤٨ هـ (٢) (المائدة ٤٨ - ٤٩)

قد بلغ النصاب فعليه القطع لا محالة لا تبديل لكلمات الله .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب ابن حزم وأصحابه في قولهم عن سرقة اللحم والتريد وما يسرع إليه الفساد وعن سرقة الفواكه الرطبة والبقول والملح والتوابل كلها فيها القطع مطلقا ما بلغت النصاب لمطابقة النصوص .

وأصاب ابن حزم في قوله سرقة الطير فيه القطع نصا لمطابقة النصوص .
وأصاب عطاء في قوله من سرق خرا من أهل الكتاب قطع ومن سرق خرا من مسلم لا يقطع (يعني إن كان سرقتها وانتهى) لأنه في الأولى سرق مالا لذي فهو سارق عليه حد السرقة وفي الثانية إنما أتلف ما أمر الله به أن يتلف فلا قطع عليه .

وأصاب مالك والشافعي وابن حزم في قولهم في سارق المصحف عليه القطع كبحر القرآن وأصابوا في الرد أن له فيه حق التعليم بأنه لاحق له في نفس المصحف وإنما له حق في التلقين .

وأصاب أبو حنيفة في قوله من سرق دراهم فيها صور أختام أو صور صليان فعليه القطع أصاب في الحكم بالقطع على من سرق فوق النصاب ولكنه أخطأ في تعليل ذلك بأنها لا تعبد بل عليه القطع مطلقا سواء كانت تعبد أو لا تعبد ما بلغت النصاب . (راجع الرد المفصل) .

وأصاب ابن حزم في قوله يجب القطع على سارق الذهب الذي في الصليب (يعني إذا بلغ النصاب) ولكنه أخطأ في قوله لا قطع على سارق الصليب الحجر أو الوثن الحجر لأنه واجب الكسر لا كسر لنا على حجر أو ذهب أو فضة مملوكة لأهل الذمة ، ولو كانت وثنا أو صليبا، لكن هذه الأشياء لو كانت

مملوكة لمسلم وجب انلافها ثم ترك الذهب والفضة والحجر له بعد انلافها يصوغها شيئاً آخر وأخطأ الثوري وأبو حنيفة في قولهم لا قطع على سارق اللجيم والثريد وما يسرع إليه الفساد، هذا إهدار لحدود الله برأى العباد، وحكم في الدين برأى شديد الفساد، هذا اتباع للهوى يضل عن سبيل الله .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله لا قطع على سارق الفواكة الرطبة والبقول والملح والتوابل لانص بذلك، فهو تحكم في الدين بالرأى شديد الفساد، يبطل شرائع الله ويبدل كلمات الله ويملي للمجرمين الظالمين، لم يقل الله ولا رسوله ذلك، ولا فعي النبي ﷺ بشيء من ذلك، فهو افتراء على الله ﷻ إن عندكم من سلطان بهذا أتقولون على الله ما لا تعلمون قل إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون .
وأخطأ الشافعي وأبو ثور في اشتراط الحرز في الفواكة الرطبة والبقول والملح والتوابل لأقامة الحد على سارقها، لانص بالحرز في سرقة هذه الأشياء ولا في سرقة أي شيء آخر، إنما هو شرط مقترى، ما أنزل الله به من سلطان، لم يقل به أي واحد من أصحاب رسول الله ﷺ بل افتراء الفقهاء (راجع باب فرية الحرز - الرد المفصل) القطع حتمي في كل سرقة بلغت النصاب، سواء كانت من حرز أو غير حرز، فرية الحرز ساقطة مدمرة، قالت عائشة أم المؤمنين والله لو لم أجداً لاسكيننا لقطعة .

وأخطأ أبو حنيفة وأحمد وإسحاق في قولهم لا قطع في الطير لأنه تافه مباح، خالفوا النص وأسقطوا الحد وأباحوا غير مباح، وتعللوا بأسخف اصطلاح (لأنه تافه ١١) بل القطع شرع حتمي في كل مشروق طير أكان أو غير طير ما بلغ النصاب ما قال الله ولا رسوله في أي مشروق أنه تافه .

وأخطأ مالك والشافعي في قولهم في الطير المشروق فيه القطع إن كان في حرز أخطأوا في اشتراط الحرز وإن كانوا أصابوا في إيجاب القطع على

سرقة الطير متزهين بذلك عن خطيئة أبي حنيفة وأحمد وإسحاق في إسقاط الحد عن سارق الطير (لأنه تنافه ١)

وأخطأ أبو حنيفة في قوله لا قطع على سارق الصيد وإن كان مملوكاً لأحد هذا إسقاط لحد السرقة الذي فرضه الله بغير دليل من نص آخر ينسخه ولكن بمحض رأيه وهوى نفسه، وبأصل فاسد ابتكره من نسج خياله، أصل فاسد لأنه لم يرد كتاب ولا سنة، أصل فاسد يهدد الشرائع ويستبيح حرمة الأموال، قال تعالى فاقطعوا أيديهما، وقال هو لا تقطعوا أيديهما، قال النبي ﷺ [أموالكم عليكم حرام] وقال هو سرقة الصيد من أموالكم جلال ١١.

أما الأصل الفاسد الذي ابتكره هذا الفقيه فهو قوله «لا قطع في سرقة ما الأصل فيه أنه مباح» ١١ أيها الناس اعصوا الله ورسوله وأطيعوا هذا الفقيه ١ وأخطأ شريح ومالك والثوري وأبو حنيفة في قولهم من سرق خراً من أهل الكتاب فلا قطع عليه ولكن يغرّم مثلها لا نص بهذا عقوبة السرقة القطع والضمان ثم حكمهم بالضمان هو إقرار بأنه سرق الخمر بغير حق، إذا وجبت عليه عقوبة السرقة وهي القطع ورد المسروقات إلى صاحبها أو رد قيمتها وهو ما يسمونه الضمان فالعقوبة هنا القطع والضمان لا الضمان فقط.

وأخطأ الشافعي وأحمد ابن حنبل وابن حزم في قولهم في من سرق خراً من أهل الكتاب لا قطع ولا ضمان بل فيها القطع والضمان ينص القرآن (راجع الرد للفصل).

وأخطأ ابن حزم في قوله من سرق ميتة من مسلم أو ذمي فلا قطع عليه بل فيها القطع إذا سرق من المسلم وبلغ الحلال منها (الآهاب والصوف أو الشعر أو الوبر) قدر النصاب، وعليه القطع إذا سرق من الذمي وبلغ ثمنها عند قدر النصاب، الخمر والميتة أو الخنزير والصليب هي مال لهم لم يؤمر بإتلافه وأموالهم مضمونة لهم في حكم الإسلام.

وأخطأ أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وابن حزم والثوري.
والحسن البصري في قولهم سارق العبد الصغير يقطع بحسبانه سرقة وما هو
سرقة، لأن نص بذلك، سرقة الآدمي حراية وإفساد الأرض لا سرقة (راجع
الرد الفصل بالنص والبرهان) جزاء السرقة القطع أما جزاء المحاربة والإفساد
فالتقتيل أو التصليب أو التقطيع أو النفي، لا يستوى خطف الإنسان وسرقة المتاع.
وأخطأ مالك وإسحاق وابن راهويه والحسن البصري والشعبي في قولهم سارق
الحر الصغير يقطع، لأن نص بذلك، وهذه جريمة محاربة وإفساد في الأرض.
لا جريمة سرقة.

وأخطأ أبو حنيفة وسفيان وأحمد وأبو ثور في قولهم لا قطع على سارق الحر
صغيراً أو كبيراً، جعلوا سرقة الحر أهون من سرقة العبد لأنهم حكموا في سارق
العبد الصغير بالقطع، بل جعلوا سرقة الحر أهون حتى من سرقة المتاع، وهذا خارج
عن كل معقول، ثم هم حين امتنعوا عن حكم السرقة وحكم المحاربة والإفساد لم يأتوا
بحكم لهذه الجريمة البشعة فهل اعتبروها منقبة؟ أم اعتبروها عبثاً لا شيء عليها؟
وأخطأ ابن عباس في قوله لا قطع على سارق الحر بل عليه الحبس، لأن نص
بذلك ولا ندري على أي شيء بني هذا الحكم، إن كان اعتبرها سرقة فلا عقوبة
على السرقة غير القطع، وإن كان اعتبرها محاربة وإفساداً في الأرض فعقوبتها
معروفة بنص القرآن، كلا لا يصلح الحكم في الدين برأي أحد كائن من كان.
وأخطأ ابن حزم في قوله القطع واجب في سرقة الحر والعبد بل عليه
عقوبة الحراية.

وأخطأ ابن قدامة والشافعي والثوري وأصحاب الرأي وابن المنذر في قولهم
لا قطع في سارق الحر صغيراً كان أو كبيراً ولو كان عليه من الخلى ما يزيد على.

النصاب إذ أسقطوا عنه الحدود كلها، أسقطوا حد السرقة عن الحلّي التي تزيد قيمتها على النصاب وأسقطوا حد المحاربة عن مختطف الحر الصغير أو الكبير ولم يذكروا لنا حكماً غير هذين الحكيمين فيكون قولهم إهداراً للشرائع وكان سكونهم إملاءً للفظائع، الحكم في دين الله بالرأي هو حكم الجاهلية، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله لا قطع على سارق المصحف ولو كان عليه حلية فضة وزن مائتي درهم، لأن له فيه حق التعليم، لاحق لأي سارق في أية سرقة، هذه شيوعية الأقدمين، سبقت ماركس ولينين، بنيف وألف من السنين، هذه من وحي الشياطين، نعوذ بالله رب العالمين .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله لا قطع على سارق الصليب أو الوثن ولو كان من فضة أو ذهب هذا حكم في الدين بالرأي في معارضة النص فهو ساقط حكماً بل عليه القطع لا محالة .

حكم الشرع

القطع حد واجب على من سرق شيئاً قيمته ربع دينار فصاعداً مقدراً بدينار المدينة الذهب الذي كان في زمان النبي ﷺ لا يستثنى من ذلك أي نوع أو صنف من المسروقات التي ذكرها والتي لم يذكرها القطع واجب في سرقة اللحم والثريد وما يسرع إليه الفساد والقواكه الرطبة والبقول والملح والتوابل والطير والصيد المملوك لأحد من الناس والقطع واجب في سرقة الخمر والخنزير والميتة والصليب والوثن إن كانت مملوكة لذمي، أما إن كانت مملوكة لمسلم فلا قطع فيها ولكن يعزر السارق والمسروق منه لاقتناء شيء محرم وتتلف هذه الأصناف كلها، أما الميتة المسروقة من المسلم ففيها القطع إذا بلغ المباح منها نصاب القطع، والمباح هو الجلد والشعر والوصوف والوبر، والقطع واجب في سارق المصحف الحلّي

وغير المحلى إذا بلغت قيمته النصاب، أما خطف الأذى حراً كان أو عبداً فليس
هذا سرقة بحال من الأحوال، هذه جناية على النفس لإعلى المال فهي حراية عقوبتها
في كتاب الله ﷻ أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو ينفوا من الأرض ﷻ

سبب الخلاف
الحكم في الدين بالرأي دون النص وفي معارضة النص وشرع ما لم يأذن
به الله

٦ باب انواع السارقين

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
أبو حنيفة والثوري ^١	(ذوى الرحم المحرمة) لاقطع على من سرق من ذى رحم محرمه ↓ حجته الآية (... ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم) ^٢
الشافعي وأحمد وإسحاق ^١	لاقطع على سارق من الأبناء وإن سفلوا ولا من الآباء وإن علوا ↑ حجته الآية السابقة ^٢ وأن لكل منهم حق في مال الآخر (الآباء والأبناء)
مالك وأبو ثور ^١	لاقطع على الآباء إذا سرقوا من الأبناء ↑ ولكن يقطع الأبناء إذا سرقوا من الآباء ↓ حجته أن حديث [أنت ومالك لأبيك] ^٣
ابن حزم ^١	يعصم الوالد دون الولد يقطع كل هؤلاء إن أخذوا في غير حاجة ↓ حجته أن الحديث ^٣ أنت ومالك لأبيك منسوخ بآية الموارث ولا حق للوالد في مال ولده فوق سد الحاجة الضرورية
أبو حنيفة ^١	(الأزواج) لاقطع على الرجل فيما سرق من مال زوجته ↑ ولا عليها فيما سرق من ماله ↑ حجته الحديث [كلكم راع وكلكم مستول عن رعيته] فكل منهما أمين في مال الآخر فلا قطع عليه كالودع

(١) المحلى ٢٨٠/١٣ (٢) النور ٦١ (٣) أخرجه أحمد بن حنبل وابن ماجه

مالك وابن حنبل
واسحاق وأبو ثور^١
مالك^٢

الشافعي^٣

على كل واحد منهما القطع فيما سرق من مال الآخر من حرز ↓
حجبتهم أن يأخذ من الحرز سرقة فعليه حد السرقة ↓
يقطع الزوجان إن سرق أحدهما من متاع الآخر الموجود في غير
بينهما ↓

لاقطع على الآباء أو الأبناء بعضهم من بعض وعلى الأزواج
بعضهم من بعض ↑ إلا متاعاً في موضع لا يسكنانه ↓ ولا قطع
على الخادم من مخدومه، لأن هذا كله خيانة لا سرقة، ولا قطع في
خيانة ولا اختلاس، ويقطع السارق ويرد ما سرق أو قيمته ↑
(سرقة الذمي)

الشافعي^٣

الحدود فيمن أسلم، فأما أهل الشرك فلا حدود فيهم إلا القتل
أو السب أو الجزية ↓ هذا باطل عريض أقام النبي ﷺ الحد
على اليهوديين (رجعهما) وقال تعالى ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ
اللَّهُ﴾ هذا الذمي يدفع الجزية إذا سرق نقول له أدفع جزية
أخرى ١٢ هلا التزمتم بشرع الله وتركتم تغايبكم وتغافلتمكم ١٢

مالك^٤

الشافعي^١

ليس على الخادم والإجير فيما سرقا قطع إذ ليس على الخائن
قطع وليس على جاحد العارية قطع وليس في الخلسة قطع ↑
ثلاثة أقوال الأول لا قطع على أي من الزوجين فيما سرق من
مال الآخر ↑

الثاني على كل واحد منهما القطع فيما سرق من مال الآخر من حرز ↓
الثالث يقطع الزوج ↓ ولا تقطع الزوجة ↑ حجته المرأة لما أحق
في مال زوجها والرجل للاحق له في مال زوجته

ابن حزم^١

القطع على كل واحد من الزوجين إذا سرق من مال صاحبه ↓
ما لم يبح له أخذه كالأجنبي ولا فرق
العبد الأبق

سعيد ابن العاص^٢

عن نافع أن عبداً لعبد الله ابن عمر سرق وهو أبق فأرسل به
عبد الله ابن عمر إلى سعيد ابن العاص وهو أمير المدينة ليقطع
يده فأبى سعيد وقال لا يقطع يد الأبق السارق إذا سرق فقال
له عبد الله ابن عمر في أي كتاب الله وجدت هذا ثم أمر به
عبد الله ابن عمر فقطعت يده

زريق ابن الحكيم^٢

قال كنت أسمع أن العبد الأبق إذا سرق وهو أبق لم تقطع
يده . وأخذ عبداً أبقاً قد سرق قال فأشكل على أمره فكتب
فيه إلى عمر ابن عبد العزيز فكتب إليه إن بلغت سرقة ربع
دينار فصاعداً فاقطع يده

إذا سرق العبد الأبق ما يجب فيه القطع قطع

القاسم ابن محمد وسالم

ابن عبد الله وعروة

ابن الزبير^٢

مالك^٢

أمة المرأة أو عبدها يقطعان إذا سرقا من زوج سيدهما ولا يقطعان
إذا سرقا من سيدهما حتى ولو كانا غير خادمين لها أو غير
مؤمنين على بيتها ودخل البيت مرراً لا قتراف السرقة ↓ وكذلك
أمة الرجل أو عبده يقطعان إذا سرقا من امرأة سيدهما ولا
يقطعان إذا سرقا من سيدهما ↓ بل يقطعان في جميع الحالات إذا
كانا غير مؤتمنين على المال أو عاملين فيه

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالراى

لقد تنازع الفقهاء فى إسقاط حد السرقة عن لقيف من الناس
هذا رجل سرقه بنوه وهذا ولد سرقه أبوه
قالت طائفة لا قطع على سارق أبيه ولا قطع على سارق بنيه
وقالت طائفة يُقطع الولد والوالد
فهذا شقاق بعيد بعد ما بين البراءة وقطع اليد، وجاؤا بمجيب لا يصح منه البراءة أن
ولا دليل :

وهذه امرأة سرق زوجها وهذا رجل سرق امرأته
قال فريق ليس بين الزوجين قطع
وقال فريق يُقطع البعل والزوج
وقال فريق يُقطع البعل ولا تقطع الزوج
وهذا أيضاً خلاف شديد بين الجزاء والأعفاء
ومالأحد منهم من بيّنه قاطعه ولا سلطان مبين إلا محض الراى ، وليس الدين
بالراى ، أو تأويل بعيد للقرآن لا يدفع النصوص القطعية
وجاء آخرون يناقحون عن أولى الأرحام ...
قالوا لا قطع على من سرق من ذى رحم محرّمه
وقدموا آية الطعام والسلام^(١) ، دليلاً على استثناء ذوى الأرحام ، ولكن ليس
فى الآية ما يثبتون من إعفاء أولى الأرحام من عقوبة السرقة .
إفأين الحق فى كل تلك الخلافات ١٢ ...

هل يندثر الحق تحت هذا الوهم المتراكم ١٣ ... ويفرق الرشد فى الموج
المتلاطم ١٤ أم نجد إلى الرشد سبيلاً وعلى الحق دليلاً ١٥ .

فهل إلى خروج من سبيل ؟ ١ ؟
هذه خصومة في الآباء والأبناء والبعولة والأزواج وذوى الأرحام المحرمة
اختصم فيها الفقهاء، ما حكم السارقين من هؤلاء ؟ ١ ؟
كلهم قد تفرقت بهم السبل، وتفاصرت عنهم البراهين . . .
فنحن إن شاء الله نرشدكم أجمعين إلى نور من الله وهدى مستقيم .
إن الله تعالى قد أنزل عقوبة السرقة ولم يستثن سارقاً من سارق بل كل
من سرق حقت عليه عقوبة السرقة إذا بلغت قيمة السروق ربع دينار فصاعداً
فما شأن هؤلاء إن كانوا سارقين ؟ ١ ؟

لو كانوا حقاً من السارقين لوجب القطع عليهم أجمعين ، لا تبديل لحكم
رب العالمين، ولكننا نظرنّا إياهم فوجدنا الآباء والأبناء والبعولة والأزواج فيما
بينهم وبين بعض ليسوا من السارقين ، أما القرابة من ذوى الأرحام المحرمة
فقد يكونوا سارقين، وقد يكونوا غير سارقين، إن كانوا قائمين على عمل فيها
أو مأذونين بنوع من التصرف . فيها أو مؤتمنين على شيء منها فأخذهم شيئاً منها
معتى ولو كن على وجه الارضاء صاحب المال فهذا ليس بسرقة إنما هو اختلاس
أو تبديد أو خيانة أمانة وليس في أي شيء من ذلك قطع شرعاً ، أما إن
كانوا غير مأذونين ولا عاملين ولا مؤتمنين فأخذهم مال أقاربهم خفية بدون
علمهم ولا رضاهم هو سرقة لا شك فيها وبقطع السارق إذا بلغ المأخوذ ربع
دينار فصاعداً .

إن جميع الفقهاء بلا استثناء قد ناقشوا هذه القضية وحكموا فيها على أنها
سرقة، قضية أخذ الأموال من الآباء والأبناء والبعولة والأزواج وذوى الأرحام
المحرمة خفية وبغير علم بالمأخوذ منه ولا رضاه وأوها سرقة، سواء منهم من حكم
بإقامة الحد أو إسقاط الحد، والذين أسقطوا الحد لم يسقطوه لانتفاء السرقة، بل

قالوا هي سرقة ولكن لا قطع فيها لأن السارق لم يسرق من خرد أولاً لأن له في المسروق حقاً أولاً لأنه مأذون بالأكل منها أو غير ذلك.

وقد فات هؤلاء أن أخذ المال خفية بغير علم صاحبه ولا رضاه ليس بالضرورة سرقة بل له صور أخرى لا تسمى سرقة ولا يقام عليها حد السرقة وقد بينا في أول كتاب السرقة طائفة من تلك الصور فقلنا أن منها الاختلاس وخيانة الأمانة والغلول وأكل مال اليتيم والغش والتطفيف وليس في أي شيء من ذلك قطع مع أنها جميعاً مشتركة مع السرقة في صفة أخذ مال الغير خفية وبدون علمه ولا رضاه.

فأخذ الأبناء من آباءهم والآباء من أبنائهم والنساء من أزواجهن والرجال من نساءهم خفية وبغير علمهم ولا رضاهم هو من تلك الأنواع التي لا تسمى سرقة ولا يقام عليها حد السرقة وإن كانت لها صورة السرقة وقد فصلناها في باب الاختلاس فقرة مشابهاة السرقة.

هذا هو الحق الذي غاب عن الفقهاء فصرفت أبصارهم تلقاء جريمة السرقة ولكن الله عز وجل قد هدانا إلى هذا الحق والله الخلد والفضل والمنة ونحن نبينه لهم بالنص الصحيح القطعي الثبوت.

روى البخاري في صحيحه عن أم المؤمنين عائشة أن هنداً بنت عتبة قالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذته منه وهو لا يعلم فقال خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف^(١).
فهذه المرأة اعترفت لرسول الله ﷺ أنها تأخذ من مال زوجها بغير علمه وبغير إذنه ولا رضاه لأنه شحيح لا يعطيها ما يكفيها فهل هذه سرقة ؟
لقد أمرها رسول الله ﷺ أن تأخذ ما يكفيها بالمعروف أي أمرها أن تستمر

(١) (٥٣٦٤ فح)

(م ١٧٧ - ديوان المطبوعات)

في أخذ ماله بغير علمه وبغير إذنه بالقدر الذي يكفيها بالمعروف فهل أمرها رسول الله ﷺ بالسرقه ؟ ١ .

كلا أيها الفقهاء إن أخذ المرأة من مال زوجها بغير علمه وبغير إذنه ليس بسرقة .
روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال [إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له]^(١) فثبت أن الولد من عمل أبيه وأحل ما يأكل المرء من عمله فكيف يكون أكل الرجل من عمله سرقة ؟ كيف يكون أخذ الوالد من ولده سرقة ؟ ويشهد لذلك الحديث الذي أخرجه أحمد ابن حنبل وابن ماجه الذي يخبر أن رسول الله ﷺ قال للرجل الذي خاصمه أبوه من أجل النفقة [أنت ومالك لأبيك] .

كلا أيها الفقهاء إن أخذ الرجل من مال ولده بغير علمه وبغير رضاه أو إذنه ليس بسرقة .

فثبت بالنص القطعي أن الله لم يجعل ما تأخذه المرأة من مال زوجها بغير علمه وبغير إذنه سرقة لأن لها فيه حقاً .

وثبت بالنص القطعي أن الله لم يجعل ما يأخذه الرجل من مال ولده بغير علمه وبغير إذنه سرقة لأن له فيه حقاً .

وفد بينا في أول كتاب السرقة أن كثيراً من صور أخذ المال خفية بغير علم صاحبه ولا إذنه ليست بسرقة وليس عليها عقوبة السرقة لأن هناك خلافاً جوهرياً بينها وبين السرقة خلافاً حاسماً في التمييز بين السرقة وبين غيرها، هذا الخلاف هو أن المال المأخوذ في حالة السرقة هو مأخوذ من حوزة المالك نفسه بينما في غير السرقة هو مأخوذ من حوزة الآخذ نفسه كما في خيانة الأمانة والاختلاس والغلول وغيرها .

فالقال أخذ المال خفية وبغير علم صاحبه ولا إذنه ، أخذته من حوزة نفسه لأنه حارس عليه .

وخائن الأمانة أخذ المال الحقة، وبغير علم صاحبه، ولا إذنه أخذ من خوزة نفسه
لأنه مؤتمن عليه

والموظف المحتل أخذ المال خفية وبغير علم صاحبه ولا إذنه أخذه من حوزة نفسه
لأنه عامل فيه بحسبه ولا يوجب له ذلك

وَأَكَلَ مَالَ الْيَتِيمِ أَخَذَ الْمَالَ خَفِيَةً وَبَغْيًا عِلْمَ صَاحِبِهِ وَلَا إِذْنَهُ أَخَذَهُ مِنْ حِوْزَةِ
نَفْسِهِ لِأَنَّهُ وَضَعَهُ عَلَيْهِ لِقَاءَ مَنْ يَرَى الْإِنْفَاقَ فِيهِ بِأَيْدِيهِ رَأَى حَقَّقًا يَسْجُودُ قَبْلَهُ

وهكذا جميع صور أخذ المال خفية بغير علم صاحبه ولا إذنه إذا كان المال
ساعة أخذه في حوزة الآخذ لا في حوزة المالك فهذا ليس بسرقة، وليس عليه
عقوبة السرقة، ولكنه بطبيعة الحال اثم وخطيئة عليها التذريير والتأديب

فأخذ الرجل من مال امرأته خفية بغير علمها ولا إذنها ليس بسرقة وليس عليه عقوبة السرقة ، لأنه قائم عليه كقيام الوصي على مال اليتيم ، أو مؤتمن عليه أو عامل فيه فهو في حوزة وفي يده فافترق عن السرقة ، فلا قطع عليه ولو أخذه بغير حق وفي غير حاجة

وكذلك آكل مال اليتيم بغير حق لا قطع عليه ولكنه آثم
وخائن الأمانة بغير حق لا قطع عليه ولكنه آثم
والمحتلس بغير حق لا قطع عليه ولكنه آثم

وكذلك الولد الآخذ من مال أبيه يغير سق لا قطع عليه فضلا عما له من حقوق البنوة.

لكن سائر الأقارب ذوي الأرحام المحرمة ليسوا كالأبناء أو الأزواج
ليست لهم تلك العلاقة الوثيقة والعلة الأصيلة التي تجعل الأموال في حوزتهم

ونمت أيديهم كالأبناء والأزواج، فما أخذوه من مال خفية بغير علم صاحبه ولا إذنه فهو سرقة وعليها القطع إذا بلغ النصاب، إلا أن يكونوا مؤتمنين عليه أو عاملين فيه، فيكون شأنهم كشأن أي أجنبي خائن الأمانة أو مختلس، عليهم الإثم والتعزير وليس عليهم القطع.

ونعود الآن إلى تفصيل خلافات الفقهاء وحججهم.

فمنهم من يقول لا قطع على الرجل فيما سرق من مال زوجته ولا عليها فيما سرق من ماله وهذا صواب كما أثبتنا غير أن التعبير بلفظ سرق خطأ لأنه لو كان سرقة لوجب القطع بل هو أو هي قد أخذوا ولم يسرقا وحجتهم في نفي البقطع عنهما هي الحديث الشريف [كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته] قالوا فكل منهما أمين في مال الآخر فلا قطع عليه كالمودع وهذا دليل صحيح، كما أسلفنا أن المؤمن على المال والعامل في المال والقائم على المال لا قطع عليه ولو أخذ بغير حق كالوصي على اليتيم والغال والخائن الأمانة.

ومنهم من قال على كل منهما القطع فيما سرق من مال الآخر من حرز، وهذا خطأ لما بينا بالنصوص القطعية الثبوت، ولأن هذا الأخذ ليس بسرقة، ولأن دعوى الحرز هي بدعة باطلة من أساسها^(١).

وقال بعضهم يقطع الزوج ولا تقطع الزوجة، وحجتهم أن الرجل لاحق له في مال زوجته والمرأة لها حق في مال زوجها، أما أن المرأة لا تقطع فصواب وأما أن الرجل يقطع فخطأ، لأنه ليس بسارق ولكنه أخذ فقط إذا المال في حوزته ونمت يده، وهو مؤتمن عليه، أو عامل فيه، أو قائم عليه، ولا قطع على الراعي أو الوصي أو العامل أو المؤمن فيما أخذ مما هو في حوزته ولو كان أخذه بغير حق وإنما هو آثم فقط وبحال بينه وبين القوامة والوصاية على ما أساء استعماله.

(١) راجع الباب السابق باب السرقة من حرز.

ومنهم من قال لا قطع على من سرق من ذى رحم محرمة وهذا خطأ لأن هذه القرابة لا تجعله وصياً أو عاملاً أو مؤتمناً على شيء من ذلك المال، فلا يميزه هذه القرابة عن أى أجنبى، فأخذه المال خفية بغير علم صاحبه ولا إذنه وبغير أن يكون وصياً عليه أو عاملاً فيه هو سرقة صريحة، فعليه القطع، وكانت حججهم فى إسقاط القطع عن ذوى الأرحام المحرمة إذا سرقوا هو الآية الكريمة فى سورة النور ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْكُمْ مَفَاتِحُهُ أَوْ صَدِيقَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتاً فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ .

وهذا استدلال فى غير موضعه إذ الآية ليست فى إباحة أخذ أموال هؤلاء الأقارب بعضهم من بعض، وإنما هى لرفع الجناح عنهم أن يطعم بعضهم من بيوت بعض، لرفع الحرج الذى كانوا يحدونه فى الجاهلية ويتأثمون منه، الآية لا لحلال الطعام لا لحلال الأموال، ألا ترون إلى قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً أو أشتاتاً وأن هذا صريح فى إباحة دخول تلك البيوت للأكل فرادى أو جماعات فى دعوة فردية أو ولية جماعية، هل تكون سرقة الأموال جماعية ١٦ هذه إذا غزوة علنية لا سرقة خفية .

ألا ترون إلى قوله تعالى فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة .

هل الداخل إلى بيوت ليسرقتها يسلم على أهلها ١٧

(١) النور ٦١

هل السرقة من البيوت تحية من عند الله مباحة طيبة ؟
إن الأعمى الذى قريوه من الفيل يتحسس له سرطومه فقال هو ثعبان ؟
فهل الفيل ثعبان ؟

هؤلاء تحسسون الآية إذ تقول ليس عليكم جناح أن تأكلوا فقالوا ليس
عليكم جناح أن تأخذوا الأموال !!
هل أكل الطعام كسرقة الأموال ؟

ومنهم من قال لا قطع على سارق من الأبناء وإن سفلوا ولا من الآباء
وإن علوا، واستدلوا على ذلك بنفس الآية الشريفة، الحكم صواب والاستدلال خطأ
نعم لا قطع لا على الآباء ولا على الأبناء، ولكن السبب هو ما أسلفنا من الأدلة
القاطعة لا آية الطعام فليرجع إلى التفصيل

ومنهم من قال لا قطع على الآباء إذا سرقوا من الأبناء ولكن تقطع
الأبناء إذا سرقوا من الآباء، وحججهم أن الحديث [أنت ومالك لأبيك] يعصم
الآباء ولا يعصم الأبناء، أما الاستدلال بالحديث فصحيح أنه يعصم الآباء
ولا يعصم الأبناء ولكن الأبناء إذا أخذوا من أموال الآباء فهم معصومون من
القطع بدليل آخر وهو الدليل العام الذى ذكرناه أن أخذهم ليس سرقة لأنهم
أخذوا من أموال فى حوزتهم ونحت أيديهم وهم عاملون فيها أو قائمون عليها
أو مؤتمنون عليها أو راعون لها بحكم بنوتهم ولا يقطع المحتاس ولا خائن الأمانة
ولا مسمى القوامة أو الوصاية ولا العال ولا الغائب ولا المظن ولا آكل مال
اليتيم كل هؤلاء لا يقطعون ولكن يعززون ويحال بينهم وبين الأموال التى
أساءوا التصرف فيها

ومنهم من قال يقطع الآباء والأبناء إذا أخذوا فى غير حاجة وحججهم
أن الحديث [أنت ومالك لأبيك] منسوخ بآية المواريث ولا حق للوالد فى

مال ولده فوق سد الحاجة الضرورية ، إما قطع الوالد والولد إذا اخذوا في غير حاجة فباطل وخطأ بالنصوص القطعية التي أسلفنا فأخذهم كما قلنا ليس بسرقة والغاش ليس بسارق والمخائن ليس بسارق وآكل مال اليتيم ليس بسارق ولا قطع أبداً على أي واحد من هؤلاء مهما بلغ مقدار ما أخذ في حاجة أو غير حاجة وقد بينا بالنص القاطع أن الولد هو من عمل أبيه ولا حدود لما يأخذ إلا ناس من عمل نفسه ، لا حدود بحاجة أو ضرورة أو أي شيء بل يأخذ من عمله كيف يشاء ومتى شاء

وأما القول بأن الحديث منسوخ بآية اللواريث فهذا باطل وخطأ لا نص بهذا النسخ ولا يكون النسخ برأي أحد من الناس والواقع أنه لا ينسخ هنا البتة الحديث بقرينة تضرع الوالد في مال ولده في حياة الولد والآية تقرر نصيب الوالد من مال ولده بعد وفاة الولد فحكم الحديث سار أثناء الحياة فقط وحكم الآية سار بعد الوفاة فقط وعكس ذلك لا يجوز

لا يجوز العمل بالحديث بعد وفاة الولد فتجعل كل ما تركه الولد ملكاً لأبيه، لأن هذا ينطّل أنصبة الوارثين ، وهذا باطل بالتأكيد كما لا يجوز العمل بالآية قبل وفاة للورث (أي الولد) لأن هذا معناه إلغاء جميع ملكيات البشر في كل مكان وزمان لأنه إذا قسم ما يملكه أي إنسان بين ورثته وهو حتى فلن يكون لأحد على وجه الأرض أي ملك وهذا باطل بكل تأكيد، وهو هراء سخي، فسقط الاستدلال بالنسخ، وبقي حكم الحديث وحكم الآية نافذان هذا في الحياة وهذا بعد الوفاة

نعم أنه فضلاً عن كون استدلال ابن حزم بالنسخ لا دليل عليه وأنه يفضي إلى هراء سخي إذ مجرد البشر من أملاكهم، فضلاً عن هذا فهو مستنكر عقلاً لأنه يجعل منزلة الوالد عند ولده أخط وأسفل من منزلة السائل والمحزوم وابن

السبيل، ومن منزلة الضيف العابر، إذ يجعل للوالد على ولده أحسن مما يجعل لهؤلاء عليه فقد قرر الشارع لهؤلاء الحق الثابت في مال الولد أثناء حياته قال تعالى ﴿ وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ وقال ﷺ [وإن لضيفك عليك حقاً] جعل للضيف بعد قراء ثلاثا الجائزة والاكرام فإذا كان لهؤلاء في مال الولد الحق في الجائزة والاكرام فكيف لا يكون للوالد في مال ولده إلا حق الإغاثة عند الحاجة والمحضة فقط ١٢

أين الأكرام والجائزة ١٢ أين الأحسان الذي أمر الله به نحو الوالدين ١٦ ثم إن تصور ابن حزم [أن ملكية الوالد للولد وماله لو كانت غير منسوخة لكان الولد بلا مال لأن أباه يملك ماله] فلا يمكن عقلاً إلا أن تكون هذه الملكية منسوخة، هذا تصور متناقض وعجيب لأنه إذا كانت ملكية الوالد للمال ولده تجعل الولد بلا مال فإن العمل بآية المواريث أثناء حياة المورث تجعل البشر جميعاً بلا مال

بل الحق هو أن الملكية التي قررها الحديث للوالد لا تجرد الولد من ماله وإنما هي لتأكيد حق الوالد في مال ولده، هي أشبه شيء بملكية فوقيه، تنزع الحواجز بين الوالد وبين ما يريد من مال ولده، ولكنها لا تعطل ملكية الولد لماله ولا تصرف فيه

فنقول - والله المثل الأعلى - أن الله عز وجل له ملك السماوات والأرض وما بينهما يملك العباد وأموال العباد - ولكن هذه الملكية الفوقيه لم تمنع العباد من التصرف في أموالهم بعد أداء حق الله فيها فالولد وماله ملك لأبيه كما قال النبي ﷺ ولكن هذه الملكية الفوقيه لا تمنع الولد من التصرف في ماله بعد أداء حق والده فلا ملكية الله عز وجل منعت العباد، ولا ملكية الوالد منعت الأولاد، من التصرف في أموالهم كما تصور ابن حزم

إن بر الوالدين هو أقدس وأجيات الأبناء بعد عبادة الله عز وجل وقضى
ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً ﴿١﴾ [قالوا يا رسول الله أى
الذنب أعظم قال الشرك بالله قالوا ثم أى قال عقوق الوالدين] فظهر خطأ
ابن حزم في هضم حق الوالدين في مال الأبناء وقصره على المحضة والحاجة هذا
من ناحية الشرع

أما من ناحية العرف الذى تدين به الدنيا بأمرها مسلمهم وكافرهم فهو أن
أطيب الأبناء ذكرأ وأحسنهم أحسنه هو أبرم بوالديه الذى يتعجب اليهما
بالعطايا والهدايا ويؤثرهم على نفسه في كل شئ.

لقد ضرب رسول الله ﷺ للمسلمين مثلاً على أن يشار الرجل أبويه على
نفسه وعلى أهله وعلى ذريته هو من القربات العظمى التى يتقبلها رب العرش العظيم
بقبول حسن ويجعلها سبيلاً في النجاة من المهالك

روى البخارى في صحيحه (٣٤٦٥ فتح) عن ابن عمر عن النبي ﷺ حديث الغار
المشهور الذى فيه أن ثلاثة نفر ألقوا المطر إلى غار في الجبل فانطلقت عليهم صخرة.
سدت الغار فلما أيقنوا بالهلاك دعا كل واحد منهم ربه بأحسن عمل عمله أن
يفرج عنهم فانجابت الصخرة ونجاهم الله من الهلاك فكان دعاء أحدهم أنه قال
[اللهم إن كنت تعلم إنه كان لى أبوان شيخان كبيران وكنت آتيهم كل
ليلة بلبن غنم لى فأبطأت عنهم ليلة فجنث وقد رقدا وأهلى وعيالى يتضاغون من
الجوع وكنت لا أسقيهم حتى يشرب أبواى فكرهت أن أوقفهما وكرهت
أن أدعهما فيستكنا لشربتهما فلم أزل أنتظر حتى طلع الفجر فإن كنت تعلم
أنى فعلت ذلك من خشيتك ففرج عنا فانساخت عنهم الصخرة حتى نظروا
إلى السماء]

وأما من ناحية العقل فإن المنطق يقضى بأن الجزء من جنس العمل فالذى
جنا على الولد وورثه ، وآثره على نفسه بكل ما فى وسعه ، هو أحق الناس ببره
وعطفه وعطائه ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾

يرحم الله ابن حزم ويغفر له ، فلا إخاله رغم ما كتب إلا مقرا بحق
والديه ، لا تخافة من حديث التلميح . أن يحيف الوالد على ولده فيعبر به عن
أمواله ، إن الوالد الذى قتر على نفسه ليوسع على ولده ، إذا رأى من
ولده برأ وعطفاً قلن يزيده ذلك إلا رغبة فى مضاعفة مال ولده ..

ومن عجب أن ابن حزم يسوق أحاديث كثيرة لعدد من الصحابة هم عمر
وعلى وابن مسعود وعائشة وجابر ابن عبد الله وأنس وابن عباس كلها تؤيد
إطلاق يد الوالد فى مال ولده بكل صراحة فيها

لعائشة ولجابر [يأخذ الأب والأم من مال ولدهما بغير إذنه ، ولا يأخذ
الابن والابنة من مال أبويهما بغير إذنهما]^١
ولأنس [أنت ومالك من كتبك ، أنت ومالك له حلال ، وماله عليك حرام
إلا ما طابت به نفسه]^٢

ولابن عباس [أولادكم هبة الله لكم وأموالكم لكم]^٣
ولعمر [فأخذ عمر بيد الابن فوضعها فى يد الأب فقال هذا وماله من هبة
الله لك]^٤
ويقول ابن حزم ما نعلم خلافاً من الصحابة فى هذه المسألة^٥ ثم هو يستنبط
من الأحاديث عكس معناها فيقول فصح أن مال الولد له لا لأبويه III ولا حق
للمبا فيه إلا الأكل وعند الحاجة .

(١) الرحمن ٦٠ (٢) المحلى ٨ / ٥٠٨ - ٥٠٩ (٣) المحلى ٨ / ١١٠

٤ المحلى ٨ / ٥١٤

تمنيـد اقوال الفقهاء

١ - أصاب الشافعي وأحمد وإسحاق في قولهم لا قطع على سارق من الأبناء وإن سفلوا ولا من الآباء وإن علوا لمطابقة النصوص.

٢ - وأصاب مالك وأبو ثور في قولهما لا قطع على الآباء إذا سرقوا من الأبناء لمطابقة النص وأخطأ في قولهما ولكن يقطع الأبناء إذا سرقوا من الآباء لا سرقة بين الآباء والأبناء.

٣ - وأصاب أبو حنيفة لا قطع على الرجل فيما سرق من مال زوجته ولا عليها فيما سرقت من ماله لمطابقة النصوص غير أن التعبير بلفظ سرق خطأ أخذ أصح.

٤ - وأخطأ أبو حنيفة والثوري في قولهما لا قطع على من سرق من ذي رحم محرمة لا نص بذلك.

٥ - وأخطأ ابن حزم في قوله يقطع كل هؤلاء إذا أخذوا في غير حاجه لمخالفة النصوص لا سرقة بين الآباء والأبناء مهما أخذوا.

٦ - وأخطأ مالك وابن حنبل وإسحاق وأبو ثور في قولهم على كل واحد منهما القطع فيما سرق من مال الآخر من حرز ، لمخالفة النص ، لا قطع على أي منهما .

٧ - وأخطأ الشافعي وأصاب لأنه قال ثلاثة أقوال ، قولاً كقول أبي حنيفة وهو الصواب وقولاً كقول مالك وابن حنبل وإسحاق وأبو ثور وهو الخطأ وقولاً ثالثاً وهو يقطع الزوج ولا تقطع الزوجة أخطأ في قطع الزوج وأصاب في عدم قطع الزوجه

٨ - وأخطأ ابن حزم في قوله بالقطع على كل من الزوجين إذا سرق من مال صاحبه ما لم يبيع له ، بل لا قطع على أي منهما .

حكم الشرع

لا قطع فيما أخذ الآباء من الأبناء ولا الأبناء من الآباء ولا ما أخذ الرجل من المرأة ولا المرأة من الرجل أما الأقارب فحكمهم حكم الأجانب، يتعاموا إلا أن يكونوا خائنين أو مختلسين فلا قطع ولكن تعزير وعزل عن المال

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص وبسوء تأويل النصوص.

٧ باب اشتراط إحضار المسروق

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
المالكين	قالوا لا يجب القطع حتى يحضر ما أقر بسرقته ↓ وحجتهم هو مخافة أن يكون إقراره تحت تهديد

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

هذا شرط فاسد ولا يعمل به لأنه ليس في كتاب الله ^(٢) والحجة باطلة لأن مخافة الإقرار تحت التهديد ما تزال قائمة ، حتى بعد إحضار المسروق ، ومن فاته التثبت من صحة الإقرار في الأولى فقد فاته في الثانية ، ولا قيمة لإحضار الشيء المسروق ، ولا ينبغي للحاكم أن يقبل شهادة إلا بعد التيقن من عدالة الشاهد وصحة الشهادة ، ولا أن يقبل إقراراً إلا بعد التيقن من صحة الإقرار ، بعد ترديد السؤال وتأكد الإصرار ، والنبي ﷺ لم يقبل إقرار ما عزر على نفسه بالزنا إلا بعد ترديد السؤال ، واستبعاد كل احتمال ، وتكرار السؤال عنه من قومه ، واستعمال ما صرح الأئمة بعد التمكن ، فلما استوفى أعظم استيثاق أقام عليه الحد .

ثم ليس إحضار الشيء المسروق دليلاً على أن من أحضره أو دل عليه هو السارق ، فقد يكون رآه ساعة إخفائه ، أو سمع قولاً يدل على مكانه ، وقد يكون المسروق هلك أو فقد فلا مرد له .

أفتبطل القطع وتعطل حد السرقة لأن الشيء المسروق هلك أو أكل ؟ ١

رغم ثبوت السرقة بالإقرار الصحيح والشهود العدول ؟ ٢

إن الورع في القضاء جميل ، والتمحيز من الشبهات عمل فضيل ، ولكن لا يحملنا شيء من ذلك على أن نشرع من الدين ما لم يأذن به الله فنشترط شروطاً ليست في كتاب الله ، فنكون من الظالمين ونأثم ونسى من حيث أردنا الإحسان .

لا يصلح القاضي الآخذ بالشبهات إنما يصلح الفطن الذكي التقى من الثقات

(١) المحلى ٣٧٢/١٣ (٢) ن ع ٢٣

حكم الشرع

ليس إحصاء المسروق ضروريا لإقامة الحد متى ثبتت الجناية بموتنا ميقنا
ولا يحمل لأحد أن يشترط ما لم يشترط الله أو أن يشرع من الدين ما لم يأذن به الله

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى وحرط ما ليس في كتاب الله وشرع ما لم يأذن به الله

٨ باب رد الشيء المسروق و بيعه وهبته

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى للذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
مالك ^١	في الذي يسرق ما يجب عليه افيه اقطع ثم يوجد معه فيرد إلى صاحبه أنه يقطع يده ↑
الشافعية ^٢	يقطع السارق ويرد ما سرق أو قيمته ↑
ابن حزم ^٣	السارق يقطع ثم يلزمه إحضار المسروق ايرد إلى صاحبه إن عرف أو ليعكون في جميع مصالح المسلمين فإن عدم الشيء المسروق ضمنه ↑
الزهري ^٤	يقطع السارق إن وهبت له السرقة بعد الرفع للحاكم ↑ روى أن صفوان ابن أمية توسد رداءه في المسجد فسحب السارق من تحته فأبى به النبي ﷺ فأمر بقطع يده فقال لم أرد هذا يا رسول الله فهو عليه صدقة قال فهل قبل أن تأتيني به
أحمد ^٥	إذا ملك السارق الشيء المسروق (ببيع أو هبة أو صدقة) قبل الرفع لا يسقط القطع لأنه ملك تجدد سببه بعد وجوب القطع ↑
أصحاب الرأي ^٦	يسقط القطع لأنها صارت ملكه فلا يقطع في عين من ملكه ↓
مالك والشافعي	إن ملكه (بالبيع أو الهبة أو الصدقة) قبل الرفع للحاكم يسقط القطع ↑
وإسحاق ^٧	قالوا لأن من شرط القطع المطالبة بالمسروق وبعد ملكه لا تصح المطالبة قالوا وإن ملكه بعد الرفع لا يسقط القطع ↑

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

وهذه المسألة كغيرها من كثير من مسائل الفقه لا يحكمها نص خاص بها

(١) الموطأ ٥٢٢ (٢) الأم ١٣٩/٦ (٣) المحلى ١٣/ ٣٧٣ (٤) المغنى ٢٦٩/٨

ولكنها تخضع للنصوص الشرعية العامة التي تحكمها وتحكم جميع المسائل المشابهة لها وهي تنقسم إلى مسألتين مختلفتين هما ١ -

أ وجوب رد الشيء المسروق بعينه أو بقيته أو بضامته من مال السارق ناجزاً أو ديناً .

ب أثر بيع الشيء المسروق للسارق أو هبته إياه أو التصديق به عليه قبل الرفع إلى الحاكم أو بعده ، أثر ذلك على إقامة الحد .

وجوب الرد

أما الحكم برد الشيء المسروق إلى المسروق منه بعينه إن عثر عليه أو بضامته ديناً عليه فالنصوص التي توجب هذا الحكم هي النصوص العامة التي تحكم برد أي عدوان على النفس أو المال كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ وقوله تعالى ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ وقوله تعالى ﴿ إِنْ لَمْ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾ وقوله ﷺ [أَلَا إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بِلَادِكُمْ هَذَا] [فهذه النصوص العامة وأمثالها تفرض رد العدوان على النفس أو المال بالمثل ، ورد المال المسروق هو واحد منها .

ولا خلاف بين الفقهاء على هذه المسألة ، فقد أجمعوا على وجوب رد الشيء المسروق إلى المسروق منه على النحو الذي أسلفنا ، لا فكاً للسارق من ذلك إلا أن بطل حياته معدماً لا يملك قطميراً فذلك إذاً بلاء من الله عز وجل للمسروق منه ﴿ وَلْيَبْلَوْا تَكْوِيْنَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ .

فليصبر وليحتسب والسارق المسلم الذي طهره الله من ذنب السرقة بإقامة الحد عليه في الدنيا سيظل يحمل وزر ما سرقه ديناً عليه حتى يؤديه في الدنيا أو يلقي الله به حملاً ثقيلاً إلا أن يعفو المسروق منه عن هذا المال ابتغاء مرضاة الله عز وجل فإن الله لا يضيع أجر المحسنين

أمر البيع أو الهبة أو الصدقة على إقامة الحد

أما بيع الشيء المسروق إلى السارق أو هبته إياه أو تصدق به عليه فهذا كله جائز لم يحرم الله شيئاً من ذلك ولكن لا البيع ولا الهبة ولا الصدقة تسقط الحد عن السارق متى رفع الأمر إلى الحاكم سواء وقع البيع أو الهبة أو الصدقة قبل الرفع إلى الحاكم أو بعده فإنه متى ثبتت السرقة عند الحاكم فقد تحتم عليه إقامة الحد لا يثنيه عن ذلك عفو ولا شفاعة ولا بيع ولا هبة ولا صدقة كذلك قال الله من قبل فلا تبدل لكلمات الله أما إذا لم يرفع الأمر للحاكم فإن عفو المسروق منه جائز والله تعالى يحب العافين عن الناس قال تعالى ﴿والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين﴾^١ وقال تعالى ﴿فمن عفا وأصلح فأجره على الله﴾^٢ وقال ﷺ [ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة]^٣

فإذا عفا المسروق منه عن السارق بمقابل أو بغير مقابل فباع منه أو وهبه أو تصدق عليه ولم يرفع الأمر للحاكم ثم نادى بعد ذلك ورفع الأمر للحاكم فلا يحيص للحاكم من إقامة الحد الذي ثبت عنده بالبينة أو الأقرار رغم كون الشيء المسروق قد رد إلى صاحبه أو أنه وهبه للسارق أو تصدق به عليه فأصبح ملكاً صحيحاً للسارق لأن السرقة يوم وقعت قد وقعت على مالا يملكه

(١) آل عمران ١٣٤ (٢) الشورى ٤٠ (٣) ٢٤٤٢ فح

(٤) ٢٦٢١ - ٢٢ - ٣٣ فح

١٢٣ - ديوان جنابات

السارق، ولو كانت يومئذ مملوكة للسارق ما كان هناك سرقة ولا جريمة، ولكن مثل هذا العمل من المسروق منه بفرض وقوعه هو عمل متناه في الخسة واللؤم والدناءة إذ قد رجع في عفو بعد أن كان عفاً فهذا مثله عند الله كمثل الكلب قال ﷺ [ليس لنا مثل السوء العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه] يش مثل الرجل الخسيس معدوم للروعة، ثم إن كان المسروق منه قد ترك الرفع إلى الحاكم في مقابل بيع الشيء المسروق إلى السارق بقيمة أو بأضعافها فهذا كأنه عهد بينهما ألا يرفع الأمر إلى الحاكم، فأن نكث ورفع إلى الحاكم فقد نقض العهد من بعد ميثاقه، وأولئك لهم العنة ولهم سوء الدار

فاذا أقيم الحد على السارق فلا شيء يمنع التصديق عليه أو الهبة له بعد إقامة الحد عليه فلقد حسنت توبة الخزوميه التي سرقت وقطعها رسول الله ﷺ وكانت عائشة ترفع حاجتها بعد ذلك إلى رسول الله ﷺ فيقضيها

﴿ الاختلاف الوحيد ﴾

قد غلب الحق في هذه القضية، وانحاز أكثر الفقهاء إلى الصواب، سالمين راشدين، لم يشذ منهم إلا أصحاب الرأي الذين وقعوا في الضلال المحض، أعلام كأسفله، ليس فيه مسحة من هدى، قالوا أن البيع أو الهبة أو الصدقة قبل الرفع وبعده تسقط الحد، ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا كيف يقطع في عين هي ملكه ؟ فهل كانت يوم سرقها ملكه إن كنتم تعقلون ؟

ولفيف آخر من الفقهاء تلبسوا بالضلال مع الهدى، خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً، قالوا يقطع إن كانت الهبة بعد الرفع هذا صواب، ولا يقطع إن كانت الهبة قبل الرفع وهذا تباب، رأيتم الزاني الثيب هل ينجي من الرجم أن يتزوجها قبل الرفع للامام ؟ ﴿ إن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك وإن أطمعهم إنكم لمشركون ﴾

تفنيد اقوال الفقهاء

أصاب مالك في قوله في الذي يسرق ما يجب عليه فيه القطع ثم يوجد معه فيرد إلى صاحبه أنه تقطع يده لثبوت النص بقطع السارق وانعدام النص بإسقاط الحد إذا رد المسروق

وأصاب الشافعي في قوله يقطع السارق ويرد ما سرق لمطابقة النصوص
وأصاب ابن حزم في قوله السارق يقطع ثم يلزمه إحضار المسروق ليرد إلى صاحبه - إن عرف - أو ليكون في جميع مصالح المسلمين فإن عدم الشيء المسروق ضمنه لمطابقة النصوص

وأصاب الزهري في قوله يقطع السارق إن وهبت له السرقة بعد الرفع للحاكم لمطابقة النصوص

وأصاب أحمد أتم الصواب بقوله إذا ملك السارق الشيء المسروق قبل الرفع لا يسقط القطع لأنه ملكه بعد وجوب القطع، ما أدر كها من الفقهاء أحد غيره، اللهم اجعلها في ميزانه

وأصاب مالك والشافعي وإسحاق في قولهم إن ملكه بعد الرفع لا يسقط الحد لأن الحد وجب بوقوع السرقة بنص القرآن والملكيه اللاحقه لا تنفي وقوع السرقة

وأخطأ أصحاب الرأي خطأ شاملاً في قولهم إذا ملك السارق الشيء الذي سرقة سقط القطع، لأن نص بذلك فهو باطل، ولو عمل به ما أقيم حد قط، كل مجرم يود لو يفتدي نفسه

وأخطأ مالك والشافعي وإسحاق في قولهم لو ملكه قبل الرفع الأمام سقط الحد، لأن نص بذلك الإسقاط، والحد واجب بثبوت السرقة بنص القرآن وكل سارق يتمي أن يفتدي يده بأي ثمن

حكم الشرع

إذا ثبتت السرقة عند الحاكم فلا يحبس من القطع ولو كان السارق قد
ملكها يبيع أو هبة أو صدقة قبل الرفع للحاكم لكن إذا لم ترفع للحاكم فالفو
جائز ومحمود بمقابل أو غير مقابل

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص وفي مواجهة النص

٩ باب الشركاء في السرقة أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
مالك ^١	من سرقوا ما يبلغ الحد وخرجوا بحملونه جميعا فعليهم القطع جميعا ↑ فأن خرجوا كل واحد بحمل شيئا فن بلغ ما معه النصاب قطع ↓ (بل يقطعون جميعا)
مالك وأبو ثور ^٢ الثوري وأبو حنيفة والشافعي وإسحاق وابن قدامة الحنابلة ^٣	إذا اشترك الجماعة في سرقة قيمتها ثلاثة دراهم قطعوا ↑ لاقطع إلا أن تبلغ حصة كل واحد منهم نصابا ↓
أحمد ^٤	يقطعون فيما قيمته ثلاثة دراهم سواء اشتركوا في حمله جميعا أو حمله بعضهم دون بعض ↑
أحمد ^٥	قال يقطعوا إن كان ثقيلا فاشتركوا في حمله ↓ اشتراطه أن يشتركوا في الحمل خطأ ، والصواب أنهم شركاء من حمل ومن لم يحمل
ابن قدامة ^٦ أحمد ^٧	يلزمهم القطع كما لو اشتركوا في حمله ↑
أبو حنيفة ^٨	سارق في أعلا الدار يدلي بالحبل وآخر في أسفل الدار يجمع المتاع ويربطه في الحبل عليهما القطع ↑ فإذا دخلا الدار فأخرج أحدهما المتاع وحده فعليهما القطع ↑
	عليهما القطع إذا بلغ ما أخرجاه نصابين ولا قطع على أي واحد منهما إذا كان دون نصابين ↓

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر ومزاىء جواب خطأ ↓
مالك والشافعي وأبو نور وابن المنذر الحنابلة	القطع على المخرج وحده ↓ قالوا لأنه هو السارق أى أن الذى لم يشترك فى الإخراج بيده ليس فى نظرم سارقا إن دخلا جميعا فأخرج أحدهما المتاع وحده فعليهما القطع ↑
أبو حنيفة وصاحبه الشافعي وموافقيه الحنابلة	عليهما القطع ↑ إذا بلغ المسروق كله نصابين ↓ لا قطع على من لم يخرج (نفسه) نصابا ↓ إن دخلا جميعا وأخرج أحدهما نصابا وأخرج الآخر دون النصاب فعليهما القطع ↑
أبو حنيفة	لا قطع على واحد منهما ↓ لأن كل واحد منهما يخصه من المسروق دون النصاب
أحمد وابن قدامة	إن نقبا حرزا ودخلا أحدهما فقرب المتاع من النقب وأدخل الذى فى الخارج يده فأخرجه فالقطع عليهما ↑ لأنهما اشتركا فى هتك الحرز وفى إخراج المتاع
الشافعي	القطع على الذى فى الخارج لأنه هو الذى أخرج المتاع ↓ بل عليهما معا
أبو حنيفة	لا قطع على واحد منهما ↓
ابن قدامة	إذا نقب أحدهما وحده، ودخل الآخر وحده فأخرج المتاع لا قطع على واحد منهما ↓ لأن الأول لم يسرق (يعنى هتك الحرز فقط) والثانى سرق من حرز مهتوك فكأنه سرق من غير حرز

المذهب والمرجع	رأى للذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
ابن قدامة	إذا نقب رجل ثم أمر صبيًا غير مميز فأخرج له المتاع عليه القطع ↑ لأن الصبي غير المميز يعتبر آلة له ولو كان الصبي مميزًا فلا قطع عليه ↓
ابن قدامة والشافعي وأبو ثور وابن المنذر	رجلان اشتركا في النقب فدخل أحدهما فرمى المتاع خارج النقب فأخذه الآخر وخرج هو من النقب لا يحمل متاعا فالقطع على الداخل الذي رمى بالمتاع لا على الآخر ↓ بل عليهما معا لا قطع على أي منهما ↓ الأول خرج من الخرز ويده منفصلة عن المتاع والثاني لم يخرج المتاع
أبو حنيفة	

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

ليس في جنایات الخمر والقذف والزنا والردة شركاء .

إنما الشركاء في جنایات السرقة والقتل والحاربة والمارقين والناكثين والبغاة
وشريعة الشركاء في جميع الجنایات وأخذها .

تعريفهم في كل الجنایات واحد، وكفاهم في الوزر واحد، وحكمهم في الجزاء
واحد، قد جمعهم النصوص في صعيد واحد، ومربطهم من القطران بكساء واحد،
أولاهم مثل أخراهم تسقى من حميم واحد .

لكن البائسين من المصنفين، الذين استحوذت على عقولهم التفانين، فصرقهم
عن نصوص الحق واليقين، قد راحوا في كل واد يهيمون، وحبرتهم الشكوك
والظنون، فهم في رأيهم يترددون، فاختلّفوا في تعريف الشركاء أبعد اختلاف
(١) الغنى ٨/٢٨٢-٨٤

وتناقضوا في أحكامهم أعظم تناقض :

وبحسب القارىء أن يستعرض أحكامهم في الأمر الواحد، أو ينظر في ترددات الفقيه الواحد في المسألة الواحدة، لكي يقطع ويجزم بلا أدنى ريب أن الباطل لا محالة يزول الأقدام ويطمس الأفهام، ثم يعلم علم اليقين أن كل ما قالوا في مسألة الشركاء إنما هو غواش من الأوهام، قد جاء متناقضاً مختلفاً لأنه من عند غير الله، إنما جاء من عند أنفسهم ومن وحى خيالهم، قد جاء مجافياً للنصوص القطعية الثبوت، فلا شك في بطلانه، وذلك على عكس شريعة الشركاء التي سنسوقها مستقيمة لا عوج فيها، ساطعة لا غموض فيها، موحدة محكمة لا شقاق فيها، وما ذاك إلا لأنها من عند الله ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ من اتبع النصوص سلم واهتدى، ومن اتبع الرأي والهوى ضل وغوى، ﴿ومن يتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم﴾ أفلا يتدبرون القسم العظيم ﴿والسماء ذات الحبك﴾ إنكم لفي قول مختلف * يؤفك عنه من أفك .

تعريف الشركاء في الجناية

ووجوب الحد على جميع الشركاء

الشركاء في أية جناية هم أي جماعة تواطأوا على اقترافها وتواجدوا في مقرها وشرعوا في ارتكابها منهم المباشر للجناية بنفسه ومنهم المعين والردء والظهير هم جميعاً شركاء وفي حمل الوزر سواء يستوى منهم من بيتوا الشر ودبروا الأمر وخططوا بالآراء ومن انطلقوا إليها يعزمون الشر ويتواصون بالضراء ومن دخلوا يهتكون الحجاب ويكشفون العطاء، ومن باشروا الجريمة وغمسوا أيديهم في الدماء، ومن خرجوا بما اغتصبوا من الأشياء، ومن مكثوا يهرسونهم في العراء، كلهم في الجناية شركاء، وكلهم سواسية في الجزاء، أولاهم مثل أخراهم

(١) الذاريات ٧ - ٩ .

في جسيم الأثيماء .

لما حرم الله تعالى على المحرم صيد البر وطعامه ، أى جعل صيده حراماً ، وأكله حراماً ، فصل لهم رسول الله ﷺ أن كل مشترك في هذا العمل باللفظ أو بالإشارة أو بالأعانة هو شريك في هذا الأثم ، وأن الصيد الذى اصطاده محرم كله حرام أو كله حرام وصيده حرام ، وأن الصيد الذى اشترك فيه محرم بأى نوع من أنواع الاشتراك (باللفظ أو الإشارة أو الأعانة) هو أيضاً كله حرام صيده حرام وأكله حرام ، وأن الخطيئة التى تلزم المحرم إذا باشر الصيد بنفسه ، هى نفس الخطيئة التى تلزم المحرم الذى لم يباشر الصيد بنفسه ولكنه أعان عليه بأى نوع من أنواع الأعانة ، فبين لهم الشارع جل وعلا على لسان نبيه أن جنابة الشريك باللفظ أو الإشارة أو أى نوع من أنواع الأعانة على الفعل تساوى تماماً جنابة الشريك المباشر بنفسه للفعل ، هم جميعاً شركاء ، وهم فى الأثم سواء وفى العاقبة سواء وفى الجزاء سواء روى البخارى فى صحيحه ^(١) عن أبى قتادة [أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً فخرجوا معه فصرف طائفة منهم فيهم أبى قتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى نلتقى فأخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبى قتادة لم يحرم فيبدا هم يسرون إذ رأوا حراً وحشاً فحمل أبى قتادة على الحرف فمقر منها أتانا فنزلوا فأكلوا من لحمها وقالوا أنا كل لحم صيد ونحن محرمون ، فحملنا ما بقى من لحم الأتان وسألوا رسول الله ﷺ فقال منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا لا قال فمكوا ما بقى من لحمها ^(٢)] .

وفى الحديث (٥٤٩٠) أن أبى قتادة استعان أصحابه أن يمينوه على الصيد

فأبوا لأنهم محرمون ولو ساعدوه لكانوا شركاء معه في الصيد وهو حرام على المحرم، جاء في الحديث أن أبا قتادة [رأى حمرا وحشيا فاستوى على فرسه ثم سأل أصحابه أن يناولوه سوفا فأبوا، فسألهم رجمه فأبوا فأخذه ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله ...] (١).

فبين هذا النص القطعي الثبوت في صحيح البخاري أن من أمر بالجرمة فهو شريك، ومن دل على مكانها فهو شريك، ومن أعان عليها ولو بمناولة آتيا فهو شريك، وأن هذا الاشتراك غير المباشر يفضي إلى نفس النتيجة الفعل المباشر.

ولما قتل العريون الثمانية راعى رسول الله ﷺ واستأفوا الأبل قتلهم رسول الله ﷺ جميعاً (٢) مع أن المباشر لقتل الراعي واحد منهم أو اثنان على الأقل أكثر أما بقية الثمانية فكان سبهم الرد والمعين والظهير فثبت بهذا النص القاطع أن الرد شريك والظهير شريك والمعين شريك عليه ما نفس على المباشر من إثم وجزاء.

ولما أمرت المرأة الحنينة عشيقها أن يقتل ابن زوجها خشية أن يفضحها، واشتراك في القتل والتقطيع والألفاء في الركي عشيقها وخادمها ورجل آخر، قتلهم أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب جميعاً، قال لو اشتراك فيها أهل صنعاء لقتلهم (٣)، هذه القصة أخرجها البخاري في صحيحه كما أخرجها مالك في الموطأ وأخرجها ابن أبي شيبة والبيهقي وابن وهب وآخرون وجاء في رواية ابن وهب قول عمر رضي الله عنه (والله لو أن أهل صنعاء اشتراكوا في قتله لقتلهم أجمعين) وهذا الذي قاله عمر يطابق فعل رسول الله ﷺ ويدل على أن كل من شارك القاتل بالوزارة أو المظاهرة أو الموافقة

أو أى نوع من أنواع المعاونة هو شريك فى القتل عليه ما على القاتل المباشر للقتل من إثم وجزاء.

ولما تواطأ تسعة رهط على قتل رسول الله صالح عليه السلام وأهله معه أهلكتهم الله جميعاً بهذا الأمر على القتل، قال جل وعلا ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُنْسُدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصَلُّونَ قَالَوا تَقَاسَمُوا بِاللّٰهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ وَمَكُرُوا مَكْرًا وَمَكْرُنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُّكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(١) فهذا قاطع فى حكم رب العالمين سبحانه وتعالى أن المتآمرين على القتل هم قاتلون ولو لم يباشروا القتل بأنفسهم ، وأن عليهم ما على المباشرين من إثم وجزاء.

ولما تواطأ أصحاب الجنة على حبس الزكاة ومنعها عن المستحقين جعل الله تعالى هذا التواطؤ على الأثم والتواصى بالشر، كارتكاب الأثم ، وفعل الشر ، فعاقبهم بأهلك أموالهم قبل أن يجبسوا الزكاة ، وقبل أن يمنعوا مستحقيها قال تعالى ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ وَلَا يَسْتَأْذِنُونَ ، فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ فَتَنَادُوا مُصْبِحِينَ أَنْ أَعْدُوا عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ أَلَا يَدْخُلُهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ وَغَدُوا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا إِنَّا لَضَالُونَ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ قَالُوا سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَوْمُونَ قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا طَاغِينَ ﴾^(٢) فهذا برهان ساطع على أن المدبر للجريمة والتواطىء على فعلها هو كفاعلها عليه ما على المباشرين من إثم وجزاء.

هذه طائفة من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة على تعريف الشر كراه ،

وعلى أن عليهم ما على المباشر من جزاء ، وقد أوردنا أمثلة أخرى على ذلك في ديواننا (ديوان القصاص والديات) الفصل السادس باب الشركاء في القتل فليرجع إليه

وجوب إقامة الحد على جميع الشركاء

الآن حصص الحق ، وعلم كل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، أن كل من شارك في الجناية ، نطقاً بلسانه ، أو سعيًا بقدمه ، أو عملاً بيده فهو من الشركاء ، وأن إقامة الحد واجبة على جميع الشركاء بلا استثناء ، لا فرق بين مباشر ومظاهر ، ولا بين متقدم مغامر بالأداء ومتأخر محاذر إلى الوراء ، ولا بين مشرف من أعلى البناء بمد الجبال ، وبين واقف في القناء يربط المتاع بالجبال ، ولا فرق بين نقب الجدار وبين من استخفى خارج الدار ، الجميع شركاء ، وهم في الجزاء سواء

لم يقل الله ولا رسوله أى شيء من ذلك ، ولم يجعل الدين أى معنى لتلك الفوارق ، بل عاقب النبي ﷺ جميع الشركاء بعقاب واحد غير مكثر ولا ملتفت إلى أى شيء من تلك الهواجس الخرفاء والوساوس الخفاء التي كبرت في صدور الفقهاء ، هي عند العليم الحكيم ركام من هباء ^(١) قل أتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الأرض والله بكل شيء عليم ^(٢) فلا تضربوا لله الأمثال والله يعلم وأنتم لا تعلمون

لم يسأل رسول الله ﷺ العرنيين الذين قتلوا الراعى من كان منهم مباشراً للقتل ، ومن كان منهم معاوناً غير مباشر ، ومن كان منهم فقط مظاهر ألا يعاون ولا يباشر ، ولو كان هناك أدنى فرق في الجزاء في أى شيء من ذلك عند الله تعالى ما فرط رسوله الأمين مثقال ذرة في شيء من ذلك .

وما سأل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عن قتلة الغلام، أيهم ذبحه وأيهم أمسكه
وأيهم أغلق الباب، وأيهم حمل أشلاءه في الثياب وأيهم ألغاه في البحر وواراهها
التراب، لى يقسم لكل واحد منهم ما يستحق من العقاب، بل قد أيقن
باستوائهم في العقاب فأطلق سيف القصاص على جميع الرقاب، إحقاقاً للحق والدين
وإذعاناً لأمر رب العالمين .

ولم يفرق رسول الله ﷺ في تحريم صيد البر على المحرم بين من طعن الصيد
بالسنان، ومن أشار إليه بالبنان، ومن أمر به قولاً باللسان، كل ذلك عند الله
حرام، وجزاء ذلك على الجميع سواء، فاعتبروا أيها العقلاء .

وكذلك أهلك الله الرهط المفسدين الذين تقاسموا على قتل المؤمنين لم يفرق
الله في عقوباتهم تبعاً لنياتهم، فلم يشدد على الذين أجمعوا المباشرة، ولم يخفف على
الذين اكتفوا بالمؤازرة، بل أخذتهم الرجفة أجمعين، فأصبحوا في ديارهم جائعين
وهكذا يتأكد تأكيداً حاسماً فاصلاً أن الشرع الحكيم لم يقم أى وزن
للك التكلفات الفارغة، شريك من أعلى وشريك من أسفل، شريك في الداخل
وشريك في الخارج، شريك بقذف وشريك بخطف، شريك متصل بالمتاع
وشريك منفصل عن المتاع، والأعيب من جنس ذلك كثيراً، بل تغزه شرع
رب العالمين، عن سفاسف المتكلفين، وأوهام المتحكمين بالرأى في الدين،
وقضى بالجزاء الحق على الشركاء أجمعين، فتعالى الله أحكم الحاكمين .

﴿ تخاليط الفقهاء ﴾

ترك الفقهاء أوسع الرحاب، وحشروا رءوسهم في أضيق الأبواب، تركوا
النصوص السمحة التي تهدي إلى الصواب، وعكفوا على البدع المصطنعة الحيرة
للأبواب، فضلوا وأضلوا، وسقطوا وسقط الناس معهم في محنة وتباب .

حكمت النصوص القطعية الثبوت بالقطع على جميع السارقين، فركبوا رؤوسهم وقالوا لا قطع إلا على سارق من حرز مكين، فأسقطوا بذلك القول الباطل حكم القطع عن أكثر السارقين، وبدلوا شرع رب العالمين .

جاءت النصوص القطعية الثبوت بأن اشترك العديدين في الجناية الواحدة هو بمثابة اقرار كل واحد منهم للجناية كاملة وأنه يقام على كل واحد منهم حد الجناية كاملاً فقد قتل العرينون الثمانية نفساً واحدة فقتلوا جميعاً إذ وجب فصاص القتل على كل واحد منهم ولما قتل الصنعاء نيون غلاماً واحداً قتلوا فيه جميعاً إذ اعتبر كل واحد منهم قاتلاً عليه فصاص القتل كاملاً، وقال أمير المؤمنين على بن أبي طالب شاهدين شهدا عنده خطأً على سارق فقطعه ثم رجعا في شهادتهما فأغرمهما الدية وقال لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتمكما، أي لقطع رجلين في رجل واحد، وذلك لأنه اعتبر كل واحد منهما مسئولاً مسئولية كاملة عن اليد المقطوعة فعلى كل من هذين الشريكين في هذه الجناية عقوبة كاملة، قطع يده لا نصف عقوبة ولا إلغاء العقوبة لأنه لم يبلغ النصاب ١١١

ولكن الفقهاء قالوا لا يقطع الشركاء في السرقة إلا إذا بلغ الشيء المسروق عدداً من أنصبة القطع مثل أعدادهم فإن نقص الشيء المسروق عن ذلك فلا قطع على أحد منهم ١١١ فانظر إلى حكم النصوص الذي يجعل الجناية الواحدة كافية لتجريم جميع الشركاء وإلى إقامة الحد كاملاً على كل واحد من الشركاء ثم انظر كيف جنفوا عن النصوص برأى أنفسهم، فزلت أقدام بعد ثبوتها، وكان بحسبهم عندما أخطأوا في المقال، ومالت بهم عقولهم ذات الشمال، أن يتساءلوا هل هناك نص من عند الله ورسوله بما نقول ؟ ١٢

هل هناك نص يوجب اشتغال الشيء المسروق على نصاب قطع لكل شريك ؟ ١٣

فاذ لم يجدوا النص بذلك عرفوا خطأهم وثابوا إلى رشدكم إذ لا تشريع إلا بنص ولا يحل لمؤمن أن يشرع من الدين ما لم يأذن به الله .

وجاءت النصوص القطعية الثبوت منزهة عن الأعياب الدخول والخروج، والعلو والسفل، والاتصال بالمتاع والافتصال عن المتاع، وقذف المتاع وخطف المتاع، وغيرها من تفانين المصنفين، فرقاً متمسكين، هؤلاء الذين جعلوا شرائع الدين مباراة في التحايل على القوانين، وتنافسوا في خطط الماكرين، والرفعة فيها كل الرفعة لأمكر الخاذقين وداهية المخططين .

لا هزل في النصوص المطهرة، بل هي أحكام ربانية موقرة، تخضع لها أعناق الجبابرة، وتحياها الناس في أمنة وسلام، وليكن لفيقاً من الفقهاء قد سولت لهم أنفسهم أعاجيب من الخيالات قد كانوا هم أحق أن ينبذوها ولا يقولوها .
فمنهم من اشترط دخول الدار لا يجاب حكم السرقة، فأسقطوا بذلك الحد عن الشريك المتربص خارج الدار، يتنطس الأخبار، ويتربص حمل المتاع والفرار قالوا لا قطع عليه لأنه لم يدخل الدار، رغم كونه فرداً من عصابة السارقين، عليه كفله في التنظيم، وله نصيبه عند التقسيم .

ومنهم من اشترط ما أسماه (هتك الحرز) لا يجاب حكم السرقة فأسقطوا بذلك الحد عن الشريك الذي دخل الدار بعد شريكه الذي كسر الباب أو نقب الجدار، قالوا الشريك الأول هو الذي كسر الباب أو نقب الجدار فهو الذي هتك الحرز وأما الشركاء الذين بعدهم الذين دخلوا من الباب المكسور أو ولجوا من النقب المحفور فهؤلاء ما هتكوا حرز أولئك منهم دخلوا حرزاً أقدمه تمكه غيرهم فلا قطع عليهم لانعدام شرط هتك الحرز في حقهم !

فدبر الفقهاء بذلك ألعبوبة السرقة البريئة التي لا قطع على أحد فيها ولو سرق ألف دينار - قالوا فريق من السارقين يكسر الباب أو ينقب الجدار

ويبقى خارج الدار ، والفريق الثاني الذي لم يكسر ولم ينقب يدخل الدار ويخرج
بالمنازع ثم يذهبوا جميعاً آمنين لا قطع على أحد منهم لأن الفريق الأول هتك
الحرز ولم يدخل الدار فهو ليس بسارق ولا قطع عليه والفريق الثاني جمع للمنازع
وخرج به من الدار ، ولكنه لم يهتك الحرز فهو ليس بسارق ولا قطع عليه ،
أو قالوا يدخل فريق الدار فيجمع المنازع ويبقى به في فناء الدار ، ويرقى الفريق
الثاني سطح الدار ، ويدلون بالحبال إلى فناء الدار فيربط الذين في الفناء المنازع
بالحبال ، ويسحبهم الذين في أعلا الدار ، ثم يخرج فريق الفناء من الدار ،
ويهيئ بالمنازع الذين سورا سطح الدار ويلتقي الفريقان بالمنازع خارج الدار
ثم يلوذون بالفرار ، فلا قطع على هؤلاء ولا هؤلاء ، لا قطع على فريق السطح
لأنهم لم يدخلوا الدار ، ولا قطع على فريق الفناء لأنهم لم يخرجوا بشيء من
الدار ، إنما أخرجه فريق سطح الدار !!

فطوبى للسارقين وهنيئاً للأشرار ما دبره لهم جهابذة الافكار
ومنهم من اشترط لاقامة حد السرقة إخراج المنازع من الحرز فاسقطوا
بذلك الحد عن دخل الدار وجمع المنازع ولم يخرج به من الدار ، فكانت هذه العوبة
أخرى من ألعايب المصنفين ، يتفضلون بها على عصابات السارقين ، قالوا
الذين كسروا الباب أو نقبوا الجدار يتربصون خارج الدار والذين دخلوا وجمعوا
المنازع لا يخرجون بالمنازع من الباب أو من النقب إلى خارج الدار بل يقذفونه
من الباب أو من النقب فيلتقطه المتربصون في الخارج ثم يخرج الذين في داخل
الدار لا يحملون معهم شيئاً ، فيلتقي القاذف والخاطف ليذهبوا بما سرقوا آمنين لا قطع
على أحد منهم ، أو قالوا يقرب الذين في الداخل ما جمعوا من منازع إلى عتبة الباب
أو إلى نقب الجدار ، ويمد الذي في الخارج يده فيسحبها فلا قطع على أحد منهم
إلا على الذي في داخل الدار لأنه لم يخرج المنازع من الحرز ولا على الذي في

خارج الدار لأنه لم يدخل الدار، كل منهما ليس يسارق فلا قطع عليه ١١١ وهذه هي لعبة المنفصل والمتصل، قال الفقهاء، الذين جمعوا المتاع خرجوا وأيديهم منفصلة عن المتاع، والذين كانوا خارج الدار والتقطوا المتاع أيديهم متصلة بالمتاع ولسكنهم لم يدخلوا الدار ولم يجمعوا المتاع فلا قطع على أحد منهم، الجميع في أمانة واتساع، قد يسرت لهم تفانين الفقهاء جميع الأوضاع .

ومنهم من أسقط الحد عن السارق إذا استعمل صبيًا مميزاً في جمع المتاع المسروق أو في حمله، وأوجب عليه الحد إذا استعمل صبيًا غير مميز، وفرق بين الصبي المميز والصبي غير المميز بقوله إن الصبي المميز إذا أمر بسرقة شيء أو بحمل شيء مسروق يمكنه أن يقبل أو يرفض فإن أطاع مختاراً فلا قطع على الذي أمره، أما غير المميز فهو يطيع بلا إرادة ولا فهم، فهو يعتبر آلة في يد السارق الذي أمره لذلك يجب القطع على السارق الذي أمر الصبي غير المميز، وهذا كله هراء لا معنى له لأن الصبي قبل الحلم مرفوع عنه القلم لا عقوبة عليه سواء كان مميزاً أو غير مميز، والعقوبة كلها على الذي أمره، ولو أن السارق أمر رجلاً (لاصبياً) بالسرقة أو بحمل السرقة فأطاعه فما شركاه في السرقة والقطع عليهما معاً .

وإن المرء ليعجب غاية العجب ما الذي حل الفقهاء على كل هذه التفانين التي هي فضلا عن بطلانها وضلالها من أولها إلى آخرها فهي تغري الأشرار المجرمين بأن لهم في الدين منافذ للإفلات من العقوبة والتهرب من الجزاء الحق، وهي تلقى في روع الجاهلين بأن هذه الخزعبلات المؤسفة هي من شرائع الإسلام والدين منها براء ﴿ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون﴾

(١) آل عمران ٧٨

الذين يسرقون المتاع ثم يحملونه غيرهم ليخرج به من الدار ثم هم يخرجون فارغين لا يحملون شيئاً ثم يحلفون والله ربنا ما كنا سارقين إنما سرقه الذين يحملونه، هؤلاء على من يتحايلون ؟ ١ ؟ أعلى رب العالمين ؟ ١ ؟ أم على الذين يحكون بشرائع المذاهب الضالين ؟ ١ ؟ أم على أنفسهم وهم لا يشعرون ؟ ١ ؟ أنظر كيف كذبوا على أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يقترون ؟^(١) أليس كيد هؤلاء في ضلال ؟ ١ أليس مكرهم كسكر بنى إسرائيل لما أمرهم الله ألا يصطادوا حيث أنهم يوم السبت فخبسوها يوم السبت في أحواضهم ثم انتشلوها يوم الأحد فقال لهم الله كونوا قردة خاسئين .

أعلى الله يهتال السارقون ١ ؟

آله أذن لكم أيها المصفنون ؟ ١ ؟

أفي السنة أم في الكتاب قولكم أيها المبتدعون ؟ ١ ؟

كلا والله لا سلطان لكم بحرف مما تدعون .

بل السارق سارق سواء سرق من داخل الدار أو من خارج الدار
وسواء كسر الباب أو نقب الجدار أو دخل مكاناً مكشوقاً أو باباً مفتوحاً
وسواء حمل المتاع بنفسه أو حمله غيره ، أو حتى ألقاه في فناء الدار وفر هارباً
وهو على أية صورة سارق ، والقطع به لاحق ، ما قال الله ولا رسوله من حرز ،
ولا متصل ولا منفصل ، ولا صى ممبزو ولا غير ممبزو ، وجميع الشركاء في الجزاء سواء
وإذا بلغ المسروق نصاباً واحداً فإنه يكفي لقطع جميع الشركاء .

أنظر كيف يحددون في الدين ما ليس من الدين ، يحددون ما لم يقله الله
ولا رسوله ، ويبتدعون من عند أنفسهم بكل اعتداد وغرور وأهين ﴿ قل هاتوا
برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ .

يقولون على الله مالا يعلمون ويحسبون أنهم مهتدون . يقلبون هذه التفانين ليمالوا للسارقين ، فيعيشون في الأرض مفسدين ، ويقولون مانحن بمعذبين .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب مالك في قوله من سرقوا ما يبلغ الحد وخرجوا بحملونه جميعاً فعليهم القطع جميعاً، أصاب في قوله يقطعون جميعاً في سرقة تباع حداً أى نصاباً واحداً لمطابقة النصوص، وأخطأ في اشتراطه أن يخرجوا بحملونه جميعاً، هذا شرط باطل لا نص بذلك، بل عليهم القطع جميعاً من حمل ومن لم يحمل هم جميعاً سارقون .
وأصاب مالك وأبو ثور في قولهما إذا اشترك الجماعة في سرقة قيمتها ثلاثة دراهم قطعوا لمطابقة النصوص .

وأصاب الحنابلة في قولهم يقطعوا فيما قيمته ثلاثة دراهم سواء اشتركوا في حمله جميعاً أو حمله بعضهم دون بعض لمطابقة النصوص .

وأصاب ابن قدامة في قوله يلزمهم القطع كما لو اشتركوا في حمله .
وأصاب أحمد في قوله سارق في أعلا الدار يدلى الحبل، وآخر في أسفل الدار يجمع المتاع ويربطه في الحبل، عليهما القطع لمطابقة النصوص، الحد واحد على جميع الشركاء . كيفما اختلفت أعمالهم في الجناية، المباشر كما لو أزر كالداهية، والظهير وأصاب في قوله إذا دخل الدار وأخرج أحدها المتاع وحده فعليهما القطع .
وأصاب الحنابلة في قولهم إن دخلاً جميعاً وأخرج أحدها المتاع وحده فعليهما القطع لمطابقة النص .

وأصاب الحنابلة في قولهم إن دخلاً جميعاً وأخرج أحدها نصاباً وأخرج الآخر دون النصاب فعليهما القطع لمطابقة النص .

وأصاب أحمد وابن قدامة في قولهما إن نقيباً حرزاً ودخل أحدهما فحرق المتاع من النقب وأدخل الذي في الخارج يده فأخرجه فآخذهما فعليهما المطابقة النص

وأخطأ مالك في قوله فإن خرجوا (أى السارقون) كل واحد يحمل شيئاً
فن بلغ مامعه النصاب قطع بل يقطع جميع الشركاء من حمل ومن لم يحمل ،
الحد على جميع الشركاء مهما اختلفت أعمالهم في الجريمة الواحدة ، المباشرة كاللؤاثر
وأخطأ الثوري وأبو حنيفة والشافعي وإسحاق وابن قدامة في قولهم لا قطع
إلا أن تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً ، لأن نص بذلك فهو باطل مؤكداً البطلان
وأخطأ أحمد في قوله يقطعوا إذا كان ثقيلاً فاشتركا في حمله ، لا معنى
لاشترائهم في الحمل بل يقطعوا من حمل ومن لم يحمل .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله عليهم ما قطع إذا بلغ ما أخرجاه نصابين ولا قطع
على أي واحد منهما إذا كان دون نصابين ، لأن نص بذلك بل نصاب واحد
يكفي لقطع جميع الشركاء ، يقام الحد على الشركاء العديدين في ارتكاب
جناية واحدة .

وأخطأ مالك والشافعي وأبو ثور وابن النضر في قولهم القطع على المخرج
وحده ، هذا حكم بالرأي فاسد ، لأن نص بذلك ، يستوي من أخرج ومن لم يخرج
في الحد .

وأخطأ أبو حنيفة وصاحبه في قولهم عليهما القطع إذا بلغ المسروق كله
نصابين ، لأن نص بذلك ، الجريمة تتم بنصاب واحد ، وإذا تمت فالحد على جميع الشركاء
وأخطأ الشافعي وموافقه في قولهم لا قطع على من لم يخرج بنفسه نصاباً
هذه أوهام بالرأي لا سند لها ، الحد واجب على الجميع أخرجوا أم لم يخرجوا وفروا
وأخطأ الشافعي في قوله في سارقين أحدهما داخل الدار وقرب المتاع إلى
النقب فمد يده الذي في الخارج فأخذه أن القطع على الذي في الخارج وحده
بل عليهما معاً .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله لا قطع على واحد منهما بدعوى أن الذي في الداخل لم يخرج بالمتاع والذي في الخارج لم يدخل فهما ليسا بسارقين ١١١ المتاع نفسه هو الذي سرق نفسه ، ماله من سارق غير نفسه ١١١ هذا هو من وهديان .
وأخطأ ابن قدامة في قوله إذا نقب أحدهما وحده ودخل الآخر وحده وأخرج المتاع لا قطع على واحد منهما لأن الأول لم يسرق وإنما نقب والثاني سرق من حرز مهتوك فكأنه سرق من غير حرز ، هذا كله ركام من الباطل والضلال ، والحرز إفاك قديم .

وأخطأ ابن قدامة في قوله إذا نقب رجل ثم أمر صبياً غير مميز فأخرج له المتاع عليه القطع لأن الصبي غير المميز يعتبر آلة له ولو كان الصبي مميزاً فلا قطع عليه ، هذا خيال ضال ، لا نص بشيء من ذلك ، أما الصبي فلا شيء عليه مميزاً أو غير مميز والقطع على الأمر بالسرقة لا محالة .

وأخطأ ابن قدامة والشافعي وأبو نور وابن المنذر في قولهم رجلان اشتركا في النقب فدخل أحدهما فرمى المتاع خارج النقب فأخذه الآخر وخرج هو من النقب لا يحمل متاعاً فالقطع على الداخل الذي رمى المتاع لا على الآخر ، هذه كلها هواجس ضالة بل القطع على كل شريك من كان في الداخل ومن كان في الخارج ومن حمل ومن لم يحمل ، من نقب ومن لم ينقب ، ورويد كم هذه الزواجر أيها الهائمون وأخطأ أبو حنيفة في قوله لا قطع على أحد منهما ، قد تولى كبر الخطائين .

حكم الشرع

الجناية الواحدة يشترك فيها العديدون يلزمهم جميعاً حد الجناية ، يستوى منهم المباشر والمؤازر ، والرده والظهير ، الكل في الجزاء سواء ، فالجماعة تسرق شيئاً قيمته نصاب واحد يقطعون أجمعين ، لا فرق بين من نقب ومن لم ينقب ، ومن دخل

وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ وَمَنْ حَمَلَ وَمَنْ لَمْ يَحْمِلْ ، أَمِيطُوا عَنَّا خِلَافَتَكُمْ فَإِنَّا قَاتِلُونَ
إِلَيْهِ رَاجِعُونَ .

مَدِيبُ الْخِلَافِ

الْحُكْمُ فِي الدِّينِ بِالرَّأْيِ وَالْخَيَالَاتِ وَالْأَوْهَامِ دُونَ اسْتِنَادٍ إِلَى أَيْ نَصٍّ
وَشَرَعٍ مَنَالٍ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ ، وَإِسْقَاطِ حُدُودِ اللَّهِ بِلا مَبْلَاهِ .

المكتاب الرابع

جناية الزنا

النصوص القرآنية

١- النهي ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾

الامراء ٣٢ .

٢- ﴿ ... وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ الفرقان ٦٨ :

٣- العقوبة المنسوخة ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّهَا فَاحِشَةٌ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُذِوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾

النساء ١٥ - ١٦

٤- حد البكر ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ النور ٢

٥- حد الاماء ﴿ ... فَأَذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ النساء ٢٥ .

٦- حفظ الفروج ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ المؤمنون ٥ - ٧ المعارج ٢٩ - ٣١

﴿ وَلَا تَسْكَحُوا مَا يَسْكَحُ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ .

٧ - المحرمات ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ
 وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ الْأَتْنِ أَرْضَعْتُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ
 مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرِبَائِيكُمْ الْأَتْنِ فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الْأَتْنِ
 دَخَلْتُمْ بِهِنَ فَمَنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ
 الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
 غَفُورًا رَحِيمًا ۝ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۝ النِّسَاءُ ٢٣-٢٤ .

٨ - المحرمات ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ
 لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ۝ النُّور ٣
 ٩ - المحرمات ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَا أُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ
 خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۝ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا
 وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۝ البقرة ٢٢١

١٠ - المحللات ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ
 أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ
 مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ
 وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝ المائدة ٥

الاحاديث النبوية

ن ١١ (٦٨١٢ فح) عن علي ابن أبي طالب [حين رجم امرأة يوم الجمعة
 وقال قد رجمتها بسنة رسول الله] .

ن ١٢ (٦٨١٣ فح) عن الشيباني قال سألت عبد الله ابن أبي أوفى
 [هل رجم رسول الله ، قال نعم قلت قبل سورة النور أم بعد قال لا أدري]

ن ١٣ (٦٨١٤ فح) عن جابر ابن عبد الله [أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ فحدث أنه قد زنى فشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله ﷺ فرجم وكان قد أحسن .

ن ١٤ (٦٨١٥ - ٦٨١٦ فح) عن أبي هريرة [أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناده فقال يا رسول الله إني قد زنيت فأعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال أباك جنون ؟ قال لا ، قال فهل أحصنت قال نعم قال النبي ﷺ اذهبوا به فارجموه قال ابن شهاب فأخبرني من سمع جابر ابن عبد الله فكنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلى فلما أذلقته الحجارة هرب فأدركناه بالحرة فرجمناه .

ن ١٥ (٦٨١٩) عن ابن عمر قال [أتى رسول الله ﷺ يهودى ويهودية قد أحدثا جميماً فقال لهم ماتجدون في كتابكم ؟ قالوا إن أحبارنا أحدثوا تحميم الوجه والتجبيه قال عبد الله بن سلام ادعهم يا رسول الله بالتوراة فأتى بها فوضع أحدهم يده على آية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له ابن سلام ارفع يدك فإذا آية الرجم تحت يده وأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما قال ابن عمر فرجما عند البلاط فرأيت اليهودى أجناً عليها]

ن ١٦ (٦٨٢٠ فح) عن جابر [أن رجلاً من أسلم جاء النبي فاعترف بالزنا فأعرض عنه النبي حتى شهد على نفسه أربع مرات فقال النبي أباك جنون قال لا قال أحصنت قال نعم فأمر به فرجم بالمصلى فلما أذلقته الحجارة فرأى فأدرك فرجم حتى مات فقال له النبي ﷺ خيراً وصلى عليه] .

ن ١٧ (٨٢٤ - فح) عن ابن عباس قال [لما أتى معز بن مالك النبي ﷺ قال له لعلك قبلت أو غزرت أو نظرت قال لا يا رسول الله قال أنسكتها لا يسكني قال فعند ذلك أمر برجمه]

ن ١٨ (٦٨٢٧ - ٦٨٢٨ فح) عن أبي هريرة وزيد بن خالد قالا [كنا عند النبي ﷺ فقام رجل فقال أنشدك بالله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله فقام خصمه وكان أفتقه منه فقال اقض بيننا بكتاب الله واثن لي قال قل إن ابني هذا كان عسيماً على هذا فزني بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وخدام ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبرني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام وعلى امرأته الرجم فقال النبي ﷺ والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله جل ذكره المائة شاة والخدام رد وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغدياً بنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها فعترفت فرجمها] .

ن ١٩ (٦٨٤٣ - ٦٨٤٢ فح) عن أبي هريرة وزيد بن خالد أما غنمك وجاريتك فرد عليك وجلد ابنه مائة وغربه عاماً وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها] .

ن ٢٠ (٦٨٢٩ فح) ابن عباس قال قال عمر [لقد خشيتُ أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن وقامت البيعة أو كان الحبل أو الاعتراف] .

ن ٢١ (٦٨٣٣ فح) أبو هريرة [أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنى عام وإقامة الحد عليه] .

ن ٢٢ (٦٨٣٧ - ٦٨٣٨) أبو هريرة وزيد بن خالد [أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن قال إذا زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ولو بضفير] قال ابن شهاب لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة .

ن ٢٣ (٦٨٣٩ فح) عن أبي هريرة [قال النبي ﷺ إذا زنت الأمة

فتمين زناها فليجلدها ولا يترب ثم إن زنت فليجلدها ولا يترب ثم إن زنت الثالثة فليبعها ولو بجبل من شعر .

ن ٢٤ (مسلم ١١٥/٥) عن عبادة ابن الصامت أن رسول الله ﷺ إذا أنزل عليه كرب لذلك وتربد له وجهه قال فأنزل عليه ذات يوم فلقى كذلك فلما سرى عنه قال [خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلا الثيب بالثيب والبكر بالبكر الثيب جلد مائة ثم رجم بالحجارة والبكر جلد مائة ثم نفى سنة]

ن ٢٥ (مسلم ١١٥/٥) عن عبادة ابن الصامت قال قال رسول الله ﷺ [خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم] .

ن ٢٦ (مسلم ١٦٠/٥) عن ابن عباس قال قال عمر ابن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ [إن الله قد بعث محمداً ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعينناها وعقلناها فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده وأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف] .

ن ٢٧ (مسلم ١١٦/٥) عن أبي هريرة قال [أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناده فقال يا رسول الله إني زنت فأعرض عنه فتنحى تلقاه وجهه فقال يا رسول الله إني زنت فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله ﷺ فقال أباك جنون قال لا قال فهل أحصنت قال نعم فقال ﷺ اذهبوا به فارجموه قال ابن شهاب فأخبرني

من سمع جابر ابن عبد الله يقول فكنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلى فلما أذلقته الحجارة هرب فأدركناه بالحرة فرجمناه .

ن ٢٨ (مسلم ٥ / ١٧) جابر بن عبد الله نحو حديث أبي هريرة (أربع شهادات) ن ٢٧

ن ٢٩ (مسلم ٥ / ١١٧) جابر بن سمرة قال [رأيت ماعز بن مالك حين جىء به إلى النبي ﷺ رجل قصير أعضل ليس عليه رداء فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى فقال رسول الله ﷺ فلعلك قل لا والله إنه قد زنى الآخر قال فرجمه ، ثم خطب فقال ألا كلما نفرنا غازين في سبيل الله خلف أحدهم له نيب كنيب التيس يمنح أحدهم الكلبة أما والله إن يمكنى من أحدهم لا نكلته .

ن ٣٠ (مسلم ٥ / ١١٧) جابر بن سمرة قال [أتى رسول الله ﷺ برجل قصير أشعث ذى عضلات عليه إزار وقد زنى فردة مرتين ثم أمر به فرجم فقال ﷺ كلما نفرنا غازين في سبيل الله تخلف أحدهم نيب نيب التيس يمنح إحداهم الكلبة إن الله لا يمكنى من أحد منهم إلا جعلته نكالا أو نكلته قال فحدثته سعيد ابن جبير فقال إنه رده أربع مرات .

ن ٣١ (مسلم ٥ / ١١٨) ابن عباس [أن النبي ﷺ قال لماعز ابن مالك أحق ما بلغنى عنك قال وما بلغك عنى قال بلغنى أنك وقعت بجارية آل فلان قال نعم قال فشهد أربع شهادات ثم أمر به فرجم]

ن ٣٢ (٥ / ١١٨) عن أبي سعيد [أن رجلا من أسلم يقال لماعز ابن مالك أتى رسول الله ﷺ فقال إني أصبت فاحشه فأقمه على فردة النبي ﷺ مرارا قال ثم سأل قومه فقالوا ما نعلم به بأسا إلا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج

منه إلا أن يقام فيه الحد قال فرجع إلى النبي ﷺ فأمرنا أن نرجعه قال فانطلقنا به إلى بقيع الغرقد قال فما أوتقناه ولا حفرنا له ثم قام رسول الله خطيباً . . .
قال فما استغفر له ولا سبه [.

ن ٣٣ (مسلم ٥ / ١١٩) سليمان بن بريدة قال [جاء ماعز ابن مالك إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله طهرني فقال ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني ، فقال رسول الله ﷺ ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي ﷺ مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله ﷺ فيم أطهرك فقال من الزنى فسأل رسول الله ﷺ أبه جنون فأخبر أنه ليس بجنون فقال أشرب خمرأ فقام رجل فاستنكحه فلم يجد منه ريح خمر قال فقال رسول الله ﷺ أزيت فقال نعم فأمر به فرجم فكان الناس فيه فرقتين قائل يقول لقد هلك لقد أحاطت به خطيئته وقائل يقول ماتوبة أفضل من توبة ماعز أنه جاء إلى النبي ﷺ فوضع يده في يده ثم قال اقتلني بالحجارة قال فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس فسلم ثم جلس فقال استغفروا لماعز بن مالك قال فقالوا غفر الله لماعز بن مالك فقال رسول الله ﷺ لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم ثم جاءت امرأة من غامد من الأزد فقالت يا رسول الله طهرني فقال ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبتي إليه فقالت أراك تريد أن ترددني كما رددت ماعز ابن مالك قال وماذاك قالت إنها حبلى من الزنا قال آنت قالت نعم فقال لها حتى تضعي مافي بطنك قال فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت قال فأتى النبي ﷺ فقال قد وضعت الغامدية فقال إذا لا نرجعها وندع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه فقام رجل من الأنصار فقال إلى رضاعه يا بني الله قال فرجها [

ن ٣٤ (مسلم ٥ / ١٢٠) عن سليمان ابن بريدة عن بريدة [أن ماعز ابن مالك الأسلمي أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي وزنيت وإني أريد أن تطهرني فرده فلما كان من الغد أتاه فقال يا رسول الله إني قد زنيت فرده الثانية فأرسل رسول الله ﷺ إلى قومه فقال أتعلمون بعقله بأساً تنكرون منه شيئاً فقالوا مانع له إلا وفي العقل من صالحينا فيما نرى فأتاه الثالثة فأرسل إليهم أيضاً فسأل عنه فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله فلما كان الرابعة خفر له حفرة ثم أمر به فرجم قال فجاءت الغامدية فقالت يا رسول الله إني قد زنيت فطهرني وإنه ردها فلما كان الغد قالت يا رسول الله لم تردني لعلك إن تردني كما رددت ماعزاً فو الله إني لحبلى قال إماماً لا فاذهي حتى تلدى فلما ولدت أتته بالصبي في خرقه قالت هذا قد ولدته قال اذهبي فأرضعيه حتى نطعميه فلما فطمته أتيت بالصبي في يده كسرة خبز فقالت هذا يابني الله قد فطمته وقد أكل الطعام فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجموها فيقبل خالد بن الوليد بمحجر فرمى رأسها فتنضح الدم على وجه خالد فسبحها فسمع نبي الله ﷺ سبه إياها فقال مهلاً يا خالد فو الذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت

ن ٣٥ (مسلم ٥ / ١٢٠) عمران ابن حصين [أن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ وهي حبلى من الزنا فقالت يابني الله أصبت حداً فألقه على فدعا نبي الله ﷺ وليها فقال أحسن إليها فإذا وضعت فأنتني بها ففعل فأمر نبي الله ﷺ فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها فقال له عمر تصلى عليها يابني الله وقد زنت فقال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى

ن ٣٦ (مسلم ٥ / ١٢١) أبو هريرة وزيد ابن خالد قالا [إن رجلاً من

الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله فقال الخصم الآخر وهو أفعه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله وأنذن لي فقال رسول الله ﷺ قل قال إن ابني كان عسيماً على هذا فزني بامرأته وإني أخبرت أن علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني إنما علي ابني جلد مائة وتغريب عام وأن علي امرأة هذا الرجم فقال رسول الله ﷺ والذي نفسي بيده لأفصين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها قال ففدا عليها فاعترفت وأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت .

ن ٣٧ (مسلم ٥ / ١٢٢) ابن عمر [أن رسول الله ﷺ قد أتى يهودي ويهودية قد زنيا فانطلق رسول الله ﷺ حتى جاء يهود فقال ما تجدون في التوراة على من زنى قالوا نسود وجوههما ونحملهما ونخالف بين وجوههما ويطلق بهما قال فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقين فجاءوا بها فقرؤوها حتى إذا مر بآية الرجم وضع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرجم وقرأ ما بين يديها وما وراءها فقال له عبد الله بن سلام وهو مع رسول الله ﷺ مره فليرفع يده فرفعها فإذا تحتهما آية الرجم فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما قال عبد الله بن عمر كنت فيمن رجمهما فلقد رأيت بهما من الحجارة بنفسه [وهذا فعل الطليق لا المدفون في حفرة

ن ٣٨ (مسلم ٥ / ١٢٢) البراء بن عازب قال [مر على النبي ﷺ يهودي محمداً مجوداً فدعاهم ﷺ فقال هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم قالوا نعم فدعا رجلاً من علمائهم فقال أنشدك بالذي أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم قال لا ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك ، فجد الرجم واسكنه كثر في أضرافنا فسكننا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الضعيف أقننا عليه الحد فلنا تعالوا فلنجمع على شيء نقيم على الشريف والوضيع

فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم فقال ﷺ اللهم إني أول من أحيأأمرك إذ
أماتوه فأمر به فرجم .

ن ٣٩ (مسلم ٥ / ١٢٣) جابر ابن عبد الله [رجم رسول الله ﷺ رجلا
من أسلم ورجلا من اليهود وأمر أنه] هذا تصحيف الصواب رجلا وأمرأة من اليهود
ن ٤٠ (مسلم ٥ / ١٢٣) الشيباني سأل ابن أبي أوفى [هل رجم رسول
الله ﷺ قال نعم قلت بعد ما أنزلت سورة النور أم قبلها قال لا أدري]
ن ٤١ (مسلم ٥ / ١٢٣ - ١٢٥) أبي هريرة عن رسول الله ﷺ [إذا
زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يترب عليها ثم إن زنت
فليجلدها الحد ولا يترب عليها ثم إن زنت الثالثة فتبين زناها فليبيعها ولو بمجل
من شعر]

ثم عشرة طرق لنفس الحديث عن أبي هريرة وزيد ابن خالد الجهني عن
رسول الله ﷺ باختلاف بيعها في الثالثة أو الرابعة

ن ٤٢ (مسلم ٥ / ١٢٥) علي ابن أبي طالب [خطب على فقال يا أيها
الناس أقيموا على أرقائكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحسن فأن أمة لرسول
الله ﷺ زنت فأمرني أن أجدها فإذا هي حديث عهد بنفاس فخشيت أن
أقتلها فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال أحسنت [وزاد في طريق آخر] انركها
حتى تماثل]

ن ٤٣ (٦٢٤٣ و ٦٦١٢ فتح) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال [إن
الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة فزنا العين النظر وزنا
اللسان المنطق والنفس تتمنى وتشتهى والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه]

١ باب النفي

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر ومزاً صواب ↑ خطأ ↓
أبو سليمان وابن حزم وأصحاب ابن حزم ^١ أبو حنيفة ^٢ مالك ^٣	يجب النفي على الزاني البكر رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً ↑ وحجتهم الحديث الصحيح البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام إلغاء النفي بالسكينة لا نفي على زان أصلاً حراً كان أو عبداً ↓ إلغاء النفي عن النساء حرة أو أمة وعن العبد ↓ وإبقاؤه على الرجل الحر ↑
الأوزاعي ^٤	إلغاء النفي عن النساء حرة أو أمة ↓ وإبقاؤه على الرجال أحراراً وعبيداً ↑ قالوا للسيد حق في أمته وللزوج حق في زوجته فلا يجوز قطع هذا الحق
أبو حنيفة ^٥	لا جمع بين جلد ورجم في المحسن ↑ ولا بين جلد وتغريب البكر ↑ وجعل مكان النفي الحبس وقال هو أحسن وأسكن للفتنة من التغريب (نهاية)

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

أوجب الشرع بالنص الصحيح النفي على الزاني البكر^١ ولم يستثن امرأة
من رجل ولا مملوكاً من حر، وقضى رسول الله ﷺ في العسيف البكر بجلد مائة
وتغريب عام^٢، وجاء أنه جلد مائة وغربه عاماً فالذين استثنوا النساء وقالوا
لا نفي عليهن أو استثنوا المالك وقالوا هذا على الأحرار فقط لم يأت أحد منهم

(١) المحلى ٧٣/١٣ (٢) المحلى ١١١/١٣ (٣) ن ١٨ (٤) ن ١٩

(٥) رد المختار ١٤/٤

بنص على إلغاء النفي ينسخ النص الذي يأمر بالنفي، إلا محض رأيه وهواء، وليس الدين بالرأى، ولا يحل إبطال شرائع الله برأى أحد من الناس كائناً من كان .
 أجل لم يأت خبر بأن رسول الله ﷺ قد نفى أحداً من النساء حرة أو أمة ولكن ذلك لأنه لم يرد خبر بإقامة الحد على امرأة بكر حرة أو أمة وإنما وردت الأخبار عن الثيب مثل الغامدية والجهنية وصاحبة العسيف، ثم إن انعدام الخبر ليس معناه انعدام الفعل، من الجائز حصول فعل لم يأتنا خبره، والنص قائم لم ينسخ فلا يحل مخالفته، وإذا كان للمخالفين الذين ينفون النفي عن النساء شيئاً من العذر بانعدام الخبر بفعل ذلك في زمن النبي ﷺ، وهو كما قلنا لا ينهض عن ذرا البتة مع قيام النص، إلا أن المخالفين الذين ينفون حكم النفي حتى عن الرجال قد جاوزوا الحد في معارضة النص فقد ثبت أن النبي ﷺ قد نفى الزاني البكر .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب أبو سليمان وابن حزم وأصحابه في قولهم يجب النفي على الزاني البكر رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً لمطابقة النص .
 وأخطأ أبو حنيفة خطأ صارخاً بإنكار النفي بالكلية على الرجال والنساء في معارضة النص القطعي الثبوت .
 وأخطأ مالك في إلغاء النفي عن النساء وعن العبد الذكر في معارضة النص العام الشامل للرجال والنساء^(١) .
 وأصاب في إقراره على الحر الذكر لموافقة النص، هذا تحكم في الدين بالرأى لا اعتبار له^(٢) .
 أخطأ الأوزاعي في إنكار النفي على النساء وأصاب في إقراره على الرجال

النفي عام لكل زان بكر رجلاً كان أو امرأة .

حكم الشرع

الزاني البكر رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً عليه الجلد مائة وتغريب عام ما

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص وفي معارضة النص .

٢ باب تنصيف العذاب

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى للذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
ابو سليمان وأصحاب ابن حزم ^١	التنصيف هو كما أمر الله على الإماء فقط ولا تنصيف على العبد الذكر ↑ وحجته الآية الكريمة ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَلْعَلَيْنِ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾
الثوري والحسن ابن حي وابن أبي ليلى ^٢ الشافعي ^٣	تنصيف العذاب على الأمة ↑ وتنصيف النفي على العبد إلى سنة أشهر ↓ مع بقاء الجلد مائة جلد العبد في الزنا خمسين والنفي ستة أشهر ↓ وجلد الأمة خمسين ↑ والسيد أن يقيم حد الزنا على مملوكته
ابن حزم ^٤	التنصيف على الأمة والعبد في كل ما يمكن تنصيفه الجلد والنفي المؤقت والقطع ↓ احتج بحديث ليس في الصحيحين وفوق ذلك فهو مرسل ولا حجة في مرسل والحديث يقول إن ميراث المكاتب وعقوبته على قدر ماعتق منه فإذا كان حقيق عشرة فعقوبته عشرة عقوبة الحر ثم خرج من هذا تصويب رأي العلماء في تنصيف الحد على المالك هاهنا الاحتج بأقوال العلماء وبحديث مرسل وهذا من ذلات ابن حزم غفر الله لنا وله

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

ترد كلمة « المحصنات » في النصوص بعبان مختلفة يجب فهمها حتى يمكن
معرفة المقصود من النصوص وسياق المتن هو الذي يرشد إلى المعنى المقصود هناك
معان ثلاثة لكلمة المحصنات هي العفيفات والمزوجات والحرائر من ضرب أمثلة

(١) المحلى ٧٣/١٣ (٢) الأم ١٤٤/٦ (٣) المحلى ٧٨/١٣

من القرآن الكريم لكل منها كلاً ق.

جاءت المحصنات بمعنى العفيفات

في قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أي
أحل لكم العفيفات من هؤلاء وهؤلاء..

وفي قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ أي يرمون العفيفات .

﴿وَمَرْيَمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾
أي أعنت فرجها .

﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَى الْبِغَاوِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحْصِنَ﴾
أي أردن تعففاً

وفي قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاحِشَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾
أي يرمون العفيفات

والمحصنات بمعنى المتزوجات

في قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ أي
حرمت عليكم المتزوجات من النساء

وفي قوله تعالى ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّهُنَّ بِفَاحِشَةٍ﴾ أي فإذا تزوجن..

وفي قوله تعالى ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ أي
متزوجين غير زانين ولا متخذى خليلات .

(١) المائدة ٥ (٢) النور ٤ (٣) النور ٢٣ (٤) النور ٣٣

(٥) التحريم ١٢ (٦) النساء ٢٤ (٧) النساء ٢٥

والمحصنات بمعنى الحرائر

في قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْحَصَنَاتِ﴾^(١) أي ومن لم يستطع أن ينكح الحرائر فلينكح من الإماء بعد ذلك نقول النصّوص في حد الزنا وردت عامة في جميع الزناة ذكوراً وإناثاً أحراراً أو مملوكات، العقوبة واحدة على الجميع لم يستثن من ذلك إلا حالة واحدة أمر فيها الشارع جل وعلا بتنصيف العذاب، وهي حالة الأمة إذا تزوجت فإن زنت فعليها نصف ما على المحصنات من العذاب.

وقد فهم من السياق هنا أن المقصود بالمحصنات هنا هو الحرائر لأنه ورد في مقابلة الإماء وليس في مقابلة الإماء إلا الحرائر فالمعنى أن الأمة إذا أحصنت بالزواج ثم زنت فعليها نصف ما على الحرة من العذاب، والحرة إما أن تكون بكرًا (لم تحسن) أو ثيبًا (قد أحصنت)، ولما كان عذاب الحرة البكر يمكن تنصيفه، وعذب الحرة الثيب يستحيل تنصيفه لأنه لا يمكن تنصيف القتل، وكان من المتيقن أن الله عز وجل لا يأمر عباده بأمر مستحيل ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢) لما كان ذلك كذلك علم أن المقصود من الآية هو نصف عذاب الحرة البكر أي أن الأمة إذا أحصنت بالزواج ثم زنت فعذابها خمسين جلدة ونصف عام تعزيراً.

ويؤخذ من هذا بطريق المفهوم أن هذا هو أيضاً عذاب الأمة التي لم تحسن بزواج إذا زنت، لأن العقل يأبى أن يكون عذاب الذنب الصغير أشد من عذاب الذنب الكبير، يأبى أن يكون عذاب الأمة البكر مائة جلدة وتعزير عام، بينما عذاب الأمة الثيب خمسين جلدة وتعزير نصف عام، على خلاف ما شرع الله تعالى، عذاب الزانية البكر جلد وتعزير، وعذاب الزانية الثيب الرجم.

وهذا المفهوم المنطقي يؤكد المعنى البلاغي للآية الكريمة:

(١) النساء ٢٥ (٢) "بقرة ٢٨٦

إن من أساليب البلاغة الكبرى في القرآن الكريم ، ذكر الأوامر والنواهي في مناسبات معينة لتأكيد وجوبها في المناسبات التي هي أهم .

١ فمثلاً قال تعالى ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا ﴾ ذكر النهي عن الإكراه في حالة الرغبة في التحصن ليؤكد النهي عن الإكراه في حالة عدم الرغبة في التحصن، إذا كان عدم التحريض على البغاء في حالة التعفف واجباً، فهو عند عدم التعفف أشد وجوباً .

٢ - وقال تعالى ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ إذا كان طلب البرهان من الصادقين واجباً فهو من الكاذبين أشد وجوباً .

٣ - وقال تعالى ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَا فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ أوجب تنصيف العذاب على زنا الأمة الشيب ليبين أن التنصيف على زنا الأمة البكر أشد وجوباً، إذا كان تخفيف العذاب على الأماء في الجريمة الكبرى فريضة، فهو عليهن في الجريمة الصغرى أعظم فرضاً . هذا هو أسلوب القرآن ، هذا هو الإيجاز في البيان ﴿ قُلْ لَّيْسَ اجْتِمَاعُ الْإِنْسِ وَالْجَنِّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾

فما تقدم يتبين ثبوت الأمر بتنصيف العذاب ، على الأماء في جنابة الزنا سواء بعد الإحصان أو قبل الإحصان .

أما الذين يقولون بتنصيف العذاب على العبد الذكور فلم يأتوا بحجة من كتاب أو سنة فلا اعتبار لقولهم ، واحتج ابن حزم لذلك بحديث مرسل لا يصح ولا حجة في مرسل .

وأعجب التحككات في الدين بالرأى هو قول القائلين بتنصيف نوع من

(١) النور ٢٣ (٢) البقرة ٢٨٦ (٣) النساء ٢٥ (٤) الاسراء ٨٨

العذاب دون نوع آخر، الذين يقولون حد العبد البكر إذا زنى هو مائة جلدة مثل الحر ولكن تغريب ستة أشهر فقط بدلا من تعريب عام مثل الحر البكر، من أين جاءوا بهذا التقسيم ؟ من أين جاءوا بهذا التفريق بين شطرى الحد شطرا يتمون وشطرا ينصفون ؟ أتنبعون أمر النبي في شطر الحد ونبعون أهواءكم في الشطر الآخر ؟ هذا لا ينبغي أبداً من المؤمنين قال تعالى ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ ^(١).

واقه جل وعلا قد قرض تنصيف العذاب فقط في زنا الأمة . ولم يفرض ذلك في سائر الجرائم من مرقعة أو قذف أو غير ذلك ، فالذين سحبوا التنصيف على الجرائم الأخرى بلا حجة مبينة قد قهرعوا من الدين ما لم يأذن به الله . وتحكموا في الدين بالرأى دون النص .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب أبو سليمان وأصحاب ابن حزم في أن تنصيف العذاب هو على الأمة

فقط لا على العبد لمطابقة النص .

وأصاب الثوري والحسن وابن حنبل وابن أبي ليلى في تنصيف العذاب على الأمة لمطابقة النص ، وأخطأوا في تنصيف النفي على العبد مع إبقاء الجلد مائة كما هو، هذا تبديل لكلام الله وشرع ما لم يأذن به الله ، فهو مرفوض لا يلتفت إليه وأخطأ الشافعي في تنصيف الجلد على العبد لمخالفته النص ^(٢) وأصاب في تنصيف الجلد على الأمة لمطابقة النص ^(٣) .

وأخطأ ابن حزم في تنصيف العذاب على العبد وأمة لمخالفته النص الذي يخص الأمة وحدها ، وأخطأ في تعميم التنصيف على كل الجرائم السرقة والقذف وغيرها لأن النص خاص بالزنا وحده ، هذا حكم في الدين بالرأى لا اعتباره .

(١) البقرة ٨٥ (٢) ن ٢٤ ، ٢٥ (٣) ن ٥

حكم الشرع

إذا زنت الأمة سواء كانت محصنة أو غير محصنة فعليها نصف عذاب الحرة.
البكر أى عليها جلد خمسين وتغريب ستة أشهر ولا تنصيف على العبد ولا تنصيف
لأى حدم من الحدود غير الزنا.

سبب الخلاف

الحكم فى الدين بالرأى دون النص وفى معارضة النص استناداً إلى أحاديث
غير صحيحة .

٣ باب حد الرجم على الثيب

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
أبو ثور ^١	الأمة المحصنة عليها الرجم ↓ إلا أنه يمنع من ذلك إجماع حجته عموم الأمر برجم الثيب وأثار مبهمة عن عمرو والصحاب أن الرجم على من أحسن جملة، لا يخص حرًا من عبد ولا حرة من أمة
أصحاب ابن حزم ^١ الأوزاعي ^١	العبد المحصن عليه الرجم ↑ النص العام برجم من أحسن الأمة المحصنة عليها الرجم ↓ والعبد المحصن عليه الرجم ↑ ولا إحصان إلا بزواج من حر أو حرة ↓
أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ^١ ابن حزم ^٢	حد العبد ↓ المحصن والأمة المحصنة ↑ لا رجم في شيء من ذلك حكم الماليك في الحد نصف حد الحر ↓ لأنس ولا إجماع يوجب الرجم عليهم (العبد والأمة) ↓ الآية (الزانية والزاني) تعني بلا شك الأحرار والحرائر ↓ وكذلك حد الرجم يعني الأحرار والحرائر لا العبد والإماء ↓

الرد المنفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

صدق الله العظيم ﴿ وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَنِيًّا

بَيْنَهُمْ ۝ ٢٠ ۝

(١) المحلى ١٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ (٢) المحلى ٢٠٨/١٣ (٣) الشورى ١٤

أفي كل آية تتفرق بهم المذاهب ؟

أو كلما عرض حكم من أحكام الدين ، رأيناهم مختلفين متفرقين ؟

عن اليمين وعن الشمال عزين ؟

جاءتهم آية رمى المحصنات محكمة حاسمة فأدخلوا في القذف غير المحصنات ونصفوا الحد على المملوكات ، وأسقطوا الحد بالظنون ، وضاعفوه على من يشاؤون ، وخرقوا عفواً وأحدثوا قتلاً بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير وجاءتهم آية السرقة عامة شاملة فابتدعوا « حرزاً » أهدر الأموال وأسقط الحدود وتفرقوا في السرقات أشتاتاً ، وذهبوا في الأماكُن والأقارب كل مذهب وها هنا جاءتهم آية التنصيف مخصصة المحصنات من الإماء فطبقوها على البكر والثيب من العبيد ، جاءتهم قاصرة على الزنا فسحبوها على القذف والسرقة وغيرها من الحدود وتفتتوا في الإحصان ، وقاسوا الإماء على الذكران ، فوقعوا في الضلال البعيد .

ولا نخرج من هذه وغيرها من المناهات إلا بالرجوع إلى نصوص الآيات نقول وبالله التوفيق .

حد الرجم على الثيب مقرر بالحديث الصحيح ، الثيب بالثيب جلد مائة والرجم^(١) ، وهو عام للرجال والنساء ، الأحرار والأرقاء ، سكن الله تعالى امتنحي من ذلك الإماء المحصنات بالزواج ، فجعل عليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقد بينا في الباب السابق (٢ باب تنصيف العذاب) أن المقصود هو نصف عذاب الأبكار ، لا نصف عذاب الثيبات لأن الرجم لا يمكن تنصيفه .

فالثيب من الرجال حراً أو عبداً عليه الرجم بالنص السابق والثيب الحرة عليها الرجم ، والثيب الأمة عليها جلد خمسين وتغريب ستة أشهر ، فداستثنائها القرآن من رجم .

هذا حكم الله تعالى على لسان رسوله وفي كتابه في منتهى الوضوح لا ايس فيه ولا غموض .

فلننظر الآن إلى أقوال المخالفين ، رغم هذا الوضوح ، ونورد على حججهم الداحضة .

فمنهم من حكم بالرجم على الأمة المحصنة وحجبتهم عموم الأمر بالرجم على الثيب كلفظ الحديث ^(١) ، وحجبتهم أيضاً بعض آثار مبهمة عن عمر والصحابه أن الرجم على من أحسن جملة لا يخص جرأ من عبد ولا حرة من أمة . أما حجبتهم بعموم لفظ الحديث فيسقطها ورود التخصيص في القرآن الكريم الذي استثنى الأمة المحصنة وجعل عليها نصف العذاب فقط ^(٢) .

وأما حجبتهم بالآثار المبهمة فيسقطها أن القرآن الكريم لا يعارض بالآثار والأخبار ، حتى ولو كانت في ذروة الصحة فكيف بالمبهم للعول غير للقبول . ومن أعجب ما قال هؤلاء أن الرجم على الأمة المحصنة إلا أنه يمنع من ذلك إجماع ، جعلوا الإجماع أعظم عندهم من القرآن ، أعلنوا إدعائهم للإجماع بعد ما أعلنوا عصيانهم للقرآن ، استئننت الآية الإماء المحصنات من الرجم ، فأبوا إلا الإصرار على الرجم ، ثم طأطأوا للإجماع ، هذا هو القول المذهل في تقديس الإجماع فوق كلام رب العالمين .

ومنهم من ^(٣) مثلاً القول السابق غير أنه زاد شرطاً فاسداً اخترعه برأى نفسه ، ليس في كتاب الله ، قال ولا إحصان إلا بزواج من حر أو حرة ! لا نقول فقط أن هذا الشرط الفاسد لا دليل عليه من الكتاب ولا من السنة . بل نقول لفائله هذا مناقض للقرآن نفسه ، فالآية السكريمة جعلت زواج الأمة إحصاناً ورتبت على هذا الإحصان تنصيف العذاب .

ومنهم من أسقط الرجم عن العبد المحصن قياماً على الأمة المحصنة وهذا قال
حد العبد المحصن والأمة المحصنة لا رجم في شيء من ذلك ، وهذا حكم في الدين
بالرأي في معارضة النص الصحيح وهو شرع مالم يأذن به الله فهو باطل كامل
البطلان لا التفات إليه البتة ، نعوذ بالله من الزيغ والزلل .

ومنهم من أسقط الرجم عن العبيد والإماء وجعل عليهم نصف حد الأحرار
زاعماً أن آية ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾^(١) تعني
بلا شك الأحرار والحرائر أي أنها لا تخص العبيد ولذلك فلا يطبق عليهم الجلد
مائة جلدة بل ينصف إلى خمسين جلدة فقط وزاعماً أن الحديث الصحيح [الثيب
بالثيب جلد مائة والرجم]^(٢) يعني الأحرار والحرائر فلا يطبق على العبيد .

والمعجب أن هذا الزعم الخاطئ المناقض للنصوص القطعية الثبوت من القرآن
وأصح الحديث ، هذا الوهم الباطل يرسخ في ذهنه رسوخاً يجعله يقول أن الآية
والحديث تعني بلا شك الأحرار والحرائر ولا تعني الرقيق !!

يا عجباً لهذا الوهم !! يا أسفاً على ابن حزم !!

رجل قليل أمداده عظيم في الله جهاده ولكن له زلات
فقاله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات .

بل الآية والحديث كلام عام للرجال والنساء، الأحرار والأرقاء، ولكن الله
تعالى استثنى الأماء بالآية التي في سورة النساء^(٣)، استثناهن من الرجم وجعل
عليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، فبقى ما عداهن ، الثيب من الأحرار
والحرائر والعبيد ، كلهم على الحكم العام حكم الرجم .

أما الحديث المعلوم الذي استنبط منه ابن حزم خطأ أن حد العبد غير حد

(١) النور ١ (٢) ن ٢٤ ، ٢٥ (٣) النساء ٢٥ (٤) المحلى ١٣ - ٢٠٣

الحر ، ثم بنى على الاستنباط الخاطئ . حكما خطأ وهو تنصيف العذاب على عبد الزاني هو إسقاط الرجم عن العبد الثيب الزاني ، ثم بنى على الخطأين لتراكمين خطأ ثالثا وهو أن الآية والحديث خاصان بالأحرار والحرث دون الأرقاء ، هذا الحديث هو [إذا أصاب المسكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحسب ما عتق منه وأقيم عليه الحد بحسب ما عتق منه]^(١) هذا الحديث مرسل ولا حجة في مرسل :

وكان ابن حزم فطن إلى ركاكة الاحتجاج بالمرسل في مواجهة الصحيح والنصوص القطعية من القرآن والسنة ، فأراد أن يستدرك ذلك بما يفهم منه أن فعله هذا هو أحسن الخيارين ضرراً ، فالأخذ به أولى ، قال : انصه « وأما من لم يصح الحديث الذي أوردنا . . . فإنه لا مخلص له من دليل أبي ثور وأصحابنا ولا نجد البتة دليلاً على إسقاط الرجم عن الأمة المحصنة والعبد المحصن »^(٢) . فكأنه يرى أن نصوص حد الزنا لا تسمح إلا بأحد هذين الخيارين .

(١) إما تنصيف العذاب على العبد الذكور أخذاً بالحديث للرسول وفي هذا مخرج من مخالفة القرآن ﴿ فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ .

(٢) وإما رجم الأمة المحصنة كما يقول أبو ثور وأصحابنا أخذاً بالنص العام [التيب بالتيب جلد مائة والرجم] وفي هذا مخالفة القرآن .

وليس الأمر كما يظن ابن حزم فليس في القرآن ولا في صحيح الحديث ما يضطرنا أبداً إلى خطأ أو خيار بين ضررين ، وإنما هو التباس الفهم الذي يصور ذلك في بعض اللوطين ، والتباس الفهم هذا جاء من تفسير « المحصنات » بالثيبات في قوله تعالى ﴿ فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ ومعلوم أن حد الثيبات في الزنا هو الرجم ، والرجم يستحيل تنصيفه ، والله جل شأنه لا يأمر عباده بالمستحيل ، فينتعين للعبر إلى المعنى الآخر من معاني كلمة

(١) المحلى ٢٠٢/١٢ (٢) المحلى ٢٠٨١٢، ٢٠٩

المحصنات وهو الحرائر لكي تصح للمقابلة التي تريدها الآية أي (فإذا أحصنت الأمة فعليها نصف ماعلى الحررة من العذاب) والحررة الثيب عليها الرجم وهو مستحيل التنصيف، فلم يبق إلا الحررة البكر وعذابها جلد مائة وتغريب عام ، وهذا نصفه جلد خمسين وتغريب نصف عام ، وهو المطلوب من الآية .
وبذلك يقع أمر الله موافقه ، ويعلم المؤمنون أن الله هو الملك الحق المبين .
وأن كتابه العزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

لاشئ . يضطرنا إلى نقض القرآن بالحديث للرسول بتنصيف العذاب على العبد الذكر على خلاف القرآن ، ولاشئ . يضطرنا إلى نسخ الآية بالحديث فترجم الأمة المحصنة لعموم الأمر في الحديث رغم نفي ذلك في القرآن ، بل الحق هو العمل بالآية والحديث معا ، يكمل بعضها بعضا بلا خلاف ولا تناقض .
الحديث يأمر بالرجم على كل ثيب رجلا ونساء ، أحراراً وأرقاء ، فيعمل به والآية استثنت الأمة المحصنة من الرجم وجعلت عليها نصف عذاب الحررة البكر ، فيعمل بها . فيكون الحكم كما أمر الله ورسوله هو رجم الثيب الحر والحررة والعبد ، وجلد الأمة خمسين جلده وتغريب نصف عام ، تشريع صريح واضح لا غموض فيه ولا تناقض .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب أصحاب ابن - زم العبد المحصن عليه الرجم طبقاً للنص'
وأصاب أبو ثور: والأوزاعي في قولهما العبد المحصن عليه الرجم طبقاً للنص

وأصاب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، لا رجم على الأمة المحصنة طبقاً للنص .

وأخطأ أبو ثور والأوزاعي في قولهما الأمة المحصنة عليها الرجم خلافا للنص .

وأخطأ أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في قولهم ، لا رجم على العبد المحصن ، خلافا للنص .

وأخطأ ابن حزم في قوله حكم المماليك في الحد نصف حد الحر ، التنصيف في الآية على الأئمة فقط لا على العبد ، وأخطأ في قوله لا نص ولا إجماع يوجب الرجم عليهم ، بل النص قائم ، والاجماع ليس مصدرا للشرع ، إنما الشرع من عند الله ورسوله ، وأخطأ في قوله الآية والحديث تعني الأحرار والحرائر ولا تعني العبد والأئمة ، هذا وهم يامل بل لفظ الآية والحديث عام في الجميع .

حكم الشرع

الرجم حق على كل من زنى وهو ثيب الحر والحرة والعبد ، وتنصيف العذاب (خمسين جلدة وتغريب نصف عام) على الأئمة بنص القرآن .

سبب الخلاف

الحكم بالرأى دون النص ، واتباع الأحاديث المعلولة والقياس .

٤ باب الجلد والرجم

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً ↑ خطأ ↓
الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة ومالك وأحمد والشافعي وأبو ثور وأصحابهم	الرجم فقط ↑ حجتهم فعل رسول الله ﷺ
علي ابن أبي طالب والشعبي والحسن البصري وابن راهويه وأبو سليمان وجميع أصحاب ابن حزم	الجلد والرجم معاً ↓ حجتهم نص الحديث [التيب بالتيب جلد مائة والرجم] وحديث ليس في الصحيحين فيه أن علياً جلد ثم راحه يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال جلدتها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله
أبو ذر وأبي ابن كعب ومسروق	الشاب المحسن يرجم ولا يجلد والشيخ المحسن يجلد ويرجم ↓
أبو بكر وعمر والنخعي والشافعي	رجما ولم يجلداً يرجم الزاني التيب ولا يجلد ↑

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

حديث عبادة ابن الصامت الذي فيه جمع الجلد والرجم على التيب هو
أول ما نزل في الرجم كما هو واضح من السياق لأن حكم الزنا قبل ذلك كان
الحبس في البيوت للنساء حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لمن سبيلاً والأبذاء

(١) المحلى ١٣ / ١٩٧ (٢) المحلى ١٣ / ١٩٦ (٣) ن ٣ (٤) الأم ١١٩٦

١٦ - ديوان الجنائيات

للرجال والنساء حتى يتوبوا ويصلحوا كما في الآيتين ١٥ - ١٦ النساء ، وبقى الحال على ذلك حتى أنزل على النبي ﷺ الوحى أمر آخر قرآن فلما مرى عنه قال [خذوا عني خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلا ، الثيب بالثيب جلد مائة والرجم] (١) ، فكان هذا هو أول أمر نزل من عند الله تعالى ، ثم نزل بعد ذلك قرآن بالرجم ثم رفع القرآن وبقى الحكم بالرجم (مسلم ١١٦/٥) حديث عمر [فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعينناها وعقلناها فيها ذكر الرجم فقط ولم يذكر فيها الجلد (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) ثم كان بعد ذلك فعل رسول الله ﷺ الرجم فقط لاجلد معه ، كما في رجم ماعز والغلامدية والجهنية وصاحبة العسيف واليهوديين ، فكان الرجم وحده هو آخر أطوار عقوبة الزنا للثيب ، فهذا قاطع في نسخ ما قبله مما نزل ولم يعمل به وهو الجلد مع الرجم .

أما حديث على بن أبي طالب رضى الله عنه فلم يذكره مسلم وذكره البخارى وفيه رجم شراحة دون جلدها على خلاف ما هو مذکور في غير الصحاح من جلدها ورجمها وفي بعض طرق هذا الحديث عند النسائي وغيره فيها الرجم فقط دون الجلد ، وبذا يكون خبر الجلد مع الرجم عنه غير ثابت ، وحتى لو صح عنه رضى الله عنه ، فذلك فعله على خلاف فعل رسول الله ﷺ ولا حاجة في قول ولا فعل أحد دون رسول الله ﷺ .

فإذا كان نسخ الجمع بين الجلد والرجم ثابتاً من فعل رسول الله ﷺ ومن تواريخ النزول فلا حاجة لمن تمسك بالنص الأول المنسوخ ، ولا جواب عندهم على رد فعل رسول الله ﷺ وترك العمل به .

وأما الذين ميزوا في العقوبة بين الشيخ الثيب والشاب الثيب يجمعون

(١) ن ٢٥٤٢

الجلد مع الرجم في الشيخ ويجعلون الرجم فقط على الشاب ، فهذا من التحكم في الدين بالرأى ، ومشرع مالم يأذن به الله فلا اعتبار له .

تنديد اقوال الفقهاء

أصاب الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأبو ثور
وأصحابهم في الحكم بالرجم فقط دون الجلد ، كفعل رسول الله ﷺ .
وأخطأ الشعبي والحسن البصري وابن راهويه وأبو سليمان وجميع أصحاب
ابن حزم في الحكم بالجلد مع الرجم ، لأنه خلاف فعل رسول الله ﷺ
وأخطأ أبوذر وأبي ابن كعب ومسروق في التفريق بين حكم الشيخ الثيب
والشاب الثيب ، هذا فحكم في الدين بالرأى دون النص ، وهذا مشرع مالم
يأذن به الله .

حكم الشرع

لا جلد مع الرجم على الزاني الثيب بل الرجم فقط كفعل رسول الله ﷺ
ولا فرق في الحكم بين الشيخ المحسن والشاب المحسن .

سبب الخلاف

العمل بالحكم المنسوخ وترك العمل بالحكم الأخير الناسخ .

٥ باب دفع الزنا بدعوى الزوجية او الملاكية

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
أبو حنيفة والشافعي مالك	الرجل يوجد مع المرأة فيقول هي امرأتى لا حد عليه ↓ الرجل يوجد مع المرأة فيقول هي امرأتى البينة أو الحد ↑ وشهادة أبوه وأخوها لا تكفى ↑
ابن حزم	الرجل يوجد مع المرأة إن كانا غريبين أو غير معروفين قبيل اتفاقهما على الزوجية ولا حد عليهما ↓ وإن قال هي امتى وقالت هو زوجى ، أو العكس فقال هي زوجى وقالت أنا أمتى فلا شئ عليهما لاتفاقهما على صحة الفرائض ↓

الرد المنفصل بالنص والبرهان لا بالراى

البينة على من ادعى هذا مبدأ شرعى ثابت ، قال تعالى ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ وقال النبي ﷺ للدعى [ألك بينة ؟] قال لا قال لخصمه احلف [،] ولا يمكن قبول دعوى بلا برهان ونقض هذا المبدأ معناه فتح الباب على مصراعيه لإهدار الحقوق وإبطال الحدود ونشر الجريمة وإشاعة الفوضى .

لو قبلنا من السارق دعوى الملكية لما سرق بلا برهان على ذلك لأقلت كل سارق واستعالت إقامة الحد على أى سارق ، ونفشت جرائم السرقة .
ولو قبلنا دعوى الغاصب ملكيته لما اغتصب دون إثبات صحيح لضاعت

(١) المحلى ١٣ - ٢١٠ (٢) البقرة ١١١ (٣) ن ٢٨

حقوق وأموال المفتعنين ونفسي العصب والنهب .

ولو قبلنا دعوى الزوجية أو المملوكية من الزناة بلا برهان ما أقيم حد على زان قط ولا تنتشر الزنا انتشاراً ذريعاً تحت ستار الزوجية السكاذبة .

وهل يتمنى الأشرار والفجار تيسيراً لجرائمهم أكثر من ذلك ؟

إن ترك إقامة الحدود على الجرائم بعد ثبوتها استناداً إلى مثل تلك المعاذير السكاذبة والذرائع الباطلة بعد رفعها للإمام ، هو عين التفريط في جنب الله ، وإهدار شرائعه ، ولا يمكن تبرير هذا التفريط بالخوف من ظلم البراءة ، فإن الشرع لا يبيح ذلك ، ولا يمنع متهماً متلبساً بجريته أن ينطلق يلتمس البينة على براءته ، كما لا يمكن تبرير هذا التفريط بالرغبة في التسامح والتساهل في إحقاق الحق ، فقد نهى الله ورسوله عن ذلك ، قال تعالى في حد الزناة ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ ^(١) وقال ﷺ لأسامة [أتشفع في جد من حدود الله] .

فالذي يقبل دعوى الزوجية أو المملكية من الزناة بعد أن تبين زناهم بحجة أنهم مجهولون أو غرباء لا يستطيعون إثبات دعواهم ، فهذا هو الذي يقبل الباطل لأنه لا يجد إلى الحق سبيلاً ، هذا هو المضيع لحدود الله بمحض التهاون والتفريط ، الزنا قد ثبت بالأربعة شهداء ولا سبيل إلى دفع الحد الذي حق عليهما إلا بينة صادقة أنهما زوجان أو مالك ومملوكة ، هما رهينان بهذه البينة يلتمسانها من أقصى الأرض أو أدناها ، في يوم أو في عام ، لا فسكك لهما من الحد الذي وجب بشهادة الشهود إلا بينة قاطعة .

لما قذف هلال بن أمية زوجه عند رسول الله ﷺ قال له البينة أو حد في ظهرك ، وكما راجعه أنه صادق في دعواه وأنه فلا رآه ، لم يزد رسول الله

والله أعلم بحكم [البينة أو حد في ظهرك] إذك بأن الحد قد وجب بحصول القذف ، فلا فسكك منه إلا بينة تنفيه يلتمسها من حيث شاء لا نبالي بمشقة أو سهولته ، قد قام الحد فلا يسقط إلا بينة ، ذلك حكم الله بحكم بينكم والله عليم حكيم .

هاهنا الزنا قد وقع ورفع إلى الإمام ، فعليهما البينة إن كانا صادقين في ادعاء الزوجية أو المملكية ، ولن يستحيل استظهار الحق من أرضه ، ولو طال الزمن ولو بعدت الشقة ، ولن يمنعهما الإمام من السعي في ذلك فلن يعجلهم بالعذاب قبل استنفاد ذلك .

الحد مفروض والتماس البينة ممدود (وما كان ربك مهلك القرى بظلم وأهلها . صلحون) ^(١) ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون ^(٢)

تفنيد اقوال الفقهاء

أصاب مالك الرجل يوجد مع المرأة ، فيقول هي امرأتى البينة أو الحد ، الحد انتصب بالشهود ، ودعوى الزوجية لا تقبل بغير برهان ، بل بعدلين على الأقل .

وأخطأ أبو حنيفة والشافعي في قولها لا حد لايه ، الزنا ثابت والزوجية غير ثابتة ، ولا يرد الحق بالظنون .

وأخطأ ابن حزم في قوله إن كانا غريبين أو غير معروفين ، قبل اتقاقهما على الزوجية ولا حد عليهما ، لا يدفع اليقين بالظنون البينة أو حد في ظهرك .

حكم الشرع

إذا ثبت الزنا فلا يسقط الحد إلا بإثبات الزوجية أو الملكية لا تقبل

الدعوى بغير برهان : *مستحب*

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى على خلاف النص.

٦ باب الاحصان

أقوال الفقهاء

المذهب والرجوع	رأى المذهب وحيثته والرد المختصر رمزاً ↑ صواب ↓ خطأ
الشافعي ^١	قال الشافعي من أحفظ عنه من أهل العلم (في حكم الأمة إذا زنت بعد إحصان) قالوا إحصانها إسلامها ↓
أبو حنيفة ^٢	قال شرائط الإحصان الموجب للرجم سبعة إذا اختل منها شرط بطل الرجم (حرية، وبلوغ، وإسلام، ووطء، وصحة النكاح، وإجماع إحصانها، وألا ييطل إحصانها بالارتداد) ↓ وفصلها بالآتي :
	١ - حرية : فلا يرجم العبد الزاني ولا ترجم الأمة الزانية، ولا يرجم الحر الزاني بأمة، ولا ترجم الحرة الزانية بعبد.
	٢ - بلوغ : فلا يرجم الصبي الزاني، ولا الجارية الزانية (قبل البلوغ) ولا يرجم الزاني بجارية قبل البلوغ، ولا ترجم الزانية بصبي قبل البلوغ، ولا يرجم الزاني بأي امرأة إذا كانت زوجته دون البلوغ (أي غير مكلفه) قال لأن هذا الزواج لا يحصنه فيبقى غير محصن
	٣ - الاسلام : فلا يرجم الزاني بكافرة ولا ترجم الزانية بكافر (بهر) واحتجوا بهديث (ليس في الصحيحين) [من أشرك بالله فليس بمحصن]

- ٤- الوطء : قال أى الابلاج وإن لم ينزل ، أى أنه إذا
نسكح ولم يمس فلا إحصان فى ذلك
- - صحة النكاح ، قال النكاح الفاسد لا يكون به محصنا
مثل النكاح بغير شهود أو النكاح بغير ولى قال تزوج بغير ولى
فدخل بها لا يكون محصنا (مهر)
- ٦ - اجتماع إحصانها : يعنى إذا زنا محصن بغير محصنة
فكلاهما غير محصن ، عدم إحصان أحدهما يبطل إحصان الآخر
فلا حد على أحد منهما .
- ٧ - ألا يبطل إحصان أحدهما بالردة (ابن كمال) قال
ولو ارتدا ثم أسلما لم يعد الإحصان الذى زال بالردة (إلا
بالدخول بعده

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

قد بينا فى باب تصنيف العذاب من كتاب الزنا (ص ٢٢٨) أن الإحصان
فى كتاب الله عز وجل قد يراد به أحد ثلاثة معانى مختلفة :

المحصنات فى كتاب الله قد يراد بهن المتزوجات أو العفقات أو الحرائر
(غير الأماء) ويعرف المعنى المراد فى كتاب الله من السياق ، وقد ضربنا
الأمثلة لذلك من القرآن الكريم كما أسلفنا (ص ٢٢٩)

وفى الصحيحين لما أقر ماعز بن مالك الأسلمى على نفسه بالزنا سأله النبي
ﷺ آحصنت ؟ أى هل تزوجت ؟ قال نعم فأمر به فرجم ٦٨١٥ و ٦٨١٦
فتح ، وفى الحديث ٦٨١٤ فتح [وكان قد أحسن] أى كان سبق له
الزواج ، فهذه الأحاديث وغيرها فى صحيحى البخارى ومسلم قاطعة

(١) رد المختار ١/٢٦٦

في أن المراد بالإحصان (الموجب للرجم) هو الزواج لا العفة ولا الحرية
إذ المقر على نفسه بالزنا لا يسأل، هل أنت عفيف؟ ثم ما عر الأسلى حر وليس
عبداً، فلم يبق معنى لسؤال النبي ﷺ إياه أحصنت؟ غير معنى واحد وهو
تزوجت؟.

والإحصان بالزواج الموجب لرجم الزانى المحصن، هو الزواج الذى
فيه دخول، أما الزواج الذى تم بعقد قران فقط وبغير دخول، فلا يحصن البتة.
وذلك ثابت بموتاً قطعياً من قول رسول الله ﷺ [الثيب جلد مائة ثم رجم
بالحجارة والبكر جلد مائة ثم نفي سنة] (مسلم ١١٥/٥) جعل الرجم عقوبة
الثيب دون البكر، والثيبوبة هى الدخول، هى الجماع الفعلى، فالزواج الذى فيه
الدخول، هو الإحصان الذى يوجب الرجم على الزانى، أما من تزوج ولم يدخل
فهو بكر حده حد البكر ولو تزوج ألف مرة.

ولقد زاد بعض الفقهاء معنى آخر للإحصان، معنى شاذاً غريباً بلا دليل
صحيح على ذلك، قالوا الإحصان قد يراد به الإسلام، واحتجوا لذلك بما زعموا
أنه حديث، ولفظه (من أشرك بالله فليس بمحصن)¹، وهو قول مرسل لا إسناد
له، فلا وزن له ولا اعتبار.

وقال الشافعى (²) قال الله عز وجل فى الإماء فيمن أحصن فعليهن نصف
نصف ماعلى المحصنات من العذاب، قال فقال من أحفظ عنه من أهل العلم
(إحصانها إسلامها) فاذا زنت الأمة المسلمة جُلدت خمسين ١١١.

وناهيك بالاحتجاج بقول البشر الخطأين دليلاً على فساد الحجج وركاكة
البرهان، أهل علم كانوا أو أولى فهم أو كيفما كانوا، هذا خليط من الباطل
والضلال.

أولاً - لم يقل الله ولا رسوله (أن إحصان الأمة إسلامها) ولا حجة فى
(١) حاشية ابن عابدين ١٦/٤ (٢) الأم ٩٦، ١٤٤

الدين في قول أحد من الناس كائناً من كان دون رسول الله ﷺ، فقول أهل العلم الذين حكى عنهم الشافعي دون إسناد إلى نص من كتاب الله ، أو حديث قطعي الثبوت من كلام رسول الله ﷺ ، هو قول باطل لا يعمل به .

ثانياً - تحذيد معنى الإحصان للزاني هو من فرائع الدين ، وهو من الشرائع الخطيرة التي يترتب عليها قتل النفس رجماً بالحجارة ، ولا يحل لأحد أن يشرع من الدين ما لم يأذن به الله ، هذا شرك وظلم ، قال تعالى ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

ثالثاً - سياق الآية الكريمة التي تعسف في تفسيرها من قال (إحصانها إسلاماً) ينكر هذا التفسير الخاطئ ، ويأباه بالكلية إذ الأمة التي رخص الله في نكاحها هي أمة مؤمنة بلفظ الآية ، فكيف يقال (المؤمنة إذا أسلمت فعليها كذا

وكننا من العذاب ١١٢ أي فهم هذا ١١٢)

رابعاً - هذا التفسير المتخبط (تفسير الإحصان بالإسلام) يفضي حتماً إلى فهم معكوس ، ورأى منكوس ، إذ مقتضاه أن الإسلام بدلا من أن يؤدي إلى اجتناب المعاصي ، فهو - بتفسيره للعكس - يؤدي إلى اقتراف المعاصي ! قال الشافعي « فإذا زنت الأمة المسلمة جلدت خمسين » أي نصف ما على المحصنات من العذاب ، لأنها أحصنت بالإسلام - بزعمهم -

أما إذا زنت الأمة الكافرة ، فعليها العذاب كاملاً مائة جلدة ١١

أي أن الإسلام يسهل لمن الزنا بتنصيف العذاب ١١ .

فعل الراغب في الزنا أن يتنصرن بالإسلام وجاء لظهورهن ١١ .

كلا ثم كلا ، بل الإسلام سبيل للهداية ، لا منزلق للقواية .

(١) الشورى ٢١

معنى الإحصان في الآية الكريمة ساطع كالشمس أيها الناس، معناه التحصن من الفواحش بالزواج، وأن الله عز وجل لحكمة يعلمها وهو أحكم الحاكمين، قد قضى بتخفيف العذاب عن الفتيات المؤمنات إذا زهين، رفع عنهم الرجم بالسكينة، ثم جعل الجلد خمسين بدلا من مائة، متزوجات كن أو غير متزوجات. وأكّد ذلك تأكيّداً بليّناً بأن نصت الآية على أنه إذا زنت الأمة المؤمنة بعد الزواج فعليها نصف عذاب الحرائر فقط، فمن باب أولى إذا زنت قبل الزواج لا يكون عليها أكثر من ذلك، لا يكون عليها إلا نصف عذاب الحرّة فقط، عذاب الزنا قبل الزواج أخفّ حتماً من عذاب الزنا بعد الزواج، اقرؤا إعجاز القرآن البلاغى في باب تنصيف العذاب (ص ٢٣٩).

فهذه البراهين الأربعة يثبت أن المراد بالإحصان في الآية الكريمة هو الزواج لا الاسلام.

ولكن هذا هو دأب المصنفين، يستكثرون من التفانين بغير سلطان مبين، إن التحكم في دين الله بالآراء والأهواء، هو أصل كل بلاء.

* * *

وقال بعض الفقهاء أن الإحصان الموجب لإقامة حد الزنا على الزاني، هو غير الإحصان الموجب لإقامة حد القذف على الرامى.

وجعلوا سبع شرائط لثبوت الإحصان الموجب للرجم، ثم انقصوا هذه الشرائط المبثكرة، فيما أنصوه إحصان القذف. . . أنقصوا منها شرطين، هما النكاح والدخول، وزادوا شرائط أخرى، هي ألا يكون ولده أو ولد ولده أو أخرس أو مجبوباً أو خصياً أو وطنياً بنكاح فاسد أو ملك فاسد، أو هي دنياه أو قرناه، وأن يوجد الإحصان في وقت الحد، حتى لو ارتد سقط حد

الغاذف ولو أسلم بعد ذلك (فتح) .

وكل هذه الشروط التي اشترطوا توافرها في الزاني لكي يقام عليه حد الرجم ، والتي اشترطوا توافرها في الغاذف لكي يقام عليه حد القذف ، هي جميعاً باطلة وفاسدة ، قد ابتكروها بخيالهم وابتدعوها من تفانيهم ، ما أنزل الله بها من سلطان ، إذ لا نص على شيء منها لافي الكتاب ولا في السنة ، فيما عدا شرطى البلوغ والدخول .

أما شرط البلوغ فليس هذا خاصاً بحد الزنا وحده ، بل هو شرط لازم في جميع الحدود والتكاليف ، لا مسئولية على إنسان قبل البلوغ لقوله ﷺ [رفع القلم عن ثلاث ، عن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق]^(١) .

وأما الدخول فهو النكاح الذي هو سبب الإحصان ، لا يتم الإحصان إلا بالنكاح الفعلي ، النكاح الذي فيه دخول ، لا النكاح الشكلي الذي هو إبرام العقد فقط .

ففيما عدا شرطى البلوغ والدخول ، فجميع شرائط الإحصان التي ابتدعوها لاثبات الإحصان الموجب لحد الرجم على الزاني المحصن ، كل هذه الشرائط هي باطلة خاطئة ، ما أنزل الله بها من سلطان ، وهي فضلاً عن ذلك آراء ضالة فضلة ، تغضى إلى إسقاط حد الزنا في مواطن كثيرة كما سترى بالتفصيل فيما يلي :

١ - شرط الحرية ، زعم مبتكرو هذا الشرط الفاسد الخاطيء ، أن الحر إذا تزوج أمة زواجاً شرعياً صحيحاً بولي وشهود وصداق وإذن صحيح حريج من أهلها وإيجاب وقبول منها ، ودخل بها ما شاء الله له من دخول ، فهو غير محصن بهذا الزواج والدخول لأنه تزوج أمة ولا رجم عليه إذا زنا .
(١) علقه البخاري حدود ٢٢ طلاق ٨١

وكذلك الحرة إذا تزوجت عبداً فهي غير محصنة، والعبد والأمة - بزعمهم - لا إحصان لهما لفقدان شرط الحرية ١ ٢ ١١ ٢ آله قال ذلك ؟ أم قضى رسوله بشيء من ذلك ؟ ١ ٢

ألم يقل الله تعالى فيمن نكح أمة بإذن أهلها ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ﴾ فأنبت الإحصان للأمة إذا تزوجت ؟ ولكنها البكرات الجامحة إذا ثارت برؤوس المصنفين ، أغفلتهم عن الذكر الحكيم ، والمهدي المستقيم .

٢ - شرط الاسلام قال فلوزنى ذمى بمسألة لا يرحم بل يجلد ، وكذلك الذمىة بالمسلم ، زعم أن الكافر والكافرة لا إحصان لهما ، فلا يرحم عليهما ١ ٢ زعم خاطيء باطل لا برهان لهم به ، بل النمر القاطع على خلاف هذا الزعم الفاسد ، ألم يرحم النبي ﷺ اليهوديين (رجل وامرأة زنيا) بالمدينة ٢ لأنهما كانا محصنين بالزواج مسرور

٣ - شرط صحة الفكاح ، أى أن الزانى الذى سبق له أن نكح ولكن كان نكاحه فاسداً ، لا يكون بذلك النكاح محصناً ، فلا يرحم إذا زنا، وضرب للنكاح الفاسد مثلاً ، النكاح بغير شهود أو ولى ، وهذان المثالان لا يفسخ بهما النكاح ، لأنص بذلك ، والنكاح الفاسد هو الواجب فسخه ، وأمثلة ذلك أن الرجل تزوج امرأة محرمة عليه بالنسب أو الرضاة وهو لا يشعر، فيفسخ النكاح ويفرق بينهما ، أو أن ينكح بكراً أو ثيباً بغير إذنها أو أمرها ، فهذا أيضاً واجب الفسخ كفعل رسول الله (ﷺ) ، ولكنه بعد فسخ هذا النكاح الفاسد ، مادام قد دخل بها فهو محصن بلاشك وعليه وعليها الرجم إذا زنيا ، لأن الذى وقع بينهما هو نكاح وليس زناً فتمت لهما الثبوت من نكاح لامن

(١) النساء ٢٥ (٢) ١٩٨١٩ نج، (مسلم ١٢٢٥-١٢٢٦)

سفاح ، والعبرة في الأحصان بالثبوت لقوله (ﷺ) [الثيب بالثيب جلد مائة والرجم] ^(١) ، فالثيب محصن لا محالة سواء من نكاح صحيح أو فاسد ، ومن لم يسبق له زواج فهو بكر ولو زنا ألف مرة ، لأن رسول الله (ﷺ) لما اعترف عنده ما عجز بالزنا سأله آحسنت ؟ أى هل تزوجت ؟ لأنه إذا سبق له الزواج يرحم وإذا لم يسبق له الزواج فلا يرحم عليه ولكن يجلد ، ولو كان الزنا السابق يتم به الأحصان ويوجب به الرجم لسأل النبي (ﷺ) الزناة الأبقار الذين حدهم جلدًا ، لسألهم أذنبت قبل هذا فأن قال نعم رجم ، إن كان الزنا السابق يحصن الزاني ، والنبي (ﷺ) لا يفرط في حدود الله ، فدل هذا دلالة قاطعة على أن سبق الزنا لا يحصن ، وإذا فلا حصان لا يكون إلا بالثبوت من نكاح لا من سفاح سواء كان النكاح صحيحًا أو فاسدًا .

٤ - شرط عدم بطلان الأحصان بالردة ، زعموا أن الردة تبطل الأحصان الذي كان قبل الردة صحيحًا ، حتى ولو عاد المرتد إلى الإسلام بعد رده ، فلا يعود له إحصانه السابق ، حتى يحدث إحصانًا جديدًا بزواج جديد ، لا يرحم إذا زنا بعد توبته من الردة حتى ينكح مرة أخرى ، الرجل والمرأة على السواء ، قال هذا الرأي الخاطئ الضال (فلو ارتدنا ثم أسلمنا لم يعد (الأحصان) إلا بالدخول بعده) ^(٢) .

لو كان هذا الزعم الضال صحيحًا لادعى كل زان محصن أنه كان ارتد ثم تاب ولم يجدد إحصانه بالزواج مرة أخرى .

٥ - شرط اجتماع إحصانها أي أن يكون كل من الزانيين محصنًا وقت حدوث الزنا لا يمكن رجمهما ١١ قال فإذا كان أحدهما محصنًا والآخر غير

محسن فلا رجم على أى منهما ، زعم أن عدم إحسان أحدهما يبطل إحسان الآخر فلا يرجمان ، قال فأحصان كل منهما شرط لصيرورة الآخر محصناً ، ولا دليل البتة على هذا الشرط المفترى ، إنما هو تحكم بالآراء والأهواء في شرائع الدين ، يفضى إلى إسقاط الحدود في أحوال عديده كان يتحتم فيها إقامته ، فمثلاً يفضى هذا الافتراء إلى أنه .

١- لا رجم على الحر الصحيح الأحصان إذا زنا بأمة أو زنا بكافرة أو زنا بالصغيرة (دون البلوغ) أو زنا بمجنونة أو زنا بمجرة فاسدة النكاح ، أو زنا بغير أو زنا بمطلقة لم يدخل بها أو زنا بمرتدة ، لأن كل واحدة من هؤلاء - بزعم هذا الحكم الضال - غير محصنة وعدم إحسانها يجعل من زنا بها غير محسن ، فهما جميعاً من الرجم براء ، ما أشع تغيير الدين بالآراء ، قال (عليه السلام) [سحقاً سحقاً لمن غير بعدي] ^(١) .

٢ - لا رجم على الحرة المحصنة إذا زنت بعبد أو بكافر أو بصبي أو بمجنون أو بمجر فاسد النكاح أو بغير أو بمرتدة ولو بعد عودته إلى الاسلام مالم يحسن نفسه بزواج جديد ، لأن كل واحد من هؤلاء هو - بزعمهم - غير محسن فتصير هي بالتبعية غير محصنة لأن إحصان كل منهما شرط لصيرورة الآخر محصناً كما يزعمون .

٣ - لا رجم على الكافر الزانى ولا على الكافرة الزانية ولو كان كل منهما متزوجاً لأنه لا إحصان بغير الاسلام - بزعمهم .

٤ - لا رجم على فاسد النكاح ولا فاسدة النكاح إذا زنيا لأن النكاح الفاسد يبطل الأحصان بزعمهم .

• لا رجم على مرتد ولا مرتدة إذا زنيا ولو بعد عودتهما إلى الإسلام
لأن الردة بزعمهم - تسقط الإحصان -

كل هذه التفريعات الخاطئة والآراء الفاسدة ، كنا وكان للمسلمون
في غنى عنها لو أن المسلمين التزموا بالكتاب والسنة وحدهما مصدراً للشرائع
والأحكام ، وكف المصنفون عن التلاعب بالشرائع بمحض آرائهم وأهوائهم
حسبنا النصوص القطعية الثبوت التي توجب الرجم على أى زان نيب حراً
كان أو عبداً ، مسلماً كان أو كافراً ، والتي تقضى أنه إذا زنا النيب بالبكر
فالرجم على النيب والجلد على البكر ، حسبنا الشريعة العادلة الفاصلة في كلمات
لنسلم من كل تلك الأبطال والضلالات ، ونبرأ من إهدار حدود الله بتلك الخرافات
إن الذين أسقطوا الإحصان عن كثير من الرجال والنساء بفساد الآراء
والأهواء ، وباشتراطهم اجتماع إحصان الزانيين بحيث لو كان أحدهما غير
محصن سقط إحصان الآخر ولو كان متزوجاً بنكاح صحيح صريح ، هؤلاء
قد فتحوا للزنا أبواباً ، ومهدوا للطاغين مآباً .

حسبنا الله ورسوله ، قال تعالى في قرآن رفع تلاوته وأبقى حكمه (الشيخ
والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) ، وقال ﷺ [النيب جلد مائة ثم رجم
بالحجارة والبكر جلد مائة ثم نفي سنة] .

إن من دواعي الأسى والحسرة أن يتجامر أصحاب الأعاجيب على
الشرائع الإسلامية يقدفونها بالأباطيل والضلالات من كل جانب ، دون أى
مبالاة ، ومن البديهي ألا يكون لهم أى دليل أو حجة على أباطيلهم في الكتاب
أو السنة ، ولذلك فإن كل مراجعهم في هذه هي كتب المصنفين التي لا حجة

فيها ولا اعتبار لها مثل الوهبانية والحنفية والشرعية ، والظاهرية وزيلعي ، وسراج ، وابن كمال والحاكم ، والمجتبي ، ونهر وبحر ، ومحيط . كل هذه عندهم هي مصادر التشريع المعتمدة لا يلوون على قرآن ولا حديث ، تركوا النفيس ونحسوا بالغث ، وإلى الله المشتكى ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وفيما يلي بعض النماذج المؤسفة من كتبهم .

١- زنا الأخرى من لا حد عليه . (وهبانية) .

٢- لا حد بالزنا في دار الحرب . (ابن كمال) .

٣- لا حد على الزاني إذا لم يعلم بالتحريم . (المحيط) .

٤- إذا كان الزوج أحد الشهود الأربعة على الزنا سقط نصف المهر لوقبل الدخول .

٥- وسقطت نفقة العدة ولو بعده . (ظاهرية) .

٦- ترك الشهادة بالزنا أولى ما لم يكن متهكماً فالشهادة أولى . (نهر) .

٧- لو قضى القاضي في الزنا بالينة فأقر مرة لم يحد عند الثاني وهو الأصح .

٨- ولو أقر أربعاً بطلت الشهادة إجماعاً . (سراج) .

٩- يصح الرجوع عن الإقرار بالاحصان لعدم المكذب . (بحر) .

١٠- شرط الرجم بداية الشهود به فإن غابوا أو بعضهم سقط الرجم لفوات الشرط . (الحاكم) .

١١- ويبدأ الإمام بالرجم فلا امتنع لم يحل للقوم رجمه ولو أمرهم لفوت شرطه . (فتح) .

١٢- المراد بالمحضات في الآية الحرائر . (البيضاوي) .

١٣- غلب الأناث على الذكور لكنه عكس القاعدة (زيلعي) .

لو جلد في يوم خمسين مثالية ، ومثلها في اليوم الثاني أجزاء .

(جوهرة)

الشنق

لاحد على المرتبة في وطء الأمة الموهنة والمستغبر الزهن كالمرتبة

(هداية)

لاحد في وطء محرم بمقد نكاح لشبهة العقد (خلاصة)

وعلى قولهما (الزانيين) الفتوى (قمتاني)

تفنيد اقوال الفقهاء

أخطأ الشافعي في قوله في إحصان الأمة المذكورة في الآية ٢٥ من سورة

النساء (فإذا أحصن فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) أن المراد بهذا الإحصان هو الإسلام لا نص بذلك والسياق يأتى ذلك ، إذ هن مؤمنات قبل الإحصان بعض الآية ، فكيف يكون المعنى

فإذا أسلمت المؤمنة فعليها نصف ما على المحصنات . . . ؟

وأخطأ خطأ أساسياً ينهار بكل ما بنى عليه وهو احتجاجه في الدين وفي

الشرائع بقول من حفظ عنهم من أهل العلم ، وهم بشر خطاؤون ، ولا حجة في الدين في قول أحد دون رسول الله ﷺ .

وأخطأ أبو حنيفة في اشتراطه شرائط للإحصان الواجب لإقامة حد الرجم

لا نص بشيء منها فهي باطلة ، فضلاً عن بطلانها لتمريرها عن البرهان ، فهي في ضلال بعيد إذ هي تسقط حد الرجم عن يجب إقامة عليهم بالنصوص الشرعية القطعية الثبوت ، وليس أضل من عدم شرائع الله التي جعلها الله قياماً للعباد ،

ثم هو أخطأ خطأ مذهلاً أمعن فيه إمعاناً باتخاذ مصنفات الفقهاء مصدراً للشرائع والأحكام دون كتاب الله وسنة رسوله وليس أبعد في الخذلان من ذلك ، نعوذ بالله من الزيف والزلل ، قال تعالى ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ .
ولكنه اتبع الوهبانية والظهيرية والمحيط وسراج والشمى وقهمنانى .
دون الله ، فإننا لله وإنا إليه راجعون .

حكم الشرع

أى زواج فيه دخول بمحسن صاحبه ، فإذا زنى بعد ذلك حق عليه الرجم
حرّاً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً إلا الأماء فقد استثناهن القرآن ،
فعلين نصف ماعلى المحصنات من العذاب .

سبب الخلاف

الحكم فى الدين بالرأى دون النص وفى معارضة النص استناداً إلى
أقوال الناس .

٧ باب الخطأ والعمد في الزنا

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى للذهب وحجته والرد المختصر رمزا ↑ صواب ↓ خطأ
ابن حزم ^١	للرأة تقول للرجل إني حل لك فيعطوها هو زنا محض وعليهما الحد ↑ إلا إذا كان أحدهما أو كلاهما جاهلا فلا شيء على الجاهل والحد على العالم ↓
ابن شهاب ^٢	نا كح الخامسة والواحدة نفسها برجم ↑ ↓ إن كان عالما بالتحريم وإن كان جاهلا جلد أدنى الحدين ↓
إبراهيم النخعي ^٣	نا كح الخامسة قبل أن تنقضى عدة الرابعة يجلد مائة ولا ينفي ↓ ↓
ابن شهاب والليث ^٤	نا كح الخامسة والأخت على الأخت برجم ↑
مالك والشافعي	الخامسة والأخت على الأخت برجم ↑ إلا أن يعذر بمجهل ↓
وأصحاب ابن حزم ^٥	بري سقوط الحد عن تزوج أمه وهو يرى أنها أمه ↓ وعن تزوج ابنته وهو يرى أنها ابنته ↓ وعن تزوج نساء الناس وهن تحت أزواجهن عمداً دون طلاق ولا فسخ ↓
أبو حنيفة ^٦	لاحد بشبهة المحل كوطء أمة ولده ↓ حجته الخديشة أنت ومالك لا يبيك لاحد بشبهة الفعل كوطء أمة أبيه ↓
أبو حنيفة ^٧	لاحد بشبهة العقد كالزواج بمحرمة ↓ لاحد في وطء المطلقة في عدتها ↓ ولا في وطء البائع أمة تحت يده قد باعها ↓ ولا في وطء أمة قد جعلها مهراً لزوجته ↓ ولا في وطء أمة بين شريكين ↓ ولا في وطء جارية مكاتبه ولا في وطء سبيته في الغنم قبل قسمتها ↓

(١) المحلى ١٣/ ٢١٦ ، ٢١٧ (٢) المحلى ١٣/ ٢١٧ ، ٢١٩ (٣) حاشية ابن عابدين

(٤) رد المختار ١٩/ ٢٥

المذهب والمرجع

جابر ابن زيد وأحمد
ابن حنبل وإسحاق ابن
راهويه
سعيد ابن المسيب
إبراهيم النخعي والحسن
الشافعي وأبو ثور وأبو
يوسف ومحمد ابن الحسن
مالك

أبو حنيفة

وسفين الثوري

ابن حزم

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا ↑ صواب ↓ خطأ

من وطئ امرأة أبيه أو حريمته بعقد نسكاح أو ملك يمين أو زنا
إذا كان عالما بالتحريم عالما بالقرابة يقتل ولا بد محصنا كان
أو غير محصن ↓
حد الزنا ↑
حد الزنا ↑

إذا كان الوطء بعقد زواج فهو زنا عليه حد الزنا ↑

وإذا كان الوطء بملك يمين فهو قسمان (١) الأم والأخت
والبنت من حرائر ساعة يملكهن فوطؤهن بالملك زنا عليه حد
الزنا ↑ (٢) باقي المحرمات وطؤهن وهو عالم بتحريمهن وعارف
بقربتهن لا حد عليه ولكن يعاقب ↓

لا حد عليه في كل ذلك ولكن عليه التعزير فقط دون الأربعين ↓
لشبهة العقد وشبهة ملك اليمين

إن كان عالما بالتحريم عالما بالسبب المحرم فهو زان معطوق ↓
إلا امرأة أبيه فإنه تضرب عنه لمجرد عقده عليها سواء دخل
بها أبوه أم لم يدخل ↓ وحجته أحاديث ليست في الصحيحين
صح بعضها وضعف بعضها، خلاصتها أن النبي ﷺ أمر بضرب
عنى رجل أعرس بامرأة أبيه

قال ابن حزم وأما الجاهل في كل ذلك فلا شيء عليه ↓

(١) المحلى ١٣/ ٢٢٨ - (٢) المحلى ١٢/ ٢٣١ - ٢٣٤

المذهب والمرجع	رأى المذهب وخجته والرد المختصر رمزاً ↑ صواب ↓ خطأ
أبو حنيفة	لا أحد على من وطء أمة أبويه (شمتي) إذا اشتبه أحدهما دون الآخر في الحرية ولا أحد على أي منهما ، ولا يحدأ حتى يقرأ جميعاً بعلهما بالحرية ↓ (نهر) ولا على وطء معتدة الخلع ↓ (بدائع) ولا على المطلقة بعوض (نهاية)
	ولو غصب أمة ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه اتفاقاً ↓ ١١ بخلاف ما لو زنى بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها فيحد ، كما لو زنى بحرة ثم نسكحها لا يسقط الحد (فتح) هو زنا في كل حال وتلك فروق ما أنزل الله بها من سلطان

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالراى

(الخطأ والجهل)

شتان بين الخطأ والجهل ، بين خطأ الفعل ، وبين جهل الفعل

الخطأ عمل بغير نية ولا قصد ، والجهل فعل عمد ، يزعم فاعله جهل التحريم والحد ، خطأ الفعل هو فعل شيء لم تتعمده ولم ترده ، أما جهل الفعل فهو فعل شيء تعمدته وأردته وتزعم أنك تجهل حكمه وعاقبته ، فهما نقيضان ، الفرق بينهما هو الفرق بين الخطأ والعمد .

وقد رفع الله الجناح عن الخطيئة ، قال تعالى ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَا تَكُنْ مِّنَ التَّعَمُّدِ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾

(١) رد المختار ١٤/٤ - ٢٥ (٢) الاحزاب ٥

ولم يرفع الله الجناح عن الجاهل ، لا نص بذلك بل جعل الله الجاهل من الذنوب ، قال تعالى حكاية عن خطاب هود لقومه وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ^١ وقال تعالى حكاية عن خطاب موسى لقومه لِمَا تَطْلُبُوا مِنْهُ إلهًا صَمَا^٢ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ^٣ ، وقال تعالى حكاية عن خطاب يوسف لأخوته الذين طرحوه في الجب ﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَافَعَلْنَا بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ^٤ ٢ ، ونهى الله تعالى عن الجاهل فقال ﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْجَاهِلِينَ^٥ ١ ، وجعل الزنا بمن يعرف حرمتها جهلا ، قال تعالى حكاية عن يوسف ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ^٦ ٠ وقال تعالى عن الذين يأمرون بالشرك جاهلون، ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ^٧ ٠

والجاهل فعل معصية عمد أو عليه عفوية العمد، والخطأ لا عمد فيه ، ولا عقوبة عليه ،

بجماعه المرأة التي لا تحل قد يقع خطأ ، وقد يقع (جهلا) .

فما وقع من ذلك خطأ فليس بزنا ولا حد فيه ، ليس بزنا لأنه لم يتعمده

ولم يُرده ، وإنما الأعمال بالنيات ، وما دام ليس بزنا فلا حد فيه .

ومثال ذلك رجل نسكح امرأة وعاشرها ثم تبين له أنها أخته من الرضاع

ولم يكن يعلم ذلك فلا ذنب عليه فيما سلف ولكن يفارقها فور العلم بمحرمتها ،

روى البخاري في صحيحه (٥١٠٤ فح) [قال عقبة ابن الحارث تزوجت امرأة

فجاءنا امرأة سوداء فقالت أرضعتكما ، فأثبت النبي ﷺ فقلت تزوجت فلانة

بنت فلان ، فجاءتنا امرأة سوداء فقالت لي إني قد أرضعتكما وهي كاذبة ،

فأعرض عني فأثبتت من قل وجهه ، قلت إنها كاذبة ، قال كيف بها وقد

(١) الأحقاف ٢٢ (٢) الأعراف ١٢٨ (٣) يوسف ٨٩

(٤) الأنعام ٣٥ (٥) يوسف ٣٣ (٦) الزمر ١٤

زعت أنها قد أرضعتك دمه عنك] ، فهذا نكح أخته من الرضاة وهو لا يشعر ، فلا ذنب عليه ولكن يفارقها .

وما وقع من ذلك جهلا ، فهو زنا لأنه تعمده وأراد ولا تنفعه علة الجهل التي تعلل بها ، لا تسقط عنه الحد ولا تنجيه من العذاب ، بل عليه حد الزنا لا محالة .

ومثال ذلك رجل عقد نكاحه على أمه أو أخته أو ابنته أو امرأة من المحرمات عليه وهو يعلم قرابتها منه فهذا زان وعليه حد الزنا مهما تعلل أنه يجهل تحريمها ، أو قال أنه يعلم تحريمها ولكنه ظن العقد يحلها له ، أو أقر بتحريمها وبأن العقد لا يحلها له ، ولكن زعم أن العقد ينفي الزنا ويجعله نكاحا فاسدا فقط .

ومثال آخر رجل وقعت له بملك اليمين امرأة تبين له أنها من محارمه ، فواقعها وهو يعلم قرابتها منه زاعما أن ملك اليمين يحلها له فهذا زان وعليه حد الزنا لا تنفعه معاذير جهالة التحريم ولا شبهة ملك اليمين .

وكذلك من واقع أمة زوجته أو أمة أبويه أو أمة أبنائه أو أمة بنته وبين شريك فيها أو أمة مردونة عنده لدين أو أمة من الغنيمة لم تقسم بعد أو أي شيء من هذا القبيل بحجة أن له فيها حقا لا تحمل له البتة ما لم يملكها ملكا صحيحا كاملا ، لا تحمل التي يملك بعضها فقط ، ولا التي يتوقع أن تقع في سهمه فقد لا تقع البتة ، وحتى لو وقعت فما كان قبل الوقوع هو زنا ، كمن خطب امرأة ولم يعقد نكاحها فكل ما كان قبل العقد من جماع فهو زنا لا شك فيه .

ضلالة الجاهل بالتحريم

يا معشر الفقهاء ، قد خلطتم الجهالة بالأخطاء ، فعميت عليكم الأنبياء . . .

كلا ليسوا سواء .

الأخطاء مرفوع عنها الجناح فلا حد ولا عقوبة .

أما جهالة التحريم أو جهالة الأحكام فإنما هي إثم من الآثام يستوجب العقاب ، ولا يدرأ العذاب كما أسلفنا .

الجهل الذي يدرأ الحد هو في الحقيقة خطأ لا جهل ، أراد أن يعقد على

محله فعقد على محرمة وهو لا يشعر ، هذا خطأ وليس جهلاً .

لكن أن يعقد على أمه أو أخته وهو يعرفها ويقول أجهل التحريم !! هذا

هو الجهل الجهول ليس بالخطأ ، هذا هو الجهل الذي يكوره في النار .

أو أن يقول أجهل حكم الشرع على هذا الفعل جهلاً بالأحكام رغم العلم

بالقراءة ، فهذا خبيث من الآثام ، مواقع للآثام لا يجد عنها مصرفاً .

الجهل بالتحريم والجهل بالأحكام هما جهلان موبقان ، العلم والجهل فيهما

يستويان ، فلا تعتدوا ما اليكم من محيص .

لا تخطوا الأسماء بامعشر الفقهاء ، فتلبسوا الحق بالباطل على أنفسكم ودى

الناس .

أرايتم إن قال السارق ، كنت أجهل تحريم السرقة ، أو قال القاتل

كنت أجهل تحريم القتل ، أكان ذلك يسقط الحد ، أو يطل القصاص ؟

من قصد نكاح محلاة فوجدها محرمة وهو لا يشعر هذا أخطأ ولم يجهل

من نكح امرأة فعاشرها ، ثم تبين له أنها عمته مثلاً ففارقها فلا جناح

عليه .

ومن نكح امرأة بحسبها خالية فعاشرها ثم تبين له أنها في عصمة رجل

آخر ففارقها ولا جناح عليه وهي الزانية .

ومن رد امرأته بعد الثالثة وهو يحسبها الثانية فعاشرها ثم تبين له الحق
فأقارنها ولا جناح عليه . ومن نكح امرأة يحسبها مؤمنة فعاشرها ثم تبين له أنها مشركة وثنية
فأقارنها ولا جناح عليه .

كل ذلك وأمثاله خطأ لا حد فيه فقد رفع الله الجناح عن الخطأ .
إن رسول الله ﷺ عندما قتل القاتل ، أو رجم الزاني أو قطع السارق ،
أو جلد القاذف ، لم يسأل أي واحد من هؤلاء قبل إقامة الحد عليه ، هل تعلم
أن القتل حرام وأن عقوبته القصاص ؟ هل تعلم أن الزنا حرام وأن عقوبته
الرجم ؟ هل تعلم أن السرقة حرام وأن عقوبتها القطع ؟ هل تعلم أن القذف
حرام وأن عقوبته الجلد ؟

ولو كان دفاع أي واحد من هؤلاء أنه يجهل التحريم أو يجهل العقوبة
مسقطاً عنه الحكم أو مغفياً من العقوبة لسألهم جميعاً ولما حاف على حق واحد
منهم ، ولكنه ضلالة مهلكة ، وبدعة من عمل الشيطان مدمرة ، ولو ترك هذا
الباطل ليقوم لأجاب جميع المجرمين على وجه الأرض ، بأنهم يجهلون التحريم
ويجهلون الحكم والعقوبة . ولسقطت شرائع الحدود كلها جملة واحدة ۱۱۱

حاش لله ، وحاش لرسول الله ، أن يكون شيء من ذلك .
هذا إذا انتهى الخيال ، وأقصى ما يكون من الضلال ، بهوى بالبشرية
كلها إلى أبشع فوضى وأسوأ مآل .

فالنصوص المتواترة القطعية الثبوت ، عن إقامة كافة أنواع الحدود ، حاسمة
في إثبات أن الجهل بالحكم لا ينفى ذنباً ، ولا يسقط حداً ، ولا يسمن ولا ينفى
من جوع ﴿ قل جاء الحق وذهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً ﴾

إذا فقد ثبت ثبوتنا قطعياً بقتل الشك من كل متردد مرتاب أن الجهل
بالتحريم أو الجهل بالحكم لا ينفى جريمة ولا يسقط حداً بل قد وقعت الجريمة
من فاعلها عمداً ، وحق عليه العذاب نصاً ﴿لَا تَجْأُرُوا الْيَوْمَ إِنَّكُمْ مِنَّا
لَا تُنصِرُونَ﴾ ١ .

لا يسقط الحد إلا الخطأ ، الخطأ لا الجهل ، الخطأ في معرفة منكوحته هل
هي أمه أو أخته أو إحدى المحرمات ، أم هي أجنبية خالية من المحلات ؟
لا الجهل بالتحريم رغم معرفته القرابة .

ولكن مع الأسف الشديد فإن أكثر الفقهاء قد جعلوا الجهل بالتحريم
مسقطاً للحد رغم نكارتة شرعاً ، وبشاعته منطقاً وعقلاً ، وما جاؤا على ذلك
ولو بدليل غثيث ، أو أثر مكذوب خبيث . قأنا لله وإنا إليه راجعون .

إن تحليل نكاح الرجل أمه أو بنته أو أخته بشبهة العقد هو فساد رهيب
جداً قد فاق كل تصور ، وتجاوز كل حدود الإباحية والبهيمية والاستهتار
والانحلال ١١١

إسمعوا إلى قول قائلهم بإسقاط الحد عن تزوج أمه وهو يدري أنها أمه ،
وعن تزوج ابنته وهو يدري أنها ابنته ، وعن تزوج نساء الناس وهن تحت
أزواجهن عمداً دون طلاق ولا فسخ ١١١

لو كان بالقلم حياة لحسبته يتفطر ويتحطم هلعاً وجزعاً من هول هذا
الكلام ١١ ، أعظم الحرمات حرمة عند الله ، قد ساغت للفجار بشبهة العقد
وضلالة الافتاء .

الجماع الحلال لا يكون إلا بِنِكَاحِ زوجة أو استمتاع بملك يمين ، وكل ما وراء ذلك هو الزنا الحرام ، قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِزُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۖ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلْكُومِينَ ۖ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ۝ ١ ۖ وَلَا يَكُونُ النِّكَاحُ الْحَلَالُ إِلَّا بِالْمَرْأَةِ غَيْرِ مُحْرِمَةٍ .

والحرمان في دين الله ثلاثة وثلاثون صنفاً ، نذكرها فيما يلي مع دليل

التحريم : -

١ - الزوجة الخامسة فوق أربع في عصمة الزوج لقوله تعالى

﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاتَ وَرُبَاعَ ۚ ٢ ۖ

جعل الله تعالى أقصى المباح أربعة ، وما زاد فهو حرام .

٢ - ما نكح الأب قال تعالى ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ ۚ

مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ۚ ٣ ۖ

٣ - الأم بالولادة ، قال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ۚ

وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ

وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ

الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي جُجُورِكُمْ مِنَ

نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا

جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ۚ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا

(١) المؤمنون ٥ - ٧ المعارج ٢٩ - ٣١

(٢) النساء ١٣ (٣) النساء ٢٣ (٤) النساء ٣٢ - ٢٤

بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا * وَالْمُحْصَنَاتُ
مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ
لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لَكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ *

٤ - الأم بالرضاعة قال ﷺ [الرضاعة تحرم ما يحرم الولادة]^٢

٥ - البنت من الولادة الآية^١

٦ - البنت من الرضاعة الحديث^٢

٧ - الأخت من الولادة الآية^١

٨ - الأخت من الرضاعة الحديث^٢

٩ - العمه من الرضاعة الحديث^٢

١٠ - الخالة من الولادة الآية^١

١١ - الخالة من الرضاعة الحديث^٢

١٢ - بنات الأخ من الولادة الآية^١

١٣ - بنات الأخ من الرضاعة الحديث^٢

١٤ - بنات الأخت من الولادة الآية^١

١٥ - بنات الأخت من الرضاعة الحديث^٢

١٦ - أم الزوج من الولادة الآية^١

١٧ - أم الزوج من الرضاعة الحديث^٢

١٨ - الربيبة من الولادة الآية^١

١٩ - الربيبة من الرضاعة الحديث^٢

٢٠ - حليمة الابن من الصلب الآية^١

٢٢ - أخت الزوج من الولادة الآية^١

٢٣ - أخت الزوج من الرضاعة الحديث^٢

٢٤ - المحصنات من النساء الآية^٣ (المزوجات)

٢٥ - عمه الزوجة من الولادة^٤

٢٦ - عمه الزوجة من الرضاعة^٥

٢٧ - خالة الزوجة (خالتها من الولادة)^٦

٢٨ - خالة الزوجة (خالتها من الرضاعة)^٧

٢٩ - المطلقة (التطليقة الثالثة)^٨

٣٠ - المطلقة في عدتها (أى قبل انقضاء عدتها)^٩

٣١ - المتوفى عنها زوجها في عدتها^{١٠}

٣٢ - الزواني^{١١}

٣٣ - المشركات^{١٢}

فأي إنسان عقد نكاحه على واحدة من تلك المحرمات عليه بمعهده باطل فاسد ، ونكاحه خطيئة من أبشع الخطايا ، كل ما كان بينهما من عشرة وجماع فهو سباح غير نكاح ، وهما زانيان لا محالة وعليهما حد الزنا لا محالة علما بالتحريم أو لم يعلمنا ، علما بالمعقوبة أو لم يعلمنا ، أما إذا لم يعلم بقرايتها وظنهما أجنبيّة فاذا هي من المحارم فهذا خطأ ، وقد رفع الله الجناح عن الخطأ ولا شيء عليهم ، ولكن يفترقان حتما فور العلم بالقراءة ويضاف إلى هذه الأصناف من المحرمات

(١) النساء ٢٢-٢٤ (٢) ٥٠٩٩ فح (٣) ٥١٠٨-٩-١٠ فح

(٤) البقرة ٢٣٠ (٥) البقرة ٢-٥ (٦) البقرة ٢٣٤ (٧) النور

(٨) البقرة ٢٢١

الأصناف بالسبعة التالية.

٣٤ - امرأته التي ظاهر منها حتى يقضى كفارتها^١

٣٥ - امرأته في حيضتها^٢

٣٦ - مملوكته في حيضتها^٣

٣٧ - امرأته في نهار رمضان^٤

٣٨ - مملوكته في نهار رمضان^٥

٣٩ - مرأته وهو عا كف في المساجد^٦

٤٠ - مملوكته وهو عا كف في المساجد^٧

ولكن ليس في شيء من ذلك زنا ولا يحدون حد الزنا ، وذلك لأن رسول الله ﷺ لم يحد الذي وقع على امرأته في رمضان حد الزنا ولم يوجب عليه شيء سوى الكفارة ، وقد أنعم الله عليه بها صدقة ساقها الله له على يده رسوله^٨

الغموض في تحديد الجهل

على أن كثيراً من الفقهاء قد فاتهم الدقة في تحديد ما يقصدون بكلمة الجهل التي بنوا عليها سقوط الحد عن الجاهل ، وقد بينا أن من الجهل ما هو خطأ في الحقيقة فلا جناح على فاعله ، ولا يقام الحد عليه ، ومن الجهل ما يقصد به مدعيه أنه مجهل بتحريم فعله رغم كونه مقراً بالعلم بقراءة منكوخته يعلم أنها أمه أو ابنته أو أخته . . . الخ فهذا جهل لا خطأ فيه ، ولكنه جهالة فاجرة لا تسقط حداً ولا تبطل عقوبة .

ونحن نورد فيما يلي أمثلة ذلك الغموض في التعبير وما يترتب عليه من خطأ

في التقدير :

(١) المجادلة ٣-٤ (٢) البقرة ٢٢٢ (٣) البقرة ١٨٧ (٤) ١٩١٥-٢٦-٣٧ فح

منهم من قال : إن وهبت المرأة نفسها إلى رجل فوطئها فهو زنا إلا إذا كان أحدهما أو كلاهما جاهلا ولا شيء على الجاهل والحد على العالم ١١
 ما من زانية زنت برجل إلا وقد وهبت له نفسها في هذه الزنية ، لم يفتعها ولم يستكرهما ، فالوهاب حاصل في كل زنا ، لا زنا إلا بوهب ، لا يكون بغير وهب أبداً إلا الزنا الغصب ، وسواء كانت المجامعة بينهما بشم أو بغير ثمن فهي زنا لا يغير ما أخذته الواهبة من الزاني من صورة الزنا ، فمن المعلوم لكل أحد أن البغايا يأخذن الأجر على بغائهن ، وقد نهى النبي ﷺ عن مهر البغي ، فلا الوهاب ولا المهر يغير من صورة الزنا فيجعله حلالاً .

الزوج الحلال قد وهبت نفسها الزوجا وأخذت مهرا ، والبغى الزانية وهبت نفسها للزاني وأخذت مهرا ، ففي الحالين استمتاع بأجر ، لكن الفرق الذي جعله الله بين النكاح الحلال والزنا الحرام هو أن الزوج قد ابتغى بماله محصنا ، والزاني ابتغى بماله مسالما ، الزواج لا يكون إلا بولي وشهود وعدة وسكنى ونفقة ، أما الزنا فلا شيء عليه من ذلك ، وفي الزواج يلحق الولد بأبيه صراحة وليس كذلك في الزنا فلا يستويان ، قال تعالى ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾
 إذا فجماعة المرأة لواهبة نفسها بأجر أو بغير أجر لمرة أو لعدة مرات ليوم أو عدة أيام بسكنى ونفقة أو بغير سكنى ولا نفقة ، طالما أنه بغير إحصان وولي وشهود على ذلك الإحصان ، فهو لا يخرج عن كونه سفاحا أو اتخذ أخدان أو كلاهما زنا حرام .

فما الذي يقصده الفقيه بقوله إلا إذا كان أحدهما أو كلاهما جاهلا فلا شيء على الجاهل ، والحد على العالم ؟ ليس هنا شيء . يتردد بين الجهل في هذه المسألة والعلم في هذه المسألة إلا تحريم الوهب لأنه زنا ، هل هما عالمان أو جاهلان ١٨ — ديوان الجانيات

بتحريم الوهب؟ فكيف يكون الجهل بالتحريم هنا مسقطا للحد ١؟ هل هناك نص بذلك ١؟ بكل تأكيد لا، وقد أثبتنا بما لا يدع مجالا للشك أن الجهل بالتحريم لا يسقط الحد بأية جريمة. ، إذا فهذا حكم في الدين بالرأى ضل مضل، ثم أيها المسقط للحد بسبب الجهل بالتحريم أتفعل ذلك في زنا الواهبة فقط ١؟ أم تعممه في الجهل بأي تحريم ١؟ فتسقط الحد عن السارق الجاهل بتحريم السرقة، والقاذف الجاهل بتحريم القذف، والقاتل الجاهل بتحريم القتل، والمرتد الجاهل بتحريم الردة، وما شاكل ذلك ١؟

وسواء خصصت الزنا بإسقاط الحد، أو غممت البلية في كل حد؟

فهذا ضلال بعيد، نعوذ بالله من الزيغ والزلل .

ومنهم من قال ناكح الأخت على الأخت يرحم إلا أن يعذر بجهل، هاهنا غموض مضل، ماهو الجهل الذي يقصده الفقيه ١؟ ، أهو الجهل بشخصية المنكوحة؟ أم هو الجهل بتحريم جمع الأختين تحت رجل واحد؟ أما الجهل بشخصية المنكوحة فهذا خطأ لا جناح عليه ولا حد ولا عقوبة، إذا تزوج امرأة أخرى لا يعلمها ثم تبين له أنها أخت امرأته من نسب أو رضاع فليس عليه إلا أن يفارقها بعد علمه بحقيقة شخصها، أما إن كان يعلم أنها أخت امرأته، ولكنه يزعم أنه بجهل بتحريم جمع الأختين فهذا جهل لا يفنيه من الرجم وكان أمر الله مفعولا^(١).

ومنهم من قال من وطئ امرأة أبيه بعقد نكاح أو ملك يمين أو زنا يقتل ولا بد إن كان عالما بالتحريم، حكموا برأيهم في حالة العلم بالتحريم، ولم يبينوا لنا حكمهم إذا كان جاهلا بالتحريم، ونحن نقول ذلك لا تتأثر كثيرا منهم يفرقون بين العلم بالتحريم والجهل بالتحريم، ولا فرق بينهما البتة . . .

السارق يقطع علم بالتحريم أو لم يعلم ، والقاتل يقتل علم بالتحريم أو لم يعلم
والزاني يجلد علم بالتحريم أو لم يعلم ، حدود الله ماضية ، يستوى فيها العلم والجهل
بالتحريم . . .

الزنا بامرأة الأب

قد أفرد بعض الفقهاء لهذا النوع من الزنا باباً وخصوه بحكم يختلف عن
أحكام الزنا الأخرى ، وذلك استناداً إلى أحاديث ضعيفة ليست في الصحيحين
وحتى الذين قبلوا هذه الأحاديث المعلولة قد اختلفوا في الأحكام اختلافاً كثيراً
نذكره فيما يلي :

ملخص هذه الأحاديث المعلولة أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً أعرس بامرأة
أبيه فأرسل إليه رجالاً ليضربوا عنقه .

والحديث فضلاً عن اعتلاله وانقطاعه فهو واقعة حال تقبل عدة احتمالات ،
وليس نصاً عاماً بحكم شرعي في جنابة معلومة ، كما لو قال مثلاً من نكح امرأة أبيه
فأضربوا عنقه ، وتخطب الفقهاء في أحكامهم في هذه المسألة يقطع بعدم تيقن الخبر
المزعوم ، وهو كما قلنا ليس في الصحيحين ، أي لم يدونه إلا البخاري ولا مسلم
في صحيحهما ، وينبغي ألا تؤخذ الأحكام إلا بما تيقنت صحته .

وقد تضاربت أقوال الفقهاء في حكم من وطئ امرأة أبيه بعقد نكاح
أو ملك بين أو زنا .

فمنهم من قال إذا كان عالماً بالتحريم عالماً بالعقوبة يقتل ولا بد محصناً
كان أو غير محصن ، وهذا فضلاً عن كونه لم يوضح صفة القتل فقد عارض الحكم
المناوئز القطعي الثبوت الذي يخالف بين عقوبة البكر وعقوبة الثيب ، في الأولى
جلد وفي الثانية رجم ، بينما هذا القول الخاطئ يأمر بالقتل عموماً للبكر

وللثيب ، وواضح أن الحديث المعتل الذي احتجوا به لم يذكر إن كان الذي أمروا بقتله بكراً أو ثيباً ، وهذا قدح آخر في الخبر لأن عقوبة البكر غير عقوبة الثيب .
ومنهم من قال يرجم على كل حال (أى بكراً كان أو ثيباً) وهذا فضلاً عن كونه تناقض بين أقوال الفقهاء فهو مخالف للخبر المزعوم ، الخبر يذكّر ضرب العنق بالسيف ، وهؤلاء يقولون بالرجم بالحجارة ، فأين استنادهم إلى الخبر ؟ كلا بل هي تخططات بالآراء الشخصية لا أساس لها .

ومنهم من قال إذا وطئ امرأة أبيه بملك اليمين ، وهو عالم بقرابتها عالم بالتحريم ، فلا حد عليه ولكن يعاقب ، وترك العقوبة بغير تحديد .

ومنهم من قال تضرب عنقه لمجرد عقده عليها سواء دخل بها أم لم يدخل بها ، وسواء دخل بها أبوه أم لم يدخل بها ، والخبر المزعوم الذي احتجوا به في ضرب عنق من نكح امرأة أبيه ، بدلا من الجلد إن كان بكراً أو الرجم إن كان ثيباً ، هذا الخبر ليس فيه أى شيء من التهورات الطائشة التي قالها هذا الفقيه (ضرب العنق لمجرد كتابة العقد) حتى ولو لم يدخل بها وحتى لو كان أبوه لم يدخل بها (١١١) مما يثبت أن أكثر أحكام الفقهاء إنما هي استحسانات شخصية بمحض الآراء ، والتهابات حماسية لا تستند إلى أى فرع من عند الله ولذلك اختلفوا اختلافاً كبيراً لأن هذا كما هو من عند أنفسهم وليس من عند الله قال تعالى ﴿ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾

وقد بينا سابقاً أن عقد النكاح لا يحل محرمة ، فمن عقد نكاحه على إحدى المحرمات السابق ذكرهن ، سواء كانت أمه أو أخته أو امرأة أبيه أو غيرها ، فلن يغير هذا العقد وضعها ، فيجعلها حلالاً له بعد أن كانت حراماً عليه .

وكذلك ملك اليمين لا يحل محرمه ، فمن وقعت له بملك اليمين إحدى المحرمات عليه فلن يتغير وضعها بملك اليمين فتصير حلالاً له بعد أن كانت حراماً عليه ، بل ستظل حراماً عليه رغم وقوعها في ملك اليمين .

لا شك أن جميع النساء على جميع الرجال حرام ، إلا بعقد زواج أو ملك يمين ، فعقد النكاح أو ملك اليمين يحل أي امرأة لأي رجل عدا المحرمات المذكورات في كتاب الله وسنة رسوله ، فمؤلاً لا يحل أن يبدأ لا بعقد نكاح ولا بملك يمين ، إنما يحل عقد النكاح وملك اليمين ما وراء هؤلاء وذلك بالنص الصريح في القرآن بقوله تعالى ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾^(١)

فالذي يحله الله للرجال بأموالهم زواجاً أو ملك يمين هو ما وراء هؤلاء المحرمات ، لا المحرمات أنفسهن بحال من الأحوال .

فمن استحلهن بعقد زواج أو ملك يمين فقد استحل ما حرم الله وهو زان فاجر عليه حد الزنا لا محالة .

إن الذين أسقطوا الحد عن زنا بأمه أو بنته أو أخته منذراً بعقد زواج أو ملك يمين وهو يعلم قرابتها منه ويعلم تحريمها عليه هؤلاء قد أقروا بإثم هذا العمل ، ولسكنهم غيروا عقوبته من حد الزنا إلى حد التعزير دون أربعين^(٢) فبدلوا بذلك كلام الله وشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله ، ابتدعوا بين النكاح والزنا ضلالة برأى أنفسهم ﴿ قُلْ آتَىٰ اللَّهُ أَذْنَ لَكُمْ أَمْ عَلَىٰ اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾^(٣) .
ما جعل الله إلا نكاحاً حلالاً أو سفاحاً حراماً هو الزنا عليه حد الزنا جلد مائة أو رجم بالحجارة ، ما جعل الله في الزنا من تعزير دون الأربعين ﴿ تَاللَّهِ لَتَسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾^(٤)

(١) النساء ٢٤ (٢) يونس ٥٤ (٣) النحل ٥٦

تخاليط الفقهاء

وإن للفقهاء في هذه المسألة كما في غيرها تخاليط عجيبة نبتت كلها من استخفافهم بابتكار شرائع في الدين برأي أنفسهم وغفلتهم عن شدة تحریم هذا الفعل، ونحن نورد هنا أقوالهم في الزنا بالمحرمات، أشبهة أو لأخرى ونرد عليها بالنص والبرهان لا بالرأى،

فمنهم من قال نا كح الخامسة والواحدة نفسها يرجم إن كان عالماً بالتحريم وإن كان جاهلاً جلد أدنى الحدين ١١، من أين جئت بهذا الحكم أيها المبتدع في دين الله برأى نفسك ١٢ الله قال ذلك أم أنت الذي تقول ١٣

الجهل بالتحريم كما أثبتنا لا يسقط الحد فالعقوبة واحدة علم أو جهل بالتحريم لكن إن كان يظنها الرابعة فإذا هي الخامسة فهذا خطأ لا شيء عليه إلا أن يفارقها، أما إذا علم أنها الخامسة ولكن قال أجهل أن الخامسة محرمة فعليه الحد كاملاً والحد في المحصن الرجم لا أدنى الحدين كما زعم هذا الفقيه، فنا كح الخامسة لا يكون إلا محصناً فعليه الرجم، أما نا كح الواحدة فقد يكون بكراً وقد يكون محصناً ولا بد لكل حالة حكمها، نا كح المحرمة لا ينجيه الجهل بالتحريم وعقوبة الزاني المحصن لا تقبل التقسيم.

ومنهم من قال نا كح الخامسة قبل أن تنقضى عدة الرابعة يجلد مائة ولا ينفي ١١ أني لهم هذا التشريع الجديد ١١ أم يقذفون بالغيب من مكان بعيد ١١ ما بال الزاني المحصن يجلد ولا يرجم ١٢، وما بال النفي ينسلخ عن الجلد في هذا الشرع الرشيد ١٣

ومنهم من علف في التفائين، يستخف بها طغمة الغاوين، قال

لاحد بشبهة (الحل) كوطه أمة ولده.

ولاحد بشبهة (الفعل) كوطه أمة أبيه.

ولا أحد بشبهة (العقد) كالزوج بمحرمة ،
أما أنا فعند انعدام الدليل على أى ادعاء ، أطرح المدعى إلى الوراثة ، لأنى
أكره اللجاجة والمرء ، وأما أنت أيها الفارسى ، فما عليك إلا تنهم هذه الخزعبلات
ولكن ضع نصب عينيك دائماً أن هذا خلق بعض المصنفين يتبارون فى البدع
والتفانين ، ويتقارضونها من كتب المؤلفين ، زيلعى بدائع مجتبى خانية مشربلا ليه
وهبانية نهر بحر محيط لا يلوون على الكتاب والسنة ،

ومنهم من قال ناكح المحرمة بعقد زواج أو ملك يمين يرجم على كل حال
وهذا افتتات بين ، إذ جعل على الزانى البكر حكم الرجم ، وهذا خلاف
الشرع ، الرجم على الثيب ، أما البكر فجلد ونفى .
ومنهم من قال العقوبة على ثلاثة أشكال .

أ - إذا كان الوطء بعقد زواج فهو زنا عليه حد الزنا ، وهذا صواب .
ب - إذا كان الوطء بملك يمين وكانت الموطوءة هى الأم أو البنت أو الأخت
هن حرائر ساءة يملكن ، فوطئهن بالملك زنا عليه حد الزنا .
ج - باقى المحرمات وطئهن بملك اليمين ، وهو عالم بتحريمهن وعارف
بقرايتهن لا حد عليه ولكن يعاقب .
هذا خطأ عريض وضلال بعيد وتمحكم فى دين الله بالرأى .

وتقسيم المحرمات إلى فريق يحد واطنه حد الزنا ، وفريق يعاقب واطنه دون
حد الزنا ، تقسيماً بأهوائهم ليس فى كتاب ولا سنة ، فهو تقسيم مرفوض ،
وشرع من عند غير الله مردود ، بل هذا كله زنا ، وعلى الفاعل حد الزنا ، البكر
بحد البكر ، والثيب بحد الثيب ، لا فرق بين أحد من المحرمات ، العقوبة
واحدة فى الزنا بأية واحدة منهن ، وسواء وقع الزنا بشبهة العقد أو شبهة الملك
لم يفرق الشرع فى أى شئ من ذلك .

ومنهم من قال لا حد عليه في شيء من ذلك ، ولكن عليه التعزير فقط دون الأربعين ١١ وهذا هو منتهى التفريط ، والاستهتار بمحارم الله وحدوده الله إذ يسقطون الحد عن زنى بأمه أو بنته الخ . وهو يعلم قرابتهن . لا يمكن تصور إباحية وبهيمية أشنع من ذلك .

ومنهم من قال إن كان عالماً بالتحريم عالماً بالسبب المحرم فهو زان مطلق أى فعلية حد الزنا ، وهذا صواب لكن لا اعتبار للجهل بالتحريم ، الجهل والعلم بالتحريم سواء ، يكفي العلم بقراءة المنكوحة لإيجاب حد الزنا . وقالوا وأما الجاهل في كل ذلك فلا شيء عليه ، وهذا ضلال بعيد كما فصلنا مراراً .

ومنهم من قال إلا امرأة أبيه فإنه تضرب عنقه بمجرد العقد ، دخل بها أو لم يدخل ، محصناً كان أو غير محصن ، وقد فصلنا بطلان ذلك الحكم وضلاله في فقرة (الزنا بامرأ الأب) ، وفصلنا بطلان الخبر المعلول الذي احتجوا به ونضيف أن متن هذا الحديث المعلول فضلاً عن عدم صحته فإن متته ليس من منطوق النبي ﷺ وإما هو رواية بمهزوم الراوى ، بلفظ الراوى ، فهذا قدح آخر في هذا الخبر المعلول ، لا تنهض به أية حجة . . . وقد أوضحنا في الفقرة المشار إليها شطط هذا الحكم بضرب العنق دون دخول الأب أو دخول الابن بكرآ كان أو ثيباً ، ونظراً لفداحة هذا النهور الذي يقضى بسفك الدم الحرام فإننا نزيد المسألة وضوحاً نقول :

من المعلوم لكل أحد أن النكاح الحلال لا تكتمل حقوقه وواجباته إلا بدخول الفرج في الفرج ، لا بمجرد كتابة العقد ، ولا بخلوة مهما طال أمرها ، فلا تستحق المرأة الصداق كاملاً إلا بدخول الفرج في الفرج ، ولا تنجب عليها العدة ، ولا تنجب على زوجها النفقة إلا بدخول الفرج في الفرج فلا تحرم الريبة

على زوج الأم إلا بدخول الفرج في الفرج ولا تحرم الأم على زوج الابنة إلا بدخول
الفرج في الفرج ، ولا تحرم امرأة الابن على أبيه إلا بدخول الفرج في الفرج
ولا تحرم امرأة الأب على ابنته إلا بدخول الفرج في الفرج ، وأما نسكاح العقد
لادخول فيه في كل تلك الحالات فلا يحرم شيئاً البتة وكأن لم يكن ، لا نص أبداً لافي
كتاب ولا سنة بالتحريم بمجرد العقد ، بل السياق في آية التحريم في سورة النساء
فأما بوجوب الدخول لحصول التحريم ، فإن لم يكن دخول فلا تحريم البتة ،
ليس الدين بآراء الفقهاء ، وأهواء العلماء ، الدين شرائع من السماء . لا تقبل
المزبد أو النقص بقل أو تهوّر أحد ، أو فوران دماغه بغير نص من الدين
وسلطان من الله مبين .

هذا من ناحية التحريم ، لا تصبح للمرأة منهن محرمة إلا بالجماعة الفعلية
التي هي السبب في تحريمها ، لا تصبح محرمة بمجرد العقد ، وإن كان بدخول
الفرج في الفرج .

أما من ناحية وقوع جريمة الزنا ، ووجوب حد الزنا ، فإنه من المعلوم
لكل أحد أن المعانقة ، والتفخذ والمباشرة خارج الفرج لا توجب حد الزنا ،
وقد راجع النبي ﷺ ما عزم ابن مالك الأسلمى لما اعترف على نفسه بالزنا ،
راجعه مراراً عديدة ، يقول له لعلك قبلت ، لعلك غمزت ، لعلك عانقت ،
وهو يجيب لا بل زنيت ، وبعد كل تلك الراجعات أراد ﷺ أن يستوثق
استيثاقاً ليدرس فيه أدنى شك ولا ريبه من وقوع الزنا الذي يوجب إقامة الحد ،
من دخول الفرج في الفرج ، فقال له بأصرح لفظ معروف عند الناس لفعل
الجماع ، قال له لا يسكنني [أنكبتها] فلما قال نعم أمر بإقامة الحد عليه .

فلا زنا في الأزل في علم الله عز وجل إلا بدخول الفرج في الفرج .
ولا زنا في الأبد حتى تقوم الساعة إلا بدخول الفرج في الفرج .

لا شهادة لأى شاهد على الزنا ما لم يشهد أنه رأى رأى العين دخول
الفرج فى الفرج .

فكيف يقام حد الزنا على من عقد على محرمة ولم يدخل بها ؟
أين الدليل على هذا الموضع أيها الناس ؟ كفى كفوا عدوانكم ونههوا
غليانكم ، فالرسول أغبر منكم ، والله أغبر من الناس ، فضى الأمر يا أولى النهى ،
لا غلو ولا التباس

قد نهى الله تبارك وتعالى عن الغلو فى الدين ﴿ قل يا أهل الكتاب
لا تغلوا فى دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا
كثيراً وضلوا عن سواء السبيل ﴾^١ وقال تعالى ﴿ يا أهل الكتاب لا تغلوا
فى دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق ﴾^٢ فالغلو فى الدين ضلال ومهلكة ،
حسبنا حدود الله عز وجل ، لا نزيد فيها ولا ننقص ، إن كان بأحد من الناس
غيرة على الدين ، فالله أغبر من عباده . فلا تزلن بكم الأقدام إلى سفك الدم
الحرام

تفنيد اقوال الفقهاء

أصاب النخعى والحسن البصرى والشافعى وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد


ابن الحسن (صاحباً أبى حنيفة) فى قولهم فىمن واقع امرأة أبيه أو غيرها من
المحرمات بعقد نكاح أو ملك يمين فحده حد الزنا ، أي جلد مائة وتغريب عام
للإكر والرجم بالحجارة للثيب وليس ضرب العنق كما زعم البعض فى بكر أو ثيب
أصابوا لمطابقة النصوص الصحيحة .

وأصاب مالك فى قوله إذا كان الوطء بعقد نكاح فهذا زنا عليه حد الزنا

لمطابقة النصوص .

وأصاب ابن شهاب في قوله ناكح الخامسة والأخت على الأخت يرجم
إن كان عالماً بالتحريم لأن معنى علمه بالتحريم علمه بسبب التحريم وهو تجاوز
الأربعة لمطابقة النص .

وأصاب الليث ومالك والشافعي وأصحاب ابن حزم في قولهم ناكح
الخامسة والأخت على الأخت يرجم لمطابقة النص .

وأصاب أبو حنيفة في قوله لاحد على وطء جارية مكاتبه لأنها لم تخرج
عن ملكه بالمكاتب بل مازالت مملوكته ومملوكته حل له ، لقوله 
[المكاتب عبد مابق عليه درهم] .

وأصاب النخعي والحسن وأبو ثور وأبو يوسف والشافعي ومحمد بن الحسن
في قولهم فيمن وطئ أمة أبيه بعقد نكاح أو ملك يمين أن عليه حد الزنا .
وأخطأ ابن حزم في جعل الجهل بالتحريم مسقطاً للحد على خلاف النصوص
وأخطأ ابن شهاب في تخفيف الحد من الرجم إلى الجلد إذا كان الزاني
جاهلاً بالتحريم ، بل الرجم حق على الزاني المحصن ، لا يسقطه ولا يخففه الجهل
بالتحريم لا نص بالاسقاط ولا بالتخفيف فهو باطل .

وأخطأ النخعي في قوله ناكح الخامسة قبل أن تنقضى عدة الرابعة يجلد
مائة ولا ينفي ، بل لا شيء عليه البتة ، لم يرتكب أى إثم لا صغيرة ولا كبيرة .
مادام قد طلق الرابعة ، فلا مانع يمنعه فور طلاقها من الزواج بغيرها
لأن نص يلزمه بالانتظار حتى تنقضى عدتها ، ليس على الرجل أى عدة ، الرجل
لا يحيض حتى يلزمه أن يستبرئ لنفسه من حمل أصابه ، المرأة هي التي تحيض
وهي لا تنكح حتى تنتهي عدتها وتستبرئ لنفسها .

بمجرد طلاق الرابعة حرمت عليه ، فلا تحل له موافقتها إلا أن يرجعها إلى عصمته فهو فور طلاق الرابعة لم يبق محللاً له إلا الثلاث الباقيات في عصمته ، ففي وسعه بكل تأكيد أن يضيف إليهن الرابعة .

هذا مثل محزن من أمثلة الخزعبلات التي يقذفها الفقهاء بغير مبالاة ولا اكتراث في جنبات الشريعة التي هلم لها بمحض آرائهم ، مما قال الله ولا قال رسوله شيئاً من ذلك ، فكيف تحكمون ؟ ١٦ الله أذن لكم أم على الله تفترون ، الرجل يعتد بعد أن يطلق امرأته ١٧ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، لقد حسب فقهاء المسلمين أن من حقهم أن يشرعوا للناس في الدين ، فهم يقذفون بخيالاتهم غير مباليين ، إنكم لتقولون قولاً عظيماً .

الغدة على النساء لا على الرجال أيها الفقهاء ، ولله بطلاق فور طلاق أي امرأة من نسائه أن ينكح غيرها ويجماعها بلا أدنى حرج ولا تأنيب ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ١٨ ثم حتى لو سلمنا بهذا الباطل المستحيل ، كيف نقبل منكم في حدود الله التعديل والتبديل ، زعمتم زوراً أن ناكح الخامسة قبل أن تنقضى عدة الرابعة هو زان . وأنتم تعلمون أن الزاني المحصن حده الرجم ، فكيف جعلتم هنا حده الجلد ١٩ ولم يكفكم هذا التغير في حد المحصن من الرجم إلى الجلد حتى شطرنم حد الزاني غير المحصن ، شطراً تقرون وشطراً ترفضون ، قلتم يجلد مائة ولا ينفى ٢٠ مرحى مرحى ، من أين لكم هذا التقسيم والتفصيل ٢١ ، أم القول قولكم ، والشرع شرعكم نحمله على رؤوسنا ، ونطرح شرائع التنزيل ٢٢ .

رويدكم الفتيا من أدمغتكم ، إن الله تعالى لم يأذن لبشر أن يشاركه

في التشريع للعباد ، إعلموا أنه لا يحل لبشر كائن من كان أن يشرع من الدين ما لم يأذن به الله .

لقد خضعت أعناقنا وأخبت قلوبنا لشرائع ربنا ، وكفرنا بشرائع جميع المؤلفين والمصنفين ، اللهم فاشهد بأننا لك وحدك مسلمون ومذنون .

وأخطأ مالك والشافعي وأصحاب ابن حزم في جعلهم الجهل مسقطاً للحد عن نكاح الخامسة والأخت على الأخت ، إذا قصدوا الجهل بالتحريم ، أما إذا قصدوا الجهل بالقرابة ، أي لم يعلم الناكح أن الثانية أخت للأولى التي عنده ، فهذا خطأ لا جهل ، ولا جناح على الخطأ .

وأخطأ أبو حنيفة خطأ مدمراً رهيباً بإسقاطه الحد عن نكاح أمه أو بنته أو أخته أو نساء المسلمين وهن في عصمة أزواجهن ، لقد قذف للمسلمين بمذهلات التفانين ، وما اخترعه من شبهة العقد وشبهة الفعل وشبهة المحل . قال لاحد على هذا الزاني الآثيم الذي خاض في أقدم الحرمات ، متذرعاً بأن بيده عقد يجعله من الآمين ١١ .

لا إكرامة للظالمين ، ولا بشرى للمجرمين .

وأخطأ جابر ابن زيد وأحمد ابن حنبل وإسحاق في قولهم فيمن نكح امرأة أبيه بمقد نكاح يقتل ولا بد ، محصناً كان أو غير محصن ، هذا حكم بالرأى لا نص به فهو باطل فاسد ، شرع الله تعالى للزاني المحصن الرحم ، وللزاني غير المحصن الجلد والنفي . ضل كل حكم يناقض حكم الله تعالى ، ما كان للعباد أن ينتصبوا للناس أرباباً يشرعون ١٢ .

وأخطأ سعيد بن المسيب في قوله يرجم على كل حال ، هذا افتئات باطل كالذي سبقه ، بركم الباطل على الباطل ، وبطرح في المجاهل .
وأخطأ مالك في تقسيم الموطوءات يملك اليمين من الحرمات إلى قسمين

قسم يعتبر زنا عليه حد الزنا ، وهن (الأم والبنت والأخت) وقسم لا يقام عليه حد الزنا ولكن يعاقب ، وهن (العمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت وسائر المحرمات) هذا تقسيم بالرأي لأنص به لم يقله الله ولا رسوله فهو باطل وهو ابتداء في دين الله ، وشرع ما لم يأذن به الله فهو بدعة مردودة ، وشريعة من عند الناس مرفوضة ، بل العقوبة واحدة على الزاني بأية واحدة من المحرمات ، الأم والبنت والأخت كالعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت وسائر المحرمات ، الزاني المحصن يرحم والزاني البكر يجلد وينفى .

وأخطأ أبو حنيفة وسفيان الثوري في قولهما لا حد في كل ذلك ولكن عليه التعزير فقط دون الأربعين ، أخطأ خطأ فاحشاً بإهدار حد الزنا ، إذا دفع الزانيان بأن بينهما عقد زواج ، بأن يقل هي زوجي وتقول هو زوجي حتى ولو كانت أمه أو أخته أو بنته أو في عصمة رجل مسلم أو غير ذلك من المحرمات فما على أى زان يضبط إلا أن يدعى الزواج فيسقط عنه الحد في شريعة هؤلاء الفقهاء .

ثم ازدادوا إثماً باختراع نوع بدعى من التعزير هو جلد الزناة دون الأربعين ١١
يعنى ٣٩ جلدة فنادون ، سبحان الله ، من أين جثم بهذه التفانين ؟ تناقضون أمر الله عز وجل على لسان رسوله [لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله] ^(١) جعل الله أقصى حد للتعزير عشرة أسواط ، وأنتم تقولون عليها التعزير دون الأربعين ١١

قد ضاعفتم التعزير ، ويسرتم الزنا بالمحرمات غاية التيسير ، فأبى الله المشتكى وأخطأ ابن حزم في قوله فيمن أصاب امرأة أبيه بعقد نكاح تضرب

عنقه لمجرد عقده عليها ، سواء دخل بها أو لم يدخل ، وسواء دخل بها أبوه أم لم يدخل ، أخطأ في الحد بجعله ضرب العنق في كل حال بدلا من الرجم أو الجلد كما أمر الله محتجا بحديث لا يصح ، وأخطأ بقتل من لم يقع منه زنا ، راجع الرد المفصل .

حكم الشرع

من جامع امرأة من المحرمات عليه ، أيا كانت درجة تحريمها وهو يعلم قرابتها فهو زان عليه حد الزنا ، سواء ادعى الجهل بالتحريم أو لم يدع ، وسواء كان ذلك الجماع بعقد زواج أو ملك يمين أو مسافحة ، وحد الزنا على الزاني هو كما فرض الله تعالى على الثيب الرجم ، وعلى البكر جلد مائة ونفي عام وليس في حدود الزنا ضرب عنق ، الخبر في ذلك غير صحيح . والتعزير دون الأربعين باطل .

أما الذي لا يعلم بقرابة المنكوحة فهذا خطأ لا حد فيه ولكن يفارقها .

سبب الخلاف

الحكم في دين الله بالرأي دون النص بل وفي معارضة النص وشرع ما لم يأذن به الله .

٨ باب من تزوجت عبدها

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً ↑ خطأ ↓
عمر ابن الخطاب ^١	آثار بأحاديث ليست في الصحاح أن امرأة تزوجت عبدها فغزّر عمر المرأة وفرق بينهما وباع العبد في أرض غربة ، وقال لا يحل لك ملك يمينك وحرما على الرجال ↑
ابن حزم ^١	لا يحل للمرأة عبدها فإن وطئها فإن كانت عاتلة أن هذا لا يحل فهي زانية عليها الحد والعبد كذلك وإن كانت جاهلة فلا شيء . عليها ↑

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

هذه مسألة من المشبهات التي بين الحلال والحرام لا يعلمها كثير من الناس
قال عليه السلام [الحلال بين والحرام بين ، وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس
فمن اتقى المشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في المشبهات كراع يرمى
حول الحمى يوشك أن يوافقه ، ألا وإن لكل ملك رحمى ، ألا وإن حى الله
في أرضه محارمه]^٢

وهى من المشبهات لأنها ليست حراماً صريحاً ، إذ لا نص بتحريمها وليس
حلالاً صريحاً لأن في النفس منها شيء ، ففيها علامة التحريم الخفية التي علمنا
إياها النبي عليه السلام حيث قال [البر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك
وكرهت أن يطلع عليه الناس]^٣ .

((١)) المحلى ٢٣٠/١٣ (٢) ٥٢ فتح النعمان ابن بشر عن النبي عليه السلام

(٣) مسلم ٧/٨ التوابع الأنصاري .

وإن في الصدر لربة من هذا الأمر كيف يصدقها وهو بأكله ملك يمينها ؟
وكيف يملك تطبيقها وهي التي تملكه ؟

ثم إن زواج العبد من سيده وهو مملوك لها يقرب جميع الأوضاع الشرعية
والسنن الربانية لبني آدم ، وهذا مما يملأ الصدر ربة في شرعية مثل هذا الزواج
أو إمكان حله .

فمن الأوضاع الشرعية والسنن الإلهية للناس .

(١) أن الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا
من أموالهم ، وهاتنا (إذا تزوجت المرأة عبدا) الوضع مقلوب هي صاحبة
القوامه عليه وهي التي تنفق عليه لأنها تملكه وتملك ممالك .

(٢) الرجل له حق تأديب امرأته بشئ الوسائل التي ذكرت في القرآن
الكريم ومنها الضرب لقوله تعالى (واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن
سيلا) وهاتنا الوضع مقلوب إذ هي التي لها الحق أن تضربه وتؤدبه وليس
هو الذي يضربها ويؤدبها ، هذا حق من حقوق البعولة قد انقطع عنه واستحال
عليه لأنه عبدها ومملوك لها ، فكيف يصح زواجه منها ؟

(٣) حق الطاعة هو للرجل على امرأته وليس للمرأة على زوجها ، وهاتنا
الوضع مقلوب هو الذي عليه طاعتها ولا طاعة له عليها لأنها سيده ومالكته
فكيف يكون زوجها لها ؟

(٤) حق الفراق بالطلاق أو الإيلاء هو للرجل على المرأة وليس للمرأة
على الرجل ، وهاتنا الوضع مقلوب هي التي تملك أن تفارقه وتبيعه في أقصى

الدنيا ، وليس هو الذى يستطيع أن يفارقها ، فكيف يصح أن يكون زوجاً لها ؟ ١١٢

(٥) الصداق مسعجل عليه لأنه لا يملك شيئاً هو وما يملك ملك لها فكيف يصدقها والصداق شرط حتمى لصحة الزواج فكيف يصح أن يكون بعلاً لها ؟ ١١٣
(٦) الرجل يملك امرأته وليست امرأته هى التى تملكه ، قال رسول الله ﷺ للذى طلب منه أن يزوجه التى وهبت نفسها للنبي فلم يردها النبي ﷺ قال له النبي ﷺ [اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن] ، فكيف يزوج العبد سيده فيكون مالكا لها وهى التى تملكه ؟ ١١٤

فالريية قائمة تحيك فى الصدر ، ولم نجد نصاً صريحاً بتحريم ذلك . فإن كان زواج العبد من سيده حراماً (وهو الأرجح) فلا شك أن له بياناً فى الكتاب أو السنة قد خفى علينا ، الشرع كامل (ما فرطنا فى الكتاب من شيء) . ونحن جهلنا والله يعلم وأنتم لا تعلمون .
ففى إذا مسألة من المشبهات فعلى المسلم أن يبتعد عنها وإذا وقع فيها فعليه أن يخرج منها استبراءً لدينه وعرضه .

فالتفريق بين المرأة وبين عبدها الذى تزوجه ، هذا التفريق الذى فعله عمر بن الخطاب (إن صح الخبر عنه) نحمله على أنه استبراء للدين والعرض من المشبهات ، وكذلك بيعه العبد هو تكميل لهذا الاستبراء ، أما تعزيره المرأة فلا نرى موجياً للتعزيز على أمر لم يثبت تحريمه بنص صريح فليس فى أثر عمر رضى الله عنه أى ذكر لسبب التحريم ، وأما تحريم المرأة التى فعلت ذلك على الرجال فذلك (إن كان قد حصل) فهو غلو وإفراط يأتى فاعله ، لا أصل له فى كتاب ولا سنة ، وهو تحريم مالم يحرم الله ، ومنع حق لها (قد أحله الله) بغير سلطان بين أوأما قول ابن حزم : إن كانت عالة بالتحريم فعليها حد الزنا ، فأين هو

التحريم؟ لا أنت يا ابن حزم ولا نحن نجد أنارة من علم بذلك التحريم . إنما هي بوارق الظنون بهم وراءها المتهافنون ، نحن نرتاب في التحليل ولكننا لا نجد فصا بالتحريم فشأنا هو شأن المستهري . من المشتبهات .

وأما قوله إن كانت جاهلة بالتحريم فلا شيء عليها ، فهذا ترديد للنغمة القديمة الخاطئة التي نميز إسقاط الحدود بعلّة الجهل بالتحريم ، هذا كما بينا ضلال مبين يهدم شرائع الله كلها ، ويبطل حدود الله كلها ، ما على المجرمين إلا أن يقولوا كنا نجعل التحريم فإذا هم جميعا من الناجين .

تالله لا يسقط حد من حدود الله بجهالة الجاهلين ولو توأما على ذلك أهل الأرض كلهم أجمعون .

تفنيد أقوال الفقهاء

أخطأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تعزيز للرأه التي تزوجت عبدا وفي نحرها على الرجال ، لا يجل لأحد كائنا من كان أن يحرّم شيئا لم يحرّمه الله عز وجل ، ولكنه أحسن رضي الله عنه بالتفريق بينهما ، فهذا كما قلنا استبراء لها لدينها وعرضها ، والله عز وجل بعد ذلك بركة هذه النية الطيبة والعمل الصالح يغنيها من سعتة وهو خير الرازقين .

وأخطأ ابن حزم في اعتبار هذا العمل حراما صريحا وزنا بواحا يوجب الحد عليهما ، لأنص على ذلك ولا دليل على هذا التحريم ، وأخطأ في تصويره أن الجهل بالتحريم يسقط الحدود ، راجع الرد للفصل .

حكم الشرع

زواج المرأة من عبدها ملك يمينها هو من المشتبهات التي بين الحلال وبين

، وَالْحَرَامُ الْبَيْنُ ، قَدْ نَفَاهُ اسْتِبْرَافُ لَدَيْهِ وَعَرْضُهُ ، وَفَنَ حَامٍ حَوْلَ الْحَمَى يَوْشَكَ
أَنْ يَقَعَ فِيهِ .

سبب الخلاف

الغلو في الدين بالرأى دون النص ، وتحريم ما لم يحرم الله وشرع ما لم يأذن
به الله ، وفي النصوص أمانة من الزيف والزلل للمعتصمين .

٩. باب الشغار

النصوص

(٥١١٢ فح) عن ابن عمر [أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار والشغار

أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق]

(٦٩٦٠ فح) عن نافع عن عبد الله [أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار

قلت لنافع ما الشغار قال ينكح ابنة الرجل وينكحه ابنته بغير صداق ، وينكح

أخت الرجل وينكحه أخته بغير صداق]

(مسلم ١٣٩/٤) عن ابن عمر [أن النبي ﷺ قال لا شغار في الإسلام]

(مسلم ١٣٩/٤) عن أبي هريرة قال [نهى رسول الله ﷺ عن الشغار]

(مسلم ١٤٠/٥) عن جابر ابن عبد الله قال [نهى رسول الله ﷺ

عن الشغار]

أقوال الفقهاء

المذهب والرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
ابن حزم ^١	التحليل والشغار والمتعة زنا ↓ فية حد الزنا إن كان علاناً بالتحريم وإلا فلا ← حجته أن العقد الفاسد نكاح فاسد والنكاح الفاسد زنا
الشافعي ^٢	لا أدري التفسير (تفسير الشغار) عن النبي ﷺ أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك
الخطيب ^٣	تفسير الشغار ليس من كلام النبي وإما هو قول مالك ويصل بالثمن المرفوع

(٢) فح ٦٦٢/٩ - ٦٣

(١) المحل ١٢ / ٢٢١ - ٢٢

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
الجمهور ^١	نكاح الشغار باطل ↓
أحمد ^٢	علل بطلان نكاح الشغار بعدم ذكر المهر ↓
الشافعي ^٣	إذا سمي في الشغار مهرأ فله قولان أحدهما البطلان ذكره في الأملاء والآخر الصحة ↑ ذكره في المختصر
الحنفية ^٤	هو صحيح ويجب مهر المثل ↑
الشافعي ^٥	الشغار نكاح فاسد يفسخ ولو سلك منهما مهر مثلها ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

تعريف الشغار

جاء تفسير الشغار في نصوص النہی عنه بعبارات مختلفة اللفظ متقاربة المعنى منها :-

عن ابن عمر : الشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق^١

وعن نافع : قلت لنافع ما الشغار ؟ قال ينكح ابنة الرجل وينكحه ابنته بغير صداق ، وينكح أخت الرجل وينكحه أخته بغير صداق^٢

وعن جابر : والشغار أن ينكح هذه بهذه بغير صداق ، يضع هذه صداق هذه ويضع هذه صداق هذه^٣

وعن أنس : الشغار أن يزوج الرجل أخته بأخته^٤

ويتبين من هذه النصوص أن الشغار هو نكاح مشتمل على قيديين هما

(١) نج ١٦٣ / ٩ - ٦٣ (٢) الأم ٥ / ٦٨ - ٧١ (٣) ٥١١٢ فح

(٤) ٦٩٦٠ فح (٥) ١٦٣ / ٩ فح

المقايضة في الأزواج ، والمقايضة في الصداق ، أحدهما أو كلاهما ، والقيد الأول
يعنى أن زواج أحدهما مقيد بزواج الأخرى ، يعنى لا أعطيك هذه حتى تعطيني
هذه ، والقيد الثاني هو لا أعطيك لهذه صداقا في مقابل ألا تعطيني للأخرى صداقا
ويتبين من النصوص أن المقايضة في الأزواج قد تكون ابنة هذا ببنة
الآخر ، وقد تكون أخت هذا بأخت الآخر ، وقد تكون أيا امرأة يتولاها
هذا بأيا امرأة يتولاها الآخر ، بلا تخصيص قرابة معينة ، كل ذلك يصح عليه
اسم الشغار .

صحة النكاح أو فساده

إن تطبيق هذين القيدين أو الشرطين قد يفسد النكاح فساداً يوجب
ردّه - أى فسخه - وقد لا يفسدانه فساداً موجياً للرد ، ذلك بأن الشرطين
إذا أبطلوا فريضتين من فرائض النكاح فقد وجب الرد وإذا لم يبطلوا شيئاً
من فرائض النكاح ، لم يلزم رد النكاح ، وبقي صحيحاً مع حلول الكراهة
على قاعله لمصيته الله بفعل ما نهى عنه رسوله ﷺ .

أما الفريضتان اللتان قد يبطلهما الشغار فهما

(١) فريضة رضى المرأة عن الزواج : وقبولها إياه وإذنها فيه ، فهذا
فرض جتمى بالنصوص القطعية ، فإذا خاضعت امرأة منهما بعد نكاح الشغار
أنها لم تأذن ولم تأمر ، فالنكاح مردود ولها مهر مثلها إن كان قد دخل
بها ، أو لها نصفه إن لم يكن قد دخل بها ، إلا أن تعفو عن ذلك فإنه أقرب
للتقوى كما قال رب العالمين ، أما إذا لم تخاضع إحداها في ذلك ، ورضيتا
بما فعل الرجلان فلا يرد النكاح ولا يضره الشغار الذى اشترطاه غير أنهما
آثمان لمخالفة النهى عن الشغار .

(٢) فريضة الصداق الذى فرضه الله تعالى لكل امرأة عند نكاحها لقوله

تعالى ﴿فَمَا اسْتَمِيعْتُمْ بِهِ مِنْهُمْ فَآتُوهُمْ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(١) .
ولقوله تعالى ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ

نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^(٢) .
فإذا اشتمل الشغار على إهدار فريضة الصداق ولو سكن رخصت كل امرأة بزوجه ، فالنكاح صحيح لا يرد وإنما الذي يرد ولا يعمل به هو شرط إسقاط الصداق ، فيبقى النكاح صحيحاً ثم يحكم لكل منهما بما يهر مثلها ، فن تنازات منهما عن صداقها كله أو بعضه لزوجها فلا جناح عليها .

هل الشغار زنا

قد ترددت في وضع عنوان هذه الفقرة ، خوفاً من حماقة التفكير ، واستحياء من رعيته التعبير ، لأن مظنة الزنا في الشغار لا تليق بمؤمن سليم التقدير ، فضلاً عن فقيه ذي قدر كبير ، إن مظنة الزنا هنا هي أشد تنطعا من رصد الفجر بحبل الضفير ، قال رسول الله ﷺ هلك المتنطعون ، قالها ثلاثا .

ولكن أناساً ممن يستحلون ضرب الرقاب ، لأنفه الأسباب ، قد زعموا أن الشغار زنا ، وأن على قائله حد الزنا ١١ فرضيت بهذا العنوان رغم ما في هذا التساؤل من التنطع بادي الرأي ، لأقرع به أفهاماً ترى الرشدة في اتباع النقي .

أ في الشغار زنا يا أولى الألباب ١١

أتجدون ذلك في السنة أو الكتاب ١٢

أيرجم المؤمن الذي فكح امرأة مؤمنة بأحجاب وقبول وولي وشهود ،

(١) النساء: ٢٠ (٢) النساء: ٤

لمجرد لينة تمحك في الصداق ، أو تلصقا في الأفاق ١١٢ لقد هانت عليكم
الرقاب، كما حقر البعوض والذباب، وتوخصتم في الدم الحرام بمحض الآراء
والأوهام .

لقد نظرنا هل لهذا الحكم بأقامة حد الزنا على نكاح الشغار من حجة
تطمئن إياها القلوب ، هل هناك من نص صحيح أو صريح تتبعه موفين
ونصدق به مدعين، فإن الحكم في الدماء رهيب ، يستلزم أقصى درجات
الحيلة والحذر ، والبحث العميق ، والبرهان الوثيق . نظرنا فوجدنا حجة
في إداة نكاح الشغار الذي أكبر ذنبه التيساع في الصداق يقول كل منهما
لصاحبه . اعقبي من صداق ابنتك وأنا أعفك من صداق ابنتي فيتراضى
المشاغران على أن يزوج كل منهما ابنته للآخر ، بإيجاب وقبول وولي وشهود
وكل شرائط النكاح الصحيح غير أن الصداق مرجأ أو موضوع .
وجدنا حجة في إعدام أربعة أزواج من المسلمين (رجلين وأمرأتهما)
بدعوى الزنا .

وجدنا كل حجة في قتل هؤلاء المؤمنين الأربعة رميا بالحجارة . هو أن
نكاح الشغار فاسد وما دام فاسداً فهو زنا . وما دام زنا فعليه حد الزنا ١١١
في أى كتاب الله أو سنة رسوله وجدت أن النكاح الفاسد هو زنا ؟
حتى تقدم على قتل المسلمين أو تعذيبهم بدعوى الزنا زوراً وبتنا وظلما وعدوانا
ألم تعلم أن رسول الله ﷺ قد رد النكاح الفاسد ولم يعتبره شيئا ،
ولم يقل لقاعله شيئا ، ولا حتى مجرد التعنيف أو التثريب . فضلا عن الجلد أو
القتل رجما بالحجارة .

لقد رد رسول الله ﷺ نكاح خنساء بنت خدام الأنصارية (١) ، وهي

مليب ، لما زوجها أبوها بغير إذنها ورضاها ، ولم يعتبر زوجها زانيا بسبب هذا النكاح الفاسد ولم يأمر بمجدة ولا برجه ، وإنما اكتفى بفسخ النكاح الفاسد ورد المرأة إلى أهلها (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا)

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب الخنفة في قولهم نكاح الشغار صحيح ويحب مهر المثل يعني إذا رضيت كل امرأة بزوجها ، فلا يبقى لرد النكاح سبب والشرط الباطل لا يفسد العقد الصحيح لكن يطرح الشرط ويبرم العقد .

وأصاب الشافعي في قوله إذا سمى في الشغار مهرأ فالعقد صحيح أى إذا رضيت كل امرأة بزوجها فشرط الشغار باطل والعقد صحيح .

وأخطأ الجمهور في قولهم نكاح الشغار باطل لأن الشغار شرط والنكاح عقد ، والشرط الباطل لا يفسد العقد الصحيح ، بل يمضى العقد ويلغى الشرط .
وأخطأ أحمد في جعل عدم ذكر المهر مبطلا للنكاح ، عدم ذكر الفريضة لا يطل العقد عاجلا ، وتبقى الفريضة في الذمة واجبة الأداء آجلا ، يحكم لها بالصدقات المتروكة ذكره ، يحكم بمهر المثل .

وأخطأ ابن حزم خطأ مدمراً بالحكم بمجد الزنا في نكاح الشغار ١١
لأنه بذلك ، وأنه يحد في الشرع تصديقا لهذا التهور البالغ والشطط الرهيب الذي استباح الدم الحرام .

حكم الشرع

من اشترط الشغار في النكاح فشرطه باطل ، والنكاح صحيح إذا كان بإيجاب وقبول وولى وشهود ، ثم يحكم بالصدقات المفقودة ، الشرط (١) الأحزاب ٢١

الفاقد لا يطل العقد الصحيح ، أما القول بأنه زنا وأن على فاعله حد الزنا ،

فهذا شطط مدمر مردود .

سبب الخلاف

هو التعسف في التخريج والتحكم بالأهواء والحكم في الدين بالآراء .

١٠ باب المتعة

المنصوص

(٥١١٥) عن محمد ابن الحنفية أن علياً رضي الله عنه قال لابن عباس: [أن النبي نهى عن المتعة وعن لحوم الحر الأهلية زمن خيبر].
(٥١١٦) عن أبي حمزة قال [سمعت ابن عباس يسأل عن متعة النساء فرخص . فقال له مولى له إنما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة أو نحوه ، فقال ابن عباس نعم] .

(٥١١٧ ، ٥١١٨ فح) جابر ابن عبد الله وسلمة ابن الأكوع قالا [كنا في جيش فأتانا رسول الله ﷺ فقال إنه قد أذن لكم أن تستمعوا فاستمعوا]
(٥١١٩ فح) سلمة ابن الأكوع عن رسول الله ﷺ [أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال فإن أحبا أن يتزايدا أو يتتاركا تتاركا فما أدرى أمي . كان لنا خاصة أم للناس عامة] .

(٤٢١٦ فح) عن علي ابن أبي طالب [أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحر الأنسية] .
(٥٥٢٣ فح) عن علي ابن أبي طالب [نهى رسول الله ﷺ عن المتعة عام خيبر] .

(٦٩٦١) إن علياً رضي الله عنه قيل له إن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأساً فقال [إن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خيبر] .

(مسلم ١٣٠/٤) عن عبد الله قال : كنا نفرز مع رسول الله ﷺ ليس لنا نساء ، فقلنا ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن نتكح المرأة بالتوب إلى أجل ، ثم قرأ عبد الله عزها أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) .

(مسلم ٤/ ١٣٠) جابر ابن عبد الله وسلمة ابن الأكوع قالاً خرج علينا منادى رسول الله ﷺ فقال إن رسول الله ﷺ قد أذن لكم أن تستمتعوا [بمعنى متعة النساء] .

(مسلم ٤/ ١٣١) جابر ابن عبد الله سئل عن المتعة فقال [نعم استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر] .

(مسلم ٤/ ١٣١) جابر ابن عبد الله قال [كنا نستمع بالقبضة من الثمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر حتى نهى عنه عمر] (مسلم ٤/ ١٣١) عن سلمة قال [رخص رسول الله ﷺ في المتعة ثلاثاً ثم بها عنها] .

(مسلم ٤/ ١٣١) [عن سيرة الجهنى قال] أذن لنا رسول الله ﷺ بالمتعة فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بنى عامر كأنها بكرة عيطاء فمرضا عليها أنفسنا فقالت ما تعطى فقلت ردائى وقال صاحبى ردائى وكان رداه صاحبى أجود من ردائى وكنت أشب منه فإذا نظرت إلى أعجبتها ثم قالت أنت ورداؤك يكفينى فمكثت معها ثلاثاً ثم إن رسول الله ﷺ قال من كان عنده شيء من هذه النساء التى يتمتع فليخل سبيلها] .

(مسلم ٤/ ١٣٢) أن سيرة الجهنى غزا مع رسول الله ﷺ فتح مكة قال فأقننا بها خمس عشرة، فأذن لنا رسول الله ﷺ في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي، ولى عليه فضل في الجبال، وهو قريب من الدمامة، مع كل واحد منا برد، فبردى خلق، وأما برد ابن عمى فبرد جديد غض، حتى إذا كنا بأسفل مكة أو أعلاها تلتقنا فتاة مثل البكرة العنطنطة، فقلنا هل لك أن يستمتع منك أحدنا، قالت ماذا تبذلان، فنشر كل واحد منا برده، فجعلت تنظر إلى الرجلين، وبراها صاحبى تنظر إلى عطفها، فقال إن برد هذا خلق وبردى جديد

غض ، فتقول برد هذا لا بأس به ثلاث مرار أو مرتين ثم استمعت بها فلم
أخرج حتى حرمها رسول الله ﷺ .

(مسلم ١٣٢/٤) سبر قاتن معبد الجني قال [إنه كان مع رسول الله ﷺ]
فقال: أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد
حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيئا فليخل سبيله ولا تأخذوا
بما آيتموهن شيئا .

(مسلم ١٧٢/٤) عن سيرة مثل السابق وفيه يقول [رأيت رسول الله
ﷺ قائما بين الركن والباب وهو يقول] .

(مسلم ٤ - ١٣٣) عن سيرة [أمر رسول الله ﷺ بالمتعة عام الفتح
حين دخلنا مكة ، ثم لم يخرج منها حتى نهانا عنها] .

(مسلم ٤ - ١٣٣) عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال : إن ناسا أعمى الله
قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتون بالمتعة يعرض برجل ، فنأذاه فقال إنك لجلف
جاف فلعمري لقد كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين ، فقال له ابن الزبير
فجرب بنفسك ، فوالله لئن فعلتها لأرجمك بأحجارك] .

(مسلم ٤ - ١٣٤) محمد بن علي بن أبي طالب [سمع عليا يقول لفلان
إنك رجل تائه ، نهانا رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر] .

(مسلم ٤ - ١٣٥) علي بن أبي طالب [سمع ابن عباس يلين في متعة
النساء فقال مهلا يا ابن عباس إن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خيبر] .

اقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
ابن حزم ^١	المتعة زنا فيها حد الزنا إن كان عالما بالتحريم وإلا فلا ↑ حجته العقد الفاسد نكاح فاسد والنكاح الفاسد زنا
الشافعي ^٢	نكاح المتعة المنهي عنه هو كل نكاح كان إلى أجل من الآجال .
أحمد ^٣	نكاح المتعة حرام ↓ : نكاح المتعة أن يقول زوجتك ابتي شهرًا أو إلى انقضاء الموسم الخ ↓
زفر ^٤	يصح النكاح ويبطل الشرط ↑
ابن قدامة ^٥	النكاح باطل كسائر الأنكحة الباطلة ↓ وإن تزوجها بغير شرط الأجل إلا في نيته فالنكاح صحيح ↑ اسكن إن شرط عليه أن يطلقها في وقت بعينه كأن يشترط عليه أن يطلقها إذا قدم أبوها أو أخوها لم ينعقد النكاح ↓
الأوزاعي ^٦	الزواج بالشرط هو نكاح متعة باطل ↓
أبو حنيفة ^٧	يصح النكاح ويبطل الشرط ↑
ابن قدامة ^٨	إذا اشترط الأجل لا ينعقد النكاح ↓
ابن عباس ^٩	روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة ↓
الشيعة ^{١٠}	مذهبهم إباحة المتعة ↓ قطع الأجل لا يحرم وسفاح الأجل حرام
جعفر ابن محمد ^{١١}	سئل عن المتعة فقال هي الزنا بعينه ↓ ↑
ابن حجر ^{١٢}	المتعة يعنى تزوج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقعت الفرة ↓

(١) المحلى ١٣ / ٢٢١ - ٢٢٢ (٢) الأم ٥ / ٦٨ ، ٧١

(٣) المغنى ٦ - ٦٤٤ - ٤٦ (٤) فتح ٩ / ١٦٧ - ١٧٤

جعل شرط المتعة في النكاح كالشروط الفاسدة

زفر

طاوس وسعيد ابن جبير ثبتوا على إباحة المتعة بعد رسول الله ﷺ

وعطاء وسائر فقهاء مكة

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

هذه القضية التي اختلف فيها المسلمون تحرماً وتحليلاً من أول الدهر إلى يومنا هذا ، وتصارع الصحابة فيها تصارعاً عنيفاً ، حتى لقد قال فيها على ابن أبي طالب رضي الله عنه (وهو محرمها) لابن عباس رضي الله عنه (وهو يحللها) . قال له يعنفه (إنك رجل فائه) ^(١) ، وقال عبد الله ابن الزبير في خلافته يعرض بابن عباس الذي يفتي بحلها ، وكان رضي الله عنه قد كف بصره ، قال ابن الزبير يعرض تعريضاً عنيفاً (إن أنا ساءل أعمى الله قلوبهم ، كما أعمى أبصارهم فتون بالمتعة) فلما سمعه ابن عباس ناداه وزد عليه العنف بمثله ، قال له (إنك لجلجف جانف ، فليعمرى لقد كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين) ، فرد ابن الزبير بغلظة أشد من الأولى ، وقال لابن عباس (فجرب بنفسك ، فوالله لئن فعلتها لأرجحك بأحجارك) .

وقد ثبت على تحليل المتعة بعد رسول الله ﷺ فريق من الصحابة منهم ابن عباس وابن مسعود وجابر ابن عبد الله ، ومن التابعين طاوس وعطاء وسعيد ابن جبير وسائر فقهاء مكة ، والشيعة كلهم يذهبون لتحليل المتعة رغم كونهم أتباع على رضي الله عنه وهو يحرمها كما أسلفنا .

ولقد نشأ الخلاف في متعة النساء عن التباين في فهم مقصود النصوص الخاصة

بها ، فيما تأمرهم ونهواهم . يتحرمون في فهمهم ويتشبهت الحمولة بتحليلهم ، ولا يدري أي

من الفريقين حقيقة ما ينهى عنه وما يؤمر به .

الذين يبالغون في النهي عن متعة النساء هم في الحقيقة ينهون عن شيء آخر غير متعة النساء التي حرمها رسول الله ﷺ وهم لا يشعرون .
والذين يصرون على تحليل متعة النساء هم في الحقيقة يجاهدون في تحليل شيء آخر غير متعة النساء التي نهى عنها رسول الله ﷺ وهم لا يشعرون .
كلا الفريقين قد غفلوا عن الفارق بين متعة خبيثة منكروه ، ومتعة طيبة مطهرة ، قد عميت عليهم الأنبياء ، فهم في حلكة سوداء .
لقد نظرنا في أقوال جميع الفقهاء ، فما وجدنا إلا كثرة في هذه القضية من ضياء ، قد غفلوا عن حقيقة ما نهوا عنه ، ثم تخصصوا في أمر غير ذي شأن ، نهام الله ورسوله عن متعة السفاح ، فتخصصوا في متعة النكاح .
إذا دخلت في أنوار النصوص ، ثم استعرضت على ضوءها أقوال الفقهاء وحججهم ، وجدت المحرمين منهم قد تجاوزوا مقاطع الحرام إلى فعل غير حرام ، ورأيت المحللين منهم ما أحلوا حراما ، ولكنهم دافعوا عن فعل غير حرام ، قد غفلوا جميعا عن الرجس الحرام ، وراحوا يقتتلون على فعل غير حرام ، قد جرفتهم الأهواء .
ولكن الله تبارك وتعالى ، بنعمته ومنه وفضله ، وفتح العظم على عبده ، قد هدانا لما اختلفوا فيه من الحق ، فنحن إن شاء الله نخرج لهم هذا الحق ساطعا جميلا ، ونفضل لهم أمر المتعة تفصيلا ، في الفقرات التالية خطوة بعد خطوة ، وبالله التوفيق .

أنواع متعة النساء

لا تكون متعة النساء إلا على صورة من الصور الآتية ، والمقصود بالصور هنا هو الاعتبارات الشرعية ، لا الميئات البدنية ، وتلك الصور هي : -
(١) صورة النكاح : وهي تعاقد بين رجل وامرأة على المعاشرة الجنسية لقاء م (٢٠ - ديوان الجناياك)

صداق يتراضيان عليه ، معاشرة معلنة على الملاء ، بولي عن المرأة وشهود على صحة
النراضي ومقدار الصداق والحلو من الموانع الشرعية ، معاشرة تستلزم عدة ونفقة
وسكنى وتوجب توارث الطرفين وتلحق الولد بالفراش ولا تنقطع إلا بطلاق
أو وفاة .

فالمجاعة التي تترتب على هذه الصورة هي مجاعة حلال ، تحصن كلام من
الزوجين المتعاقدين ، وثبت له حقوقه وتفرض عليه واجباته قبل الطرف الآخر
وتعلن على الملاء شرعية هذا النكاح ، وتقطع عنهما أسنة السوء وتوجب الحد
الشرعى على من دعى المرأة المحصنة يهتان .

(٢) صورة التسرى وهي أن يجامع الرجل مملوكة التي ملكه الله إياها
تمليكا شرعيا صحيحا بالسبي أو الشراء أو الهبة أو الميراث ولم تكن واحدة
من المحرمات عليه في كتاب الله وسنة رسوله ، فهذه مجاعة حلال لا لوم فيها
ولا تأنيب .

فهاتان الصورتان من صور الاستمتاع بالنساء هما الصورتان اللتان أحل
الله فيهما المجاعة بين الرجل والمرأة وكل ما عدا ذلك من صور المجاعة فهو زنا
حرام يستلزم تقض هذه المجاعة والتفريق بينهما ويستوجب حد الزنا ولقد أثبت
القرآن الكريم حل هاتين الصورتين من المجاعة (النكاح والتسرى) في قوله
تعالى ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم
فأنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ﴾^١ .

(٣) صورة السفاح وهي مجاعة بين رجل وامرأة تشاهيا فتطاوعا فتواقا
ثم تتاركا سواء كانت هذه المجاعة في مقابل شيء يعطيه الرجل إلى المرأة
(مهر البغى) أو كانت بدون مقابل ، قضى كل منهما وطره من الآخر ، فهذه
(١) المؤمنون ٥ - ٧ ، المعارج ٢١ - ٣١

متعة سفاح محرمة محظورة، مأزورة غير مأجورة، هي متعة زنا لا عقد فيها ولا ولي ولا شهود ولا عدة ولا نفقة ولا سكنى ولا طلاق ولا ميراث ولا نسب، فيها يلحق الولد بأمه دون أبيه، ولا شيء فيها البتة إلا أن كلا منهما قضى وطره من الآخر بمحض الشهوة، ثم تقاركا بلا أية مسئولية على أحدهما قبل الآخر فهذه المتعة زنا حرام عليها حد الزنا .

(٤) صورة المخادنة وهي مجامعة بين رجل وامرأة تماشقا في معاشرة جنسية متكررة، سواء كانت بمساكنة أو بالتلاقي في موطن أخرى خارج السكن بلا عقد نكاح بينهما، فلا ولي ولا شهود ولا صداق ولا عدة ولا طلاق ولا ميراث ولا شيء. بالمرّة من حقوق الزوجية وواجباتها، متى شاء أى واحد منهما ترك الآخر تركه بلا التزام بشيء .

فهذه صورة أخرى من الزنا الحرام هي كصورة السفاح السابقة بفارق بسيط هو المداومة بين خدنين متآلفين، فالسفاح زنا مفرد، والمخادنة زنا متكرر، وكلتا صورتين قد أثبت القرآن الكريم تحريمها في قوله تعالى ﴿ اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا أتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾

(٥) صورة الاغتصاب وهي أن يجامع الرجل المرأة بالاكرام وهي لا تريده ولا تستطيع دفعه عن نفسها، وأيا كانت وسيلة الاكرام فاللغتصاب زان محارب عليه حد الزنا وحد المحاربة، والمرأة المفصوبة براء من الأثم ومن الجنابة قال تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا

أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض (١).
فهذه الصور الخمسة هي كل أنواع الاستمتاع بالنساء لا يمكن أن تقع
بجماعة بين رجل وامرأة إلا داخلية في إحدى هذه الصور مهما اختلفت تفاريع
أية صورة منها، فمن تفاريع صورة النكاح مثلاً نكاح المسلمة ونكاح الكافرة
ونكاح الحرة، ونكاح الأمة ونكاح البكر ونكاح الشيب ونكاح الواحدة
ونكاح الأربعة كل ذلك نكاح حلال، استمتع الرجل بالمرأة فيه هو متعة
النساء الحلال.

وقد بينا أن الحلال من هذه الصور الخمسة هو متعة النكاح ومتعة
التسرى وأما متعة السفاح ومتعة المخادنة ومتعة الاغتصاب فهي جميعاً زنا حرام.

قصة المتعة

إن متعة النساء التي أذن بها رسول الله (ﷺ) ثم نهى عنها لها قصة
وتاريخ. هذه القصة التي لم يزد عمرها في عهد رسول الله (ﷺ) على ثلاثة أيام بلياليهن قد استطردت في تاريخ الإسلام دهرًا طويلاً استغرق
عصر الخلفاء الراشدين الأربعة بأكمله ونحطاه إلى صدر الدولة الأموية.
وما زالت تلك القصة تدوى في عقول الرؤساء والفقهاء، دوي العاصفة الموحجة،
تتنازعها عوامل الأبناء والإلغاء، حتى استقر الإجماع أو ما يشبه الإجماع على
تجريمها، وعدل أكثر الذين كانوا يقرونها من الصحابة عن رأيهم وانحازوا
إلى التحريم بعد ما تبينت لهم نصوص التحريم القطعية الثبوت التي كانت غائبة
عن كثير منهم، تلك النصوص التي تحرمها تحريماً حاسماً إلى يوم القيامة ولم يبق
على تحليلها إلا من ذكرنا في الفقرة السابقة.

هذه القصة من بدايتها إلى نهايتها قد وقعت في مكة المكرمة عام الفتح

(العام الثامن للهجرة) وقعت في غضون الأيام الخمسة عشر التي لبثها رسول الله (ﷺ) والمسلمون في مكة قبل أن يخرجوا منها إلى الطائف وأوطاس وحنين وتتلخص القصة في أن المسلمين قد اشتدت بهم العزبة حتى لقد هموا بالاستخفاء فنهاهم النبي (ﷺ) ^(١) ثم إن رسول الله (ﷺ) لشيء رآه وحكمة يعلمها الله قد خرج على المسلمين فقال لهم [قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا] فانطلق المسلمون في مكة يستمتعون ^(٢) كما أذن لهم ^(٣) ووقت رسول الله (ﷺ) أجل المتعة بثلاث ليال قابلة للزيادة ^(٤) ثم مابث بعد الثلاثة أن وقف بفناء السكبة بين الركن والباب يبطل هذه الرخصة وينهى عنها ويقول (يا أيها الناس إني كنت أذن لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيئا فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا).

ولقد توهم بعض المهاجرين على ركيك الآثار ، ومعلول الأخبار ، أن متعة النساء قد أذن بها ثم نهى عنها ، ثم أذن بها ثم نهى عنها إستناداً إلى خبر غير صحيح بوقوع النهي عنها في خيبر ، بالإضافة إلى خبر النهي الصحيح المجمع عليه في مكة عام الفتح .

وهذا ضلال سخيف ، هو ضلال لأنه إقتراء على الله ورسوله ، وتلبس الحق بالباطل ، وتعمية اشرائع الدين وحكمه ، وهو سخيف لأنه لا يصح في العقول ، ولا ينبغي لمقام الرسول ، إذن ثم نهى ثم إذن ثم نهى ، ولم يحدث مثل ذلك قط في أية شرعة من شرائع الإسلام ، وإنما هي خرافة فابية ، فضحت بهارؤوس خاوية ، لاسند لها البتة فهي من نسيج الأوهام ، ولقد قذفت بعض الروايات في غير الصحيحين ، بحكايات لا تثبت ، عن سبع مواطن زعمت

(١) مسلم ١٣٠/٤ (٢) ٥١١٧ فتح (٣) مسلم ١٣١/٤ (٤) ٥١١٩ فتح

وقوع الزنى عن متعة النساء فيها . . . فلو تلقف المتلفون تلك الشائعات الكاذبة، ليصوغوا منها في كل موطن إذناً ثم نهياً، لبلغوا بتلك الشرعة المظلومة سبع دورات، في كل دورة إذن ونهى، وإذا لصبغوا الدين بالهزليات، وبلغوا من الحماقة غاية الغايات .

بل الحقيقة الثابتة هو أن هذه الرخصة (رخصة الاستمتاع بالنساء) قد أذن بها لجيش رسول الله (ﷺ) في غزوة الفتح لمدة ثلاثة أيام فقط ثم أُلغيت نهائياً بلا رجعة إلى يوم القيامة ، إذن ثم نهى مرة واحدة في تاريخ الإسلام كما قال سيرة ابن معبد في المرأة التي استمتع بها (فمكثت معها ثلاثاً) وقال (فلم أخرج حتى حرّمها رسول الله) (ﷺ) وقال (رأيت رسول الله) (ﷺ) قائماً بين الركن والباب وهو يقول يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيئاً فيخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئاً] .

فهذه الرخصة كانت للغزاة في زمن الحرب ، مرة واحدة في تاريخ الإسلام ، لمدة ثلاثة أيام فقط ثم حُرِّمت بعد ذلك نهائياً إلى يوم القيامة . لقد وثقت تلك الرخصة بعد ميلادها بثلاثة أيام وما كن قبلها من إذن أبداً لأحد من الناس أن يستمتع من النساء، وأبرم الله قضاءه ألا إذن بعدها أبداً إلى يوم القيامة ، فما بال الغاوين يتهافتون على رخصة أبطلها الله ؟ ما بالهم يستدرون ضرعاً قد مات ، ويسترخصون إذناً قد فات ؟ !

إن هذا هو القصر الحق لرخصة متعة النساء تسجله لنا أوثق النصوص القطعية الثبوت في صحيح البخاري ومسلم على لسان خمسة من أصحاب رسول الله (ﷺ) هم ابن معبد وسلمة ابن الأكوع وجابر ابن عبد الله ، عبد الله ابن مسعود ، عبد الله ابن عباس .

لقد روى الثلاثة الأول أن الأذن بالمتعة كان بمكة أيام الفتح . وروى

الأول والثاني أن النهي كن في نفس المكان والزمان بعد الإذن بثلاثة أيام
بينما لم يروى النهي النبي ﷺ عن المتعة أحد من الثلاثة الآخر وم جابر وابن
مسعود وابن عباس لأنهم لم يسمعوا النهي فأقاموا على الإذن زماناً حتى
أخبروا لأنهم فالتزموه وانتهوا عن الإفتاء بتحليل متعة النساء .

وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن المتعة
وعن لحوم الحر الأهلية زمن خير فوم الواهمون من لفظ للن أن عبارة
(زمن خير) تعود على الأمرين معاً (لحوم الحر والمتعة) مع أن الأقرب هو
أنها تعود على ما قبلها مباشرة تعود على اللحوم فقط ، وأما خبر النهي عن المتعة
فقد ورد في المتن غير مرتبط بزمن النهي عن اللحوم ، خبران في حديث واحد
هذا له زمان وهذا له زمان آخر ، ومثل ذلك يحدث كثير آ في متون الأحاديث
يسوق الحديث الواحد ثم راثع مختلفة ، فلا حجة للتهافت على عطف الخبرين
في حديث واحد ولا يمكن أن يقوم هذا الهم الخاطيء في معارضة النصوص
المتواترة القطعية الثبوت بوقوع الأذن ثم النهي في مكة عام الفتح .

والروايات المختلفة عن حديث علي ابن أبي طالب متناقضة فليست رواية
منها أولى بالتصديق من أخرى ، ومما يقطع بأن رواية وقوع النهي عن متعة
النساء في زمن خير هي وهم باطل لا أساس له البتة ، أن النهي عن أبة رخصة إنما يكون
بعد حصول الأذن بهذه الرخصة ، ولا توجد في جميع الأحاديث في الصحيحين
ومادونهما صحيحها وضعيفها ومعلوها لا توجد البتة أبة رواية بالإذن في متعة
النساء لا في أيام خير ولا قبلها ، فكيف يتصور وقوع النهي في خير ولم يسبق
ذلك أي إذن ؟ 117 الوم مراب خادع إذا جاءه لم يجد شيئا .
أما في غير الصحيحين فهناك روايات متناقضة عن المتعة نسبتها إلى مواطن

مختلفة وأزمنة مختلفة كلها وهم خاطيء . إلا رواية المتعة (إذاً ونهياً) بمكة عام الفتح ، فمن تلك الروايات المتناقضة ما رواه داود عن سبرة أن النبي ﷺ نهى عن المتعة في حجة الوداع . ومنها ما أخرجه النسائي والدارقطني عن علي أن النبي ﷺ نهى عن المتعة زمن حنين ١١ .

وفيها أن هذا وهم من الرواة . ومنها في طرق أخرى عن علي أيضاً بلفظ [نهى في غزوة تبوك عن نسكاح المتعة] وفي رواية عن الحسن البصري أن النهي كان في عمرة القضاء ، ومن الرواة من قال في غزوة أوطاس .

فهذه روايات في غير الصحيحين عن النهي عن متعة النساء في سبعة أمكنة وسبعة أزمنة مختلفة هي (خيبر وعمرة القضاء وغزوة الفتح وغزوة أوطاس وغزوة حنين وغزوة تبوك وحجة الوداع) كلها وهم خاطيء . إلا ما وقع في غزوة الفتح بمكة كما هو ثابت في الصحيحين ولا نعلم شيئاً نهى عنه رسول الله ﷺ في سبع أمكنة وسبع أزمنة مختلفة ، إذ لا حاجة إلى هذا التكرار الشديد وأمره ﷺ مطاع من أول مرة ، والشاهد يبلغ الغائب ، هذا دأب الخبر الصادق عنه ﷺ في كل الأمور . أما الأكاذيب والأوهام فجلها على غاربها تراءى للغاوين وتعلق للسماعين .

يتبين من كل ما تقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن بمتعة النساء إلا مرة واحدة عام الفتح وأن هذا الإذن لم يدم أكثر من ثلاثة أيام ثم نقضه رسول الله ﷺ وحرّم المتعة تحريماً مبدءاً إلى يوم القيامة .

تعريف متعة النساء وحكمها

قال رسول الله ﷺ [قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا]^(١)

وقال ﷺ [أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال فإن أحبا أن يترابدا أو يتتاركا تتاركا] وقال ﷺ [يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيئا] فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا [٢] وقال جابر كنا نستمع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام [٣] ،

فهذا كله صريح في أن المتعة التي أذن بها هي محض استمتاع بالمرأة بأجر إلى أجل يفترقان بعده دون أية تبعه على أحدهما قبل الآخر ، فهذا هو الزنا بعينه كاستمتاع أي إنسان بالبغي بأجر في طرفة واحدة ، أو استمتاع الرجال بالأخذان بأجر إلى أجل قصير أو طويل .

هذا زنا هذا سفاح لاشك فيه البتة وليس نكاحا بأي حال من الأحوال ليس فيه من نكاح أي شيء .

ليس نكاحا بالمرأة إذ لا عقد بينهما على شيء ، لا ولي ولا شهود ولا صداق كصداق المثل .

ليس نكاحا بالمرأة إذ ليس فيه عدة كما أمر الله في النكاح ، لا تعتد له قبل أن يباشرها ، ولا تعتد منه بعد أن يباشرها ، وإنما هو وعاء مستأجر تقرأ كم فيه نطف الرجال بلا استبراء .

ليس نكاحا بالمرأة فلا نسب ولا صهر ولا ميراث .

ليس نكاحا بالمرأة فلا طلاق ولا نفقة ولا سكنى .

ليس نكاحا بالمرأة فالولد يلحق بأمه لا بأبيه لأنه سفاح ولا فراش للسفاح .

لو كان نكاحا لما احتاج إلى إذن خاص للاستمتاع ، فالنكاح حلال

مباح لكل إنسان وفي كل زمان ومكان ، وإنما أعطيت الرخصة في هذا الفعل الحرام لحكمة يعلمها الله وضرورة رآها رسول الله ﷺ كما يؤذن بأكل الميتة الحرام في الضرورات .

ولو كان نكاحاً ما وقعت الفرقة فيه إلا بعدة وملاق كما أمر الله وفصل رسوله قال تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾^١ وقال ﷺ [فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء]

ولو كان نكاحاً ما حرمه الله تعالى تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة ، النكاح حلال إلى يوم القيامة ، والله تعالى لا يحرم الحلال أبداً ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴾^٢ .

لقد قال رسول الله ﷺ [استمتعوا] ولم يقل تزوجوا أو انكحوا فانطلق الجنود يستمتعون بمن وافقهم من النساء ، يستمتعون بالمرأة بالقبضة من التمر أو الدقيق الأيام .

لقد قال رسول الله ﷺ [أيما رجل وامرأة توافقا ف عشرة ما بينهما ثلاث ليال فإن أحبا أن يتزايدا أو يتناركا تتاركا]^٣ فحدد رسول الله ﷺ زمان للمتعة بحد أدنى (ثلاثة أيام) ، ولم يكن هذا التوقيت عبثاً بل كان أمراً ذا حكمة ومنزى ، ذلك بأن الله تبارك وتعالى لما قضى برخصة المتعة في عام الفتح لحكمة يعلمها قضى أن يكون الإذن بذلك المكروه في أضيق الحدود ، وفي أقصر الأوقات ، فأمر رسول الله ﷺ أن نحبس المرأة المستمتع بها على صاحبها

(١) الطلاق (٢) ٥٢٥١ فح . (٣) الأعراف ٣٣

(٤) ٥١١٩ فح .

وحده دون سواء ثلاثة أيام على الأقل ، فلا تنفلت المرأة المستمتع بها تحت الرجال يطرقها أفواج الجنود تبعاً طرقاتاً بعد طرق كافى البغاء السافر ، أراد لها صبغة الخصوصية ، أراد أن تكون الرخصة فى هذا الفعل الحرام الذى أذن به فى ضرورة عانية حتى تقدم الرجال أن يستمخضون لولا أن منعه رسول الله ﷺ أراد أن تكون تلك الرخصة فى أضيق الحدود ، أراد ألا تكون سفاحاً بواحاً ولكن مخدنة إلى أجل قصير جداً بقدر ما يفرج به كرب الرجال .

السفاح زنا ، واتخاذ الأخدان زنا ، ذكرهما القرآن الكريم ﴿ محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ﴾ ، واتخاذ الأخدان أقل بشاعة من السفاح فأراد رسول الله ﷺ أهون الضررين ، ثم ما لبث أن نزل التحريم المؤبد من عند الله ، نزل عاجلاً حاسماً بعد ثلاثة أيام فقط ، فخرج رسول الله ﷺ إلى الكعبة ووقف بين الركن والباب يعلن التحريم الأبدى قال : [يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيئاً فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً]^١

فهل بعد هذا من وضوح ١٢ .

هلبقى هناك أدنى أثر للغموض فى تعريف تلك الرخصة الغابرة التى ما إن انتصبت هنيهة حتى كرت خاسرة ، ثم سقطت إلى الأبد فى الحافرة . تلك هى رخصة الاستمتاع بالنساء التى مضت ، وذلك هو تعريفها يوم ولدت ويوم ماتت ، كانت إذناً باتخاذ الأخدان ، ثلاثة أيام فقط من ذاك الزمان ، ثم اندثرت نهائياً إلى الآن . فاتهبوا أيها المسلمون لا يفتنكم الشيطان ، كانت رخصة محنة طاغية ، نسفها الله فما لها من باقية .

رخصة الاضطرار

لا نقول على الله ولا على رسوله ما لا نعلم ﴿سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا﴾ إنك أنت العليم الحكيم ﴿واكن النصوص القطعية الثبوت جاء فيها عن ابن مسعود قال [كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ليس لنا نساء فقلنا ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن نتكح للمرأة بالثوب] ثم إن الرخصة لا تكون إلا عند الاضطرار ، وقد ثبت بالنصوص القطعية اضطرار الرجال إلى هذه الرخصة عند ما غزوا مع رسول الله ﷺ غزوة الفتح ، ثم إن الرخصة لا تكون إلا استثناء من القاعدة العامة المتبعة وعلى خلاف الأصل المعمول به ، وهنا قد رخص للناس أن يستمتعوا بالنساء بغير زواج على خلاف الأصل المتبع وهو أن ذلك لا يحل ولا يردن به إلا بزواج أو ملك يمين .

فهذا كله هو تعليل لأسباب تلك الرخصة تعليلًا بالمفهوم وبما نعلم والله أعلم ورسوله ، والله الحجة البالغة وهو أحكم الحاكمين .

بقي أن نبين للناس كيف أذن رسول الله ﷺ بمتعة النساء وهي سفاح حرام لكي نحسم نزغ الشيطان العدو المضل المبين ، ونعجل الإجابة للظانين بالله غير الحق ظن الجاهلية الظانين برسوله ظن السوء ونبادر المؤمنين بالبيان من قبل أن تزل قدم بعد ثبوتها ، وقانا الله وإياهم الزيغ والزلل وأقده خير حافظاً وهو أرحم الراحمين .

ليست متعة النساء وهي سفاح حرام لا شك فيه ، ليست هي المثل الوحيد الذي يباح فيه للمؤمنين في حرام إلى حين عند الاضطرار ثم تنسخ بإباحته بعد ذلك ، ففي الشرع أمثلة لذلك ، بغضي الشارع عن أشياء محرمة إغضاء مؤقتاً

إلى حين ثم يحسمها بالنهي المؤبد إلى يوم القيامة ، والله الحكيم الباقية في كل ذلك في الإغناء وفي الإلغاء وهو العليم الحكيم ، فمثلاً :

(١) أباح الشرع أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وهي حرام مؤكداً التحريم أباحها في المجاعة المهلكة . قال تعالى ﴿ فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ﴾^١ فإذا زالت الضرورة زالت الرخصة وعاد التحريم كما كان .

(٢) وأباح الشرع النطق بكلمة الكفر لمن كان مسكرها مغلوباً مادام قلبه مطمئناً بالإيمان أباحها له وهي عين الكفر عند الاضطرار المهلك فإذا كشف الله الضر وزال الاضطرار عادت محرمة كما كانت أول مرة .

(٣) وسكت الشرع عن الربا زماناً وهو حرام من الكبائر من السبع الموبقات ثم تغاضى عن القليل منه ونهى فقط عن الكثير . قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون ﴾^٢ ثم حسم الأمر بالنهي عن جميع الربا قليله وكثيره . قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾^٣ فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون^٤ .

تغاضى الشرع عن الربا حيناً من الدهر وهو حرام من الكبائر تغاضى عنه لضرورة رياضة النفوس على الطاعة ،

(٤) وسكت الشرع عن شرب الخمر زماناً وهي عند الله حرام ثم تدرج في تحريمها حتى انتهى إلى تحريمها ومعاقبة شاربيها فكان ترك الناس في البداية يشربونها

(١) المائدة ٢ (٢) آل عمران ١٣٠ (٣) البقرة ٢٧٨ - ١٧٩

وهي حرام كان إباحة مؤقتة لضرورة التدرج في النهي عنها حالاً بعد حال ، وهذا يفيد إمكان إذن الشرع بشيء حرام إذناً مؤقتاً لحكمة شرعية ثم يأتي بعدها الحسم والبت بالتحريم تحريماً نهائياً

(٥) وسكت الشرع عن صدور من النكاح هي عند الله حرام شديد الحرمة سكت عنها زماناً وترك الناس يفترونها حتى تهيات نفوسهم للتطهير منها فأنزل الله تحريمها تحريماً باتاً إلى يوم القيامة . قال تعالى ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً ﴾^١ . وقال تعالى يبين لعباده ما حرم عليهم التزوج به ﴿ وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً ﴾^٢ فكان سكوت الشرع عن هذا الحرام الشديد الحرمة إباحة مؤقتة وإذناً إلى حين حتى يأتي الوقت المناسب لإبطال هذه الإباحة وحسم الأمر بالتحريم إلى الأبد تحريماً لا رجعة فيه بعد ذلك .

(٦) والقتال في الحرم حرام شديد التحريم وهو عند الله عظيم حرم الله ذلك يوم خلق السماوات والأرض واستمر تحريمها إلى يوم القيامة ولكنه أحلها لرسوله ساعة من نهار أحلها يوم الفتح ثم عادت بعد ذلك حراماً كما كانت فكان الإذن بهذا الفعل الحرام إذناً مؤقتاً افتضته الحكمة الإلهية أتبعه الله بالتحريم إلى الأبد تحريماً لا رجعة فيه . قال رسول الله ﷺ [إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ، لا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا ، ولا يعصدها شحراً فإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا له إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن له فيه ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس] .

(٧) المزانية ربا حرام والمزانية بيع الثمر على رؤس النخل بخرمه نمرأ
أو بيع العنب في شجره بالزبيب كلاء، أو بيع الزرع في حقله بخرمه من الحب
كيلاً، ومع ذلك فقد استثنى الشرع من ذلك (العرايا) وهي مزانية رباء استثنائها
لذوى الحاجة على أن لا تزيد على خمسة أوسق، فالشرع يأذن أحياناً في الشيء
الحرام الشديد التحريم لحكمة يعلمها الله تعالى وهو العليم الحكيم .

فيتبين من هذه الأمثلة التي سقناها أن الله تعالى قد بأذن على لسان نبيه
بالشيء الحرام المؤكد التحريم إذنا مؤقتاً يتبعه بالتحريم إلى الأبد أو يستثنيه
من التحريم استثناء محدوداً ولا يدل الأذن في الحالتين على أن هذا الشيء
المأذون فيه قد أصبح حلالاً دوماً لكل أحد وفي كل زمان بل هو حرام
لا شك في حرمة واسكن الله تعالى يفعل ما يشاء وبحكم ما يريد والله الحجة
البالغة وهو أحكم الحاكمين فلا يوسوس لكم الشيطان أمراً ولا يستزلكم
وأنتم لا تشعرون، أحسنوا الظن بربكم عز وجل ووقروا رسوله (ﷺ)
ولا تقولوا على الله إلا الحق .

متعة السفاح ومتعة النكاح

قد فصلنا في فقرة (أنواع متعة النساء) أن المتعة الحلال لا تكون إلا
بالنكاح أو ملك اليمين ، وأن كل ما عدا ذلك من متعات النساء فهو سفاح
حرام وذلك لقوله تعالى ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو
ما ملكت أيمنهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ﴾ (١) .

والمتعة التي أذن الله بها في غزوة الفتح ثم حرمها الله ورسوله بعد ثلاثة
أيام تحريماً أبدياً إلى يوم القيامة هذه المتعة المحرمة لم تكن متعة نكاح بحال من

(١) المؤمنون ٥-٧، المعارج ٢٩-٣١ .

من الأحوال، فلم يتزوج أحد من الرجال المرأة التي استمتع بها ثم تركها، كذلك لم تسكن تلك المتعة متعة ملك يمين، إذا لم تسكن أي امرأة منهن سبية من السبايا وإذا لم تسكن تلك المتعة متعة نكاح ولا متعة ملك يمين فإنما هي متعة سفاح حرام مؤكد التحريم .

فالذي حرمه الله ورسوله عام الفتح إلى يوم القيامة إنما هو متعة السفاح ، ولم يحرم الله ولا رسوله أبداً متعة النكاح كيف كانت صورتها ، ومهما اشتملت على شروط فاسدة أو أعمال ناقصة ، وكيف يعقل أن يحرم الله ورسوله أي شيء حلال ؟

ولكن الفقهاء راحوا يحرمون النكاح الحلال إذا تلبس بشرط الأحل متوهمين أن هذا هو الذي حرمه الله ورسوله في غزوة الفتح ؟ اذهب وذهبهم إلى أن استمتاع المتمتعين بالرخصة يوم الفتح كان زواجاً إلى أجل ؟ فأقبلوا يزفون ، وبالباطل يحكمون ، يقولون ﴿ حرم الله الزواج إلى أجل ﴾ فهم كذلك يحرمون ، وما حرمه الله قط وما هو بحرام قط ، ما كان زواج الأجل حراماً في أي يوم من الأيام ، فلهاثوا بزهانكم إن كنتم صادقين إنه من المستحيل أن يحرم الله ورسوله ما جعله الله حلالاً إلى الأبد . والنكاح الصحيح بالإيجاب والقبول والصداق والولي والشهود هو حلال إلى الأبد ، ولا يحرم البتة حتى ولو اشتمل على شروط فاسدة أو أعمال ناقصة .

النكاح حلال لا يحرم ، والشرط الفاسد يبطل ، والعمل الناقص يستكمل .
فمثلاً إذا اشترطت المرأة في النكاح ألا يطلقها أبداً ، فالشرط فاسد لا يعمل به والنكاح صحيح حلال .
وإذا اشترطت المرأة في النكاح ألا يتزوج عليها زوجها أبداً ، فالشرط فاسد لا يعمل به والنكاح صحيح حلال .

وإذا اشترط الرجل في النكاح أن نهبه المرأة أملاكها كلها أو بعضها فالشرط فاسد لا يعمل به والنكاح صحيح حلال .

وإذا اشترط الرجل في النكاح أن تنازل المرأة عن خصومة بينهما وبين أحد أقاربه فالشرط فاسد لا يعمل به والنكاح صحيح حلال .

وإذا اشترط أحد الزوجين أو كلاهما أن يكون الزواج إلى أجل معين فالشرط فاسد لا يعمل به والنكاح صحيح حلال .

وإذا اشترط أحد الزوجين أو كلاهما التزام المقام في بلد معين فالشرط فاسد لا يعمل به والنكاح صحيح حلال .

وإذا أبرمت عقدة النكاح بينهما ونقص أحد الشهود فالنكاح صحيح حلال والعمل الناقص يستوفى باستكمال الشهود .

وإذا أبرمت عقدة النكاح بينهما ولم يقبض الصداق كله أو بعضه فالنكاح صحيح حلال والعمل الناقص يستوفى بقبض ما نقص من الصداق مـرجلاً أو بإدخاله في ذمة الزوج ديناً .

وإذا أبرمت عقدة النكاح بينهما ولم يحضر ولي المرأة فالنكاح صحيح والعمل الناقص يستوفى بتصديق الولي عند حضوره أو بتوثيق العقد في مجلس الحاكم ليقوم الحاكم مقام ولي المرأة .

وهكذا لا يبطل النكاح الصحيح بين زوجين حشر شرط فاسد أو نقص عمل واجب بل ينقذ النكاح ويصح العقد ثم تلغى الشروط الفاسدة وتستوفى الأعمال الناقصة .

ولقد ثبت شرعاً أن الشرط الفاسد لا يبطل العقد الصحيح بقضاء رسول الله ﷺ لما أبرم عقد بيع بريرة ثم أبطل الشرط الفاسد الذي اشترطه أهلها أن الولاء يكون لهم قال رسول الله ﷺ لعائشة [اشترئها وأعتقها ودعهم]
م (٢١ - ديوان الجنايات)

يشترطون ما شاؤا وإنما الولاء لمن اعتق وإن اشترطوا مائة شرط [وفي رواية
قال ﷺ] خذنها فاعتقها واشترطى لهم الولاء فإن الولاء لمن اعتق ثم قام رسول الله
ﷺ خطيباً فقال ما بال رجال منكم يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟
فأبما شرط. كان ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط. [أ
فإذا كان الشرط الباطل لا يفسد العقد الصحيح أسوة بقضاء رسول الله ﷺ
وإذا كان النكاح إلى أجل لا نص بتحريمه لا في كتاب الله ولا في
سنة رسوله .

وإذا كانت المتعة التي نهى عنها رسول الله ﷺ إنما هي متعة السفاح
لا متعة النكاح فقد أصبح من التيقن أن ما حرمه الفقهاء من نكاح المرأة إلى
أجل هو أفقرأ على الله قال تعالى ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا
حلل وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب
لا يفلحون﴾ وقد أغرق في الضلال من قال إنه زنا عليه حد الزنا هؤلاء غشيتهم
الأوهام، فحكموا بسفك الدم الحرام، فضلوا وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء
السييل .

﴿تخايط الفقهاء﴾

إن قضية متعة النساء هي قضية قد غاب فيها الحق عن أكثر الفقهاء إذ
فهموها على غير حقيقتها ووصفوها بغير صورتها واختلفوا في حكمها .

فالأكثرون منهم قد فهموا المتعة التي حرمها الله إلى يوم القيامة على أنها
نكاح فاسد، ووصفوها بأنها هي النكاح إلى أجل، واختلفوا في حكمها، منهم من
حرمها بسبب الأجل، ومنهم من أحلها وأبقى الأجل، وهذا كله باطل فليست
المتعة التي حرمها الله إلى يوم القيامة نكاحاً البتة، بل هي سفاح كما فصلنا في

الفقرات السابقة تفصيلا وليس الأجل في النكاح مبطلا للنكاح بل يصح النكاح ويبطل شرط الأجل ، وقد أسهبنا في بيان ذلك آنفا فليرجع إليه .

والأقلون من الفقهاء قد فهموا المتعة على أنها سفاح إلى أجل ، وهؤلاء اختلفوا في حكم هذا السفاح ففهم من أحرمه وحكم فيه بحكم الزنا ، وهؤلاء أصابوا الحق وهم مهتدون ، ومنهم من ظن المتعة رخصة باقية بعد رسول الله ﷺ وهذا باطل قطعاً لأن النص قاطع في النهي عنها وأن الله حرمها إلى يوم القيامة . انظروا إلى أقوال الفقهاء في هذه القضية ثم اعرضوها على نصوص الدين والخبر اليقين لتبينوا كيف غاب عنهم الحق واستقر مكانه الباطل :

قال الشافعي نكاح المتعة المنهى عنه هو كل نكاح إلى أجل من الآجال وقال أحمد نكاح المتعة أن يقول زوجتك ابنتي شهراً أو إلى انقضاء الموسم النخ .

وقال زفر يصح نكاح المتعة ويبطل الشرط (يعني شرط الأجل) .
وقال ابن قدامة النكاح باطل وإن تزوجها بغير شرط إلا في نيته فالنكاح

صحيح

وقال أبو حنيفة يصح النكاح ويبطل الشرط .
وقال ابن حجر المتعة يعني تزويج المرأة إلى أجل ،
وقال ابن حزم المتعة زنا عليها حد الزنا إن كان عالماً بالتحريم وإلا فلا
وقال جعفر ابن محمد المتعة هي الزنا بعينه .
وحكم ابن الزبير على المتعة بحكم الزنا والمحضن الذي يفعلها يقتل رجماً بالحجارة ،

وثبت ابن عباس وابن مسعود وطاوس وعطاء وسعيد ابن جبير وسائر فقهاء مكة على إباحة المتعة بعد رسول الله ﷺ

المتعة التي حرمها الله ورسوله إلى يوم القيامة هي السفاح إلى أجل .

والمتعة التي حرمها الفقهاء هي النكاح إلى أجل

والسفاح حرام أبداً إلى أجل أو إلى غير أجل

والنكاح لا يحرم أبداً إلى أجل أو إلى غير أجل .

ما قال الله ولا رسوله قط أن الأجل في السفاح يجعله حلالاً

ولا قال الله ولا رسوله قط أن الأجل في النكاح يجعله حراماً

لأنه نص بشيء من ذلك ﴿ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ .

إن الفقهاء الذين عميت عليهم الأنبياء فوقعوا في تلك الأخطاء إنما

استدرجهم إلى ذلك بعض هذه الأسباب :

١ - لما صدر الأذن بالمتعة أيام فتح مكة خيل للناس بأن هذه المتعة هي

نكاح واستبعدوا أن تكون سفاحاً لأن النكاح حلال والسفاح حرام ولا يمكن

صدور الأذن بشيء حرام وغفلوا عن حصول الأذن بالشئ الحرام أحياناً

لضرورة تقتضيه وقد عدنا أمثلة ذلك في فقرة (رخصة الاضطراب) فليراجع إليها

٢ - لما وقف رسول الله ﷺ للمتعة التي أذن بها أجلاً ثلاثة أيام توهموا

أن المتعة المأذون بها هي نكاح إلى أجل ولذلك لما نهى النبي ﷺ عنها نهى

الفقهاء عن النكاح إلى أجل وجعلوه حراماً ظناً منهم أن الأجل هو السبب

في تحريم المتعة التي كانت ولذلك قالوا كل نكاح إلى أجل فهو حرام

وما هو بحرام .

٣ - لما خفي النهي عن المتعة على كثير من الفقهاء ظنوا أن الرخصة باقية

فأفتوا بحلها بعد رسول الله ﷺ ولو بلغهم النهي ما أقدموا على الإباحة وهي

حرام إلى يوم القيامة دون أدنى شك

٤ - غفل الفقهاء عن لفظ الأذن بالمتعة وأنه صريح في إرادة قضاء الوطر

فقط وليس نكاحاً بأي حال من الأحوال قال ﷺ استمتعوا ولم يقل انكحوا أو تزوجوا .

(٥) غفل الفقهاء كذلك عن تفاصيل قصة المتعة التي هي في منتهى الصراحة في إرادة الاستمتاع فقط دون النكاح فقد قال سيرة وصاحب الفتاة التي تلقتها هل لك في أن يستمتع منك أحدنا .

(٦) غفل الفقهاء ، عن قول جابر ابن عبد الله (عبد الله ابن مسعود رخص لنا في أن نستمتع بالثوب والقبضة من الثمر أو الدقيق الخ بالضبط كصورة أي رجل يساوم أي امرأة على أجرها كي تمكنه من نفسها وهي صورة السفاح الصراح .

(٧) غفل الفقهاء عن قول الذين رخص لهم بالمتعة (فما أدري) شيء كان لنا خاصة أم للناس عامة) ولو كانت نكاحاً ما قال ذلك الكلام لأن النكاح حل لجميع المسلمين وليس رخصة خاصة في وقت خاص لضرورة خاصة كالحال في رخصة المتعة أيام الفتح فهي قطعاً ليست نكاحاً ولكنها كانت إذناً بشيء لا يهل ثم عادت للتحريم بعد ثلاثة أيام .

(٨) غفل الفقهاء ، عن مدلول تحريم رسول الله (ﷺ) للمتعة وأن تحريمها يقطع بأنها لم تكن نكاحاً فالنكاح حلال إلى يوم القيامة ويستحيل أن يجرمه الله ورسوله .

(٩) غفل الفقهاء عن خلو تلك المنفعة التي تمتعها الناس عام الفتح عن أي ركن من أركان النكاح لاولى ولا شهود ولا صداق ولا عدة ولا نفقة ولا سكن ولا طلاق ولا ميراث ولا مهر ولا نسب ولا الحاق ولد ولا أي شيء من مكونات الزواج وإنما هي محض متعة، محض قضاء وطر عابر في زمن غابر ليست من النكاح في قليل ولا كثير .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب زفر في قوله: يصح نكاح المتعة أى نكاح الأجل ويبطل شرط الأجل
وأصاب ابن قدامة في قوله إن تزوجها بغير شرط الأجل إلا في بنته
فالنكاح صحيح، نعم ولو اشترط أيضا فالنكاح صحيح والشرط باطل كقضاء
رسول الله ﷺ .

وأصاب أبو حنيفة في قوله يصح النكاح ويبطل الشرط كقضاء رسول الله
وأصاب جعفر ابن محمد لما سئل عن المتعة فقال هي الزنا بعينه لمطابقة النص .
وأصاب ابن حزم في قوله المتعة زنا فيها حد الزنا وأخطأ في اشتراط العلم
بالتحريم بل هي زنا سواء علم أو جهل الحدود لا يبطلها ولا يسقطها جهل مقترفها
وأصاب عبد الله ابن الزبير في اعتبار المتعة زنا عليها حد الزنا .

وأخطأ الشافعي في زعم أن المتعة المنهى عنها هي كل نكاح إلى أجل
لانص بذلك وشرط الأجل لا يبطل النكاح ولكن يبطل الشرط الفاسد فقط .
وأخطأ أحمد في زعمه أن المتعة هي أن يقول زوجتك ابنتي شهراً الخ .

هذه ليست المتعة المنهوه عنها وإنما هي نكاح صحيح والشرط باطل .
وأخطأ ابن قدامة في قوله عن نكاح الشرط أنه باطل كسائر الأنكحة
الفاسدة ، النكاح صحيح والشرط باطل كقضاء رسول الله ﷺ .

وأخطأ الأوزاعي في قوله الزواج بالشرط هو نكاح متعة باطل كسابقه
وأخطأ ابن عباس في إباحة المتعة، النص القطعي يحرمها إلى يوم القيامة .
وأخطأ الشيعة في إباحة المتعة وهي محرمة بالنصوص القطعية .

وأخطأ ابن حجر في قوله المتعة يعني تزوج المرأة إلى أجل لانص بذلك
بل المتعة سفاح صراح .

حكم الشرع

التمتع بالمرأة دون عقد : نكاح أو ملك يمين هي زنا حرام عليه حد الزنا ،
والنكاح إلى أجل حلال صحيح لكن الشرط باطل لا يعمد به ، والشرط الفاسد
لا يبطل العقد الصحيح كقضاء رسول الله ﷺ .

سبب الخلاف

سوء الفهم وسوء التأويل ومعارضة النص القطعي بالآراء والأهواء .

١١ باب نكاح التحليل

النصوص

(٥٢٦٠ فح) عن عائشة قالت [إن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إن رفاعة طلقني فبنت طلاق وإني نكحت بعده عبد الرحمن ابن الزبير القرظي وإن مامعه مثل الهدية قال ﷺ لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته]

(٥٢٦١ فح) عن عائشة [أن رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت فطلق فستل النبي ﷺ أنحمل للأول قال لا حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الأول]
(٥٣١٧ فح) عن عائشة [أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها فتزوجت آخر فأتت النبي ﷺ فذكرت له أنه لا يأتيها وأنه ليس معه إلا مثل هدية فقال لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك]

(٥٢٦٥ فح) عن عائشة قالت [طلق رجل امرأته فتزوجت زوجا غيره فطلقها وكانت معه مثل الهدية ، فلم تصل منه إلى شيء . تريد فلم يلبث أن طلقها فأتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن زوجي طلقني وإني تزوجت زوجا غيره فدخل بي ولم يكن معه إلا مثل الهدية فلم يقربني إلا حنة واحدة لم تصل مني إلى شيء أفأحل لزوجي الأول فقال رسول الله ﷺ لا تحلين لزوجك الأول حتى يذوق الآخر عسيلتك وتذوق عسيلته]

(مسلم ١٥٤/٤) عن عائشة [أن رفاعة القرظي طلق امرأته فبنت طلاقها فتزوجت بعده عبد الرحمن ابن الزبير فجاءت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إنها كانت تحت رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فتزوجها بعده عبد الرحمن ابن الزبير ، وإنه والله ما معه إلا مثل الهدية ، وأخذت بهدية من جلبابها فتبسم

رسول الله ﷺ ضاحكا فقال لعلك تريدن أن ترجعي إلى رفاة لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته [

(٥٧٩٢ فح) عن عائشة قالت [جاءت امرأة رفاعه القرظي رسول الله ﷺ وأنا جالسة وعنده أبو بكر فقالت يا رسول الله اني كنت تحت رفاعه فطلقني فبت طلاقى فتزوجت بعده عبد الرحمن ابن الزبير وإنه والله مامعه يا رسول الله إلا مثل الهدبة - وأخذت هدبة من جلبابها - فسمع خالد بن سعيد قولها - وهو بالباب لم يؤذن له - قالت فقال خالد يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله ﷺ فلا والله ما يزيد رسول الله ﷺ على التبسم ، فقال لها رسول الله ﷺ لعلك تريدن أن ترجعي إلى رفاة ، لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته فصار سنة بعده [

(٥٨٢٥ فح) عن عكرمة [أن رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن ابن الزبير القرظي قالت عائشة وعليها خمار أخضر فشكت إليها وأرتمها خضرة بجارها فلما جاء رسول الله ﷺ والنساء ينصر بعضهم بعضاً قالت عائشة ما رأيت مثل ما يلقى المؤمنات لجارها أشد خضرة من نوبها ، قال وسمع أنها أتت رسول الله ﷺ فجاء ومعه أبنان له من غيرها قالت والله مالى إليه من ذنب إلا أن مامعه ليس بأغنى عنى من هذه - وأخذت هدبة من نوبها - فقال كذبت والله يا رسول الله إني لأففضها نفض الأديم ولسكنها ناسن تريد رفاعة ، فقال رسول الله ﷺ فإن كان ذلك لم تحلى له أو لم تصلحى له حتى يذوق عسيلتك ، قال فأبصر معه ابنين له ، فقال بنوك هؤلاء ؟ قال نعم قال هذا الذى تزعمين ما تزعمين ؟ فوالله لهم أشبه به من الغراب بالغراب [

(مسلم ١٥٤ / ٤) عن عائشة [قالت جاءت امرأة رفاعة إلى النبي ﷺ فقالت كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاقى فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير

وان ما معه مثل هدبة الثوب فتبسم رسول الله ﷺ فقال أتريد أن ترجع
إلى رفاعه؟ لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك فأت وأبو بكر عنده وخالد
بالباب ينتظر أن يؤذن له فنأدى بأب بكر ألا تسمع هذه ما نجهر به عند رسول
الله ﷺ .

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
عمر ابن الخطاب ^١ أبو حنيفة ومالك والشافعي ^١ ابن حزم	لا أوتي بمحلل أو محلل له إلا رجته ↓ على خلاف ذلك ↑
فتادة والنخعي والثوري ومالك والليث ^٢ أبو حنيفة ومالك وقول عن الشافعي ^٣ الشافعي ^٢ الشافعي ^٣	انتحلل فيه حد الزنا إن كان عالما بالتحريم وإلا فلا ↓ حجته العقد الفاسد نكاح فاسد والنكاح الفاسد زنا فنكاح المحلل حرام باطل ↓ حجته حديث ليس في الصحيحين يقول لعن الله المحلل والمحلل له يصح النكاح ويبطل الشرط ↑
	نكاح المحلل ضرب من نكاح المتعة لأنه غير مطلق ↓ إذا نكح رجل امرأة ونيته أو نيتها أو نية أحدهما دون الآخر لا يمسكها إلا قدر ما يصيبها فيحلها أزواجها ثبت النكاح وسواء نوى ذلك الولي معها أو نوى غيره أو لم ينو ولا غيره ↑

(١) المحلى ١٣/٢٢٠-٢٢١ (٢) المغني ٦/٤٤٤-٤٤٥ (٣) الأم ٥/١٠

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته بالرد المختصر رمزاً صواباً ↑ خطأ ↓
	<p>والوالى والولى فى هذا لا معنى له . ولو كانت بينهما مراوضة فوعدها إن نكحها ألا بمسكها إلا قدر ما يصيبها كن ذلك يمين أو بغير يمين فسواء ، وأكره له المراوضة على هذا وإن كان العقد مطلقاً فشرط فيه فهو ثابت ↑ وإن العقد على شرط فسد وكان كنيكاح - المتعة ↓ (كالأجل العقد صحيح ، الشرط الفاسد يبطل)</p>
الجمهور	<p>ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تغيب حشفة الرجل فى فرج المرأة ↑</p>
الحسن البصرى سعيد ابن المسيب طائفة من الخوارج	<p>ذوق العسيلة حصول الإيزال ↓ نعم داخل فرج المرأة يقول الناس لا نحل للأول حتى يجامعها الثانى ، وأنا أقول إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً يريد بذلك إحلالها للأول فلا بأس</p>
ابن القاسم أشهب	<p>أن يتزوجها الأول ↓ الظن أنه لم يبلغه الحديث وطء المجنون يحلل ↑ المجنون لا نكاح له أصلاً وطء المجنون لا يحلل ↑ المجنون لا نكاح له أصلاً</p>
المالكية الأكثر ابن عباس والحسن البصرى	<p>اشترطوا عدم مخادعة الزوج الثانى وعدم إرادة تحليلها للأول ↑ شرط التحليل فى العقد يفسده ولا يصح التحليل ↓ نحل له (أى زوجها الأول) بملك اليمين ↑</p>

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالآى

(١) فتح ٣٦٧/٩ - ٦٩

﴿مشرعة التحليل﴾

مشرائع الدين كلها هي القول الفصل في كل خطاب ، وهي الحكم العدل في الثواب وفي العقاب ، ذلك بأنها جميعا من عند الله الملك العزيز الوهاب ، وليست من عند البشر الخطائين ، تعيا مداركهم عن الأحاطة ، وينزغهم الشيطان ، وتستخفهم الأهواء ، ويضل بهم الحساب ، وتنقطع بهم الأسباب ، ولكن الله يقضى بينهم بحكمه وهو العزيز العليم ، (قل إن هدى الله فلو لكان الهدى) (ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون)^٢

فشرعة التحليل كغيرها من شرائع الله ، تفرض الحق في قضاياها ، وتطوى الرفق في حناياها

كل رجل يحب أن تسكون زوجته خالصة له من دون الناس حيا وميتا ، ويكره مجرد انكشافها على غيره من الرجال ، فضلا عن افتراشها لغيره بجماع ، ولذلك خص الله تعالى نبيه الكريم ﷺ أن نساءه لا ينكهن أحد بعده أبدا قال تعالى ﴿ وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا إن ذلكم كان عند الله عظيما ﴾ .^(٢)

وكذلك خص الله عباده المؤمنين في جنة الخلد بأزواج مطهرة خالصات لأزواجهن من دون جميع الرجال قال تعالى ﴿ ولهم فيها أزواج مطهرة وندخلهم ظلا ظليلا ﴾^٤ وخصهم بحور عين لم يمسهن أحد قبلهم قال تعالى ﴿ حور مقصورات في الخيام فبأى آلاء ربكما تكذبان لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان فبأى آلاء ربكما تكذبان ﴾^٥ وقال تعالى ﴿ فيهن قاصرات الطرف لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان ﴾^٦

(١) الأعمام ٧١ (٢) المائدة ٥٠ (٣) الأحزاب ٥٣ (٤) النساء ٥٧

(٥) الرحمن ٧٢ - ٧٥ (٦) الرحمن ٥٦

فعلى قدر ما تكون العين بالخالصات قريرة تكون الحسرة بالموطآت
مريرة، المصودرات على أزواجهن هناء ونعمة والمفترشات اغسيرم شقاء ومحنة
فالحكم على أى رجل بمقدان هذه النعمة واضطراره إلى قبول افتراش مطلقته
تحت رجل آخر بذوق عسيلتها وتذوق عسيلته قبل أن يستطيع ردها إلى
عصمته مرة أخرى هو حكم بالغ الصرامة، شديد المرارة واسكنه حق بأمر الله
قائم، فيه العلل الصارم، وفيه الزجر الحاسم، يحذر الله بهذا العقاب ، كل متهور
تأثر الأعصاب .

لقد حرم الله عز وجل على أى رجل طلق امرأته التغطية الثالثة أن ترجع
إليه حتى تنكح زوجا غيره قال تعالى ﴿ فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ
زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾^١ وفصل رسول الله (ﷺ) أمر ربه بأنها لا تحل للأول حتى
يكون نكاح الثانى نكاحاً فيه مس (أى جماع) ، أى أن النكاح الذى
ليس فيه مس وإنما هو نكاح عقد فقط لا يحلها لزوجها الأول قال
(ﷺ) [لا حتى بذوق عسيلتها وتذوق عسيلته]

فإن الله تعالى شرع التحريم بعد التغطية الثالثة، وشرع التحليل بعد نكاح
زوج آخر طلقها، فهاتان شرعتان متلاحقتان ، شرعه التحريم زجراً للمتهورين ،
وشرعه التحليل رحمة بالنادمين ،

ولو لم يشرع الله التحريم لكان الطلاق فى يد الرجل لهوا وعبثا بلا قيود
ولا حدود .

ولو لم يشرع الله التحليل لكان الفراق بعد الثالثة فراقاً على التأبيد
فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يشرع الحدود وكيف يضع القيود فتبارك
الله رب العالمين أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين

(١) البقرة ٢٣٠

﴿ محاطر التحليل ﴾

قد بينا أن تحليل المطلقة ثلاث تطليقات لكي تعود إلى زوجها الأول لا يكون إلا بعد نكاح زوج آخر وأن هذا النكاح يتحتم أن يشتمل على جماع فعلي بين المطلقة وزوجها الثاني ليس فقط بدخول الفرج بل كما فصله رسول الله (ﷺ) بقوله [حتى يذوق عسيلتها وتذوق عسيلته] أي بجماع كامل بينهما ينتهي إلى نهايته فيختلط مائه بمائها ويذوق عسيلتها وتذوق عسيلته فإذا تم ذلك ثم وقع الطلاق بينهما على أي وجه كان ، واكتملت عندها من الزوج الثاني، وتوافقت المرأة مع زوجها الأول على التراجع فلا جناح عليهما لقوله تعالى ﴿ فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله وذلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون ﴾

وطلاق الزوج الثاني للمرأة يمكن أن يقع على وجهين كل منها شرعي صحيح الأول أن يطلقها الزوج الثاني بمحض اختياره وإرادته فعليه السكنى والنفقة طول مدة العدة والثاني أن يقع باختيار المرأة بأن تقتدى نفسها منه برد صداقه الذي أصدقها إياه وهو الافتداء الذي شرعه الله تعالى لأي زوج تريد أن تفارق بها لقوله تعالى ﴿ إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴾

وقد بينا أن شرعة التحليل بعد التحريم تنطوي على رفق حلیم بعد زجر أليم زجر يتجرعه الرجل مضطاً وبنوء به كمداً ، وانه لزجر لو تعلمون عظيم ، وعلى الرغم من أن هذه الشرعة هي علاج شرعه الله تعالى رحمة بالطائش المنكوب إلا أنه علاج محفوف بالمخاطر فلا تدرى لعل النار لا تبرد ولعل الطائر لا يؤوب

فالجرة التي توفدت في قلب الزوج الأول من إقتراش أمراته تحت زوج آخر ، قد لا تنطفيء ، فلا يعود له صفاؤه الأول ، ويعيش معها بعد إرتجاعها ، في ضرام تحت الرماد ، تقلقه الهواجس ويؤرقه السمهاد ، فيفقد سكينته إليها إلى الأبد ، وهذا من أعظم المخاطر .

وقد يأبى الزوج الثاني تطليقها باختياره ، أو تعجز هي عن رد صداقه إليه لتفتدى نفسها منه ، كي تعود إلى الزوج الأول ، فيتعذر الطلاق من الثاني وتتعدر بذلك عودتها إلى الأول ، وهذا نوع آخر من المخاطر .

وقد تستطيب المرأة الحياة مع زوجها الثاني فتضرب الذكر صفحا عن زوجها الأول ، وبذا يتأبد فراقها منه ، وهذا من أعظم المخاطر .

وقد نجد المرأة من شئون الأزواج ، بعد زواجها الثاني ، مالم تجده عند زوجها الأول ، فتأبى العودة إليه ، حتى ولو طلقها الزوج الثاني ، وهذا أيضا من أعظم المخاطر

فتلك وأمثالها هي توقعات محتملة ونتائج منظورة للتحليل بعد التحريم ، يجب أن يعمل لها الرجال ألف حساب ، فلا يتهودون بالطلاق مرة بعد مرة حتى يستنفدوا ما لهم من التطليقات ، فيقع المحذور الذي لا تَرَمَن عواقبه .

﴿ إلتماس التحليل ﴾

إن النص الشرعي الوحيد في مسألة نكاح المحلل هو الحديث المتواتر القطعي الثبوت في صحيح البخاري ومسلم عن قصة امرأة رفاعة القرظي لما طلقها آخر ثلاث تطليقات فترزجت بعده عبد الرحمن القرظي ، ولم يتمكن من نفسها ، لأنها كانت تريد أن تعود إلى رفاعه ، وسألت النبي (ﷺ) عن ذلك ، فقال لها لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك .

وإن المتأمل في طرق أحاديث هذه القصة التي تمثل النص الوحيد في مشكل

التعجيل بعد الطلقة الثالثة ، المتأمل في هذه الطرق يتبين له خلوها من أية إشارة أو عبارة تفيد التحريم بل هو على العكس من ذلك فقد يستشف من ألفاظها وميافها ما يفيد الإباحة . . . وبيان ذلك ما يلي : -

أولا صرحت مطلقه رفاة الغرضي عند رسول الله (ﷺ) بأقوال قلعة في أنها لم ترد بزواجها من عبد الرحمن الغرضي ألا مجرد محلل لكي ترجع إلى زوجها الأول رفاة الغرضي ، وذلك واضح جدا من أقواله في الأحاديث التالية التي تنهم فيها كذبا أنه لا قدرة له على مجامعة النساء فمن ذلك .

أ - الحديث (٥٣١٧ فح) ففيه أنها (أنت النبي (ﷺ) فذكرت له أنه لا يأتيها وأنه ليس معه إلا مثل هدية) .

ب - الحديث (٥٢٦٠ في) ففيه قالت (وإن مامعه مثل الهدية) .

ج - الحديث (٥٢٦٥ فح) قالت (فدخل بي ولم يكن معه إلا مثل الهدية فلم يقربني إلا هنة واحدة لم يصل مني إلى شيء) .

د - الحديث (٦٢٦٥ فح) قالت عائشة حكاية عنها (وكان معه مثل الهدية فلم تصل منه إلى شيء تريد) .

هـ - الحديث (٥٧٩٢ فح) قالت (وإني والله مامعه يا رسول الله إلا مثل الهدية وأخذت هدية من جلبابها) .

و - الحديث (٥٨٢٥ فح) قالت أن ما معه ليس أغنى عنى من هذه وأخذت هدية من جلبابها .

ز - الحديث (مسلم ٤ / ١٥٤) قالت وأن ما معه مثل هدية الثوب .
ثانيا : كذب الزوج الثاني ما أدعته مطلقه الزوج الأول (امرأة رفاة) من أنه لا يأتيها ولا يقدر على مجامعتها بسبب خالة ذكره (مثل الهدية) فقد حضر عند رسول الله (ﷺ) ومعه ولداه ليدلل على أنه رجل

كسائر الرجال قادر على مجامعة النساء وليدال على أنه راغب في مجامعتها وأنه يجاهد ما جهادا كبيرا ولكنهما هي التي تأباه وتمتنع منه لأنها تريد أن ترجع إلى رفاة قال عبد الرحمن ابن الزبير (الزوج الثاني) [كذبت والله يا رسول الله إني لأفضها ففض الأديم ولكنها ناشز تريد رفاة] (٥٨٢٥ فح) .
(ثالثا) لم يصدق رسول الله (ﷺ) المطلقة في دعوى العنة أن زوجها الثاني

لا يأتها ولا يستطيع مجامعتها فقد نظر رسول الله (ﷺ) إلى ولديه فوجد هما شديدي الشبه به مما يقطع بأنه رجل كسائر الرجال يجامع النساء وينجب الأولاد (قال (ﷺ) وأبصر معه أبنين له فقال بنوك هؤلاء ؟ قال نعم قال هذا الذي تزعمين ما تزعمين ؟ فوالله لم أشبه به من الغراب بالغراب) (٥٨٢٥ فح) .

(رابعا) علم رسول الله (ﷺ) أن مطلقة رفاة تلتبس التحليل وأنها لا تريد بزواجها من عبد الرحمن ابن الزبير نكاح معاشرة واستقرار كأي نكاح بين أي زوجين وإنما تريد من زواجها فقط أن يحلها لزوجها الأول (رفاة) وقد ثبت ذلك من جميع طرق الأحاديث كما يأتي :-

أ - (٥٢٦٠ فح) قال (ﷺ) [لعلك تريدن أن ترجعي إلى رفاة ؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته] .

ب - (٥٧٩٢ فح) قال (ﷺ) [لعلك تريدن أن ترجعي إلى رفاة ؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته] .

ج - (مسلم ٤ / ١٥٤) قال (ﷺ) [أتريدن أن ترجعي إلى رفاة ؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته] .

د - (مسلم ٤ / ١٥٤) قال (ﷺ) [لعلك تريدن أن ترجعي إلى رفاة ؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته] .

م (٢٢٠ - ديوان الجنائيات)

(خامساً) سألت المطلقة رسول الله ﷺ عن التحليل سأله أنحل لزوجها الأول

بعد أن طلقها الثاني دون أن يمسا مما يقطع بأنها ما أرادت من نكاحها الثاني
إلا محلاً فقط [٥٢٦٥ فح] قالت [أفأحل أزواجى الأول ؟]

(سادساً) لم ينه رسول الله ﷺ مطلقة رفاة القرط عن التحليل ، لم ينهها

عن أنماذ الزوج الثاني مجرد محلل بمحلها لزوجها الأول ، ولم يجرها ولم يعنفها على فعلتها هذه التي كانت في منتهى الوضوح والصراحة ، أنها كانت لا تريد زوجها الثاني أبداً وأنها ما تزوجت إلا من أجل التحليل فقط . ولذلك امتنعت منه ولم يمكنه من نفسها مع شدة حاجته إياها إذ قال [إني لأنفضها ففرض الأديم ومع ضربته إياها حتى لقد اخضر جلدها من الضرب (٥٨٦٥ فح) ولم يثرب عليهما رسول الله ﷺ فيما فعلته وصرحت به أعظم تصريح ، بل ما زاد على أن تبسم ولكنه ﷺ أفهمها بكل صراحة أنها لا تحل أزواجها الأول حتى يذوق الثاني عسيلتها وتذوق عسيلته [أى الجماعة الفعلية لا بمجرد عقد النكاح ولا بالمباشرة من الخارج ولا بالجماع الناقصة التي لا يذوق فيها كل من الزوجين عسيلة الآخر .

(سابعاً) لم يحكم رسول الله ﷺ على مطلقة رفاة أن مافعلته زنا وأن عليها

حد الزنا إذ نسكت هذا الزوج الثاني بنية التحليل فقط لا بنية العشرة المستديمة رغم أنها صرحت بأنه دخل بها [٥٢٦٥ فح] وأنه لم يصبها إلا هنة واحدة وأنه لم يصل منها إلى شيء تريده (أى أنها رغم الدخول لم تذوق عسيلته ولم يذوق عسيلتها) إنما هو دخول خاطف لم يقض أى واحد منهما وطره من الآخر .

* * *

ونلخص هذه البراهين السبعة المستخرجة من أحاديث التحليل ، نلخصها في سطور تجميعاً للأدلة وإبرازاً للحجة أن التماس المحلل عمل غير محرم لم يحرمه الله ﷻ ولا رسوله وسنين في فقرة تالية إن شاء الله ما هو حلال وما هو حرام في

نكاح التحليل :

لقد صرحت المطلقة في حضرة رسول الله ﷺ أنها لم تمكن الزوج الثاني من نفسها رغم أنه ضربها حتى اخضر جلدها وقال إني لأنقضها نقض الأديم، وقالت أنه لم يصل مني إلى شيء ، وقالت عائشة خكابة عنها أنها لم تصل منه إلى شيء تريد ، وقالت إنه ما لبث أن طلقها، وسألت رسول الله ﷺ [أفأحل لزوجي الأول ؟] وقال لها رسول الله ﷺ [لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاعه ؟] ..

وقال زوجها الثاني [ولكنهما فاشز تريد رفاعه] وثبت عند رسول الله ﷺ كذب ادعائها على زوجها الثاني بل هو رجل كسائر الرجال يأتي النساء وينجب البنين . وقال ﷺ أهذا الذي تزعمين ما تزعمين ؟ فوالله لم أشبه به من الغراب بالغراب] .

فهذه الأدلة مجتمعة تصرح بأجلى بيان أن مطلقة رفاعه ما أرادت بزواجها الثاني إلا بمجرد محلل لكي ترجع إلى زوجها الأول ، فقدم إنكار رسول الله ﷺ لشيء من ذلك قاطع في عدم تحريم التماس المحلل لكن لا يتم التحليل حتى يذوق كل منهما عسيلة الآخر ، ولو كان النكاح بنية التحليل حراما لأنكر رسول الله ﷺ ما فعلته مطلقة رفاعه .

نكاح التحليل وسفاح التحليل

قد علمنا أن الله تعالى قد أنزل التحليل في كتابه بقوله تعالى ﴿ فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾ ^(١) فهو مبررة من مرائع الإسلام لا شك في حلها بنية . وقد علمنا أن رسول الله ﷺ لم ينكر على التي التمس المحلل لكي ترجع إلى زوجها الأول ، فالتماس المحلل إذا حلال لا شك في حله .

ونية النكاح للتحليل عند المرأة صاحبة الشأن لا يبطل النكاح كما ابتناء لعدم
انكار النبي ﷺ ذلك عليها، فمن باب أولى نفس النية عند الزوج الثاني
لا يبطله، هذا فضلا عن انعدام النص بتحريم النكاح بنية التحليل، ولا نهرم
شيء قط. إلا بنص صحيح من كتاب الله أو سنة رسوله، وفضلا عن ذلك فإن
نية رد أي امرأة مطلقة إلى بعلمها الذي هو أحق بردها من كل إنسان لقوله
تعالى ﴿وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً﴾^١ هذه النية هي
نية صالحة بلا مراء، وما دام النكاح الذي يحقق هذه النية الصالحة، هو نكاح
صالح، لأنه نكاح علني بولي وشهود وصداق وعدة وكل مقومات النكاح
الصحيح، فالعمل كله صالح إنما هو توسل بعمل صالح إلى قصد صالح.

إذاً فلا يحرم النكاح بنية التحليل، سواء نوت ذلك المرأة وحدها في نفسها،
أم نواه الرجل وحده في نفسه، أم نواه كل منهما في نفسه، وحتى لو أعلن
أحدهما أو كلاهما تلك النية، لم يبطل النكاح، وحتى لو اشترط أحدهما أو كلاهما
ذلك في عقد النكاح، لم يبطل النكاح، ذلك لأن العقد الصحيح لا يبطله أي
شرط حتى ولو كان غير صحيح، بل يبرم العقد الصحيح، ويلغى الشرط غير
الصحيح، كقضاء رسول الله ﷺ في عقد بريرة إذ أبرم العقد الصحيح وأبطل
الشرط غير الصحيح، هذه هي شريعة العقود في الإسلام ثابتة قوية، وهي هنا
في قضية نكاح التحليل أثبت وأقوى، لأن شرط الطلاق بعد الأصابة غير
ملزم لأي واحد منهما، لا للرجل ولا للمرأة، إذ أن الرجل بعد ذلك غير مجبر
على الطلاق إن شاء أمسك وإن شاء طلق، والمرأة بعد ذلك إن شاءت مكثت
مع الزوج الثاني وإن شاءت افترقت نفسها منه برد الصداق إليه وفارقت بتطليقة
كأمر الله وأمر رسوله في كل مفتدية (راجع باب الافتداء في ديوان الطلاق)

إذا فمذا شرط كلا شرط ، لا يلزم أحداً ، ولا يحول دون مانواه أى واحد منهما ومتى كان الأختفاء كالأبداء ، كان الشرط فى جملة هباء ، فلا يطل عقد النكاح .

ولكى يكون نكاح التحليل حلالا يجب أن يكون مستوفيا لجميع مقومات النكاح الشرعى الصحيح من ولى وشهود وصداق ونفقة وسكنى وعدة من الزوج الأول قبل الدخول بالثانى وعدة من الزوج الثانى قبل الرجوع إلى الأول والحق الولد بالفراش ووجوب الميراث لمستحقه فإذا وقع نكاح التحليل بهذه الصورة ، فلا شك فى حله ، ولا تضره النية ، ولا يضره الشرط ، هل هو إلا نكاح كسائر الأنكحة ؟ ومن قال غير ذلك فعليه الدليل $\frac{1}{2}$ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين $\frac{1}{4}$

ونكاح التحليل يكون حراماً بحتاً إذا كان بغير عدة ولا ولى ولا شهود ولا صدق أو غير ذلك من مقومات النكاح الشرعى الصحيح وإنما اقتصر على مجرد تطارع بين رجل وامرأة يقول كل منهما للآخر زوجتك نفسى حتى إذا قضى كل منهما وطره من الآخر تماركا بلا عدة ولا نفقة ولا سكنى ولا شيء فهذا سفاح بواح ، لا تغنى عنه تسمية النكاح .

ونكاح التحليل يكون قريبا من الحلال والحرام إذا كان بولى وشهود ولكن بغير صدق ولا سكنى ببيت الزوجية طوال العدة ولا نفقة طوال العدة وإنما كان مجرد طرفة فخل يدخلونه عليها ليصيبها ثم ينصرف عنها بلا أى تبعة ولا تعقيب ، هذا قريب الشبه جدا بالسفاح لا يزحزحه عنه قليلا إلا حضور الولى والشهود ، وأبشع من هذا أن يكون أدل المرأة هم الذين يعطون الطارق أجره على فعلته فمذا إذا (عسب الفعل) غير مستور ، هذا قلب الأوضاع إذ جعل

الصداق منها إليه بدلا من أن يكون منه إليه ١١

هذا هو بيان الحلال والحرام في قضية نكاح التحليل

النكاح الصحيح بجميع مقوماته حلال لا ريب فيه، لا تبطله النية ولا الشرط،
إذ لا فرق بين نكاح التحليل وأى نكاح آخر إلا في النية والشرط، وقد
أثبتنا أن نية التحليل لا تبطل نكاح التحليل، وأن شرط التوقيت لا يبطل نكاح
الأجل، وأن أى شرط فاسد لا يبطل العقد الصحيح.

وطريقة الفحل بغير صداق ولا سكنى ولا نفقة رغم حضور الولي والشهود
هو عمل فاسد مردود لا يفرقه عن السفاح إلا أذن الولي وتصديق الشهود، ولعل
مثل هذا العمل هو السبب في ضرب المثل الذي طار، أن المحلل تيسر مستعار،
ومما يقطع بأن شرط الفراق بعد موعده معين هو شرط باطل من تلقاء نفسه، أنه
لا جدوى منه إذ لا سبيل على أى زوج يطلق امرأته بعد ساعة من عقد نكاحها.
لا تحريم لشيء من ذلك، ولا سبيل على أية امرأة تقتدى نفسها بعد ساعة من
دخول زوجها بها (الافتداء هو ما يسميه الفقهاء (الخلع) لا تحريم لشيء من ذلك،
إذا فاعل الزمن في نكاح التحليل أو في نكاح المنعة أو في أى نكاح كان
لا وزن له ولا اعتبار، واعتقاد أن توقيت مكث الزوجين مما بوقت معين يبطل
النكاح هو اعتقاد باطل ووم لا أساس له من الصحة، فضلا عن كونه تفصيل
حاصل وشرط ليس تحته طائل، فعله كتركه لا يكسب أيا من الزوجين حقا
كان مفقودا، ولا يسلبه ضامنا كان موجودا، كلاهما له كامل الحرية في الفراق متى
شاء رغم التوقيت، وقبل التوقيت وبعد التوقيت.

نكاح التحليل ليس زنا

كان يكفي ما أثبتنا في الفقرات السابقة من أن التحليل شرعة من شرائع
الاسلام وأن التماس المحلل ليس محرما وأن رسول الله ﷺ لم ينسك شيئا من

ذلك على من فعله وأن نكاح التحليل لا تضره النية ولا يضره الشرط ، كان يكفي كل ذلك لاستبعاد شبهة الزنا كلية عن نكاح التحليل ، فلا نعود إلى الكلام عنه ، كان يكفي ما مضى من البيان لولا أن فريقاً من الفقهاء نعتوا نكاح التحليل بأنه زنا ، وحكموا على فاعله بمحد الزنا ، غلوا في الدين بغير حق بل لقد زاد بعضهم في الغلو فجعل الرجم على المحلل والمحلل له على السواء وهذا لا شك شطط من عواصف الآراء ، وزين من نوازع الأهواء ، بلغ حد الاجتزاء على سفك الدماء ، فكان لزاماً علينا أن نعود إلى التفصيل والاستقصاء .

لقد أحل الله للرجال أن يبتغوا بأموالهم ما شاؤوا من النساء ، محصنين غير مسافحين ، أحل لهم جميع النساء ماعدا المحرمات المذكورات في كتاب الله ، والمفصلات في سنة رسول الله ، ونكاح التحليل هو من ذلك الابتغاء الذي أحله الله والمرأة الراغبة في التحليل ليست من المحرمات المذكورات في الكتاب والسنة ، والأزواج المحللون هم محصنون غير مسافحين ، فأين وجدتم الحرام في نكاح التحليل الذي شرعه الله ؟ أم هي دعوى بلا برهان ؟

قال رب العرش العظيم جل جلاله ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ وقال رسول الله ﷺ [البينة على المدعى] فكان لزاماً على من زعم أن نكاح التحليل زنا ، وحكم على فاعله بالقتل رجماً بالحجارة ، كان لزاماً عليه أن يأتينا بالبرهان على زعمه كما أمر الله ، وبالبينة على دعواه كما أمر رسول الله . وما لأحد من هؤلاء من بينة على دعوى الزنا الباطلة ، وأنى لهم البينة على تحريم شيء قد شرعه الله وأحله ؟

وبالرغم من أن الدليل دائماً يلزم للدعى دون المدعى عليه ، فهو هنا يلزم القائلين بالتحريم المدعىين بالزنا ، ولا يلزم القائلين بالتحليل المنكرين لدعوى الزنا ، بالرغم من ذلك فقد وجدنا من الخير أن نسوق نحن المنكرون لهذه الدعوى الحاطنة ، أدلة بطلان دعوى الزنا ، وأن نبسط القضية بسطاً مفصلاً للمؤمنين ، ليزدادوا

إيمانهم وليزول أى أثر من الريبة فى قلوبهم وليوفنوا أن ما أحله الله
لا يجرمه أحد من العباد، ورغبة منا فى إبراز الأدلة وإضاءة الحجة سنسوق الأدلة
مرقة فيما يلى :-

١ - شرع الله تعالى فى كتابة نكاح زوج آخر شرطا لا مكان عودة
المطلقة ثلاث تطليقات إلى زوجها الأول، جعل الله تعالى نكاح الزوج الثانى
سببا وسبيلا إلى رجعتها لزوجها الأول، ما شرع الله ذلك إلا بالحق، وما شرعه
إلا ليعمل به، وما أذن بالرخصة إلا لأغاثته من أدر كته الغصة، فمن ذا الذى يمنع
الرخصة ويحرم ما أحل الله ؟ ١

٢ - أقر رسول الله (ﷺ) فعل التى نكحت رجلا آخر نكاح
تحليل اكى تعود إلى زوجها الأول، أقر فعلها بعدم إنكاره، ولم يثرب ولم يؤنب،
بل تبسم وهو يلقنها إتمام التحليل كى تعود إلى زوجها الأول فقد صرحت
مطلقة رفاعه القرظى عند رسول الله (ﷺ) بما يفيد أن مقصودها من نكاح
الزوج الثانى هو تحليل عودتها إلى زوجها الأول وسألت النبى (ﷺ) [أفأحل
لزوجى الأول ؟] لم ينكر عليها رسول الله (ﷺ) تلك الرغبة ولا تلك
النية ولكن أفهمها أن التحليل لا يتم حتى تذوق عسيلته وذوق عسيلتها، ولقد
تأكد علم رسول الله (ﷺ) بنيتها ومقصودها لا من كلامها هى فقط بل
أيضا من كلام الزوج الثانى حيث قال للنبى (ﷺ) [ولكنها ناشز تريد
رفاعة] وقال لها رسول الله (ﷺ) [لعلك تريدن أن ترجعى إلى رفاعه]
فهذا دليل قاطع على جواز التماس المحلل بنكاح شرعى صحيح .

٣ - لم ينزل الله تعالى فى كتابه العزيز ولا على لسان نبيه الكريم أى
نص بتحريم نكاح التحليل، ولا تحريم لشيء قط الا بنص، فبانعدام النص
ينعدم التحريم .

(٤) نكاح التحليل هو نكاح شرعى كامل فيه كل مقومات النكاح الصحيح من إيجاب وقبول ومداق وولى وشهود وسكنى ونفقة وعدة وميراث وإلحاق نسب ، فهو نكاح كامل صحيح ويستجبل اعتباره سفاحاً بأى حال من الأحوال .

(٥) نكاح التحليل ليس زناً لأن الزنا هو موافقة امرأة لمجرد الشهوة على سبيل المسافحة أو المحادثة ، هو مجرد طريقة فحل دون التزام بأى شىء ، دون ارتباط بمصاهرة موثقة على يد ولى وشهود ، ودون التزام بعدة قبل الموافقة أو بعدها ، ودون التزام بنفقة أو سكنى ، ودون إنبات أى حق فى ميراث أو إلحاق والد ، ونكاح التحليل غير ذلك بئزفة ، بل فيه كل مقومات النكاح الصحيح التى فصلنا ، فيستجبل إعتباره زناً ، ولو كان زناً لأقام النبى ﷺ أحد الزنا على المرأة التى فعلته .

(٦) نكاح التحليل لا يفسده نية التحليل كما هو ثابت من النصوص فى الصحيحين فى قصة المرأة التى كشفت عن نيتها فى اتخاذ الزوج الثانى مجرد محال لتتمكن من الرجوع إلى زوجها الأول ، وقد علم النبى ﷺ بهذه النية من قولها وقول الزوج الثانى ولو كانت هذه النية تفسد النكاح لأبطله النبى ﷺ ولكنه لم يفعل بل أمرها باستمراره حتى يتم المطلوب من هذا النكاح قال لها لا حتى تذوق عسيلة ويذوق عسيلتك أى لا ترجعى إلى زوجك الأول حتى يتم ذلك فهذا ظاهر فى أن النكاح بقصد التحليل .

(٧) نكاح التحليل لا يفسده اشتراط الفسخ بعد التحليل ذلك لأن العقد الصحيح المستوفى لأركانه لا يفسده أى شرط . ولو كان غير صحيح بل يفسد العقد الصحيح ويبطال الشرط غير الصحيح فلا يعمل به وقد تقررت هذه القاعدة الشرعية بقضاء رسول الله ﷺ فى عقد بيع بريرة كما أسلفنا حيث قال

النبي ﷺ لعائشة اشترط على لهما ماشاؤوا واشترى واعتق فان الولاء لمن أعتق
وشرط الله أوثق .

فبقى العقد صحيحا رغم النية والشرط المخالفين لمنطوق العقد ، وهكذا أى
عقد صحيح لا يفسده ولا يبطله أى شرط ولو كان غير صحيح ، فاشترط
الفراق بعد التحليل لا يفسد عقد نكاح التحليل ولا يبطله ، بل يظل العقد
صحيحا ثم هما (الزوجان) بعد ذلك بكامل حريتهما فى إبقاء العقد أو فسخه

النية الخفية لا تحرم النكاح ولا تفسده

إذا نوى أى من الزوجين (الرجل أو المرأة) شيئا بخصوص النكاح
وكتبه فى نفسه فلم يخبر به أحداً قبل عقد النكاح ، لا الزوج ولا الولى ولا
الأقربين ولا أحداً من الناس ، ثم تعاشر بعد عقد النكاح ماشاء الله لهما أن
يتعاشرا ، والنية دفيئة فى الصدر لم تتغير ، ولم يكشف عنها ، ثم نتاركا بطلاق
منه ، أو بافتدائه منها ، وهما على نيتهما ، فالنكاح صحيح حلال لم تفسده النية
ولم يجرمه الكتمان ، لانص بالتحریم ، ولا تحريم إلا بنص .

إذا تزوج رجل امرأة ، زواجا صحيحا بصدق وولى وشهود ونفقة
وسكنى ، ونوى فى نفسه قبل الزواج أن يسكها فقط طالما بقى فى بلدة الزواج
فأن رحل عنها طلقها طلاقا شرعيا صحيحا ، ثم فعل ذلك عند رحيله ، بعد
ما كتب الله لهما من معاشرة سالحة ، فهذا نكاح حلال صحيح ، لم تحرمه نية
الفراق المسبقة ولم تفسده ، ولم يضره كتمان هذه النية عن امرأته ، لانص بتحريم
شئ من ذلك أو فساده ، ولا إلزام عاينه أن يبوح لأحد بما نوى .

وإذا تزوجت امرأة رجلا ، زواجا صحيحا بصدق وولى وشهود ونفقة
وسكنى ، ونوت فى نفسها قبل الزواج ألا تبقى منه إلا ما أقام فى بلدة
الزواج ، فإن رحل عنها لم ترحل معه ، وفارقه بافتدائه نفسها منه افتدائه

شرعياً (وهو ما يدميه الفقهاء الخلع) ثم فعلت ذلك عند رحيله بعد ما كتب لها من معاشرة صالحة ، فهذا نكاح حلال صحيح لم تحرمه نية الفراق المسبقة ولم تفسده ، ولم يضره كتمان هذه النية عن زوجها ، لأن نص بتحريم شيء من ذلك أو بفساده ، ولا إلزام عليها أن تبوح لأحد بما نوت ، والافتداء حق مشروع لأي امرأة ، كما أن الطلاق حق مشروع لأي رجل .

وإذا تزوج رجل امرأة مطلقه ثلاث تطليقات تزوجها زوجاً شرعياً صحيحاً بصداق وولي وشهود ونفقة وسكنى ، ونوى في نفسه قبل عقد الزواج أن يسكنها فقط قدر ما يحلها لزوجها الأول ، لا يعلمها بشيء من نيته ، فلما تم ذلك طلقها طلاقاً شرعياً صحيحاً بعدة كاملة ونفقة وسكنى طوال العدة ، فهذا نكاح وطلاق شرعي صحيح لا فساد فيه ، وعمل طيب صالح لا أثم فيه .

وإذا تزوجت امرأة مطلقه ثلاث تطليقات ، رجلاً آخر زوجاً شرعياً صحيحاً بصداق وولي وشهود ونفقة وسكنى ، ونوت في نفسها قبل الزواج ألا تبقى معه إلا ربناً ، يتم تحليلها لزوجها الأول ولم تخبره بشيء من نيته ، فلما قضت منه ما تريد ، فارقته بافتداء نفسها منه افتداء شرعياً صحيحاً برد صداقه إليه على أن يطلقها تطليقة كما أمر رسول الله ﷺ واعتدت منه عدة كاملة ، فهذا نكاح وطلاق شرعي صحيح لا فساد فيه وافتداء مباح (خلع) لا إثم فيه . وهكذا أي نكاح كان ، بأية نية كانت عند أي من الزوجين لم يطلع عليها أحداً لا تفسد النكاح فتجعله باطلاً ، ولا تؤثمه فتجعله حراماً ، بل هو نكاح شرعي صحيح له كل حقوقه وعليه كل واجباته ، وهو طلاق شرعي صحيح يترتب عليه كل معقباته .

لا نص البتة لا في كتاب الله ولا في سنة رسوله يحظر على أحد نيته التي في صدره ، أو يلزمه بإفشافها أو يحرم نكاحاً أو يفسده بنية أحد من الزوجين

كيفما كانت النية ، فمن زعم تحريم مثل هذا النكاح أو فسادة قليات بدليل صحيح على زعمه وما هو بفاعل (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) .

اختلافات الفقهاء

لقد اختلف الفقهاء في حكمهم على نكاح التحليل كما اختلفوا في جميع شرائع الإسلام إذ حكموا فيها بأرائهم على خلاف النصوص إلا قليلا منهم .

فمنهم من قال إن نكاح التحليل زنا وأوجب فيه حد الزنا على المحلل وعلى المحلل له وهذا شطط بعيد وغلو شديد لم يأت عليه بدليل فلا حجة فيه ولا يعمل به . وقد خالفه إلا كثرون وهم الصائبون لا أكثرهم ولكن لا نعدم الدليل عند المدعى بأنه زنا .

ومنهم من قال إن نكاح التحليل زنا ولكنه قصر إقامة حد الزنا على من كان عالما بالتحريم ، وأما من كان جاهلا بالتحريم فلا شيء عليه ، وهؤلاء بنوا حكمهم على فرض معدوم ، فلا ينهض الحكم ولا يقوم ، افترضوا ثبوت التحريم في نكاح التحليل وما هو بثابت بل عكسه هو الثابت ، ثم بنوا على هذا التحريم الموهوم ، إقامة الحد على العالم بالتحريم ، وإسقاط الحد عن الجاهل بالتحريم ولا نص هناك بأى تحريم بل النص على عكس ذلك كما فصلنا ، فبأنهيار الأساس ينهار ما بنى عليه لا محالة .

ومنهم من قال نكاح المحلل حرام باطل ، هؤلاء حرموه فقط ولكن لم يجعلوه زنا ولا حكموا فيه بحد الزنا ، واحتج هؤلاء بحديث مكذوب لفظه [لعن الله المحلل والمحلل له] ، وإن من آفات الإسلام المدمرة المتعلقة بالأحاديث المكذوبة واستخراج الأحكام المنكرة منها ، وهذا القول المكذوب على رسول الله ﷺ ينقضه من أساسه الأحاديث القطعية الثبوت في الصحيحين التي ثبتت أن رسول الله ﷺ لم ينكر على مطلقة رفاة القرطبي التماسها

المحلل بنكاحها عبد الرحمن بن الزبير القرظي ولم ينكر عليها ما صرح به عنده من نية الرجوع إلى زوجها :

وفضلاً عن ذلك فهذا الحديث المكذوب تدل ألفاظه على استحالة كونها . من كلام النبوة لاشتغالها على لعن من كان بريئاً ، وهذا لا يصدر البتة عن رسول الله ﷺ ، إذ لو تغاضبنا عن لعن المحلل عند من يروونه آثماً - وما هو بآثم - فما بال المحلل له الذي لم يأمر بشيء ولا علم له بشيء مما حصل ، ما بال هؤلاء يلعنونه ؟ بأي ذنب يصبون عليه اللعنة ؟ في قصة امرأة رفاعة القرظي ، لم ينقل أي خبر بأنه أمر بشيء أو علم بشيء مما دبرته مطلقته ، فكيف يكون هذا البريء الغافل ملعوناً ؟ إن المكذب ينهار عند أول صدمة ، والمكذب على الله ورسوله هو أشنع الكذب .

ومنه من قال أن نكاح المحلل هو ضرب من نكاح المتعة لأنه غير مطلق ١١ وهي أخطاء متراكبة وأوهام متعاقبة ، لا يوجد شيء اسمه نكاح المتعة ، كل نكاح صحيح كان أو فاسداً هو متعة لا شك في ذلك ، فأى النكاحين تقصد أيها الفقيه بقولك نكاح المتعة ؟ أنقص الصحيح أم الفاسد ؟ أن في كل منهما متعة والنكاح الصحيح يكون بشرط وبغير شرط ، ويكون إلى أجل وبغير أجل وكل ذلك صحيح (راجع باب المتعة) فأى تلك الأنكحة تقصد ؟ ، أم أنت تعد المتعة التي نهى عنها رسول الله ﷺ إلى يوم القيامة ؟ فتلك سفاح وليست نكاحاً بحال من الأحوال ، إن كان هذا هو قصدك لو حسب أن تقول متعة السفاح بدلاً من قولك نكاح المتعة ، وإذاً يكون حكمك واجب التصحيح بالصيغة الآتية (نكاح التحليل هو ضرب من متعة السفاح) ، وهنا تنكفي قسعتك مرة أخرى ، إذ نكاح التحليل هو أبعد شيء عن السفاح ، هو نكاح صحيح غاية الصحة بإيجاب وقبول وصدق وولي وشهود ونفقة وسكنى وعدة

وميراث ونسب ، فأين تذهبون ؟^{١٦} وفي النهاية دال على حكمه الوام الخاطيء . بأن السبب في عَدُّه نكاح متعة هو أنه غير مطلق أى أنه مقيد بشروط ، جعل مماثلته بالمتعة بسبب شرط الأجل والمتعة التي حرمها رسول الله ﷺ لم يحرّمها بسبب الأجل ولكن حرّمها لأنها سفاح غير إحصان ، النكاح إلى أجل ليس سفاحاً ولا تحريم له البته ، وقد فصلنا ذلك تفصيلاً ، فتأمل تلك المناهات التي تضل فيها الأفهام وتتغير الأحكام وتتراكم الأوهام ، لانهجاة من ذلك كله إلا بالاعتصام بالنصوص وحدها في الكتاب والسنة ، وبطرح آراء الناس طراً ، ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم .

ومنهم من قال شرط التحليل في العقد يفسده ولا يقع التحليل ، وهذا خطأ لأننا قد أثبتنا أن العقد الصحيح لا يفسده الشرط غير الصحيح بل يعمل بالعقد ولا يعمل بالشروط ، وقال لا يقع التحليل ، وهذا باطل آخر لأن الزوج الثاني ذاق عسيلتها وذافت عسيلته ، تذاوقا في نكاح لا في سفاح ، في نكاح صحيح بصدائق وولى وشهود وكل شيء فكيف لا يقع التحليل الذي شرعه الله ؟ إن عندكم من سلطان بهذا ؟

ومنهم من قال : إن انعقد نكاح التحليل على شرط فسد وكان كنكاح متعة ، وقد سبق الرد على هذا فليرجع إليه .

ومنهم من قال : يشترط عدم مخادعة الزوج الثاني وعدم أرادة تحليلها الأول ، والمرأة التي تضمّر في نفسها العودة إلى الأول ماخادعت الثاني في شيء - أو ليس لكل زوجين في الدنيا أى يضمرا في نفسيهما مثل ذلك ؟ يقول في نفسه إن فاسبتنى أمسكتها وإن لم تناسبني فارقها ، وهي تقول في نفسها مثل ذلك أليس هذا حق لكل أحد ؟ أنحرّمهما الخيار ؟ أم نجبرهما على القرار ؟ ، فأى مخادعة في هذا ؟ أما اشتراط عدم نية تحليلها للأول ، فهي جرة فيما تنوى ، لا حظر عليها ولا تحريم ، قد فصلنا ذلك مراراً .

ومنهم من قال : قولا يهدم النص وينقض شرعه التحليل وهذا من مذاهب
أقوال الفقهاء ، قال إذا نكحت زوجاً آخر (ولم يدخل بها) حلت للأول
شريطة ألا يريد الثاني إحلالها للأول ١١١ أين قول رسول الله ﷺ لا حتى
يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته ١١٢ ، هدم الشرط الحامم الذي لا يتم التحليل
إلا به ، ولم يشرع التحليل إلا من أجله ، عقوبة الأول الذي أفرط في الطلاق ،
هدم روح الشريعة ، ونصها واشترط هباء لا يقدم ولا يؤخر ولا يحال ولا يحرم ،
اشترط ألا يريد الثاني التحليل للأول ، والوضع في الحالين سواء ، لا يغيره هذا
الشرط الهباء ، إذا دخل بها الثاني ، حلت الأول بعد التطليق سواء أراد الثاني
التحليل أو لم يردده ، استتمع إلى قول هذا الفقيه (يقول الناس لا تحل الأول
حتى يجامعها الثاني وأنا أقول إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً لا يريد بذلك إحلالها
لأول فلا بأس أن يتزوجها الأول) ١١١

أغلب الظن أنه لم يبلغه حديث رسول الله المتواتر في الصحيحين [لا حتى
يذوق عسيلتها كما ذاق الأول]

لا يقول هذا القول الخاسر إلا من عمى عليه ذاك النص الباهر .
غاب عنه الحق محكم بما أدركه حسه ، كالأعمى الذي قريبه من خرطوم
الفيل يتحسسه فجسم بأن الفيل ثعبان .
ويلك أيها القائل ليس هذا قول الناس ولكنه قول سيد الناس الذي أرسله
ربه رحمة لكافة الناس .

ومنهم من قال : يصح العقد ويبطل الشرط (شرط التحليل) وهذا هو
الصواب الموافق للنصوص الثابتة .

ومنهم من قال : أن نية التحليل عند المرأة أو عند الرجل أو عند ولي المرأة
لا تضر العقد ويبقى ثابتاً ، وهذا أيضاً هو الصواب الموافق للنصوص .

ومنهم من قال : بصحة العقد بنية التحليل عند جميع الأطراف ولكنه
كره المرافضة على ذلك ، أى كره الاتفاق المسبق على أن يكون هذا النكاح
لمجرد تحليل المرأة لزوجها الأول ، ومعنى كراهة المرافضة هو أنه يرى في
المصارحة بنية التحليل قبل العقد حرجاً أو عيباً فيه ، يريد أن يتنزه عنه أو أن
يخفيه ، وهذا رأى خاطيء من عدة وجوه .

أولاً وقعت المصارحة بنية التحليل أمام رسول الله ﷺ فلم ينكرها ولم يثرب
عليها والصراحة والسكمان جائزان ، والصراحة أفضل ، فلا ينبغي كراهة الأفضل .
ثانياً لأن التماس المحلل إنما هو إتيان رخصة شرعها الله للتراجع بعد
ثلاث تطليقات ، فهو عمل حلال مباح لا معنى للتحرج منه ، والتحليل على
إخفائه ، ولقد أقره رسول الله ﷺ إذ لم ينكر على مطلقة دفاعة القرطى
التماس المحلل للرجوع إلى زوجها الأول مع تصريحها بذلك عنده وتصريح
زوجها الثاني بذلك .

ثالثاً لأنه السعى في رد أى مطلقة إلى بعلمها هو سعى في خير يثاب من فعله
أو شارك فيه ، فقبول النكاح إلى أجل بنية التحليل هو سعى في خير يثاب
فاعله فلا معنى لكراهة فعل الخير الذى شرعه الله .

إذاً فكراهة التماس هذه الرخصة ، أو كراهة المصارحة بها ، لا تقوم
على أى أساس شرعى صحيح ، وإنما أثارها الوسواس والأوهام ، ومظنة
أن فيها شبهة حرام ، وكيف يكون حراماً ، شيء شرعه الله ولم ينكره رسوله ؟
ولست هذه هي القضية الوحيدة التى تدور فيها وسواس المؤمنين ،
فتكرههم في شرعة من شرائع رب العالمين أو في رخصة ترخصها رسوله الأمين
فيستنكفون عن فعلها بغير سلطان مبين ، بل لقد كان يقع منهم مثل ذلك في
عهد النبي ﷺ فيعظهم أنهم كانوا في كراهتهم للرخصة خاطئين ، فيذنون
وينفلون ما يؤمرون .

فمن أمثلة ذلك قصة التمتع بالعمرة إلى الحج لما أنزلها الله تعالى في القرآن الكريم ، وأمر بها الرسول الأمين كرهوا ذلك واستنكفوا عنه وتعاضم عليهم لاعتقادهم الجاهلي ، أن العمرة في أشهر الحج من أعظم الفجور في الأرض ، وتناثرت مقالاتهم في ذلك حتى بلغت النبي ﷺ ، فقام فيهم خطيباً يبين لهم ويؤكد أمرهم بها فسمعوا وأطاعوا .

روى مسلم في صحيحه (٣٧/٤) عن جابر ابن عبد الله أنه قال [أهلنا أصحاب محمد بالحج خالصاً وحده فقدم النبي ﷺ صبيح رابعة مضت من ذى الحجة فأمرنا أن نحل ، قال حلوا وأصيبوا النساء ، فقلنا لما لم يكن يلبتنا وبين عرفة إلا خمس ، أمرنا أن نفضي إلى نساتنا فنأتى عرفة فطهر مذاكيرنا التي قال فقام النبي ﷺ فقال قد علمتم أني أتفاكم لله وأصدقكم وأبركم ، ولولا هدي لحلت كما تمهلون ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ، فحلوا فحلنا وسمعنا وأطعنا] .

ووقع بعد ذلك في خلافة عمر رضى الله عنه أنه نهى عن متعة الحج التي أمر الله بها وأمر بها رسوله وفعالها المؤمنون ، وعارضة كثير من الصحابة منهم حلى ابن أبي طالب وعبد الله ابن عباس وأبو موسى الأشعري وعمران ابن حصين وغيرهم ، ولقد أقر عمر بأن الله أمر بها وأن الرسول ﷺ أمر بها وأن الصحابة فعلوها في زمن النبي ﷺ ، ولكنه بنى نهيه على كراهة ثارت في نفسه ، وعلى محض رأيه وتفكيره ، وما كان له ولا لأى مؤمن أن يكره شرعة شرعها الله وأمر بها رسوله ، ما كان ينبغي له كراهة شرعة من شرائع الدين ، فضلا عن النهي عنها .

روى مسلم في صحيحه (مسلم ٤٠/٤) عن أبي موسى الأشعري عن عمر ابن الخطاب - وهو أمير المؤمنين - قال [قد ظلمت أن النبي ﷺ قد

فعله وأصحابه ولكنى كرهت أن يظاوا معرسين بهن في الأراك ثم يروحون في الحج] .

وقد كانت تقع أمثلة من ذلك في عهد النبي ﷺ فيعظم رسول الله ﷺ فيرجعوا راشدين .

روى البخارى ومسلم في صحيحهما (٦١٠١ - ٧٣٠١ فح) ، (مسلم ٩٠/٧) عن عائشة قالت [صنع النبي ﷺ) شيئاً ترخص فيه فتزوه عنه قوم فبلغ ذلك النبي ﷺ) فخطب فحمد الله ثم قال ما بال أقوام يتزوهون عن الشيء أصنعه فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية]

وحتى ذوق العسيلة اختلفوا في تعريفها ١١ وهذا إفراط في المراء وصدق الله العظيم ﴿ وكان الانسان أكثر شئاً جدلاً ﴾ (١) لم يسأل أحد من أصحاب رسول الله ﷺ عن معنى ذوق العسيلة لا في حياته ولا بعد قبضه ﷺ ، إذ لم يكن بهم حاجة إلى السؤال عن شئ يعرفه كل من جامع النساء، ولم يكن بهم نزغ من اللجاجة والمراء، وكانوا قد تأدبوا بأدب الإسلام، ووعوا مواعظ نبيهم التي منها [كره الله لكم قيل وقال وكثرة السؤال . . .] ولو كانوا اليوم أحياء وسألهم أهل الأرض عن معنى ذوق العسيلة لأجابوا جميعاً إجابة واحدة بلا اختلاف، إجابة من الفطرة السليمة التي لا تكلف فيها ولا رناء ولا مراء، لقالوا جميعاً ذوق العسيلة هو ما يجده أى رجل وأية امرأة من لذة الجماع من مبتداه إلى منتهاه . . . هل يحبل متزوج ماذا ذوق العسيلة ١٢ هل في مثل ذلك من مراء ١٢

جفت الأقلام وطويت الصحف . . . فهل أنتم منهمون ؟
منهم من قال ذوق العسيلة هو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة ١١ أفرأيت

(١) الكهف ٥٤

ان غيبها ثم سحبها ولما يقض منها وطره أيسكون قد ذاق العسيلة كما أمر
الشرع ١؟ ألم تقل مطلقة رفاعه عن زوجها الثاني (عبد الرحمن ابن الزبير)
أنه لم يصنف إلا هنة واحدة لم يصل منى إلى شيء فقال رسول الله
[لا . حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته] . فلم يعتبر تلك الأصابة الواحدة
التي لم توصله إلى شيء ذوقا للعسيلة .

ومنهم من قال ذوق العسيلة هو حصول الأنزال ١١١ وهذا شرود عن
للقصود كشود تغيب الحشفة، لا هذا ذوق ولا هذا ذوق، رأيت إن لامها
وباشرها خارج الفرج فحصل الأنزال أيسكون هذا ذوق عسيلة كما أمر الشرع
ذوقا يتم به التحليل ١؟

ولم كل هذا التكلف بالخيالات وشئ التصورات والمعنى من الوضوح
والبساطة بحيث لا يخفى على أحد ١؟ ذوق العسيلة هو ما يجده الرجل وللرأة
من لذة الجماع التام من البداية إلى النهاية من أول الأيلاج في الفرج إلى نهاية
الأنزال في الفرج، سل أي امرئ من السوقه يبتك كيف كان يذوقه ودع
فطاحل المصنفين في كل واد بهيمون . . .

ومن غرائب تلك التكلفات وعجائب تلك الاختلافات تناقضهم في
نكاح المجنون، تصوروها شيئاً لا يسكون، ثم لا يسكون ثم راحوا فيه يتناطحون
فمنهم من قال وطه المجنون يحلل

ومنهم من قال وطه المجنون لا يحلل

ماذا تقصدون بوطه المجنون ١؟ أتقصدون نزوة غصب من المجنون ؟ أم
جماع حل بنكاح المجنون ١؟ ألا كلا الفرضين لا يكون
أما الغصب فسفاج ولا تحليل فسفاج، وأما الحلال بنكاح فما للمجنون
من نكاح .

باعجباً للفقهاء هل عرضت لهم مشكلة حقيقية من هذا القبيل فراحوا يبحثون لها عن الأجوبة ويصنعون لها الفتاوى أم سبح - لم في الفضاء فاسترقوا حكماً كقربة الفساة ؟

أيها الناس علام تختلفون ؟ لا نسكاح للمجنون ، القلم مرفوع عن المجنون والتصرف محظور على المجنون ، فهو لا ينكح ولا يُنكح فأين تذهبون ؟

ومنهم من قال تحل له بملك اليمين ، أي أن امرأته التي حرمت عليه بعد التطليقة الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره ، هذه المرأة يمكن أن تحل له إذا آلت إليه بملك اليمين . . . وهذا لا يمكن أن يكون إلا بأحد احتمالين

الأول أن تكون تلك المرأة حرة فلما طلقها التطليقة الثالثة وقعت في الرق فامتلكها مطلقاً بعد وقوعها في الرق ملكاً صحيحاً بالسبي أو الشراء أو الهبة فصارت ملكاً يمينه بعد أن كانت زوجة حرة

الثاني أن تكون تلك المرأة أمة من البداية وتزوجها وهي أمة ثم طلقها وهي أمة فله ما حرمت عليه كزوجة بعد التطليقة الثالثة بملكها من سيدها بالشراء أو بغيره فألت إليه بملك اليمين

وفي كلا الاحتمالين لا مانع يمنع من حلها له بعد أن صارت ملكاً يمينه وهو بعد ذلك حر في مجامعتها بملك اليمين فلا طلاق لها أو يعتقها فتعود حرة وتسرى عليها أحكام الحرائر

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب أبو حنيفة ومالك والشافعي في نفي الزنا وجد الزنا عن المحلل أو المحلل له ، التحليل شرع الله فهو حلال ، ودعوى الزنا لا برهان عليها والبينة على المدعى .

وأصاب أبو حنيفة وقول عن الشافعي في اشتراط التحليل في النكاح أن
النكاح صحيح والشرط باطل لموافقة النصوص بأن العقد الصحيح لا يبطله الشرط
غير الصحيح

وأصاب الشافعي في قوله أن نية التحليل عند المرأة أو الرجل أو ولي المرأة
لا تبطل النكاح بل يبقى ثابتاً رغم هذه النية لمطابقة النصوص .
وأصاب الشافعي في قوله إذا تراوض الرجل والمرأة على أن النكاح الذي
تراضيا عليه هو للتحليل فقط وألا يمسكها إلا قدر ما يصبها كان ذلك يمين
أو بغير يمين فسواء هو نكاح صحيح ، وذلك لمطابقة النصوص أن التحليل شرعة
حلال ولا تضره النية عند الرجل أو المرأة .

وأصاب أشهب في قوله أن وطء المجنون لا يحل المطلقة ثلاثاً لأن المجنون
لا نكاح له والسفاح لا يحل .

وأصاب ابن عباس والحسن البصري في قولهما أن المطلقة ثلاثاً تحل لزوجها
الذي طلقها إذا آلت إليه بملك اليمين لأن الله تعالى أحل المملوكة لسيدها
والمملوكة لا طلاق عليها .

وأخطأ ابن حزم في زعم أن التحليل زنا ، عليه حد الزنا ، لا نهر بذلك ،
والتحليل نكاح بكل مقوماته فلا يكون زناً أبداً .

وأخطأ قتادة والنخعي والثوري ومالك والليث في قولهم أن نكاح
المحلل حرام باطل لانعدام النص الصحيح بالتحريم ، وقيام النص بالتحليل ،
وحديث المحلل والمحلل له مكذوب موضوع .

وأخطأ الشافعي في قوله نكاح المحلل ضرب من نكاح المتعة لأنه غير مطلق
ليس هناك نكاح متعة ونكاح غير متعة ، كل النكاح متعة ، فهذا تقسيم باطل ،

والبناء على الباطل أشد بطلاناً والتحليل شرعة حلال ، ولا نص بالتحريم ،
والحكم في الدين بالرأى باطل .

وأخطأ الشافعي في قوله إن انعقد النكاح على شرط فسد وكان كمنكاح
للتعة لأن العقد الصحيح لا يفسده الشرط غير الصحيح ولكن يصح العقد
ويبطل الشرط .

وأخطأ الجمهور في قولهم ذوق العسيلة كناية عن تغييب حشفة الرجل
في فرج المرأة لأن ذلك بداية الجماع وقد ينزعها قبل أن يتم وذوق العسيلة
لا يكون إلا بتمام الجماع من أوله إلى آخره .

وأخطأ الحسن البصري في قوله ذوق العسيلة هو الإنزال فقد ينزل بالمباشرة
خارج الفرج وليس هذا هو ذوق العسيلة الذي جعله الشرع شرطاً لتحليل
المطلقة ثلاثاً إلى مطلقها .

وأخطأ سعيد ابن المسيب خطأ فاحشاً بقوله أن زواج المطلقة ثلاثاً برجل
آخر زواجا صحيحا لا يريد بذلك إحلالها للأول وبدون أن يجامعها فإن ذلك
يحللها للأول لمناقضة ذلك للأحاديث المتواترة القطعية الثبوت التي تحتم ذوق
عسيلة الزوج الآخر حتى يتم التحليل للأول .

وأخطأ ابن القاسم في قوله وطء المجنون يحلل لعدم بيانه هل هذا الوطء
سفاح غصب أو نكاح حلال ، وفي الحالتين لا تحل المرأة المطلقة ثلاثاً
لمطلقها أولا لأن السفاح لا يحلل ثانيا لا نكاح المجنون لأن النكاح
يجب أن يكون بإيجاب وقبول من الطرفين ، والمجنون مسلوب الإرادة لا يصلح
منه إيجاب ولا قبول وتصرفاته كلها محظورة لا يقرها الشارع .

وأخطأ المالكية باشتراط عدم إرادة التحليل حتى يكون النكاح

صحيحاً إذ النصوص على عكس ذلك لم تحرم إرادة التحليل نكاح مطلقه رفاعه
لزوجها الثاني عبد الرحمن بن الزبير .

وأخطأ الأكثرون في قولهم إن شرط التحليل يفسد العقد فلا يقع التحليل
لا نص بذلك بل النصوص قاطعة في أن العقد الصحيح لا يبطله الشرط غير
الصحيح بل يصح العقد ولا يعمل بالشرط .

حكم الشرع

التحليل عمل غير محرم قد شرعه الله تعالى وسيلة لرد المطلقة ثلاثاً إلى زوجها
الأول، ولا النية ولا الشرط تفسد نكاح التحليل ، لكن يجب أن يكون
نكاحاً صحيحاً بهدأق وولى وشهود ونفقة وسكنى وعدة .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون نص وعلى خلاف النص والغفلة عن
النصوص المتواترة .

١٢ باب المستأجرة للزنا أو الخدم

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
أبو حنيفة	لا زنا إلا ما كان مطارفة ، أما ما كان نسبة عطاء أو استئجار فليس زناً ولا حد فيه ↓ حجته أثر منسوب إلى عمر ابن الخطاب أن امرأة قالت يا أمير المؤمنين ، أقبلت أسوق غنماً لي ، فلقيني رجل فحفن لي حفنة من تمر ثلاثاً ثم أصابني فقال مهر مهر مهر ثم تركها .
أبو يوسف ومحمد وأبو نور وأصحاب ابن حزم وابن حزم ومالك والشافعي	هو زنا كله فيه الحد ↑
ابن الماجشون صاحب مالك	الخدمة سنين كثيرة لا حد على الخدم إذا وطئها ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

لا نعرف ماهي « المطارفة » التي تحدث عنها أبو حنيفة إلا أن تكون التقاء الطرفين (الزانية والزاني) لحض قضاء الشهوة بلا نفقة بينهما ، أي أن الزاني لم يمنح الزانية منحة أو عطية لقاء الزنا بها ، إنما طاولا جمعتهما الشهوة المحضة .

لكننا نعرف ، وكل انسان يعرف ، أن الزنا هو إيلاج فرج الذكر في فرج الأنثى التي لا تفعل له ، والفروج لا تفعل إلا بما أحلها الله ورسوله ، لا تفعل إلا بالزواج أو ملك البين . والزواج لا يكون إلا بالتراضي بين الطرفين على

(١) المحلى ٢٢٣/١٣ (٢) المحلى ٢٢٥/١٣

أن يحصن أحدهما الآخر وصدائق وشهود ، فيما وراء المحرمات اللاتي حرمهن الله ورسوله ، وهن المذكورات في الباب السادس من هذا الكتاب ، وذلك لقوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ﴾^١ وإعطاء الأجر دون إحسان لا يحل الفرج لأن لكل بغى أجرها ، وفرجها حرام لا يحل لمستأجرها ، وقد نهى النبي ﷺ عن مهر البغى ، فأما جماع بغير إحسان فإنما هو سفاح أو مخادعة قال تعالى ﴿ إذا أنيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ﴾^٢ ، وهذا صريح في أن إعطاء الأجر وحده لا يكفي بل يجب أن يكون إعطاء الأجر على وجه الأحسان ، لا على وجه المسافحة ، أو المخادعة .

هذا هو الحلال ، زواج بتراض وصدائق وإحسان ، غير مسافحة ولا مخادعة والأحسان بربطها بك ، لا تنفك عنك إلا بالطلاق أو الوفاة ، ويحبسها عليك فلا تحل لنفس غيرك ، أما المسافحة والمخادعة فلا إحسان فيها ولا رباط ولا عقدة ، هذا هو الحلال ، وما خالف ذلك فهو حرام .

أما مطارفة أبي حنيفة فليس ينفقها العطاء ، ولا طول الصحبة ، ولا طول الخدمة ، لا إحسان في شيء من ذلك ، إنما هو زنا متكرر ، وذنب مقيم .

وإن من أدهش وأفحش مظاهر الجرأة على دين الله ، وعلى مقاييس العرف العام للزنا ، اعتبار العطاء للزانية محللا لفرجها ، اعتبار مهر البغى نافيا لبغائها ، وهل هناك على وجه الأرض زنا ، إلا بنوع من العطاء قل أو كثير^١ .

أو ليس لكل عاهر أجر^٢ أو لم يه رسول ﷺ عن مهر البغى^٣ قبل غير المهر صفة البغاء^٤ كل زان يملق من نيتته بشيء من العطاء ، روى مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ بعد أن رجم زانيا قام خطيبا فقال [أو كلما

غازين في سبيل الله تخلف أحدكم ينب نيب التيس يمنح احداهن السكينة ؟ [١]
إن استحلل فرج المرأة المحرمة ، بهدية أو عطاء أو أجر أو مهر ، هو عين
الزنا ، هو الزنا البواح والسفاح الصراح ، لا يشك في ذلك مسلم .
لئن حلت فروج النساء ، بالهدية أو شيء من العطاء ، لقد هتكت أعراض
النساء جميعا بلا استثناء ، هل هذا إلا إشاعة الفاحشة على أوسع نطاق ؟ هل
تروم الزندقة الشيوعية ، والاباحية الألحادية ، أكثر من هذا الافتحام لحى الله
والاستباحة لحرماته ؟ [٢]

لا أصدق أبداً أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، يرى أن العطاء الذى
يزلفه الرجل لامرأة أجنبية لى تمكينه من نفسها فيقضى منها وطره ثم ينصرف
لا أنصور أبداً أن عمر ابن الخطاب يحل هذا الزنا البواح ، فيرى العطاء صداقا
ويرى السفاح نكاحاً ، لا يمكن أن يخفى على عمر ابن الخطاب أن هذا الرجل
قد ابتغى بماله سفاحاً ولم يتبع به نكاحاً ، هذا الرجل قد بذل فزناً ثم انصرف
والبذل يكون من أجل السفاح ، كما يكون من أجل النكاح ، لكن من بذل
لنكاح يحصنها ، ومن بذل للسفاح لا يحصنها ، والله تعالى فرق بين بذل المحصنين
وبذل المسافحين قال تعالى ﴿ إذا آتيتهم من أجورهم بالمعروف محصنين غير مسافحين
ولا متخذى أخدان ﴾ [٣]

لا أنصور أبداً وقوع هذا من عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، ولولا أن
صاحب هذه الضلالة قد جعل حجته تلك القصة المنسوبة إلى عمر بن الخطاب
لما تعرضت لها ولكن أفرأيت أعناق الضلالة ، فكان حتماً علينا سحق الضلالة ،
ودفنها في الزبالة .

وسحق لو صحت نسبتها إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو بعيد جدا

فهي وغيرها إن شاء الله تعالى مغفورة له، فهو في المهاجرين الأولين، وفي البدرين وقد صح ، عن رسول الله ﷺ أنه قال [لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم]^١ وأما من أجل الحق واليقين ، وأما لصيانة عقائد المسلمين ، فلا حجة في قول أحد ولا فعله كائناً من كان دون رسول الله ﷺ .

إن التحلل من أحكام الشريعة ، واسقاط حدود الله هو النتيجة الحتمية للحكم في الدين بالرأى في معارضة النصوص القطعية الثبوت ، استناداً إلى الأخبار الكاذبة الضالة المضلة .

أما خرافة ابن الماجشون ، فلا يصدقها أى مجنون ..

الخادم يحل فرجها المخدومها إذا خدمته سنين طويلة . III أما إذا خدمته سنين قليلة فهي بعد ما تزال محرمة عليه III ياترى كم من السنين تكفى لاستحلال فرجها في شريعة الماجشون .

ما كنت أتصور أن أجد مثل هذا الخبال في كتب الفقه - أو أن يتردى إلى هذا الضلال بعض الأقدمين III .

متى كانت الفروج تحل للمخدومين بالأقدمية ، كما تحل للأزواج بعد الزوجية I

هذا نموذج من نماذج ضلال التفكير وفساد التشريع الذى تمخض عنه العقول البشرية التى تزلزلها الأهواء ، وتسودها الأخطاء ، فتصرفها عن الحق وتطرحها في الظلمات ، أليس استحلال الفروج بالخدمة سنين طويلة ، شبيها بقانون الملكية بوضع اليد مدة طويلة I حتى ولو جاء صاحبها وأثبت ملكيته لها II السنين الطويلة تجعل النصب الحرام ملكاً حلالاً III

كذلك الخدمة الطويلة ، تجعل الفرج الحرام فراشاً حلالاً III

افتروا على الله ما شئتم ، وأوغلوا في الحرام ما شئتم ، واعملوا ما شئتم أنه
بما تعملون بصير .

أيها الزاعم أن الزنا لا يكون إلا مطارفة أعلم أن النار لا توثق إلا بمجازفة
فلا يجازفن بسخط الله امرؤ بصير فإنه لا قبل لأحد بعذاب السعير

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب أبو يوسف ومحمد وأبو ثور وأصحاب ابن حزم وابن حزم ومالك
والشافعي في قولهم ، السفاح مطارفة أو بعباء أو استئجار ، كل ذلك زنا وفيه
الحد لمطابقة النصوص

وأخطأ أبو حنيفة خطأ بشعا في قوله لا زنا إلا ما كان مطارفة ، وفي إحلاله
فرج الخادم لمخدومها ، وفرج المستأجرة للزنا لأن فيه عطاء ، هذا والله هم وأصعب
وأخطأ ابن الماجشون في إحلاله فرج الخادم إذا خدمت سنين طويلة ...
عظم البلاء وقلت الحيلة ، أنا لله وأنا إليه راجعون .

حكم الشرع

لا يجل شيء من الفروج غير المحرمة إلا بعقد نكاح أو ملك يمين ، وعقد
النكاح لا يكون إلا بصداق وإحصان ، والإحصان غير السفاح والنكاح الأخدان
مهر البني وعطاء السفاح وأجور الأخدان ، كل ذلك نجس حرام .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى في معارضة النص ، وشرع مالم يأذن به الله

١٣ باب من زنى بامرأة ثم تزوجها

أو زنى بأمة ثم اشتراها أو زنى بأمرأة ثم قتلها

أقوال الفقهاء

المذهب والرجح	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
أبو حنيفة ^١	من زنى بأمرأة ثم تزوجها أو بأمة ثم اشتراها لا حد عليه في كل ذلك
ابن حزم والجمهور ^٢	عليه حد الزنا وحد القتل لا محالة
مالك ^٣	وطه الأمة بين الشركاء أو وطه أمة ابنه أو أبويه يدرأ عنه الحد بتقويمها عليه

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالراى

الكذب ينقضه الصدق، والباطل يزعمه الحق، وليسكن البهتان، يحير الجنان ويعقد اللسان ﴿ ويضيق صدرى ولا ينطق لسانى ﴾

أفى الله شك أيها المؤمنون ١٢ ، آ لقاتل لا قصاص عليه ؟ أو الزانى لا حد عليه ١٢

إذا ساع في عقول الدهماء أن الزواج أو الشراء كفارة للزنا بالحرة أو الأمة فكيف يسبغ حتى في أحلام العتوهين أن لقتل كفارة للزنا ١٢ ..

إذا زنى رجل بأمرأة ثم قتلها فلا حد عليه ١٢ لا في الزنا ولا في القتل ١١٢ وجو برىء من القتل ومن الزنا جميعاً لأنه قتل بعد ما زنى ١٢ ففسله القتل من القتل ومن الزنا جميعاً ١١٢

أفى اكتب الفقه هذا الخيال ١٢ أيقرا السمعون ويدرس الدارسون هذا

(١) المحلى ١٢ ٢٢٥ (٢) المارطا ٥١٩ (٣) ...

الضلال ١٩ أنتصرف عن صالح الأعمال ، ومنتصب للرد على هذا الخيال ١٢
أى إنسان كائنا من كان استباح لنفسه أن يحكم في دين الله برأيه ، دون
النص أو في معارضة النص .

فقد استباح شرع ما لم يأذن به الله لأن هذا هو رأيه ، وهذا عند الله شرك
وظلم^(١) وقد استباح لنفسه تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله ، لأن هذا هو
رأيه ، وهذا هو افتراء الكذب على الله^(٢) .

وقد استباح لنفسه تبديل كلمات الله لأن هذا هو رأيه ، وهذا عند الله كفر
بنعمة الله^(٣) .

لقد شرع الله تعالى للجرائم حدوداً معلومة ، متى ثبتت الجريمة وجبت
العقوبة ، لا شفاعة في الحدود ، ولا استثناء ولا تعطيل بلا نص من كتاب الله
أو خبر من فعل رسول الله .

وهذا الذى أبطل حد الزنا إذا تزوج الزانى مزنيته إن كانت حرة ، أو
اشتراها إن كانت أمة ، قد أتى في دين الله بكيرة ، وقال في الاسلام قولاً
عظيماً ، أهدر به الحدود . وأشاع الفاحشة في الذين آمنوا ، شرع الزواج أو الشراء
للزواني ليفتدوا به من حد الزنا ، والله تعالى ما شرع شيئاً من ذلك ، فهذا شرع
ما لم يأذن به الله ، فهو كما نعته الله شرك وظلم .

وإن متأخر إنسان عن افتداء نفسه من الرجم أو الجلد بالزواج أو الشراء
ما أمكنه ذلك ، ولو جاز هذا الباطل الخبيث في الزنا ، لوجب جوازه
في السرقة وسائر الحدود ولافتدى السارق قطع يده بشراء ما سرق ولو
بأضعاف ثمنه .

على أن المسألة ليست مسألة منطوق أو قياس بل هي شرائع منزلة من حكيم

(١) الشورى ٢١ (٢) النحل ١١٦ (٣) ابراهيم ٢٨

حميد ، لا يحمل لبشر كائنات من كان أن يدينها أو يعدلها برأى نفسه ، ومن يفعل ذلك فقد افترى إثمًا عظيمًا ، لا دعوى بلا برهان ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ، قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين .

لا يسمي المقاتل ، ولا أقول فقط هذا أبشع ما سمعت من الضلال ، ولكن أفوض الأمر إلى الله الكبير المتعال ، لا تخفى عليه خافية (١) وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين (٢) كأنى بأبن حزم وقد عراه من الهم مثل ما عراني يتميز من الغيظ وهو يرد الضلالة بقوله عليه حد الزنا وحد القتل لا محالة .

لا والله لا أعيد ذكر تلك الضلالة ، ولا أفند للقائل أقواله ، قد عافت نفسي ريح اللقاة .

حكم الشرع

الزواج بعد الزنا لا يعصم الزانيين من حد الزنا ، وكذلك الشراء ، لا يدرأ الحد عن زنى بالأماء . أما الذى قتل بعد ما زنى ، فإن كان بكرًا فجلد مائة للزنا ثم القتل قصاصًا ، وإن كان ثيبًا فالرجم بجمع عليه حد الزنا وحد القتل .

سبب الخلاف

الحد لله ما خالف إلا رجل واحد ، لا حجة له ولا دليل ، على منكر من التعميل والتضليل .

١٤ باب الفروج المعارة

أقوال النخبة

الذهب والرجع	رأى المذهب وحسنه وازد المحرم ردماً
ابن عباس	إذا أحلت امرأة الرجل أو ابنته أو أخته له جاريتها فليصحبها وهي لها فليجعل به بين ورثتها
طاووس	هي أحل من الطعام
عطاء	كان يفعل (بحل الرجل ولبنته لقلامه وابنته وأخيه وإلى خليفته ، وتحلها المرأة لزوجها) قال وما أحب أن يفعل
سفيان الثوري	يقول مثل ذلك (مثل عطاء)
مالك وأصحابه	لا حد في ذلك أصلاً والأمة المعارة هي لمالكها ما لم تحمل ، فإن حملت قومت على الذي أبيحت له ، وقول آخر له ، تقوم عليه بأول وطئها
مجاهد والحسن	إذا أحلت الأمة لانسان فعتقها له
عمر ابن عبدالعزيز	الأمة لمن أحلت له
الزهري	يجلد وأطى الأمة المعارة مائة أحسن أو لم يحسن
ابن عمر	لا تحل الأمة إلا بالزواج أو الشراء أو الهبة
عمر بن دينار	لا تعار الفروج
ابن حزم	حرام والحد واجب إلا على الجاهل

(١) الحالي ١٣٥/١٢ (٢) المحلي ٢٣٦/١٢

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

إذا دفت الطبول وعلا صوت الأرعول واستخف الناس زخرف
الكلام، وطاشت بعقولها الأوهام، رأيتهم يركضون كالوعول لا يدري أحدهم
ما يقول :

(كشَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ صُمُّ بِكُمْ عَنْهُمْ
لَا يَعْقِلُونَ) ١.

كذلك تطير الشائعات . . .

وهكذا تنتشر الضلالات . . .

يكفى أن تطلق الشائعة أو الضلالة من شخص مسموع ، لكي تنتشر
في كل الربوع، ثم تدق وراها اندفوف، فإذا التائبعون والمؤيدون صفوفاً
خلف صفوف .

إننا لنجد في السواد الأكبر من أبواب الفقه ضلالات عديدة مناقضة
للنصوص مناقضة سافرة ونجد المؤيدين لها أكثر من المعارضين فنعجب من
تكاثر المتابعين رغم وضوح البطلان ولكن هذه هي سنة الشائعات والضلالات
تسرى في الناس مريان النار في الهشيم . . .

فها هنا في كتاب الزنا رأينا ضلالات كثيرة كان من أظرفها : —
١ - إقرار التنصل من جريمة الزنا واسقاط حدها بمجرد ادعاء الزائنين
ذوراً أنهم ما زوجان

٢ - إباحة الزنا بالأم والبنت والأخت واسقاط الحد إذا ادّعوا عقد
الزوجة أو حصول الملكية

٣ - إباحة الزنا بأية اجنبية مادام قد قدم لها هدية أو عطية
(١) البقرة ٧١؛

٤- إباحة الزنا بالمستأجرة للخدمة إذا ما بقيت عند مخدومها سنين

طويلة . . . ١١١

• إنكار النفي للزنا الذي شرعه الله وفعله رسول الله .

ثم جئنا في هذا الباب على ضلالة « الفروج المعارة » فهالنا كثرة المؤيدين

وقلة المعارضين فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

* * *

لا حلال إلا ما أحل الله ولا حرام إلا ما حرم الله والله تعالى قد حرم
فروج النساء جميعاً إلا ما أحل منها بزواج أو ملك يمين قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ
هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ
غَيْرُ مُكْرِمِينَ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾

فوطه أى امرأة ليست زوجة ولا ملك يمين هو زنا حرام لا محالة فمن
وهب فرج أمته لغيره يستمتع بها وبطؤداً محتفظاً لنفسه بملكها فأنما اعارها
للزنا وأنما أحل الفرج الذي حرمه الله على غير ماله ذلك لأن تلك المعارة
لم تصبح بالأعارة زوجة ولا مملوكة للواطى فليست بمباحة إلا زنا وهذا هو
العدوان الذي ذكره القرآن ﴿ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾

إن الخطايا المقتمة لا تخفى على رب العالمين وإن خفيت على الجاهلين أو
المتجاهلين أن فرج الزوجة حلال لزوجها حرام على من سواه وأن فرج الأمة
حلال لسيدها حرام على من سواه، الحرمة واحدة في الحالتين، فالذي أحل فرج
أمته لغيره هو كالذي أحل فرج زوجته لغيره سواء بسواء، أحل ما حرم الله
وإيس أبشر أن يحل ما حرم الله .

الأمة رزق أنزله الله حلال لملكها حرام على من سواه فليس لملكها
(١) المؤمنون ٥-٧ والمآارج ٢٩-٣١

أن يبدل كلام الله فيجعلها حلالاً (قل أرأيتم مآ أنزل الله لكم من رزقي فجعلتكم منه حراماً وحلالاً قل آله أذن لكم أم على الله تفترون)
فالذين يقرون إحلال فرج الأمة لغير سيدها ، هم كالذين يقرون إحلال فرج الزوجة لغير زوجها ، كما يفعل زنادقة هذا العصر الذين يتبادلون الأزواج فيتقارضون فروجهن مدة من الزمان .

ليس لرجل أن يحل فرج زوجه لغيره بلاإعارة . لكن إن شاء طلقها لغيرها ثم يتزوجها الآخر ، كما عرض سعد بن الربيع على عبد الرحمن بن عوف أن ينزل له عن إحدى زوجتيه فيطلقها ثم يتزوجها الآخر .
وليس للمالك أنه يحل فرج مملوكته لآخر إلا أن يهبها مملوكاً خالصاً لهذا الآخر ، فتخرج من ملكية الواهب إلى ملكية اللوهاب له حتى إذا استبرأها حل له فرجها .

أما إعارة الفروج المحرمة إلى الرجال يطأونها وعاءاً مشاعاً ، فهذا هو البغاء بعينه ، فالدليل كما ترى قاطع على تحريم إعارة الفروج ، ولا دليل عند الذين يقرون إعارة الفروج على تحليل ذلك ، ولم يسمع قط بوقوع شيء من ذلك في عهد رسول الله ﷺ فلا نص ولا خبر يبيح هذا الرجس المبين ، إن هو إلا زنا مقنع ، نعوذ بالله من الزيغ والزلل .

لقد أحل السابقون فروج الإماء ، للآباء أو الأبناء أو الضيوف أو الأصدقاء ، تفلتاً على الدين بالآراء ، وتهجماً على حمى الله بالأهواء ، فطارت الضلالة السوداء في كل مكان ، وتلقتها الأسن وزينها الشيطان ، وطلعت على الفقهاء ، فأقروها وأباحوها ما بين مستحسن مستكثر ، أو متردد متخير وما بين مطلق للحل بلا حدود ، أو متعلق بالتحریم متخفف في الحدود ، غرم تقادماً وتداولها ، فحسبوا أمراً مباحاً ، وهي حرام بين الحرمة (١) ونس ٥٩

بالنصوص القاطعة .

قال المستحسنون للفروج المعارة ، هي أحل من الطعام .

وقال المطلقون للحل بلا حدود ، لاحد في ذلك أصلا .

وقال المقيدون للحل ببعض الشروط ، هي مباحة للموهوب له ما لم تعمل فإن

حملت قومت عليه .

وقال المترددون : كانت إعاره الفروج للزوج والأب والابن والضيف

تفعل وما أحب أن تفعل .

وقال المترخصون ، فليصحبها وليجعل به بين وركبها (أى مباشرة

خارج الفرج فقط) .

وقال المعتدون على الملكية ، الأمة لمن أحلت له ، وقالوا تقوم عليه بأول

وطه . وقال المتخففون في العقوبة يجلد وأعلى الأمة المعارة مائة ، ولو كان

محصناً يعنى يجلد ولا يرجم (كما أمر الشرع أن يرجم المحصن) .

وقال الجازمون بالتحريم ، لا تحل الأمة إلا بالزواج أو الشراء أو الهبة .

وقال الظاهرون على الحق : الفروج المعارة حرام ، وحد الزنا واجب على

من واقعها ، وهكذا سقط حد الزنا مرة أخرى بجهالة ، وفتوى الترخيصين

بتلك الضلالة ، الذين قالوا الحد واجب إلا على الجاهل ، قد أهدروا الحق وحكموا

بالباطل ، كلا بل الحق قاطع فاصل ، يطبق على العالم والجاهل ، يقطع السارق

ويجلد القاذف ويقتل القاتل ولو ادعى ألف مرة أنه جاهل ، فلا تسقط حدود الله

بالزعم الباطل .

وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة كاختلافهم في جميع مسائل الفقه ،

ولكن أكثرهم مع الأسف يقولون إعاره الفروج ، فنحن نيسط أقوالهم

ونرد عليها .

فمنهم من قال إذا أحلت امرأة الرجل أو ابنته أو أخته له جارتها فليصحبها وهي لها ، فليجعل به بين وركيها !! فهذا لم يبيح مجامعتها وإنما أباح مباشرتها من الخارج ، وهذا ليس زنا ولكنه أيضا حرام ، لأنه استمتع بمن لا يحل له ، ولأنه لم يحفظ فرجه كما أمره الله ، كفه عن فرجها فجعله بين وركيها .

ومنهم من قال هو أحل من الطعام ، فهذا أراد البالغة في التحليل ، فما أتى إلا بتضليل ، إن من الطعام ما هو حرام ، فإن قاسها على الطعام الحرام فما أثبت التحليل ، وإن قاسها على الطعام الحلال قلنا الطعام الحلال ما كان مملوكا لا ما كان مسروقا ، فكذلك الفرج الحلال ما كان مملوكا وإذا كان مملوكا فليس معارفا ، فصاحب تلك الأقاويل إنما غلبته الأوهام واستخفته الأباطيل ، بل الفرج المعار حرام كما أن الطعام المسروق حرام .

ومنهم من قال كان يفعل وما أحب أن يفعل (أى الأعادة) فهذا التزم الغموض وآثر الأبهام لم يصرح بالتحليل ، ولم يؤكد التحريم لا صدق في الريية ولا خير في التردد - إن ربي على صراط مستقيم .

ومنهم من جعل الفرج المعار حلالا كاملا ، فكان هذا منهم خطأ مبينا لاحلال في الجماع إلا ما كان يعقد نكاح أو ملك يمين .

ومنهم من قال إن حملت من المعار له قومت عليه ، وهذا من عجائب التفاني قدمت للاستمتاع بها مجانئا ، فلما حملت أجبر على شرائها فسرأ ، ليس ذلك من شرائع الدين ، وإنما هو من آراء البشر الخطائين .

ومنهم من قال أن الذي أعبرت له ليستمتع بها ، له الحق في أن يعتقها !! ساء ما يحكون ، يقول تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ، وهم يقولون هل جزاء الإحسان إلا الكفران ، جوزى الواهب على إعارته ، بضياع مملوكته ، أعاره إياها ليستمتع بها فأعتقها عليه وافقده إياها !! ثم في أى شرع يعتق المرء

ما لا يملك ١؟ إنك لا تجد هذا الخيال إلا في تشاريع الرجال ، أما شرع رب العالمين فهو القسط والعدل والحق المبين .

ومنهم من أنكر اعارة الفروج ولكن استحدث لها عقوبة من عنده ليست كعقوبة الزنا قال يجلد وأطىء الأمة المعارة مائة ، أحسن أم لم يحسن ، لأن الزنا عقوبته للمحسن الرجم ولغير المحسن جلد مائة وتغريب عام . فانظر كيف يشرعون من الدين ما لم يأذن به الله .

ومنهم من أنكر الأعارة ولم يبين حكمها قال لا تعار الفروج ثم سكت .
ومنهم من قال هي حرام والحد واجب إلا على الجاهل ، أما أنه واجب فصدق ، وأما أسقاطه عن الجاهل فهذا ضلال بعيد ، شرحناه شرحاً مستفيضاً في الأبواب السابقة فليرجع إليه .

تفنيذ اقوال الفقهاء

أصاب ابن عمر في قوله لا تحل الأمة إلا بالزواج أو الشراء أو الهبة لمطابقة النص .

وأصاب عمرو ابن دينار في قوله لا تعار الفروج لأن الجماع بغير عقد فكاح أو ملك يمين هو زنا عليه حد الزنا .

وأصاب ابن حزم في قوله اعارة الفروج حرام والحد واجب لأن الفروج واجب حفظها إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم .

وأخطأ ابن عباس في قوله إذا أحلت امرأة الرجل أو أخته أو أخته له جارتها فليصحبها وهي لها فليجعل به بين وركيها ، لأنه استمتاع بغير حليلة أو مملوكة ، والله أمر بحفظ الفروج إلا على هاتين ، فباشرة غيرهما حرام بنص الآية .

وأخطأ طاوس مبالغاً في الخطأ بقوله هي أحل من الطعام لأن نص بذلك فهو باطل .

وأخطأ عطاء والثوري في التردد في إنكار المنكر بقولهما أنهما لا يجبان
إعادة الأمة وكان الواجب أن يقطعا بالتحريم دون تردد فالنص ساطع إلا
على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فكل ما وراء ذلك فهو حرام إن ربي على
مرأط مستقيم .

وأخطأ مالك وأصحابه في قولهم في إعادة الأمة لاحد في ذلك أصلا ،
إذا اسقطوا الحد عن الزنا الصراح ، الأعادة ليست زواجا ولا تعليقاً فهي
زنا لا محالة .

وأخطأ مالك في قوله تقوم الأمة على المعارلة (١) إذا حملت (٢) بأول
وطئها ، لا نص بذلك فهو شرع ما لم يأذن به الله ، يحد الزانيان ويؤدب
المعير الخاطيء .

وأخطأ مجاهد والحسن في قولهما إذا أحلت الأمة لأنسان فعتقها له إذ
شرعا ما لم يأذن به الله بجعل العتق لغير المالك وبتحليل ما حرم الله بأباحة إعادة
الفروج .

وأخطأ عمر ابن عبد العزيز بقوله الأمة لمن أحلت له ، أحل ما حرم الله لا تحل
إلا بزواج أو ملك يمين .

وأخطأ الزهري بقوله يجلد والحق الأمة المعارة مائة أحسن أو لم يحسن
شرع ما لم يأذن به الله ، الزاني الثيب يرجم ولا يجلد .

وأخطأ ابن حزم في إسقاطه حد الزنا عن الأمة المعارة والزاني بها إذا كان
جاهلاً ، الجمل بالحكم لا يسقط الحد .

حكم الشرع

أعادة الفروج هي إذن بالزنا حرام على المعير والمعارلة والمعار له ، لا تحل
الفروج إلا بقصد نكاح أو ملك يمين ، والمعار له زان عليه حد الزنا ، والمعار

زانية إلا أن تكون مكرهة من مالها فإن كانت مكرهة فلا حد عليها قال تعالى ﴿ولا تتركوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرهن فإن الله من بعد اكرههن غفور رحيم﴾ ، والمعبر آثم محرض على الزنا ، وحد الزنا هو كما بينه رسول الله ﷺ لا يتغير ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب الرجم فقط دون جلد .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص .

١٥ باب زنا الرقيق

النصوص

روى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : —
(٢١٥٢) [إذا زنت الأمة فتيين زناها فليجلدها ولا يثرب ثم إن زنت . فليجلدها
ولا يثرب ثم إن زنت الثالثة فليبيعها ولو بحبل من شعر]
(٢٢٣٤) [إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها
ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة فتيين زناها فليبيعها
ولو بحبل من شعر]

(٦٨٣٩) [إذا زنت الأمة فتيين زناها فليجلدها ولا يثرب ثم إن زنت فليجلدها
ولا يثرب ثم إن زنت الثالثة فليبيعها ولو بحبل من شعر]
وروى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة وزيد ابن خالد معا أنهما قالوا
أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقل : —
(٢١٥٣ - ٢١٥٤) [إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت
فبيعوها ولو بضعير] قال ابن شهاب لا أدى بعد الثالثة أو الرابعة .
(٢٢٣٢ - ٢٢٣٣) [اجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم بيعوها بعد الثالثة
أو الرابعة] .

(٦٨٣٧ - ٦٨٣٨) [إذا زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت
فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير] قال ابن شهاب لا أدى بعد الثالثة أو الرابعة
وروى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : —
(مسلم / ١٢٣) [إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها الحد ولا

يثرب عليها ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة فتبين زناها فليبعها ولو بمجل من شعر [.

(مسلم ١٢٤/٥) [إذا زنت ثلاثاً ثم ليبعها في الرابعة] .

(مسلم ١٢٤/٥) [إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضفير] .

وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما قالا سئل رسول الله ﷺ عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال : -

(مسلم ١٢٤/٥ - ١٢٥) [إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضفير] .

اقوال الفقهاء

الذهب والمرجع	رأى للذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
ابن حجر ^١ الحنفية ^٢	الإحصان لا أثر له في حد زنا الأمة ↑ لا يقيم الحدود على الأرقاء إلا الإمام ↑ هذا صواب في جميع الحدود إلا الزنا (صواب في الخمر والقذف والسرقه والردة والحرابة والقتل والجراحات) وخطأ في الزنا لوجود النص الصريح بأمر السيد أن يجلد مملوكه . لا يقيم السيد إلا حد الزنا ↑
الأوزاعي والثوري ^٢ الشافعي ^١	يقيمها السيد (أي الحدود) ولو لم يأذن الإمام ↓ هذا

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر زَمَزَأ صواب ↑ خطأ ↑
ابن عمر ومالك ^١	خطأ بالنسبة لعامة الحدود فلا يقيمها إلا الأمام وصواب بالنسبة لأزنا لوجود النص الصريح الذي يأمر السيد بجلد مملوكه يخدها السيد إذا زنت فإن كان لها زوج فأمرها إلى الأمام ↑ السيد بالنص الذي يخوله ذلك فيما يخصه ، والأمام بالنص العام إذا كان الأمر يخص زوجها ولا يخص سيدها . الحد يقيمه السيد ↑ إلا إن كان كافرا قال لمنافاة الصغار الأمر بالبيع بعد الثالثة للندب لا للوجوب ↓ الأمر بالبيع بعد الثالثة للوجوب لا للندب ↑ تستثنى الأمة من النفي لثبوت حق السيد فيقدم على حق الله ↓ ترك رجم الأمة لأنه يفوت منفعة السيد من أصلها ↓ بخلاف الجلد وترك النفي لنفس السبب ↓ حد العبد المحصن وغير المحصن لا رجم في شيء من ذلك ↓ والأمة كذلك ↑ العبد حكمه في الزنا هو حكم الحر لأن الله تعالى لم يخصهم في ذلك بحكم خاص كما خص الأمة ↑

الرد المفصل بالنص والبرهان إلا بالرأى

(١) فح ١٦٣/١٢ (٢) فح ١٦٤/١٢ (٣) فح ١٦٥/١٢ (٤) المعلى ٢٠٠/١٢

زنا الرقيق تختلف أحكامه في الأماء عن أحكامه في العبيد
أما العبيد فتحكمهم هو الحكم العام لجميع الزناة وهو قتيب الرجم والبكر
جلد مائة وتغريب عام ، إذ لم يستثن الشارع العبيد من الحكم العام فحد الزنا
لعبد المحصن هو الرجم ولغير المحصن جلد مائة ونفى سنة
وأما الأماء فتحكمهن جلد خمسين ونفى سنة أشهر للثيب والبكر على السواء
وذلك استثناء من الحكم العام بما نصت عليه الآية الكريمة (**فَأَذَا أُخَصِّنُ**
فَإِنْ أَتَيْنَ بِهِ إِحْسِيَةً فَعَلَيْهِمْ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُخَصَّنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ)
وقد فصلنا ذلك في الباب الثاني من هذا الكتاب (باب تنصيف العذاب) فليرجع إليه

تحليل النصوص

طرق أحاديث زنا الأمة في الصحيحين عددها واحد وعشرون (٢١) منها
سنة (٦) في صحيح البخاري وخمس عشرة (١٥) في صحيح مسلم وبمقارنة
ألفاظ المتن في تلك الطرق كلها نجد أنها تقع في ستة تركيبات لفظية كل تركيب
منها يختص بطائفة من تلك الطرق ونحن نرتبها فيما يلي : -

أولاً المتن الذي لفظه [إذا زنت الأمة فتبين زناها فليجلدها ولا يثرب
ثم إن زنت فليجلدها ولا يثرب ثم إن زنت الثالثة فليبعها ولو بحبل من شعر]
ورد في طريقين عند البخاري وحده

ثانياً المتن الذي لفظه [إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد
ولا يثرب عليها ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة
فتبين زناها فليبعها ولو بحبل من شعر] ورد في تسعة طرق واحدة عند البخاري
ومعالية عند مسلم .

ثالثاً المتن الذى لفظه [ان زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم] قال ابن شهاب لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة — ورد هذا اللفظ فى طريق واحد عند البخارى وحده

رابعاً المتن الذي لفظه [إذا زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن
زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير] قال ابن شهاب لا أدري بعد الثالثة
أو الرابعة ورد هذا اللفظ في طريق عند البخاري وسنة طرق عند مسلم

خامساً المتن الذى لفظه [اجلدوها ثم زنت فاجلدوها ثم بيعوها بعد
الثالثة أو الرابعة] ورد هذا المتن فى طريق واحد عند البخارى وحده
سادساً المتن الذى لفظه [إذا زنت ثلاثاً ثم لبيعها فى الرابعة] ورد فى
طريق واحد عند مسلم وحده

ومقارنة الفاظ هذه المتنون نجد ما مرتبة ترتيباً تنازلياً تبعاً لقوتها ودرجة
صحتها فالمتنان الأول والثاني هما في غاية الصحة لا يعتلان بأية علة من حذف أو
اختصار بحذف أو شك ، والمتنان الثالث والرابع هما دون ذلك يعتلان بالشك
والمتن الخامس يعتل بالنقص إذ لم يذكر التبيين ولا التثريب ويعتل بالحذف
إذ لم يذكر الزينة الثالثة ولا الجلد الثالث ويعتل بالأدراج إذ قد أدخل في
صلب الحديث عبارة ثم يبعوها بعد الثالثة أو الرابعة وهي قطعاً ليست من
منطوق النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هي من شك الرواة أدرجت في المتن وأما المتن السادس
ففي غاية الفساد إذ هو في غاية الاختصار التحل والتركيب المشوش الذي لا
يفيد شيئاً ولا ذكر فيه للجلد ولا للحد ولا للتبيين ولا للتثريب ولا للزهيد في
البيع فلا يصلح للعمل به أو الاحتجاج به

وبتحليل كلمات وعبارات المتون يلاحظ ما يأتي : -

أولا لفظ (الأمة) ورد في أحد عشر طريقا (١١) ثلاثة منها في البخاري
وثمانية عند مسلم أما الطرق العشرة الباقية فأنها وإن خلت من ذكر كلمة الأمة
نصا في المتن بمنطوق النبي (ﷺ) إلا أنها تمثل إجابة النبي (ﷺ) عن
سؤالهم عن زنا الأمة فذكر اللفظ في السؤال فينبغي انصباغ الجواب على لفظ
الزنا ثم إن ألفاظ المتون اشتملت على الضمير المؤنث الذي يشير إلى
الأمة فيكون ذلك بمثابة ذكر لفظ الأمة في متون الحديث ففيها لفظ (زنت)
وفيها لفظ (أجلدوها) وفيها لفظ (يعموها) مما يقطع بأن المراد بالحكم هو
الأمة لا العبد فهذا إجماع في الطرق كلها على أن المراد بالحكم هو
الأمة لا العبد .

ثانيا : لفظ (زنت) ورد في كل متن ثلاث مرات في تسع عشر
طريقا (١٩) .

وفي طريقين ورد اللفظ في المتن مرة واحدة ولكن السياق يدل على ثلاثة
مرات فهذا قاطع في أن الحكم بالبيع يكون بعد ثلاث زنيات .
ثالثا لفظ الشك (لا أدري في الثالثة أو الرابعة) ورد في ثمانية طرق عن
ابن شهاب وفي طريق واحد غير منسوب إلى أحد من الرواة ولكن مدرجا في
متن الحديث فهذه تسعة طرق من الشك في مقابل أحد عشر طريقا من
الجزم (١١) تفتتح بالبيع في الثالثة وطريق واحد يحزم بالرابعة فهذا يثبت أن
الحكم بالبيع واجب بعد الثالثة لا بعد الرابعة وذلك بزيادة طرق اليقين على
طرق الشك فضلا عن أن الأصل هو طرح الشك وإتباع اليقين مهما زاد عدد
طرق الشك على طرق اليقين فلا حكم في الدين إلا بيقين .

رابعاً لفظ (الجلد) ورد مرتين في كل حديث في ١٣ طريق وورد ثلاث مرات في كل متن في ٧ طرق، وسقط ذكر الجلد في طريق واحد، ولكن الطرق التي ذكر فيها الجلد مرتين قد ذكر فيها الزنا ثلاثة مرات، ومن للاستجيل إسقاط حد الجلد في أية زنية ثبتت فيكون ترك ذكر الجلد للمرة الثالثة في بعض الطرق هو من قبيل الاكتفاء. بالعلم بوجوب الجلد كلما ثبت الفعل وكذلك الطريق التي لم يذكر فيها الجلد للمرة رغم ذكر الزنا ثلاثاً هو لنفس السبب وبذا يكون ذكر الجلد ثلاث مرات لثلاث زنيات ثابتاً في جميع الطرق (٢١) .

خامساً لفظ (عدم التثريب) ورد في أحد عشر (١١) طريقاً ولما كان الأمر بعدم التثريب منصوحاً عليه في حد الخمر ولما كان التثريب في ذاته عقوبة ولا نص به في أي حد من الحدود كان النهي عنه عاماً شاملاً لا يحتاج إلى تكرار النص بالمنع في كل موطن وإنما نص الشارع على المنع هنا وفي الخمر تأكيداً للنهي في موطن هي مظنة الغلو والأفراط .

سادساً لفظ (يعموها ولو بحبل من شعر - ولو بضعير) قد ورد في (١٩) طريقاً وإنما سقط من الطريقين الباقيين بسبب ما فيها من الاختصار للمخل ولولا ذلك لذكر فيهما فكان إجماعاً في الطرق كلها وهذا يفيد قوة الأمر بالبيع وجوباً مهما كان الثمن بخساً .

سابعاً لفظ (فتيين زناهما) ورد في (١١) طريقاً وهذا كاف في ضرورة الالتزام بالتبيين ولا يضر عدم ذكره في باقي الطرق إذ أن حتمية التبيين هي أصل شرعي راسخ في كل الأنظمة وجميع الأحكام لا يصلح أي حكم بدون تبيين .

حكم الامة اذا زنت

الحكم المستخرج من جميع النصوص السالفة هو كالآتي :-

إذا زنت الامة فتبين زناها وجب على سيدها إقامة الحد عليها وسبيل التبين يكون (١) بشهادة المدول الأربعة (٢) بأقرارها اقراراً صحيحاً واضحاً دون تهديد أو إكراه (٣) ظهور الحمل إذا كان سيدها لا يوافقها ووجوب إقامة الحد عليها منسفاً (نصف ما على المحصنات) ثابت من النصوص القطعية في الكتاب وفي السنة (راجع باب تنصيف العذاب) ووجوب الإقامة على سيدها ثابت من النصوص المذكورة في صدر هذا الباب بتوجيه الأمر من رسول الله (ﷺ) إلى مالك الامة أن يقبم عليها الحد بنفسه وذلك بقوله (ﷺ) [إذا زنت أمة أحدكم . . فليجلدها الحد . . .] .

والحد المفروض هو خمسون جلده وتغريبها نصف عام والتغريب يكون في أى مكان يختاره سيدها بعيداً عن موطنها الذي تعيش فيه تتوفر فيه الحماية اللازمة لوقايتها من الفتنة فإن لم يستطع مالكها ذلك وكل الأمر إلى الأمام ينفيها في أى أرض تحت سلطانه وحمايته ومسئوليته المدة المقررة ثم ترد الى سيدها بعد ذلك .

وعدم التثريب شرع واجب في جميع الحدود، ولا يثرب عليها، ذلك أدنى إلى ندمها وتوبتها ونمو رغبتها في الاستعفاف لما في ترك التثريب والأعراض عنها من الأشعار بالحنو عليها والرغبة في نسيان خطيئتها والتماس الرحمة بها والتمتع عليها من الله عز وجل .

فإذا عادت للزنا مرة ثانية عاد الحكم كله سيرته الأولى من جلد وتغريب وإذا ثالثة من جلد وتغريب . . .

ثم بعد قضاء التغريب تباع حتماً ولا تبقى عند سيدها الذي زنت عنده ثلاث مرات ساعة من نهار، تباع بأي ثمن مهما كان بخساً، لا يربص بها سيدها مشترياً أكل ولا موسماً أفضل، بل يبادر بالتخلص منها كما أمره الشرع الحكيم، لا يحل لسيدها أن يقيها في ملكه طرفه عين مهما تعلق بها ومهما طمع في سعر أعلى، والله الحكمة البالغة في كل ذلك فإنه فضلاً عن تحقير شأنها وإعلان هوانها بالبيع بثمن بخس فلعن في ذلك أيضاً عقوبة لسيدها الذي لم يحكم ضبطها ووقايتها من الفتنة والفجور وهو راعيا والمسئول عنها أمام الله عز وجل.

حكم زنا العبد

ولما كانت هذه النصوص خاصة بحكم الأمة وحدها اذا زنت فإن حكم العبد اذا زنا هو الحكم العام للزنا الواجب تطبيقه على جميع الزناة ذكورا وأنثاء أحراراً أو عبيداً مسلمين وكفاراً الجميع في الحكم سواء بلا تفرقة ولا استثناء لم يستثن الشرع منهم الا الأمة وحدها بالنصوص التي أسلفنا ولا حكم في الدين الا بالنصوص القطعية الثبوت، لا قياس ولا التباس، لا نقول على الله ما لم يقل، ولا نفتري على الله كذباً، ولا نشرع من الدين ما لم يأذن به الله حكم الزناة جميعاً والعبد واحد منهم هو للبكر جلد مائة وتغريب عام وللثيب الرجم بالحجارة، فزنا العبد لا يناله التنصيف ولا يناله وجوب البيع بعد الثالثة، كل ذلك خاص بالأمة وحدها ولعل في صرامة العقوبة على العبد ما يحول دون تكرار الزنا فربما أهله الحد في الثانية أو في الثالثة والله الحجة البالغة وهو العزيز الحكيم.

اختلافات الفقهاء

أما اختلافات الفقهاء في هذه المسألة فهي كاختلافاتهم في جميع القضايا الفقهية، تخرج كلها من ضلالة الحكم في الدين بالرأى دون النص بل وأحياناً

في معارضة النص ، ونحن نسرده فيما يلي طائفة من تلك الخلافات وتفرعاتها .
 فمنها اختلافاتهم في وجوب البيع بعد الزينة الثالثة ، فإن منهم من جعل
 الأمر بالبيع للوجوب ، ومنهم من جعله للندب ، والأمر في الدين هو دائماً
 للوجوب لا يكون للندب أبداً إلا بدليل منفصل على ذلك . ولادليل هنا على أنه للندب
 فهو باق على أصل الوجوب ، هو واجب وجوب الحد نفسه ، الذي أمر بالحد هو
 الذي أمر بالبيع في نص واحد ، فهم يفرقون بين أمر وأمر ١٢ أم أنتم من المقتسمين الدين
 جعلوا القرآن عشرين ١٢ . تتشددون وتترخصون كما تشتهون ١٢ ألا ترون
 الفرض اللازم والأيجاب الحاسم في قوله ﷺ [ولو بجمل من شعر] وفي قوله
 [ولو بصفير] ١٢ أي يجب ، أحدهم أن يستبدل ثمين ماله بصفير ؟ ألا تستشعرون
 الوجوب من فرض هذا البعوض للريرة ١٢

ومنها اختلافهم في وجوب النفي ، فإن منهم من يوجب كما أمر الشرع الحكيم
 ومنهم من يسقطه ظلماً وعدواناً وزوراً وبهتاناً ، أفدين الله تبدلون ، وحكم الله
 ورسوله تنقضون ١٢ بل الله يعلم وأنتم لا تعلمون .
 الله تبارك وتعالى قد أمر بالجلد والنفي على لسان رسوله ، والرسول ﷺ
 قد قضى بالنفي وفعله ، ولم يأت أمر من الله ولا من رسوله بإسقاط النفي عن الأمة
 فكيف تمكثون ١٢ .

ثم لم تكن حججهم في إسقاط هذه العقوبة الشرعية ، إلا تصورات فاسدة
 خيالية وادعاءات كاذبة غير زكية ، فقد ذهب خيالهم الفاسد إلى تصور الدخول
 في مراد الله تعالى ، فزعموا اطلاعهم على مراد الله تعالى ، وأنه أراد إسقاط
 الرجم عن الأمة الزانية حتى لا تفوت المنفعة على سيدها ، لأن الرجم يقتلها
 ويقطع استمتاعها III قالوا فكذا ذلك حكم النفي بحجب - بزعمهم - إسقاطه
 حتى لا تفوت على السيد منفعة استمتاعه ، بمما لو كتبه طوال فيها (ستة أشهر) III .

أهكذا يدلون كلام الله وتغيرون حكم الله ١٢ أنكم لتقولون قولاً عظيماً -
 قال رسول الله ﷺ [سحقاً سحقاً لمن غير بعدي] (١)
 أليست الأمة القاتلة تقتل ١٢ أم تستطون عنها القصاص بإبقاء المنفعة
 سيدها واستمتاعه بها ١١٢ لا تقطعوا السارقة ولا تقتلوا المرتدة لأن سيدها
 يستمتع بها ١١١ وأبطلوا حدود الله كلها من أجل منفعة المستمعين واستمتاع
 المستمعين ١١١ ساء ما يحكمون (٢)
 وذهبوا في تبرير إسقاط النفي عن الأمة الزانية إلى ضلالات أخرى قديمة ،
 وادعاءات بأفواههم غير كريمة جعلوها أصولاً تبنى عليها الأحكام فمن ذلك
 قسمتهم الحقوق بين الله وبين العباد ثم قولهم (حق الإدمى مقدم على حق الله
 تعالى) وذلك إفسادهم وما كانوا يفكرون في قولوا تستثنى الأمة من النفي لثبوت
 حق السيد فيقتضى على حق الله ١١١
 ما أشبه الليالة بالبارحة ، قديماً قسم المبطلون قسمة ضيزى وهم لا يشعرون ،
 (وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً فقالوا هذا لله بزههم وهذا
 لشركاننا فما كان لشركانهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى
 شركانهم ساء ما يحكمون) (٣)
 ومنها اختلافهم في جد العبد الزانى فمنهم من قضى بكتاب الله وسنة رسوله
 فقال حكم العبد إذا زنا هو نفس حكم الحر إذا زنا لأن الله تعالى لم يستثن العبد
 من الحكم العام كما استثنى الأمة ، ومنهم من حكم برأى نفسه فقال حد العبد
 المحصن وغير المحصن لا رجم في شيء من ذلك ، أتبع هواه ، واعتدى على
 حدود الله ، بنير مدى من الله إلا أن هذا هو ما يراه ، وهل رأى في معارضة
 الكتاب إلا سراب في تباب ١٢ وقديماً قال الذى اغتر برأى نفسه ، في معارضة

أمر ربه ﴿ ما أرىكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد ﴾^(١) .
ومنها اختلافهم في من يتولى إقامة الحد على الرقيق هل هو المالك أم هو
الأمام ؟! وخلطوا في ذلك بين حد الزنا وسائر الحدود من سرقة وقذف وخمر وغيرها
ولا شك أن إقامة الحدود كلها ، هي للأمام دون الرعية ، إلا ما استثنى
الله عز وجل بنص صحيح قطعي الثبوت ، ولقد استثنى الله تعالى حد الزنا ،
فجعل إقامته للمالك على مملوكه كما أسلفنا كما استثنى حد القصاص إذ جعل
ذلك لولى الدم (راجع ديوان القصاص) أما إقامة سائر الحدود فهي للأمام
دون الرعية .

فمن الفقهاء من حكم بأن يتولى السيد إقامة الحد على مملوكه في الزنا وحده
دون سائر الحدود وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه .
ومنها من جعل ذلك كله للأمام وحده وهذا خطأ لأنه بإبطال لأمر
رسول الله ﷺ بأن يقيم للمالك الحد على رقيقه^(٢) .

ومنها من جعل كل ذلك للسيد أن يقيم على رقيقه جميع الحدود من سرقة
وقذف وغيرها ، وهذا باطل لا دليل عليه ، إقامة الحدود حكم ، والحكم
لأحكام دون الرعية ، ولا ينبغي في البلد الواحد مائة ألف حاكم .

ومنها من جعل ذلك للسيد إلا أن يكون لها زوج ، إن زنت وهي تحت زوج
فإقامة الحد للحاكم لا للزوج ، وهذا حق وصواب ، والنصوص صريحة في أن الزوج
لا يقيم الحد على امرأته إذا رأى عليها رجلا ، والحق الاستثنائي للمالك بإقامة
الحد على مملوكته إنما ينعقد إذا زنت وهي تحت سيدها . أما إذا زنت وهي
تحت زوج فلا نص يعطى سيدها هذه الولاية ، ولا نص في هذه الحالة يستثنىها
من الحكم العام ، فيخرجها عن ولاية الإمام .

(١) غافر ٢٩ (٢) فتح ٢١٣٤ (٣) مسام ١٢٥/٥

ومنهم من قال حد الزنا على المملوك بقيمة المالك إلا إذا كان كافراً . . .
وهذا حكم عليل ، لأنه بني على فرض مستحيل ، لا يسمح أبداً في أرض
الإسلام وتحت إمرة الإمام المسلم أن يسرق الكافر مسلماً أو مسلمانة ، هذا
باطل بطلاناً كلياً لا يبيحه الشرع أبداً ، قال تعالى ﴿ ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلاً ﴾ . وأى سبيل هو أغلب وأقهر من استرقاق الكافر
للمسلم ؟ ! . . . فلا يجوز للمسلم أن يسرق المسلم
فأذا لا وجود لهذا الفرض المستحيل ، فقد انتفى بالضرورة ما بني عليه
من حكم عليل .

تفنيد اقوال الفقهاء

أصاب ابن حجر في قوله الإحصان لا أثر له في حد زنا الأمة ، أى أن
حدها هو نصف حد المحصنات سواء أحصنت أم لم تحصن (راجع باب
تنصيف العذاب) .
وأصاب الأوزاعي والثوري في قولها لا يقيم السيد إلا حد الزنا وذلك
لمطابقة النص بذلك .

وأصاب ابن عمر ومالك في قولها يحدها السيد إذا زنت فإن كان لها
زوج فأمرها إلى الإمام لمطابقة النص العام بولاية الإمام وانعدام النص بولاية
المالك إن كانت مملوكة تحت زوج لها .
وأصاب ابن حزم في قوله إن الحد بقيمة السيد إلا إن كان كافراً وذلك لانتفاء
ولاية الكافر على المسلم ولاستحالة استرقاق المسلم لدى الكافر في أرض الإسلام
ودولة الاسلام .

وأصاب أبو نور والظاهرية في قولهم الأمر بالبيع بعد الثالثة هو الواجب

لأنه لا نذهب لانعدام الدليل على عكس ذلك وهو الأصل .
وأصاب ابن حزم في قوله العبد حكمه في الزنا هو حكم الحر لأن الله تعالى
استثنى الأمة ولم يستثن العبد من الحكم العام .
وأصاب أبو حنيفة وأحمد ومالك والشافعي في أنه لا رجم على الأمة إذا
زنت سواء أحصنت أم لم تحصن لمطابقة النص بذلك .
وأصاب الحنفية وأخطأوا في قولهم لا يقيم الحدود على الأرقاء إلا بالإمام
أصابوا بالنسبة إلى عامة الحدود، وأخطأوا بالنسبة إلى حد الزنا إذ فيه النص
بأن ذلك للسيد دون الإمام .

وأصاب الشافعي وأخطأ في قوله الحدود يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام
أصاب بالنسبة إلى حد الزنا لوجود النص بذلك وأخطأ بالنسبة إلى عامة الحدود
التي الولاية فيها للإمام ولا نص باستثنائها وتولية السيد بدلا من الإمام .
وأخطأ الجمهور في قولهم الأمر بالبيع بعد الثالثة هو للذهب لا للوجوب
الأصل في أوامر الدين كلها للوجوب ولا تخرج عن الوجوب إلى الذنب إلا بدليل
ولا دليل على الذنب هنا فهو باطل .

وأخطأ ابن العربي في قوله تستثنى الأمة من حد النفي إذ لا نص بذلك
وأخطأ في تعليقه ذلك بقوله (الثبوت حق السيد فيقدم على حق الله) هذا باطل
وقطيع (راجع الرد المفصل) .

وأخطأ ابن حجر في إسقاطه حد النفي عن الأمة إذا زنت وتعليقه ذلك
بأنه يفوت منفعة السيد وزعمه أن ذلك هو السبب في عدم رجم الأمة المحصنة
إذا زنت لأنه يفوت منفعة السيد من أصلها ، وهذا تعليل فاسد وباطل من جميع
النواحي ، لأن نص بإسقاط حد النفي عن الأمة الزانية ، ولأن نص بأن إسقاط الرجم
عنهما هو من أجل عدم تفويت منفعة السيد ، هذا باطل متراكم (راجع الرد المفصل)

وأخطأ أبو حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في إسقاطهم الرجم عن العبد الزاني إذا أحسن ، لا نص بذلك فهو باطل ، بل عليه الرجم كما على الحر

حكم الشرع

حكم العبد إذا زنا هو مثل حكم الحر تماماً بكرراً كان أو ثانياً .

أما حكم الأمة إذا زنت فقد استثنىها الشرع بأحكام خاصة بها هي : -
أولاً حدها هو نصف حد المحصنات ، خمسون جلدة وتقريب ستة أشهر سواء أحصنت أم لم تحصن ، أى فلا رجم عليها أبته .

ثانياً سيدها هو الذى يتولى إقامة الحد عليها وليس الإمام .

ثالثاً يجب على سيدها أن يبيعها بعد الزنية الثالثة أى بعد إقامة الحد عليها للمرة الثالثة يبيعها بأى ثمن مهما كان بخساً لا خيار له فى ذلك ولا بقاء لها عنده بأى حال من الأحوال ،

ووجوب حد النفي عليها ليس معناه تعريضها للفقنة والسقوط فى الخطيئة فى فترة النفي بل يجب أن يتم ذلك تحت رعاية محكمة مسئولة .
إما تحت رعاية سيدها أو إن عجزت تحت رعاية الإمام المسلم .

سبب الخلاف

الحكم فى الدين بالرأى دون النص بل وفى معارضة النص .

١٦ - باب الشهود علي الزنا أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
أبو حنيفة والشافعي ومالك ^١	يحد الشهود إذا لم يتموا أربعة ↑ حجتهم قول رسول الله ﷺ لهلال ابن أمية [البينة أو حد في ظهرك] وفعل عمر ابن الخطاب وعلى ابن أبي طالب يحد الثلاثة الشهود ، خالفهم رابعهم .
ابن عباس والنخعي والأوزاعي ^٢ الشعبي ^٣	يحد الثلاثة لم يأت رابعهم ↑ وأحرزوا ظهورهم (أى من الجلد) بقبول شهادة الزوج كشاهد رابع ↑
أبو نوري وأبو سليمان وابن حزم وأصحابه ^٤ الحسن البصري ^٥ الشعبي ^٦	لا يحد الشاهد بالزنا أصلا كان معه غيره أم لم يكن ↓ رأيهم أن الشاهد غير القاذف ، والحد على القاذف الزوج أحوزهم شهادة ↑ تجوز شهادة الزوج ↑
ابن حزم ^٧ ابن عباس والنخعي ومالك والشافعي والأوزاعي في أحد قولي ^٨	تجوز شهادته مع الثلاثة وتصبح شهادة تامة ↑ بلاعن الزوج ويحد الثلاثة الآخرون ↓
ابن عتيبة وأبو حنيفة	تجوز شهادة الزوج مع الثلاثة على أن يكون معهم خامس يأتي بهم ↓

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا ↑ صواب ↓ خطأ
<p>والأوزاعي في أحد قولي^١ أبو حنيفة^٢</p>	<p>لا تقبل الشهادة على الزنا إذا تقدمت بغير عذر ↓ ولا يحد الشهود ↓ حجته « خانية » وإن شهد الأصول لم يحد أحد ↓ حجته « ثمر بلاية » وإذا كان الشهود على الزنا ثلاثة ↑ أو كانوا أربعة عيان ↑ أو كانوا محدودين في قذف ↑ أو كان أحدهم محدوداً ↑ أو كان عبداً ↓ أو وجد أحدهم كذلك بعد إقامة الحد ↑ حدوا ، وارش جلده مدر ↓ ولا شيء على خامس رجع بعد الرجم ↑ لأن الزنا ثابت بأربعة فليس قاذفاً فإن رجع آخر حدوا وغرم رابع الدية ↓ ولو رجع الثالث ضمن الربع ↓ ولو رجع الخمسة ضمنوها أخماساً ↓ حجته « حاوي » وضمن المزكى دية المرجوم إن ظهر أو عيى أو كفاراً ↓ ولا يحدون للقذف لأنه لا يورث ↓ حجته « بحر » شهد أربعة بالزنا على امرأة ، وشهد أربع نسوة أنها عذراء يسقط الحد ↓ حيث ثبت بطلان شهادة الرجال الأربعة يقام عليها الحد ↓ صحت البينة فلا تعارض بشهادة أخرى</p>
<p>أبو حنيفة والشافعي والثوري^٣ مالك وزمرا بن المزبل وأصحاب ابن حزم^٤ ابن حزم^٥</p>	<p>يقرر النساء على صفة العذرة فإن قلن إنها عذرة عند باب الفرج يطلب الإيلاج الحشفة فلا حد والشهود وامهون وإن قلن إنها عذرة واغلة في داخل الفرج لا يطلبها إيلاج الحشفة فالشهود صادقون والحد واجب</p>

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

(الشاهد قاذف)

سب المرأة بالزنا يعبر عنه في القرآن الكريم بلفظ (الرمى) ^١ وفي الأحاديث بلفظ (القذف) ^٢ ، فالرامي ، هو القاذف ، هو الذى يسب المرأة بفعل الفاحشة هذه مترادفات لمعنى واحد ، والشاهد رام بنص القرآن (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم) ^٣

ومن شهد على امرأة بالزنا ، فقد رماها بالزنا أعظم رمي ، وقذفها بالفاحشة أشد قذف ، لأنه لم يقذفها فقط بشئ سمته عنها ، بل قذفها بما سمع وما رأى ، فالشاهد قاذف لاحتالة ، هذا بديهي .

الشاهد بالزنا ، قاذف أبلغ القذف وأكثره ، القاذف الذى يقول زنى فلان بفلانة . ولم ير شيئاً ، هو أهون قذفاً في أذن السامعين من القاذف الذى يقول رأيت بعينى ، رامى فلانا يزنى بفلانة ، هذا هو أعظم القذف ، لأنه يؤكد مقالته بالرؤية العينية ، وليس أكد عند السامع من تأكيد الخبر بالنظر ، فالشاهد الذى رأى هو أعظم قذفاً وأشد تأكيداً ، من القاذف الذى لم ير شيئاً

القاذف الذى لم ير شيئاً ليس شاهداً وإنما هو قاذف فقط ، لكن الشاهد الذى رأى ، هو شاهد وقاذف معاً ، فكل شاهد قاذف ، ولكن ليس كل قاذف شاهداً ، هذا من البداهة العقلية التى لا تحتاج إلى برهان ، ولكن الغالطين الذين قالوا الشاهد غير القاذف ، وبنوا على هذا الفهم الخاطيء ، اسقاط حد من حدود الله ، هؤلاء اضطارونا إلى هذا البيان ، ونحن نزيد من

الحديث والقرآن برهاناً فوق برهان.

قال تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم) ^٤

(النور ٤) (٢) ٦٨٥٧ فح (٢) النور ٦

فوصف الله تعالى من رمى امرأته بالزنا، ولم يأت معه بشهود، انه شاهد بنفسه فقط، فهذا نص قرآني قاطع في أن الشاهد على الزنا رام بالزنا أى قاذف بالزنا قال الشاهد قاذف بلا مرا.

وقال رسول الله ﷺ لطلال ابن أمية لما جاءه يشهد على امرأته أنه رآها مع رجل متلبسة بالزنا، قال له البينة أو حد في ظهرك أى عليك حد القذف إن لم تأت بشهود يصدقون مقاتلك ويؤكدون شهادتك، فهذا نص قاطع من كلام رسول الله ﷺ أن الشاهد على الزنا، هو قاذف بالزنا، لا محالة.

وهذا المفهوم البديهي الذى أكدته كلام رب العالمين، وكلام رسوله الأمين هو مفهوم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لما جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة ابن شعبة بالزنا لم يعززم الرابع اعتبرهم الشرع قاذفين فجلدهم حد القاذفين، وهو مفهوم أمير المؤمنين على ابن أبى طالب لما جلد الشهود الثلاثة على الزنا ولم يعززم الرابع جلدهم ثمانين حد القاذفين.

ولما كان الشاهد بالزنا قاذفا فهو مستحق لحد القذف إلا أن يثبت صحة شهادته بثلاثة شهود آخرين معه فإن شهدوا فلا حد عليه، وإن لم يكتملوا أربعة أقيم حد القذف على الشهود دون الأربعة.

شهادة الزوج بالزنا

وشهادة الرجل على امرأته بالزنا، هى أقوى من شهادة غيره، فهى شهادة معتبرة فى الشهود الأربعة اللازمين لإقامة حد الزنا، أى إذا جاء الزوج معه بثلاثة شهود الكل يشهدون على المرأة بالزنا، فالشهادة تامة وإقامة الحد واجبة ومن المعلوم أن شهادة الزوج وحده توجب حد الرجم على امرأته إذا شهد بالله خمس شهادات، وليس ذلك لاحد غيره من الشهود، ثم هو المكشوف فى هذه الجنابة، وهو احرص الناس على ستر عرضه، فاذا شهد على اهله مكرها

كان ذلك رغم أنه، إذ لم يجد إلى السر سبيلا، فشهادته على امرأته أقوى وأحق بالاعتبار من شهادة الآخرين، وبضاف إلى كل ذلك أنه لانس يطل شهادة الرجل على امرأته، ويجعلها غير معدودة في نصاب الشهادة على الزنا، أي أن شهادته لا تصلح مع ثلاثة شهود آخرين، بل لابد من أربعة غيره، لانس بذلك فلا يبنى اهدار شهادته على امرأته.

والمطوب لاقامة حد الزنا هو أربعة شهود عدول يشهدون بذلك أمام الحاكم، المطوب أربعة شهود فقط، لا أربعة شهود وسائق، كما يزعم بعضهم إذ يقول تجاوز شهادة الزوج مع الثلاثة، على أن يكون معهم خامس يأتي بهم.

شهادة النساء على العذرة

ولقد اختلف الفقهاء في امرأة شهد عليها أربعة رجال بالزنا، ثم شهد لها أربعة نسوة بأنها بعد ما زالت عذراء لم يدخل بها.

فريق يقول بقاء عليها الحد فقد صحت البينة فلا تعارض بشهادة أخرى وفريق يقول سقط الحد فقد ثبت بطلان شهادة الرجال.

وفريق يقول انظروا العذرة إن كانت عند باب الفرج فالرجال واهمون لأن ولوج الذكر غير ممكن ولا حد عليها وإن كانت العذرة واغلة في داخل الفرج فالرجال صادقون لأن ولوج الذكر ممكن ويقام عليها الحد. وليبان وجه الحق في هذه القضية بدأ بذكر أسس الشهادة فنقول:

(١) شهادة الاثبات مقدمة على شهادة النفي

لما كان عام الفتح دخل النبي ﷺ في داخل الكعبة ومعه بلال وأسامة ابن زيد وعثمان ابن طلحة فسكت فيها نهراً طويلاً ثم خرج فاستبق الناس فسكن عبد الله بن عمر أول من دخل فوجد بلالا وراء الباب قائماً فأسأله أين

صلى رسول الله ﷺ فأشار له إلى المكان الذى صلى فيه ، قال عبد الله فنسيت
أن أسأله كم صلى سجدة^١

وشهد ابن عباس أن النبي ﷺ [دخل البيت فكبر في نواحي البيت
وخرج ولم يصل فيه]^٢

شهادة بلال أن النبي ﷺ صلى في البيت هي الصحيحة لأنه كان معه في
داخله ورأى صلاته ، وشهادة ابن عباس أنه لم يصلى غير صحيحة لأنه لم يكن
حاضراً ولم ير شيئاً .

فشهادة الاثبات مقدمة على شهادة النفي .

(٢) شهادة الراجح مقدمة على شهادة للرجوح ، وشهادة الرجل أرجح من
شهادة المرأة ، فشهادة أربعة رجال أرجح من شهادة أربعة نسوة قال ﷺ
[أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن بلى ، قال فذلك من نقصان
عقلها]^٣

(٣) لا يقضى في الاسلام إلا بشهادة الرجال أو الرجال مع النساء قال تعالى
(شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عقل منكم)^٤
وقال تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل
وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحداها فتذكر أحداها الأخرى)^٥
ولا يقضى بشهادة النساء وحدهن ، أما ما كان من شهادة المرضعة فذلك
لم يكن في خصومة ولم يقض رسول الله ﷺ بشهادتها وإنما نصح المشهود عليه أن
يفارق امرأته لقيام الريبة في أن تكون أخته ، قال له [فكيف وقد قيل
دعها عنك] .

(١) ٤٢٨٩ فح (٢) ٤٢٨٨ فح (٣) ٣٠٤ - ١٦٥٨ فح

(٤) المائدة ١٠٦ (٥) البقرة ٢٨٢

(٤) حجم الذكر وحجم الفرج أكبر بكثير من حجم العذرة ، فلو لم
في إثبات رؤية العذرة أرجح بكثير من الوهم في إثبات رؤية ولوج الذكر في
الفرج فاحتمال وهم النسوة في شهادتهن برؤية العذرة أرجح بكثير من احتمال وهم
الرجال في رؤيتهم الولوج .

(٥) معرفة أى امرأة بالمهينات المختلفة لخلق العذرة إنما هي معرفة سطحية
جداً لا تصل إلى دقائق الصفة التشريحية ولا العلامات الجنائية ولا المشابهات
المرضية من زوائد وأغشية وحلقات وغير ذلك ، وهي معرفة قاصرة جداً لا تتجاوز
أعداداً محدودة من العذرات التي رأتها ، وهي لا تقارن البتة بمعرفة الخبير
(الطبيب) الذي درس وفحص آلاف الحالات ، وهذا أمر بديهي لا يقبل جدلاً ولا شكاً ،
فلم التشريح بصف لنا أنواع العذرات المختلفة التي درست وفحصت وفصلت
أدق تفصيل في ملايين النساء من جميع الأجناس والشعوب الحمر والبيض والسود
وسجلها آلاف العلماء في كل بلاد العالم ، منها العذرة السدية والثنية والشقية والمهنية
والملالية والغربية ، ووصفوا مواقعها المختلفة بين الشفرين ، وتفاوتت سمكها
وتفاوتت مرونتها وصلابتها وبلغت بروزها وكيفية ضمورها وتواريخ تشققها
وحالات إمكان الولوج بلا إصابة تذكر تبعاً لحجم الفرجين وتبعاً للنحافة والبدانة
وعوامل أخرى ، ولا ينبغي مثلكم غير .

فها هنا في هذه القضية لو كانت شهادة النسوة الأربعة هي التي كن
شاهدات . ما شهد الرجل غير أنهم لم يرين ولوجاً كما رأى الرجال ، لبطلت
شهادتهن ، لأنها شهادة غي في مقابل شهادة إثبات فلا تنقض ، ولأنها شهادة
مرجوحة في مقابل شهادة راجحة فلا يعتمدها ، لكنهم ذكروا في شهادتهن
العذرة ، فاشتملت شهادتهن على عنصر الإثبات ، فتعارض إثبات العذرة ، مع
إثبات الولوج فقامت الريبة ، ولا بد من إزالة الريبة .

• • •

لا يمكن البتة الأخذ بشهادة النسوة الأربعة

لا يوجد ما يبرر ذلك ، بل يوجد ما يمنع من ذلك

لماذا نأخذ بها ؟

أناخذ بها لأن عددهن أربعة ؟ فالرجال أيضا عددهم أربعة ، وشهادة أربعة رجال تعادل ثمانية نسوة ، فشهادة أربعة رجال أرجح من شهادة أربعة نسوة ، فليس العذر إذا سبياً في قبول شهادتهم

أم نأخذ بشهادة النسوة لأنهن وجدن شيئاً حسياً لا يمكن تجادلته ، وهو العذرة التي زعمن رؤيتهن ؟ فالرجال أيضا قد وجدوا شيئاً حسياً لا يمكن تجادلته ألا وهو رؤيتهم ولوج الذكر في الفرج ، فليس إنبات متى أحق بالتصديق من إنبات متى آخر ، إنباتان متعارضتان أحدهما ينفي الآخر ، فأيهما نصدق ؟ فإن قيل أن إنبات وجود العذرة من قبل أربعة نساء ، يقطع بأن الرجال الأربعة وامهون أو كاذبون في ادعاء ولوج الذكر في الفرج ، قلنا وكذلك إنبات رؤية ولوج الذكر في الفرج من قبل أربعة من الرجال ، يقطع أن النسوة الأربعة وامهات أو كاذبات ، في ادعاء وجود العذرة .

وما دام احتمال الوهم أو التكذب وارداً في الشهادتين رغم رجحان شهادة الرجال على شهادة النساء ، فلا بد من شهادة ثالثة ، تثبت إحدى الشهادتين ، وتنفى الأخرى .

والشهادة الثالثة المطلوبة الآن لحسم النزاع وإحقاق الحق وإزهاق الباطل ليست شهادة على الزنا ، وإنما هي شهادة على وجود العذرة أو عدم وجودها ، وعلى نوع هذه العذرة ، هل هي من النوع المانع لولوج الذكر أم هي من الأنواع الأخرى التي لا تمنع لوج الذكر ، وهل هي سليمة أم ممزقة .

فهذه شهادة خبرة ، لا يحسن أدائها إلا أهل الخبرة من الأطباء المختصين ، لا شهادة عامة النساء اللاتي لا يعلمن عن فروجهن ، ولا عامة الرجال الذين لا يعلمون عن فروجهم .

إلا علما ظاهرا سطحيا ، لا يقطع في الشهادات ، ولا يحسم المشكلات ، ذلك أمر موكل للذين افنوا عمرهم في أدق الدراسات ، في التشريح والجراحات والجنايات فحصلوا العلوم الدقيقة العميقة ، حتى أصبحوا خبراء ، فلا يحصى عن شهادتهم ، ولا بديل لها ، قال تعالى ﴿ولا يثبتك مثل خبير﴾^١ .

ونصاب شهادة الخبرة ، هو نصاب كل شهادة ﴿اننان ذوا عدل منكم﴾^٢ فإن شهدا بوجود عذرة غربالية تسد الفرج وتنع من ولوج الذكر ، أو شهدا بوجود عذرة هلالية أو هندية أو شقية لا تسد الفرج ولكنها سليمة من التشققات والتسلخات ، سلامة تنفي ولوج الذكر ، فقد بطلت شهادة الرجال الأربعة ، وهم كاذبون أو واهمون ، وصحت شهادة النسوة .

وإن شهدا بدم وجود عذرة بالمرة ، أو بوجود عذرة جانبية ممزقة تدل على ولوج الذكر ، فقد بطلت شهادة النسوة الأربعة ، وهن واهيات أو كاذبات وصحت شهادة الرجال .

وعلى أية حال فإن شهادة الخبراء ستثبت حتما بطلان إحدى الشهادتين شهادة الرجال أو شهادة النساء .

وهذه النتيجة يجب أن تلفت نظر الجميع إلى الخطأ الجذري في اجراءات التقاضى ، ألا وهو قبول شهادة الشهود والأخذ بها دون التثبت من عدالتهم ولو حصل التثبت من عدالة جميع الشهود في جميع القضايا ما حدث مثل هذا الاشكال ولا غيره في أية قضية وبلغت العدالة أسمى مراقبها .

إن اجتماع أربعة رجال عدول على شهادة وهمية هو أمر مستحيل ، ويكاد يكون مستحيلا في رجلين اثنين من العدول ، ذلك بأن الله الحكم العدل جل جلاله ، الذى لا يشرع حكما ناقصا أبدا ، سبحانه قد جعل شهادة اثنين من العدول ، ضمانا لأدراك الحق والعدل في كل القضايا ، كما جعل الحدود والفصل

(١) فاطر ٤١ (٢) المائدة ١٠٦

أماناً للدماء والأعراض والأموال فإذا تحققت عدالة الشهود، وطبقت جميع الأحكام والحدود، فمن المستحيل الشهادة بالأوهم، أو الخطأ في الأحكام. إذا تحققت العدالة الصادقة للشهود الأربعة في الزنا فوهمهم مستحيل، إنما تقع الاشكالات من الأخذ بشهادة غير العدل، ففي هذه القضية وهم وكذب مؤكدمن أحد الفريقين، والوهم والكذب (أى عدم عدالة الشهود) هو المطلوب اقتلاعه من جميع القضايا، وعيب هذا يقع على عاتق المحقق والقضاء، وسبيل الوصول إلى هذا هو تطوير إجراءات التحقيق والتقاضى بحيث تنفى عن ساحة القضاء أى شاهد غير مكتمل العدالة

قد علمنا رسول الله ﷺ ضرورة التثبت من صحة الشهادة حتى من شهادة المقر الذى يشهد على نفسه فكيف بشهادة من يشهد على غيره ؟ فلا يكتفى بسماع إقراره على نفسه طواعية حتى يعرض عنه اعراضاً بعد اعراض ليمكّنه من الرجوع عن إقراره إن كان واهماً . وليس موقناً أو كان متردداً وليس مصرّاً متعمداً، أو كان متسأولاً وليس متمكناً، حتى إذا شهد على نفسه أربع شهادات كاملة بينه بأصرار وتصميم راح يسأله عن نفسه أبك جنون ؟ ويسأل عنه قومه مرة بعد مرة اتعلمون بعقله بأساً ؟ فلما أسفر كل ذلك عن وضوح الاعتراف كالشمس في وضوح النهار عمد إلى استبعاد كل شبهة بتوجيه السؤال إليه بأصرح عبارة فبعد أن قال له لعلك قبلت . . . لعلك غمرت . . . لعلك كذا . . . لعلك كذا قال له باللفظ الحاسم الذى لا غموض فيه قال له لا يمكنى [أنسكنها ؟] فلما قال نعم أمر به فرجم

ولقد علمنا الله تبارك وتعالى أن الوهم لا يقع من جميع الشهود ولكن إذا وقع من أحدهم رده الآخر بالتذكير، والوهم في النساء أكثر منه في الرجال قال تعالى ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما

(الأخرى) (١) فهذا الضمان الألهى لنفى الوهم يمكن فيه وجود الشاهدة للرضية مع الشاهدة المرضية إذا أصاب الوهم واحدة فلن يصيب الأخرى فتذكر الواعية الواهمة، فينتفى الوهم، فإذا كان الوهم ممتنع الوقوع مع شاهدين مرضيتين فكيف يمكن وقوعه مع أربعة رجال عدول مرضيين ١ هذا مستحيل إنما يقع الوهم منهم إذا كانوا غير عدول غير مرضيين

عدالة الشهود

المطلوب الشرعى فى كل القضايا وفى كل زمان ومكان هو أمر ثابت لا يتبدل ولا يتغير (لا تبديل لكلمات الله) المطلوب هو التأكد من عدالة الشهود أما وسائل تحصيل هذا المطلوب فقد تختلف باختلاف الزمان والمكان فنلا المطلوب الشرعى للشهادة فى كل زمان ومكان هو التثبت من عدالة الشهود .

أما وسائل تحقيق ذلك فقد تختلف فى البيئة الصغيرة الهادئة حيث يعرف الناس بعضهم بعضاً تمام المعرفة عنها فى البيئة الضخمة الصاخبة حيث لا يعرف أحد شيئاً عن جاره ولا يشعر بالجناية المروعة فوق سقفه أو خلف جداره وتختلف فى البيئة المؤمنة حيث يتواصى الناس بالحق والصبر ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ولا يكتفون شهادة عندهم من الله، عنها فى البيئة الفاجرة التى هى على نقيض ذلك تماماً

المهم أن هذا المطلب الحيوى للقضاء العادل وهو التثبت من عدالة الشهود يلزم تحقيقه بوسيلة أو بأخرى طبقاً لمقتضيات كل زمان ومكان فإذا محرم شهود الأنبياء فلا يؤذن بالشهادة أمام القضاء إلا أن تحققت عدالته وبذلك تنتفى الشهادة بالوهم أو الكذب كلية أمام القضاء وتبطل الحاجة إلى شهود نفى من الرجال أو النساء .

الطعن في الشهادة

إن الطعن في شهود الاثبات الأربعة الذين يتكون منهم نصاب الشهادة في جنابة الزنا ، لا يحتاج إلى أربعة نسوة ، يتقدمن للحاكم بهذا الطعن ، طعن انهممة بالزنا وحدها يكفي للنظر فيه ، والبت في صحته أو عدم صحته ، يستوى أن تتقدم المهمة بهذا الطعن وحدها ، أو بمساندة أربعة نسوة ، أو أربعة آلاف من النساء ، لأنهن لن يستمع لهن كشاهدات ، بل كطاعنات في شهادة الرجال ، لم يأذن الله بشهادة النساء منفردات عن الرجال ، بل الشهادة في القضاء الإسلامي هي للرجال فقط ، أول الرجال مع النساء (في الدين خاصة) ، ولكن لا شهادة للنساء وحدهن أبداً في أى نوع من القضايا ، لا نص بذلك ، وكذلك لن نسمع شهادة النسوة الأربعة كخبيرات في شئون النساء فيؤخذ بقولهن في إثبات وجود العذرة أو عدم إثباتها ، وإنما كما بينا هذا أمر متروك لأهل الخبرة ألا إلى عامة النساء .

ومن المحقق عند أهل العلم بالطب أن شهادة النساء في هذه المسألة وفي سائر الشئون الطبية الأخرى إنما هي محض أوهام وأخطاء لا تركز على أدنى آثار من علم أو معرفة ، وكم من أم مثقفة جاءت إلى الأطباء بابتها للتحقق من سلامة بكارنها في حوادث شروع في السطو على عفتها ، فهي رغم كونها مثقفة لم تستطع معرفة حدود وشكل وأبعاد غشاء البكارة ، فجاءت إلى الخبراء تستفتيهم فما بالكم بغير المثقفات من النساء ، هن لا يعرفن من ذلك شيئاً بكل تأكيد وإنما هو خيال ووهم ، بل أكثر من ذلك قد يخطئ بعض الأطباء (وهم أطباء) في تقاريرهم عن حالة غشاء البكارة في حوادث السطو الجنسي ، فيرد الأمر في النهاية إلى الأطباء الشرعيين لإعطاء القرار العلمى الصحيح .

وإذا علمنا أن غشاء البكارة له أشكال متعددة ومختلفة الحجم والسمك والضييق والسعة ، فمنها الشقي والهدبي والهلالى والغربالى ، ومنها ما يسمح بإدخال أصبعين في المهبل بدون خدش الغشاء ، ومنها ما لا يسمح إلا بمرور السوائل

مثل دم الطمث أو الإفرازات المهبلية .

وأما ما تصوره بعض الفقهاء من وجود عذرة واعدة في داخل الفرج وأخرى ظاهرة على باب الفرج فهذا خيال خاطيء ، لا وجود له في خلق المرأة ، ولا في علم التشريع الموقف على ملايين النساء من كل سلالة وجنس ، بل موضع الفسادة ثابت في جميع النساء ، هو على باب الفرج دائماً خلف الشفرين الصغيرين وإنما شكله وحجمه وسمكه هو المتغير كما قلنا آخفاً .

إذا علمنا ذلك تبين لنا أن شهادة النسوة في هذه الأمور هي كلا ، شهادة لا اعتبار لما البتة ، ولا صحة لتفريدها ، هي خطأ كملها ، هي ومم على جبل . ولكن على الرغم من عدم الحكم بمقتضى شهادة النسوة الأربعة فإنه لا ينبغي طرحها بل يجب تبين صحة هذا الطعن في شهادة الرجال الأربعة بسؤال أهل الخبرة في الطب الشرعي فإن ثبتت صحتها برئت المرأة وإن ثبت العكس اقيم عليها الحد ، لا يجوز إغفال هذه الشهادة وإقامة الحد على المرأة بموجب شهادة الرجال ، فقد تكون شهادة النسوة صحيحة وتكون للمرأة عذراء فعلاً وتكون خاطئين في إقامة الحد على برية ، وتكون مخالفين لأمر الله تعالى الذي أمر بالتبين ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا ﴾ فلا يحمل ضربها حتى تبين وإذا صحت شهادة النسوة الأربعة كان الشهود الأربعة من الرجال فائقين ، ولا يحمل الأخذ بنسب الفاسقين دون تبين قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ ، ثم إن إختيار أربعة نسوة للشهادة في معارضة شهادة الرجال الأربعة هو عمل بالقياس لا أصل له في كتاب ولا سنة ، لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أمر به

(١) النساء ٩٤ (٢) الحجرات ٦

فهو عمل مردود ، وحدث مرفوض^(١) ، وإذا كان المطلوب مقابلة عدد بما يكافئه لوجب قيام ثمانية نسوة بتلك الشهادة ، لأن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل^(٢) .

أما تقرير الخبراء بشأن غشاء البكارة ، فهو واحد من ثلاثة : —

١ — الجزم باستحالة ولوج الذكر في فرج هذه المتهمة لأنها رتقاء أو ذات غشاء غريبالي سليم أو عذرة أخرى كبيرة وجدت سليمة بلا تمزق ولا تشقق ولا تسليخ ويستحيل ولوج الذكر دون أن يمزقها أو يشققها .

٢ — الجزم بولوج الذكر في فرج هذه المتهمة لوجود عذرة متورقة حديثا والعثور على منى في داخل المهبل .

٣ — عدم القدرة على الجزم بالولوج أو عدمه لوجود عذرة هلالية رفيعة لا تمنع من ولوج الذكر ، فالعذرة موجودة ولكن الولوج ممكن دون خدشها لصلاتها ، فلا يستطاع البت باثبات أو نفي .

أما التقرير الأول فيثبت براءة للمتهمة وبطلان شهادة الرجال الأربعة ، وأما التقرير الثاني فيثبت الزنا وصدق شهادة الرجال الأربعة ، ويوجب إقامة الحد على الزانية ، وأما الثالث فلا يثبت ولا ينفي وبذا تبقى شهادة الرجال الأربعة قائمة وموجبه للحد ، غير أن احتمال عدم الإيلاج بسبب وجود عذرة هامشية رفيعة غير مخدوشة يوجب إعادة النظر في عدالة الشهود الأربعة ، فإذا ثبتت عدالتهم فالحد لازم وإذا جرحت عدالة أي واحد منهم سقط حد الزنا عن المتهمة ووجب حد القذف على الرجال ولا عبرة بكونهم أربعة لأن القاذقون يجلدون الحد ولو كانوا مائة .

وهناك اعتبارات أخرى لها دلالاتها في حالة التقرير الثالث مثل حجم

الفرجين ، فاذا كان حجم الذكر كبيراً وحجم الفرج صغيراً أضعف ذلك من احتمالات الولوج دون خدش العذرة الرفيعة فتعززت براءتها وإذا كان العكس زاد ذلك من احتمالات الولوج مع ترك العذرة سليمة فتعززت أداتها ، ولكن هذه مسائل تقديرية لا ينبغي وضعها في الميزان ، بل يبقى القرار الأخير متوقفاً على رؤية الشهود الأربعة .

ضلالات وابطال

زعم بعض الفقهاء أن الشهادة على الزنا ، إذا تقدمت بغير عذر لا تقبل ، وهذا من الضلالات القديمة ، كقول بعضهم إذا طلق الرجل امرأته التي لم يدخل بها ، ولكن قبلها أو كشفها ، فإن كان ذلك قريباً ، فليس لها إلا نصف الصداق ، فإن تناول ذلك حتى أخلق ثيابها فلها المهر كله^(١) .

خيالات وتفاين وكم للفقهاء من تفانين !!

لا الحق يتعفن أو يفسد بالتقدم ، ولا الباطل يشتد ويصير حقاً بالتقدم ، الحق حق إلى قيام الساعة ، والباطل باطل إلى يوم القيامة .

والمقصود من الشهادة هو ثبوت المشهود عليه أو نفيه ، وذلك لا يتغير بالتقدم سواء كان التقدم بسبب أعذار ، أو بغير أعذار .

لم يشرع الله للشهادة زماناً تفسد بعده ، فمن أين جثم بإسقاط الشهادة على الزنا بالتقدم ، رغم تكامل نصابها ، وعدالة أهلها ؟! هل هذا إلا إفك قديم !!؟

ثم قال أصحاب بدعة التقدم ، لا تقبل الشهادة ، ولا يحد الشهود !! وهذا تناقض عجيب ، لأن شهادة هؤلاء الأربعة ، إما أن تثبت صحتها فيجب إقامة حد الزنا ، وإما يثبت كذبها فيجب إقامة حد القذف ، أما الحكم بلا حد على

(١) المحلى ٨٠/١١ - ٨٢

الزاني ، ولا حد على الرامي ، فهذا تناقض بعيد وتخليط عريض .
وأبطل بعض الفقهاء شهادة العبد على الزنا بلانص على ذلك في الكتاب ولانفي
السنة ، فهذا ضلال بعيد ، فكم من العبيد المؤمنين ترجح شهادتهم العديد من
الأحرار ، فوالله لشهادة بلال ابن رباح أو عمار ابن بامر رضى الله عنهما ،
أرجح من شهادة أهل الأرض جميعاً في عصرنا هذا قال تعالى ذوى عدل منكم ،
ولم يقل ذوى حسب ولا نسب منكم ، فبأى حق تبطلون شهادة العبد المؤمن
العدل ؟ ! .

وقالوا الشهود الذين علم فساد شهادتهم بعد إقامة الحد على المشهود عليه
يحدون (أى للزند) ، وأرشد جلد المحدود ظلماً وزوراً هدر ، وهذه جهالة
غير خافية .

نعم يحد القاذف حد الزند ، إذا بطلت شهادته لاي سبب من الأسباب ،
لكن إذا ترتب على شهادته الباطل إقامة حد الزنا ظلماً وزوراً ، فلا شك أنه
يحمل وزر ما فعل وعقوبته بالاضافة إلى حد الزند .

فإذا كانت شهادته الفاسدة وقعت منه عمداً فعليه وزر العمد ، فإذا كان
المشهود عليه قد رجم بسبب الشهادة ، وأوجب رجم القاذف المتعمد قصاصاً ،
وإن كان المشهود عليه جلد وجب جلد القاذف المتعمد قصاصاً .

وإذا كانت شهادته انقاسدة قد وقعت منه خطأ ، فهو يحمل وزر الخطأ ،
عليه في المرجوم خطأ (قتل خطأ) كفارة عتق رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة إلى
أهل المقتول خطأ ، تدفعها علة القاذف الفاتل خطأ ، وعلى العاقلة في المجلود
خطأ أرش ما أصاب المجلود في بدنه ، بسبب الشهادة الخاطئة .

كل ذلك بغير إخلال بإقامة حد الزند على القاذف ، ما كان له أن يقذف
أحداً ، لا خطأ ولا عمداً ، معالم يأت بالأربعة شهداء فهو عند الله من الكاذبين .

وقالوا في الشهود يرجعون في شهادتهم بعد الرجم ، يحدون وتقسم طبعم الدية ، وهذا حكم أبتر وخاطيء . نعماً ، هو أبتر المحكم بعد القذف دون حد الفساح ، وهو خاطيء . لأنه جعل الدية في مال القاذف ، وهي لا تكون في ماله بحال من الأحوال ، إذا كان قذفه عمداً فلا دية هناك ، بل عليه فساح القتل العمد ، يرجم كما يرجم المشهود عليه ، وإذا كان قذفه خطأ فدية القتل الخطأ على عاقلة الجاني ، وإنما عليه في ماله الكفارة .

وقالوا بضمن المزكية المرجوم إن ظهروا (أي الشهود) عييداً أو كفاراً وهذه أغاليط مركبة ، قد مرجوا الخطأ بالضلال بالباطل ، فكانت غماً وإمباً المزكي إنما هو شاهد على شاهد ، وليس شاهداً على الموضوع فلا شيء عليه في شهادته ، ولا في القضية الموضوعية ، لا يحد الزاني بشهادته لأنه لم ير شيئاً ولا هو يحد حد القذف بشهادته لأنه لم يرم أحداً ، إنما زكى الشاهد الرامي ، فالقول بتحملة دية المرجوم ، إنما هو هراء لا يقضى به شرع ، ولا يقبله عقل . ثم العييد للؤمنون العدول لا ترد شهادتهم ، لأنص بذلك فرد شهادتهم بسبب الرق ضلال مبين .

والكفار لا تقبل شهادتهم على المؤمنين قط ، قال تعالى شهيد بن من رجالكم لا من رجالهم ، وقال تعالى ذوى عدل منكم لا من غيركم . ثم للرجوم ظلماً وزوراً يرجم شاهد الزور الذى تسبب في رجه إن كان متعمداً ، أو تدفع عاقلة الدية إن كانت شهادته خطأ ، وإنما هو عليه الكفارة في ماله ، فالشاهد على المرجوم لا يدفع دية أبداً ، لكن يقتصر منه إن كان فعله عمداً ، أو تدفع عاقلة الدية إن كان فعله خطأ ، فانظر أى ركاه من الضلالات قذف بها هؤلاء .

وقال بعضهم لا يحد الشهود للقذف لأنه (أى المرجوم) لا يورث

لست أدري أى خيال هذا ١؟ لماذا لا يورث الرجوم ١؟ لماذا لا يورث
أى مرجوم؟ سواء كان قد رجم بحق ، أو رجم ظلماً وزوراً بشهود كاذبين
متواطئين ١؟ من أين جثم بهذا المنع ١؟ كلا .. بل يورث على أى حال
ثم لماذا يكون عدم التوريث سبباً فى إسقاط الحد عن القاذفين ، كما زعم ١؟
ما علاقة القذف بالتوريث ١؟ ماهذه الخرافات فى الدين ١؟ ألعب فى دين الله ١؟
أم هزؤو سخرية بآيات الله ١؟

لقد نعت الله المضارين المعتدين باتخاذ آيات الله هزوا ، قال تعالى
﴿ وَلَا تَعْسِكُمْ هَٰؤُلَاءِ لِمَعْتَدُوا ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا
آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ۚ ﴾ فكيف أنتم فيما تعتدون بإسقاط الحدود ومنع التوريث ١؟
لا جرم قد استفتيتم شرائعكم المحبولة ، من غير كتاب الله وسنة رسوله ،
قد استفتيتموها من بحر ونهر وخائفة ، ومجتبى ، وظهيرية ، وشر نبلاية ، وزيلعى
وقهستانى ، فلا تثريب عليكم .

تفنيد اقوال الفقهاء

أصاب أبو حنيفة ومالك والشافعى وابن عباس والنخعى والأوزاعى والشعبى
فى قولهم ، يحد الشهود على الزنا إذا لم يتموا أربعة ، لمطابقة القرآن والحديث^١
وأصاب الحسن البصرى والشعبى وابن حزم فى قولهم تقبل شهادة الزوج
فى الشهود الأربعة على الزنا ، لأنص بمنعها وهو أحق من يشهد ، وشهادته وحده
تكفى لرجمها إن لم تدرأ الحد نفسها بخمس شهادات ، وإيس ذلك لغيره من الشهود
وأخطأ أبو نور وأبو سليمان وابن حزم وأصحاب ابن حزم فى قولهم لا يحد
الشاهد بالزنا أصلاً ، كان معه غيره أم لم يكن ، لمخالفة القرآن والحديث^٢
وأخطأ ابن عتية وأبو حنيفة والأوزاعى (فى أحد قوليهِ) فى اشتراطهم

سائق خامس يأتي مع الشهود الأربعة على الزنا إذا كان الزوج رابعهم ، لانص بذلك ، وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، هذا شرع ما لم يأذن به الله وأخطأ أبو حنيفة والشافعي والثوري في قولهم شهد أربعة بالزنا على امرأة وشهد أربعة نسوة أنها عذراء يسقط الحد ، لأنها شهادة من لا يعلم وهو غير خبير وشهادة الجاهل بالشيء على الشيء باطلة لاحالة ، بل يرد الأمر إلى شهادة أهل الخبرة ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾^١ ﴿ ولا يثبتك مثل خبير ﴾^٢ وأخطأ مالك وزفر ابن الهذيل وأصحاب ابن حزم في قولهم يقام عليها الحد ، لمخالفته القرآن الكريم ، الذي يأمر بالتبين قبل الضرب ، وهؤلاء لم يتبينوا ، وربما كانت شهادة النسوة صحيحة ، فيصيبون امرأة بجهالة ، فيصبحوا نادمين .

وأخطأ ابن حزم في قوله يقرر النساء على صفة العذرة ، هؤلاء لا يعلمون عن ذلك شيئاً ، وما شهدتهن في ذلك إلا جهل ووهم وخطأ مركب ، ولا ينبغي سؤال الجاهل في أمر يحمله ، إنما يسأل أهل العلم^٣ قال تعالى ﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾^٤

حكم الشرع

يمحد الشهود على الزنا إذا لم يتموا أربعة ، وتقبل شهادة الزوج واحداً من من الأربعة ، ولا حاجة إلى خامس مع الأربعة يأتي بهم ، وإذا طعن طاعن بأن المتهمة بالزنا والتي شهد عليها أربعة بالزنا هي عذراء ، يرد الأمر إلى أهل الخبرة ليشهدوا بعلم ، ولا تقبل شهادة النسوة بأنها عذراء ، لا علم لهن ، فإن جازمت شهادة الخبراء بعدم الولوج فهي بريئة ، ويمحد الشهود حد القذف وإن حزموا

(١) النحل ٤٢ . (٢) فاطر ١٤ . (٣) الزمر ٩

بولوجها أقيم عليها الحد ، وإن شكوا وترددوا محصت عدالة الشهود الأربعة فأن
ثبتت عدالتهم أقيم حد الزنا ، وإن ثبت عكس ذلك ولو على واحد منهم حد
الجميع حد المذف وسقط حد الزنا .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص وفي معارضة النص وسوء التأويل
للنصوص ، واختراع التفائين الهزلية في دين الله ، وشرع ما لم يأذن به الله ،
والغفلة عن النصوص .

١٧ باب الاقرار والتلفين

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرٍ ﴾

لا يؤخذ للعتف على نفسه بأول إقرار بل يترك حتى يكرر هو الاعتراف على نفسه أربع مرات وذلك كفعل رسول الله (ﷺ) مع ماعز ابن مالك الأسلمي لما جاءه معترفاً على نفسه بالزنا أعرض عنه حتى أقر على نفسه أربع مرات كما في النصوص التالية في صحيح البخاري : —

١ — عن جابر ابن عبد الله [. . . فأعرض عنه النبي (ﷺ) حتى شهد على نفسه أربع مرات]^١.

٢ — عن جابر ابن عبد الله [فحدث أنه قد زنى فشهد على نفسه أربع مرات . . .]^٢

٣ — عن أبي هريرة [. . . فأعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي (ﷺ) . . .]^٣
وفي صحيح مسلم : —

٤ — عن أبي هريرة [. . . فلما شهد على نفسه أربع شهادات . . .]^٤
٥ — عن جابر ابن عبد الله [. . . نحو حديث أبي هريرة . . .]^٥

٦ — عن جابر ابن سمرة [فرده مرتين . . . فحدثته سعيد ابن جبير فقال إنه رده أربع مرات]^٦

٧ — جابر ابن سمرة [. . . فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى . . .]^٧
٨ — ابن عباس [. . . فشهد أربع شهادات وأمر به فرجم]^٨

(١) الاحزاب ٢١ (٢) ن ١٦ (٣) ن ١٣ (٤) ن ١٤ (٥) ن ٢٤ (٦) ن ٢٨
(٧) ن ٣٠ (٨) ن ٢٩ (٩) ن ٣٠

٩ - عن سليمان ابن بريدة [. . . حتى إذا كان الرابعة قال له رسول الله
فيم أطهرك . . .]

فهذه أحاديث في البخارى ومسلم متفق عليها وهى فى أعلا درجات الصحة
مروية عن خمسة من الصحابة أن النبى لم يأخذ بالاعتراف . الأول بل ترك
الاعتراف وأعرض عنه حتى أقر على نفسه طواعية دون تهريض أو تهديد أربع
مرات فهذه سنة رسول الله (ﷺ) فى الاعتراف يجب أن تكون هكذا
لا يؤخذ الاعتراف الأول بل لابد من الاعتراف أربع مرات أعترافا تلقائيا
حرأ بأرادة وتصميم وإقرار .

وأما التلقين فهو محاولة إستبعاد أى وهم فى التفكير أو غلو فى التعبير
واستبعاد أى نوع من أنواع التأثير الخارج عن محض إرادته يكون قد دفع
للعترف إلى الأقوال على نفسه عالم يحصل منه فعلا .

مثلا بأن يكون للعترف قد توم أن الباطرة الخارجية زنا وهى فى الشرع
ليست زنا وليس عليه نكاح الزنا فيقول زنت وهو فى الحقيقة لم يزن ، أو تكون
قد حملته الندامة على التعبير عن العناق والتفيل بالزنا فيقول زنت وهو فى
الحقيقة ما زنا ، أو يكون بعقله دخل فيقول ما يقول بغير إتياء إلى ما يقول ،
أو يكون تحت تأثير سكر فيهنى بما لا يدري ، ولا ينبغي للمجنون أو سكران أن
يؤخذ بما يقول ، بل لا يصلح الاعتراف إلا فى صحو كامل وقصدونية ذاتية
لا بتعريض أحد ولا تهديد أحد .

كل ذلك فعله رسول الله (ﷺ) ليشرح لنا التلقين ويعلمنا كيف يكون
التلقين فى صحيح البخارى : -

١ - عن أبى هريرة [. . . فقال أهلك جنون ؟ قال لا ، قل فهل أحصنت ؟

قال نعم . . .]
(١) ن ٣٧ (٢) ن ١٤

- ٢ - عن جابر [. . . فقال النبي أباك جنون ؟ قال لا . . قال أحصنت ؟ قال نعم . . .]
- ٣ - عن ابن عباس [قال له لعلك قبلت أو غمرت أو نظرت قال لا يا رسول الله قال أنكثتها ؟ لا بكى . . .]
- وفي صحيح مسلم :-
- ٤ - عن أبي هريرة [. . . فقال أباك جنون ؟ قال لا قال فهل أحصنت ؟ قال نعم . . .]
- ٥ - جابر ابن عبد الله [نحو حديث أبي هريرة]
- ٦ - جابر ابن سمرة [. . . فقال رسول الله (ﷺ) فلعلك . . . قال لا والله أنه قد رى الآخر . . .]
- ٧ - عن أبي سعيد . . . [ثم سأل قومه قالوا ما نعلم به بأساً إلا أنه أصاب شيئاً يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه الحد] .
- ٨ - سليمان ابن بريدة [. . . فسأل رسول الله (ﷺ) أبا جنون ؟ فأخبر أنه ليس بجنون فقال أشرب خمرأ فقام رحل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر . . .]
- ٩ - عن بريدة [فأرسل رسول الله (ﷺ) إلى قومه فقال أتعلمون بعقله بأساً أتذكرون منه شيئاً فقالوا ما نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا فيما نرى فأناه الثالثة فأرسل إليهم أيضاً فسأل عنه فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله . . .]
- فالتقلين على هذا النحو هو سنة من سنن القضاء قد شرعها رسول الله ﷺ وعلمنا إياها يجب اتباعها والعمل بها .

١٨ باب كيفية الرجم والصلاة على المرجوم

أما الرجل فلا يحفر له ولا يوثق بل يرجم طليقا.

وأما المرأة فيحفر لها إلى صدرها، أو لا يحفر لها وتشك عليها ثيابها كافي الأحاديث الآتية، في صحيح البخاري :-

(١) عن جابر ابن عبد الله [قال فكنت فيمن رجمه فرجناه بالمصلى فلما أذلقته الحجارة هرب فأدر كناه بالحرة فرجناه]^١

(٢) عن جابر ابن عبد الله [فرجم بالمصلى فلما أذلقته الحجارة فر فأدر ك فرجم حتى مات]^٢ وفي صحيح مسلم :-

(٣) جابر ابن عبد الله [فرجناه بالمصلى فلما أذلقته الحجارة هرب فأدر كناه بالحرة]^٣

(٤) أبي سعيد [فأنطلقنا به إلى بقيع الغرقد قال ما أوثقناه ولا حفرنا له]^٤
(٥) عن بريدة [... ثم أمر بها فخر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجوها]^٥
(٦) عمران ابن حصين [فأمر بها نبى الله ﷺ فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت]^٦

(٧) ابن عمر [عن اليهودى واليهودية ... قال فلقد رأيت يتيها من الحجارة بنفسه]^٧ يعنى أنه لم يكن فى حفرة

* * *

وأما الصلاة فقد صلى النبى ﷺ على الزانى المعترف على نفسه بعد رجمه، كما فى الأحاديث التالية :

(١) فى صحيح البخارى عن جابر ابن عبد الله [فى قصة ما عر فرجم حتى

(١) ن ١٤ (٢) ن ١٥ (٣) ن ٢٧ و ٢٨ (٤) ن ٢٢ (٥) ن ٢٤ (٦) ن ٣٥

(٧) ن ٢٧

مات فقال له النبي خيراً وصلى عليه^١

٢ (وفي صحيح مسلم عن بريدة [عن الغامدي .. ثم أمر بها فصلى عليها
ودفنت]^٢ .

٣ (وفي صحيح مسلم عن عمران ابن حصين [عن الجهنه ... فرجعت ثم
صلى عليها]^٣

١٩ باب قتل الناني مجده الرجل علي اهله

النصوص

- (١) ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾^١
- (٢) ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم كأنما أغشيت وجوههم قطعا من الليل مظلما ﴾^٢
- (٣) ﴿ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾^٣
- (٤) ﴿ ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيرون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم ﴾^٤
- (٥) (٢٤٨٠ فح) عن عبد الله ابن عمرو قال سمعت النبي ﷺ يقول [من قتل دون ماله فهو شهيد] الدم والعرض والمال أعظم الحرمات
- (٦) (١٧٣٩ - ٤١ - ٤٢ فح) عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال [فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا] [حرمة العرض كحرمة الدم كحرمة المال
- (٧) (مسلم ٨٧/١) عن أبي هريرة قال [جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه مالك قال أرأيت إن قاتلني قال قاتله قال أرأيت إن قتلني قال فأنت شهيد قال أرأيت إن قتلته قال هو في النار]

- (٨) (٤٧٤٧ فح) عن ابن عباس [أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك ابن سحماه فقال النبي ﷺ البينة أو حدفن ظهره ، فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة ١٢ فجعل النبي ﷺ يقول البينة ولا حد في ظهره ، فقال هلال والذي بعثك بالحق إني
- (١) البقرة ١٩٤ (٢) يونس ٢٧ (٣) الشورى ٣٩ (٤) الشورى ٤١-٤٢

لصادق فليزّلن الله ما ييرى. ظهري من الحد فنزل جبريل . . .
 ٩ — (مسلم ٢٠٨/٤) عن عبد الله أن رجلاً سأل النبي فقال أن رجلاً وجد
 مع امرأته رجلاً فذكّاهم جلد نوره أو قتل فتلتوه أو سكت سكت على غبط
 فقال اللهم افتح وجهك يدعو . فنزلت آية العنان .

١٠ — (٦٨٤٦ فح) عن الغيرة ابن شعبة [قال سعد ابن عباد لو رأيت
 رجلاً مع امرأتي لضربت بالسيف غير مصفح فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال أتعجبون
 من غيرة سعد لأننا أغبر منه والله أغبر مني] وطرقه ٧٨١٦ فح ومسلم ٢١١/٤ .
 ١١ — مسلم ٢١٠/٤ عن أبي هريرة [أن سعد ابن عباد الأنصاري قل
 يا رسول الله أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أيقته ؟ قال ﷺ لا ، قال سعد
 بل والذي أكرمك بالحق ، فقال ﷺ اسمعوا إلى ما يقول سيدكم] .

وفي رواية أخرى [إن وجدت مع امرأتي رجلاً أهله حتى آتي بأربعة شهداء .
 قال نعم] .
 وفي رواية أخرى [لو وجدت مع امرأتي رجلاً لم أمسه حتى آتي بأربعة
 شهداء ؟ قال ﷺ نعم قل كلا والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف
 قبل ذلك قال ﷺ اسمعوا إلى ما يقول سيدكم إنه لغيور وأنا أغبر منه والله
 أغبر مني] .

أقوال الفقهاء

المذهب والمراجع	رأى المذهب وجهته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
الشافعي	الرجل يجتهد مع امرأته رجلاً فيقتله أو يقتلها عليه القصاص إن لم
	يأت بأربعة شهداء حجتة فتوى للعلامة ابن أبي طالب بذلك

(١) الأم ١٢٣/٦

١ - (٢١١) ٢ - (٢١١) ٣ - (٢١١) ٤ - (٢١١) ٥ - (٢١١) ٦ - (٢١١) ٧ - (٢١١) ٨ - (٢١١) ٩ - (٢١١) ١٠ - (٢١١)

(١٢٢) (١٢٢) (١٢٢) (١٢٢) (١٢٢) (١٢٢) (١٢٢) (١٢٢) (١٢٢) (١٢٢)

المذهب والرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
الجمهور ^١	عليه القود
أحمد وإسحاق ^٢	إن أقام بينة أنه وجده مع امرأته هدر دمه
الشافعي ^٣	يسعه فيما بينه وبين الله قتل الرجل إن كان ثيباً وعلم أنه
مالك ^٤	نال منهما ما يوجب الفسل ، ولمكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم
	قال إن علي ابن أبي طالب سئل عن رجل قتل رجلاً وجده
	مع امرأته ، فقال إن لم يأت بأربعة شهداء وإلا فليعط
	برمته

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

مدار الخلاف في هذه المسألة ، هو جواز القتل وعدمه
إذا وجد الرجل مع امرأته رجلاً آخر ، وأكثرت الفقهاء على عدم جواز القتل
وعلى وجوب القصاص من الزوج القاتل إذا لم يأت بأربعة شهداء .
والنصوص القطعية الثبوت التي أوردناها ، إذا أخذت منفردة ،
أى أخذ كل نص منها على حده ، واستنبط الحكم من هذا النص وحده ،
دون إشراك باقي النصوص في إنشاء الحكم ، أفضى ذلك إلى إحطراب
الأحكام ، لأن النصوص المتعددة في المسألة الواحدة بكل بعضها بعضها
بعضها بعضها بحيث يفسد الفهم ويختل الأحكام ، وإذا لم تؤخذ كلها مجتمعة ،
لمكن إذا أخذت النصوص كلها مجتمعة كما يجب أن يكون عند كل
استنباط خرجت الأحكام صحيحة ومتكاملة كما سيأتي بيانه .
فهذه المسألة الخطيرة لها عدة صور متباينة تختلف الأحكام باختلافها ،
(١) فتح الباري ١٧٤/١٢ (٢) الوطأ ٤٦٠

ولقد كانت الغفلة عن هذه الصور عامة عند جميع الفقه . الذين وردت أقوالهم .
الأمر الذي أدى إلى تلبس في الأفهم ، وأحس في الأحكام .

غموض أقوال الفقهاء .

إن عدم نوحى الدقة الكاملة في وصف صور الوقائع والجرائم وتحديد
الأحكام المترتبة على كل صورة ، يزدى حتما إلى تشويش وأخطاء وتناقضات
في جميع النواحي ، وليبيان ذلك تعرض أقوال الفقهاء ونبين ما فيها من غموض ،
واقه المستعان .

فمنهم من قال الرجل يحد مع امرأته رجلا فيقتله أو يقتلها عليه القصاص .
فقولهم (مع امرأته) قد تفيد الوجود معها في خلوة دون أى شئ آخر ،
وقد تفيد وجودها في مباشرة ظاهرة دون الجماع ، وقد تفيد الجماع الفعلي ،
ولاشك أن الحكم يختلف تماما في كل صورة ، فترتيب حكم القصاص على
القاتل في هذه الصور كلها ، ظاهر التهاقت والبطلان .

وقولهم يحد مع امرأته رجلا آخر ، دون تحديد مكان اجتماعهما ، هل كان
ذلك في بيت الزوج أو كان في مكان آخر خارج بيت الزوج ، يميع الخبر بهذه
الصورة فيه خلل واضح ، لأن اجتماعهما في بيت الزوج يدخل عناصر في غاية
الأهمية والخطورة في الجريمة ، بينما لقاؤهما خارج بيت الزوجية يستبعد تلك
العناصر بالكلية ، ويقلب الحكم رأسا على عقب ، كما سنفصله في الفقرات التالية .
وقولهم رجلا دون بيان هل هو ثيب أو بكر مع إطلاق حكم القصاص
عليه واختلاف حد الثيب والبكر ، فيه خلل شديد تقلب البراءة إدانة أو
العكس ، لأن الشرع يأمر بقتل الزانى الثيب رجلا ، ولا يأمر بقتل الزانى البكر ،
بل يكفئ بجلده ، فقاتل الزانى الثيب لا قصاص عليه ، أما قاتل الزانى
البكر فقد قتل نفسا حرم الله قتلها فعليه القصاص .

ومنهم من قال عليه القود دون تمييز بين الزاني الثيب والزاني البكر وحكماهما في الشرع مختلف .

ومنهم من قال إن أقام بينة أنه وجده مع أهله هدر دمه دون بيان الحالة التي وجده عليها هل كان زانيا بالفعل أم غير ذلك ؟ ودون بيان هل كان ذلك في بيت الزوجية أم خارج بيت الزوجية ، لأن الزاني الذي أفتحم بيت الزوجية هو زان وصائل مما فعليه حكمهما أما الذي فعل ذلك خارج بيت الزوجية فليس صائلا بحال من الأحوال ، فليس عليه حكم الصائل المهدور دمه .

حق الدفاع الشرعي عن النفس والعرض والمال

الدماء والأعراض والأموال حرمت ثلاث هي في ذروة التحريم قد حرما الله تعالى على لسان رسوله أشد تحريم ، وجعل حرمة كل واحدة منها كحرمة اليوم الحرام في الشهر الحرام في البلد الحرام^(١) .

فالعدوان على الحرمات التي هي في ذروة التحريم هو بغي أشد ما يكون البغي . ورد العدوان والانتصار من الباغى هو عمل كريم صالح قد اتى الله عز وجل على فاعله بقوله تعالى ﴿ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾^(٢) . وهو واجب شرعى حرض الله عليه أعظم تخيير بما أخبر به رسوله ﷺ [من قتل دون ماله فهو شهيد]^(٣) ولا شك أن الحكم واحد في الحرمات الثلاث ، فإذا كان من قتل دون ماله فهو شهيد فن قتل دون عرضه أو نفسه فهو شهيد ، فالعرض والنفس أعظم حرمة من المال وكاهن حرمت عظام . ويتأكد وجوب الدفاع عن هذه الحرمات الثلاث بحديث آخر أمر فيه

(١) ١٧٣٩ - ٤١ - ٤٢ فح (٢) الشورى ٢٩ (٢) فح ٢٤٨٠

النبي ﷺ بمقاتلة الصائل وقال إذا قتل المدافع فهو شهيد وإذا قتل الصائل فهو في النار^(١).

فمن وجد في بيته رجلاً على امرأته ، فقد واجه عدواناً مركباً يستوجب عليه أعظم أنواع المدافعة رداً للعدوان وانتصاراً من الباغى لأنه (أ) واجه عدواناً فاحشاً واقعاً على عرضه .

(ب) واجه عدواناً صارخاً واقعاً على بيته بما فيه من نفس وعرض ومال

(ح) واجه عدواناً آزفاً على نفسه بمجرد اغتيال الزاني لمصارعته .

فتضافرت هذه العناصر كلها على إيجاب المقاتلة الناجزة على رب الدار فيقتل حميداً ، أو يقتل شهيداً .

إذاً مقاتلة الزاني الذي يجده الرجل في بيته على أهله ليست فقط مقاتلة من أجل العرض ، بل هي أيضاً مقاتلة من أجل النفس والمال ، فإن أحداً لا يدري ما الزاني فاعله بعد الفراغ من زناه ، فلعنه ينقلب بعد الزنا محارباً مغتصباً مفسداً في الأرض بآية صورة من صور الأفساد .

الداخل في بيت الرجل بغير إذنه صائل لا تدرى ما هو فاعل والشرع أمر بمقاتلة الصائل ، ومن قتل صائلاً في بيته قبل أن يصل إلى شيء فلا جناح عليه بالنصوص القطعية التي أوردناها ، فكيف يقتله بعد أن هتك عرضه ١٢

والله تبارك تعالی لا يكلف نفساً إلا وسعها ، وليس في وسع بشر أن يكلف بالانتظار خلف الزاني الذي يجده واقعاً على امرأته حتى يفرغ من زناه ثم ينظر إن كان معه سلاح يستلزم مباغتته قبل أن يستعمله أم هو أعزل في الأماكن التغلب عليه وشد وثاقه دون حاجة إلى قتله ، ليس في وسع أحد ذلك ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

(١) مسلم ٢ = ٨٧

أما من سمحت له خسيسته أن يترك الزان يقضى وطره ثم يفر إلى خارج الدار مستغيثاً، فما لخرج بهيت بإيلافه .
ومن المستحيل استحالة مطلقة على أى إنسان دخل بيته فوجد فوق امرأته رجلاً يزنى بها، من المستحيل حتى لو سمحت له خسيسته أن يتركهما يتراثيان وينطلق يلتصق الشهود، من المستحيل عليه حتى ولو كان من جن سليمان أن يتمكن من الخروج وجمع الشهود والعودة حتى يكونا قد فرغا من زناهما ولبسا ثيابهما .
هذا مستحيل مؤكداً الاستحالة، فى كل زمان ومكان وفى كل حالة، ونملاً يختلف فيه اثنان أن الله عز وجل لا يأمر عباده بأمر مستحيل أبداً، وهو جل شأنه الذى يقول ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ . وسنعود لتفصيل هذه المسألة فى فقرة (نظرة فى النصوص) ، بل النصوص القطعية الثبوت من كلام الله وكلام رسوله تأمر بمكس ذلك تماماً، تأمر برد العدوان، وجزاء السيئة بمثلها، والانتصار من الباغى، ويثنى الله عز وجل على الذين ينتصرون لأنفسهم ممن بغى عليهم ^(١) .

الجنایات المهدرة

إن فى مرائع الإسلام جنایات مهدرة، لا عقوبة فيها على الجانى، ودم الجنى عليه هدر لا دية له قد جعلها الله كذلك بالنصوص القطعية الثبوت والله الحكمة البالغة .

هذه الجنایات مفصلة فى ديوان القصص والديات (باب الجنایات المهدرة)
فليرجع إليها، ونذكر هنا طرفاً منها على سبيل المثال، وذكرى للذاكرين .
١ — ففأعين المطلع فى بيتك خلصة بغير إذن، هى هدر لا دية لها ولا قصاص فيها لقوله ﷺ [لو اطلع فى بيتك أحد ولم تأذن له حذفته بحصاة

فَقَاتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جَنَاحٍ^١ .

٢ - سن العاض ينزعها المعضوض بنزع يده أو عضوه من فم العاض
فتسقط سنه فهي هدر لادية لها لقوله ﷺ [يعض أحدكم أخاه كما يعض
الفحل لادية له]^٢ .

٣ - نفس الصائل أو بدنه إذا أصابه المدافع عن نفسه أو عرضه أو ماله
أثناء مصاولته إياه هو هدر بالنصوص القطعية الثبوت^٣

فالزاني الذي اقتحم بيت الزوج وبافسرفيه الزنا بامرأته هو صائل معتد
على عرض رب البيت ويوشك أن يصول على دمه إذا فاجأه رب البيت ،
والمصول عليه مأمور بمقاتلته ، والمبغى عليه مأمور بالانتصار من الباغى ، هذا
ومجرد اقتحام البيت بغير إذن صاحبه للعدوان على من فيه ، هو بغى وعدوان
ومصاولة قد حلت مقالة الصائل ودمه هدر ، إذا قتل الصائل فهو في النار ، وإذا
قتل رب البيت دون دمه وماله وعرضه فهو شهيد .

الزاني والصائل

هناك فرق هائل بين الزاني والصائل

الزاني المحض لا جريمة له إلا الزنا فقط ، ولا سلطان لأحد عليه إلا الحاكم
فقط ، هو الذي يقيم عليه حد الزنا إذا ثبت ذلك بالينة أو الإقرار ، إن كان
ثيباً رجم وإن كان بكراً جلد مائة ونفي ، وليس لغير الحاكم سلطان عليه لاني
نفسه ولا في ماله ، لم يؤذن لأحد غير الحاكم أن يضربه أو يقتله أو يبرجه ،
لم يؤذن للزوج ولا للعصبة ولا للأقارب في شيء من ذلك .

أما الصائل الذي يقتحم حرم البيت ليرتكب فيه أي جريمة سواء جريمة

(١) ٦٨٨٨ - ٦٩٠٠ فح (٢) ٦٨١٢ / - ٩٢ فح (٣) الشوري

٣٩ - ٤١ - ٤٢ (٤) ٢٨٤٠ فح

الزنا أو جريمة الغصب أو جريمة القتل أو جريمة الإفساد في الأرض ، قرب البيت مأذون في مقاتلته ومدافعته ، ودم الصائل هدر ولا عقوبة على قاتله ، بل له جزاء الحسنى حياً أو ميتاً ، إن كان حياً فهو المنتصر لنفسه من البغي ، وهو الذي أنبى عليه ربه عز وجل ، وإن كان ميتاً فهو الشهيد بقول الصادق المصدوق عليه السلام .
أنظر إلى البون الشاسع بين الزانى المحصن والزانى الصائل ، هذا محقون دمه حتى يحكم الحاكم في أمره بالينة أو الإقرار ، وهذا مهدر دمه قد أذن لرب البيت بمقاتلته ولا جناح عليه إن قتله .

وفصل الخطاب في التمييز بين الحالتين هو مكان اقتراف الزنا .
إن كان ذلك في بيت زوج المرأة ، فالزانى صائل لا محالة بافتحامه حرماً محرماً هو بيت الزوجية ، لكي يرتكب فيه جرائمه ، قد حلت مقاتلته ، وأهدر دمه ، كما أهدرت العين التي تطلع في بيت الآخرين بغير إذنه .
وإن كان ذلك خارج بيت الزوجية ، سواء في بيت الزانى أو في غيره ، فهذا زان فقط وليس بصائل بحال من الأحوال ، دمه محقون ، فلا سلطان لأحد عليه إلا الحاكم الذي يحكم فيه بما أنزل الله إذا ثبتت جريمة الزنا بالإقرار أو البينة ، وفي هذه الحالة يكون زوج المرأة الذي فجأ على الزنا في غير بيته ، قد ارتكب إثماً بدخوله بيتاً غير بيته بدون إذن صاحبه ، تجسس في غير بيته الذي يؤويه ، فصدمه من الشر ما يؤذيه ، هذا الزوج المعتدى بالتجسس ، لاحق له في مقاتلة الزانى غير الصائل ، ولا يملك إلا اللعان فقط .

فالفارق الهائل بين الحالتين ، الفارق بين الدم المهدور والدم المحقون ، الفارق بين الأذن بالمقاتلة ، وعدم الأذن بالمقاتلة ، هو الفارق بين مكان ومكان ، بين بيت الزوجية ، وخارج بيت الزوجية .

هذا الفرق الهائل لم يلتفت إليه أى واحد من الفقهاء ، كلهم قالوا من وجد

رجلا حتى امرأته في مكة كذا وكذا ، سواء جده في بيت الزوج أو في بيت الزاني ، فترتب على هذه الغلة عريضة ، الحكم بالفصاح على من لاقصاص عليه ، الحكم بالفصاح في مقتول أهدر الله تعالى دمه ، وتنافست أحكامهم ، منهم من أبطل حق الزوج في المقاتلة ، قد غفل عن صورة المصاولة ، ومنهم من أثبت حق المقاتلة ، لكن لم يعم الدليل على ذلك .

ولكن الله عز وجل قد فتح علينا بالفارق والدليل ، فله الحمد والفضل والمنة

نظرة في النصوص

لا نجد الحق والهدى إلا في النصوص ، ولا يتطرق الضلال والباطل إلا إلى أهواء النفوس ، وأحكام الظن الذي في الرؤوس .

أما النصوص القرآنية فقد أذنت بمنتهى الصراحة والوضوح في :-

١ - رد العدوان بعدوان مثله^١

٢ - مجازاة السيئة بسيئة مثلها^٢

٣ - النناء على المنتصر لنفسه من بقي أصابه^٣

وأما النصوص النبوية فقد اثبتت إثباتاً قاطعاً :-

١ - الأذن بمقاتلة الصائل الذي يقتحم بيت الرجل ليعتدي فيه على نفسه أو عرضه أو ماله ، وإثبات الشهادة لرب البيت إذا قتله الصائل ، وإثبات النار للصائل إذا قتله رب البيت^٤ .

٢ - تكريم الزوج الذي يقتل الزاني إذا وجده على امرأته في بيته فقد أثنى النبي ﷺ أعظم ثناء على هذه الذخوة ، ذلك بأنه لما بلغته مقالة سعد ابن عبادَةَ الأنصاري (لو رأيت رجلاً مع امرأتى لضربت بالسيف غير مصفح)

(١) البقرة ٩٤ (٢) يونس ١٧٢ (٣) الشورى ٣٩-٤١-٤٢

(٤) ٢٤٠٠ فح (٥) ٨٧/١ م

لما بلغت هذه المقالة اتى عليه بكلمات جمعت أطيب الثناء .
 أولا : قال : اتعجبون من غيرة سعد ؟ [جعل مقالة سعد ترجحنا لأحاسيس
 الغيرة الشريفة .

ثامنا : عظم شأن غيرة في هذا الموطن عندما أعلن للناس مزيد غيرة على
 تلك الغيرة ، وزادها تعظيما بذكر غيرة الله عز وجل وأنه أغير من نبيه ﷺ
 ثالثا : نعت صاحب هذه الغيرة الشريفة بأنه سيد قومه إشارة إلى أن هذه
 الغيرة هي شيمة سادات الناس وأمرافهم ، قال ﷺ [اسمعوا إلى ما يقول
 سيدكم] .

٣ - بطلان حكم القصاص على رب البيت إذا قتل الصائل الزاني وذلك
 لمعارضة هذا الحكم الخاطيء . للنصوص العديدة القطعية الثبوت التي أسلفنا في
 كتاب الله وعلى لسان رسوله ﷺ ، تلك النصوص التي تأمر بالعدوان على
 الملعدي وبمجازاة السيئة بسيئة وتثنى على المنتصر لنفسه من البغي إذا أصابه
 وتأذنه بمقاتلة الصائل وتجعله إذا قتل شهيدا وتثنى على غيرة أعظم ثناء ، وبعد
 كل ذلك يناكد بطلان الحكم بالقصاص بأعدام أى نص في الكتاب أو
 السنة بهذا القصاص ، انجعل التعذيب مكان التسكين ١٢

٤ - نسخ وإلغاء طلب البينة من الزوج على دعوى الزنا ، فقد نسخ الله تعالى
 طلب البينة من الزوج الذي يجد على امرأته رجلا ، نسخه الله بآية اللعان ،
 فقد استمر النبي ﷺ في طلب البينة من الزوج الذي ادعى أنه رأى رجلا
 على امرأته ، حتى أنزل الله تعالى آية اللعان ، فكف النبي ﷺ عن هذه
 المطالبة ، وأبدلها بالملاحنة بينهما .

نزلت آية اللعان بإلغاء هذا الطلب المستحيل فقد فصلنا آفا أنه من المستحيل على أى أنسان ، يجد على امرأته رجلا أن يفركما يتما وطرها ، وينطلق بلمس البينة ، ولو فعل لفرغا من جريمتهما قبل أن يجمع شاهداً واحداً ، ولارجع الزوج ليرى المرأة فى عمل بيتها والزانى قد فر إلى أهله .
ألفت الآية هذا الطلب المستحيل ، لأن الله عز وجل لا يكلف عباده مستحيل ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ فأصبح طلب البينة بعد نزول آية اللعان حكما ملغيا منسوخا .

• - اعتلال طريق الحديث الذى فيه طلب البينة أو النهى عن مقاتلة الزانى الصائل ، ذلك لأن الأحاديث التى ذكرت مقالة سعد ابن عبادة الأنصارى قد وردت عن المغيرة ابن شعبة من أربعة طرق ، اثنين منها فى البخارى وهى ٦٨٤٦ ، ٧٤١٦ واثنين منها فى مسلم ٢١٠/٤ - ٢١١ وليس فى أى من هذه الطرق الصحيحة ذكر لطلب البينة أو ذكر للنهى عن مقاتلة الزانى الصائل .

ووردت عن أبى هريرة من ثلاثة طرق كلها فى مسلم ٢١٠/٤ - ٢١١ وهذه الطرق الثلاثة مضطربة الرواية فى بعضها طلب البينة وفى بعضها النهى عن قتل الزانى الذى يجهده الرجل فوق امرأته ، وهى مخالفة للروايات الأصح منها التى فى البخارى والتى ليس فيها فى من ذلك ، هذا فضلا عن مخالفتها للنصوص القطعية الثبوت التى أوردناها فى الفقرة ٣ ، والتى تأمر بمجازاة المعتدى بعدوانه والمسمى بإساءته ، والباغى بالانتصار عليه ، وتأمر بمقاتلة الصائل وتجعل له الشهادة إن قتل وتثنى على الغيرة على العرض وغير ذلك .
فاعتلال هذه الطرق يجعلها غير صحيحة من الناحية الموضوعية ويعطل العمل

بها والاستنباط منها .

هذا بالإضافة إلى أن طلب البينة منسوخ بآية اللعان كما فصلنا في الفقرة ٤ ، وهذا دليل آخر على بطلان هذه الطرق المعلولة ، فالنتيجة المتيقنة التي نخرج بها من تمحيص النصوص في هذه المسألة هي أن مقاتلة الزاني الصائل واجبة شرعاً ، وماذون فيها ومثني على فاعلها رهو شهيد إن قتل ولا قصاص عليه إن قتل الزاني وأن تكليفه بالبينة على الزني هو تكليف مستحيل باطل .

أما الزاني الذي يجده الرجل على امرأته في غير بيت الزوجية سواء في بيت الزاني أو أي مكان آخر غير بيت الزوج ، فهذا زان فقط وليس بصائل ولا تحل مقاتلته ولا قتله ، بل أمره إلى الحاكم ليقم عليه الحد إذا ثبت الزنا أو بعزره أو ينزله تبعاً لاشتداد الشبهة أو انتفاؤها ، والزوج هو الذي جر على نفسه المساءة بافتحام بيوت الآخرين بغير إذنهم ، وليس له الإلحاق بالملاعنة .

٦ - آية اللعان نزلت حكماً فيمن جاء قاذفاً يرمى زوجته بالزنا بعد انقضاء الزنا ، ولم ينزل حكماً فيمن وقف على رأس الزاني وهو يزني بأهله ماذا يفعل ؟ ، هاهنا هو أمام صائل لا بد من مقاتلته .

٧ - في حديث ابن مسعود الذي عند مسلم لما سأل السائل رسول الله ﷺ عن هذه المسألة ، وماذا يصنع لم يأمره بالتمسك بالبينة ، فهذا تأكيد لاستحالة التماس البينة .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب أحمد وإسحاق : في قولهما إن أقام بينة أنه وجده مع امرأته أهدر دمه ، وذلك لمطابقته النصوص التي أوردناها في الرد الفصل ، غير أن ذلك يصح إذا وجده مع امرأته في بيته (في بيت زوج المرأة) لأنه في هذه الحالة الزان صائل ، ومقاتلة الصائل شرعية وواجبة ، ولا يصح القتل والمقاتلة إن وجده في

أى مكان آخر غير بيت الزوجية لأنه في هذه الحالة لا يكون صائلاً فلا نحل
مقاتلته ولا فته

وتُردد الشافعي بين إدامة الزوج الذي قتل الزاني وبين برأته قال مبرن
له من دمه ، يسعه فيما بينه وبين الله قتل الرجل إن كان ثيباً وعلم أنه قتل منها
ما يوجب القتل ، أى إذا تحقق الزنا من ثيب لأن حكمه الرجم وقيل موجباً
عليه القصاص ، ولكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم ، ومع عدم الإشارة
مكان ضبطه مثلباً بالزنا ، دل كان ذلك في بيت الزوجية أو خارجه ، دغم
الفارق الجسيم بينهما .

وأخطأ الجمهور في قولهم عليه القود لمخالفة النصوص لأقصاص على قاتل
الصائل ، لكن إن قتله وهو غير صائل أى خارج بيت الزوجية خصوصاً إذا
كان الزانى بكراً ليس عليه الرجم ، فالقصاص في هذه الحالة وارد .
وأخطأ مالك في قوله بالقصاص إن لم يأت بأربعة شهداء ، فإن طلب البينة
على الزنا منسوخ بآية اللعان ، وقتل الصائل مأذون فيه .

حكم الشرع

إذا وجد الزوج في بيته رجلاً على امرأته حلت مقاتلته ودمه هدر ، وإذا
وجده كذلك خارج بيت الزوجية فليس له المقاتلة لأنه زان غير صائل والزواج
هو المعتدى بالتجسس ، وليس للزوج إلا الملاعة .

مبب الخلاف

عدم التفرقة بين الزانى الصائل ، والزانى غير الصائل والغفلة عن التصوص
الكثيرة التي تبيح مقاتلة الصائل وتهدر دمه .

إلا الله وأنى رسول الله إلا باحدى ثلاث الثيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه للمارق [لجاعة] ١ .

٧ - عن مسروق عن عبد الله قال [قام فينا رسول الله ﷺ فقال والذي لا إله غيره لا يحل دم رجل مسلم يشهد ألا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا ثلاثة نفر التارك الاسلام المارق للجماعة والثيب الزانى والنفس بالنفس] قال الأعمش حدثت به ابراهيم فحدثنى عن الأسود عن عائشة بمثله .

١ باب قتل المرتد واستتابته

أقوال الفقهاء

المذهب والرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
الحسن ابن حنبل ^١	يستتاب مرة وإلا قتل ↓
مالك وأحمد وقول الشافعي ^١	يستتاب ثلاث مرات وإلا قتل ↓
أثر منسوب إلى علي بن أبي طالب ^١	يستتاب شهراً وإلا قتل ↓
أبي موسى الأشعري ^١	• شهرين • ↓
أثر منسوب إلى عمر ابن الخطاب ^١	• أبداً ولا يقتل (يسجن فقط) ↓
ابن حزم ^٢	الواجب إقامة الحد عليه ↑
ابن عباس ومعاذ بن جبل وأنس ومعاذ بن مقرن ^٢	• • • • • ↑
الجمهور ^٢	يستتاب فإن تاب وإلا قتل ↓
الشافعي ^٢	يستتاب الزنديق كما يستتاب المرتد ↓
بعض الشافعية ^٢	الداعية لا تقبل توبته وتقبل من غيره ↓
أبي إسحاق ^٢	يستتاب فإن تكرر منه لا تقبل توبته ↓
مالك ^٢	إن جاء تاباً يقبل منه وإلا فلا ↓
ابن عباس وعطاء ^٢	إن كان أصله مسلماً لم يستتاب وإلا استتاب ↓
الحسن وطاوس والظاهرية ^٢	يقتل في الحال ↑
أحمد وأبو حنيفة ^٢	لا يستتاب ↑
	وفي رواية إن تكرر منه لا تقبل التوبة ↓

(١) المحلى ١٢٣/١٢ (٢٤) (٢) المحلى ١٢٧/١٣ - ٨ (٣) فتح الباري ١٢ - ٢٦٩ (٢٧٢)

٢٨ - ديوان الجنائيات

المذهب والمراجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رداً صواباً خطأ ↓
أبو حنيفة ^١	من ارتد عرض عليه الاسلام وتكشفت شبهة ويحس ثلاثة أيام إن استعمل وبلا قتل من ساعته وكذا لو ارتد ثانياً لم يكن يضرب وفي الثالثة يحبس أيضاً حتى تظهر عليه التوبة ↓
أبو سنيّة ^٢	الكافر بسب نبي من الأنبياء يقتل حداً ولا تقبل توبته ↑ مطلقاً، ولو سب الله تعالى قبلت ↓ لأنه حق الله تعالى ؟
الشافعي ^٣	المرتد يقتل إن لم يتب وحجته أنه فسر الحديث [لا يجل دم امرئ مسلم إلا ... أو كفر بعد إيمان] قال معنى ذلك إذا لم يتب من الكفر !! معنى إذا أصر على الكفر، وهذا نفاه لا يدل عليه لفظ الحديث بأي حال من الأحوال، ولو كان للمعنى كما زعم لوجب أن يكون لفظ الحديث ... أو إصرار على الكفر بعد الإيمان، ومثل هذا التفسير في التخريب يدمر جميع الشرائع تدميراً، لأنه يسقط أي حد من الحدود لمجرد مفهوم عامض أو فكر شارح دون أي نص يؤيده أو يخبر بسدده . واحتج الشافعي أيضاً بضلالة الاستنباط بخبر الذي نطق بالشهادة في القتل متعوذاً من القتل أنها تقبل (أي التوبة) ولكن هذا لم يك مسلماً ثم ارتد، إنما هو كافر من البداية، فدخوله في الاسلام بأي لفظ ولو كانت نيته خلاف لفظه، يقبل منه بالنص الثابت [أنا لم تؤمر أن تشق عن صدورهم أو قلوبهم، ثم هذا كافر دخل الاسلام وهو خلاف المرتد الذي كان مسلماً ثم ارتد عن الاسلام، فخلط هذا بذلك هو من الأغاليط الردودة

الشافعي^١

لا تقع الفرة بين المرتد وزوجه إلا بانقضاء عدتها ، وهو
فسخ لا طلاق فاذا انقضت عدتها أو ادعت أنها اسقطت ولد آبان
خلقه فالقول قولها مع يمينها ولا سبيل له عليها ولو ماتت لا
يرثها لكن إذا رجع إلى الاسلام قبل العدة فمما على النكاح
وعليه نفقتها في عدتها أما إن كانت هي المرتدة فلا نفقة لها ،
وتشريعات أخرى كثيرة في القذف والظهار والطلاق والرجم
واللعان ↓ كلها باطلة لأنها مبنية على إمكان الاستتابة ، والحكم
الصحيح بقتل المرتد يقطع كل هذه التفريعات الباطلة .
وقال إن دخل الاسلام سكرانا استتيب أو قتل أو إن دخله
مغلوبا على عقله فلا استتابة ولا قتل ↑

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

لا نص باستتابة المرتدين فهي باطلة شرعاً

ولم يفعله رسول الله ﷺ ولم يأمر به فهو عمل باطل مردود وحديث مرفوض^٢
وهو شرع في الدين رأى الناس لم يأذن به الله فهو اشراك مع الله في
التشريع للعباد وهذا ظلم بين قال تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ
مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِّ يَنَّهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٣
وفعله في جنابة الردة معناه إسقاط حد الردة الذي أمر الله به على لسان
رسوله ، وإسقاط شرائع الله هو تبديل لكلمات الله وكفر بنعمة الله يؤدي
إلى البوار ، قال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كَفْرًا وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ
الْبُورِ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ﴾^٤

قتل المرتد هو حد من حدود الله بالنصوص القطعية الدجيحة ، والتوبة
لا تسقط الحدود، إلا في حالة واحدة نص عليها الشارع الحكيم جل جلاله
(١) الأم ٦-١٤٥ (٢) ن ١٩ و ٢٠ (٣) الشورى ٢١ (٤) ن ٤ (٥) ابراهيم ٢٨

وهي توبة الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إذا تابوا قبل أن يقدر عليهم قل تعالى ﴿إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم﴾ أما فيما عدا ذلك فجميع الحدود واجبة النفاذ بأمر الله وأمر رسوله مهما تاب المذنب قبل القدرة عليه أو بعد القدرة عليه ولو جاز اسقاط الحد بالتوبة لما قتل القاتل ولا رجم الزاني ولا قطع

السارق ولا جلد الرامي ولا حد شارب الخمر . II

ولا يمكن أن يتصور عقل قدراً من الفساد هو أشنع من هذا ولا درجة من الفوضى في الأحكام والاختلال في النظام وضياع الأمن على النفس والأموال والأعراض هي أشنع من هذا . . .

يأتونا ملطخة أيديهم بدماء الناس، عادية فروجهم على أعراض الناس، ناشبة أظافرهم في أموال الناس، والفة ألسنتهم في عفاف الناس، معربة خطاهم في حى الناس، فتتلفاهم بالبشر والآينار، ونقول لهم أمنا أمناً . . ما عليكم من بأس، ثم نلقنهم أنشودة للتاب، ونردهم إلى أهلهم آمنين من العقاب

إن اسقاط الحدود بالتوبة هو أبعد حدود الغفلة، هو عصيان الله بالجملة، وتمرد على أوامر الله ورسوله، وهدم أشرائع الدين، يسخط الله ويفزع صالح المؤمنين . فالذين قالوا باسقاط القتل عن المرتد إذا تاب قد خرقوا في دين الله برأيهم خرقاً آخر مثل الذى خرقوا في شرائعه الأخرى، ولا جواب لهم على ذلك إلا أن يقولوا هو من عند الله أو يقولوا هو من عند أنفسهم ولا ثالث لهما ، فان قالوا هو من عند الله لم يجدوا أثارة من نص في صخرة أو في السماوات أو في الأرض تصدق دعواهم، فسقط في أيديهم وقد جاؤا ظلماً وزوراً لاسلطان لهم به ولا برهان ضم عليه

وإن قالوا هو من عند أنفسنا شرعناه برأينا فقد اعترفوا بذنبهم ورجعوا عن خطأهم وكان الله غفورا رحيما .

ليس الدين بالرأى وإن الرأى فى معارضة النص هو اتباع الهوى واتباع الهوى يضل عن سبيل الله قال تعالى ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فىضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ﴾ (١)

الرأى الذى هو من عند الناس هو الخطأ والخلل والزيغ والزلل والضلال والباطل .

والنص الذى هو من عند الله هو الحق والعدل والنصواب والحكمة والقول الفصل قال تعالى ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ﴾ (٢) وقال تعالى ﴿ فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ﴾ (٣) وقال تعالى ﴿ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما ﴾ (٤)

والحق هو ما أنزل الله وبلغه رسوله وكل ما بعد الحق فهو ضلال قال تعالى ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصِرُّونَ ﴾ (٥)

لقد أنزل الله الحدود بالحق وأمر بانفاذها على وجهها وأمره الحق ونهى عن تعطيلها بشفاعاة أو رافة ونهى الحق، ولم يأذن بالعفو عن شئ منها بالتوبة إلا فى المحاربين فقط، هذا قوله فى كتابه وقوله الحق

الحق هو قتل المرتد تاب أو لم يتب قال ﷺ [من بدل دينه فاقتلوه] (٥) التوبة عمل قلبى لا يعلمه إلا الله وليست التوبة مجرد تلفظ باللسان فقد يقول للره بلسانه ما لبس فى قلبه فيكون أمام الناس من التائبين وهو فى علم

(٣) النساء ١٠٠

(٢) المائدة ٤٨ ر ٤٩

(١) ص ٢٦

(٥) ن ٤

(٤) يونس ٣٢

الله من المصيرين فالتوبة التي تنفع العبد عند ربه هي التوبة النصوح بقلبه فهذه
يعملها بقلبه والله مطلع عليها ولا حاجة له أن يتلفظ بلسانه

والتوبة التي يقولها الانسان عند رؤية العذاب، هذه توبة كل كذاب، لا
تجبي من العقاب ولا يقبلها الله تعالى

فلا توبة عند حضور الموت قل تعالى ﴿ولست التوبة للذين يعملون
السبث حتى إذا حضر أحدهم الموت قل إني تبت الآن﴾ (١)

ولا توبة عند رؤية بأس الله قال تعالى ﴿لم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا
بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخمر هنالك الكافرون﴾ (٢)

والرجم والقتل والقطع كل ذلك من بأس الله فإذا استتبنا المحكوم عليه
بالقتل لكي نرفع عنه القتل فكل انسان سيمتوب بلسانه ولو كان قلبه على خلاف
ذلك فهذه التوبة عند رؤية البأس لا تنفعه عند الله ولا عند الناس فلا خير فيها.
على أنه حتى ولو كانت توبته توبة قلبية نصوحا فهي لا تدفع عنه اقامة
الحد في الدنيا ولكنها تنفعه عند الله فيبعثه مؤمناً لا كافراً

فاستجابة الرد لا عفاة من القتل هي كما بينا بالنصوص القطعية في مسهل
هذا الرد بدعة مردودة وضلالة مرفوضة وظلم بين

فنحن لا نستطيع لرفع عنه القتل ولكن لنكشف حقيقة قبل قتله بما
نراه من قوله وفعله بعد أن نزع من فكره أى أمل في النجاة من القتل حتى
لا تكون أقواله وأفعاله خداعاً لنا بقصد النجاة من القتل

نؤكد له أن القتل لا مفر منه حداً على خطيئته، ولكننا نؤكد له في نفس
الوقت أنه إن قتل مؤمناً فهو إلى رحمة الله وإن قتل كافراً فهو إلى عذاب الخلد
ثم ننظر عمله وهو على يدنة تامة من حمية قتله، فإن رأيناه يصلي ويستغفر وينطق

(٢) غافر ٥٨

(١) النساء ١٨

بالشهادتين مع يقينه من الموت فهو في ظاهر الأمر من المسلمين وهذا ضروري لكي تقتصر في جثته وفي تركته، إن علمناه (والله أعلم) مسلماً صليماً عليه بعد قتله ودفناه في مدافن المسلمين، وحلت تركته لورثته المسلمين وإن كان غير ذلك فلا صلاة عليه ولا دفن في مدافن المسلمين ولا ميراث لأحد من المسلمين من تركته، إنما هي نجس يطرح الكافرين الذين ارتد إليهم قال (ﷺ) [لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم]

إنه من السمات الدائمة اللازمة في جميع الشرائع الوضعية الباطلة التي يضعها الناس ويشرعونها برأى أنفسهم غير اذن من الله التناقض الشديد والخلاف البعيد. انظر الى تلك الشرعة الباطلة التي ابتدعوها « شرعة استنابة المرتد » انظر إلى اختلافهم الشديد في أعداد اصطنعوها وآجال قطعوها وشرائط وضعوها ! ما أنزل الله بها من سلطان ليست في كتاب ولا سنة، وهذا هو المميز الحاسم بين الشرائع التي من عند الله والشرائع التي من عند الناس، ما كان من الله فلا اختلاف فيه أبداً وما كان من عند الناس فهو كثير الاختلاف قال تعالى ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾

اختلفوا في عدد مرات الاستنابة

فمنهم من قال يستتاب المرتد مرة واحدة فإن تاب وإلا قتل

ومنهم « يستتاب ثلاث مرات »

واختلفوا في آجال الاستنابة ومدتها

فمنهم من قال يستتاب المرتد ساعة من نهار

ومنهم « يستتاب يوماً واحداً وإلا قتل »

ومنهم من قال يستتاب المرتد ثلاثة أيام وإلا قتل

(٢) النساء ٨٢

١ (٦٧٦٤ و٤٢٨٣ و٣٠٥٨) فتح

ومنهم من قال يستتاب المرتد شهراً وإلا قتل

» » » شهرين

» » » أبدا ولا يقتل (ولكن يسجن)

واختلفوا في شروط التوبة التي تصلح - بزعمهم - لاسقاط حد القتل

فمنهم من قال يشترط ألا يكون المرتد داعية فهذا لا تقبل توبته

» » » ألا يكون عائدا إلى الردة بعد توبة سابقة

» » » ألا يكون أصله مسلما

» » » أن يأتي هو تائبا لا أن يؤتى به مذنباً

كل ذلك فتقاً برأى أنفسهم . . كل ذلك قذفا بالغيب من ممكن بعد

فأين أيها الفقهاء في كتاب الله أو في سنة رسوله وجدتم كل هذه البدع

التي ابتدئتم . . ؟

أين ذكر كل هذه الأعداد . . ؟

أين بيان كل تلك الآماد . . ؟

أين وجدتم هذه الشروط التي اشترطتموها للتوبة الزعومة ؟

كلا بل هو قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

بل هو اتباع الظن ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئا

بل هو الحكم في الدين بالرأى ، والرأى في الدين هو عين الفساد (قال

فرعون ما أريكم إلما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد)

ولما فاتتهم الحجة من النصوص ، بل صاواتهم وأحدثت بخناقهم انهوص ،

راحوا يلتمسون لتبرير بدعة استتابة المرتدين ، بعض آيات المواظ والمداية

قباهت حججهم بالنفل ، وعادوا بخيبة الأمل ، إذ جعلوا المعصية طاعة وقلبوا

(١) غافر ٢٩

الباطل حقاً . ١١١

استمع لما يقولون ...

قالوا انسقط حد القتل عن المرتد ، وندعوه إلى الرجوع إلى الاسلام بالحسنى
لأن الله تعالى يقول ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ ١١١

بإعجاب ١١ أليس الذي أمر بالموعظة الحسنة ، هو الذي أمر بقتل المرتد ١٢

أنعصون الله بأسقاط الحد ، لكي تطيعوه بالموعظة الحسنة . ١٢..

أجعلتم للعصية وسيلة إلى الطاعة ١٢

هلا فعلتم ذلك في جميع الحدود ١٢ . . فأسقطتم القتل عن القاتل ، واكتفيتم

بوعظه وتوبته ، وأسقطتم الرجم عن الزاني ، واكتفيتم بوعظه وتوبته ،

وكذلك في السارق والقاذف وشارب الخمر وسائر الحدود ١٢

أليس قتل المرتد حداً كسائر الحدود ١٢

فإن أسقطتموه بدعوى الموعظة الحسنة ، فأسقطوا سائر الحدود في جميع شرائع

الاسلام واستبدلوها بالموعظة الحسنة ١١١

أم أنتم تلعبون بالحدود . فريقاً تسقطون ، وفريقاً تقيمون ١١١ تقسمونها

برأيكم كما تشتهون ﴿ كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِبِينَ * الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ

عِضِينَ * فَوَرَبُّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ٢

هل معصية الله تعالى من الموعظة الحسنة ؟ ألا إن إهدار حدود الله معصية

كبيرة .. لا موعظة حسنة ...

يقولون أسقطنا حد القتل عن المرتد ، وقبلنا توبته ، لأننا نريد هدايته ١١١ فأن

رسول الله ﷺ يقول [لأن يهدي الله بك نفسك وأحدة خير لك من حمر النعم]

فيا عجباً ١١١ أتكون هداية النفوس ، بتلقينها أسوأ الدروس ١٢ ألا إن تبديل

فمر الله ، وإسقاط حدود الله ، فهو من أول الدروس ، وما هو بهدابة
للدروس ، هذا كما بين بدعة وظلم ومعصية ، ولا بتقرب إلى الله بفعل المعصية ...
كقطعة الأيقام من كد فرجها لينها لم تزي ولم تصدق

من سب الله تعالى فهو كافر لا محالة ، ومن سب نبياً من الأنبياء ، فهو كافر
لا محالة ، وإما مسلم فعل ذلك فهو مرتد ، واجب قتله كأي مرتد لأي سبب
آخر ، ولا فرق بين سب نبي ونبي آخر ، ولا بين سب الله وسب أنبياء الله كل
ذلك كفر يوجب على فاعله حد الردة قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ
وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ
وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَٰئِكَ هُمُ
الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ وقال تعالى ﴿ وَمَنْ
يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْأَنْكَاثِ وَكُنُوزِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا
بَعِيدًا ﴾^١ ولا التفات إلى ضلالة ﴿ حق الآدمي وحق الله تعالى ﴾ التي ما أنزل الله
بها سلطان ، الحق كله لله ، والأمر كله لله ، والحكم كله لله ، فلا يستتر لكم
الشیطان ، ولا يستخفكم الذين لا يوقنون

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب ابن حزم في قوله الواجب إقامة الحد على المرتد ، لمطابقة النص^٢
وأصاب ابن عباس ومعاذ بن جبل وأنس ومعاقل ابن مقرن في قولهم
الواجب إقامة الحد على المرتد ، لمطابقة النص^٣
وأصاب الحسن وطاوس والظاهرية في قولهم يقتل في الحال ، لمطابقة النص^٤
وأصاب أحمد ابن حنبل وأبو حنيفة في قولهم لا يستتاب ، أي لأسقاط
الحد بل لا بد من إقامة الحد ، لمطابقة النص^٥

وأصاب أبو حنيفة في قوله من سب نبيا من الأنبياء يقتل حداً لأنه كفر
بعد إيمان عليه حد القتل طبقاً للنص

وأخطأ الحسن ابن حي ومالك والشافعي وأبو مومى الأشعري والجمهور
واليث وعطاء وإسحاق ، في أقوالهم المختلفة بالاستتابة ، لا نعدام النص بأي شيء
من ذلك ولمعارضة النص القطعي بوجوب الحد .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله من سب الله تعالى ، ثم تاب قبلت توبته لأن هذا
حق الله تعالى ، أما من سب نبياً فلا تقبل توبته ويقام عليه الحد ، لأنه حق
لآدمي ، أضلولة حق الآدمي وحق الله تعالى هي أضلولة قديمة ابتدعها الفقهاء
وقد قندناها تفنيدياً في كتاب القذف فليرجع إليها .

وأخطأ الشافعي في قوله يقتل إن لم يتب بمعنى أنه إذا تاب لا يقتل ،
بل هو يقتل تاب أو لم يتب وقد فصلنا بطلان إسقاط التوبة للحدود فليرجع إليها .
وأخطأ في قوله لا تقع الفرقة بين المرتد وزوجه إلا بعد انقضاء عدتها ،
وأنه إذا رجع إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها فمما على انكاح ، و فرع فروعاً
كثيرة على ذلك في الطلاق والرجعة والظهار والميراث والنفقة كلها ضالة باطلة
لأنها مبنية على ضلالة الاستتابة ، بل هو يقتل حتماً ، وبقتله سقطت كل الأحكام
التي فرعها وأخطأ في قوله إذا دخل الإسلام سكراناً استتيب أو قتل ، أولاً الاستتابة
بالملة . ثانياً أفعال السكران كالمجنون لا اعتبار لها إذ القلم مرفوع عن المجنون حتى
يفيق ، ولكن إذا ثبت على الإسلام بعد افاقته من سكره كان معنى ذلك أنه
اختار الإسلام وهو في صحوة فيقتل إذا ارتد عنه .

حكم الشرع

المرتد عن الإسلام يقتل حتماً ، تاب أو لم يتب ، قضاء الله ورسوله ، ولكن ينظر
(١) ن ٤

إلى حالة قبل إقامة الحد عليه فإن كان قد تاب ، بعلى عليه ، بعد إقامة الحد ،
وبدفن في مدافن المسلمين ، وإن كان مصرأ على كفره ، لا بعلى عليه وطرحت
جيفته لا ككافرين وكذلك تركته ، لا يبرئه أحد من المسلمين .

سبب الخلاف

الحكم في دين الله بالرأى دون النص ، وفي معارضة النص ، وشرع ما لم
يأذن به الله ومعارضة النصوص القطعية بالأصول النقية المبتدعة (- في الله وحق
الآدمي) .

٢ باب المرأة المرتدة

أقوال الفقهاء

للذهب والمرجع	رأى للذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
الجمهور وابن عمر والزهري والنخعي علي	تقتل المرتدة إن أبت التوبة ↓
عمر ابن عبد العزيز	تسترق ↓
الثوري وعطاء وابن عباس	تباع بأرض أخرى ↓
أبو حنيفة	تحبس ولا تقتل ↓
	تحبس الحرة ، ويؤمر مولى الأمة أن يجبرها ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

هذا باب ما كان ينبغي أن يكون

هذا سؤال ما كان ينبغي أن يسأل

ولكن الفقهاء فتحوه فوجب أن نسده ، والمتعنتين سألوه فوجب نرده

عم يتساءلون ١٢ عن حكم المرأة المرتدة ١١١

النساء شقائق الرجال ، حكمهن في كل أمور الدين هو حكم الرجال إلا ما نزل

به نص صحيح يخص جنسهن . الحكم واحد للقاتل والقاتلة والسارق والسارقة ،

والزاني والزانية ، والشارب والشاربه ، والقاذف والقاذفة ، والمحارب والمحاربة

والمرتد والمرتدة ، فميم يتساءل هؤلاء عن حكم المرأة المرتدة ١٢

أليس هو حكم الرجل المرتد سواء بسواء ١٢ ، هل جعل الله ورسوله

للرأة المرتدة حكماً غير حكم الرجل المرتد ١٢

وليت الذين تعنتوا فتساءلوا ، نلسموا الجواب ، من مصادر فصل الخطاب

(١ فتح الباري ١٢/٢٦٨)

من الكتاب والسنة ، إذا هلدوا إلى الحق ، ولعلوا أنه لا محل لهذا السؤال
لبنهم تيمموا شطر السنة والكتاب ، ولسكنهم التمسوا الجواب من رأى
والظن والخيال ، فذهبت بهم الآراء والظنون كل مذهب .

فمنهم من قال تسترق المرأة المرتدة .

ومنهم من قال تباع بأرض أخرى

ومنهم من قال تحبس ولا تقتل

ومنهم من قال تحبس الحرة ويؤمر مولى الأمة أن يجرها

ومنهم من قال تقتل المرتدة إن أبت التوبة

وكل ذلك إغراق في الخيال ، وبعد عن الحق ، لا وجود لشيء مما قالوا

في الكتاب ولا في السنة ، إنما هو تحكم في الدين بالآراء والأهواء ،

وشرع ما لم يأذن به الله ، فإننا لله وإنا إليه راجعون

إنما أمر الله تعالى على لسان رسوله بقتل المرتد تاب أو لم يتب رجلاً كان

أو امرأة حراً كان أو عبداً ، الحكم عام فلا معنى للتفريعات ، كلها تخضع

لحكم واحد .

تفنيد أقوال الفقهاء

هاهنا قد أخطأ الفقهاء جميعهم بلا استثناء .

أخطأ الجمهور وابن عمر والزهرى والنخعي في قولهم تقتل المرتدة إن أبت

التوبة ، لا صحة لشرط التوبة ، بل تقتل تابت أو لم تنب لمخالفة النص

وأخطأ علي في قوله : تسترق بل تقتل طبقاً للنص

وأخطأ عمر ابن عبد العزيز في قوله تباع بأرض أخرى ، هذا من تفانين

الرأى لا من شرع الله وشرع رسوله .

(١) ن ٤

وأخطأ الثوري وعطاء وابن عباس في قولهم نجس ولا تقتل ، كبل هذه
أفكار النار وأموالهم وليست أحكام الكتاب والسنة .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله نجس الحر ويؤمر مولى الأمة أن يجبرها ، هذا
خطأ مركب ، أولاً لأن حكم الردة هو القتل وليس الحبس وثانياً لأن الجبر
على الدين هذا ضد القرآن الكريم لا إكراه في الدين

حكم الشرع

حكم المرتد ، هو حكم المرتد ، سواء بسواء ، القتل حتماً تاب أو لم يتب .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص ، وفي معارضة النص ، والانطلاق في
التفانين في أحكام الدين وشرع مالم يأذن به الله

٣ باب من بدل كفرًا بكفر أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب خطأ
الشافعي وأبو سليمان	لا يقرون على ذلك ، بل يبتد إليهم عدم ، ويخرج إلى دار الحرب ، فإن ظفر به بعد ذلك ، فمنهم من قال إن رجوع إلى كفره الأول ترك ، ومنهم من قال لا يترك ولا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف ↓
أصحاب ابن حزم ، ابن حزم	من ترك كفرًا إلى كفر آخر ، يجبر على الإسلام ↓ أو يقتل ↓
أبو حنيفة ومالك وأبو ثور	لا يعترض عليهم ، الكفر دين واحد ، ولا إكراه في الدين ↑

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

• اغلظكم بأنفسكم يامعشر الفقهاء ١٢

هل ظننتم أنكم شركاء الله عز وجل ، تشرعون من الدين للناس ، مثلما يشرع الله من الدين للناس !! وتصدرون في الدين من الأحكام ، غير ما أنزل في كتابه من الأحكام !! هل أذن الله بتيه مما تقولون !! ألم تسمعوا قول الله عز وجل ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾

ما ظنكم أيها الفقهاء بنا معشر المسلمين ١٢

أتظنون أننا قد عبدناكم من دون الله ١٢ كما عبدت اليهود والنصارى أجيالهم ورهبانهم من دون الله !! تحلون لنا برأى أنفسكم وتشرعون

(١) المحلى ١٢٩/١٣ (٢) المحلى ١٣٢/١٣ (٣) الشورى ٢١

بأهوائكم من الدين ما لم يأذن به الله ، فسمع لكم ونطيع ، ونطرح حكم الله وحكم رسوله ١١ إن اليهود والنصارى يعبدون أجبارهم ورهبانهم من دون الله ، لأنهم يحلون لهم ويحرمون فيسمعون لهم ويطيعون ، فأنزل الله فيهم ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنَّى يَرْفَعُونَ اتَّخَذُوا أَجْبَارَهُمْ وَرَهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ١٢﴾

لقد وجدتم والله أمما لكم عابدين ، يهرعون لما تقولون ، ويسمعون لشرائعكم ويطيعون ، قد اختلفوا فيما بينهم كما تختلفون ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلِّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ ١٣﴾ فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ
من أين أخرجتم لنا هذا الذي به تأمرون ١٢ وتريدون أن تحكموا به في
شرعية الإسلام ١٢

من أين في كتاب الله أو في سنة رسوله ، وحدثكم أن من ترك ككفرا إلى
كفر آخر أنه يقتل أو يجبر على الإسلام ١١١٢

أو أنه يقبض إليه صده ويخرج إلى دار الحرب ١١١٢
أو أنه أما يرجع لتكفيره الأولى أو يدخل الإسلام أو البغية ١١١٢
يا عجباً لكم ، أنأمرونا أن نقتل الكاثوليك الذي تحول إلى البروتستانتية ١٢
أو الأرثوذكسية الذي تحول إلى الكاثوليكية ١٢ أو النصراني الذي تحول
إلى اليهودية ١٢ أو اليهودي الذي تحول إلى النصرانية ١٢

ما شأننا بهم في كفرهم ١٢ هل أمر الله ورسوله بذلك ١٢

ما فضل كفر على كفر ١٢ ما فضل السعير على الجحيم ١٢

من أين جئتم بهذه التشريعات ١١٢

آله أذن لكم أم على الله تفكرون ١١٢

(١) التوبة ٣١ (٢) المؤمنون ٨٢ - ٨٤

٢٩ (١) ديوان الجنايات

كلا .. لا يشرع أى حكم فى دين الله إلا بأمر من الله ، بنص صحيح صريح ، فقتل المرتد عن دين الإسلام إلى أى دين آخر ، قد شرعه الله تعالى بالنص الصحيح الصريح ، بلسان نبيه ﷺ التارك للإسلام المختلف للجماعة والشيء الزانى والنفس بالنفس ، فأين أمر الله تعالى الذى يقضى بقتل الكافر إذا ترك كفره إلى كفر آخر ۱۱۲

كلا ... ما شرع الله شيئا من ذلك ، وإنما شرعه الفقهاء ، بغلوهم وآراء عقولهم ، ونحن لا نعبد إلا الله ، ولا نعبد الفقهاء مع الله ، ولا نعبد الفقهاء من دون الله ، لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون

تفنيد اقوال الفقهاء

أصاب أبو حنيفة ومالك وأبو ثور فى قولهم لا يعترض عليهم الكفر دين واحد ، ولا إكراه فى الدين ، أصابوا لموافقة النصوص وأخطأ الشافعى وأبو سليمان فى قولهما ، لا يفرون على ذلك ، بل ينبذ إليهم عهدهم ، ويخرج إلى دار الحرب ، فإن ظفر به بعد ذلك ، فأما يرجع إلى كفره الأول أو يدخل فى الإسلام ، أو السيف ، لأنص بشيء من ذلك فهو باطل كله وأخطأ ابن حزم وأصحاب ابن حزم فى قولهم ، يجبر على الإسلام ، أو يقتل لأنص بشيء من ذلك ، فلا اعتبار له

حكم الشرع

لا يتدخل الإسلام البتة فى عقائد أهل الذمة ، قد أقروا على مزاولة كافة عباداتهم وعقائدهم فى كنائسهم ومعابدهم ، لا يعنيه بأى حال أن ينتقلوا من كفر إلى كفر آخر الأمر لديه سيات

سبب الخلاف

شرع ما لم يأذن به الله تحكمنا فى الدين بالرأى

٤ باب الاكراه في الدين

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
ابن حزم	يكره المسلم المرتد على الإسلام ↓ ، ويكره الكافر المتحول إلى كفر آخر على الإسلام ↓ حجته زعم أن آية لا إكراه في الدين منسوخة ، وأن رسول الله ﷺ لم يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف ↓ ، وصح عنه الإكراه في الدين ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

الإكراه هو وقوع القهر والفسر من سلطان قاهر على المسكوك لكي يفعل ما يريد المسكوك أو يهلكه ، لا بدع له مجالا للاختيار .

أما تخيير المرء بين أمرين أو أكثر ، يفعل منها ما يشاء ، فليس هذا إكراهاً على أمر معين بذاته ، وإنما هو خيار بين عدة أمور يختار منها ما يشاء سواء كانت هذه الأمور مقبولة لديه أو غير مقبولة ، هذا اضطرار إلى مجموعة من الخيارات وليس إكراهاً على أمر واحد محدد .

إذا خير المرء بين الإسلام أو الجزية أو القتال ، فلا شك أن هذا خيار بين ثلاثة أمور ، وليس إكراهاً على أمر واحد معين ، هو خيار بين ثلاثة أشياء حتى ولو كانت جميع مواد الخيار غير مقبولة لدى الخبير .

أما إذا قيل له لا تقبل منك إلا الإسلام ، فهذا هو الإكراه على الإسلام ﴿ لا إكراه في الدين ﴾^٢

الإكراه هو إجبار على أمر واحد لا بديل له إلا الموت أو العذاب والموت والعذاب هو قطع لكل اختيار ، فإذا انقطع الخيار تحقق الإكراه

(الحلى ١٣/١٣ - ١٣) (٢ البقرة ٢٥٦)

أى أن الإكراه لا يكون إلا إذا انعدم الخيار

أما الاضطرار فهو الإجبار على نوع من الخيار ، هو الإجبار على عدة أمور يختار منها المضطر ما يشاء ، أى أن الإضطرار هو إكراه على شيء من الخيار ، أما الإكراه فهو قطع لكل خيار .

والله تعالى نهى عن الإكراه فى الدين ، ولكنه أمر بالاضطرار إلى الدين ، نهى عن الإكراه الذى لا خيار فيه ، ولكنه أذن بالاضطرار الذى فيه شيء من الخيار .

فقد أمر الله تعالى بلسان رسوله بتخيير الكفار بين الإسلام أو الجزية أو القتال ، فهذا اضطرار إلى اختيار أحد هذه الأمور الثلاثة ، وليس إكراهاً على أى أمر منها بذاته دون باقى الثلاثة .

ومما يدل على أن الإكراه هو إجباره على أمر واحد لا بديل له ، ماورد من أمثلة ذلك فى القرآن الكريم ، فمنها : -

١ - إكراه فرعون السحرة على ما فعلوا أو يعذبهم بالتعذيب من خلاف أو التصليب فى جذوع النخل . قال تعالى حكاية عنهم ﴿ إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِنَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِنَّ مِنَ السُّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾^١

٢ - إكراه الموالى إمامهم على البغاء للكسب من بغيةين قال تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنِ ارْدُنَّ تَحْصِنًا ﴾^٢

٣ - إكراه الجبارين المؤمنين على النطق بكلمة الكفر أو يقتلونهم .

قال تعالى

﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾

(١) طه ٧٢ : (٢) النور ٣٣

وهكذا لا بد للإكراه من سلطان قاهر يجبر المكروه على فعل ما يريد أو يفتك به ، فإذا انعدم السلطان القاهر الذي يجبر على فعل الأمر المكروه أو العذاب ، فلا إكراه هناك ، وإنما هو اضطرار إلى أحد مكروهات يختار منها المضطر ما يشاء ، أما العذاب أو القتل فهو قاطع لكل اختيار .

فاختيار الذمى دفع الجزية مع البقاء في أرض الاسلام ، ورفضه الدخول في الاسلام مع دفع الجزية ، هذا خيار واضح بين أمرين ، يختار منهما ما يشاء ، وليس هذا إكراهاً في الدين البتة ، وكيف يكون هذا إكراهاً في الدين ، وقد قبل منه البقاء على دين الكفر وهو في دولة الاسلام ؟! لو أننا قلنا له الاسلام أو القتل ، فدخل الاسلام تفادياً للقتل ، لكان هذا إكراهاً في الدين لا شك فيه ، ولكن الله تعالى قد نهى عن ذلك ، وأمر بتخييرهم بين الاسلام أو الجزية أو القتال ، فاختار كل فريق منهم ما شاء من ذلك

وكذلك فعل رسول الله ﷺ في اليهود من بنى قينقاع وبنى النضير لما نقضوا عهدهم مع رسول ﷺ أساد عليهم عرض الاسلام [يامعشر يهود أسلموا تسلموا] فلما رفضوا الاسلام أجلاهم فكان هذا خياراً بين الاسلام أو الجلاء فاختاروا الجلاء ، فليس هذا إكراهاً في الدين ، بل قد سمح لهم بالخروج بدينهم حيث شاؤوا

وكذلك فعل رسول الله ﷺ في الوثنيين من مشركي العرب تركوا في ديارهم على وثنياتهم ومشركهم ، بيهود عاهدوا رسول الله عليها ، ولم يكرهوا على الدخول في الاسلام ، حتى إذا نزل أمر الله عز وجل ، بنذ عهود جميع المشركين قبل وفاة رسول الله ﷺ بسنة واحدة ، عندما نزلت « براءة » عام حجة أبي بكر بالناس ، لم يجبرهم رسول الله ﷺ على الاسلام ، وإنما آذنه بنذ

(١) الج ١٠٦

العهود ، وأعطاهم مهلة أربعة أشهر يسبحون في الأرض ، ليختاروا ما يشاؤون
إما الاسلام فأخواننا في الدين ، وإما الخروج بوثنيتهم وشركم حيث شاؤا ،
خارج الجزيرة العربية ، فإن رفضوا هذا وذاك ، وبقوا في الجزيرة على شركهم
بعد المهلة ، فهم أعداء كالحون قد ناصبونا العداء ، فلا بد من مقاتلتهم قد
اختاروا هم القتال ، ورفضوا الخيارين الآخرين

وكذلك فعل رسول الله ﷺ في مرض الموت الذي قبض فيه ، كان مما
أمر به قوله [أخرجوا للشركين من جزيرة العرب] ، لم يأمر ﷺ بأكرامهم
على الدين ، وإنما أمر بأخراجهم إن أبوا الإسلام ، فهو كما ترى خيار بين
الإسلام أو الجلاء أو القتال ، كفعله ﷺ باليهود وبالشركين أصحاب
العهود ، وكما أمر الله عز وجل في براءة أن يبقى منهم على شركه ولم يخرج بعد
مهلة الأربعة أشهر .

وهكذا يثبت ثبوتنا يقيناً قاطعاً ، أن أمر الله عز وجل الذي لم يتبدل ولم
يتحول ، هو دائماً عدم الأكرام في الدين ، وأن أفعال رسول الله ﷺ
وأقواله طول حياته ، هي عدم الأكرام في الدين ، وأنه ﷺ لم تصدر منه
كلمة واحدة ، ولا فعلة واحدة تخالف ذلك الأمر الآلهي .

وأما الذين زعموا أن الأمة مجمعة على أكرام المرتد عن دينه ، فمن قائل
بكره ولا يقتل ، ومن قائل بكره ويقتل ، فهؤلاء خاطئون في هذا الزعم وهم
في فهمهم أن القتل كان للأكرام مسيئون للفهم ، ثم هم فضلاء عن خطأ الزعم
وسوء الفهم ، قد حكموا على الدين بالباطل ، بناء على حكم قديم بالباطل ، فكان
هذا باطلاً مترتباً على باطل .

أما خطأ الزعم فظاهر من بيانات الزاعمين أنفسهم ، من كتابتهم بأيديهم ١٢

هؤلاء الذين زعموا أن الأمة مجمعة ، على إكراه المرتد عن الدين بالاستنابة
فإن تاب وإلا قتل ، هؤلاء أنفسهم قد ذكروا في مصنفاتهم ، أن فريقا من الفقهاء
يقول بذلك ، وفريقا لا يقول بذلك ، فأين الاجماع إذا أيها الزاعمون ؟
إن ابن حزم نفسه ، وهو القائل بهذا الزعم ، قد أثبت في مصنفه من الفقهاء ، الذين لا
يقولون بالاستنابة والاستكراه ، (ابن عباس ومعاذ بن جبل وأنس ومعتل
ابن مقرن) ، بل لقد قال ابن حزم نفسه بذلك ، قال الواجب إقامة الحد على المرتد
وقال غيره مثل ذلك ، ففي فتح الباري من الفقهاء الذين لا يرون الاستنابة
ولا الإكراه الحسن وطاوس والظاهرية ، قالوا يقتل المرتد في الحال^٢ ومنهم
أحمد وأبو حنيفة قالوا لا يستتاب المرتد^٣.

إذا فقد ثبت من كل ما تقدم أنه لا أجماع من الأمة على إكراه المرتد
فسقط هذا الزعم الخاطي^٤.

وأما سوء الفهم فأنهم تصوروا أن القتل كان بسبب رفض التوبة لما استتيب
أي أنه إكراه على العودة إلى الإسلام فرفض فقتل ، وهذا فهم غير صحيح من
الناحية التشريعية ، ومن الناحية الواقعية .

أما من الناحية التشريعية فإن القتل شرع حداً للجريمة الردة ، لا للإكراه
في الدين ، شرع عقوبة للردة ، سواء تاب المرتد أو لم يتب ، فهو كحد السرقة
وحد الزنا وسائر الحدود التي شرعت عقوبة لتلك الذنوب ، تقام كلها بلا التفات
إلى توبة المذنب ، الحد لازم سواء تاب المذنب أو لم يتب .

وأما من الناحية الواقعية ، فإنه إذا كان فريق من الفقهاء قد أساءوا بإسقاط
حد القتل عن المرتد إذا تاب ، فإن هناك فريقاً آخر قد أصاب وأحسن بأَمْضَاءِ
حد القتل في المرتد بلا استنابة ولا إكراه ، لم يُبْطَلُوا حد الله بل أمروا بقتل

(١) المحلى ١٧٢/١٣ (٢) فتح الباري ١٢-٢٦١

(٣) فتح الباري ١٢-٢٧٢

المرتد في الجبال ، كؤلاء الذين ذكرنا أسماءهم آنفاً ، إذا فاشرع والواقع يكذبان أن القتل كان لأكرام على الاسلام ، بل كان عقوبة على جنابة الردة ، فثبت بذلك سقوط هذا الفهم الفاسد ، ليس القتل أكراماً في الدين ، ولكن عقوبة المرتدين .

وأما حكمهم بالباطل ، بناء على باطل آخر ، فذلك كالآتي :-

أما الباطل الأول فهو أنهم زعموا أن رسول الله ﷺ لم يقبل من الوثنيين من العرب إلا الإسلام أو السيف . وهذا باطل مؤكد يكذبه القرآن ووقائع التاريخ ، أما القرآن فقد ذكر صراحة المشركين الذين كان لهم عهد عند رسول الله ﷺ وكانوا يطوفون بالبيت عراباً ، فهؤلاء ظلموا في خيصة العرب على أمرهم ، وفي ظل عهودهم حتى نزل القرآن بنقض عهودهم ، ومنعهم من دخول المسجد الحرام ، فكيف يقال هؤلاء أن رسول الله ﷺ لم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ؟ وهو قد قبل منهم البقاء على الشرك في ديارهم يهوديتهم وبينهم . . . ولقد تواترت وقائع التاريخ عن حضور المشركين مواسم الحج حتى العام التاسع للهجرة أي قبل وفاة رسول الله ﷺ بسنة واحدة ، ثم إنه حتى بعد نزول براءة منعتهم من دخول المسجد في العام القابل ، لم يكن الحكم بين رسول الله ﷺ وبينهم هو الإسلام أو السيف كما يقول الزاعمون ، بل قد أمهلهم رسول الله ﷺ كما أمر الله أربعة أشهر يسيحون في الأرض ، وكان الحكم هو إما الإسلام ، وإما الخروج من الأرض ، وإما القتل . . . فثبت بطلان القول بأن رسول الله ﷺ لم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، بل قد خبرهم بين الإسلام أو الجلاء ، أو القتل .

وأما الباطل الثاني المرتب على الباطل الأول ، فهو أنهم لما زعموا أن رسول

الله ﷺ لم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، قالوا فهذا إكراه في الدين ،
وقالوا فصح عنه الإكراه في الدين ، وقالوا إذا فآية (لا إكراه في الدين)
منسوخة ، وهذا كله باطل ، لا الآية منسوخة ، ولا هذا الذي فعله رسول الله
ﷺ إكراه في الدين ، ولا صح من رسول الله ﷺ أبداً أنه أكره أحداً
في الدين ، بل هو خيار صريح بين الإسلام ، أو الجلاء ، أو القتال .

فكان حكمهم على الشريعة أنها تأمر بالاكراه في الدين حكماً باطلاً ، وقد
بنوا هذا الباطل ، على باطل سابق هو زعمهم أن رسول الله ﷺ لم يقبل من
المشركين إلا الإسلام أو السيف ، وهذا باطل آخر صارخ كما أسلفنا ، فالقضية
كلها باطل معترب على باطل .

فهذه الآية الكريمة ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ هي آية محكمة ثابتة إلى يوم
القيامة ، غير منسوخة ولا مخصوصة . بحكمها فعل رسول الله ﷺ حتى لقي الله
عز وجل ، وبحكمها فعل خلفائه من بعده ، لم يكرهوا أحداً أبداً على اعتناق
الإسلام بل حكم الإسلام في الكافرين دائماً ، هو الإسلام أو الجزية أو
القتال ، فمن أراد الإسلام فهو منا ونحن منه (إخوان في الدين) ، ومن لم يرد
الإسلام وأراد العيش في دولة الإسلام ، دفع الجزية وأقام بين المسلمين ، رعية
من أهل الذمة ، آمننا على نفسه وأمواله ما بقي على عهده ، ومن رفض هذا
وذاك ، فهو عدو ومحارب ، ولا بد من مقاتلته حتى يحكم الله بيننا وبينهم وهو أحكم
الحاكمين .

إنما شرع القتال لتبليغ رسالة الله تعالى إلى المشارق والمغارب ولتأمين
كل من دخل فيها ألا يفتن في دينه ونفسه وماله ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ
فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ

(١) المالحى ١٣ / ١٣٢

« وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَوَلَّاهُمْ نِعْمَ الدَّوَالُ وَنِعْمَ النَّصِيرُ »^١
 إنما شرع القتال لأزالة كل معارض لدعوة الله عز وجل ، فلا ترتفع
 رأس لاصد عن سبيل الله ، ولا تقوم جماعة لمناوأتها إلا قوتلت حتى يقضى الله
 أمراً كان مفعولاً .

إنما شرع القتال لتسكون كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا
 والله عزيز حكيم ، هذا حق لامراء فيه ، وليس في ذلك أبداً إكراه على عقيدة
 أحد من الناس ، لكل إنسان أن يبقى على عقيدته التي يريدتها ، تحت سلطان
 الدين الحق ، فلا يفرض كفره على غيره ولا يفتن مؤمناً في دينه ، بماله من
 سلطان محاد لله ورسوله .

إنما شرع القتال ليكون الدين كلمة الله ، فلا تحكم الأرض إلا بدين
 الله الحق ، يخضع لحكمه المؤمن والكافر على السواء ، لكل منهم أن يعتقد
 من الدين ما يشاء ، وهو في أرض الاسلام ، الأرض لله ، والدين لله ، والملك
 لله بحكم ما يشاء ، ويفعل ما يريد .

﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾^٢ قضى الله جل جلاله . ألا يجبر أحداً من عباده
 على اعتناق الدين الحق ، بل ترك لهم حرية الخيار في الدنيا ، بين الحق والباطل
 لكي يرتب على ذلك الثواب أو العقاب في الآخرة ، قال تعالى : ﴿ وَقُلْ الْحَقُّ
 مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا
 لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾^٣ ، ولو شاء الله عز وجل أن يكرهم
 بآية من عنده ، أو يأذن بادرة من سلطانه القاهر افعل ، وإذا الخضوع أجهين
 ﴿ إِنْ نَشَأْ نُفِزْهُمْ مِنْ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا
 خَاضِعِينَ ﴾^٤ ، ولو شاء الله جل جلاله أن يفعل ذلك بأيدي عباده من الرسل

(١) الأتقال ٢٩ - ٤٠ (١) البقرة ٢٥٦ (٣) الكهف ٢٩ (٤) الشعراء ٤

أو غيرهم لأمر بذلك فاصدعوا مدعين ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَنْبِئَكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾^١ ، والله تعالى لم يأمر بذلك ، وأمر بعدم الإكراه في الدين فقال تعالى ﴿ فَذَكَرْ أَنْتَ انَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾^٢ ، وقال جل شأنه ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعَبِيدَ ﴾^٣ لا إكراه في الدين ، ولا ضد عن سبيل الله .

الإكراه في الدين هو الجبر الذي لا خيار فيه ، الإسلام أو القتل ، وهذا هو الذي زعمه بعض الفقهاء ، وهذا هو الذي نهى الله عنه ، أما الخيار بين الإسلام أو الجزية أو القتل فهذا ليس إكراهًا ، وإنما هو خيار صريح .

تفنيد أقوال الفقهاء

أخطأ ابن حزم في قوله يكره المسلم المرتد على الإسلام ، لا نعدام أي نص بذلك ومعارضة ذلك للقرآن الكريم ، وأخطأ أيضا في قوله يكره الكافر المتحول إلى كفر آخر على الإسلام ، لا نص بذلك فهو باطل .

حكم الشرع

لا يكره أحد على الإسلام ، لا للمسلم المرتد ، ولا للكافر المتحول إلى كفر آخر ، وحكم المسلم المرتد هو القتل لا محالة سواء تاب أو لم يتب .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى في معارضة النص ، ونسخ الآيات المحكمة برأى الناس وسوء التأويل للقرآن والسنة .

(١) الأعمام ٦٥ (٢) الغاشية ١١-١٢ (٣) ق ٤٥

٥ باب ميراث المرتد

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا ↑ صواب ↓ خطأ
على ابن أبي طالب وابن مسعود واليث واسحاق الأوزاعي	ميراث المرتد لولده المسلمين ↓
عمر ابن عبد العزيز	إن قتل في أرض الإسلام فإله لورثته المسلمين ↓ إن كان له وارث على دينه فهو أحق به ↑ وإلا فهو لورثته المسلمين ↓
قتادة	ميراثه لأهل دينه ↑
ربيعة ومالك والشافعي وابن أبي ليلى	ميراثه لبيت مال المسلمين ↓
أبو سليمان وأصحاب ابن حزم	ماله لورثته من الكفار ↑
أبو حنيفة	لورثته من المسلمين ↓
ابن حزم	وصية المرتد نافذة في ماله الذي لم تقدر عليه إلا بعد موته ↓ وغير نافذه إذا قدرنا على المال قبل موته ↓ لأن المال المقدور عليه قبل موته خرج عن ملكه فهو للمسلمين أما المقدور عليه بعد موته فهو ملكه فوصيته فيه نافذه ↓
أحمد	٣ روايات (١) الميراث لبيت مال المسلمين (٢) لورثته المسلمين (٣) لقرابته الكافرين ↓
الشافعي	٣ أقوال مثل أحمد

١ المحلي ١٣٤/١٣ ٢ المغني ٨/١٢٨

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً ↑ صواب ↓ خطأ
الشافعي	إذا مات المرتد فإله قى. ↓ وقال « خمس ماله فكان الخمس لأهل الخمس وأربعة أخماسه لجماعة المسلمين ↓ وقال وصية المرتد تبطل برده ↓ ولنا أن ملكه تعلق به حق غيره مع بقاء ملكه فيه ١٢
ابن قدامة	

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

ضلت آراء الناس جميعاً ، الأذكياء منهم وغير الأذكياء ، العلماء منهم وغير العلماء ، إذا حكموا في الدين بالآراء والأهواء ، قد ضلوا إذا وما كانوا مهتدين .

فها هي خلافات الفقهاء المنشعبة المتناقضة في مسألة واحدة من مسائل الرد « مسألة ميراث المرتد ووصيته » تشهد بكل جلاء ووضوح على ضلال الحكم في الدين بالرأى ، تشهد على ذلك بما كشفت عنه من تناقض وتعارض في الأحكام مما لا يمكن أن يصدر عن الدين الحق ، إذ الدين الحق لا تناقض في أحكامه ، لأنه من عند الله والله تعالى قد علمنا علامه التمييز بين أحكام الله وأحكام الناس ، أحكام الله لا تعارض ولا تختلف وأحكام الناس تعارض دائماً وتختلف . قال تعالى ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا ﴾^١ ها هي خلافاتهم في هذه المسألة الواحدة ، تناقض أعظم تناقض ، وتختلف اختلافًا متعددًا متباعدًا بالاستناد إلى نص من كتاب أو سنة ، ولكن ببعض آرائهم .

قالت طائفة منهم ميراث المرتد هو لورثته المسلمين :

(١) الأم ١٤٨/٦ - ١٥٢ (٢) المغني ٨/ ١٣٠ (٣) النساء ٨٢

وقالت طائفة أخرى » » » الكافرين
وقالت طائفة ثالثة » » » لبيت مال المسلمين
وقالت طائفة رابعة » » » لعموم الكافرين
وقالت طائفة خامسة إن كان له ورثة كفار ومسلمون فالكفار أحق بهيراته
والأفقر لورثته المسلمين .

وقالت طائفة سادسة إن قتل في أرض الإسلام فماله لورثته المسلمين .
وقالوا ماله فيء للمسلمين ، وقالت طائفة سابعة خمس ماله ، خمس لأهل الخنس
وأربعة أخماس لجماعة المسلمين أقوال مختلفة ، وأحكام متناقضة وقسمة متعارضة ، فأين
الصواب في كل ذلك ؟ أو ما الدليل على أي زعم من ذلك ؟
لا شك أن حقاً وباطلاً في آن واحد لا يجتمعان ، ولا لا وحرماً لشيء .
واحد لا يتفقان ، فلا بد أن هذا الخليط من الأحكام المتناقضة ينطوي على
كثير من الضلال ، وإذا كان فيها حكم واحد حق ، فكل ماخالفة فهو
بالضرورة ضلال ﴿ فماذا بَعْدَ الحق إلا الضلال فأتى تصرفون ﴾
إن مبراث المرتد إما أن يكون حقاً للكافرين فيحرم على المسلمين . وإما
أن يكون حقاً للمسلمين فيحرم على الكافرين ، ومن الفقهاء من جعله للمسلمين ،
ومنهم من جعله للكافرين . فأين الحق في هذا ؟

لم يذكر أحد منهم حجة لتلك الأحكام المتناقضة ، إنما هو قولهم بأقوالهم
وحكمهم بأرائهم ، لأنص عليه من كتاب ولا سنة ، وقد أحسن ابن حزم بالرد
عنهلم جميعاً ، وبإسقاط أقوالهم كلها بنص واحد صحيح هو قول رسول الله
ﷺ [لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم] وقال في آخر تنقيده لأقوالهم
« فسقط هذا القول جملة وبالله التوفيق » .

قول رسول الله ﷺ هو الحق من ربه ، وهو يلغى جميع الباطل الذى تنثر حول هذه القضية .

يلغى قول الذين قالوا أن المرتد الذى قتل لكفره يرثه وورثته المسلمون

ود » » » » » يرثه يث مال المسلمين

ود » » » » » إن لم يكن له ورثة من الكافرين فهو لورثته من المسلمين

ود » » » » » إن قتل فى أرض الإسلام فماله لورثته المسلمين

وهذا القول الأخير هو من التفاريع العجيبة للمتحكمين فى الدين بأرائهم إذ ما علاقة الأرض التى فيها المرتد ، بتحديد ملكية الميراث ، إما للمسلمين وإما للكافرين ؟ ! ... هل أهل الأرض التى شربت من دم المقتول أحق بميراثه ، من أهل الأرض التى لم تشرب منه شيئاً ؟

أفى قرآن وجدتم هذا أم فى سنة ؟ أم هو تشريع للناس بالآراء ونحكم فى الدين بالأهواء ؟

أما الذين قالوا إن مال المرتد هو فى المسلمين أو أنه يخمس خمس لأهل الخمس وأربعة أخماس لجماعة المسلمين ، فهو لاء ، ناقضوا صريح القرآن ، ذلك لأن القرآن نص على أن الفى هو الغنيمة من العدو الذى لم يحارب ، وأن المال الذى يخمس هو الغنيمة من العدو المحارب ، ومال المرتد لا هو من الفى ولا هو من الغنائم ، وإنما هو مال كافر هلك ، فوقعه ومصرفه ذو كمال أى كافر آخر لا ينال المسلمين من نجسه قطرة واحدة .

غير أنه قد فات ابن حزم كمفات سائر الفقهاء ، بيان حالة المرتد المقتول قبل قتله ، هل تاب وراجع الاسلام فقتل مسلماً ، أم أصر على رده وقتل كافراً ؟ لأن هذا هو الفصيل فى توجيه ميراثه هنا أو هناك .

(١) ن ع ٢ (٢) الحشر ٦ (٣) الأتعال ٤١

إذا تاب المرتد قبل قتله ، فهو مسلم يصلى عليه ، ويدفن في مدافن المسلمين ، ويرثه ورثته المسلمون .

أما إذا قتل مصرأ على كفره ، فلا يصلى عليه ، ولا يدفن في مدافن المسلمين ولا يرثه ورثته المسلمون ، وإنما يكون الحكم في ميراثه ووصيته كالحكم في ميراث أى ذمى ووصيته يموت في بلاد المسلمين .

وكما اختلف الفقهاء في أمر ميراث المرتد ، كذلك اختلفوا في شأن وصيته ، فمنهم من قال وصيته قبل رده نافذة ، ووصيته بعد رده غير نافذة ، وعلاو ذلك بنظرية من آرائهم هي أن المال قد خرج عن ملكه بمجرد الردة ، فلا يحق له أن يوصى بما لا يملك ، ولا دليل على هذا الرأى ولا صحة لهذا الحكم ، لانص عليه من الكتاب ولا من السنة فهو باطل .

ومنهم من قال عكس ذلك قال وصيته في ماله بعد الردة نافذة شريطة ألا تقدر على ماله إلا بعد موته ، أما إذا قدرنا على ماله قبل موته فهي غير نافذة . وعلاوا حكمهم هذا بنظرية أخرى من آرائهم هي أن ملكه لما له يزول إن قدرنا عليه قبل موته ، ولا يزول إن قدرنا عليه بعد موته .

وكل هذا خطأ من تفانين الرأى ، لا سند له من كتاب ولا سنة بل المال ماله في جميع الأحوال ، قبل الردة وبعدها ، وقبل القدرة عليه وبعده القدرة عليه ، إذ المال في شريعة الإسلام ، سواء كان مال مسلم أو مال كافر ، لا يخرج عن ملك صاحبه إلا بما شرعه الله تعالى في كتابه ، وبينه رسوله ، ولم يقل الله ولا رسوله شيئاً مما جازوا به من النظريات المبتكرة والآراء المبتدعة .

إنما يزول المال عن ملك صاحبه ، بما شرع الله من بيع أو هبة أو عتق أو فريضة من زكاة أو صدق أو نفقة أو مغرم من دية أو أرشن أو ذبح أو غنيمة

أوفيه أو جزية أو غير ذلك من الحقوق والفرائض الواردة في الكتاب أو السنة، وما عدا ذلك فأى إخراج للمال عن ملك صاحبه، إنما هو افتئات وظلم، إنما هو غصب ونهب، لا يقره الشرع ولا يرضاه الله عز وجل.

الحكم بغير ما أنزل الله كفر قال تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾، والله لا يرضى لعباده الكفر.

وهكذا نجد أن حججهم في تبرير آرائهم إنما هي نظريات ابتدعوها وليست نصوصاً اتبعوها.

فمن نظرياتهم التي ابتدعوها، وبنوا عليها حكمهم باغتصاب مال المرتد وهو حتى لم يقدروا عليه بعد، نظرية « ملك المرتد يزول برده » وهي نظرية خاطئة ما أنزل الله بها من سلطان^١ وقد بنوا هذه النظرية على نظرية أخرى خاطئة مثلها وهي « عصمة المال تثبت بالإسلام فزوال الإسلام يزيل العصمة » وبزوال العصمة يزول الملكية وبنوا هذه النظرية الثانية على قياس قاسوه، قالوا: كما لو لحق بدار الحرب، أي يزول الملكية بزوال الإسلام، كما يزول الملكية بالحاق بدار الحرب... وكل هذا تخليط لا يصح منه شيء البتة.

فملكية المرتد للماله لا تزول برده، لا نص على ذلك، بل المال ماله في حال رده كما هو في حال إسلامه، لم يسقط الكفر ملكية أهل الذمة لأموالهم، وهم رعية في أرض الإسلام آمنون على أموالهم رغم كفرهم.

ومن الفقهاء من نطق بغمغة مبهمه، لا تقطع بيقين، ولا تدفع الشك الظنين، قال ابن قدامة (ولنا أن ملكه نعلق به حق غيره مع بقاء ملكه فيه).

وعصمة المال لا تزول بزوال الإسلام عن صاحبه، فأموال الكفار في دار المسلمين معصومة لهم وهم على كفرهم، وإنما يزول عصمة المال لصاحبه إذا

أخذت منه في الحيب غنيمة أو فيثاً ، وليس مجرد اللاحق بدار الحرب موجبا
لزوال ملك اللاحق بدار الحرب ، إلا أن يكون محارباً بالفعل أو مميّناً على
الحرب ضد المسلمين ، أما إذا كان هارباً أو خائفاً ، لا يحارب ، ولا يظهر
المحاربين فملكه باق له ، إذا لا نص باسقاط ملكيته عنه .

ومن حججهم لتبرير الاستيلاء على مال المرتد قولهم « المسلمون يملكون
إرافة دمه برده ، فوجب أن يملكوا ماله برده » وهذه نظرية ظاهرة الفساد ،
مشوشة الصيغة ، إذ ليس عموم المسلمين هم المأذونون بإرافة دم المرتد ، بل المأذون
بذلك ، والمسكف بذلك هو الحاكم وحده ، دون عامة المسلمين ، ثانياً
ليست سلطة توقيع عقوبة القتل ، معناها تملك المقتول ، أى أن المحكوم عليه بالقتل
ليس عبداً للحاكم الأمر بالقتل ، وما دام الحاكم لا يملك المحكوم عليه
بالأعدام ملك يمين ، فهو بالتالي لا يملك أمواله ، وإذا كان الحاكم
لا يملك ماله فمن باب أولى عامة المسلمين لا يملكون ماله ، فكل هذه الأقوال
إنما هي أخطاء متراكبة ، لا نص بها في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، فهي
باطلة من أساسها .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب قتادة في قوله ميراث المرتد لأهل دينه ، لمطابقة النص
وأصاب أبو سليمان وأصحاب ابن حزم في قولهم ، ماله لورثته من الكفار
أى إن قتل كافراً طابقة النص .
وأصاب عمر ابن عبد العزيز في قوله إن كان له وارث على دينه فهو أحق
به . لمطابقة النص .

وأخطأ على ابن أبي طالب وابن مسعود والبيه وإسحاق في قولهم ميراث

للمرتد لولده للمسلمين ، لمعارضة النص ، لا يرث المسلم الكافر .
وأخطأ الأوزاعي في قوله إن قتل في أرض الإسلام فماله لورثته المسلمين ،
لمخالفة النص ولا شترائط التراب ، شرط ليس في الكتاب ،
وأخطأ ربيعة ومالك والشافعي وابن أبي ليلى في قولهم ميراث المرتد لبيت
مال المسلمين ، لمخالفة النص ، لا يرث المسلمون كافرين .
وأخطأ أبو حنيفة في قوله ميراث المرتد لورثته من المسلمين لمخالفة النص .
وأخطأ ابن حزم في قوله وصية المرتد نافذة في ماله الذي لم تقدر عليه إلا بعد
موته ، وغير نافذة في ماله الذي قدرنا عليه قبل موته ، لا نص بشيء من ذلك ،
وليس الدين بالرأى .
وأخطأ أحمد ابن حنبل والشافعي في قولهما ميراث المرتد لبيت مال المسلمين
أو لورثته المسلمين ، وأصابا في قولهما هو لورثته الكافرين .
وأخطأ الشافعي في قوله مال المرتد هو في المسلمين ، وفي قوله يُخمس ماله
لا نص بهذا ولا بذلك ، بل الفرقان عكس هذا تماماً ، ففي غنيمة من العدو الذي
لم يحارب والأخماس غنيمة من العدو الذي حارب ومال المرتد لاهو في ولا هو غنيمة .
وأخطأ الشافعي في قوله وصية المرتد تبطل برده ، لا نص بهذا فهو باطل بل
وصيته كما هي إلا ما أوصى به لمسلم فلا يحل ، للنص الصحيح [لا يرث الكافر
المسلم ولا المسلم الكافر] .
وأبهم ابن قدامة في قوله أن ملك المرتد تعلق به حق غيره مع بقاء ملكه
فيه ، لا ندري هل زالت ملكيته لملكه لتعلق حق الغير به ، ولا ندري ما هو الغير
ولا ما هو هذا الحق الذي تعلق ، غنمه في الكلام وذبذبة في الأحكام لا نحق
حقاً ولا تبطل باطلا .

حكم الشرع

ميراث الرد إن قتل مسنماً فهو لورثته من المسلمين ، وإن كان له ورثة من الكافرين فلا يأخذون منه شيئاً ، وإن قُتل كافرأ فإرثه للكافرين لا يأخذ المسلمون منه شيئاً لقول رسول الله ﷺ [لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم] وكذلك وصية إن كان مسلماً فلامسلمين وإن كان كافراً فلكافرين ، والحاكم للمسلم هو الذي يعفى الوصية والميراث بما أنزل الله وفصل رسوله سواء للمسلمين أو للكافرين ، الحكم هو دائماً بين المسلمين والكافرين في ديار الإسلام بما أنزل الله لقوله تعالى ﴿ وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ﴾ .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص وفي معارضة النص .

٦ الكتاب السادس جناية الحرابة

النصوص

﴿إِنَّ جَزَاءَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأُولَٰئِكَ سَبَقَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

٢ (٦٨٠٤ فتح الباري) أبو قلابة عن أنس قال [قدم رهط من عكل على النبي ﷺ كانوا في الصفة فاجتووا المدينة فقالوا يا رسول الله ابئنا رسلا فقل ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بأهل رسول الله ﷺ فأتوا فشربوا من ألبانها وأبوا لها حتى صبحوا وسمنوا وقتلوا الراعي واستاقوا الذود فأتى النبي ﷺ الصربخ فبعث الطلب في آثارهم فأت رجل النهار حتى أتى بهم فأمر به سامير فأحيت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم وما حسهم ثم ألقوا في الحرة يستغفون فما سقوا حتى ماتوا] قال أبو قلابة سرقوا وقتلوا وحاربوا الله ورسوله .

٣ (٦٨٠٥ فتح الباري) أبو قلابة عن أنس [أن رهطاً من عكل أو قال من عرينة ولا أعلمه إلا قال من عكل قدموا المدينة فأمر لهم النبي ﷺ بالاقاح وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها وألبانها فشربوا حتى إذا برئوا ، قتلوا الراعي واستاقوا النعم فبلغ النبي ﷺ غداة فبعث الطلب في آثارهم فما ارتفع النهار حتى جئ بهم فأمر بهم ففقطع أيديهم وأرجلهم وسمر

أعينهم فآلقوا بالحرة يستسقون فلا يسقون [قال أبو قلابة هؤلاء قوم مرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله

٤ (مسلم ١٠١/٥) عن أنس [أن ناسا من عرينة قدموا على رسول الله ﷺ المدينة فجتوها فقال لهم رسول الله ﷺ إن شئتم أن تخرجوا إلى أبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا فصحبوا ثم مالوا على الرعاء فقتلوا هم وارتدوا عن الاسلام وساقوا ذود رسول الله ﷺ فبلغ ذلك النبي ﷺ فبعث في أمرهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحرة حتى ماتوا]

• (مسلم ١٠٢/٥) عن أبي قلابة عن أنس أن نفرا من عكل ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ فباعوه على الاسلام فاستوخموا الأرض وسقت أجسامهم فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال ألا تخرجون مع راعينا في أبله فتصيبون من أبوالها وألبانها فقالوا بلى فخرجوا فشربوا من أبوالها وألبانها فصحبوا فقتلوا الراعي وطردهوا الأبل فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فبعث في آثارهم فأدركوا فجاء بهم فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا [قال ابن الصباح في روايته واضطردوا النعم وقال وسمرت أعينهم .

٦ (مسلم ١٠٢/٥) أبو قلابة عن أنس [قدم على رسول الله ﷺ قوم من عكل أو عرينة فاجتووا المدينة فأمر لهم رسول الله ﷺ بلفاح وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها بمعنى حديث حجاج قال وسمرت أعينهم وآلقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون]

٧ (مسلم ١٠٣/٥) أبو قلابة عن أنس [قدم على رسول الله ﷺ ثمانية نفر من عكل بنحو حديثهم وزاد في الحديث ولم يحسمهم]

٨ (مسلم ١٠٣/٥) عن معاوية ابن قرة عن أنس [أنى رسول الله نذر من عريضة فأسلموا وبايعوه وقد وقع بالمدينة اليوم (وهو البرسام) ثم ذكر نحوه حديثهم وزاد وعنده شباب من الأنصار قريب من عشرين فارس لهم إليهم وبعث معهم قائفا يقتص أثرهم]

٩ (مسلم ١٠٣/٥) قتادة عن أنس [قدم على النبي رهط من عريضة وفي حديث سعيد من عكل وعريضة]

١٠ (مسلم ١٠٣/٥) سليمان التيمي عن أنس [إنما سئل النبي ﷺ أعين أولئك لأنهم سألوا أعين الرعاء]

١١ (٤١٩٢ فح) عن قتادة أن أنسا حديثهم [أن ناساً من عكل وعريضة قدموا المدينة على النبي ﷺ وتكلموا بالاسلام فقالوا يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف واستوخوا المدينة فأمر لهم رسول الله ﷺ بدود وراع وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألبانها وأبوالها فانطلقوا حتى إذا كانوا ناحية الحرة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعي النبي واستاقوا الدود فبلغ النبي ﷺ فبعث الطلب في آثارهم فأتى بهم فسمروا أعينهم وقطعوا أيديهم وتركوا في ناحية الحرة حتى ماتوا على حافهم] قال شعبة وأبان وحماد عن قتادة (من عريضة) وقال يحيى وأيوب عن أبي قلابة (قدم نفر من عكل)

١٢ (٤١٩٣ فح) أبو قلابة عن أنس [من عكل] وقال عبد العزيز ابن مهيبي عن أنس [من عريضة]

١٣ (٦٨٩٩ فتح) عن أبي قلابة قال حدثني أنس [أن نفراً من عكل ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الاسلام فاستوخوا الأرض فسقمت أجسامهم فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ قال أفلا تخرجون مع راعينا في ابده فتصيبوا من ألبانها وأبوالها ؟ قالوا بلى فخرجوا فشربوا من ألبانها

وأبوالها فصيحوا فقتلوا راعي رسول الله ﷺ وأطردوا النعم فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأرسل في آثارهم فأدركوا فحى بهم فأمر بهم ففعلت أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ثم نبذهم في الشمس حتى ماتوا]

طرق حديث عكل وعريضة في صحيح البخاري بالأرقام التالية ٢٣٣ -

١٥٠١ - ٣٠١٨ - ٤١٩٢ - ٤١٩٣ - ٤٦١٠ - ٥٦٨٥ - ٥٦٨٦ - ٥٧٢٧ -

٦٨٠٢ - ٦٨٠٣ - ٦٨٠٤ - ٦٨٠٥ - ٦٨٩٩

١٤ حديث الصائل (مسلم ٨٧/١) عن أبي هريرة قال [جاء رجل إلى

رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه مالك قال أرأيت إن قاتلني قل قاتله قال أرأيت إن قتلني قال فأنت شهيد قل أرأيت إن قتلته قال هو في النار]

١ باب تعريف المحاربين للدارسوله والمفسدين فى الارض

أقوال الفقهاء

المذهب والرجع	رأى المذهب وحجته والرد المحتصر
الحسن البصرى	هو المشرك ↓ الآية نزلت فى أهل الشرك ↓
الضحاك	من تقضى العهد ↓ وقطع السبيل وأفسد فى الأرض ↑
الضحاك	فى أهل الكتاب ↓ لأن محاربة الله ورسوله لا تكون إلا من أهل الكتاب ↓
قتادة وعطاء الخراسانى	الآية فى أهل الشرك ↓ وفى رواية الذى يقطع الطريق فهو محارب ↑
مروءة	للسلم إذا شرب سبلاً ثم تلصص ↑
الحسن البصرى وسعيد ابن خبير	من خرب فهو محارب ↑ (فريضة استعمال القهر والبطش)
الشعبى	المن محارب لله ورسوله فاقتله ↓ (هذا سارق)
عمار الدقنى	الذى يقطع الطريق ↑
طاوس والزبير	من رفع السلاح ثم وضعه محارب ↑ فذمه هدر ↓
ابن عباس	إذا تسور عليهم فى بيوتهم السلاح قطعت يده ورجله ↑ أى يعتبر محارباً ولكن العقوبة باختيار الحاكم وليس التفطيم لزاماً
قتادة والشافعى	إذا طرّفك المن بالليل فهو محارب ↓
وابو سليمان	لأنكون المحاربة إلا فى الصحراء ↑ ومرة قال فى الصحراء وفى الأمصار ↑

(١) المجلد ٢٠٨/١٢ ج ٢١٢ ص ١١٠ (٥)

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً ↑ خطأ ↓
سفيان ^١ ابن قدامة ^٢	لا تسكون المحاربة إلا في الصحراء ↓ يشترط في المحاربة أن تسكون في الصحراء ↓ لأن من في مصر يلحق به الغوث غالباً
أبو حنيفة ^٣	لا تسكون المحاربة في مدينة ولا مصر ↓ ومن شهر على آخر سلاحاً ليلاً أو نهاراً ، فقتل المشهور عليه عمداً فلا شيء عليه ↓ ↓ ↓ فإن شهر عليه عصاً نهاراً في مصر فقتله عمداً قتل به ↑ ونحن نقول حتى ولو كان ليلاً ولو كان في غير مصر فالقتال عمداً يقتل لا محالة .
أبو حنيفة ^٤	وإن كان في الليل في مصر أو مدينة أو في طريق في غير مدينة فلا شيء على القاتل ↓ ↓ ↓ وإن جرح فقط ↓ أو قتل عمداً فتأب ↓ أو كان منهم غير مكلف ↓ أو ذو رحم محرم من المارة ↓ أو قطع بعض المارة على بعض ↓ أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً في مصر ↓ أو بين مصرين ↓ فلا حد المحارب ليس كافراً أصلاً ↓ المحارب بلا شك هو مسلم عاص ↓ هو المسلم (هو المسلم القاصي) (قاصع الطريق) نقول وغير المسلم كذلك هو المكابر الخيف لأهل الطريق ، المفسد في سبيل الأرض ↑ سواء بسلاح أو بلا سلاح أصلاً ↑ سواء ليلاً أو نهاراً ↑ في مصر أو في فلاة ↑ أو في قصر الخليفة أو الجامع ↑ سواء قدموا على أنفسهم إماماً أو لم يقدموا ↑ (سوى الخليفة نفسه فعل ذلك بمجنده أو غيره)

(١/ المحلي ١٣ | ٣٠٨ - ٣١٢) (٢) المغني ٨/ ٢٨٧ (٢) المحلي ١٢/ ٣١٢

(٤) حاشية ابن عابدين ٤ - ١١٣ (٥) المحلي ٣١٧ - ٣٢٠

المذهب والمرجم	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا ↑ صواب ↓ خطأ
ابن عمر ^١	منقطعين في الصحراء أو أهل القرية ↑ سكانا في دورم أو أهل
ابن قدامة ^٢	حصن كذلك ↑ أو أهل مدينة عظيمة أو غير عظيمة ↑ واحدا كان
الشافعي وأبو ثور ^٣	أو أكثر ↑ كل من حارب المارة وأخاف السبل بقتل نفس أو
أبو حنيفة ^٤	أخذ مال أو لجرأة أو لانتهاك فرج فهو محارب ↑
	نزلت في المرتدين ↑ لأن العربيين ارتدوا عن الإسلام ↑
	يشترط في المحارب أن يكون معه سلاح ↑
	العصى والحجارة تعتبر سلاحا ↑
	العصى والحجارة لا تعتبر سلاحا ↓
	وعصا وحجر لم كيف ↑

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالراى

١ وسائل التعريف

إن محاربة الله عز وجل بالمعنى الحقيقي للمحاربة هي أمر مستحيل على جميع الكائنات سبحانه جل جلاله هو القاهر فوق عباده ولكن محاربة رسوله بأية وسيلة من وسائل المحاربة هي في نفس الوقت محاربة الله تعالى بالمعنى المجازى للمحاربة ، ذلك لأن كل عمل في الدين موجه إلى رسول الله (ﷺ) بصورته الفعلية ، هو موجه في نفس الوقت إلى الله تعالى بصورته المجازية ، قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ وقال تعالى ﴿مَنْ بَطَعَ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾^٢ وهكذا كل عمل في الدين من أعمال الخير أو الشر موجه إلى رسول الله

(١) ٢٨٧/٨ - ٢٨٨ (٢) رد المختار ٤ ١١٢ - ١١٥ (٣) الفتح ١٠ (٤) النساء ٨٠

(ﷺ) فَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَحْلَقَهُ بِنَفْسِهِ مَجَازاً ، فَقَالَ جَلَّ جَلَالُهُ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُرْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُبِينًا ﴾^١ وَقَالَ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذْلِينَ ﴾^٢ وَقَالَ تَعَالَى ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾^٣ وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾^٤ وَقَرَنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ تَسْبِيحِ الْعِبَادِ بِحَمْدِهِ وَبَيْنَ تَوْقِيرِ رَسُولِهِ فَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ ﴿ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾^٥

مُحَارَبَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ مُسْتَحِيلَةٌ ، وَلَكِنْ مُحَارَبَةُ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) هِيَ مُحَارَبَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةِ ، إِذَا عَرَفْنَا ذَلِكَ نَشْرَعُ فِي بَيَانِ وَسَائِلِ تَعْرِيفِ مُحَارَبَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَنَقُولُ إِنَّ تَعْرِيفَ أَى عِبَادَةٍ أَوْ لَفْظٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِنَّمَا يَكُونُ بِوَاحِدَةٍ أَوْ أُخْرَى مِنَ الْوَسَائِلِ الْآتِيَةِ .

١ - بَيَانُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ :

وَهَذَا هُوَ أَعْظَمُ بَيَانٍ وَأَصْدَقُهُ ، يَزِيلُ كُلَّ شُبْهَةٍ ، وَيَحْصِمُ كُلَّ نِزَاعٍ . قَالَ تَعَالَى ﴿ وَإِذَا صَادَ أَمَّنْ حَارِبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾^٦ وَذَكَرَ لِلْفُتُوحِ أَنَّ الْمُحَارِبَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ الْمَشَارِإِلِيهِ فِي الْآيَةِ هُوَ رَجُلٌ يَدْعَى أَبُو عَامِرٍ الرَّاهِبَ كَانَ يُؤَلِّبُ الْقَبَائِلَ عَلَى مُحَارَبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الشَّامِ يُؤَلِّبُ الرُّومَ فَإِنَّ صَحْبَ الرِّوَايَةِ كَانَ التَّأْلِيْبَ عَلَى مُحَارَبَةِ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامِهِمْ مُحَارَبَةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَمْرًا لِلْمُسْلِمِينَ بِعَدِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُمْ خُلَفَاؤُهُ وَمُحَارِبَتُهُمْ كَمُحَارِبَتِهِ

وَقَالَ تَعَالَى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^٧ فَمِنْ عَارِضِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَصْرٍ عَلَى عَصِيَانِهِ وَمَنَافِضَةٍ أَمْرِهِ ، فَقَدْ آذَنَهُمُ اللَّهُ بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ،

(١) الْأَحْزَابُ ٥٧ (٢) الْمَجَادَلَةُ ٢٠ (٣) الْأَنْفَالُ ١٢ (٤) الْأَحْزَابُ ٣٦

(٥) الْفَتْحُ ٩ (٦) التَّوْبَةُ ٧٠ (٧) الْبَقَرَةُ ٢٨٨ - ٢٧٩

ومن آذنه الله بذلك فهو محارب لله ورسوله بالضرورة ، فدل ذلك على أن التمرد على أوامر الله ورسوله والمجاهرة بعصيانها ومعارضتها ، هي محاربة لله ورسوله .
فمن هاتين الآيتين علمنا أن تحريض الأعداء على المسلمين وأمرائهم هو محاربة لله ورسوله ، وعلمنا أن إعلان التمرد والعصيان لأوامر الله ورسوله هو محاربة لله ورسوله .

٢ - بيان في السنة المطهرة

لما طبق رسول الله ﷺ العقوبات الواردة في آية المحاربة على عكل وعرينة الذين قتلوا الراعي واستاقوا الذود ، لما طبق عليهم عقوبة المحاربين لله ورسوله ، بتقطيع أيديهم وأرجلهم من خلاف وبقتلهم نزفاً بعدم حسمهم وطرحهم على حرة المدينة تحت الشمر يستسقون ولا يسقون حتى ماتوا لما فعل بهم ذلك : علمنا أن ما صنعوه كان محاربة لله ورسوله ، خصوصاً وأن عقوبة يقطع الأيدي والأرجل من خلاف لا وجود لها في شريعة الاسلام إلا في عقوبة الذين يحاربون الله ورسوله ، فدل ذلك على أعمال قطاع الطرق والسلاو واغتصاب أموال الناس بالمقهر والبطش هي محاربة لله ورسوله .

٣ - بيان من فعل الخلفاء

لما قبض رسول الله ﷺ منعت العرب الزكاة رغم استمرارهم على الاقرار بالشهادتين فقاتلهم خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق رضي الله عنه حتى أذعنوا وأدوا الزكاة كما كانوا في عهد النبي ﷺ ، فدل ذلك على أن إعلان التمرد والعصيان لأوامر الله ورسوله ، هو محاربة لله ورسوله .

٤ - بيان من اللسان العربي المبين

قال تعالى ﴿ولو جعلناه قرآنا أعجمياً لقالوا لولا فصلت آياته ؟ إنا أعجمي وعربي ، قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو

عليهم عى أولئك ينادون من مكان بعيد ١٤ .

أن المدلول اللغوى للفظ المحاربة بمعناه الحقيقى لا المجازى لاخفاء فيه ،
المحاربة معناها المقاتلة بأية وسيلة من وسائل القتال ، فمن قاتل رسول الله ﷺ
أو قاتل أى خليفة أو أمير من أمراء المسلمين يحكم كتاب الله وسنة رسوله ،
فقد حارب الله ورسوله ، أصرح محاربة لا تأويل فيها ولا تعليل .

فما تقدم اجتمع لنا من صور محاربة الله ورسوله ما يأتى :-
(١) المقاتلة الفعلية للمسلمين أو حكامهم الذين يحكمون بكتاب الله
وسنة رسوله .

(ب) تأليب الأعداء على المسلمين وحكامهم بأية وسيلة .
(ح) إعلان التمرد والعصيان ضد أوامر الله ورسوله .
(و) الامتناع عن أداء ما فرض الله على الرعية للأمام كالزكاة مثلاً .
(هـ) استعمال القهر والبطش والأرهاب فى ارتكاب المعاصى فى ديار
الإسلام .

٢ من هم المحاربون لله ورسوله

الذين تنطبق عليهم آية المحاربة وعقوبتها

قد بينا فى الفقرة السابقة الصور المختلفة لمحاربة الله ورسوله ، وإليست كل هذه
الصور تنطبق عليها آية المحاربة وتختص بها العقوبات الواردة فيها ولذلك
فنحن نبين هنا أى هذه الصور تختص بها آية المحاربة وتشملها عقوباتها وأياً
لا تختص بها آية المحاربة ولا تشملها عقوباتها ، بل لها عقوبات أخرى خاصة
بها ، جميع الصور السابق ذكرها هى صور محاربة لله ورسوله ، وجميع الفاعلين
بها هم محاربون لله ورسوله ، وإن كان آية المحاربة تختص طائفة معينة من هؤلاء
ولا تختص غيرهم ، ونبين ذلك فيما يلى :-

عبارة الذين يحاربون الله ورسوله تشمل جميع الفئات التالية

١ - غير المسلمين من خارج بلاد الإسلام الذين يحاربون دولة الإسلام بجيوشهم ، فهؤلاء أعداء صرحاء ، لا تختص بهم آية المحاربة ، ولكن تنطبق عليهم أحكام القتال ، من قتل وأسر وغنم وفداء ، ومهلانة وعهود ومواثيق ، وآية المحاربة لا تتعلق بهم .

٢ - غير المسلمين من داخل بلاد الإسلام وهم أهل الذمة الذين يعيشون في بلاد المسلمين لهم ذمتهم وأمانهم حتى إذا نقضوا عهدهم ونكثوا أيمانهم وناصبوا المسلمين العداوة وبرزوا بقاتلهم أو يظاهرون عليهم عدوهم ويعلنون في دينهم فهؤلاء لا تختصهم آية المحاربة وعقوباتها بل عليهم أحكام الناكثين وعقوباتهم المبينة في كتاب الناكثين من قتل المقاتلة وسببي الذراري وأخذ الأموال وما إلى ذلك وآية المحاربة لا تختصهم .

٣ - المسلمون داخل بلاد الإسلام يشقون عصا الطاعة على الامام المسلم ويقاتلونه ويقتلون أهل الإسلام ويمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فهؤلاء هم الخوارج المارقون ، عليهم أحكام المارقين كما هو مفصل في كتاب المارقين من هذا الديوان ، فلا تختصهم آية المحاربة .

٤ - المسلمون داخل دولة الإسلام يقاتل بعضهم بعضا بغيا بينهم على عرض من الدنيا أو خصومة بينهم ، ولا يقاتلون الامام ولا ينازعونه ، فهؤلاء لهم أحكام البغاة المبينة في كتاب البغاة من هذا الديوان ، فلا تختصهم أحكام آية المحاربة ولا عقوباتها .

٥ - المسلمون أو الكفار الرعايا في دولة الإسلام ، لا يقاتلون إمام المسلمين ولا أتباعه ، ولكنهم يشكلون عصابات للسطو والاجرام ، يحاربون الناس فرادى وجماعات بقصد السلب أو الاغتصاب أو غير ذلك من المآرب فهؤلاء

هم الذين تعنيهم آية المحاربة وتخضعهم دون سواهم .

٣ من هم الذين يسعون في الأرض فسادا

قال تعالى ﴿ واذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ﴾^١ ذكر الله تعالى في هذه الآية السكينة مثلان عظيمين من أمثلة الافساد في الأرض هما إهلاك الحرث ، والنسل ، خسر الحيوان والنبات بالذكر لأنهما أعظم ما تقوم به حياة الناس ، وجرائم تسميم المواشي وإتلاف الزروع مشهورة عند مجرمي الفلاحين ، ولكن أعمال الأفساد في الأرض غير ذلك كثيرة ومتفاوتة النوع والشدة ، فمن نسف المنشآت إلى تدمير المواصلات إلى حرق العربات إلى إغراق الحاصلات إلى تخريب الآلات إلى إتلاف المتاجر والمصانع وأشياء ذلك ما قل منه أو كثرت ، كله افساد في الأرض

وقال تعالى حكاية عن ضحايا بأجوج ومأجوج وشكايتهم إلى ذي القرنين ﴿ قالوا ياذا القرنين إن بأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا ﴾^٢ وتروى الأخبار أن بأجوج ومأجوج كانوا ينسابون على من يليهم يقتلون ونهبون ويتلفون فقيض الله ذا القرنين ليقبض الردم الحديدي فمنعهم من التسلل والافساد إلى حين ، رحمة من رب العالمين .

وقال تعالى ﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم ﴾^٣ جمع الله تبارك وتعالى في هذه الآية السكينة بين الأفساد في الأرض وتقطع الأرحام ، ليعلم أن من تقطيع الأرحام ما هو إفساد في الأرض وجاءت الأخبار أن تقطيع الأرحام الذي نهوا عنه هو قتل الاولاد خشية الفقر وواد البنات خشية العار فهذا هو تقطيع الأرحام الذي يعتبر إفسادا في الأرض

(١) البقرة ٢٠٥ (٢) الكهف ٩٤ (٣) محمد ٢٢

لأنه إهلاك للنسل ، قال تعالى في الأولاد ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاً كبيراً ﴾^١ وقال تعالى في البنات أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون ﴾^٢ وهذا كله مطابق لما قرره القرآن الكريم من أن إهلاك الحرث والنسل هو من أظهر الفساد في الأرض .

وقال تعالى ﴿ ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين ﴾^٣ جعل الله إتلاف ما حصل في الأرض من إصلاح هو من الأفساد في الأرض فيدخل في ذلك نسف المنشآت وتدمير الصناعات وقطع للواصلات وما شاكلة .

وقال تعالى ﴿ ولا تفعدوا بكل صراط توعدون وتصدون عن سبيل الله من آمن به وتبلغونها عوجاً واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم وانظروا كيف كان عاقبة المفسدين ﴾^٤ جعل الله الترميد في الطرقات لتخويف الناس وتحويلهم عن سبيل الله من الأفساد في الأرض وحذرهم عاقبة المفسدين .

وقال تعالى ﴿ أنذركم لتأتون الرجال وتقطعون السبيل وتأتون في ناديكم للنكر فما كان جواب قومه إلا أن قالوا انتنابا بعذاب الله إن كنت من الصادقين قال رب انصرني على القوم المفسدين ﴾^٥ جعل الله تعالى قطع السبيل وإتيان الذكور والاعلان بالنكر في النوادي من أعمال المفسدين .

فما ورد في هذه الآيات الكريمة من إهلاك الحرث والنسل ، وتقطيع الأرحام بقتل الأولاد وواد البنات والسطو على الناس للتخريب والاتلاف لما حصل في الأرض من إصلاح والترصد على الطرقات للصد والتخويف ، وقطع السبيل والمجاهرة بارتكاب الفواحش في النوادي ، كل أولئك هو أمثلة لأنواع

(١) الاسراء ٣١ (٢) النحل ٥٩ (٣) الاعراف ٨٥ (٤) الاعراف ٨٦

(٥) العنكبوت ٢٩ - ٣٠

الافساد في الارض وليس للحصر ، فكل ما هو من جنس ذلك هو من
الافساد في الارض الذي تنطبق عليه عقوبة الافساد الواردة في سورة المائدة .

جرمتان

نزلت آية المائدة ٣٣ بأربعة عقوبات متفاوتة الشدة لصنفين من الجرائم هي :

(١) محاربة الله ورسوله

(٢) السعي في الأرض فسادا

نعم محاربة الله ورسوله هو أعظم أنواع الافساد في الأرض فيكون بذلك

شاملا للجرمتين معا .

ولكن قد تقع المحاربة دون افساد بمعنى اهلاك الحرث والنسل ، وقد يقع

الافساد في الأرض الذي هو بمعنى اهلاك الحرث والنسل دون محاربة ، دون

بطش أو قهر أو قتل ، وقد تقع المحاربة مع الافساد معا في آن واحد

أما جناية محاربة الله ورسوله التي تقع دون افساد في الارض بمعنى اهلاك

الحرث والنسل فكيف فعل الذين يهددون الناس ويجهرونهم بالتحذير والترويع

على معصية الله ورسوله ، كمنعهم من دخول المساجد ﴿ ومن أظلم ممن منع مساجد

الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين

لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴾

أو كفعل الذين يمنعونهم من الصيام في رمضان ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب

عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ﴾^١ أو الذين يكرهونهم على

خلق الله قال ﷺ [انهكوا الشوارب وأعفوا اللحى] (٨٩٣ هـ فح) ابن عمر

عن النبي ، أو الذين يكرهون الفتيات على نزع الحجاب قال تعالى ﴿ يا أيها النبي

قل لازواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ﴾ الاحزاب ٥٩

(١) البقرة ١١٤ البقرة ١٨١

أو الذين يكرهون الجنسين على الاختلاط السافر والالتصاق الفاجر في المحافل والمرافق كاسيات عاريات والله تعالى يقول (وقل للؤمنات يفضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منهما وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعوثهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن) أو غير ذلك من المعاصي التي يجبرون الناس عليها .

الا كراه على تلك المعاصي لاشك هو محاربة لله ورسوله غير أنها محاربة ليس فيها سلاح ولا إيذاء بدني ، وقد يقع الإيذاء البدني أو غيره من وسائل العدوان على النفس أو المال إذا اصطدم رفض المعصية بغناد المحارب لله ورسوله واصراره وتجرده .

والمحاربة التي فيها سلاح والمحاربة التي ليس فيها سلاح كلها تقع تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في آية المحاربة طالما كانت اكرهاها وقهرا

وكذلك قد تقع جناية الأفساد في الأرض منفصلة ، غير مصحوبة بجناية المحاربة ، أي غير مقرونة بعمل من أعمال القهر والبطش ، ولكن سرًا وخفية ، قد يقع اهلاك الحرث والنسل دون مقاتلة أحد كفعل الذين يتسللون لتسميم اللواشي أو تحريق المتاجر أو تقليع الزروع أو ماشاكل ذلك .

فهذه جنایات إفساد في الأرض ليس معها محاربة ، فهي أيضا داخله تحت حكم آية المحاربة ، وعقوباتها المنصوص عليها في الآية

وبذا يتبين أن جناية المحاربة وجناية الأفساد المذكورتين في آية المائدة ، قد تقعان منفردتين ، كل منهما على حدة ، كما تقعان مجتمعتين معا

والله تعالى قد جمع جريمتي المحاربة والأفساد في آية المائدة ثم أردفهما بالعقوبات الأربعة للتفاوتة الشدة لتكون خياراً للحاكم المسلم في توقيع ما يراه

منها مكافئاً للجريمة يوقع عقوبة أو أكثر على الذين يفترون إحدى الجنايتين أو كليهما معاً تغليظاً أو تخفيفاً كل بحسب جرمته .

قد خیر الله الأمام في أنواعها واعدادها يوقع من العقوبات أى نوع يشاء وأى عدد يشاء ، ولقد اختار رسول الله ﷺ في جنابة العربيين جمع عقوبتي التقطيع من خلاف والقتل ، بتركهم بعد التقطيع دون حسم مطروحين في حرة المدينة يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا ، نكالا من الله للمجرمين ، وأماناً منه عز وجل لعامة المسلمين .

* * *

ونعود بعد ذلك بشيء من التفصيل لجريمة المحاربة والافساد لبيان صورها المختلفة فنقول وبالله التوفيق .

جنابة المحاربة لله ورسوله

قد بينا أن جنابة المحاربة لله ورسوله قد تقع مصحوبة بجنابة الأفساد في الأرض الذي هو بمعنى اهلاك الحرث والنسل وقد تقع بمفردها غير مصحوبة بجنابة الافساد في الأرض :

والآن نبين أن جنابة المحاربة لله ورسوله قد تقع على صورتين مختلفتين بالسلاح وبغير السلاح ، قد تقع عنوة وقهراً باستعمال السلاح وقد تقع خفية ومكراً بغير سلاح .

فأما التي تقع عنوة وقهراً فكما فعل العربيون الذين عاقبهم رسول الله (ﷺ) بالتقطيع من خلاف وبالتقتيل ، وكما يفعل قطاع الطرق ، وعصابات السطو والأجرام وكما يفعل المأجورون على القتل والاعتقال والتخريب .

وأما التي تقع خفية ومكراً فكما يفعل الداعون إلى الكفر والألحاد والبادية الهدامة التي تعلن في الدين والقرآن والرسول وتدعو إلى الأباحية

والشيوعة والفجور والفسوق وعصيان أوامر الله وسوله ، يفعلون ذلك كله خفية بالتواطؤ والتآمر والأثرة والتهيج لأخراج الناس من دينهم وتأليبهم على الحاكم المسلم ، فهذه محاربة لله ورسوله لاشك فيها ، فهي بذلك تقع تحت سلطان آية المحاربة ، وعقوباتها المنصوص عليها في تلك الآية خياراً للحاكم المسلم

جناية الأفساد في الأرض :

وقد بينا أن هذه الجناية قد تقع مصحوبة بجناية المحاربة فحكمها هو حكم المحاربة المنصوص عليه في آية المحاربة .

كذلك يمكن أن تقع جناية الأفساد في الأرض من أهلاك حرث ونسل غير مصحوبة بأية محاربة ، وفي هذه الحالة يختلف حكمها باختلاف الباعث على ارتكابها ،

فإذا كان الباعث على ارتكابها هو الرد على جناية مثلها أو غيرها وقعت على الجاني من المجنى عليه . فهذا جزاء سيئة بمثلها يعذر مرتكبها بعض العذر ، هذا جزاء مأذون فيه بنص القرآن الكريم ولا سبيل على مرتكبها إن كان قد جازى بالمثل لم يتجاوز الحد ولم يعتد ، لا سبيل عليه ، وذلك لقول الله عز وجل وقوله الحق ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين . ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيرون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم . ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾ ، فاقه تعالى قد أذن بفعل السيئة جزاءً للسيئة جزاءً بالمثل ، ولم يجعل على فاعلها من سبيل .

أى أن من أهلك حرثنا لآخر أو حرق له متجراً أو قتل له ماشية أو عمل شيئاً من هذا القبيل وكان قد فعل به مثل ذلك ، فهذا ليس بمفسد في الأرض ، ولسكنه منتصر لنفسه من بغي أصابه ، ومجاز سيئة بسيئة مثلها وهو

(١) الشورى : ٤٠ - ٤٣ .

مأذون في ذلك ، ماعليه من سبيل غير أنه ترك فعل الأولى بأن يرفع الأمر
للأمام ليأخذ له حقه بالعدل والقسط دون زيادة أو عدوان ،
أما إذا كان الباعث على الجناية مجرد رغبة الافساد في الأرض أو كان
الفاعل مأجوراً على ارتكابها لحساب آخرين ، فهذا هو الافساد في الأرض
الذي ينطبق عليه نص الآية وحكمها.

تخاليط الفقهاء

لكن الفقهاء الذين حكموا في تعريف المحاربين برأى أنفسهم قد اختلفوا في ذلك
فمنهم من قال هم المشركون والآية نزلت في أهل الشرك ، وهذا رجم
بالغيب غير صحيح لا هي خاصة بالمشركين ولا الآية نزلت في أهل الشرك ،
والعرفين ثبت أنهم بايعوا على الإسلام ولم يثبت أنهم ارتدوا عن الإسلام
وليس ارتكابهم للقتل والنهب معناه الارتداد عن الإسلام فكلم من المسلمين
يفعلون ذلك إجراماً لا إرتداداً .

ومنهم من قال هم أهل الكتاب قولاً بالظن برأى أنفسهم بلا بينة على
ذلك ، معالين ذلك بأن محاربة الله ورسوله لا تكون إلا من أهل الكتاب ،
وهذا خطأ بين ، لأن القتل والسلب والافساد في الأرض وإرتكاب سائر
المعاصي بالسلاح يقع من عصاة المسلمين كما يقع من الكافرين ، ولا معنى لتخصيص
أهل الكتاب من عامة الكافرين ، مشركين وملحدين وصابئين وغيرهم
ومنهم من قال الصوص هم المحاربون حكماً بالظن بلا بينة ولا برهان
وبعضهم خص نوعاً من الصوص وهم الذين يتسورون الدور ، وبعضهم خص
الصوص الذين يطرقون ليلاً وكل هذا حكم بالخيال والوهم لا صحة له ولا دليل
عليه ، الا ان سارق فقط وعقوبته عقوبة السرقة ، إلا أن يكون مهاجماً بالسلاح

ففي هذه الحالة لا يكون لصاً ، وإنما يكون قاطع طريق وهذا هو المحارب المفسد في الأرض .

ومنهم من قال لا تكون المحاربة إلا في الصحراء ، لا تكون المحاربة في المدن ولا في الأمصار هؤلاء قد طاشوا بخيالهم أبعد الطيش ، وجاءوا في شرع الله بأعاجيب لا سند لها من كتاب ولا سنة ولا خبر ولا أثر ولا عقل ولا منطق فلا الآية ولا قول رسول الله (ﷺ) فيها ذكر للصحراء ، ولا خبر ولا أثر بذلك ولا العقل ولا المنطق يقبل التفريق بين الجنابة تقع في الصحراء ، ونفس الجنابة تقع في المدن ، السارق في المدن كالسارق في الصحراء ، تقطع يده ، والزاني في المدن كالزاني في الصحراء ، يقام عليه الحد سواء بسواء .

فإذا كان هؤلاء قد أوصلهم خيالهم الخصب إلى اشتراط الصحراء موضعاً لازماً لا كتمال جنابة المحاربة ، بحيث لا تصح الجنابة في موضع غيره ، إذا كان تصورهم قد أركبهم في هذا الوهم المدمر ، بسبب اعتقادهم أن جنابة العريين قد وقعت على رايي إبل الصدقة في الصحراء ، فأنا نؤكد لهم فساد هذا الاعتقاد نقلاً ، وبطلانه عقلاً ، فتبدد وهمهم وسقط شرطهم ، نؤكد لهم ذلك فإنه لا خبر ولا أثر ، يفيد أن جنابة العريين قد وقعت في الصحراء بل أنه من المرجح جداً أنها وقعت في المدينة نفسها في ظلام الليل ، في مبارك أبل الصدقة حيث آوى بها الراعي طوال الليل ، حيث قد ثبت في النصوص أن العريخ قد جاء النبي (ﷺ) في غلس الفجر في القداة أي الصباح المبكر فأرسل في طلبهم فلم يرتفع النهار حتى كانوا قد أحضروا .

ثم إنه حتى لو افترضنا جدلاً أن هذه الحادثة بالذات قد وقعت في الصحراء فليس ذلك موجياً لاشتراط الصحراء ، ركناً من أركان الجريمة

لا تتم إلا بموجبه ، ليس شيء أسخف في العقول من هذا النحو من التعليل .
قال عليه الصلاة والسلام لذي ظن الخيط الأبيض والخيط الأسود من
الفجر هما الخيطان ، قال له [ألك لعريض القفا . . . لا بل هو سواد الليل
وبياض النهار] .

كان زوج بريرة عبداً أسود اسمه مغيث ، فلما أعتقت خبرت بين فراقه
أو البقاء معه ، فسكانت سنة من شرائع الإسلام أيما أمة أعتقت خبرت .
قال للتعلمون من الفقهاء ، مثلاً قال أصحاب الصحراء . . .

قالوا لا يكون التخيير إلا إذا كان الزوج عبداً ، لأن زوج بريرة كان
عبداً بالضبط كما قال أصحاب الصحراء ، لا تكون الجنابة حراة إلا إذا وقعت
في الصحراء لأن جنابة العرنيين وقعت في الصحراء . . . III .

فاستدرك الناقدون الأذكياء ، على أصحاب الصحراء ، وأخوان أصحاب
الصحراء ، تمكها على التنازع بجهلة ، رثرياً على أحكام الضلالة ، تمكوا فقالوا إذا
أعتقت الأمة فلا خيرة لها إلا بشروط ثلاثة . لا بشرط واحد .

١ - أن يكون زوجها عبداً .

٢ - أن يكون لونه أسود .

٣ - أن يكون اسمه مغيثاً .

قال (عليه السلام) هلك المتعلمون قالها ثلاثاً .

ليس وقوع جنابة العرنيين في الصحراء - بفرض وقوعها في الصحراء -
موجباً لأشتراط الصحراء ، ركننا من أركان أي جنابة حراة ، كما لو كانت
الجريمة الأولى وقعت في البحر أو في الجو أو في البستان أو في الحمام أو في
المسجد ، أو بالليل أو بالنهار لما كان ذلك موجباً لأشتراط البحر أو الجو
(١) ٤٥١٠ فح

أو... أو الليل أو النهار ركنا لازما لا كمال جنائية المحاربة .

إن إشتراط مثل هذه الشروط التي لم ترد في كتاب ولا سنة ، لأقامة حد الله معناه إسقاط العقاب عن جميع المجرمين ، من المحاربين المفسدين في الأرض وفي هذا نسف للأمن الذي أنزله الله ، وضلال بعيد في شرائع الله ...

كلا . لا شرط إلا ما أشتراط الله ورسوله ، وهما لم يشترط الاصحراء ولا غير صحراء .

ثم هؤلاء الذين أسقطوا الحد عن شهر سلاحه ليلا أو نهاراً فقتل الناس عدداً مفسداً في الأرض ، وقالوا لا جد عليه ، لأنه فعل ذلك في مدينة أو مصر حيث يدركه الغوث غالباً ، فلا يتمكن المحاربون المفسدون في الأرض من إتمام جرائمهم ١١١ ، هؤلاء الذين أسقطوا العقوبة عن المجرمين الذين يرتكبون فظائعهم في المدن لأنها مأهولة مكتظة بالسكان ١ هؤلاء قد جاءوا بداهية الدواهي إذ نسفوا أصول الشريعة كلها . . . وهدموا قواعد المنطق جميعها ، وحطموا ضمانات الأمن قديماً وحديثاً .

أين هو الضمان بأدراك الغوث وكف الأجرام في جميع حالات المحاربة في المدن والأمصار ، ونحن نشهد مئات الجرائم تقع في كل بلاد العالم ، في أكبر المدن ، وفي وضوح النهار ، وتحت أنظار رجال الأمن ، وجماهير الناس ، ثم يفلت الجناة بعد القتل والنهب والتخريب آمنين ١١٢

أنتم تقولون هكذا أيها البتدعون ١٢ أنتم تقولون أنه : -

لا عقاب على أي سفاح يروع الناس بجرائمه في المدن ... ١١١

لا عقاب على فظائع المجرمين إلا إذا ارتكبوها في الصحراء . ١١٢

الحماية عندكم هي فقط لسكان الصحراء . . . أما سكان المدن والأمصار

فلهم الدمار والفناء ١١٢

أهذيان هذا ، أم بهتان ١١٢

أما الشرائع التي من عند الله فهي منزلة عن هذا الهذيان ...
ولكن العجب المذهل للعقول هو أن يستباح القتل والغصب في المدن الآهلة
بالسكان ولا ياقب عليه إلا إذا وقع في الصحراء .
وأما الذين قالوا أن من رفع السلاح ثم وضعه، فهو محارب ودمه هدر فقد أخطأوا
خطأً مبيناً ذلك لأن المحارب الذي رفع سلاحه ثم وضعه دون أن يعتدى على
أحد ، ودون أن يقدر عليه أحد ، الذي رفعه ثم وضعه وهو ظاهر على خصمه
متمكن منه ، ما فعل ذلك إلا تائباً لله تعالى ، نادماً على ما هم به من نية السوء ، ثم
لم يفعل شيئاً ، قد غفر الله تعالى توبته ، وأبطل عقوبته ، قال تعالى استطرد الأحكام
المحاربة إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم
فكيف يسكون الدم الذي عصمه الله بالتوبة عندكم هدرآ ١١٢

الله يشرع للعباد أم أنتم الشارعون ١١٢

الله يتوب ويعفو ، ثم أنتم تعاقبون ١١٢

والطائفتان من المؤمنين يقتتلون ، ليسوا من المحاربين المفسدين في الأرض
بحال من الأحوال ، إنما هم أخوة مختلفون ، قد بغت طائفة على الأخرى ،
وليس الحكم فيهما التفتيل أو التصليب أو التقطيع من خلاف ... بل حكمهم في
كتاب الله الإصلاح بينهما ، ثم مقابلة التي تبغى حتى تنفي إلى أمر الله ، ثم
الإصلاح بينهما بالعدل والقسط ، إذا فليس كل رافع للسلاح محارباً لله ورسوله ،
ودمه هدر كما يقول هؤلاء ، بل المحارب الذي عليه التفتيل أو التصليب أو
التقطيع أو النفي ، إنما هو الذي وجه حرايته ليحاد الله ورسوله ، ويسعى في الأرض
فساداً ، ثم لم ينزع ولم يقلع .

إن هذه الضلالات الكثيرة في حكم واحد من أحكام الشريعة ، ألا وهو حكم المحاربة ، تدل على التخيبط الشديد الذي يقع فيه من يحكم في دين الله بالرأى دون النص... فريق يقول المحاربون لله ورسوله هم المشركون ، وفريق يقول هم المرتدون ، وفريق يقول هم أهل الكتاب ، وفريق يقول هم لصوص الليل وفريق يقول هم قطاع الصحراء دون المدن وفريق يقول هم كل من حمل السلاح... !!

هذه الضلالات كلها ما كان يقع شيء منها لأحد من الفقهاء لو أنهم انعموا بالنصوص من الكتاب والسنة ، في كل ما يفكرون ويفتون ويحكمون .
النصوص في كتاب الله وفي حديث رسول الله . ما خست مشركاً من كافر من مرتد من أص من قاطع صحراء من غيره . النصوص عامة ، كل من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً . مسلماً كان أو كافراً ، بدياً كان أو حاضراً مسياً كان أو مظهراً ، فما الذي أوقعكم في كل هذا الخلاف أيها الفقهاء ؟ أين تذهبون ؟

لا بد لسكل ضلالة من شبهة أو مأت إليها ، ومدرجة أزلت إليها ، وعلى الرغم من أن هذه الشبهات والمزالق لا تعترض أبداً لمن استمسك بالنصوص واعتصم بالكتاب والسنة ، وإنما تنبذ فقط للذين يأخذون بالظنون ، وتراءى للذين يحكمون في الدين بالرأى ، إلا أنها على كل حال شبهات تلزم الذي يريد الإصلاح أن يتصدى لها ويبدل الجهد في كشفها وإزالتها ، وقد فعلنا ذلك في الرد على شبهات الذين زعموا أن المحاربين هم المشركون أو هم أهل الكتاب أو هم المرتدون أو هم اللصوص الذين يتسورون أو هم اللصوص الذين يطرقون ليلاً ، أو هم قطاع الطريق في الصحراء دون المدن والأصهار أو هم كل من حمل السلاح ثم وضعه .

ولكن هناك من الضلالات ما يذهل العقول وينافي كل معقول ، لا ندري
ما الشبهة التي أدت إليها ، ولا نستطيع أن نتصور كيف انزلق الفكر إليها ،
لأنها تجاوزت في غرابتها كل حد معقول ، ونفشت سامعها بالحيرة والذهول ،
لا يجدي معها أي رد ، ونحسب أن أقوى ما يعطّلها وبدحضها هو مجرد عرضها
على القاريء لكي يقع في نفس ما وقعنا فيه من الحيرة والذهول ، فيؤمن معنا
أنها من شطط الخيال الذي تجاوز كل معقول

القاتل الذي يقتل إنساناً عمداً بالعصا ليلاً في مصر أو في طريق مأهول
لا عقاب عليه ١١١

لكن القاتل الذي يقتل إنساناً عمداً بالعصا نهاراً في مصر يقتل به ...
القاتل الذي يقتل إنساناً عمداً بالسلاح ليلاً أو نهاراً في مدينة أو مصر
فلا شيء عليه ١١١

القاتل الذي يقتل إنساناً عمداً ثم تاب لا عقوبة عليه ١١١
القاتل الذي يقتل إنساناً عمداً وكان مع القاتل صبي غير مكلف (أي صغير)
فلا عقوبة على القاتل ١١١

القاتل الذي يقتل إنساناً عمداً وكان مع القاتل ذو رحم محرم فلا عقوبة
على القاتل ١١١

قاطع الطريق ليلاً أو نهاراً في مصر أو بين مصرين لا عقوبة عليه ١١١
وهذا كله مستخرج من كلام بعض الفقهاء . ولا إخالك أيها القاريء الآن
إلا في حالة ذهول مما قرأت ، فالآن أنقل لك لفظ ما قاله الفقيه بالحرف الواحد
كما هو مسطور في أول الباب مع بيان مرجعه ، قال الفقيه :-

« لا تكون المحاربة في مدينة ولا مصر ومن شهر على آخر سلاحاً ليلاً أو

نهاراً فقتل المشهور عليه عمداً فلا شيء عليه ، فإن شمر عليه عصاً نهاراً في مصر فقتله عمداً قتل به ، وإن كان في الليل في مصر أو مدينة أو في طريق في غير مدينة ، فلا شيء على القاتل .

وإن جرح فقط أو قتل عمداً فتاب ، أو كان فيهم غير مكلف ، أو ذو رحم محرم من المارة ، أو قطع بعض المارة على بعض أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً في مصر أو بين مصرين فلا حد . انتهى قول الفقيه

ابراً إلى الله عما يقولون ، واستغفر الله من نفل ما يفترون ، والله يعلم ما تبدون وما تكتمون .

ومن الفقهاء من قال يشترط في المحارب أن يكون معه سلاح ، وليس هذا شرطاً فمن كان معه جبال ، يخنق بها الرجال ، فهو محارب قاتل مفسد في الأرض وليس الحبل بسلاح ومن كان يحمل معه حمضاً كالأوكا ، قتل أو شوه به فهو محارب قاتل مفسد في الأرض وليس الحمض بسلاح .

ومن الفقهاء من قال العصا والحجارة ليست بسلاح ، وهذا خطأ ظاهر لأن كل ما يجرح أو يحطم فهو سلاح ، ثم إن محاربة الله ورسوله ، كما تكون بالسلاح فقد تكون بغير السلاح المعروف ، قد تكون بأي أداة من أدوات الأرباب والعدوان ، قد تكون بالعصى والحجارة ، ومواد الحريق ، وأدوات النسف والتخريب وقد تكون بغير سلاح بالمرّة ، وقد تكون بسواعد الرجال وأيديهم وكثرة عددهم .

ليس السلاح شرطاً ولا الصحراء شرطاً ولا الليل أو النهار شرطاً ...
الشرطان الوحيدان في كتاب الله اللذان يجب بأي منهما أو بهما معا العقوبات المنصوص عليهما في آية المحاربة هما :

(١) محاربة الله ورسوله أى الخروج على أوامره وشرائعه بالقوة أيًا كانت أداة القوة .

(٢) السعى فى الأرض فساداً والتخريب والتدمير وإهلاك الحرث والنسل .
فكل من حارب الله ورسوله ، وسعى فى الأرض فساداً فهو الذى تعنيه الآية مسلماً كان أو كافراً أو مرتدّاً أو مشركاً ، أو محارباً بالليل أو بالنهار ، أو مهاجماً فى المدن أو فى الصحراء ، أو مقاتلاً بالسيف أو بالمعصا أو بالحجارة أو بالجلال أو بساعديه .

كل من خرج على طاعة الإمام المسلم ، محارباً معتدياً مفسداً فى الأرض بمفرده أو بعصابته فى ليل أو نهار ، فى حضر أو سر ، فهو المحارب لله ورسوله والآية الكريمة : *فشاها كما يغشى الليل النهار* ، وحكم المحاربة الرهيب يلزمه ، كما يلزم الظل صاحبه ، ماله من محير .

على أن لفيفاً من الفقهاء قد هدى للحق ونطق بالصواب والحمد لله على ذلك فقالوا من قطع السبيل وأفسد فى الأرض فهو محارب ، وقالوا المسلم إذا شهر سلاحه ثم تلصص فهو محارب ، وقالوا من قطع الطريق فهو محارب وقالوا المحارب لله ورسوله المفسد فى الأرض هو السكابر الخيف لأهل الطريق ، المفسد فى سبيل الأرض سواء بسلاح أو بلا سلاح سواء ليلاً أو نهاراً فى مصر أو فى فلاة أو فى قصر الخليفة أو فى الجامع سواء قدموا على أنفسهم إماماً أو لم يقدموا منقطعين فى الصحراء ، أو أدل قرية ، سكاناً فى دورم أو أهل حصن كذلك أو أهل مدينة عظيمة أو غير عظيمة كذلك ، واحداً كان أو أكثر ، كل من حارب المارة أو أخاف السبيل بقتل نفس أو أخذ مال أو لجرأحة أو لانتهاك فرج فهو محارب

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب الضحاك فى قوله المحارب من قطع السبيل وأفسد فى الأرض مطابقة

الآية وفعل النبي ﷺ وأخطأ في قوله من نقض العهد إذ نقض العهد جنابة أخرى لها
عقوبة أخرى

وأصاب قتادة وعطاء في قولها الذي يقطع الطريق فهو محارب لمطابقة
النص ، الأفساد في الأرض محاربة .

وأصاب عروة في قوله إذا شهر سلاحه ثم تلصص فهو محارب لأنه محاربة
بالسلاح وإفساد في الأرض .

وأصاب الحسن البصري وسعيد ابن جبير من خرب فهو محارب شريطة
فعله قهراً وقسراً ، لا سرا وإلا فهو مفسد في الأرض فقط من غير محاربة .

وأصاب عمار الذهني : الذي يقطع الطريق محارب لمطابقة النص (إفساد بالمحاربة)

وأصاب ابن عباس إذا تسور عليهم في بيوتهم بالسلاح فهو محارب (الأفساد
بالسلاح) ولكنه أخطأ في تجديد عقوبته بقطع يده ورجله يجوز هذا ويجوز غيره .
الخيار للحاكم .

وأصاب مالك في أحد قوايه أن المحاربة تكون في الأمان وفي الصحراء
إذا لا نص بمكان معين .

وأصاب ابن حزم في قوله المحارب هو المكابر الخيف لأهل الطريق المفسد
في سبيل الأرض سواء بسلاح أو بلا سلاح أصلاً ، سواء ليلاً أو نهاراً في مصر
أو في فلاة أو في قصر الخليفة أو في الجامع سواء قدموا على أنفسهم إماماً أو لم
يقدّموا ، منقطعين في الصحراء أو أهل قرية ، سكاناً في دورهم أو أهل حصن
كذلك أو أهل مدينة عظيمة أو غير عظيمة واحداً كان أو أكثر كل من
حارب المارة وأنخاف السبيل بقتل نفس أو أخذ مال أو لجراحة أو لانتهاك
فرج فهو محارب لمطابقة النص .

وأخطأ الحسن البصري في قوله المحارب هو الشرك لمخالفة النص (العمريون

كانوا مسلمين).

وأخطأ الضحاك في قوله زلت في أهل الكتاب، لأن نص بذلك فهذا وهم باطل
وأخطأ قتادة وعطاء في قولهما الآية في أهل الشرك لأن نص بذلك فهذا وهم باطل
وأخطأ الشعبي في قوله اللص محارب لله ورسوله فاقتله، هذا سارق وليس محارباً
وأخطأ طاووس والزيبر في قولهما من رفع السلاح ثم وضعه محارب قدمه هدر
لأن وضع السلاح بعد رفعه وقبل القدرة عليه توبة تسقط الجريمة في الآية فلا يكون
دمه هدراً.

وأخطأ قتادة والشافعي وأبو سليمان إذا طرقت اللص بالليل فهو محارب ،
هذا سارق فقط إلا أن يقاتل أهل الدار بأي وسيلة فهو محارب .
وأخطأ مالك في أحد قوليهِ وأخطأ سفيان وابن قدامة لا تكون المحاربة
إلا في الصحراء ، لا نص بذلك هذا وهم باطل .

وأخطأ أبو حنيفة أخطاءً مذهلة للعقل مروعة مدمرة في أقواله .

١ - لا تكون المحاربة في مدينة ولا مصر ، لانعدام النص ومعارضة كل
منطق وعقل .

٢ - من شبر على آخر سلاحاً ليلاً أو نهاراً ، فقتل المشهور عليه عمداً فلا
شيء عليه III هذا قول مذهب .

٣ - وإن كان في الليل في مصر أو مدينة ، أو في طريق في غير مدينة
فلا شيء على القاتل III هذا مرعب مدمر .

٤ - وإن جرح فقط أو قتل عمداً فتأب فلا حد III

٥ - أو كان منهم (أى من العصابة) غير مكلف فلا حد III

٦ - أو كان (أى المحارب) ذو رحم محرم من المأراه فلا حد III

٧- أو قطع بعض المارة على بعض

٨- أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً في مصر فلا حد ١١١

٩- أو قطع الطريق بين مصرين فلا حد ١١١

وأخطأ ابن عمر في قوله الآية نزات في المرتدين ، هذا وهم لانص بذلك
وأخطأ ابن قدامة في قوله يشترط في المحارب أن يكون معه سلاح ، لانص
بذلك ، واقتراف العصب والقتل بالأيدي وكثرة الرجال هو محاربة لاشك فيها
(دون حيازة سلاح) .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله العصي والحجارة لا تعتبر سلاحاً ، كل ما يقتل
أو يجرح يعتبر سلاحاً ولقد وجدنا في رد المحتار (١١٣/٤) قول أبي حنيفة
وحجر وعصاهم كسيف وهو الصواب ، وهو أولى بالتصديق من الرواية التي
حكاهما عنه ابن قدامة السابقة ، ما في مصنفه أصدق عنه مما في مصنف غيره عنه ،
نحمد الله على ذلك ونتمنى تبرئة جميع الفقهاء من كل مخالفة للكتاب والسنة .
وأصاب الشافعي وأبو ثور العصا والحجارة تعتبر سلاحاً .

حكم الشرع

كل من أخاف الآخرين بأي وسيلة من وسائل التخويف لارتكاب معصية
من المعاصي فهو محارب لله ورسوله تنطبق عليه أحكام الآية سواء كان التخويف
بالحديد أو النار أو العصا أو الحجارة أو السواعد أو التحريق أو الأغراق أو أية
وسيلة أخرى ، وسواء فعل ذلك ليلاً أو نهاراً ، وسواء فعل ذلك في المدن أو
الريف أو الطريق أو الصحراء أو أي مكان آخر وسواء كان بمفرده أو معه غيره ،
وسواء كان ذا قرابة بالمعتدى عليه أو كان اجنبياً عنه وسواء كان معه صبي أو جارية
أو ليس معه أحد ، والساعي في الأرض فساداً هو من أصاب دماً أو أ تلف مالا بقصد

م (٣٢ - ديوان الجنابات)

الاهلاك والتخريب سواء فعل ذلك محاربة او سراً فهو مفسد في الأرض .

سبب الخلاف

الوهم والظن والحكم بالرأى في معارضة النص واشتراط ما لم يشترط الله
ولارسوله وإنشاء الأحكام ببعض الهوى والخيال والتصويرات والخيالات المذهلة
المدمرة والاحتجاج بغير الصحيح من الأخبار .

٢ باب الحد للامام والقود لولى الدم

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
أبو حنيفة ومالك وأحمد والشافعي وأبوسليمان والزهري ابن حزم	عقوبة المحارب إلى السلطان ↑ لا تجوز عقوبة ولى الدم ↓ إن قتله الأمام أو صلبه للمحاربة كان لولى الدم أخذ الدية في مال المقتول (المحارب) لأن حقه في القود سقط فبقى حقه في الدية أو العفو عنها ↓ لادية في العمد إنما هو ارش أو فداء برضى الطرفين .

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

غموض وتيه

إن أكثر الفقهاء تعوزهم الدقة في التعبير والتقدير ، فيحار القارىء المدقق
في تحديد ما يقصدون ، وتقييم ما يحكمون ، وتطليش الأحكام ، وتضطرب الأفهام ،
وتتحول الشرائع البالغة الدقة والأحكام في عقول الدارسين والمدرسين إلى
ضلالات وأوهام .

قال بعض الفقهاء في جنابة المحاربة (عقوبة المحارب إلى السلطان) ، بمعنى
أن العقوبة لا تكون إلى غير السلطان ، وقد علموا أن إقامة الحدود عقوبة ،
وهذا لاشك إلى السلطان ، كما علموا أن رد العدوان هو أيضا عقوبة ، قال تعالى
(وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ...)^١ وهذا لاشك للمجنى عليه إن شاء

(١) المحلى ٣٢٧/١٣ (٢) النحل ١٢٧

افتص وإن شاء عفا وإن شاء أخذ الفداء ، انظر كيف خلطوا الأمرين ، ومرجوا العقوبتين ، فجعلوها للسلطان وحده ، وهذا كما ترى خطأ ظاهر ، ولو أن الفقهاء قالوا (إقامة الحدود إلى السلطان) لكان قولاً صواباً ، لا يخطئهم فيه أحد ، ولكن فاتهم الدقة والتعبير ودسوا إقامة الحدود ورد العدوان تحت لفظ واحد ، تحت كلمة العقوبة ، فأغموها ما كان جليلاً ، وطمسوا نوراً كان مرئياً وقال فقهاء آخرون (لا تجوز عقوبة ولي الدم) وهذا أعمى في الخطأ ، وأبعد في الضلال ، لأنه نقض صريح لما شرع الله وإهدار قبيح لما أحق الله ، بل لولى الدم حق ظاهر ، وسلطان قاهر ، قال تعالى ﴿ ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ﴾^١

فيا معشر الفقهاء ، ألهذا الحق أنتم منكرون؟ أم تقصدون بالعقوبة إقامة الحدود؟! فقد عميتم بالتعميم حق الكلومين ، وواربتم الحق وأنتم لا تشعرون وليست المسألة مجرد خطأ لفظي أو سوء تعبير ، بل هي أبعد من ذلك بكثير ، هي نقض للشرائع ، وإهدار للحقوق ، لو منعنا الجنى عليه أو وليه من القصاص كما يختار هو فيما خيره الله فيه ، فقد أهدرنا حقاً للمظلوم سافراً ، ونقضنا شرعاً من شرائع الله ظاهراً ، فالبلية في دين الله كل البلية ، هي كما ترى في التدلي من النصوص الشرعية القطعية إلى خزعات المصطلحات الفقهية.

اربعوا على أنفسكم أيها الناس لا تتسابقوا في التفاني ولا تهرعوا إلى صنع العناوين ، لا تقترحوا على الله وعلى رسوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم ﴾^٢

حق العفو

لإشفاعة ولا عفو في حدود الله أبداً ، كائناً من كان الجاني ، وكائناً من

كان السلطان ، هذا أمر مقرر شرعاً بالنصوص القطعية الصحيحة ، لكن حينما جعل الله خياراً في العقوبات ، فإن اختيار عقوبة دون أخرى ، يعتبر عفواً نسبياً عن بعضها بتوقيع العقوبة الأخف ، فهذا العفو الجزئي أو النسبي هو فعل مباح للسلطان في جنابة المحاربة ، يوقع من العقوبات الأربعة المذكورة في آية المحاربة أيها شاء ، لكن ليس له حق العفو السكلي بأي حال من الأحوال ، خيره الله تعالى خياراً مطلقاً بين التقتيل أو التصليب أو التقطيع أو النفي ولم يحدد الله ولا رسوله ، أي تلك العقوبات الأربعة يلزم توقيعها على المحارب إذا فعل كذا أو كذا من الجرائم في المحاربة ، بل ترك ذلك له خياراً مطلقاً ، فإذا اختار الإمام المسلم النفي فقط أو إذا اختار التقطيع فقط فهذا يعتبر عفواً عن حقه في التقتيل أو التصليب ، وهو إنما يفعل ذلك في سبيل الله وابتغاء مرضاته ، يلبس لكل حال لبوسها ، يبطش بأمر الله أو يرحم بأمر الله ، سحقاً لعنة المجرمين ، وإملاءً لتوبة النادمين .

وكما أن للحاكم المسلم الخيار في عقوبات المحاربين ، فكذلك لولى الدم الخيار في قتل القاتل قصاصاً أو أخذ الفداء منه أو العفو عنه .

سلطانان في المحاربة

في جميع الجنايات في الشريعة الإسلامية ، يقع المجرم تحت سلطان واحد ، يقضى فيه بما أنزل الله ، إلا في جنابة المحاربة فإن المجرم يقع تحت سلطانين شرعيين يتنازعانه القضاء ، لكل منهما حق ، ولكل منهما سلطان ، وهذان السلطانان ، هما الإمام المسلم ، وولى الدم .

في جنابة الحر والسرقه والقذف والزنا والردة والبغى والمروق والنكث لا سلطان إلا للحاكم المسلم وحده ، يحكم على المجرم بما أنزل الله ، ولا سلطان للمعنى عليه ، ولا لوليه ، في كل تلك الجنايات .

وفي جناية القتل العمد أو الجراحات العمد ، لاسلطان إلا للمجنى عليه أو لوليه ، يقضى أى منهما بما يشاء مما خيره الله في كتابه ، ولا سلطان للحاكم المسلم في أى شيء من ذلك .

أما في جناية المحاربة التي فيها عدوان على النفس أو الأعضاء فإن المجرم يتنازعه قاضيان هما الحاكم المسلم ، والمجنى عليه أو وليه لكل منهما حق ، ولكل منهما سلطان .

أما سلطان الحاكم المسلم في جناية المحاربة ، فهو كسلطانه في جميع الجنابات مستمد من قوله تعالى ﴿ فاحكم بينهم بما أنزل الله ﴾^١ وأما حقه في جناية المحاربة فهو حقه في الخيار بين العقوبات التي فرضها الله تعالى في آية المحاربة^٢

وأما سلطان ولي الدم في جناية المحاربة التي فيها عدوان على النفس أو الأعضاء فهو مستمد من قوله تعالى ﴿ ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ﴾^٣ وأما حقه في هذه الجناية فهو حقه في الخيار بين العقوبات التي فرضها الله في القصاص^٤ .

فبتلك النصوص يثبت لكل من الحاكم المسلم وولي الدم ما لهما من سلطان وحقوق في جناية المحاربة ، ومن هنا يعرض تنازع القضاء بين السلطانين والحقين وأن ذلك يكون في حالتين :

الحالة الأولى عند تعارض حكمهما ، هذا يقضى بالعقوبة ، وهذا يقضى بالعفو ، هل يلغى أحد الحكمين الآخر ؟!

الحالة الثانية عند اجتماع حكمين مختلفين في جناية واحدة فمثلا في جناية المحاربة التي فيها قتل ، يحكم أحدهما بالقتل ويحكم الآخر بالدية ومثلا في جناية المحاربة التي تكون فيها جراحات ، يحكم أحدهما بالقصاص أو الأرض ، ويحكم

(١) المائدة ٤٨ (٢) المائدة ٣٣ (٣) الاسراء ٣٣ (٤) البقرة ١٧٨

الآخر بالقتل ، فهل ينفذ الحَكَمَانِ معاً ، أم يكتفى بأحدهما دون الآخر ، سنفصل ذلك في فقرة تالية إن شاء الله .

لا يجتمع قتل ودية ولا قصاص وأرش أبداً

الشرع كله من عند الله ، نصاً في كتابه ، أو تفصيلاً بقول رسوله أو فعله ، ولا يقبل في الدين شرع خلاف ذلك ، من أى إنسان كان ، من كان ، فأى شرع أو حكم غير منصوص عليه في كتاب الله ، وغير وارد في سنة رسوله (ﷺ) ، فهو شرع أو حكم مقطوع بطلانه قطعاً جازماً ، وبناءً على ذلك فإن الحكم بقتل الجاني مع أخذ الدية منه أو أخذ أرش جراحاته التي أوجرحها في محاربته ، هو حكم باطل لا شك في بطلانه للأسباب الآتية :-

١ - لم يأمر الله عز وجل بدية مع القصاص في كتابه ، فمن شرع ذلك فشرعه باطل ، إذ شرع من الدين ما لم يأذن به الله .

٢ - لم يأمر رسول الله (ﷺ) قط بقصاص ودية معاً ، ولا فعل ذلك في أية حالة من الحالات ، فمن فعل ذلك ففعله مردود وحكم مرفوض .

٣ - قال رسول الله (ﷺ) [من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يودي وإما أن يقاد] فهذا خيار صريح بين إحدى العقوبتين وليس جمعاً بينهما .

٤ - قال تعالى ﴿ فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ﴾^١ ، فهذا صريح في أن قبول الدية هو عفو عن القتل أي لا تجتمع الدية والقتل معاً ، ولكن إحدى العقوبتين فقط إما هذا وإما هذا .

٥ - قال تعالى ﴿ فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ﴾^٢ والاعتداء بعد أخذ الدية ، يشمل توقيع القصاص بعد أخذ الدية ، وهو حرام بنص الآية

(١) ٦٨٨٠ فح (٢) البقرة ١٧٨

أى أنه لا يجتمع اخذ الدية مع القتل .

٦ - حكم رسول الله ﷺ في السن المكسورة عمداً بالقصاص ، فلما رضى أولياء المجنى عليها بالأرش (أى الفداء) أقره رسول الله ﷺ وأسقط به القصاص ، وهذا معناه لا يجتمع قصاص ودية .

٧ - عرض رسول الله ﷺ على المختبط (القاتل عمداً) أن يفدى نفسه بمال أو أن يشتريه قومه بمال أسكى يسقط عنه القصاص إذا قبل لولى الدم وهذا معناه عدم اجتماع العقوبتين معاً .

القتل حداً يجب القصاص والأرش والدية

لم يأمر رسول الله ﷺ بدية الراعى الذى قتله العرنيون بعد أن اقتص له بقتل العرنيين^١ فكان قتلهم حداً لجريمة المحاربة ، كما كان قصاصاً للراعى القاتل فى آن واحد ، ولو كان قتلهم حداً لا يجزى عن القصاص للقتيل - كما تصور بعض الفقهاء خيلاً وضلالاً - فىبقى له حق الدية لما فاتته من القصاص ، لأمر له رسول الله ﷺ بالدية ولما ضيع حقه ، فما لم يفعل ﷺ ذلك فقد ثبت ثبوتنا قاطعاً أن قتل المحاربين كان عن الحد وعن القصاص جميعاً ، وأنه لذلك لاحق لولى الدم فى دية ، ولا فداء ولا شئ ، فله قتل يجب كل ذلك .

إن رسول الله ﷺ هو المبعوث بالحق والهدى قال تعالى ﴿ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ ﴾^٢ وقال تعالى ﴿ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ ﴾^٣ فلا يقول إلا الحق ولا يقضى إلا بالحق ، ولا يضيع عنده حق لأحد أبداً .

تعارض الأحكام

قد بينا أن العفو فى الحدود حرام ، فهو على الحاكم حرام ، ولكن العفو عن القصاص حلال ، فهو للمجنى عليه أو لولى الدم حلال ، بل هو كفارة لعاقله

(١) ٦، ١٠٤ فح (٢) النمل ٧٩ (٣) الحج ٦٧

هو كفارة لولى الدم والمجنى عليه في آن واحد ، قال رسول الله ﷺ لولى الدم يهرضه على العفو عن القاتل [أما تريد أن ييؤم بأثمك وأثم صاحبك قال بلى قال فإن ذاك كذاك] والقاتل ان لم يقيم عليه الحد ييؤم بأثم المقتول قال تعالى حكاية عن ابنى آدم لما قتل احدهما الآخر ﴿ ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين إني أريد أن تبوء بأثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين ﴾

وعفو ولى الدم أو المجنى عليه عن القصاص ، لا يحل للحاكم العفو عن إقامة الحد على المحارب ، وفيما يلي بيان الاحتمالات المختلفة لتعارض حكم السلطان وحكم ولى الدم وما يجب اتباعه في كل حالة :-

(١) إذا اختار ولى الدم القصاص ، وكان القصاص قتلًا ، واختار الامام القتل حدًا ، فقد اتفق الخياران ، فيقتل الجاني ، ويكون قتله للامام حدًا ولى الدم قصاصًا ، ولا شيء لولى الدم قبل القاتل بعد ذلك ، لا فداء للمقتول ، قد ذهب القتل بالفداء ، لا يجتمع قصاص ودية :

(٢) إذا اختار ولى القصاص ، واختار الامام التقطيع ، نفذ التقطيع حدًا ونفذ القتل قصاصًا ، فقد جمع رسول الله ﷺ التقطيع والقتل في المحاربين (عكل وعرينة) .

(٣) إذا اختار ولى القصاص وكان جراحة ، واختار الامام القتل نفذ القصاص جراحة ، ثم قتل الجاني حدًا .

(٤) إذا اختار ولى القصاص وكان جراحة ، واختار الامام التقطيع أو النفي ، نفذ القصاص جراحة ، ثم نفذ التقطيع أو النفي حدًا .

(٥) إذا اختار ولى الفداء (الأرش) ، واختار الامام القتل نفذ القتل

ولا شيء للمجنى عليه أو لوليه من أرش أو فداء ، وقد ذهب القتل بكل أرش وفداء .
كما أسلفنا في الفقرة السابقة لم يجعل رسول الله ﷺ للراعي المقتول فداء ولا أرشاً
بعد أن قتل القتالين .

(٦) إذا اختار المجنى عليه أو وليه الأرش أو الفداء ، واختار الأمام
التقطيع أو النفي ، نفذ التقطيع أو النفي ، ثم خير الجاني بين القصاص أو الفداء ،
فإن اختار القصاص نفذ القصاص ولا أرش ولا فداء للمجنى عليه أو لوليه ،
وإن اختار الفداء سلم الفداء للمجنى عليه أو لوليه .
(٧) إذا اختار المجنى عليه أو وليه العفو بلا مقابل ، فعل الأمام ما يشاء
من العقوبات المنصوص عليها في آية المحاربة ، ولا شيء للمجنى عليه أو لوليه

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب أبو حنيفة ومالك وأحمد والشافعي وأبو سليمان والزهرري في قولهم
عقوبة المحارب إلى السلطان ، إذا كانوا يقصدون بالعقوبة إقامة الحد فذلك
للسلطان وحده بلا خلاف واخطأوا إن كانوا يقصدون بالعقوبة القصاص أيضاً
فإن القصاص لولى الدم وحده دون الأمام .
وأخطأ ابن حزم في قوله إن قتله الأمام للمحاربة كان لولى الدم أخذ
الدية في مال القاتل لمخالفته لقضاء رسول الله ﷺ لم يجعل النبي ﷺ للراعي
المقتول ولا لوليه دية في مال القتالين بعد أن قتلهم ، القتل يجب الدية والقصاص
والأرش وكل شيء ، قتل القاتل حداً هو في نفس الوقت قصاص ولا تجتمع
دية وقصاص .

حكم الشرع

إقامة الحدود للأمام وحده دون سواء ، والقصاص لولى الدم دون

الأمم ، وتنفيذ القتل حداً هو في نفس قصاص ، ولا دية للمجنى عليه أو لوليه
بعد القصاص .

سبب الخلاف

الحكم في دين الله بالرأى والغفلة عن النصوص الفاصلة .

٣ باب الخيار في العقوبات الرابع

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ
ابن عباس وقتادة ومجلز وحامد والليث والشافعي واسحاق أحمد	إذا قتل وأخذ المال قتل وصلب ، وإذا قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصلب ، وإذا أخذ المال ولم يقتل قطع من خلاف ↓ إذا قتل وأخذ المال قتل وقطع ↓ الأمام مخير بين القتل والصلب والقطع والنفي ↑
سعيد ابن السيب وعطاء ومجاهد والحسن والضحاك والنخعي وأبو الزناد وأبو ثور وداود	إن قتل قتل ، وإن أخذ المال قطع ، وإن أخذ المال وقتل فقتل وصلب ، أو قتل وقطع ، أو جمع ذلك كله ↓ لا يقتل إلا إذا قتل ↓
أصحاب الرأي ابن قدامة ابن حزم	إن قتل حرم الباقي (صلبه وقطعه ونفيه) ، وإن قطع حرم الباقي (القتل والصلب والنفي) وإن نفي حرم الباقي (القتل والصلب والقطع) وإن صلب حرم الباقي (القتل والقطع والنفي) لا يجوز البتة غير هذا ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

نزلت آية المحاربة ببيان أربعة أنواع من العقوبات متفاوتة الشدة جزاء

(١) المغني ٢٨٨/٨ - ٢٨٩ (٢) المحلى ٥٢٣/١٣

للمحاربين ، ولم تفصل الآية أنواع الجرائم التي يرتكبها المحاربون من قتل
وسلب وتخريب وتدمير وزنا ولواط وغير ذلك ، كما لم تخصص شيئاً معيناً من تلك
العقوبات لشيء معين من تلك الجرائم ، فنقول مثلاً ، القتل لمن قتل ، والقطع
لمن سلب والنفي لمن أفزع وروع ولم يقتل ولم يسلب ، إلى غير ذلك ، وكذلك
لم يفعل رسول الله ﷺ ، لم يفصل أنواع الجرائم ، ولم يخصص شيئاً من العقوبات
لشيء معين من الجرائم .

وحيث أنه ليس في الكتاب ولا في السنة نص بتفصيل الجرائم أو تخصيص
العقوبات ، فلا يحل لأحد أن يفصل في الدين برأيه ، فيقول جرائم كذا وكذا
تخص بالحدس ، وجرائم كذا وكذا لا تخص بالحدس ، ولا يحل
لأحد أن يخصص العقوبات برأيه ، فيقول عقوبة القتل لجريمة كذا ، وعقوبة
الصلب لجريمة كذا ، وعقوبة النفي لجريمة كذا ، لا يحل لأحد أن يشع
في دين الله ما لم يأذن به الله ، ما دام لا يوجد في الكتاب ولا في السنة ، نص
بالتفصيل أو التخصيص ، فقد أيقن كل مسلم أنه لا حاجة للتفصيل ولا للتخصيص ،
إذ لو كان لازماً لما أغفل القرآن ذكره قال تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾^١
ولما قصر رسول الله ﷺ في بيان التفصيل أو التخصيص ، قال تعالى ﴿ وما أنزلنا
عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾^٢ ،
وقال تعالى ﴿ فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين ﴾^٣ .

فما لا شك فيه إذاً أن سكوت الكتاب والسنة عن تخصيص أنواع العقوبة
التي في الآية بأنواع معينة من الجرائم هو سكوت مقصود من الشارع جل وعلا
يقصد به إطلاق الخيار للحاكم المسلم ، يختار لكل حالة ما يناسبها من التخفيف
أو التخليط .

ومثل هذه الخيارات المتعلقة في القرآن الكريم ، هي من أبواب الاجتهاد للفتوحه لكل حاكم مسلم ، في كل زمان ومكان ، يجتهد فيها برأيه ، كل اجتهاد لا يخرج عن حدود الآية هو اجتهاد شرعى ومقبول ، ولو سكت اجتهاد غير ملزم لأحد ، ولا واجب في كل زمان ومكان ، فاجتهاد الحاكم باختيار معين من العقوبات في قضية من قضايا المحاربة لا يلزم الحاكم نفسه في قضية أخرى مثلها من قضايا المحاربة ، بل له أن يغير الخيار كما يشاء ، ولا يلزم غيره من الحكماء في أزمته أخرى وأمكنة أخرى ، بل الخيار مطلق من كل قيد ، وهو خيار معتوح على الدوام .

إذاً فلا داعى ولا حاجة إلى تفصيل أنواع الجرائم التى يرتكبها المحاربون ، فكلها تقع تحت أنواع المحاربة ، وكلها تخضع لعقوبات المحاربة ، يجمعها جميعاً لفظ الآية (ويسعون فى الأرض فساداً) كل معصية وكل جريمة هي فساد فى الأرض ، ولاداعى ولا حاجة إلى تخصيص بعض العقوبات لبعض الجرائم ، فكلها تقع تحت إختيار الحاكم ، قد أعطاه الله الخيار المطلق يعاقب من يشاء من المحاربين ، بما يشاء من العقوبات ، مفردة أو مجمعة ، لا تشريع إلا من عنده ، ولا تخصيص لشيء إلا بأمر الله ، فعند انعدام النص بالتخصيص ، يبقى الخيار حراً مطلقاً بيد الحاكم المسلم .

فالذين حددوا أنواعاً معينة من هذه العقوبات ، لأنواع معينة من جرائم المحاربة ، إنما فعلوا ذلك بمحض رأيهم ، بلا نص موجب لذلك التحديد وليس الدين بالرأى ، ولا حجة فى رأى أحد ولا قول أحد دون رسول الله ﷺ .
والذين حددوا عدد العقوبات التى يلزم توقيعها على المحارب ، بواحدة فقط من هذه الأربعة ، لا تزيد عليها ، وجعلوا الزيادة حراماً ، هزلوا احتجوا رأيهم

أو أكثر من الأشياء المقرونة بحرف أو، وأن حرف أو لا يفيد حتما الاختيار
الفرد، وأنه لا يمنع الجمع .

فكذلك أو التي في آية المحاربة ، لا تمنع من جمع عقوبتين أو أكثر في الحالة
الواحدة، إن التخيير الذي يوجب الأفراد ويمنع الجمع في اللسان العربي وفي القرآن
لا يكون بحرف «أو» ولكن يكون بحرف «إما» وامثلة ذلك في القرآن الكريم:
(١) قوله تعالى ﴿إنا هديناك السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾ هاهنا لا يمكن
الجمع لأداء التخيير بحرف إما .

(٢) قوله تعالى ﴿فأما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها﴾^٢ فهنا
أيضاً لا يمكن الجمع بين الخيارين ولا بد من الأفراد ، وذلك لأن التخيير جاء
بحرف «إما» .

(٣) قوله تعالى ﴿قالوا يا موسى إما أن تلقى وإما أن نكون أول من ألقى﴾^٣
فهنا أيضاً لا يمكن الجمع بين الخيارين .

وهكذا الجمع ممكن إذا كان التخيير بحرف أو، وغير ممكن إذا كان التخيير
بحرف إما، قد غاب الفارق عن النحاة فهذانا الله إليه، فله الحمد والنصل والمنة
ثانياً: لقد جمع النبي ﷺ في معاقبة العرنيين بين عقوبتي القطع والقتل فثبت
بفعل النبي ﷺ أن الجمع ممكن بين أكثر من عقوبة من العقوبات الأربعة الواردة
في آية المحاربين .

فهذه الأدلة يثبت ثبوتنا قاطعاً شرعية الجمع بين العقوب بات المختلفة على الذين
يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ، وكأن الأفراد في جميع الأمثلة
التي سردناها مجزى، وصحيح ، وكذلك الجمع بينها مجزى، وصحيح ، فكذلك
الأفراد في العقوبات التي في آية المحاربين مجزى، وصحيح ، والجمع بينها ممكن

(١) الانسان ٣ (٢) محمد ٤ (٣) طه ٦٥

وصحيح، الأفراد للتخفيف، والجمع للتغليظ، والأمر في ذلك للأمام.

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب سعيد ابن المسيب وعطاء ومجاهد والحسن والضحاك والنخعي
وأبو الزناد وأبو ثور وداود في قولهم الإمام مخير بين القتل والصلب والقطع
والنفي كنص الآية

وأخطأ ابن عباس وقتادة ومجملز وحماة والليث والشافعي وإسحاق في قولهم، إذا
قتل وأخذ المال قتل وصلب، وإذا قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصلب، وإذا أخذ المال
ولم يقتل قطع من خلاف، هذا تقسيم بالرأى لا نص به، فلا يلزم أحداً، بل الخيار للأمام
وأخطأ أصحاب الرأى في قولهم إن قتل قتل، وإن أخذ المال قطع، وإن
أخذ المال وقتل، قتل وصلب، أو قتل وقطع أو جمع ذلك كله، كل هذا تقسيم
برأى الناس، لا نص به، فلا يلزم أحداً بل الخيار دائماً للأمام.

وأخطأ ابن قدامة في قوله لا يقتل إلا إذا قتل، بل الخيار مطلق في الآية فلا
مانع يمنع الإمام من قتله إذا روع الناس وغضبهم دون قتل أحد، لا يملك ابن قدامة
أو غيره أن يقيد ما أطلقه القرآن.

وأخطأ ابن حزم في قوله إن قتل حرم الباقي (صلبه وقطعه ونفيه) وإن قطع
حرم الباقي (القتل والصلب والنفي) وإن نفي حرم الباقي (القتل والصلب والقطع
وإن صلب حرم الباقي (القتل والقطع والنفي) لا نص يوجب أفراد العقوبة، بل الجمع
ممکن، وقد جمع رسول الله ﷺ في عقوبة عكل وعريئة القطع والقتل قطعهم
ولم يحسمهم وعدم الحسم قتل، أقر بذلك ابن حزم فهذا التحديد باطل لمخالفته
النصوص، الآية وفعل رسول الله ﷺ كل هذا تحكم في الدين بالرأى، أف للحكم

في الدين بالرأى ١١١

(١) المحلى ١٢ - ٣٢٨

م (٣٣ - ديوان الجنايات)

حكم الشرع

الأمم حر في اختيار ما يشاء من العقوبات الأربعة في أية حالة ، متى
وفرادى ، وليس شيء من التفسيات التي صنفها الفقهاء ملزماً لأحد .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى ، دون النص بل وفي معارضة النص .

٤ - باب جرائم المحاربة وغير المحاربة أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
القاضي ^١	تسقط الحدود النير خاصة بالمحاربة كالزنا والخمر والسرقه إلا القذف لأنه حق لآدمي ↓
ابن مسعود وعطاء والشعبي والنخعي وحماد والأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وابن قدامة	إذا اجتمعت الحدود (محاربة وغير محاربة) وكان فيها قتل ينفذ القتل ويسقط سائرها فشلاً إن يسرق ويترى وهو محصن ويشرب الخمر ويقتل في المحاربة يقتل ويسقط سائرها يقتل للمحاربة ويسقط الرجم، وإن لم يكن فيها قتل تستوفى سائر الحدود ↓
الشافعي ^١	تستوفى جميع الحدود، محاربة وغير محاربة، وسواء فيها قتل أو ليس فيها قتل ↑
الشافعي ^٢	المستكرهه على الزنا لها مهر مثلها وأرش جرحها إن كانت حرة ولها مهر مثلها وما نقص من قيمتها إن كانت أمة ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

تعريف جرائم المحاربة

إن الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً قد تقع منهم عند المحاربة جرائم متعددة ومتباينة، وقد تكلم الفقهاء في ذلك فقسموا الجرائم إلى قسمين، قسم أسموه جرائم محاربة، وقسم أسموه جرائم غير محاربة، ولم يُعرف الفقهاء أيامن القسمين بأوصاف أو حدود معلومة، وإنما ضرب بعضهم المثل لجرائم غير المحاربة، فقال كالزنا والخمر والسرقه والقذف، ولم يوضح لنا أى فقيه منهم ما هى جرائم المحاربة كما يتصورونها.

(١) الفقى ٢٩٥١٨-٢٩٩ (٢) الأم ١٤٤/٦

ونحن نقول وبالله التوفيق أنه لا توجد مجموعة من الجرائم تسمى جرائم محاربة كما تخيل الفقهاء ، فشتتوا عقولهم وعقول الناس معهم ، لانص بشيء من ذلك في كتاب ولاسنة ، إنما المحاربة جريمة واحدة لمجموعة من الجرائم ، كما أن السرقة جريمة واحدة ، والزنا جريمة واحدة ، والردة جريمة واحدة ، وكل جريمة في كتاب الله لها حد معلوم إنما هي جريمة واحدة ، لا مجموعة من الجرائم تحت عنوان واحد مشترك ، فكذلك محاربة الله ورسوله هي جريمة واحدة لا مجموعة من الجرائم ، هي جريمة واحدة لها حد معلوم هو ما أنزله الله تعالى في آية المحاربة^١

ولسكل جريمة صورة معلومة تحددتها وتميزها عن الجرائم الأخرى التي قد تشابهها أو تصاحبها .

فمثلا جريمة السرقة هي أن يعتدي أنسان على آخر بأن يعمد إلى المال الذي هو في حوزة المعتدى عليه فيقتطعه متخفياً لاملعناً ، فنتى وقع المال في حوزة المعتدى فقد وقعت جريمة السرقة ، وصار المعتدى سارقاً مستحقاً لعقوبة السرقة فاذا عثر هذا السارق أثناء السرقة على خمر فشربها ، فهذه جنابة شراب خمر مستقلة ، وليست جزءاً من جريمة السرقة ، وعلى السارق عقوبة شراب الخمر مع عقوبة السرقة ، وإذا التقى أثناء السرقة بامرأة فزنى بها ، فهذه جنابة زنا مستقلة وليست جزءاً من جريمة السرقة وعلى السارق عقوبة الزنا مع عقوبة السرقة وعقوبة شراب الخمر ، وهكذا كل الجرائم التي يقرؤها مع جريمة السرقة ، هي جرائم مستقلة بنفسها وبعقوباتها ولا تشكل جزءاً من مجموعة جرائم تنتمى إلى جريمة السرقة ، ويطلق عليها جميعاً جرائم السرقة .

ومثلاً جريمة المحاربة صورتها أن يعمد إنسان إلى آخر فيهربه بالقهر والبطش

ويكرهه على فعل حرام ، يرهبه بأى شيء ، بسلاح أو بقوته البدنية بغير سلاح أو بكثرة أعوانه أو بأى شيء آخر ويكرهه على فعل حرام كتسليم أمواله ، أو التوقيع على زور أو الاستسلام بنفسه للمحارب يأخذه عنده رهينة ، أو يكره امرأة على الزنا أو كشف أسرار ممنوعة أو أى فعل حرام آخر فإذا وقع الأرهاب بشهر السلاح أو بأية وسيلة أخرى ، ووقع الاكراه على الفعل الحرام فقد وقعت جناية المحاربة ، حتى ولو لم يقع من المحارب ضرب أو سلب أو زنا ولو لم يقع من المعتدى عليه تسليم مال أو نفس أو عرض أو شيء والمعتدى صار بمجرد الارهاب والاكراه محارباً لله ورسوله ، مستحقاً لعقوبة المحاربة التي أنزلها الله في سورة المائدة ' خياراً للحاكم المسلم بين العقوبات الأربع تخفيفاً أو تغليظاً بحسب خمة الجناية أو شدتها ، قد تمت جناية المحاربة بالأرهاب والاكراه وحدهما وقبل أن يقع أى شيء مما يريد المحارب .

فإن وقع الفعل الحرام الذي يرومه المحارب من اغتصاب مال أو عرض أو نفس أو سر أو غير ذلك ، فهذه كلها جرائم أخرى غير جريمة المحاربة ، لما صورتها وعقوبتها التي قررها الشرع ، وقعت مصاحبة لجريمة المحاربة وليست جزءاً منها ، وقد حقت على المحارب الذي اقترفها مع المحاربة ، عقوبتها مع عقوبة المحاربة ، وكذلك إذا قتل المحارب أو جرح أو ضرب أثناء المحاربة ، فهذه جرائم مستقلة ، ليست من المحاربة ولكنها ضاعفتها وأوجبت تغليظ عقوبتها ، وقد بينا أن جناية المحاربة تتم ويستحق عقوبتها بمجرد الارهاب والاكراه ، فإذا وقع مع الأرهاب قتل أو جرح أو ضرب ، وجبت عقوبة القتل والجرح والضرب مع عقوبة الارهاب .

وإذا كان من الخافة والتشطع والعمى في الدين ان نقول لسارق بعدما سرق

شرب الخمر وزنى أن كل ما اقترفه هو من جرائم السرقة وأنه ليس عليه إلا عقوبة السرقة فقط ، تدفع عنه عقوبات الزنا والخمر والقذف وكل ما فعله أثناء السرقة ، لأن كل هذه الجرائم التي صاحبت السرقة إنما هي جرائم سرقة ، فيكذلك الحال إذا قلنا لمحارب حارب الله ورسوله ثم سلب الأموال وهتك الأعراض وقذف المحصنات وارتد عن الإسلام أن نقول له إن كل ما اقترفت من الكبائر والصغائر إنما هو جزء من جنابة المحاربة وليس عليك إلا عقوبة المحاربة لأن جنابائك هذه كانت مصاحبة لجنابة المحاربة ، فهي جزء منها ، وكذلك الحال لو قلنا الرجل شرب الخمر حتى سكر ثم خرج يقتل ويسرق ويبنى ويفعل كل أصناف الفواحش أنه لا عقوبة عليه غير عقوبة شرب الخمر فقط ، لأن كل ما فعل إنما هو جزء من جريمة السكر .

فتبين مما تقدم أن المحاربة جريمة واحدة مستقلة وأن كل جريمة من الجرائم الأخرى التي تقع من المحارب أثناء المحاربة ليست جزءاً من المحاربة وإنما كل واحدة منها جريمة مستقلة لها صورتها وعقوبتها ، وأن للمحارب المقررف لأي قدر من هذه الجرائم يستحق عقوبة المحاربة وعقوبة كل جريمة وقعت مع المحاربة ، لا تزر وازرة وزر أخرى ، ولا تبطل عقوبة « عقوبة » أخرى .

إن اصطلاح (جرائم محاربة وجرائم غير محاربة) قد أفضى إلى كثير من الأخطاء ، وهكذا كل مصطلحات الفقهاء ، تضل عن السبيل وتوقع في البلاء .

تعريف جريمة الافساد في الارض

قد بينا في الباب الأول من كتاب المحاربة فقرة (من هم الذين يسعون في الأرض فساداً) أمثلة من جرائم الأفساد في الأرض ، وبيننا أن جرائم الأفساد في الأرض قد تقع بغير محاربة كما قد تقع مصحوبة بالمحاربة ، والعقوبة في الحالتين

واحدة ، هي العقوبة التي أنزلها الله في سورة المائدة^١ أى أنه إذا اقترف العتدى جنابة المحاربة فقط أو جنابة الأفساد فقط ، أو المحاربة مع الأفساد ، فلا يحكم عليه إلا بالذوات المنصوص عليها في سورة المائدة يختار الحاكم المسلم ما يشاء من العقوبات الأربع فرادى أو جماعات ، مخففاً أو تغليظاً تبعاً لجسامة الجنابة وظروف الجاني ، لم يجعل الله تبارك وتعالى للحاكم المسلم خياراً في أى حد من الحدود ، إلا في حد الحرابة والأفساد ، وجعل هذا الحد هو الوحيد الذى يشتمل على عدة عقوبات بدنية متفاوتة الشدة ، وذلك بسبب اجتماع جنائتين في حد واحد ، وبسبب احتمالات التفاوت الكبير في الشدة بين جنابة وأخرى .

قد يتخيل امرؤ عريض الفقا أن العقوبات المنصوص عليها في سورة المائدة للذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً لا تستحق على الجاني إلا إذا ارتكب الجريمة معاً ، جريمة المحاربة وجريمة الأفساد ، أما إذا حارب الله ورسوله فقط ، أو سعى في الأرض فساداً فقط ، فإن العقوبات لا تنطبق عليه ، قد يرتكس بعضهم في هذه الضلالة ، فيعطّل حداً من حدود الله بجهالة ، مدفوعاً إلى ذلك بواو العطف التي في الآية يقول : قد جمع الله الجريمة بواو العطف ثم أتبع ذلك ببيان العقوبة فدل ذلك على فرض العقوبة للجريمتين . مجتمعتين وليست لأية واحدة منهما منفردة .

ولو كان الأمر كذلك ، فما هي عقوبة المحاربة منفردة ، أو عقوبة الأفساد منفردة ؟ أم تزعمون أنه لا عقوبة للمحاربة منفردة ، ولا للأفساد منفرداً ؟ أم استباحتهم إسقاط حدود الله برأى أنفسهم بغير حجة ولا سلطان أنا كم ؟ كلا ليس في الكتاب تفريط ولا نسيان ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾^٢ ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾^٣ .

فنحن نتدارك هذا الفهم الخاطئ بالبيان ، من قبل وقوع الجاهل في الخسران

(١) المائدة ٢٣ (٢) الأنعام ٢٨ (٣) مريم ٦٤

ليس الجمع بواو العطف موجباً لاجتماع الجريمتين شرطاً لاستحقاق العقاب
فقد قال تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ثم لا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم
بعذاب أليم يوم يحصى عليها في نار جهنم فتسكوى فيها جباههم وجنوبهم وظهورهم
هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تسكنزون﴾ ، جمع الله جريمة كنز
الذهب وجريمة كنز الفضة ثم اتبعهما بالعقوبة ، ولا مراعاة أن العقوبة هي لمن كنز
الذهب وحده أو كنز الفضة وحدها أو كنزهما معاً ، فتدبروا يا أولى الأبواب .
وجريمة السعى في الأرض فساداً ، تتم بمجرد حصول السعى ولو لم يقع
الافساد المطلوب ، لفظ الآية صريح في المعاقبة على السعى دون اشتراط الإنجاز
فمن وضع عبوة ناسفة ليهدم صرحاً مشيداً ويقتل من فيه ، ثم أبطلت الشحنة قبل
إفجارها ، فهذا ساع في الأرض فساداً ، مستحق لعقوبة الفساد التي نصت
عليها الآية ، وجناية السعى للافساد وهي مثل جناية المحاربة ، كل منهما تتم
وتستحق العقوبة بمجرد حصول أعمال الفساد أو أعمال المحاربة ، ولو لم يتم
المطلوب من الافساد ، أو المطلوب من المحاربة ، قد تمت الجناية في كل منهما
بالنية والفعل رغم الفشل في إدراك النتيجة لأسباب خارجة عن إرادة المفسد
أو إرادة المحارب .

تخاليف الفقهاء

قد تناقض الفقهاء في هذه المسألة واختلفوا .

فهم من قال إذا اجتمعت في المحاربة حدود أخرى غير خاصة بالمحاربة
وكانت عقوبات تلك الجرائم تشمل على القتل وغير القتل . مثل الزنا بعد
إحصان والسرقه ومزب الخمر ، فيسكتفي بتنفيذ القتل وسقط سائر الحدود الأخرى
مادامت كلها حقوقاً لله تعالى ، لأن حق الله تعالى - بزعمهم - مبني على

(١) التوبة ٣٥

المسامحة ، أى أنه إذا كان لله تعالى على المحارب ، حدودا كثيرة ، منها القتل والقطع والجلد ، فإن القتل يجرىء عن الجميع ، وتسقط باقى الحدود ، لأن حق الله تعالى مبنى على التسامح كذا ١١١ أما إذا لم يكن فى الحدود قتل فإنها تستوفى جميعاً ، لا يجرىء حد عن آخر ، وهذا تناقض سافر وساخر معا إذ كيف تكون حقوق الله تعالى بزعمهم ، حيناً مبنية على التسامح ، وحيناً مبنية على التشدد ١١٢ وهذا تناقض سافر لا يخفى على أحد .

أما وجه السخرية فى هذا التناقض ، فهو فرض التسامح فى الذنوب إذا بلغت الذروة فى الفظاعة ، وفرض التشدد إذا كانت أقل انتهاكا وفظاعة ١١١ إذا بلغت انتهاك حقوق الله تعالى - بزعمهم - ذروة سفك الدماء ، عومل المحارب بالتسامح فأقيم عليه حد واحد ، وأسقطت عنه باقى الحدود ، إما إذا كانت جرائمه أخف من القتل عومل بمنتهى التشدد وبدون تسامح ، أقيمت عليه جميع الحدود فضرب للشرب ثم جلد للقفز ثم جلد لارتدائه ثم قطع للسرقة ١١١

ومنهم من قال إذا كانت الحدود المختلفة المشتملة على القتل وغير القتل ، تتعلق بحق الآدمى وحده ، فإن القتل وحده لا يجرىء ولا يكفى ، ولا بد من إقامتها كلها على الجانى فيبدأ بالأخف ثم الأشد حتى تنتهى إلى القتل (يجلد ثم يقطع ثم يقتل) فتستوفى جميعها لأن حقوق الآدمى مؤكدة . كذا ١١١

ومنهم من قال إذا كانت الحدود تتعلق بحق الله وحق الآدمى معا فلا بد من استيفاء الحدود المتعلقة بالآدمى أولا ، حتى إذا انتهت إلى القتل سقطت حدود الله تعالى ، حيث قد فاتت ، بفوات الحل ، على حد تعبيرهم أى فانت يقتل الجانى ، وذلك لأنهم يقولون ، حق الآدمى يجب تقديمه على حق الله تعالى ويقولون حق الآدمى يجب تقديمه لتأكيدهم ويقولون حق الله تعالى

مبنى على المسامحة^١.

الفقهاء كلهم يقولون هذا ومنهم أبو حنيفة غير أنه خالفهم في أمر واحد هو أن القتل يجرىء عن باقي الحدود في جميع الحالات ، سواء منها ما كان حقا لله تعالى أو للآدمي ، ويقول أبو حنيفة القتل يسقط باقي الحدود (لنداخلها في القتل) نظرية أخرى أسقطوا بها بعض حدود الله (نظرية التداخل) ضلالة ما أنزل الله بها من سلطان ، لانص بها في كتاب ولا سنة ، حدود الله محكمة ، لم يصحبها نسخ في كتاب ولا سنة ، فكيف نسقطها بنظريات المزلقين ، وتفاين المصنفين ، لا تتبع إلا السنة والكتاب ، وتبرأنا من كل الفرق والشيوع والأحزاب .

لقد أضرّب الفقهاء في قلوبهم نظرية « حق الله وحق الآدمي » في الحدود وفي غيرها كما أشرّبوا سائر النظريات والمصطلحات والأصول التي ألفوها .

فأوقعهم في أخطاء كثيرة ، وبعدت بهم عن الصواب . ولقد بينا فساد نظرية حق الله وحق الآدمي وبطلانها بالتفصيل (راجع كتاب القذف ص ٧٩) فالحدود كلها لله ، والحق كله لله ، قال تعالى ﴿ فَعَلُوا أَنْ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾^٢ ، ولا حق لبشر في شيء إلا ما أذن به الله ، وجاء به نص صحيح كحق الضيف في القرى ، وحق الزوجة في القسمة ، وحق السائل والمحروم في الصدقات ...

ولقد ترتب على هذه النظرية المبتسكرة (نظرية حق الله وحق الآدمي) مفاسد كثيرة ...

ومنها إسقاط بعض الحدود كأسقاط حد القذف إذا عفا المقدوف ، وقد بينا فساد ذلك وبطلانه في موضعه في كتاب القذف ، وإسقاط حد المحاربة إذا اجتمع في الحدود ما يسمونه حق الله وحق الآدمي .

(١) المثنى ٢٩٩، ٨ (٢) القصص ٧٥

ومنها جعل حق الله تعالى دون حق الآدمي ، وأقل منه رعاية وتأكيده ،
بدلاً من أن يكون حق الله تعالى ، هو الأعظم تأكيده والأشد رعاية ، قال
عليه السلام [قضاء الله أحق وشرط الله أوثق]^١ تلك إذاً قسمة ضيزى ، لقد حيرنا
الفقهاء بهذا التقسيم المعكوس ، يجعلون لله الحظ الأدنى وللآدمي الحظ الأعلى !!
لم يسمعوا قول الله عز وجل فيمن يقسمون هذه القسمة المعكوسة ﴿ ويجعلون
له ما يكرهون وتصف ألسنتهم الكذب أن لهم الحسنى ﴾^٢

ومنها جعل حق الله تعالى مبنياً على المسامحة أى أنه يجوز تركه وأغفاله
مسامحة وهذا نقض على صارخ لحدود الله ، واقتراح سافر لما نهى الله عنه ،
المسامحة فى حدود الله لا معنى لها إلا التفريط فيها واسقاط بعضها والله تعالى نهى
عن ذلك بقوله ﴿ ولا تأخذكم بهارأفة فى دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم
الآخر ﴾^٣ ورسول الله ﷺ نهى نهياً مشدداً عن التفريط فى حدود الله بالشفاعة
فى أى حد من حدود الله ، وشدد التنكير على الأمم التى تسقط حدود الله عن
فريق من الناس دون فريق ، وأخيراً أن ذلك هو سبب اهلاكم لا ينبغي أبداً
التفريط فى جنب الله ، لا يجوز أبداً المسامحة فى حق الله ، فكيف سالت فى
عقول الفقهاء نظريتهم المبتدعة « حق الله بنى على المسامحة »^٤

ولو أن الفقهاء كفوا عن الحكم فى الدين بالرأى ، وابتداع النظريات
للعارضة للنصوص واعتصموا بالكتاب والسنة وحدها لكان خيراً لهم وأقوم

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب الشافعى فى قوله يستوفى جميع الحدود محاربة وغير محاربة إذا لانس

باسقاط أى شىء.

أخطأ القاضى فى قوله تسقط الحدود الغير خاصة بالمحاربة كالزنا والخمر

(١) ٢٧٢٩ فح (٢) النحل ٦٢ (٣) النور ٢ (٤) ن ع ١٧

والسرقة إلا القذف لأنه حق لأدمى ، لا استثناء لحد القذف لأنص بذلك ولا إسقاط لأي حد من حدود الله

وأخطأ ابن مسعود وعطاء والشعبي والنخعي وحامد والأوزاعي ومالك
وأبو حنيفة وابن قدامة في قولهم إذا اجتمعت الحدود (محاربة وغير محاربة)
وكان فيها قتل ينفذ القتل ويسقط سائرهما ، وإن لم يكن فيها قتل تستوفي سائر
الحدود ، هذا تقسيم بالرأى ولا نص بذلك فهو باطل

حكم الشرع

ليس في الدين مجموعة من الجرائم تسمى جرائم محاربة ، ومجموعة أخرى
تسمى جرائم غير محاربة ، لكن هناك جريمة محاربة لله ورسوله ، جريمة واحدة
لا مجموعة جرائم ، جريمة لها في الشرع حدود ومعالم ، وهناك جريمة السعي في
الأرض فسادا ، هي أيضا جريمة واحدة ذات حدود ومعالم ، كلتا الجريمتين قد
بين الله عقوباتهما في سورة المائدة ، فاذا وقع مع المحاربة أو الأفساد جرائم
أخرى ، فهي على صورتها وعقوبتها التي قررها الشرع ، لا تتداخل مع غيرها
ولا تتفاعل ، جميع حدود الله محكمة لا فسخ لشيء منها ، ولا يستعمل بعضها بعضاً

سبب الخلاف

هو الحكم في الدين بالرأى دون النص وفي معارضة النص .

٥ باب حكم الردء (الظهير)

أقوال الفقهاء

للذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
ابن قدامة ومالك وأبو حنيفة	حكم الردء حكم المباشر ↑
ابن قدامة وأكثر أهل العلم	إذا كان في المحاربين صبي أو مجنون فلا حدّ عليهما سواء بإشرا المحاربة أو لم يباشرا ، لأن القلم مرفوع عنهما ↑
ابن قدامة	إذا كان في الردء امرأة فحكمها حكم المباشر لأنها مكلفة عليها جميع الحدود ↑ وإذا كان الردء ذميا فإذا اعتبرناه عهدهم منقوضا حلت دماؤهم وأموالهم ، وإذا اعتبرناه غير منقوض بالمحاربة فعليه ما على المحاربين ↑
الشافعي	حكم الردء التعزير فقط ↓
أبو حنيفة	إذا كان في المحاربين صبي أو مجنون سقط حكم المحاربة من الجميع ↓↓↓ لأن الحكم واحد للجميع ↓ فإذا سقط الحكم عن واحد سقط عن الجميع إذا كان الردء امرأة لاحد عليها ↓ لأنها ليست من أهل المحاربة ولا حد على من معها لأن الحكم واحد للجميع ↓↓↓

الردء المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

لقد قتل رسول الله ﷺ العربيين جميعاً وعددهم ثمانية ، في قتل واحد هو راعى الذود ، ولا شك أن أكثرهم كان ردءاً ، وأن المباشر للقتل هو واحد أو اثنين ، وهذا نص حاكم في المسألة ، لا يحتمل خلافاً .

(١) الفقى ٨ / ٢٩٧ - ٢٩٨

فالذين أسقطوا الحد عن الردء وقالوا عليه التعزير فقط ، قد غفلوا
عن النص ، ثم احتجوا لإسقاط الحد عن الردء بقولهم إنه لم يقتل ، ولا يحمل
دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث (كفر بعد إيمان ، وزنا بعد إحصان ،
والنفس بالنفس) .

هذا حديث صحيح ، ولكنه ليس للحصر ، فهناك قتل واجب شرعا
في غير تلك الحالات الثلاث ، فمن ذلك مثلا .

- ١ — قتل الصائل ، أى الذى يصول المسلم ويهاجمه يريد اغتصاب ماله ،
فانه يحمل له قتله ، عن أبى هريرة جاء رجل قال [يارسول الله أرأيت إن جاء
رجل يريد أخذ مالى ، قال فلا تعطه مالك قال أرأيت إن قاتلنى قال قتله ،
قال أرأيت إن قاتلنى قال فانت شهيد ، قال أرأيت إن قتلته قال هو فى النار]
- ٢ — قتل الخليفة الثانى الذى يبايع له والأول موجود . فعن أبى سعيد
الخدري قال [قال رسول الله ﷺ إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما ^١
فهذان مثلان لمن يحمل دمه غير الثلاثة المذكورين فى الحديث الذى احتجوا
به وقتل الردء كما فعل رسول الله ﷺ هو مثل ثالث لمن يحمل دمه ويجب قتله
خلاف الثلاثة المذكورين فى الحديث وهناك أنواع أخرى غير هذه الستة الذين
يحمل دهمهم ويجب قتلهم تآنى فى مواضعها .

وفضلا عن ذلك فان قتل الردء يندرج تحت حكم الحديث الذى فيه النفس
بالنفس لأن قتل الردء المؤازر مع القاتل المباشر فى النفس المقتولة هو من قتل
النفس بالنفس قتل عشرة أنفس فى نفس واحدة هو من قتل النفس بالنفس ،
الحديث لم يقل النفس الواحدة بالنفس الواحدة ، وإنما قال النفس بالنفس ،
والنبي ﷺ الذى قال (والنفس بالنفس) هو الذى قتل ثمانية أنفس

بنفس واحدة ، إذا فقتل الردء كيفما كان عددهم مع القاتل المباشر هو من قتل النفس بالنفس ، إنه لا خلاف عند أحد في أنه إذا اجتمع عشرة أنفس على قتل نفس واحدة ، قتل العشرة في الواحد ، فكذلك الردء العديدون يقتلون في النفس الواحدة لأنهم أعانوا على قتلها ، ويثبت ذلك إثباتاً حاسماً لكل شك وكل حذل فعل رسول الله ﷺ الذي قتل ثمانية في واحد أكثرهم كان ردءاً لمن باشر القتل .

أما الصبي والمجنون فلا حد عليهما سواء كانوا ردءاً أم مباشرين للقتل ، إذ القلم مرفوع عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، فلا حد عليهما لافي المحاربة ، ولا في أية جريمة أخرى .

وأما المرأة فعليها الحد بالتأكد لأنها مكلفة ، عليها الحد ردءاً كانت أو مباشرة أما الذين أسقطوا الحد عنها بدعوى أنها ليست من أهل المحاربة ، فهؤلاء جادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق ، لم يجعل الله فريقاً من الناس أهل محاربة ، وفريقاً غير أهل محاربة !!! لم يقل الله إنما جزاء أهل المحاربة أن يقتلوا ... وإنما قال إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ... كل من حارب الله ورسوله أن يقتلوا ... كل من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً ، فقد استحق عقوبة المحاربة رجلاً كان أو امرأة شاباً كان أو كهلاً قوياً كان أو ضعيفاً ، فقولهم المرأة لا حد عليها لأنها ليست من أهل المحاربة ، إنما هو ضرب باللسان ، لا حجة فيه ولا برهان أما الذين قالوا إذا كان في المحاربين صبي أو مجنون أو امرأة فلا حد على أحد من المحاربين جميعاً ، فهذا قول ظاهر الفساد شرعاً وعقلاً . أما شرعاً فلأنه لا نص بأعفاء للمرأة من تبعة جرائمها ، استثناء من الحكم العام للرجال والنساء ، فتبقى مسئوليتها كاملة عن كل ما كسبت يداها من الجرائم والجنايات وليس في الدين أي إعفاء للمرأة من عقوبة أي حدم من الحدود ، فالسارقة

تقطع كما يقطع السارق، والزانية تجلد أو ترحم كما يجلد أو يرحم الزاني، والغاذفة تجلد كما يجلد القاذف، والقاتلة تقتل كما يقتل القاتل، فمن الخروج على الدين، والكابرة لشرائع الإسلام، القول بأن المحاربة لا تعاقب كما يعاقب المحارب. وأما عقلا، فإن دوافع المحاربة والأفساد، هي الشراسة والفسوق والظفیان وتلك قد يتوفر منها لدى بعض النساء، مما لا يتوفر عند كثير من الرجال، وكم سمعنا عن السفاحات اللاتي لم يقدر عليهن إلا بعد أن اكتظت الأرض بضحاياهن، فمن غير العقول ترك سفاحة عاتية، لا تنفك عن قبضتها السكين، وقتل شيخواه كان ردها للقاتلين 111

ثم إذا كانت علة إعفاء المرأة من عقوبة المحاربة - بزعمهم - هي أنها عادة أضعف من الرجل، فكم من النساء هن أقوى من بعض الرجال، وكم من الرجال هم أضعف من بعض النساء، ولو كان الضعف البدني هو المعيار في الإعفاء من العقوبة لسقط الحد عن كثير من الرجال، ولو كانت القوة البدنية شرطا لإقامة الحدود لوجب إجراء الكشف الطبي على جميع المذنبين قبل محاكمتهم، فلا يقدم منهم أحد للمحاكمة إلا بعد ثبوت الكفاءة البدنية لأن يكون من أهل المحاربة، واللياقة الطبية لتوقيع العقوبة 111

تبا للناس من ضلال الرأي، وويل للمسلمين من الحكم في الدين بالرأي كل ذلك الفساد، إنما هو حصاد الحكم في الدين بالرأي، ألساء ما يمكن 111 وإن من التناقض الفاضح، لأصحاب هذا الرأي السكالح، حكمهم تارة بالقتل وتارة بعدم القتل لارده الحاضر مع المحاربين، فبيما يقولون حكم الردء حكم المباشر أى أنه يقتل كما يقتل المباشر، ويقولون إذا كان فى الردء امرأة فحكمها حكم المباشر لأنها مكافئة عليها جميع الحدود، إذا هم يقولون إذا كان الردء

امراة لا عد عليها لأنها ليست من أهل المحاربة .
وهكذا الأحكام في الدين بآراء الرجال ، كلها غي وفساد وضلال ،
لأنها من عند غير الله ، وشرع ما لم يأذن به الله ، ففيها تناقض كبير واختلاف
كثير ، أما ما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ، قال تعالى ﴿ ولو كان من عند
غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ .

ومع كل ذلك فليس هذا الذي ذكرنا هو آخر الفساد ، بل هناك ما هو أشد
منه ، فأن الشر لا يتقاصر ، وما للضلال من آخر ...
استمع إلى دادية الدواهي ، التي لا تبقى ولا تذر ، ولا تترك للأمن
ذكر أو لا زماً ولا أثراً ...

(إذا كان في المحاربين صبي أو مجنون أو امرأة سقط حكم المحاربة عن
الجميع) ١١١ يقتلون من يشاؤون ويفتصبون ما يريدون ويخربون كما يشتهون ثم
يسرون بين الناس آمنين ناعمين لا يمسمهم أذى ، لا عقوبة على أحد منهم لأن
مهم صبي أو مجنون أو امرأة .

قد سقط الحكم عن الصبي والمجنون لأنهما دون التكليف ، وسقط الحكم
عن المرأة ، لأنها - بزعمهم - ليست من أهل المحاربة ، وإذا سقط الحكم عن
واحد من العصاة سقط عن جميع العصاة لأن « الحكم واحد للجميع » ١١٢
أبشروا معاشر المجرمين المخربين في مشارق الأرض ومغاربها .
هنيئاً لكم آل كابوني ، وآل مافيا وزعماء الأجرام في أقطار المعمورة .
هنيئاً لكم جميعاً ، الأمن الذي جاءكم من حيث لا تحسبون .
ما على أية عصاة من السفاحين والمجاربين المفسدين في الأرض ، لكي
تنجو من العقاب ، وتفلت من قبضة العدالة ، وتسقط عنها الحدود ، إلا أن تصطبح

(١) النشء ٨٢

معها امرأة أو صيداً أو مجنوناً ، ثم تعيث في الأرض فساداً ، وتمعن في العباد
تقتيلاً وفي البلاد تخريباً ، وهي في أمانة كاملة من القصاص ، بركة تلك الدروع
الواقية التي صحبتها ، والتمايم السحرية التي اتخذتها ، أمانا من كل عقاب ، امرأة
أو صبي أو مجنون III

ما كنتم تعلمون بتلك الحصانة في المنام !!
فكيف تكافئون من خصكم بهذا الأنعام ؟
قليل والله أن تمنحوه جائزة « نوبل في الأجرام » !!
قد عجزت جميع المبادئ الهدامة ، وقوانين التخريين ، التي وضعت لأشعل
الفتن ، ومرج الرعية بعضها في بعض ، وتخطيم الناس بالناس ، وإيهاك الشعوب
تدميراً وتخريباً ، قد عجزت كلها عن أن تبتكر مثل هذا القانون ، الذي يمنح الحماية
والوقاية لجميع السفاحين التخريين ، باصطحاب صبي أو امرأة أو مجنون
ما كنا نتصور قط أن نجد مثل تلك الأحكام حتى عند غلاة المبتدعين الذين
يعبثون بالرأى في شرائع الدين ...

ولكننا رأيناها رأى العين ، فمعدرة الآله الذي رعين ، وإنا لله وإنا إليه راجعون
لقد نظرنا إلى الوراء ، وقصصنا آثار الفقهاء ، لنقبض على مصدر البلاء
فوجدنا أصحاب الرأى قد انشأوا أصلاً منكراً ثم راحوا يبنون عليه أحكاماً
أما الأصل المنكر المناقض للقرآن فهو قولهم « الحكم واحد للجميع »
وأما الحكم المدمر الذي بنوه على الأصل المنكر فهو قولهم « إذا سقط
الحكم عن واحد من العصاة سقط الحكم عن الجميع » .

يقول أصحاب هذا الرأى « الحكم واحد للجميع » أى إذا وجد المجرمون
في مكان واحد وفي وقت واحد يجاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً

وجب أن يكون الحكم واحداً للجميع ... وقالوا إذا كان مع العصابة صبي أو مجنون فهذان حكمهما البراءة لأن القلم مرفوع عنهما. ومادام حكم الصبي أو المجنون هو البراءة ، فيجب أن يكون حكم سائر العصابة ، هو البراءة ، لأن الأصل عندهم « أن الحكم واحد للجميع » ، وكذلك الأمر إذا كان مع العصابة امرأة ، لأن حكم للمرأة - بزعمهم - هو البراءة ، لأنها ليست من أهل المحاربة ، فيجب أن يكون حكم سائر العصابة ، هو البراءة ، لأن « الحكم واحد للجميع » و « إذا سقط الحكم عن واحد سقط عن الجميع » .

ومبدأ « الحكم واحد للجميع » في كل جماعة من المجرمين ، ضيعوا في مكان واحد متلبسين هو مبدأ ظاهر البطلان مناقض للقرآن .

فثلا لو أن عسكاً دهم ماخوراً ، فوجد قوماً يسكرون ، وقوماً يزنون وقوماً يقامرون ، وقوماً جلوساً يتسامرون ، أف يكون الحكم واحداً للجميع ؟
أم حكم الشاربين ، غير حكم الزانين ، غير حكم المقامرين ، غير حكم المتسامرين ؟

والله تعالى يقول ﴿ أَلَا تَرَىٰ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَىٰ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَهْيٌ وَأَن سَعِيهِ سُوفَ يَرَىٰ ثُمَّ يَحْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَىٰ ﴾

والحكم الذي بنوه على هذا الأصل الفاسد طبقوه تطبيقاً عكسياً ، قالوا سقط الحكم عن الصبي ، فسقط عن الجميع ، وكان الواجب أن يقولوا حكم المحاربين في كتاب الله هو القتل أو انصالب أو ... ، فوجب أن يكون حكم الجميع القتل أو الصلب أو ... ، لأن الحكم واحد للجميع ، طبقوا سقوط الحكم ، ولم يطبقوا وجوب الحكم ، القاتل حكمه القتل ، وجميع من معه من الزده والمؤازرين حكمهم القتل ، وهذا هو الذي فعله النبي ﷺ قتل المباشرين ، وقتل المؤازرين ، ولكن

هؤلاء تركوا حكم القرآن ، واتبعوا نزغ الشيطان . فالى الله المشتكى ، أشكو بئى
وحزنى إلى الله :

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب ابن قدامة ومالك وأبو حنيفة في قولهم حكم الردء حكم المباشر

لمطابقة النص (فعل النبي ﷺ)

وأصاب ابن قدامة وأكثر أهل العلم في قولهم إذا كان في المحاربين صبي
أو مجنون ، فلا حد عليهما سواء بإشرا المحاربة أو لم يباشرا الآن القلم مرفوع عنهما
وأصاب ابن قدامة في قوله إذا كان في الردء امرأة ، فحكمها حكم المباشر
لأنها مكلفة عليها جميع الحدود ، وكذلك الذمي عليه حكم المحاربة ، لأن النص
بالعقوبة عام لكل محارب لم يستثن امرأة ولا ذميا .

وأخطأ الشافعى في قوله حكم الردء التعزير فقط لمخالفة ذلك لفعل النبي ﷺ

الذى عاقب الجميع بنفس العقوبة ، عاقب المباشر والردء المؤازر .

وأخطأ أبو حنيفة خطأ رهيبا مدمرا ، إذ أسقط حكم المحاربة عن جميع
المحاربين إذا كان منهم صبي أو مجنون أو امرأة ، راجع الردء المفصل .

حكم الشرع

عقوبة المحاربة تطبق على جميع المحاربين المباشر والردء ، رجالا أو نساء
مسلمين أو ذميين ، أما الصبي والمجنون فلا عقوبة عليهما لافى محاربة ولا فى غيرها
القلم مرفوع عنهما .

سبب الخلاف

الحكم فى الدين بالرأى فى معارضة النص ، والاستمثار بأغراق الدين بمنكرات
التفانين ، من خزعات المصنفين .

٦ باب لانصاب للمحاربة

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى للمذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
الشافعي وأصحاب الرأى وابن المنذر ابن قدامة	لا يقطع المحارب فيما دون النصاب قياسا على السرقة لكل واحد من المحاربين نصاب ↓ والحرز معتبر ↓ إذا بلغ المال المسلوب نصابا واحداً يقطع كل المحاربين ↓ والحرز معتبر ↓ ويشترط ألا يكون لهم شبهة في المال كما في المسروق ↓ يقطع المحاربون بلا اعتبار لنصاب ولا حرز لا تقاس المحاربة على السرقة ↑
مالك وأبو ثور	

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

أنزل الله تعالى الحد بالعقوبات الأربعة للذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ، وأطلق الخيار للأمام في هذه العقوبات ولم يحدد الله ولا رسوله نصاباً ولا حرزاً ، والمحاربة تتم بمجرد الأرمباب والترويع ، سواء أخذ مالا أو لم يأخذ ، وسواء قتل نفساً أو لم يقتل ، وسواء أحدث جراحاً أو لم يحدث ، لقد حدد رسول الله ﷺ النصاب في جريمة السرقة ، ولم يحدده في المحاربة فمن حدد في المحاربة نصاباً ، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله ، قد حمل ظلماً ، وشرعه ساقط ، وإن ينفعه احتذار بقياس أو غير قياس ، فإن الله تعالى لم يأذن لأحد أن يزيد في شريعته بقياس أو غير قياس ، ومن اشترط في المحاربة حرزاً فشرطه باطل ، من اشترط شروطاً ليس في كتاب الله فليس له ولو كان مائة شرط ، ومن قال هو من عند الله ، وما هو من عند الله فقد افتري على الله الكذب لا سلطان له به

(١) المغنى ٨-٢٩٣

ولا برهان له عليه . (إن عندكم من سلطان بهذا أتقولون على الله ما لا تعلمون)
ومن زاد في هذه المقتريات ، تفنيهاً ، وتفريعاً بغير علم ، فقال لو سلب المحاربون
مالاً فوق النصاب ، وكان لهم فيه شبهة كشبهة السرقة ، فلا حد عليه بالمرّة ،
فهذا قد أمعن في الباطل ، وأسرف في إهدار شرائع الله ، إن حد المحاربة يحق
على كل من حارب الله ورسوله وأفسد في الأرض ولو لم يأخذ درهما واحداً
فما معنى أغاليط النصاب والحرز والشبهة إن كنتم تعقلون .

تفنيد أقوال الفقهاء

أصاب مالك وأبو ثور في قولهما يقطع المحاربون بلا اعتبار لنصاب ولا حرز
لا تقاس المحاربة على السرقة ، أصابوا لانعدام النص بنصاب أو حرز غير أنه
لا تحديد لعقوبة القطع كما قالوا بل للامام أن يختار ما يرى من عقوبات المحاربة
الأربعة المذكورة في الآية .

وأخطأ الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر في اشتراط الحرز والنصاب
لا نص بالنصاب في المحاربة ، والحرز بدعة مردودة .
وأخطأ ابن قدامة في اعتبار النصاب والحرز ، لا نص بذلك ، وأخطأ أيضاً
في إسقاط الحد بوجود شبهة في المال المقصوب لأن الحد للحراة سواء أخذ
مالاً أو لم يأخذ .

حكم الشرع

لا اشتراط لنصاب في المحاربة بل الحد واجب لمجرد المحاربة والافساد ولو بدون
أخذ مال ، والحرز بدعة وضلالة ، لا أصل لها لا في السرقة ولا في الحراة .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى بقياس أو غير قياس

٧ باب تنفيذ العقوبات

أقوال الفقهاء

رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓	المذهب والرجع
لا خلاف على أن القتل الواجب في المحاربة إنعاه وضرب العنق بالسيف فقط ↓ لا نص بذلك ففرضه باطل	ابن حزم ^١
يغرب عنقه بالسيف ثم يصلب مقتولاً ↓ لإحسان القتل وعدم اتخاذ مافيهِ الروح غرضاً ↓	أبو حنيفة ^١ والشافعي ^١
يصلب حياً ثم يطعن بالحربة حتى يموت ↑	الليث والأوزاعي
يصلب حياً ويترك حتى يموت ويبيس كله ويجف ↓ الصلب حياً حتى يموت تكون عقوبة ، وعدم الطعن حتى لا يجمع قتلا وصلباً ↓	وأبو يوسف ^١
القطع من خلاف يدي مع رجل يسرى أو يديسرى مع رجل معنى ↑	الظاهرية وابن حزم ^١
النفى هو تشريد من عن الأمصار ↑	ابن حزم ^١
ينفى من بلده إلى بلد غيره كنفى الزاني ↑	الحسن البصري ^٢
كان منفى الناس إلى باضم (أقصى تهامة اليمن) ↑	ابن عباس ^٢
يحبس في البلد الذي ينفى إليه ↓	أبو زناد ^١
فيه حبسه حتى يحدث توبة ↓	مالك ^٢
يعزرم الإمام وإن رأى أن يحبسهم حبسهم ↓	أبو حنيفة ^٢
ففيهم طلب الإمام لهم حتى يعزرم ↓	الشافعي ^٢
ينفوا إلى غير مكان معين ↑	أحمد ^٢
	ابن قدامة ^٢

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

(١ المحلى ٣٣٢/١٢ - ٣٣٩) (٢ المغنى ٢٩٤/٨)

قال تبارك وتعالى : ﴿ أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ ﴾^١ قال ذلك عز وجل بلفظ التشديد ، ولم يقل بلفظ التخفيف ، قال يُقْتَلُوا ولم يقل يقتلوا وقال يُصَلَّبُوا ولم يقل يصلبوا وقال تُقَطَّعَ ولم يقل تقطع فلا بد لهذا التشديد من مقصود يريد به الله تعالى .

والقد استرعت انتباهي هذه الصيغة المشددة ، وأيقنت أن رب العرش العظيم جل جلاله لا بد يريد بذلك أمراً ، فنظرت في كتب الفقه وكتب التفسير التي تحت يدي باحثاً عن خبر أو أثر أو رأي سديد حول هذه المسألة ، فلم أجد في شيء منها أي ذكر أو إشارة إلى صيغة التشديد والمراد منها ، بل تحدث جميعهم عن القتل والصلب العادي بغير تشديد .

فتحولت إلى كتاب الله أبحث فيه ، وتأملت لفظ الآية أستشف معانيه فوجدت أن الله عز وجل قد ذكر التشديد في موضع آخر في القرآن الكريم في حق المنافقين والرجفين في المدينة ، قال تعالى ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا قَتِيلًا ﴾^٢ بينما ذكر القتل في عامة القرآن هو بلفظ القتل لا بلفظ التقتيل ، قال تعالى ﴿ فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَخْذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾^٣ ، فأيقنت أن التقتيل غير القتل وأن الله عز وجل حين يأمر بالتقتيل يريد تغليظ العقوبة بسبب فداحة الجريمة ، ومعلوم أن النفاق شر من الكفر قال تعالى ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾^٤ ، ولذلك جعل الله تعالى عقوبة المنافقين التقتيل لا القتل .

وكذلك جريمة محاربة الله ورسوله والسعي في الأرض فساداً هي جريمة فداحة ، ولذلك جعل الله تعالى عقوبتها التقتيل لا القتل .

(١) المائدة (٣٣) - (٢) الأحزاب (٦١) - (٣) النساء (٨٩) - (٤) النساء (١٤٥)

وأبقت أن الله عز وجل يريد بالمشديد في اللفظ ، التغليظ في التنفيذ والتعميم في العقوبة ، وأنه يوحى بأرادة القتل الفظيع ، والموت الذريع ، نكالا من الله عز وجل للذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً ونظرت فوجدت أن هذا هو مافعله رسول الله ﷺ بالعربيين :-

أما القتل الفظيع فقد قتلهم رسول الله ﷺ نزفاً ، والقام بالحرة السوداء . وهي أوعر أرض المدينة ، يتحاشاها الركبان ، ويدورون من حولها ليدخلوا المدينة من أعلاها ، ولا يستطيعون اختراقها ، لوعورتها حتى على المطايا ، قطعهم النبي ﷺ ولم يحسمهم ، ثم القام على حجارة الحرة المدينة تحت الشمس ، وتركهم يستسقون ولا يسقون حتى ماتوا .

وأما الموت الذريع أى الذى لا يندر على الأرض من الكافرين دياراً الموت الذى يستأصل شأفتهم ولا يبقى منهم أحداً ، الموت الذى يبحث المباقر والوازر فهذا هو الذى فعله رسول الله ﷺ ، إذ أباد العربيين المحاربين عن آخرهم قتلهم جميعا وكانوا ثمانية ، قتلهم فى رجل واحد ، هو راعى إبل الصدقة ونظرت فوجدت أن القتل الذريع للذين يحادون الله ورسوله قد أوقعه رسول الله ﷺ قبل ذلك ببنى قريظة ، لما نقضوا عهدهم وتآمروا مع الأحزاب على محاربة الله ورسوله فقتل جميع رجالهم ، حتى العلمان كانت تكشف عوراتهم فمن وجدوه انبت الشعر ساقوه للذبح ، فهذا هو الموت الذريع للذين يحاربون الله ورسوله ، هذا هو التقتيل لا القتل ...

والامر بالقتل الذريع قد جاء فى كتاب الله عز وجل فى مقاتلة الكفار فى قوله تعالى ﴿ ما كان لنبى أن يكون له أمرى حتى يشن فى الأرض ﴾ أى لا يحل ولا يجوز اتخاذ الامرى قبل أن ترتوى الأرض بالدماء وتمتلئ .
(١) الانفال ٦٧

بالأشلاء وفي قوله تعالى ﴿ فَأَظَاهِرُ الْبَغْيَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَفْنَسْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوُثَاقَ ۚ أَيْ لَا يَجُوزُ وَلَا يَحِلُّ شَدُّ الْوُثْقِ وَجَمْعُ الْأُمْرِ إِلَّا بَعْدَ الْإِثْمَانِ فِي الْأَرْضِ .

تأملت في كل ذلك ، فأيقنت أن التقتيل المطاوب ، جزاء للذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً ، هو القتل الفظيع ، والموت الذريع وهوورة ذلك ، بينها فعل رسول الله ﷺ بالعربيين قتل مريد غليظ بطله وهر ملتعب ، لا يجيب نداء ، ولا يسقي ماء ، وموت ذريع ، لا يبق من القتلة المباشرين ، ولا من الردء المؤازرين أحداً ، بل يستأصلهم جميعاً عن آخرهم ... وقتل عمر ابن الخطاب أربعة وفي رواية ستة نأمرُوا على قتل صبي باليمن وقال لو نغلاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم فيه جميعاً .

لقد غفل الفقهاء عن مغزى النص في الآية بلفظ التقتيل لا القتل وتكلموا جميعاً في مصنفاتهم عن القتل ، ولم يقل أى فقيه منهم كلمة واحدة عن التقتيل غفلوا عن لفظ التقتيل ، ومراد التقتيل ، فهدأني الله لذلك ، وفتح على من أبواب فضله مفتح ، فله الحمد والفضل والمنة ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٢٠٠

وأما قول ابن حزم ، لا خلاف على أن القتل الواجب في المحارب إنما هو ضرب العنق بالسيف فقط ، فهذا تصويره الشخصى ، وهو ظاهر البعد عن الصواب من أول وهله ، خالف الآية والخبر

أولا وقبل كل شيء لمخالفته لفعل النبي ﷺ الذي قتلهم نزعاً فوق الحجارة المحددة ، وتحت الشمس المعروفة ، والظماً المميت يستسقون ولا يسقون حتى لقد كان أحدهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ، ولم يقتلهم ضرباً بالسيف كما زعم ابن حزم غافلاً .

(١) محمد ٤ ١٢ البقرة ٢٨٢

ثانياً : لا نص يوجب القتل ضرباً بالسيف ، لافي الحدود ، ولا في القصاص ولا في القتال ، فأيجاب القتل بالسيف فقط هو محض رأى ، لا دليل عليه ولا برهان ، لاهو فرض ولا هو شريعة ، إنما هو قوله بفيه ، فلا حجة فيه .. ، ما أضل الحكم في دين الله بالرأى ، إنما يفضى إلى الغي ، ولقد تنوعت أنواع القتل في الاسلام ، ففي القتال يكون ضرباً بالسيف أو طعناً بالرمح أو رمياً بالسهم ، وفي الحدود يكون ضرباً بالسيف في الزنا بعد إحصان ، واستزافاً بعد التقطيم كما فعل النبي ﷺ بالمحاربين ، وفي القصاص يكون ضرباً بالسيف في القود ، ورضخاً بين حجرين كما فعل النبي ﷺ باليهودي قاتل الجارية ذات الأوضح .

ثم إن أية صورة من صور التغليظ في القتل فهي جائزة ، ومأمور بها في الآية التي تأمر بالتقتيل لا بالقتل ، كل تغليظ ممكن إلا القتل تحريقاً فإن الله تبارك وتعالى قد نهى عنه بلسان نبيه ﷺ [لا تعذبوا بعذاب الله]

وأما التصليب الذي هو الصلب المغلظ ، كما تأمر بذلك الآية السكرية فلا نعلم نصاً شرعياً في الكتاب ولا في السنة ، يصفه لنا كيف يكون ، وما دام الأمر كذلك ، فإن السكوت عن بيان الكيفية ، هو أذن من الله تعالى للمحاكم المسلم أن يختار باجتهاده أى كيفية ، لا إلزام بكيفية معينة ، أى أن تنفيذ هذا الأمر الآلى بالتصليب في المحاربين يصبح جائزاً على أية كيفية بأمر بها الإمام ، تثبيتاً على جذوع النخل ، أو تعليقاً على أعواد من الخشب أو الحديد ، أو أية كيفية أخرى ، مع مراعاة التغليظ كأمر الله عز وجل

ولقد وصفت الفقهاء صوراً مختلفة للصلب اقترحوها بأفسكارهم إذ ليس في ذلك نص ، فمن ذلك القتل بالسيف ثم الصلب ميتاً ، ومنها الصلب حياً ثم طعنه بالرمح

حتى يموت ، ومنها الصلب حيا ثم تركه حتى يموت ويبيس ويموت ولا اعتراض
 شيء من تلك الصور ولا على غيرها ، إلا على صورة الصلب ميتا لأن هذا
 بالبداية ليس صلبا ، إنما هو تعليق جثة المقتول ، فخرج عن معنى الصلب كلية ،
 الصلب عقوبة ، وكيف نعاقب ميتا ؟ الصلب هو نوع من أنواع القتل المتعددة
 التي منها أن يقتل صلبا أو يقتل شنقا أو يقتل غرقا أو يقتل تحريقا أو يقتل
 ذبحا ، بل يجب أن يكون الصلب وسيلة من وسائل القتل ، فيرفع حيا مشدودا
 على نخل أو خشب أو حديد أو غيره ثم يقتل بأية طريقة ، طعنا بالرمح أو ضربا
 بالسهم أو دقا بالسامير أو كيفما يأمر به الإمام ، والتفليظ مأثور به لقوله تعالى أو
 يُصَلَّبُوا بالتشديد ، الصلب الذي وصفوه هو صلب جثة المحارب الخاملة لا صلب
 نفس المحارب الحية والله تعالى أمر بتصليب المحارب لا بتصليب جثته .

ولو جاز تغيير أحكام الله بالرأي هكذا ، وجاز توقيع العقوبة التي فصلها
 الشرع في الكتاب أو السنة على جثث الأموات ، لجاز لأصحاب التنايين في
 الدين ، أن يقولوا لا يرحم الزاني الثيب ولكي تضرب عنقه بالسيف ، ثم ترجم
 جثته بالحجارة III

أما تعليقات الفقهاء لصور الصلب التي اختاروها فتنتطوي على أخطاء
 فصلها فيما يلي :-

فالذين عللوا رأيهم في ضرب عنق المحارب بالسيف قبل صلبه بأن القصد
 من ذلك هو إحسان القتل ، فمؤلا . غلطون قطعاً في هذا التعليل .

أولا ليس إحسان القتل مقصوراً على الضرب بالسيف ، ولا يشك أي مسلم في أن
 رسول الله ﷺ هو سيد المتقين الذين يتقون الله ويخشونه ويعلمونه أنهم طاعة ،
 وأنه سيد من يحسن القتل لأنه هو الذي أمر بذلك وهو المبلغ عن ربه وفعل

رسول الله ﷺ بالمحاربين من عكل وعرينة لم يكن ضرباً بالسيف ، ولكن كان تقطعياً من خلاف ونزفاً حتى اللوت وطرحاً على أوعر الحجارة تحت الشمس ينسقون فلا يسقون وفعل رسول الله ﷺ أحسن من فعل الفقهاء ألف مرة ، وإن في زعمهم أنهم محسنون باختيار قتل المحارب السيف ... إن في ذلك تعريضاً بفعل رسول الله ﷺ ، وأنه لم يكن محسناً كأحسنهم حاشاء ، بل هو المحسن أتم إحسان ، وهم الذين لا يحسنون .

ثانياً : إن الذي أمر بأحسن القتلة في عامة أحوال القتل ، هو الذي أمر بتغليظ القتل في حال المحاربين ، التخفيف في موضع التغليظ . ليس إحساناً بل هو معصية وشر ، كما أن التغليظ في موضع التخفيف ليس إحساناً بل هو معصية وشر ، ألا نرون أن الله عز وجل أمر عباده المؤمنين أن يكونوا رحماً في مواطن ، وغلاظاً في مواطن أخرى ، وأن طاعة الله واجبة في الحالتين ، قال تعالى ﴿ أشداه على الكفار رحماً بينهم ﴾^١ وقال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة واعلموا أن الله مع المتقين ﴾^٢ وقال تعالى ﴿ يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير ﴾^٣ والذين عللوا فـكـرتهم في القتل قبل الصلب ، بنعاشي قتل المصلوب حياة لأن في ذلك - بزعمهم - « اتخاذ ما فيه الروح غرضاً » وهو عمل منهي عنه ، هذا التعليل خاطئ . بكل تأكيد ، وهو مبني على سوء فهم النهي المشار إليه ، إنما نهى النبي ﷺ عن اتخاذ الحيوانات أهدافاً يلعب عليها الصبيان يتناضلون عليها ويتبارون في رمايتهما ، وليس تنفيذ أمر الله بقتيل وتصليب المحاربين لعباً ، ولا تناضلاً على هدف منصوب ، ولا مباراة في الرماية وإلا لكان كل مصبور للقتل قصاصاً أو حداً هو « اتخاذ ما فيه الروح غرضاً » ، ولقد قتل النبي ﷺ

(١) الفتح ٣٢ (٢) التوبة ١٢٣ (٣) التوبة ٧٣ التحريم ٩

عقبة ابن معيط والنضر ابن الحارث من أسرى بدر مشدوداً وثاقهم فهل كان ذلك « اتخذوا فيه الروح غرضاً » أم تقولون أن قتل المحدث بالسيف حلال وبالرمح حرام ١٢ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، وما الفرق بين قتل العدو المحارب بالرمح أو السهم أو السيف ، وبين قتل المحارب لله ورسوله السامى فى الأرض فساداً ، بنفس الآلهة ونفس الطريقة ١٣

والذين عللوا رأيهم فى صلب المحارب حياً وتركه حتى ييبس ويجف وعدم طعنه بالرمح بعد الصلب ، الذين عللوا ذلك بأنه لا يجوز جمع عقوبتين على المحارب جمع الصلب والقتل ، هؤلاء عليهم خاطئة وسخيفة .

أما خطأها فإن الجمع بين عقوبتين أو أكثر على المحارب ليس ممنوعاً ، بل هو مشروع ، قد فعله رسول الله ﷺ كما فصلنا ذلك من قبل فى الباب الثالث (الخيار فى العقوبات الأربع)

وأما سخاقتها فهو تصور أن ترك المصلوب يموت جوعاً وعطشاً ويبس ليس قتلاً ١٤ بل هو قتل أشد ما يكون القتل ، قال رسول الله ﷺ [دخلت امرأة النار فى هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض] فهذا صريح فى أن منع الطعام والشراب حتى يموت هو قتل لا ريب فيه بل هو قتل رهيب فيه عذاب أليم ولو قتلت المرأة ألف هرة بضربة أو طعنة ما دخلت فيها النار كما أن عدم حسم المقطوع وتركه يموت نزعاً هو قتل لا ريب فيه ، هو من التقتيل الغليظ الذى أمر الله به ، ومن العجيب أن الذين تصوروا أن منع الطعام والشراب ليس قتلاً هم الذين أقروا أن منع حسم المقطوع قتل لا ريب فيه ، قال ابن حزم أما الحسم فواجب لأنه إن لم يحسم مات وهذا قتل^٢ فتناقضوا وهم لا يشعرون ، قالوا لا تجمع عقوبتان الصلب والقتل وهم يقولون أن عدم الحسم قتل ، ويعلمون

علم اليقين أن النبي ﷺ قطع العرنيين ولم يحبسهم، أى أنه جمع عقوبتين (القطع والقتل)، فأين ذهب وهلهم ١١٢

وأما عقوبة النطق فلا اختلاف في كمية تنفيذها والحمد لله
وأما عقوبة النفي فقد ذهبوا فيها مذاهب شتى في مكان النفي ومدته وكيفيته
أمامك أنه فمنهم من رأى أن النفي والحبس في بلد الجاني، ومنهم من رآه الحبس
في البلد الذي ينفي إليه، ومنهم من رأى فيه طليقا إلى غير بلده، ومنهم من
رأى النفي هو التشريد عن الأمصار خارج الديار فلا يقر له قرار فباستثناء الحبس
في بلد الجاني، الذي لا ينطبق عليه معنى النفي، فإن ما عدا ذلك مما يذكره الفقهاء
على اختلاف صورته، فهو كله جائز ومقبول لأنه ينطبق عليه معنى النفي، ولأنه
لا يوجد نص في الكتاب والسنة، يحدد لنا صورة مخصوصة من النفي، فتكون
ملزومة لا ينبغي تعديها ولا تبدلها، فإدام الأمر كذلك فالخيار متروك للأحكام السلم
يختار ما يناسب كل حالة من التشديد أو التخفيف.

وأما زمانه، فبما أن الشرع لم يحدد لذلك أمداً وبما أن الله تعالى قد أنزل
قبول توبة التائب إذا أصلح وبين. فتقدير ذلك متروك للإمام.

وأما كيفيته فقد سبق الإشارة إليها في مكان النفي بأن يكون طليقا لا مقيدا
فأما الذين قالوا النفي هو مجرد تعزير الإمام، فقد أخطأوا خطأ كبيرا
باستبدال حد من حدود الله في الآية وهي النفي برأى أنفسهم وهو التعزير، فهذا
فضلا عن كونه شرع مالم يأذن به الله وهو ظلم، فهو في نفس الوقت تبديل
لكلمات الله، باستبدال التعزير الذي هو من شرع الناس، بالنفي الذي هو
شرع الله، وهذا ثم مبين.

تعدد العقوبات وتعدد الجرائم

إذا تعددت جرائم المحارب لله ورسوله أو جرائم الساعي في الأرض فسادا

فقد بينا في الباب الثاني من هذا الكتاب (باب الحد للامام والقود لولى الدم) كيفية تنفيذ العقوبات المتعددة على الجانى الواحد ، وبأى العقوبات يبدأ ، وبيننا أن القتل لأحد الجنائيات يجزىء عن القتل للطالب قصاصاً أو لجنابة أخرى ، كما لو حكم الامام بالتفجيل للمحاربة وبالرجم للزنا وحكم الولي بالقتل قصاصاً فهذه ثلاثة أحكام بالقتل على مجرم واحد ، ايما قتلة اختارها الامام قامت مقام القتلث الثلاث ، وبيننا أنه لا فداء ، ولا أرض مع القصاص .

والفقهاء الذين قالوا للمغتصبة مهر مثلها إن كانت حرة أو نقص ثمنها إن كانت أمة ، قد ضلوا عن الحق إذ حكموا برأى أنفسهم ، لا امر ولا خبر بما يقولون ، بل لا مهر ولا عوض ولا شيء . بعد إقامة الحد على الزانى ، لا يجتمع حد ودية أو ضمان أبداء لم يفعله رسول الله ﷺ ، لم يحكم رسول الله ﷺ بدية للمقتول الذى أفيد له من قاتله فكيف يحكمون للمغتصبة التى قتل مغتصبها حداً ١٢ الرأى فى الدين مضلة كبيرة ولا عصمة إلا فى النصوص .

تنفيذ اقوال الفقهاء

أخطأ ابن حزم فى قوله لا خلاف فى أن القتل الواجب فى المحاربة إنما هو ضرب العنق بالسيف فقط ، إذ لا نص لذلك ، ولا شرع إلا من عند الله ، بل النص قائم خلاف ذلك ، فقد قتل النبي ﷺ العربيين نزفاً ، وقد أقر ابن حزم بأن عدم الحسم هو قتل لا شك فيه

وأخطأ أبو حنيفة والشافعى فى قولها يضرب عنقه بالسيف ثم يصلب مقتولا وأن هذا ليس صلباً وإنما هو تعليق جثة مقتولة ، والله تعالى أمر بالتصليب لا بالتعليق .

وأصاب الليث والأوزاعى وأبو يوسف فى قولهم يصلب حياً ثم يطعن بالحربة

(١) المحلى ٣٣٨/١٣

حتى يموت ، لمطابقة هذا المفهوم الصلب الذي هو نوع من أنواع القتل .
وأصاب ابن حزم في قوله القطع من خلاف يد ينفى ورجل يسرى أو يد
يسرى ورجل ينفى لمطابقة نص الآية .

وأصاب الحسن والزهرى في قولهما النفي هو تشريد من الأرض ، لأن
هذا يحمل معنى النفي ، والخيار في شكل النفي للإمام .

وأصاب ابن عباس ينفى من بلد إلى بلد غيره كنفى الزاني ، لأن هذا هو
معنى النفي والخيار في شكل النفي للإمام .

وأصاب أبو زناد كان منفي الناس إلى باضع (أقصى تهامة اليمن) تستوي
باضع أو أي مكان آخر والخيار للإمام .

وأصاب ابن قدامة ينفى إلى غير مكان معين ، والخيار للإمام دائماً
وأخطأ الظاهرية وابن حزم في قولهم يصلب حياً ويترك حتى يموت ويبيس
كله ويحرق ، ولا يطعن حتى لا يجمع قتلاً وصلباً ، أخطأوا لأن القتل بالتجويع
والتعطيش منهي عنه ، بل المطلوب القتل المنجز ، ثم هم جمعوا بهذه الطريقة القتل
والصلب الذي يزعمون عدم جوازهما .

وأخطأ مالك في قوله يحبس في البلد الذي ينفى إليه ، الحبس غير النفي والله
أمر بالنفي فقط ، وشرائع الله لا يزداد فيها بالرأى .

وأخطأ أبو حنيفة في قوله نفيه حبسه حتى يحدث توبه ، السجن غير النفي
ولا تبديل الكلمات الله ، ليست أحكام الله مبسوبة للتعدّل باقتراحات الناس
لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم .

وأخطأ الشافعي في قوله عن النفي يعزرم الأمام وإن رأى أن يحبسهم
حبسهم النفي غير التعزيز والحبس ولا تبديل لكلمات الله باقتراحات الناس .

وأخطأ أحد في قوله نقيم طلب الإمام لهم حتى يعزروهم ، النفي غير التعزير
وغير المطاردة ولا ينبغي تغيير شرائع الله بآراء الناس .

حكم الشرع

أمر الله تبارك وتعالى بالتعليق في عقوبة المحاربين تقيلاً أو تصليياً أو
تقطيعاً ، وقد اختار النبي ﷺ التقتيل مع التقطيع ففعله مغلظاً كما أمر الله ، قطع
أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم لم يحسبهم متروكين ، يوتون نزفاً على حجارة الحرة وتحت
الشمس يستسقون فلا يسقون ، وقتلهم جميعاً ، قتلاً ذريعاً ، لم يغادر منهم أحداً ،
فهكذا . فليفعل الإمام إذا اختار التقتيل ، لقد كان في رسول الله أسوة حسنة ،
وإذا اختار التصليب شدهم على آلة الصلب ، ثم طعنهم أو دقهم بالمسامير أو ما
شاكل ذلك والتقطيع من خلاف معلوم ، والنفي إلى غير بلده ، طليقاً غير حبس
والعقوبة تقتضي اختيار بلد مقفر موحش بعيد ، لا أن ينفيه إلى مدينة عظيمة
جميلة ، هذا ضد العقوبة ليس النفي رحلة ممتعة أو نزعة رائعة .

سبب الخلاف

الحكم في الدين بالرأى دون النص وفي معارضة النص وشرع ما لم يأذن به الله

٨ باب التوبة قبل القدرة على المحارب

أقوال الفقهاء

المذهب والرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواب ↑ خطأ ↓
فتادة وعطاء ^١	آية المحارب خاصة بأهل الشرك ، وكذلك توبتهم قبل أن يقدر عليهم ↓ المحاربة شرك ↓
ابن جريج ^٢ عروة ^٣	إذا خرج المسلم فشهّر سلاحه ثم تلصص ثم جاء نائباً أقيم عليه الحد ↓ ولو ترك لبطلت العقوبات إلا أن يلحق ببلاد الشرك ثم يأتي نائباً فتقبل منه ↑
مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ^٤	تسقط الحدود بالتوبة ↑ ويبقى القصاص في النفس والمال والجراح ألا أن يعفى عنها ↑
القاضي ^٥	تسقط الحدود الغير مختصة بالمحاربة كالزنا والخمر والسرقة النخ إلا القذف لأنه حق لآدمي ↓

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

توبة المحارب والمفسد

لا تسقط التوبة أى حد من حدود الله ، إلا حد المحاربة وحده دون سائر
الحدود ، وذلك بالنص الصريح فى القرآن الكريم لقوله تعالى ﴿ إلا الذين
تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ﴾^١ فمن أسقطه بالتوبة
غير حد المحاربة فقد تعدى حدود الله ﴿ ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ﴾^٢
التوبة النصوح تظهر صاحبها عند الله فيغفر له ذنوبه ويدخله الجنة قال تعالى
يأىها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم

(١) المحلى ٣٠٩/١٢ (٢) المعنى ٨-٢٩٥ (٣) المائدة ٣٤

ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار^١ واسكنها لا تسقط عنه إقامة الحدود في الدنيا ، إلا في جناية واحدة فقط هي جناية المحاربة كما نص عليها القرآن الكريم ، فلا تسقط التوبة أي حد آخر كحد شرب الخمر أو القذف أو السرقة أو الزنا أو غير ذلك من الحدود ، إذ لا نص بإسقاط شيء من ذلك ، ولا تشريع إلا بنص ، والأشرائع كلها من عند الله ، لا من عند الناس ، وبانعدام النص بالإسقاط تبقى الحدود على وجوبها المفروض ، متى ثبتت وجبت إقامتها دون أي تردد ، ثم يتوب الله على من تاب .

ولقد تابت المحزومية التي سرفت وقطعها النبي ﷺ فحسنت توبتها ، ولم تمنع توبتها من إقامة الحد عليها^٢ .

ولقد تاب معاوية بن مالك الأسلمي الذي زنا بعد إحصان فلم تمنع توبته من إقامة الحد عليه ، وصلى عليه النبي ﷺ بعد رجعه وبلغ من توبته أن قال النبي ﷺ [اند تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم]^٣

ولقد تابت الغامدية التي زنت ، فرجعت وصلى عليها النبي ﷺ فلم تمنعها توبتها من إقامة الحد عليها ، وبلغ من توبتها أن قال النبي ﷺ لها [لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له]^٤

فالحدود كلها لا تسقط أبداً بتوبة ولا بشفاعة إلا حد المحاربة فإنه يسقط بشروطه التي سنفصلها في الفقرة التالية إن شاء الله .

شروط توبة المحارب

الشرط الأول حصول التوبة من التائب قبل القدرة عليه لقوله تعالى ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ﴾^٥ فلو وقع في قبضة الحاكم ثم قال إني تائب لم يسقط عنه حد المحاربة ونحتم إقامته

(١) التحريم ٨ (٢) ٦٨٢٠ فتح (٣) مسلم ٥-١١٩ (٤) مسلم ٥-١٢٠ (٥) المائدة ٢٤

عليه ، لا نقول إن توبته غير مقبولة عند الله ، فذلك غيب مو كول إلى الله عز وجل
علام الغيوب ، فقد تكون توبته من أصدق التوبات وأخلصها ، ولكنها لا تسقط
عنه الحد في الدنيا ، لأنها لم تثبت قبل القدرة عليه .

الشرط الثاني ثبوت صحة التوبة ، لأن أى دعوى بلا برهان هي دعوى
ساقطة لا اعتبار لها ، قال تعالى ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ والثبوت
في الدين لا يكون إلا بشهادة اثنين على الأقل ذوى عدل منكم فهو لا يشهدون
على صحة دعواه بالتوبة بما علماء من أحواله وسيرته فذلك تثبت صحة التوبة .
يعنى أن المحارب أو المفسد الذى جاءنا قبل القدرة عليه معلقاً توبته ، بلاينة
على صدق دعواه من بينة صحيحة ، أو شاهدين ذوى عدل ، لا تقبل دعواه
لأنها دعوى بلا برهان ، قال تعالى ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾
ولأنه لا بينة له عليها قال ﷺ [البينة على من ادعى] وقبول أى دعوى بلا
برهان هو كقبول الافك والبهتان ، والحكم بقبول دعوى التوبة التى لا برهان
عليها والقضاء للمحارب أو للمفسد بسقوط الحد عنه والعفو عما اقترف لمجرد دعواه
الكلامية ظناً منا أنه صادق ، إنما هو حكم بالظنون ، ولا ينبغى الحكم في
دين الله إلا بيقين ، قال تعالى في الذين يتبعون الظنون دون العلم الثابت ﴿ ما لهم
به من علم إلا اتباع الظن ﴾ وقال تعالى ﴿ وما يتبع أكثرهم إلا ظناً إن الظن
لا يغنى من الحق شيئاً ﴾ وقال ﷺ [أياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث]
فلا نحكم بالظن أبداً ولكن نحكم بالعلم المتيقن .

مثل هذا لا تقبل توبته حتى تثبت ، ولا نوقع عليه عقوبة المحاربة أو الأفساد
الذى اقترفه ، لأنه جاءنا من تلقاء نفسه قبل القدرة عليه يدعى التوبة ، وقد
يكون صادقاً في دعواه فلا تحمل عقوبته ، مثل هذا نرجئه فلا تقبل توبته حتى

(١) البقرة ١١١ (٢) ٥٥٢ فتح البارى (٣) النساء ١٥٧ (٤) يونس ٣٦

(٥) فتح ٦٠٦٤ - ٦٠٦٦

نعلم صدق دعواه ولا نعاقيه حتى نعلم كذب دعواه ، نرجئه فنرده إلى مأمنه ، ونأمره أن يتوارى عنا حتى تأتينا بينة على صدق دعواه ، ونعلمه أنه مازال مطلوباً لأقامة الحد عليه حتى تثبت دعوى التوبة .

الشرط الثالث الإصلاح والبيان قال تعالى ﴿ إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا . . . ﴾ ولا بد أن يكون ما يشهد عليه الشهود العدول هو وقائع مادية ، لا شهادة ظنية ، وقائع تثبت أنه أقلع عن الذنب الذي تاب عنه وتثبت أنه عمل صالحاً أصلح به ما سبق أن أفسده ، ولا بد أن يكون الأفلاع والإصلاح بيناً لا خفياً لقوله تعالى ﴿ وأصلحوا وبينوا ﴾ .

الشرط الرابع الزمان الكافي لحصول الأفلاع والإصلاح، لأنه من المعلوم لكل أحد أن الإصلاح أى الأتيان بالأعمال الصالحة ، التى تصلح ما سبق أن أفسده بمعاصيه ومحاربه لله ورسوله ، هذا الأتيان لا بد له من زمان يكفى لأحداث الصالحات وظهورها وتسامع الناس بها فيشهد الشهود على معلوم جلى لمسوء وأحسوه وعلمه الناس ، ومعنى ذلك أنه إذا جاء المحارب فور محاربه أو بعد ذلك بقليل وقدم نفسه للأمام معلناً توبته ومعه شهوده على ذلك ، لا تقبل دعوى التوبة ، ولا شهادة الشهود بل يرجأ كما أسلفنا حتى تثبت التوبة ويثبت الإصلاح والتبيان، ذلك لأنها مجرد دعوى باللسان لم يقم عليها أى برهان، جعلت ذريعة للأفلات من العقوبة ، فلا التفات لإيها ، البرهان على صدق التوبة ، هو ثبوت الافلاع عن المعصية، وثبوت الأتيان بالعمل الصالح وبيان ذلك للناس بياناً لا خفاء فيه، وكل ذلك يحتاج إلى زمان، لا دعوى بلا برهان، ولا حكم بالإيقين

الشرط الخامس الخروج من قبضة الأمام إلى أرض يكون فيها طليفاً آمناً على نفسه ، غير مطلوب من أحد حتى يتسنى له العمل الصالح بحرية ، ويتبين

المقاتب بصدق نية وتظهر استقامته اكل البرية ، فلن يتسنى له أى شىء من ذلك وهو خائف يتقرب ويتوارى عن أعين السلطان ويلوذ فى تحركه بالسرية وتلاحقه المباحث الخفية .

تلك هى الشروط التى تتأكد بها صحة التوبة ، فإذا قدم المحارب بعد ذلك طائعا مختاراً ، وافداً من مستقره ومأمنه ، ليعلم توبته إلى إمام المسلمين ، يزيه الشهود العدول وتسعى بين يديه وقائع الاصلاح وطلائع التبيان فقد وجب بنص القرآن قبول توبته ، وإقالة عثرته وكان الله غفوراً رحيماً .

ما تسقطه توبة المحارب

توبة المحارب التى أنزلها الله تعالى برحمته بعد آية المحاربة إنما تسقط عنه حد المحاربة فقط ، فلا تقتيل ولا تصليب ولا تقطيع من خلاف ولا نفي ، ولكنها لا تسقط عنه أى حد آخر من حدود الله يكون قد أصابه أثناء المحاربة ، لا تسقط عنه أى حق عليه قبل الآخرين ، ولا تسقط عنه ضمان أى شىء يكون قد أتلفه فى المحاربة فإن كان قد أخذ مالا وجب رده ، وإن كان قد أتلف شيئاً وجب ضمانه ، وإن كان قد جرح أو قتل أثناء المحاربة وجب عليه القصاص أو الفداء إلا أن يغفو المصاب أو وليه .

وهكذا جميع الحدود غير حد المحاربة باقية على وجوبها رغم توبة المحارب وقبول توبته ، وجميع الحقوق التى عليه الآخرين باقية على استحقاقها فإذا قدم المحارب نفسه تائباً توبة صادقة مقبولة ، سقط عنه حد المحاربة ونفذ ما عداه .
يعنى أن من ارتكب جريمة المحاربة وحدها فقط ، ولم يرتكب معها جريمة أخرى ، ثم تاب قبل القدرة عليه توبة صحيحة بشروطها التى أسلفنا قبلنا توبته وخليئنا سيئله ، دون أية عقوبة أو تعزيز أو تثريب ، فمن شهر السلاح وأرهب وطلب ما لا يحل له ، ثم ندم ووضع السلاح ، ورجع من حيث أتى لا يأخذ شيئاً

ولا يؤذى أحداً ، ثم اختفى حتى تتم توبته ، ثم أتانا تائباً فلما من قبل أن نقدر عليه ، فهو الحر الطليق لا جناح عليه .

أما إذا كان أثناء محاربته قد ضرب أحداً أو جرحه أو أخذ ماله أو شرب خمرًا أو اغتصب امرأة أو سفك دماً أو ارتكب أى جريمة أخرى ، ثم جاءنا تائباً نادماً من قبل أن نقدر عليه قبلنا توبته عن جريمة المحاربة فلا (تقتيل ولا تصلب ولا تقطع من خلاف ولا نفى) ثم أسلمناه للحدود الأخرى التى أصابها فأقننا عليه ما وجب عليه من حدود وأغرمناه ما استحق عليه من حقوق فرد المال الذى اغتصب وأقيد منه فى الضرب والجرح والقتل إلا أن يعفو المعتدى عليه أو وليه ابتغاء وجه الله أو يقبل أرش الجراح أو فداء النفس مكان القصاص ويجلد للقدف ويضرب للخمر ويحد للزنا ، ما ثبت من كل ذلك عليه ثبوتاً شرعياً صحيحاً وهكذا .

وكذلك الساعى فى الأرض فساداً ، إن كان فى سعيه للأفساد لم يصب أى حد آخر ثم اختفى بعد ذلك حتى عاد إلينا تائباً توبة صحيحة بشرطها التى أسأفنا ، قبلنا توبة عن السعى فى الأرض فساداً ، وخلينا سبيله ، أما إن كان قد أصاب حدوداً أخرى أقننا عليه حدود ما كسبت يده وأغرمناه ما أتلف من أموال الناس وسكن لا يقام عليه حد السعى فى الأرض فساداً فلا تقتيل ولا تصلب ولا تقطع الأيدي والأرجل من خلاف ولا نفى فقد برىء من تلك العقوبات جميعاً بالتوبة الصحيحة من قبل أن نقدر عليه وأسلم نفسه لنا تائباً نادماً قد عافاه أرحم الراحمين من كل ذاك بالتوبة فلا مساس به فى شيء منها ، سمعنا لربنا وأطعنا .

فمن صب بقر ولا على منزل أو متجر يريد تحريقه ، ثم ندم ونزع ورجع قبل

أن يفعل ، ومن التي متفجرا على شيء يريد تدميره فأخذه الله فلم ينسف شيئا ، ومن جاء بالمعاول والآلات يريد أن يقطع بها سداً ليفرق بها أرضاً ، ثم أفلح وانصرف نادماً لم يفعل شيئا ، أو حتى فتح السد ارسداً لطفيان الماء ولكن الله تعالى أغاض الماء ، فلم يتبع سبيلاً ، ولم يدرك أرباباً . . كل أوامرك إذا جازنا نادمين تائبين توبة صادقة بشروطها التي أسلفنا ، قبلنا توبتهم عن جريمة السعي في الأرض فساداً ، ولا جناح عليهم في شيء ، إذ لم يقع شيء من الفساد الذي خرجوا له ، سواء كان انتفاء الفساد ، بسبب من عند أنفسهم بنزعهم عن الشر وإمتناعهم عن إتمام الجريمة ، أو كان ذلك بسبب من عند الله تعالى ، برحمة منه فأحبط عملهم وأبطل كيدهم .

أما إذا كان قد وقع منهم شيء من الأفساد من اهلاك حرث أو نسل أو غير ذلك من الجرائم فهم مأخوذون بها لا محالة ، قد اسقطت توبتهم حد السعي في الأرض فساداً فقط ولزمهم باقي الحدود ، قد سقطت عنهم عقوبات (التقتيل والتصليب والتقطيع من خلاف والنفي من الأرض) ولكن لم يسقط عنهم ماعدا ذلك من حدود وحقوق ، تقام عليهم الحدود التي أصابوها وتستوفى منهم الحقوق التي انتهكوها كما أمر الله تعالى ﴿ ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ .

تخالف الفقهاء

قد بسطنا الحق الذي من عند الله في جنابة المحاربة موثقاً بالنصوص والبراهين ، ونتبع ذلك باختلافات الفقهاء وتناقضاتهم فمنهم من قال أن توبة المحارب قبل أن يقدر عليه خاصة بأهل الشرك ، لأن آية المحاربة خاصة بأهل الشرك بنوا باطلاً على باطل ، لا الآية خاصة بأهل

الشرك ، ولا التوبة خاصة بأهل الشرك ، ليس في الآية ولا في الخبر أية إشارة إلى الشرك ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا ﴾ . ما أضل الحكم في الدين بالرأى ، وأن تقولوا على الله مالا تعلمون .

ومنهم من قال المحاربة شرك ، وهذا كلام كالذي قبله ، ظن خاطيء . وهم باطل ، لا دليل عليه ، بل لا يستقيم معناه مع لفظ الآية لأنه إذا كانت المحاربة شرك ، فالشرك ردة ، والردة عقوبتها القتل ، لا التقطيع من خلاف ولا النفي كما في الآية ، فلا يمكن أن تكون خاصة بأهل الشرك .

وإذا كان المقصود من عبارة (المحاربة شرك) أنه لا يرتكب هذه المعصية إلا مشرك ، فهذا وهم خاطيء ، ودعوى بلا برهان ، بل المحاربة يقتصر على المشرك والكافر والمسلم ، تزويج الناس والاعتداء على أنفسهم وأموالهم والافساد في الأرض لا علاقة له بدين المجرم ، لا المحاربة تختص بشرك ولا كفر ولا إسلام ، ولا نص ولا خبر يؤيد هذا الكلام ، بل النص على خلافه قائم ثابت ، فالعربون الذين حاربوا الله ورسوله وقتلوا الراعى واستاقوا الذود ، فعلوا ذلك بعد إسلامهم ، ودعوى إرتدادهم عن الإسلام لا دليل عليها ، إنما هي ظن بعض الرواة فسواء كان معنى هذه العبارة (المحاربة شرك) أنها في ذاتها شرك أو أنها لا تقع إلا من أهل الشرك فهي دعوى منهارة لا أساس لها ولا برهان عليها ، استحداث الشرك ردة ، وعقوبة الردة القتل لا التقطيع ولا النفي ، ومحاربة الذي هو من الأصل مشرك عقوبته اهدار الدم والمال وسبى الذراري لانه تنقض للعهد ، وليس في هاتين العقوبتين لا نفي ولا تقطيع من خلاف ، فأية المحاربة لا تختص بالشرك والمشركين

ومنهم من قال تسقط الحدود بالتوبة !!! ويبقى القصاص

وهذا قول رهييب ينسف حدود الله كلها بلا استثناء ١١١ لاحد على سارق ولا زان ولا قاذف ولا مرتد ولا مرتكب أية جريمة أو جناية إذا قل فاعلمها إني تائب ١١١ فسلام على شرائع الإسلام ، بعد إذ دمرها لافظو هذا الكلام .
ومنهم من قل تسقط الحدود الغير مختصة بالمحاربة كالزنا والخمر والسرقة ونحن لا نعلم صورة لالقاء الكلام بلا تفكر ولا مبالاة أدهش من هذه الصورة التوبة التي أنزلها الله في آية المحاربة والافساد هي توبة عن جريمة المحاربة والسعي للافساد فقط كنص الآية وليست توبة عن جرائم أخرى كالزنا والقذف والخمر وغير ذلك كما يزعم أصحاب هذا الكلام ، لانص بذلك البتة ولاخير ولا أثر ، فهذه التوبة تسقط حد المحاربة والافساد فقط ولا تسقط شيئا من الحدود الأخرى البتة كما همرحنا بأسهاب في الباب الرابع من كتاب المحاربة (باب جرائم المحاربة وغير المحاربة) فكيف يقول هؤلاء أن التوبة (توبة المحارب) تسقط الحدود الغير مختصة بالمحاربة ١٢ من أين جاؤا بهذا الحكم ١٢ التوبة عن المحاربة تسقط حدود غير المحاربة ١١٢ هذا يشبه الهذيان وإذا كانت التوبة عن المحاربة تسقط حدود غير المحاربة ، فماذا صنعت بجريمة للمحاربة ١٢ هل أسقطت أيضا حد المحاربة ١٢ إذا هذه توبة جامعة أسقطت كل شيء ، أسقطت حد المحاربة وحد غير المحاربة فانقلب المحرم بهذه التوبة صديقا نقيًا ، معافي من جميع الحدود .

المنطق يقول أن الشيء لما وضع له ، توبة المحاربة تسقط حد المحاربة وتوبة غير المحاربة تسقط حدود غير المحاربة لكن هؤلاء عكسوا الآية ، فقالوا توبة المحاربة تسقط حدود غير للمحاربة ١١١ إذا توبة غير المحاربة ، تسقط حد المحاربة ١١ هكذا بالمقاصة .

إن من سقط الكلام ، ما يقلب الأحكام ، ويحير الأفهام
ومنهم من قال إذا جاء المحارب ثائباً أقيم عليه الحد ، إلا أن يلحق ببلاد
الشرك ، ثم يأتي ثائباً فتقبل منه ، هذا كلام ركيك التعبير فيه تفكير وتقدير
وفيه خطأ كبير .

أما الخطأ فهو إقامة الحد على من جاء ثائباً من قبل أن نقدر عليه ، وهذا
مناقض الآية فهو باطل قطعاً .

وأما التفكير والتقدير فهو قوله إلا أن يلحق ببلاد الشرك ثم يأتي ثائباً
فتقبل توبته ، هذا فيه تفكير في خروجه من قبضة الامام المسلم ليكون غير
مقدور عليه ، فتطبق عليه آية التوبة ، وفيه تقدير إقامته في بلاد الشرك في مأمن
من العقوبة حتى تظهر توبته .

وأما ركاكة التعبير فأنه لم يوضح ما إذا كان في تلصصه قد أصاب حدوداً
أخرى أم هو قد نزع دون أن يقترف شيئاً ، لأن الوضع مختلف تماماً في الحالتين
فلا يمكن الحكم بإقامة الحد أو عدم إقامته قبل تبين حالته ، وكذلك لم
يوضح لنا هل كان مجيئه ثائباً في أعقاب ارتكاب جريمته أم بعد زمان يسمح
بالتوبة والأصلاح والتبيان ؟ فهذا الغموض في التعبير يجعل سياق الكلام
ركيكاً ، وقد بينا الحكم في كل ذلك ، بتفصيل مستفيض فليرجع إليه .

تفميد اقوال الفقهاء

أصاب مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي في قولهم تسقط الحدود
بالتوبة ويبقى القصاص في النفس والمال والجراح إلا أن يعنى عنها إذا كان
المقصود من الحدود هو حد المحاربة وهو حد واحد لا عدة حدود ، ولسكن تبني
جميع الحدود الأخرى وليس ما ذكره فقط ، يبقى القذف والخمر والزنا والردة

وغيرها يستوفى كل ما ارتكبه المحارب منها .

وأصاب عروة في قوله إن لحق المحارب ببلاد الشرك ثم أتى تائباً تقبل توبته لمطابقة النص ، وأخطأ في قوله إذا أخرج المسلم فشهر سلاحه ثم تلصص ثم جاء تائباً أقيم عليه الحد ، لأن النص يقضى بقبول توبة من تاب قبل القدرة عليه ، غير أنه ترجأ توبته إذا كان أعلنها في أعقاب المحاربة حتى يمضي الزمن الكافي لثبوت التوبة الصادقة بالأصلاح والتبيان ، وقوله ولو ترك لبطلت العقوبات يدل على شكه في التوبة الفورية ببلاد ليل عمل وأنما على الأرجح كاذبة وأعلنت للافلات من العقوبة (راجع الشرح المفصل)

وأخطأ قتادة وعطاء في قولهما أن المحاربة والتوبة منها خاصة بأهل الشرك لانص بذلك فهذا وهم باطل .

وأخطأ ابن جريج في قوله المحاربة شرك ، هذا رجم بالغيب محقق البطلان ، ومخالف لصريح النص ، فإن العربيين كانوا مسلمين ، وكذلك لانص البتة يقول أن المحاربة شرك .

وأخطأ القاضي بقوله تسقط الحدود الغير مختصة بالمحاربة . لانص بذلك فهو باطل وفضلا عن بطلانه فهو معكوس . توبة المحاربة تسقط حد المحاربة ، لاجدود غير المحاربة ، ثم إن حدود غير المحاربة لا تسقط بتاتا بالتوبة وإنما يسقط حد المحاربة بالتوبة لوجود النص بذلك .

حكم الشرع

توبة المحارب لله ورسوله وتوبة الساعي في الأرض فساداً إذا تاب قبل القدرة عليهم تسقط عنهما حد المحاربة والسعي في الأرض فساداً الذي هو التقتيل أو التصليب أو التقطيع من خلاف أو النفي من الأرض ، تسقط عنهما ذلك فقط لكن

تبقى حدود الجرائم الأخرى وضمان الأموال لازمة عليهم إذا كانوا قد أصابوا منها شيئا ، ولا تقبل التوبة فور الجنابة لأنها دعوى كاذبة لم تتحقق بالعمل الصالح ولم تتبين ولا يستطيع أن يشهد على صدقها ذوى عدل ، فإن حصل ذلك أرجىء الجاني حتى تثبت توبته ثبوتا عمليا صحيحا (راجع الرد المفصل بالنص والبرهان)

سبب الخلاف

انبياع الظن والحكم في الدين بالرأى ومخالفة النصوص القطعية الثبوت

الكتاب السامع

٧ جنابة المارقين

النصوص:

- ١- ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادِ﴾
- ٢- ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوا كُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلًّا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوا كُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّامَ وَيَكْفُرُوا أَيْدِيَهُمْ فَخَذَوْهُمْ وَأَقْسَلَوْهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَاكُمْ عَلَيْهِمْ مَلَائِكَةً مُبِينًا﴾
- ٣- ﴿وَإِذْ أَنْتَ عَلَى النَّبِيِّ الَّذِي آتَيْنَاكَ آيَاتِنَا فَاسْتَخَرْنَا مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثَ أَوْ تَتَرَّكَهُ يَلْهَثَ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ * سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ أَعْمَى﴾
- ٤- ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا يَسَّرَ فِي قُلُوبِهِمْ تَلْفَنُ يَمُوتُ يَمُوتُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾

(١) البقرة ٢٠٤-٢٠٦ (٢) النساء ٩١ (٣) الأعراف ١٧٥-١٧٧ (٤) الفتح ١٢-١٣

٥ ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاحِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾^١
 ٦ ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَبُؤْسُ
 الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^٢
 ٧ — ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ
 وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا
 بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ
 عَذَابًا مُهِينًا﴾^٣.

٨ — ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرُسُلَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا
 وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾^٤

٩ (٦٩٣٠) على ابن أبي طالب قال [إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ
 حديثاً فوالله لأن آخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا
 حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ، وإني سمعت رسول الله ﷺ
 يقول [سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من
 خير قول البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من
 الرمية فإن لم يمتهم فافتلهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة]

١٠ (٦٩٣١) أبو سلمة وعطاء ابن يسار أتيا أبا سعيد الخدري فذالاه
 عن الحرورية أسمعت النبي ﷺ ؟ قال لا أدري ما الحرورية [سمعت النبي ﷺ
 يقول يخرج في هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم
 يقرءون القرآن لا يجاوز حلقهم - يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ،
 (١) آل عمران ١٧ (٢) البقرة ٨٥-٨٦ (٣) النساء ١٥٠-١٥١ (٤) الأحزاب ٥٧

فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه فيتمارى في الفوقه هل علق بها من الدم شيء . [

١١ (٦٩٣٢ فح) عبد الله ابن عمرو قد ذكر الحرورية فقال [قال النبي ﷺ]
يمرقون من الاسلام مروق السهم من الرمية . [

١٢ (٦٩٣٣ فح) عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري قال [بينا النبي ﷺ]
يقسم جاء عبد الله ابن ذى الخريصرة التيمي فقال اعدل يا رسول الله فقال
وبلك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ قال عمر ابن الخطاب دعني أضرب عنقه قال
دعه فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون
من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر في قذذه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر
إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى نضيه
فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق الفرث والدم آيتهم رجل إحدى يديه - أو قال
تدييه - مثل ثدي المرأة ، أو قال مثل البضعة تدردر يخرجون على حين فرقة
من الناس . قال أبو سعيد أشهد سمعت من النبي ﷺ وأشهد أن عليا قتلهم
وأنا معه جىء بالرجل على النعت الذى نعت النبي ﷺ قال فنزلت فيه ﴿ ومنهم
من يلزمك في الصدقات ﴾ [.

١٣ (٦٩٣٤ فح) قلت لسهيل ابن حنيف هل سمعت النبي يقول في الخوارج
شيئا [قال سمعته يقول وأهوى بيده قبل العراق يخرج منه قوم يقرؤون القرآن
لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الاسلام مروق السهم من الرمية] .

١٤ (٧٥٦٢ فح) عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال [يخرج ناس من قبل
المشرق و يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من
الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه قيل ما سيأثم قال سيأثم التحليق أو

م (٣٦ - ديوان الجنابات)

قال التسييد .

١٥ (مسلم ١٠٩/٣) عبد الله قال [لما كان يوم حنين آثر رسول الله ﷺ ناساً في القسمة فأعطى الأقرع ابن حابس مائة من الأبل وأعطى عيينة مثل ذلك وأعطى أناساً من أشراف العرب وآثرهم يومئذ في القسمة فقال رجل والله إن هذه لقسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله قال فقلت والله لأنخبرن رسول الله ﷺ قال فأتيناه فأخبرته بما قال قال فتغير وجهه حتى كان كالصرف ، قال فمن يعدل إن لم يعدل الله ورسوله قال ثم قال برحم الله موسى لقد أودى بأكثر من هذا فصبر قال قلت لا جرم لا أرفع إليه بعدها حديثاً] .

١٦ (مسلم ١٠٩/٣) عبد الله قال [قسم رسول الله ﷺ قسماً فقال رجل أنها لقسمة ما أريد بها وجه الله قال فأتيت النبي ﷺ فساررتة فغضب من ذلك غضباً شديداً واحمر وجهه حتى تمنيت أن لم أكن أذكره له قال ثم قال قد أودى موسى بأكثر من هذا فصبر] .

١٧ (مسلم ١٠٩/٣) جابر ابن عبد الله [أتى رجل رسول الله ﷺ بالجعرانة منصرفة من حنين وفي ثوب بلال فضه ورسول الله ﷺ يقبض منها يعطى الناس فقال يا محمد اعدل ، قل ويلك ومن يعدل إذا لم أكن أعديل ، لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعديل ، فقال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يا رسول الله فاقتل هذا المنافق فقال معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية] .

١٨ (مسلم ١١٠/٣) جابر ابن عبد الله ح من طريق الثقي .

١٩ (. . .) جابر ابن عبد الله ح من طريق فرقا بن خالد [إن النبي ﷺ كان يقسم مغانم وشاق الحديث .

٢٠ (مسلم ١١٠/٣) أبي سعيد الخدري قال [بعث على رضى الله عنه وهو باليمن يذهب في تربتها إلى رسول الله ﷺ فقسمها رسول الله ﷺ بين أربعة نفر الأقرع ابن حابس الحنظلي ، وعيينة ابن بدر الفزاري وعلقمة ابن علاثة العامري ثم أحد بنى كلاب وزيد الخير الطائي ثم أحد بنى نهبان ، قال فغضبت قريش فقالوا أيعطى صناديد نجد ويدعنا ، فقال رسول الله ﷺ إني إنما فعلت ذلك لأتألفهم فجاء رجل كثر اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين ناتيء الجبين محلق الرأس فقال اتق الله يا محمد قال فقال رسول الله ﷺ فن يعلم الله إن عصيته ، أيا مني على أهل الأرض ولا تأمنوني ، قال ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله (يرون أنه خالد ابن الوليد) فقال رسول الله ﷺ إن من ضغنى هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد]

٢١ (مسلم ١١٠/٣) أبي سعيد الخدري من طريق عبد الواحد قال [بعث على ابن أبي طالب إلى رسول الله ﷺ من اليمن يذهب في أديم مقروظ لم نحصل من ترابها ، قال فقسمها بين أربعة نفر بين عيينة ابن حصن والأقرع ابن حابس وزيد الخيل والرابع إما علقمة ابن علاثة ، وإما عامر ابن الطفيل فقال رجل من أصحابه كئنا نحن أحق بهذا من هؤلاء ، قال فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء ، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً قال فقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناشز الجبهة كثر اللحية محلق الرأس مشعر الأزار فقال يا رسول الله أتق الله ، فقال ويلك أولست أحق أهل الأرض أن يتق الله ، قال ثم ولي الرجل فقال خالد ابن الوليد يا رسول الله

ألا أضرب عنقه ، فقال لا لعله أن يكون يصلى قال خالد وكم من مصل يقول
بلسانه ما ليس في قلبه ، فقال رسول الله ﷺ إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب
الناس ولا أشق بطونهم ، قال ثم نظر إليه وهو مقف فقال إنه يخرج من ضئضىء
هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق
السهم من الرمية قال أظنه قال لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل نمرود]

٢٢ (مسلم ١١١/٣) عن أبي سعيد الخدري من طريق جرير قال [وقال
علقمة ابن علاثة ولم يذكر عامر ابن الطفيل ، وزاد فقام إليه عمر ابن الخطاب
رضي الله عنه فقال يا رسول الله ألا أضرب عنقه قال لا قال ثم أدبر فقام إليه خالد
سيف الله فقال يا رسول الله ألا أضرب عنقه قال لا ، فقال إنه سيخرج من ضئضىء
هذا قوم يتلون كتاب الله ليناً رطباً وقال قال عماره حسبته قال لئن أدركتهم
لأقتلنهم قتل نمرود]

٢٣ (مسلم ١١١/٣) أبي سعيد الخدري من طريق فضيل قال [... بين
أربعة نفر زبد الخير والأقرع ابن حابس وعبيدة بن حصن وعلقمة بن علاثة
أو عامر ابن الطفيل وقال ناشز الجبهة وقال أنه سيخرج من ضئضىء هذا قوم
ولم يذكر لئن ادركتهم لأقتلنهم قتل نمرود]

٢٤ (مسلم ١١٢/٣) أبو سلمة وعطاء بن يسار أتيا أبا سعيد الخدري
فسألاه عن الحرورية هل سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج في هذه الأمة (ولم يقل منها)
ولكني [سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج في هذه الأمة (ولم يقل منها)
قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم فيقرؤون القرآن لا يجاوز حلقهم أو حناجرهم
يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى
رصافه فيتمارى في الفوقه هل علق بها من الدم في]

٢٥ (مسلم ١١٢/٣) أبو سلمة عن أبي سعيد الخدري ح
 ٢٦ (مسلم ١١٢/٣) أبو سلمة ابن عبد الرحمن والضحاك الهذلي أن
 أباسعيد الخدري قال [بينا نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً أتاه
 ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل ، قال رسول الله
 ﷺ وبلك ومن يعدل إن لم أعدل قد خبت وخسرت إن لم أعدل ، فقال عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه يا رسول الله ائذن لي فيه أضرب عنقه ، قال رسول
 الله ﷺ دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع
 صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من
 الرمية ، ينظر إلى نعله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء
 ثم ينظر إلى نضية فلا يوجد فيه شيء (وهو القدح) ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد
 فيه شيء سبق الفرت والدم آيتهم رجل أسود احدى عضديه مثل ثدي المرأة
 أو مثل البضعة تدردر يخرجون على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فأشهد
 أني سمعت هذا من رسول الله ﷺ وأشهد أن علي ابن أبي طالب رضي الله
 عنه قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتمس فوجد فأتى به حتى نظرت إليه
 على نعت رسول الله ﷺ الذي نعت [.

٢٧ (مسلم ١١٣/٣) عن أبي نضرة عن أبي سعيد [أن النبي ﷺ ذكر
 قوماً يكونون في أمته يخرجون في فرقة من الناس سيئاتهم التحالق ، قال هم شر
 الخلق أو من أشر الخلق يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق قال فضرب النبي
 ﷺ لهم مثلاً أو قال قولاً الرجل يرمى الرمية أو قال الغرض ينظر في النعل
 فلا يرى بصيرة وينظر في النضى فلا يرى بصيرة وينظر في الفوق فلا يرى
 بصيرة قال قال أبو سعيد وأنتم قتلتموهم بأهل العراق [

٢٨ (مسلم ١١٣/٣) أبو نضرة عن أبي سعيد الخدري قال [قال رسول الله ﷺ تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق] .

٢٩ (مسلم ١١٣/٣) أبو نضرة عن أبي سعيد الخدري قال [قال رسول الله ﷺ يكون في أمتي فرقتان فيخرج من بينهما مارقة يلى قتلهم أولاهم بالحق] .

٣٠ (مسلم ١١٣/٣) أبو نضرة عن أبي سعيد الخدري [أن رسول الله ﷺ قال تمرق مارقة في فرقة من الناس فيلى قتلهم أولى الطائفتين بالحق] .
٣١ (مسلم ١١٣/٣) عن الضحاك المشرقي عن أبي سعيد الخدري [عن النبي ﷺ في حديث ذكر فيه قوما يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين من الحق] .

٣٢ (مسلم ١١٤/٣) من طريق وكيع عن سويد ابن غفلة قال قال علي [إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلا أن آخر من السماء أحب إلي من أن أقول عليه ما لم يقل وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة سمعت رسول الله ﷺ يقول سيمخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فاذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيامة] .

٣٣ (مسلم ١١٤/٣) من طريق سفيان . . . عن علي [مثل ٢٦]

٣٤ جريح

٣٥ معاوية عن الأعمش بهذا الاسناد

٣٦ حماد ابن زبير ح

٣٧ (مسلم ١١٤/٣) من طريق عبيدة السلماني عن علي قال [ذكر الخوارج فقال فيهم رجل مُخَدَّجُ اليد أو مودن اليد أو ممدون اليد لولا أن تبطروا لحدثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ قلت أنت سمعته من محمد ﷺ قال إي ورب الكعبة إي ورب الكعبة] .

٣٨ (مسلم ١١٤/٣) من طريق ابن عون . . . عن علي نحوه .

٣٩ (مسلم ١١٥/٣) حدثني زيد ابن وهب الجهني أنه [كان في الجيش الذين كانوا مع علي رضي الله عنه الذين ساروا إلى الخوارج فقال علي رضي الله عنه أيها الناس إني سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء ، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء ، يقرؤون القرآن بحسبون أنه لهم وهو عليهم لا تجاوز صلاتهم تراقيهم يرقون من الإسلام كما يرق السهم من الرمية ، لو يعلم الجيش الذين يصيرونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم ﷺ لا تاكلوا عن العمل ، وآية ذلك أن فيهم رجلا له عضد وليس له ذراع على رأس عضده مثل حلة الندي عليه شعرات بيض ، فتذهبون إلى معاوية وأهل الشام وتكون هزلا . يخلفونكم في ذرائبكم وأموالكم والله إنني لأرجو أن يكونوا هزلا . القوم ، فأنهم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس ، فسيروا على اسم الله ، قال سلمة ابن كهيل ففرزني زيد ابن وهب منزلا حتى قال مررنا على قنطرة ، فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي ، فقال ألقوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فإني أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء فرجعوا فوحشوا برماحهم ، وسلوا السيوف وشجروا الناس برماحهم قال وقتل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلا ،

فقال على رضى الله عنه التمسوا فيهم المحدث فالتمسوه فلم يجدوه ، فقام على رضى الله عنه بنفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض ، قال آخروهم فوجدوه مما بلى الأرض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ رسوله ، قال فقام إليه عبدة السملاني فقال يا أمير المؤمنين الله الذى لا إله إلا هو اسمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ فقال اى والله الذى لا إله إلا هو حتى استحلفه ثلاثاً وهو يحلف له .

٤٠ (مسلم ١١٦/٣) عن عبيد الله ابن رافع مولى رسول الله ﷺ أن الحورية لما خرجت وهو مع على ابن أبى طالب رضى الله عنه قالوا لا حكم إلا لله قال على كلمة حق أريد بها باطل إن رسول الله ﷺ وصف ناساً إني لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالسنتهم لا يجوز هذا منهم (وأشار إلى حلقه) من أبغض خلق الله إليه منهم أسود إحدى يديه طوى شاة أو حلة ندى فلما قتاهم على ابن أبى طالب رضى الله عنه ، قال انظروا فنظروا فليجدوا شيئاً فقال ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثاً ثم وجدوه في خربة فأتوا به حتى وضعوه بين يديه قال عبيد الله وأنا حاضر ذلك من أمرهم وقول على فيهم ، قال يكبر ، وحدثني رجل عن ابن حنبل أنه قال رأيت ذلك الأسود

٤١ (مسلم ١١٦/٣) عن ابن الصاحب عن أبى ذر قال [قال رسول الله ﷺ إن بعدى من أمتى أو سيكون بعدى من أمتى قوم يفرؤن القرآن لا يجاوز حلاقيمهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه هم فر الخلق والخلقة قال ابن الصامت قلنيت رافع ابن عمرو الغفاري أخا الحكم الغفاري قلت ما حديث سمعته من أبى ذر كذا وكذا فذكرت له هذا الحديث

فقال وأنا سمعته من رسول الله ﷺ

٤٢ (مسلم ١١٦/٣) من طريق علي ابن مسهر عن بسير ابن عمرو قل سألت سهل ابن حنيف هل سمعت النبي ﷺ يذكر الخوارج فقال سمعته (وأشار بيده نحو المشرق) قوم يقرؤون القرآن بألسنتهم لا يعبدوا تراقيهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية [

٤٣ (مسلم ١١٦/٣) من طريق عبد الواحد ، بهذا الأسناد [وقال يخرج منه أقوام]

٤٤ (مسلم ١١٦/٣) من طريق ابن حوشب بهذا الأسناد [قال يتيه قوم قبيل المشرق محلقة رؤوسهم]

٤٥ [٣٦١٠ فتح الباري] عن أبي سعيد الخدري قال [بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسما إذا أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يارسول الله اعدل ، فقال ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل ، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل ، فقال عمر يارسول الله أئذن لي فيه ، فأضرب عنقه ، فقال دعه فإن له أصعبا يا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية ينظر إلى نعله فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى رصافه فما يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نضيفته (وهو قدحه) فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى قدحه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرث والدم آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تدردر ، ويخرجون على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فأشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ وأشهد أن علي ابن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتمس فأتى به حتى نظرت إليه على نعت النبي ﷺ الذي نعته] .

٤٦ (٣٦١١ فح) عن سويد ابن غفلة قال قال على رضى الله عنه [إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلأن أخر من السماء أحب إلى من أن أكذب عليه وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعه سمعت رسول الله ﷺ يقول يأتى فى آخر الزمان قوم حدثاء الألسن سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية ، يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم فأينما لقيمتوهم فإن فى قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة] .

٤٧ (مسلم ١١٦/٣) فقال ابن الصامت فلقيت رافع ابن عمرو الغفارى ... قال [وأنا سمعته من رسول الله ﷺ]

٤٨ (مسلم ١١٤/٣) حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم أخبرنا عيسى ابن يونس ح نحوه الحديث ٢٦ من طريق وكيع عن سويد ابن غفلة عن على رضى الله عنه ٤٩ (مسلم ١١٤/٣) حدثنا محمد ابن أبى بكر الملقمى حدثنا ابن علية وحده ابن زيد نحوه الحديث ٣١ عن عبيدة عن على رضى الله عنه

جناية المارقين

على الرغم من قطعية النصوص فى الكتاب والسنة ، وعلى الرغم من وضوح التحديد لمعالم هذه الجناية عن سائر الجنایات التى ترتكب فيها مقاتلة وعلى الرغم من ضرورة التمييز بينها وبين تلك الجنایات ، لتعاشى الخلط فى الأحكام .
فإن أحداً من الفقهاء فى جميع كتب الفقه طوال الأربعة عشر قرناً الماضية ، والتالية لظهور الإسلام ، لم يتعرض لهذه الجناية بذكر ... ولم يفرد لها كتاباً ولا باباً ، بل أكثرهم خلط هذه الجناية بجناية البغاة أو بجناية المرتدين أو بجناية المحاربين أو أدرجها تحت عنوان الخوارج وهو عنوان عام ، يشمل كل تلك الجنایات ، ولا يميز واحدة عن أخرى .

ولكن الله تعالى بمنه وفضله وتوفيقه قد آتانا رحمة من عنده وعلما من لدنه
عما ، وفتح علينا فتحا ، فهدانا وكشف لنا العلامات وبين لنا الفوارق ، فهذا
الذي نسطره للناس علما ، هو الذي نلهج به لله حمداً وهو الذي نستغرق به في
عبادة المنان الوهاب تسييحاً وتقديساً .

﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظالم كفار﴾^١

﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله لَغفور رحيم﴾^٢

ولما كانت جنایات المقاتلة ذات صفات مختلفة ، وعقوبات مختلفة فقد
أصبح لزاماً أفراد كتاب لسكل من تلك الجنایات على حده ، وهذا هو الذي
فعلناه في ديواننا هذا .

فقد تكلمنا عن جنایة المرتدين في الكتاب الخامس من هذا الديوان .
وتكلمنا عن المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً في الكتاب
السادس من هذا الديوان .

وهنا نحن الآن ، ولأول مرة في تاريخ الفقه نفرد كتاباً لجنایة المارقين
نين في صفهم بأجلى وضوح ، وبين حكمهم من النصوص القطعية الثبوت ، كما
سنضع جدولاً في نهاية جنایات المقاتلة يجمعها للتأخيص ويبرزها للمقارنة
والتفحص ، ويكشف تداخلها في بعض الصفات ، وتباينها في أم العلامات
واختلافها في الأحكام ، وبالله التوفيق .

إن النصوص القطعية لجنایة المارقين والتي صدرنا بها هذا الكتاب تتكون
من تسعة وأربعين نصاً منها ثمانية من القرآن الكريم ، هي أظهر النصوص القرآنية
ولو أن معناها واردة في آيات أخرى كثيرة ضمنية .

ثم النصوص من السنة تتكون من واحد وأربعين حديثاً في الصحيحين منها

سبعة أحاديث في صحيح البخارى وأربعة وثلاثون حديثاً في صحيح مسلم ، هي كلها في الذروة من الصحة المطلقة شكلاً وموضوعاً .

وأحاديث جنابة المارقين هي أعظم الأحاديث تواتراً ، فلما وقع لغيرها من القضايا الفقهية مثل هذا التواتر المستفيض ، فقد تواترت عن ثمانية من ذؤابة أصحاب رسول الله ﷺ هم :-

- ١ - علي ابن أبي طالب فقد وردت الأحاديث عنه من ثلاثة عشر طريقاً
 - ٢ - أبي سعيد الخدرى فقد وردت الأحاديث عنه من ستة عشر طريقاً
 - ٣ - سهيل ابن حنيفة فقد وردت الأحاديث عنه من أربعة طرق
 - ٤ - جابر ابن عبد الله فقد وردت الأحاديث عنه من ثلاثة طرق
 - ٥ - عبد الله ابن مسعود فقد وردت الأحاديث عنه من طريقين
 - ٦ - عبد الله ابن عمر فقد وردت الأحاديث عنه من طريق واحدة
 - ٧ - أبي ذر الغفارى فقد وردت الأحاديث عنه من طريق واحدة
 - ٨ - رافع ابن عمر الغفارى فقد وردت الأحاديث عنه من طريق واحدة
- وسنبين بأذن الله تعالى في الشرح التالى كيف تكونت من تلك الطرق المتواترة صورة كاملة لجنابة المارقين ، وحكم قاطع مبين عند ارتكابها من جماعات أو أفراد من المارقون من الدين أو الاسلام أو القرآن ، كما نصت على ذلك الأحاديث ، هم جماعة من أهل الاسلام ، تختلف أقوالهم وأفعالهم في العبادات ، عن أقوالهم وأفعالهم في شرائع الاسلام ، فهم في العبادات متبعون للاسلام ، و في الشرائع خارجون على الاسلام .

قد وصفهم الأحاديث في الصحيحين من ناحية العبادات بأن صلاتهم وصيامهم وقراءتهم أعظم وأكمل في ظاهرها من صلاة وصيام وقراءة سائر

المسلمين ، قال ﷺ [قوم تحفرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم]
وقال ﷺ [قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ،
ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء]

ووصفتهم الأحاديث من ناحية شرائع الدين والاسلام وصفا شاملا عاما أنهم
يمرقون منها كما يمرق السهم من الرمية ، فلا يعلق بهم من الدين والاسلام شيء ،
أى أنهم قد انسلخوا من الاسلام والدين انسلخا كاملا قال ﷺ [يمرقون
من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم
ينظر إلى رصاقه فما يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى نضيه ، وهو قدحه فلا يوجد
فيه شيء ، ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرث والدم]

وقد جاء في بعض هذه الأحاديث ذكر صور انسلخهم ومروقهم من الدين
فن تلك الصور ، أنهم يقتلون أهل الاسلام ، ويدعون أهل الأوثان ، وأنهم
يسفكون الدم الحرام ، ويغيرون في مراح الناس .

ومن تلك الصور ما جاءت به الأخبار في شرح أهل الحديث ، من أنهم
أبطلوا رجم الزاني المحصن ، وأنهم قطعوا يد السارق من الأبط ، وأنهم أوجعوا
الصلاة على الحائض في حين حيضها ، وأنكروا الصلوات الخمس وقالوا الواجب
صلاة بالغداة ، وصلاة بالعشي ، ومنها أنهم جوزوا نكاح بنت الأب وبنت
الأخ وبنت الأخت ، وأنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن ، وقالوا
أن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه

فمعنى المروق إذا ليس هو إنكار الشهادتين ، أو إنكار الصلاة والصيام
كلية ، بل هو إنكار شرائع الاسلام ، واستحلال ما حرم الله وتحليل ما حرم
الله ، لأن المارقين كما وصفتهم الأحاديث ، كانوا يقولون من خير قول البرية

فمن الثابت إذاً ثبوتاً يقينياً قطعياً من الأحاديث الصحيحة المتواترة تواتراً مستفيضاً في الصحيحين وغيرهما أن ظاهراً إحسان الصلاة والصيام وقراءة القرآن لا يمنع من الحكم بمروق أحد من الدين والاسلام إذا كان يكفر بشيء من الشرائع والأحكام ويعتقد بطلانها أو يغيرها ويبدلها ويحرفها برأى نفسه واتباعاً لهوى ، كما جاءت الأخبار عن الخوارج الذين قتلهم أمير المؤمنين على ابن أبي طالب وأبادهم واستأصلهم يوم حر وراء وبوم النهروان ، أو إذا كان يقتل أهل الاسلام ، ويدع أهل الأوثان ، كما نصت على ذلك الأحاديث ، أو بالجملة إذا كان منسلخاً من أى شيء من شرائع الاسلام وأحكام الدين ما عدا الصلاة والصيام وقراءة القرآن .

هذا وصفهم ونعتهم العام في الأحاديث ، تندرج تحته جميع أنواع المروق ، والانسلاخ ، فمن وجد كذلك فهو المارق الذى أخبر عنه الصادق المصدوق عليه السلام وهو المستحق لحكم المارقين ، لا تستر قراءته ولا صلاته ولا صيامه من بصائر أهل اليقين من المؤمنين .

لقد اجتمع من الطرق المتعددة لأحاديث المارقين بضع عشرة خصلة وعلامة تنعتهم أوضح نعت ، ونحدد لهم أتم تحديد لكى يتسنى للحاكم أو لأى فرد من المسلمين معاملتهم على بصيرة ، والحكم المتيقن عليهم بالمروق ، استناداً إلى ما يجده فيهم من تلك النعوت والعلامات وهى :—

١ - حدثناه الأسنان .

٢ - سفاهة الأحكام .

٣ - يقولون من خير قول البرية . وهذا مصداق قول الله عز وجل لِيُعْجِبَكُمْ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَشْهَدَ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قُلُوبِهِ وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ وقوله تعالى

﴿ وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة ﴾

٤ - تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم

٥ - لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، وهذا مصداق لقوله الله تبارك وتعالى

﴿ يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم والله أعلم بما يكتمون ﴾

٦ - يعرفون من الاسلام ، يعرفون من الدين ، يعرفون من القرآن ،

كما يرمى السهم من الرمية أى ينسلخون انسلخاً كاملاً لا يعلق بهم من الاسلام شئ .

٧ - آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدى المرأة ، وهى علامة لأول

فرقة من المارقين تظهر بعد النبى ﷺ وقد تحققت فعلاً في المارقين الذى قاتلهم أمير المؤمنين على ابن أبى طالب بالأنهروان وأبادهم فوجد في القتلى الرجل الأسود ذو العضد الذى يشبه ثدى المرأة بحملة وشعرات بيض كعتك ﷺ ولكن هذه العلامة ليست بالضرورة محتمة في كل فرقة من المارقين تظهر إلى قيام الساعة :

٨ - يخرجون من قبل المشرق ، وهذا مصداق قول رسول الله ﷺ

تطلع الفتنة من ها هنا (مشير إلى المشرق) من حيث يطلع قرنا الشيطان ، وهذا أيضاً نبوءة عن أول فرقة من المارقين تظهر للناس فقد خرجت فعلاً من المشرق ولكن ليس ممتنعاً ظهور فرق من المارقين من المغرب أو أى مكان آخر .

٩ - يخرجون على حين فرقة من الناس ، يزيدون الخلاف ويؤججون الفتنة

وقد تحقق ذلك فعلاً فقد خرجوا حين انقسام المسلمين فرقة مع أمير المؤمنين على ابن

أبي طالب وفرقة مع معاوية ابن أبي سفيان .

١٠ - سيأثم التحليق ، أو قال التسميد كل ذلك قد تحقق ولكن ليس ممتنعاً ظهور مارقين لهم سجات وشعارات أخرى .

١١ - يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم أي يأولونه تأويلاً فاسداً ضالاً لتبديل ما يرتكبون من مفسد ، وهذا أمر شائع في جميع المنحرفين يعملون على نقيض النصوص ، وخلاف المعنى الظاهر الواضح للآيات ، ثم يقولون مراد الله تعالى من الآية هو هكذا كما نعمل !!! .

١٢ - يقتلون أهل الاسلام ، ويدعون أهل الأوثان ، وقد تحقق ذلك فإن الخوارج المارقين الذين أبادهم على ، قد سفكوا الدم الحرام ، وأغاروا في مروح الناس .

١٣ - هم شر الخلق والخليقة ، ويقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق ، وقد تحقق ذلك فعلاً ، فقد ظهر الخوارج عند اختلاف المسلمين طائفتين طائفة مع علي ابن أبي طالب وطائفة مع معاوية ، وقد تولى قتل المارقين طائفة على .

١٤ - لئن أدر كنهم لأقتلهم قتل عاد ونمود أي قتل إبادة واستئصال وقد تم ذلك فعلاً على يدي علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه ، لم يفادر منهم أحداً .

١٥ - فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة قال في الحديث [لولا أن تبطروا لحدثتكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ] وقال في الحديث [لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم لا تسكلوا عن العمل]

ومن الطبيعي والبدهي أن كل من كان في الاسلام ثم مرق منه على

الصورة التي تنعنها الأحاديث ، فهو من المارقين الذين يقعون تحت طائلة حكم المروق ، أيا كان زمانهم أو مكانهم ، سواء كانوا في زمان الصحابة رضوان الله عليهم ، أو في زماننا هذا ، أو فيما يستقبل من ازمان إلى قيام الساعة ، وسواء خرجوا من المشرق أو من المغرب ، وسواء كان فيهم الرجل الأسود أم لم يكن فيهم ، وسواء كانت سبائهم التحليق أو علامات أخرى ، وشعارات أخرى يتخذونها لجماعتهم ، ذلك أن الأحاديث إنما وصفت طائفة واحدة من المارقين ، تخرج من مكان معين ، هم علامة معينة ، وآيتهم رجل معين ، هي أول مارقة تخرج للناس ، لكن تلتها فرق بعدها فرق ، وستستمر إلى قيام الساعة وصفت الأحاديث الطائفة الأولى من المارقين ، لكي يتبين للمسلمين بعد تحقق نبوءة رسول الله ﷺ كيف يكون حال المارقين حين يخرجون ، وكيف يفعلون ، وكيف يفعل بهم .

ولم تقل الأحاديث إن خروج المارقين سيكون مرة واحدة في جميع الدهر ولا أن خروجهم ممتنع من المغرب ، ولا أن سبائهم لن تكون شيئاً آخر غير التحليق ، إنما نعت لنا الأحاديث صفة طائفة معينة من المارقين ، هي أول جماعة نظم منهم ، أخبرتنا بسبائهم وآيتهم ومكان خروجهم ، ولكن اللفظ عام في جميع المارقين ، أنهم كل من مرق من الدين والأسلام والقرآن ، كما يمرق السهم من الرمية ، وإن كانوا يصلون أحسن صلاة ، ويصومون أفضل صيام ، ويقرؤون أصح قراءة ، ويقولون من خير قول البرية .

وما قول رسول الله ﷺ سيخرج في هذه الأمة قوم يفعلون كذا وكذا إلا كقولهم سيكون بعدى أمراء ، يفعلون كذا وكذا (أى لا يهتدون بهدي ولا يستنون بسنتي) وكقولهم سيكون بعدى فتنة صفتها كذا وكذا

(الفاعد فيها خير من الفاعم والفاعم خير من الماشئ ...) قوله في كل ذلك إنما هو إخبار عن نوع ما يحدث ، لا عن عدد ما سيحدث ، قوله في كل ذلك إنما هو بيان لكيفية ما سيحدث ، ثم يتكرر بعد ذلك مراراً وتكراراً إلى آخر الدهر ، وليس قوله إخباراً عن وقوع ذلك مرة واحدة .

لقد ظن أقوام وهم جده خاطئون في ظنهم ، أن الأخبار في كل ذلك إنما هو إخبار ، عن واقعة واحدة ، مرة واحدة فقط ، فقالوا أن الفتنة التي أخبر عنها رسول الله ﷺ إنما هي فتنة عثمان ، وأن المارقين الذين ذكروهم ليسوا إلا أصحاب النهر وان ، وأن أمراء الجور الذين وصفهم ليسوا إلا غلة بني مروان وليس الأمر كما ظنوا ، نعم كل هؤلاء هم ممن عني رسول الله ﷺ واكن البلاء متكرر ...

أمراء الجور متلاحقون على مدى الدهر ، والفتن متتابعة إلى آخر الزمان والخارجون المارقون من الدين لا يخلو منهم زمان ولا مكان ، وها هي سجلات التاريخ حافلة بالعديد من الوقائع السوداء ، وها هو زماننا يشهد أصنافاً من ذلك البلاء .

فمن المارقين في زماننا هذا أناس يصابون ويصومون ويقرؤن القرآن ويتعدرون للوعظ في الدين ، بالألسنة والأقلام ، على المنابر وفي المحافل والأذاعات وفي الصحف والمجلات والمؤلفات ، يفعلون ذلك وهم في نفس الوقت ، يستحلون ما حرم الله ، ويحرمون ما أحل الله ، وينكرون كثيراً من شرايع الإسلام يستحلون شرب الخمر ولعب الميسر وأكل السمك وأخذ الرباء وهتك عورات النساء ، ويحرمون الطلاق وتعدد الزوجات ، ويحرمون قطع السارق ورجم الزاني وغير ذلك ما شرع الله من الحدود ويستحلون دماء المسلمين ، الذين يدعون

إلى الدين ، فهم كما قال النبي ﷺ يقتلون أهل الإسلام ، ويدعون أهل
الأوثان ، ويستحلون أموال الناس التي حرم الله ، كحرمة اليوم الحرام في
الشهر الحرام في البلاد الحرام ، إلى قيام الساعة يستحلونها بشق الدعوى الباطلة
التي ما أنزل الله بها من سلطان .

هؤلاء وأشباههم لاشك مارقون من الدين ، ولو كانوا يصلون ويصومون
ويقرؤون القرآن .

وكما بينا من قبل ليس من الضروري اجتماع جميع الخصال والعلامات
للذكورة في أحاديث المارقين في الفرد الواحد ، لكي يمكننا الحكم بمروقه ،
فإن بعضها يغني عن بعض ، وبكفي للحكم بمروقه إنكاره لبعض شرائع الإسلام
رغم صلاته وصيامه وقراءة القرآن ، فإن المحارب لله ورسوله الساعي في الأرض
فساداً ، يمكن الحكم القطعي المتيقن بمحاربته ، ولو لم يأت بكل أنواع الفساد
الممكنه ، يكفي أن يخيف السبيل ويقطع الطريق ، حتى ولو لم يقتل أو يجرح
أو يسلب المال ، ولو لم يهتك العرض أو يشرب الخمر ، إن فعل كل هذا فهو
محارب ، وإن فعل بعضه فهو محارب ، وكذلك المارق من الدين ، إن أنكر
جميع شرائع الإسلام فهو مارق وإن أنكر بعضها فهو مارق إن فعل ذلك في حدائنه
السن فهو مارق ، وإن فعله على كبر فهو مارق ، من فعل ذلك من أهل المشرق
فهو مارق ، ومن فعله من أهل المغرب فهو مارق .

علامة المارقين التي لا تخطئ ولا تخفى ، هي إنكار شرائع الإسلام رغم
الصلاة والصيام وقراءة القرآن ، ورغم قولهم من خير قول البرية ، ولذلك فهم
أخطر على الأسلام والمسلمين من الكافر المعلوم الكفر ، الذي يعادي المسلمين
في علانية وظهور ، فيعدون له العدة ، يأخذون له الأهبة وهم أخطر من المرتد

الصريح الردة ، الذي لا يخفى أمره على أحد ولا يغتر به أحد وهم أخطر على المسلمين من المحاربين لله ورسوله الذين يسعون في الأرض فساداً أولئك يحاربون في قلة وذلة ، ويناوشون في خفاء وخلصة .

والمارقون يتميزون بهذا الوصف الفذ الذي انفردوا به لا يشركهم فيه أحد غيرهم من أهل المعاصي أو الكفر من المرتدين أو المحاربين أو الفاسقين أو المنافقين .

المارقون يتميزون بالغلو في العبادات ، والعتو في نقض الدين ، وليس ذلك لغيرهم من سائر العصاة والمجرمين ، ولذلك فلا يصعب التعرف عليهم من بين أنواع العصاة والمجرمين المختلفة .

المرتد صريح الكفر ينكر العبادات والشرائع وكل الإسلام ، وهؤلاء يعظمون العبادات ولكن ينكرون الشرائع فلا يختلط أمرهم بالمرتدين .
والفاسقون من المسلمين يرتكبون المعاصي على استعفاء ولا يحسدون الشرائع ولا العبادات فلا يختلط أمرهم بالمارقين .

والمحاربون لله ورسوله الساعون في الأرض فساداً ، هم مثل الفاسقين غير أنهم يرتكبون معاصيهم بالمحاربة ، فلا يختلطون بالمارقين .

والمنافقون، مذبذبون بين الكافرين والمسلمين ، وليس هذا حال المارقين الذين يقاتلون المسلمين (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الاوثان) والمنافقون لا ينكرون شرائع الاسلام علانية كما يفعل المارقون ، والمنافقون لا يباعدون في الصلاة أو الصيام كما يفعل المارقون بل هم لا يقومون للصلاة إلا كسالى فلا يختلط المنافقون بالمارقين .

فالمارقون إذاً لهم خصائصهم البارزة التي تميزهم عن جميع أنواع العصاة

وبذلك يسهل التعرف عليهم ، وبالتالي تطبيق الحكم الشرعي الصحيح عليهم ، ولكن على الرغم من وضوح العلامات المميزة للمارقين ، عن باقي عصاة المسلمين فإن حقيقتهم ما تزال غامضة على كثير من المسلمين ، المتفقهين منهم وغير المتفقهين حتى أنهم ليتخبطون في الحكم عليهم ، يحكمون على المارقين بالصلاح ، وعلى الصالحين بالمروق ، يحكمون على المارقين بالصلاح انخداعا بعلاقتهم وصيانتهم وحسن قولهم وقراءتهم وينقلون عن جمودهم لشرائع الاسلام ، ويحكمون على الصالحين بالمروق إذا نادوا بالدين الحق وشرائعه الصحيحة التي يجملها أكثر الناس عوامهم وخواصهم ، يحكمون على الصالحين بالمروق إما فاقا وتزافا للحاكم الظالم الجائر ، وإما جهلا وضلالا حيث لا يعرفون الحق من الباطل ، ولا الحرام من الحلال ثم لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون ﴿١﴾

حكم المارقين

للمارقون الذين أسلفنا وصفهم يكونون على حالتين متباينتين صورة وحكما أما الصورتان المتباينتان فهما صورة الأذعان والاستسلام وصورة التمرد والعصيان في الأولى يخضعون للحاكم وفي الثانية يقاتلونه وأما الحكمان المختلفان فهما حكم الأعراض عنهم في الأولى ، وحكم الأبداء والاستئصال في الثانية .

إذا كان المارقون فرادى غير متكتلين ، وكانوا مدعين لحكم الإمام المسلم لا يقاتلونه ولا يشاغبونه ، وإنما علم مروفتهم من أقوالهم بأفواههم فقط ، فهؤلاء حكمهم الأعراض عنهم ، وعدم معاقبتهم ، كما فعل رسول الله ﷺ بالمارق الذي ارتاب في عدالته ، وطعن في قسمته ﷺ ، فإنه لم يعاقبه ، ولم يأذن بقتله للذين استأذنوا في ذلك ، على الرغم من أنه نعت بالمروق فقال ﷺ

[إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يرقون منه كما يرق السهم من الرمية] ^١ وقال في حقه ، معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي.

وكما فعل رسول الله ﷺ بالمارق الآخر ، في واقعة أخرى ، عندما طعن في تقوى رسول الله ﷺ ، فلم يعاقبه أيضا ولم يأذن في قتله للذين استأذنوا في ذلك ، وجعل من موانع قتله احتمال أن يكون يصلي ، على الرغم من نعته بالمروق قال ﷺ [يخرج من ضضيء هذا قوم يتنون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية] ^١

فهذا حكم المارق إذا كان فردا ليس له جماعة يتمتع بها ، وإذا كان خاضعا للحاكم المسلم ، لا يقاتل على مرقه ، حكمه الأعراض عنه ، رغم ثبوت مرقه ، ولا يقولن قائل هذا حكم المارق في زمن رسول الله ﷺ فقط لأنه ﷺ كره أن يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه ، أما بعده فأن حكمهم القتل لقوله ﷺ [فايما اقيمتهم فاقتلوهم فأن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة] ^٢ ، ليس الأمر كذلك .

أولا لأن رسول الله ﷺ هو الأسوة الحسنة لجميع المسلمين ، وفعله ﷺ واجب الاقتداء به لمن بعده من أئمة المسلمين ، فكما كره رسول الله ﷺ أن يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه بسبب مروقهم ، فكذلك يجب أن يكره أئمة المسلمين من بعده أن يتحدث الناس أنهم يقتلون أصحابهم بسبب مروقهم ثانيا أن رسول الله ﷺ لم يجعل ذلك هو السبب الوحيد المانع من قتله بل ذكر سببا آخر وهو قوله [لعله أن يكون يصلي] قال صلاة إذا حرز للمارق من القتل ، كما هي حرز لاهل الجور والظلم من امراء المسلمين من منابذتهم بالسيوف قال ﷺ [خير أمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم] (١) مسلم ٣-١١٠ (٢) ٦٩٣٠ هـ

وتصلون عليهم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم
قيل يا رسول الله أفلا تنابذهم بالسيوف قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة^١
ثالثاً الذى منع من قتلهم هو الذى قال لأقتلهم قتل عاد وثمود ،
فلا يمكن أن يكون المانع من قتلهم هو التعرج وحده من حديث الناس ، لأن
حديث الناس واقع عن قتلهم قتل عاد وثمود فلا بد إذا أن يكون حديث الناس
مانعاً من القتل فى حالات وغير مانع من القتل فى حالات أخرى وليس هناك
أى احتمال لإلحالتين فقط ، حالة المارق الفرد الذليل للمسلم وحالة المارقين المتجمعين
المقاتلين ذوى الشوكة ، فعند قتل المارق الفرد الذليل المسلم ، يكون لحديث الناس
أثر وللمعة مجال ، أما عند قتل المارقين المقاتلين ذوى الشوكة ، فلا أثر للحديث
ولا مجال للتعرج ، لان كل انسان يقر قتال المقاتلين ، وتأديب المشاغبين .

رابعاً أن قتل المارقين إذا كانوا جماعة مقاتلة ، له مبرر آخر غير المروق
اللفظى الذى يتحدثون به ، وهذا المبرر هو افسادهم فى الارض ، بسفك الدم
الحرام والاغارة فى مروح الناس ، واستحلال ما حرم الله كما فعل على ابن
أبى طالب رضى الله عنه بأصحاب النهروان ، لما سفكوا الدم الحرام ، واغاروا
فى مروح الناس .

خامساً أن رسول الله ﷺ الذى منع عمر ابن الخطاب ، ومنع خالد ابن
الوليد من قتل المارقين الذين طعنوا فى عدالته وفى تقواه ، هو الذى أمر
المسلمين بقتل المارقين ايما وجدوا قال ﷺ [فايما لقيتموهم فاقتلوهم فإن فى
قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة]^٢ وهذا مع ما سبق واضح فى الأمر بقتل
المارق المقاتل ذى الشوكة والأعراض عن المارق الذليل الخاضع .

أما إذا تجمع من المارقين جماعة ، وكانت لهم شوكة وهولة ، وناصروا

(١) - مسلم ٢٤/٦ (٢) فتح ٢١٢٠

الامام المسلم العداة ، وقاتلوا فحكمهم في الاسلام القتل الماحق الذي لا يذر منهم على الارض ديارا ، قتل الابدانة والاستئصال ، لا أمر ولا فداء ولا من ، قال عليه السلام لن ادركتهم لأقتلهم مثل عاد وثمود ، وهو القتل الذي لا يبقى شيئا ، قال تعالى في عاد وثمود ﴿ قل ترى لهم من باقية ﴾ حكم المارقين المقاتلين هو أن يقتلوا مثل عاد وثمود رغم اجتهادهم في الصلاة والصيام وقراءة القرآن ، ورغم قولهم في الدين من خير قول البرية فلا يفترون مسلم أعمى البصيرة ينظر إلى صلاحهم وصيامهم وقراءتهم القرآن وقولهم من خير قول البرية فيمتخرج من قتالهم فيعصم بذلك الله ورسوله ينظر إلى صلاحهم ويعصم عن سفكهم الدماء واستحلالهم الحرام وكفرهم بالشرائع ، الاسلام الحق هو اسلام الوجه لله ، هو الأخبات والاذعان والطاعة التامة لله ورسوله ، ولو على الآباء والأبناء والأخوان والعشيرة ، هذا الاستئصال الذي أمر به النبي ﷺ ، هو الذي فعله أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه بالحرورية وأصحاب النهروان

ونلخص حكم الاسلام في المارقين مرة أخرى فنقول ، الحكم هو الاعراض عنهم إن كانوا فرادى غير مقاتلين لا يقاتلون الامام ولا يسفكون الدم الحرام ولا يعتدون على أموال الناس ، وابادتهم واستئصالهم إن كانوا محاربين مقاتلين قاصلة والصيام وقراءة القرآن ، تهرزم من القتل إن كانوا خاضعين مستسلمين ولا تهرزم أبدا إن كانوا محاربين مقاتلين .

وسنعرض إن شاء الله تعالى آراء الفقهاء في المارقين ، عندما نتكلم عن البغاة في الكتاب التالي ، لان أكثر الفقهاء قد خلطوا بين البغاة والمارقين والمرتبين في الوصف والحكم ، فوجب مناقشة الموضوع ، وتنفيذ الآراء فيه ، في موضع واحد ، منعاً من التكرار .

٨ الكتاب الثامن جناية الناكثين

وهم الذميون في بلاد الإسلام إن نكثوا أيمانهم ونقضوا عهدهم ، وطعنوا
في الدين ، وقاتلوا المسلمين ، وخانوا الدولة وتآمروا مع أعدائها أو ظاهروا
الفزاة المغيرين .

النصوص

١ - ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا
أُتَمَّةَ الْكُفَرَانِ لَهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ * أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا
نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَدُوا بِأَخْرَاجِ الرُّسُولِ بَدَأُكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَنْ تَخْشَوْهُمْ
فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ
بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْصِرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبْ
غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾

٢ - ﴿ سَبَّحَ اللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ
هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ
لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ
اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ
بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ وَلَوْلَا
أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ
النَّارِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ
الْعِقَابِ ﴾

(١) التوبة ١٢-١٥ (٢) الحشر ١-٤

٣ - ﴿وَأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوا مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَاصِبِهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ قَرِيبًا مِمَّا تَفْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ قَرِيبًا أَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَنْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَغْلُظْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾

٤ - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسْئُورٌ تَبَعًا أَجْرًا عَظِيمًا﴾

٥ - ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَإِنِجِدْنِا لَهُمْ عَلَى سَواءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾

٦ - ﴿إِنَّمَا بَنَدْنَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَنَّهُ جُوعُكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمِنْ بَتُولِهِمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

٧ - ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾

٨ (مسلم ١٥٩/٥) عن أبي هريرة [بيننا نحن في المسجد إذ خرج رسول الله ﷺ فقال انطلقوا إلى يهود فخرجنا معه حتى جئناهم فقام رسول الله ﷺ فناداهم فقال يا معشر يهود أسلموا تسلموا فقالوا قد بلغت يا أبا القاسم فقال لهم رسول الله ﷺ ذلك أريد ، فقال لهم الثالثة ، فقال انظروا أن الأرض لله ورسوله وإنني أريد أن أجليكم من هذه الأرض فمن وجد منكم بماله شيئاً فليبعه (١) (الأحزاب ٢٦-٢١٢٧) الفتح ١٠ (٢) (الأنفال ٥٨) (٤) (المتعة ٢٩) (٥) (النوبة ٢٩)

وإلا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله [.

٩ (مسلم ١٦٠/٥) عمر ابن الخطاب [أنه سمع رسول الله ﷺ يقول لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً] .

١٠ (مسلم ١٦٠/٥) أبي سعيد الخدري [نزل أهل قريظة على حكم سعد ابن معاذ وأرسل رسول الله ﷺ إلى سعد فأناه على حمار فلما دنا قريباً من المسجد قال ﷺ للأَنْصار قوموا إلى سيدكم (أو خيركم) ثم قال إن هؤلاء نزلوا على حكمك قال تَقْتُلُ مقاتلتهم ونسى ذريتهم قال فقال النبي ﷺ قضيت بحكم الله وربما قال قضيت بحكم الملك] .

١١ (٤٠٢٨ فتح) ابن عمر قال [حاربت قريظة والنضير فأجلى بنى النضير وأفر قريظة ومن عليهم حتى حاربت قريظة فقتل رجالهم وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين إلا بعضهم لحقوا بالنبي ﷺ فأَسْلَمُوا وأجلى يهود المدينة كلهم بنى قينقاع وهم رهط عبد الله بن سلام ويهود بنى حارثة وكل يهود] .

١٢ (٤٠٣١ فتح) ابن عمر قال [حرق رسول الله ﷺ نخلاً بنى النضير وقطع وهي البؤيرة] .

١٣ (٣١٦٧ فتح) أبي هريرة [بينما نحن في المسجد خرج النبي ﷺ فقال انطلقوا إلى يهود فخرجنا حتى جئنا بيت المدراس فقال أسلموا تسلموا واعلموا أن الأرض لله ورسوله وإني أريد أن أجلبكم من هذه الأرض فمن يهد منكم بماله شيئاً فليبعه وإلا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله] طرفاه ٦٩٤٤ و ٧٣٤٨
١٤ (٤٠٣١ فتح) عن ابن عمر [حرق رسول الله ﷺ نخلاً بنى النضير وقطع وهي البؤيرة] .

١٥ (٤٠٣٧ فح) جابر ابن عبد الله يقول [قال رسول الله ﷺ من لسكب ابن الاشراف ؟ فانه قد آذى الله ورسوله ، فقام محمد بن مسلمة فقال يا رسول الله انحب ان أقتله ؟ قال نعم . قال فأذن لي أن أقول شيئاً قال قل فأتاه محمد ابن مسلمة فقال إن هذا الرجل قد سألنا صدقة وإنه قد عانا ، وإني قد أتيتك استسلفك قال وأيضاً والله لنملنه . قال إنا قد أتبعناه فلا نحب أن ندعه حتى تنظر إلى أى شئ يصير شأنه ، وقد أردنا أن تسلفنا وسقاً أو وسقين .

وجدتنا عمرو غير مرة فلم يذكر وسقاً أو وسقين . فقلت له فيه وسقاً أو وسقين . - فقال نعم ارهنوني قالوا أى شئ تريد ؟ قال ارهنوني نساءكم قالوا كيف نرهنك نساءنا وأنت أجمل العرب ؟ قال فارهنوني أبناءكم قالوا كيف نرهنك أبناءنا فيسب أحدهم فيقال رهن بوسق أو وسقين ، هذا عار علينا ، ولكننا نرهنك اللأمة قال سفيان يعنى السلاح فواعده أن يأتيه فجاءه ليلاً ومعه أبو نائلة - وهو أخو كعب من الرضاعة - فدعاهم إلى الحصن فنزل إليهم ، فقالت له امرأته أين تخرج هذه الساعة ؟ فقال إنما هو محمد ابن مسلمة وأخى أبو نائلة . وقال غير عمرو . قالت سمع صوتاً كأنه يقطر منه الدم . قال إنما هو أخى محمد ابن مسلمة ورضيعى أبو نائلة ، إن الكريم لو دعى إلى طعنه بليل لأجاب - قال ويدخل محمد بن مسلمة معه رجلين - قيل لسفيان سمعهم عمرو ؟ قال سمى بعضهم قال عمرو : جاء معه برجلين ، وقال غير عمر وأبو عيش ابن جبر والحارث ابن أوس وعباد ابن بشر - قال عمرو جاء معه برجلين فقال إذا ماجاه فإني قاتل بشره فأثمه فإذا رأيتموني استمكنت من رأسه فدوتسكم فأضربوه وقال مرة ثم أشمكم فنزل إليهم متوشحاً وهو ينفخ منه ريح الطيب فقال ما رأيت كاليوم ريحاً - أى أطيب - وقال غير عمرو وقال عندي أعطر

نساء العرب وأكل العرب قتل عمرو فقال أتأذن لي أن أشتم رأسك ؟ قال نعم فشتمه ثم أشتم أصحابه ثم قال أتأذن لي ؟ قال نعم . فلما استمكن منه قال دونكم فقتلوه ثم أتوا النبي ﷺ فأخبروه .

١٦ - (٤٠٣٨) عن البراء ابن عازب قال [بعث رسول الله ﷺ رهطاً إلى أبي رافع فدخل عليه عبد الله ابن عتيك بيته ليلاً وهو نائم فقتله]

١٧ (٤٠٣٩) عن البراء ابن عازب قال [بعث رسول الله ﷺ إلى أبي رافع اليهودي رجلاً من الأنصار فأمر عليهم عبد الله ابن عتيك ، وكان أبو رافع يؤذى رسول الله ﷺ ويعين عليه ، وكان في حصن له بأرض الحجاز فلما دنوا منه - وقد غربت الشمس وراح الناس بسرهم - فقال عبد الله لأصحابه اجلسوا مكانكم فإني منطلق ومتلطف للبواب لعل أن أدخل فأقبل حتى دنا من الباب ثم تقنع بثوبه كأنه يقضي حاجة ، وقد دخل الناس فهتف به البواب يا عبد الله إن كنت تريد أن تدخل فأدخل فإني أريد أن أغلق الباب ، فدخلت فكنت ، فلما دخل الناس أغلق الباب ثم علق الأغاليق على ود ، قال فقمتم إلى الأقاليد فأخذتها ففتحت الباب وكان أبو رافع بسمر عنده ، وكان في علالي له ، فلما ذهب عنه أهل سمره صعدت إليه ، فجعلت كلما فتحت باباً أغلقت على داخل قلت إن القوم نذروا بي لم يخلصوا إلى حتى أقتله ، فانهيت إليه فإذا هو في بيت مظلم وسط عياله لا أدرى ابن هو من البيت ، فقلت أبا رافع قال من هذا ؟ فأهويت نحو الصوت ، فأضربه ضربة بالسيف وأنادهش فما أغنيت شيئاً وصاح فخرجت من البيت ، فأمكنث غير بعيد ثم دخلت إليه فقلت ما هذا الصوت يا أبا رافع ، فقال لا ملك الويل ، إن رجلاً في البيت ضرب بني قبل بالسيف قال فأضربه ضربة المخنطة ولم أقتله ، ثم وضعت ضبيب السيف في بطنه حتى أخذ في ظهره فعرفت

أني فتاة فجعلت افتح الأبواب باباً باباً حتى انتهيت إلى درجة له فوضعت رجلي وأنا أرى أنني قد انتهيت إلى الأرض فوقعت في أيلة مقمرة ، فانكسرت ساقى فعصبتها بعامة ثم انطلقت حتى جلست على الباب فقلت لا أخرج الليلة حتى أعلم افتلته ، فلما صاح الديك قام الناعي على السور فقال أنى أبارافع تاجر أهل الحجاز فانطلقت إلى أصحابي فقلت النجاء ، فقد قتل الله أبارافع ، فانهيت إلى النبي ﷺ فحدثته ، فقال لي أبسط رَحْلَكَ فبسطت رجلي فمسحها فكأنها لم اشتكها قط]

١٨ - (٤٠٤٠) عن البراء ابن عازب قال [بعث رسول الله ﷺ إلى أبي رافع عبد الله ابن عتيك وعبد الله ابن عتبة في ناس معهم فانطلقوا حتى دنوا من الحصن فقال لهم عبد الله ابن عتيك ، امكنوا أنتم حتى انطلق أنا فأناظر قال فتلطفنت أن أدخل الحصن . فنقدوا حماراً لهم ، قال فخرجوا بقبس يطلبونه قال فخشيت أن أعرف ، قال فغطيت رأسي كأنني أفضى حاجة ، ثم نادى صاحب الباب من أراد أن يدخل فليدخل . قبل أن أغلقه ، قال فدخلت ثم أختبأت في مربوط حمار عند الحصن ، فتعشوا عند أبي رافع وتحدثوا حتى ذهبت ساعة من الليل ، ثم رجعوا إلى بيوتهم فلما هدأت الأصوات ولا أسمع حركة خرجت قال ورأيت صاحب الباب حيث وضع مفتاح الحصن في كوة فأخذته ففتحت به باب الحصن ، قال قلت إن نذر بي القوم انطلقت على مهل ثم عمدت إلى أبواب بيوتهم فغافقها عليهم من ظار ثم صعدت إلى أبي رافع في سلم فإذا البيت مظلم قد طفي . سراجهم فلم أدر أين الرجل فقلت يا أبارافع قل من هذا ؟ قال فعمدت نحو الصوت فاضربه وصاح فلم تغن شيئاً قل ثم جئت كأنني أغيبه ، فقلت مالك يا أبارافع ؟ وغبرت صوتي ، فقال ألا أعجيبك

لأَمَك الوَيْل دخل على رجل فضر بنى بالسيف فعمدت له أيضاً فأضربه أخرى فلم تغن شيئاً فصاح وقام أدله ، قال ثم جئت وغيّرت صوفى كهيئة المغبث فإذا هو مستلق على ظهره ، فأضع السيف في بطنه ثم أنسكتني عليه حتى سمعت صوت العظم ثم خرجت دهشاً حتى أتيت السلم أريد أن أنزل فأسقط منه فأنخلت رجلى ، فعصبتها ثم أتيت أصحابي أحجل فقلت انطلقوا فبشروا رسول الله ﷺ فأنى لا أبرح حتى أسمع الناعية ، فلما كان في وجه الصبح صعد الناعية فقال انى ابارافع قال فقمى أمشى ما بى قلبه فأدركت أصحابي قبل أن يأتوا النبي ﷺ فبشروه [

١٩ (٤١١٧ فح) عن عائشة قات [لما رجع النبي ﷺ من الخندق ووضع السلاح واغتسل أنه جبريل عليه السلام فقال قد وضعت السلاح والله ما وضعناه فاخرج إليهم ، قال فإلى أين ؟ قال هاهنا وأشار إلى قريظة فخرج النبي ﷺ إليهم .

٢٠ (٤١١٨ فح) عن أنس قال (كأتى أنظر إلى الغبار ساطعاً في رفاق بنى غنم موكب جبريل حين سار رسول الله ﷺ إلى بنى قريظة .

٢١ (٤١١٩ فح) عن ابن عمر قال قال النبي ﷺ يوم الأحزاب [لا يصلين أحد العصر إلا في بنى قريظة ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم لا نصلى حتى نأتيهم ، وقال بعضهم بل نصلى لم يرد منا ذلك فذكر ذلك للنبي فلم يعنف واحداً منهم]

٢٢ (٤١٢١ فح) أبى سعيد الخدرى قال نزل أدل قريظة على حكم سعد ابن معاذ فأرسل النبي ﷺ إلى سعد فأتى على حمار فلما دنا من المسجد قال للأَنْصار قوموا إلى سيدكم - أو خيركم - فقال هؤلاء نزلوا على حكمك فقال تقتل

مقاتلتهم وتسمى ذرارهم قال فضيت بحكم الله وربما قل بحكم الملك .
٢٣ (٤١٢٢ فح) عن عائشة قالت [أصيب سعد يوم الخندق رماء رجل من قريش يقال له حبان ابن العرقه رماء في الأكل فضرب النبي ﷺ خيمة في المسجد ليعوده من قريب ، فلما رجع رسول الله ﷺ من الخندق وضع السلاح واغتسل ، فأتاه جبريل عليه السلام ، ودو ينفذ رأسه من القبار فقال قد وضعت السلاح والله ما وضعت أخرج إليهم قال النبي ﷺ فأين ؟ فأشار إلى بني قريظة فأتاهم رسول الله ﷺ فنزلوا إلى حكمه فرد الحكم إلى سعد قال فأتى أحكم فيهم أن تقتل المقاتلة وتسمى النساء والذرية وأن تقسم أموالهم قال هشام فأخبرني أبي عن عائشة أن سعداً قال اللهم إنك تعلم أنه ليس أحد أحب إلى أن أجاهدكم فيك من قوم كذبوا رسولك وأخرجوه ، اللهم فأتى أظن أنك قد وضعت الحرب بيننا وبينهم فأن كان بقي من حرب قريش شيء فأبقني له حتى أجاهدكم فيك وإن كنت وضعت الحرب فافجرها واجعل موتى فيها فافجرت من لبيته فلم يرهم - وفي المسجد خيمة من بني غفار - إلا الدم يسيل إليهم فقالوا يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتينا من قبلكم فإذا سعد يغزو جرحه دماً فمات منها] .

٢٤ (٣١٦٦ فح) ، (٦٩١٤ فح) عن عبد الله ابن عمرو عن النبي ﷺ [من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً] .
٢٥ (٤٢٤٨ فح) عن ابن عمر قال [أعطى النبي ﷺ خيبر لليهود أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها] .

١ باب تعريف المعاهدين وحكمهم

المعاهدون هم غير المسلمين الذين لهم من المسلمين عهد سواء كانوا خارج بلاد الإسلام أو داخلها .

فالذين هم خارج بلاد الإسلام لا يتمتعون بحكم الإسلام ولا بحماية الدولة الإسلامية لأنفسهم وأموالهم ولا يربطهم بالمسلمين إلا بنود العهد الذي بيننا وبينهم إن استقاموا لنا استقمنا لهم وإن نقضوا عهدهم استحالوا أعداءً محاربين وإن خاف المسلمون منهم خيانة نبذوا لهم عهدهم علانية وناصبوهم العداء^١ .

أما الذين هم داخل بلاد الإسلام ، فهؤلاء معاهدون ذميون لهم ذمة الله وذمة رسوله فيتمتعون بالحسنة الإسلامية يطبق عليهم كما يطبق على المسلمين وهم في حماية الدولة الإسلامية يُقاتل دونهم فيدافع المسلمون عن أرواحهم وممتلكاتهم كما يدافع عن أرواح المسلمين وممتلكاتهم ولا يكلفون إلا الجزية . أما العهد الذي يُعاهد عليه غير المسلمين سواء كانوا خارج بلاد الإسلام أو داخلها فهو قسمان :

قسم ثابت دائم في جميع العهود والأزمان ومع جميع المعاهدين بين كتابيين وغير كتابيين وهو ما فرضه الله تعالى لا تبدل له ولا تغيير .

وقسم يتغير بتغير الظروف والأسباب وهو ما يفرضه الحاكم المسلم واصطلاح عليه الطرفان إلى عهد محدود .

أما بنود العهد الذي فرضه الله تعالى على المعاهدين في جميع الحالات والأوقات فهي :

- ١ - لقاء السلم أي طلب السلام ونهذ الخصام .
- ٢ - الاعتزال أي الانصراف التام عن الحشود والمناورات والمواجهة .

(١) ن .

٣- كف الأيدي أى إبطال أى تحريك أو مناوشة أو أى عمل استفزازى وهذا كله مجموع فى قوله تعالى ﴿ فَإِنْ أَمَرَ الْمُتَكَلِّفُونَ نَارًا بِأَنْ تُؤْتِيَهُمْ لَكُمْ وَتُؤْتُوا لَهُمْ وَاللَّهُ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ فخذوهم واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأوأيكم بغير عذابكم أياكم عليهم عذابكم عظيم ﴾

٤- عدم العطن فى دين الإسلام ، وذلك لقوله تعالى ﴿ فَإِنْ نَكَشْتُمُ أَيْمَانَكُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنْتُمْ فِي دِيَارِهِمْ نَقَذُوا آلَهُ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَأَيْمَانَ لَكُمْ بِأَيْمَانِهِمْ يَنْتَهَرُونَ ﴾

٥- عدم مظاهره أى عدو من أعداء المسلمين بالقول أو الفعل أو النفس أو المال وذلك لقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا بِعَدَاوَتِكُمْ أَنْ تَوَدَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَدَّهُمْ فَيَنْتَفِئْ مِنْكُمْ يَكُونُ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴾

٦- عدم خيانة المسلمين بأى نوع من أنواع الخيانة- وذلك لقوله تعالى ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَلَا يَنْفِئُكُمْ عَنْهُمُ اللَّهُ إِنَّمَا يَنْفِئُكُمْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴾

٧- دفع الجزية وذلك على المعاهدين الذميين المقيمين فى ديار الإسلام لأعلى المعاهدين خارج ديار الإسلام ، وهذه الجزية فى مقابل حماية أنفسهم وأموالهم والدفاع عنهم وتمتعهم بعدالة الحكم الإسلامى . وذلك لقوله تعالى ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾

وأما ما يفرضه الحاكم المسلم من شروط صلح فى حالات مخصوصة فهذا من ترك أمره للحاكم المسلم بصره كيف يشاء . وذلك كفعل رسول الله ﷺ من يهود خيبر بعد فتحها عنوة حيث فرض عليهم أداء نصف ثمار خيبر كل (١) النساء ٩١ (٢) ن ١ (٣) ن ٦ (٤) ن ٥ (٥) ن ٧

عام على أن يقرم في هذه الأرض بما أقرم الله فإن بدا له أن يجلبهم أجلام فبقوا على عهدهم إلى أن أجلام أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فنزحوا من خير إلى بلاد الشام فكانوا آخر رهط يغادر الجزيرة العربية .
كان أول رهط من اليهود أجلام النبي ﷺ عن المدينة هم بنو قينقاع وهم رهط عبد الله بن سلام حاربوا فحاصرهم النبي ﷺ وأراد قتلهم فاستشفع فيهم عبد الله ابن أبي ابن سلول كبير الخزرج - وكانوا حلفاء الخزرج في الجاهلية - وهبهم النبي ﷺ له وأجلام فرحلوا إلى أذرعات بالشام ، وأجلى النبي ﷺ بني حارثة وسائر يهود المدينة فيما بعد

فلما غدرت بنو النضير ونقضوا العهد وهموا باغتيال النبي ﷺ حاصرهم وحرق نخيلهم فأنزل الله في قلوبهم الرعب ونزلوا على حكم النبي ﷺ بإجلالهم عن المدينة على أن يأخذوا معهم من المال ما حملته الإبل إلا السلاح وكان زعيمهم حيي بن أخطب فرحلوا إلى خير حتى فتحتها الله على نبيه وعلى المؤمنين في العام السادس من الهجرة بعد صلح الحديبية وأخذت صفية بنت حيي بن أخطب في السبي فأعتقها النبي ﷺ وتزوجها فكانت من أمهات المؤمنين .

فلما غدرت قريظة وتملأت مع الأحزاب ضد النبي ﷺ يوم الخندق خرج إليهم بعد الخندق ، وحاصرهم حتى نزلوا على حكم رسول الله ﷺ فلما استشفع الأوس فيهم وكانوا حلفاء الأوس - رد النبي ﷺ الحكم فيهم إلى سيد الأوس سعد بن معاذ فرضيت الأوس وكان سعد رضى الله عنه جريماً يوم الخندق فجاء به على حمار وحكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم وتسبى الثراري والنساء وتقسم الأموال ، فقال ﷺ لقد حكمت فيهم بحكم الله أو قال بحكم الملك فنفذ حكم الله فيهم

(١) سج ٧ - ٢٢٠ - ٢٢١ (٢) ن ١١ - ٢٢ (٣) سج ٧ - ٤١٢ - ٤١٧

نقض العهد

لا يكون نقض العهد من قبل المعاهدين الذميين المقيمين في ديار الإسلام إلا بمخالفة أى شرط من الشروط السبعة السابق ذكرها، وهى الشروط التى فرضها الله تعالى أو بمخالفة الشروط التى فرضها الحاكم المسلم وتصالح عليها الطرفان كأن يتمرّدوا على الحاكم المسلم، أو يتكثّلوا أو يتعصبوا على معصيته والخروج عليه، أو يجمعوا السلاح أو يشهروه، أو يعلنوا العسيمان، أو يتجرّكوا للفساد والأفساد أو يبيتوا للمسلمين شرّاً، أو يطعنوا فى الدين تصرّيحاً أو تلميحاً أو يظهروا الشّامة فى مصيبة أو بلية وقعت بالمسلمين، أو ينحازوا إلى أعداء المسلمين سرّاً أو علانية بالقول أو بالفعل أو بالنفس أو بالمال، أو يخونوا دولة الإسلام بأفشاء أسرارها أو كشف عوراتها، أو يتجسسوا لحساب العدو، أو يمدّوا أعداء الإسلام فى أى مكان بالعون والمؤازرة بأى شكل من الأشكال أو يقبضوا أيديهم عن دفع الجزية أو الخراج المصطلح عليه .

وليس نقضا للعهد ما يرتكبه الذميون فى ديار الاسلام من جرائم عادية كالتى يرتكبها المسلمون من سكر أو قذف أو سرقة أو زنا أو غير ذلك فتلك جرائم لا تتعلق بالعهد المأخوذ عليهم وإنما يعاقبون عليها كما يعاقب المسلم بأحكام الاسلام سواء بسواء ، لقوله تعالى ﴿ وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾

حكم نقض العهد

أما إذا نقض المعاهدون الذميون عهدهم على الصورة التى أسلفنا فقد جعل الشارع لهم أحكاماً تتفاوت شدتها بشدة النقض الذى اقترفوه وأثر ذلك على الإسلام والمسلمين .

(١) المادة ٤٩

تفاوت هذه الأحكام بين قتل الفرد الغادر ، وبين إجلاء الجماعة المتواطئة على الغدر وبين الأباداة الجماعية ، وسبي الذراري والنساء وتقسيم الاموال ويبين ذلك الاحكام التي جرت في هذا الشأن مدعمة بالنصوص القطعية الثبوت .

فقد أمر النبي ﷺ بقتل زعيم اليهود كعب بن الاشرف لما آذى الله ورسوله بلسانه وماله وانطلق يؤلب عليه القبائل والعشائر في كل مكان فانتدب له محمد بن مسلمة ومعه أبو نائلة ، فقتله الله بيد محمد بن مسلمة .
وأمر النبي ﷺ بقتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق أو سلام بن أبي الحقيق ، بعث رسول الله إليه رجالا من الانصار أمر عليهم عبد الله بن عتيك فجأوه بحصن له بأرض الحجاز وقتله الله بيد عبد الله بن عتيك^٢ وكان أبو رافع هذا يرذى رسول الله ويعين عليه .

وكتب الله الجلاء على بني قينقاع وبني حارثة وغيرهم لما نقضوا عهدهم^٣
وكتب الله الجلاء على بني النضير لما نقضوا عهدهم^٤
وكتب الله على قريظة لما نقضوا عهدهم القتل والاسر والسبي وقسم الأموال^٥ .

وكتب الله على خيبر القتل والاسر والسبي وصالحهم على نصف ثمار المدينة^٦ .

فهذه ألوان من العقوبات للذين نقضوا العهد في زمن النبي ﷺ تارة للفرد وتارة للرهط فهي أسوة للحاكم يفعل منها ما يختار ، هذا كله بالإضافة إلى النصوص القرآنية التي تأمر بقتل الناكثين حيث ثقفتموهم .

أما إذا أوفى الذميون بعهودهم فلم ينقضوها فإن لهم ذمة الله وذمة رسوله

(١) ن ١٥ (٢) ن ١٦ ، ١٧ ، ١٨ (٣) ن ٧ - ٢٣٠ (٤) ن ١١ - ١٤

(٥) ن ٣ - ١٠ - ١١ (٦) ن ٢٥

لهم الأمان في أنفسهم وأموالهم وديارهم وأرضهم ولقد أمر الله تعالى المسلمين أن يبروهم ويقسطوا إليهم، قال تعالى ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^١ ولقد شدد رسول الله ﷺ في النهي عن العدوان على المعاهدين قال ﷺ [من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً]^٢

الكتاب التاسع

٩ جنایة البغاة

النصوص

١ ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِي إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^١

٢ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَفْتَعِرُونَ﴾^٢
 ٣ ﴿وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظِلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٣

٤ (٢٧٠٤) قال الحسن سمعت أبا بكره يقول [رأيت رسول الله ﷺ على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ، يقول إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين] (٣٦٢٩ فح) عن الحسن عن أبي بكره [أخرج النبي ﷺ الحسن فصعد به على المنبر فقال ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين] ومثله الحديث (٧١٠٩) .

٦ (مسلم ١٨٥/٨) سمعت أبا نضرة يحدث عن أبي سعيد الخدري قال أخبرني من هو خير مني [أن رسول الله ﷺ قال لمار حين جعل بحفر (١) الحجرات ٩ - ١٠ (٢) الشورى ٢٩ (٣) الشورى ٤١ - ٤٢

الخنزق وجعل يمسح رأسه ويقول بئس ابن سمية تقتلك فئة باغية [ومن طريق
خالد ابن الحارث ح ، ومن طريق النضر ابن شميل نحوه .

٧ (مسلم ٨ / ١٨٥) عن أم سلمة [أن رسول الله ﷺ قال لعمار تقتلك
الفئة الباغية] .

٨ (مسلم ٨ / ١٨٦) عن أم سلمة قالت [قال رسول الله ﷺ تقتل عماراً
الفئة الباغية] .

٩ (مسلم ٨ / ١٨٥) وقع في رواية البخاري [ويح عمار تقتله الفئة الباغية]

١ باب تعريف البغاة وحكمهم

أقوال الفقهاء

للذهب والمرجم	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزاً صواباً خطأ ↓
الغزالي ^١	قال في الوسيط الخوارج حكمهم كحكم أهل الردة، أو كحكم أهل البغي ↓
الرافعي ^٢	الخوارج حكمهم كحكم أهل البغي ↓
ابن حجر ^٣	قال هم قسمان :-
	(١) الذين خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فهؤلاء أهل حق ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحرة، والقراء الذين خرجوا على الحجاج ↓
	(٢) قسم خرجوا في طلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبهة أولا وهؤلاء هم البغاة ↑
الشافعي وأبو سليمان	يسأل الخارجون فإن ذكروا مظلمة نصفوا وإلا ادعوا إلى الفينة وأن فاؤا وإلا قوتلوا ↑ ولا نرى هذا إلا قول مالك أيضا
وأبو حنيفة ^٤	يرى أن البغاة يشملون المتأولين كعلاوية وأصحابه ↑ وسماه
ابن حزم ^٥	الخوارج ويشملون المارقين وهم شر الخليقة ↓ ويشملون المحاربين على الملك وضرب لهم مثلاً يزيد بن معاوية ومروان ابن الحكم وعبد الملك بن مروان في القيام على ابن الزبير ↑
	وأن الخارج على السلطان رد الظلم وليس باغياً ↓ ولا فرق في
ابن قدامة ^٦	البغاة بين سلطان وغير سلطان ↑

(١) نتج الباري ١٢/٢٨٥-٦ (٢) المحلى ١٢/٤٩٧-٥٠١

المذهب والرجح	رأى المذهب وأحجته والرد المختصر رمزا عواب ↑ خطأ ↓
<p>ابن قدامة^١</p> <p>الشافعي^١</p> <p>أبو حنيفة والشافعي</p> <p>والجمهور ومالك وكثير</p> <p>من أهل الحديث^١</p> <p>طائفة من أهل الحديث</p>	<p>إن كان لهم تأويل وكان عددهم قليلا نحو العشرة لا منعة لهم ، فهؤلاء قطاع طرق ↓ وإن كانوا كثيرا فحكمهم حكم البغاة من الإصلاح والقتال والصلح بالعدل والقسط ↓ اشتراط الكثرة باطل وحجتهم أننا لو أثبتنا لهم حكم البغاة من سقوط ضمان ما أتلفوه في قتالهم أفضى ذلك إلى إتلاف أموال الناس</p> <p>مثل ابن قدامة ↓</p> <p>إن كانوا يكفرون بالذنوب ويكفرون الصحابة ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم فحكمهم حكم البغاة ↓</p> <p>هم مرتدون كفار ↓ حكمهم حكم المرتدين تباح دماؤهم وأموالهم ↓ فإن كانت لهم شوكة ومنعة صاروا أهل حرب كسائر الكفار ↓</p>
<p>ابن المنذر وابن عبد البر^١</p> <p>ابن قدامة^١</p> <p>أبو حنيفة والشافعي^١</p> <p>وعمر بن عبد العزيز والجمهور^١</p>	<p>ليسوا كفارا بل فيهم بقية إسلام بدليل الحديث [تمارى في الفوق] أي أن هناك شك في أنه مازال يعلق بهم شيء من الإسلام ↓ بل أولئك هم الكافرون حقا () واعتدنا للكافرين عذابا مهينا ()</p> <p>الصحيح أن الخوارج يجوز قتلهم والأجازه على جريمهم ↓ الذين لا يقاتلون ولا يفسدون في الأرض ولكن لهم رأى يخالف الإمام ولعامة المسلمين مثل تكفير من ارتكب كبيرة وترك الجماعة واستحلال دماء المسلمين وأموالهم ، هؤلاء لا يحل قتلهم ولا قتالهم ↑</p>

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
أبو حنيفة	<p>البغاة شرعا هم الخارجون عن الأمام الحق بغير حق ↓ فلو بحق فليسوا بغاة ↑ والخارجون عن طاعة الأمام ثلاثة (١) قطاع الطريق ↓ (٢) البغاة ↓ (٣) الخوارج وهم الذين حاربوا الأمام بتأويل يستحلون دماءنا وأموالنا ويسبون نساءنا ويكفرون أصحاب النبي ↑ قال حكمهم حكم البغاة بإجماع الفقهاء ↓</p> <p>قال ولو بغوا لأجل ظلم السلطان ، ولا يمتنع عنه لا ينبغي للناس معاونة السلطان ولا معاونتهم ↓</p> <p>لو أن قوماً أظهروا رأى الخوارج وتجنبوا جماعات الناس وكفروهم لم يحل بذلك قتالهم لأنه على حرمة الأيمان ↑ (كتب ذلك في الأم تحت عنوان « أهل البغي » فذكر نعوتاً هي نعوت المارقين الذين يارقون من الإسلام كما يرق السهم من الرمية ، ثم سمي هؤلاء القوم بغاةً وسماهم خوارج ، أى سمي المارقين بغاةً وسماهم خوارج ↓</p> <p>ثم قال الخوارج القليلون للتأولن إذا قاتلوا فأصابوا دماً وأموالاً وحدوداً أقام عليهم ، فإذا كانوا كثيرين ثم فاهوا لم يقم عليهم منه شيء ↓</p>
الشافعي	

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالراى

إن الذين ينصبون القتال المسلمين إما أن يكونوا من خارج دولة الإسلام أو من داخلها .

(١) اتح البارى ١٢: ٢٠٠ (حاشية ابن عابدين ٤/ ٢٦١ - ٢٦٥)

(٢) الأم ١٢٤ - ١٢٦

أما الذين من خارج دولة الاسلام ، فمؤلاهم الكفار بجميع أنواعهم من مشركين وكتائبين ومجوس وصائبين وغيرهم وسواء كانوا بادئين بغير سابق عهد أو ناقضين لما بيننا وبينهم من عهد ، وسواء كانوا مقاتلين من تلقاء أنفسهم أو مؤازرين أو مظاهرين لغيرهم من المقاتلين ، فمؤلاهم جميعا تحكمهم وتطبق عليهم أحكام الجهاد والقتال ، عند المحاربة ، وعند المودعة .

وأما الذين ينصبون القتال للمسلمين من داخل دولة الاسلام فهوؤلاهم أصناف خمسة ، سندكرم ونذكر أحكامهم فيما يلي :

ولما كان لكل طائفة حكمها وكان من المحتمل عند المحاربة أن يكون في الطائفة المحاربة أفراد من غيرها فإن حكم المحاربة الواجب تطبيقه عليهم ، هو حكم الطائفة السائدة ، لاحكم الأفراد المبعثرين فيها من غيرها .

فالمسلم المقاتل مع المارقين لنسب أو صهر أو حلف أو عصبية قبلية أو غير ذلك ، حكمه حكم المارقين ، ويعامل في الحرب معاملة المارقين ، حتى تنقضي الحرب ، إنه يواجه الأباداة (قتل المقبل والمدير والأسير والجريح)

وكذلك المسلم المقاتل مع المرتدين ، حكمه حكم المرتدين ، ويعامل في الحرب معاملة المرتدين ، حتى تضع الحرب أوزارها ويستسلموا أجمعين ، فإن ثبت أنه لم يرتد أخلى سبيله ، وإن ثبت أنه ارتد ، ضربت عنقه لانهالة .

وكذلك المارق والمرتد إذا جارب ، إذا جارب مع البغاة وهم المسلمون الذين يقتتلون على أمر من أمور الدنيا (السلطان أو غيره) حكمه حكم البغاة ، أى محاولة الإصلاح أولا ، ثم المقاتلة إذا أبى ، ثم الإصلاح إذا فاء ، حتى تضع الحرب أوزارها ثم بعد ذلك ، إذا تبين أنه كان في المقاتلين مارق أو مرتد ، قتل لانهالة ، لأن المارق المقاتل يقتل حتماً والمرتد عن الاسلام يقتل حتماً ،

وإن كان ذميا قد نقض العهد ، يقتل حتما ، وإن كان من قطاع الطريق ، جرى عليه حكمهم .

والأصناف الخمسة الذين يقاتلون في دولة الإسلام ، ومن داخلها هم المارقون والمرتدون ، والذميون الناكثون عهودهم ، والمحاربون لله ورسوله الساعون في الأرض فسادا ، والبغاة المسلمون المتنازعون على الدنيا .

وهذا التقسيم مبني على أن لكل طائفة من هؤلاء في الإسلام حكما يغير حكم الأخرى ، وليس هذا التقسيم مذكورا في كتب النجاة بل أكثرهم تكلم عن هذه الطوائف كلها ، تحت عنوان الخوارج ، أو تحت عنوان البغاة ، فرج الأصناف الخمسة بعضهم في بعض ، وخلط الأحكام خلطا ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك ، وقوع الأخطاء في تطبيق الأحكام .

نعم هذه الطوائف كلهم خوارج ، باعتبار خروجهم على النظام ، أو تمردهم على الإمام ، وكلهم بغاة ، باعتبار أعمالهم بغيا في الأرض بغير الحق ، هم جميعا خوارج وهم جميعا بغاة ، المعنى الأقوى يسعهم جميعا .

لكن لما كان المارقون (وهم خوارج وبغاة) لهم حكم ، والمرتدون (وهم خوارج وبغاة) لهم حكم آخر ، والذميون الناقضون للعهد (وهم خوارج وبغاة) لهم حكم ثالث والمحاربون لله ورسوله الساعون في الأرض فسادا (وهم خوارج وبغاة) لهم حكم رابع والمسلمون المتقاتلون على الدنيا (وهم خوارج وبغاة) لهم حكم خامس ، فإن الفقهاء الذين يتكلمون عن أى صنف من هذه الأصناف الخمسة ثم يقولون لنا حكمهم حكم الخوارج أو حكم البغاة ، هؤلاء ما قالوا لنا شيئا أو قالوا خبالا يخجل عقولنا وعقولهم في آن واحد ، فلا ندري نحن ولا هم يدرون ما هو الحكم الشرعي المطابق لهذا الصنف أو ذاك .

وللخروج من هذه التخليل ، لابد من اختيار اسم معلوم خاص بكل

طائفة يحدد معالمها ويوضح أحكامها

لقد ذكر الفقهاء تقسيماً للخوارج والبغاة، ذكرناهم في آراء المذاهب لا يفهم منها شيء البتة ، وسنتولى الرد عليها بما يظهر ما فيها من ابلس وغموض وخطأ وبالله التوفيق .

والآن نذكر تعريفنا واضحاً ومختصراً لهذه العوائف الخمسة وأحكامها :-

(١) فالمارقون هم المسلمون الذي ينطقون بالشهادتين ، ويؤدون العبادات من صلاة وصيام على أحسن وجه لدرجة أن المسلم العادي يحتقر صلاته إلى صلاتهم وصيامه إلى صيامهم . ويقرؤون القرآن أتم قراءة ، حتى أن الواحد من المسلمين يحقر قراءة نفسه إذا قرئت بقراءتهم ، ويقولون من خير قول البرية ، ولكنهم في هذه الصورة الرائعة في العبادات ، لهم صورة بشعة فظيعة في شرائع الإسلام إذ ينكرونها ويبدلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان وهم سفهاء الأحرار يتأولون القرآن تأويلاً فاسداً لتبرير فظائهم بحسبونه لهم وهو عليهم ، هؤلاء حكمهم في الإسلام قتل إبادة واستئصال . كقتل عاد وثمود ، قال ﷺ [فأبما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة]

(٢) والمرتدون هم الذين كانوا مسلمين ثم ارتدوا عن دين الإسلام وحاربوا فعند المحاربة يقتلون قتل إبادة ، يقتل المقبل منهم والمدير ويقتل الأسير والجريح وتسبى الذراري وتغنم الاموال ، لكن بعد المحاربة وعند استسلامهم من ثبت عدم ارتياده وأما إنما حارب مع قومه ، فهؤلاء لا يقتلون ويخلى سبيلهم

(٣) الناكثون هم أهل الذمة من الكفار المقيمون في ديار الإسلام ثم ينقضون عهدهم ويشفون عصا الطاعة . ومحاربون الأمام هؤلاء حكمهم القتل والأمر والسبي والغنم أو الأجلاء أيأما شام الامام

(٤) والمحاربون لله ورسوله الساعون في الارض فساداً هؤلاء هم قطاع الطريق

طائفة بمحدد معالمها ويوضح أحكامها

لقد ذكر الفقهاء تقسيمان للخوارج والبغاة، ذكرناهما في آراء المذاهب لا يفهم منها شيء البتة ، وسنتولى الرد عليها بما يظهر ما فيها من ابلس وغموض وخطأ وبالله التوفيق .

والآن نذكر تعريفا واضحا ومختصرا لهذه الطوائف الخمسة وأحكامها :-

(١) فالمارقون هم المسلمون الذي ينطقون بالشهادتين ، ويؤدون العبادات من صلاة وصيام على أحسن وجه لدرجة أن المسلم العادي يحتقر صلاته إلى صلاتهم وصيامه إلى صيامهم ويقرؤون "قرآن أنم قراءة ، حتى أن الواحد من المسلمين يحقر قراءة نفسه إذا قرئت بقراءتهم ، ويقولون من خير قول البرية ، واسكنهم في هذه الصورة الرائعة في العبادات ، لهم صورة بشعة فظيعة في فرائع الإسلام إذ يشكرونها ويبدلونها ويقتلون أهل الإسلام ويدعون أدل الأوثان وهم سفهاء الأحمال يتأولون القرآن تأويلا فاسدا لتبرير فظائهم يحسبونه أهم وهو عليهم هؤلاء . حكمهم في الاسلام قتل إبادة واستئصال كقتل عاد وثمود ، قال ﷺ [فأيما قيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة]

(٧) والمرتدون هم الذين كانوا مسلمين ثم ارتدوا عن دين الاسلام وحاربوا فعند المحاربة يقتلون قتل إبادة ، يقتل المقبل منهم والمدير ويقتل الأسير والجريح وتسبي الذراري وتغنم الاموال ، لكن بعد المحاربة وعند استسلامهم من ثبت عدم ارتداده وأ ، إنما حارب مع قومه ، فمؤلا لا يقتلون ويخلى سبيلهم

(٣) الناكثون هم أهل الذمة من الكفار المقيمون في ديار الاسلام ثم ينقضون عهدهم ويشفون عصا الطاعة ومحاربون الأمام فمؤلا حكمهم القتل والأمر والسبي والغنم أو الأجلأ أيأما شاء الامام

(٤) والمحاربون لله ورسوله الساعون في الارض فساداً هؤلاء هم قطاع الطريق

(١) ن ٩ ، ٢٠ - ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٦

هم الذين يرتكبون الجرائم المختلفة بالقوة والقهر والغضب والمخاربة هؤلاء يقاتلون الناس ولا يقاتلون السلطان ، هؤلاء هم دائماً أهل قلة وذلة ، لا تقوم لهم جماعة كبيرة ، لأنهم لا يدعون إلى مبدأ معين ، إنما هم مجرمون بالسلاح ، وهؤلاء حكمهم ما ورد في القرآن ﴿ أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَصْلُبُوا أَوْ تَقَطِّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ كما فعل رسول الله ﷺ بكل وعريته .

• — والبغاة وهم المسلمون الذين يقتتلون فيما بينهم على عرض الحياة الدنيا أو يقاتلون السلطان ينزعونه الملك ، وهؤلاء حكمهم أولاً محاولة الإصلاح بينهم فإن أبوا قوتلت الفئة الباغية حتى تفيء إلى أمر الله ثم يصلح بينهم بالعدل وانقسط ، ولا أسر ولا سبي ولا غنم ، ولا قود ولا قصاص ولا ضمان في كل ما وقع من الطرفين أثناء المقاتلة كل ذلك موضوع قال تعالى ﴿ إِنَّمَا لِلزُّمُنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ مما سبق يتبين الفرق الكبير بين أحكام تلك الطوائف الخمسة وبين نوعية الجناية في كل منها ، فهم وإن كانوا جميعاً خوارج على السلطان ، وكانوا جميعاً بغاة في الأرض بغير الحق ، إلا أن اختلاف الجنايات واختلاف الأحكام يستلزم تعريف كل طائفة باسم خاص يمنع الخلط في الاتهام ، والخطأ في الأحكام .

لكن الفقهاء جميعاً في «مروءتهم ومصنفاتهم» قد خلطوا في التسمية وأخطأوا في التعريف ، فجاءت أحكامهم غوغائية ، متناقضة الحيثية .

فمنهم من أطلق لفظ الخوارج على أهل الحق الذين يقاتلون البغاة ، أي المأمورون من قبل الله عز وجل ، بمقاتلة الفئة الباغية حتى تفيء إلى أمر الله فكيف يجوز تسمية هؤلاء خوارج ، وهم قائمون بأمر الله ، منفنون لحدود الله إن في هذه التسمية الخاطئة ، اضلالاً للعامة ، وتوسيعاً للفتنة ، وإغراءً للصفهاء بمقاتلة أهل الحق ، اغتراراً بوصفهم بلقب الخوارج ، وانطلاقاً من الكراهية

الطبيعية لمعنى الخوارج ، يقول ابن حجر هذا الصنف من الخوارج هو من أهل الحق ، ومنهم الحسن ابن علي ١١ وأهل المدينة في الحرة ، والقراء الذين خرجوا على الحجاج فوالله ما حرض العوام على قتالهم ، وهم أهل الحق ، مثل وصيهم بأنهم خوارج ، فإنما استغل الطغاة هذه التسمية الظالمة (خوارج) وأثاروا الجماهير الموحدة لقتال أهل الحق ، بدعوى أنهم خوارج ، وما هم بخوارج . وهكذا قتل الطغاة في كل العصور يستخفون الغوغاء بالأكاذيب الجوفاء ويستثيرونهم لمقاتلة خصومهم ، بدعوى أنهم خوارج وبغاة ، ويهيجونهم لقتالهم كما هيج فرعون قومه لمقاتلة موسى وقومه فاستخف قومه فأطاعوه إنهم كانوا قوما فاسقين) ، وإذا كان للنعوت الكاذبة هذا الأثر الخطير إذا أطلقها الأعداء ، فكيف يكون أثرها إذا أطلقها الأصدقاء .

فهؤلاء الفقهاء المؤمنون ، العارفون بمواقع الحق والباطل ، ينعثون أهل الحق أنهم خوارج ، وهم يشهدون أنهم على حق ، فكيف يكون أهل الحق من الخوارج .

ومنهم من أطلق لفظ الخوارج على قوم لم يحدد من هم ثم قال حكمهم حكم أهل الردة ، أو حكم أهل البغي ، فترددوا بذلك في الحكم ، لا يدرون ما هي ، وتوقفوا في تعريف القوم لا يدرون من هم ، وهذا التيه في التعريف ، وهذا التخبط في الحكم ، هو علة فاشية في كثير من أبواب الفقه ، خصوصا في هذا الباب .

ومنهم من حدد البغي بأنه لا يكون إلا بالخروج في طلب الملك فهؤلاء قد خصصوا بغير دليل ، إذ حصروا كل أنواع البغي في نوع واحد ، هو الخروج في طلب الملك . بينما البغي عامة هو كل عدوان على الحق ، وهو في

خاصة آية البغى^١ هو المقاتلة على أى نوع من أنواع الباطل بين أى طائفتين من المؤمنين ، وأنواع الباطل لا حصر لها ، فكل مقاتل على باطل هو باغ ، والواجب رده إلى الحق حتى ينفى إلى أمر الله .

أجل الخروج على إمام شرعى قائم لمنازعة السلطان ، هو أكبر أنواع البغى فى الأرض بغير الحق ، ولكن البنى كما قلنا لا ينحصر فى ذلك فقط ، ثم إن القتال بين المؤمنين لأى سبب من الأسباب ، لا بد وأن يقع بين طائفتين إحداهما على الحق والأخرى هى الباغية ، فمثلا التى تقاتل للدفاع عن الخلافة الشرعية غير باغية ، بينما التى تقاتل لاغتصاب الخلافة الشرعية هى الباغية ، فالواجب على جميع المسلمين مقاتلة التى تبغى حتى تنفى إلى أمر الله ، أيا كان نوع البغى الذى خرجت له ، طلب السلطان أو غير ذلك ، فأن قامت وجب الإصلاح بينهم بالعدل والقسط ، حتى يعودوا أخوة مؤمنين متراحين .

ومنهم من جعل المارقين قسما من البغاة^٢ دون أن يعرفوا لنا من هم البغاة الذين يقولون أن المارقين قسم منهم ، وإنما أطلقوا الكلام على عواهنه ١١١ هل يقصدون بالبغاة أولئك الذين أشارت إليهم الآية فهو لامة مؤمنون متنازعون على شىء من عرض الدنيا نعمتهم الله بأنهم أخوة وأمر بالأصلاح بينهما ، أما المارقون فقد نعمتهم النبى ﷺ بأنهم شر الخلق والخليقة وأمر بقتلهم حيثما وجدوا ، وقال لمن أدركتهم لأقتلهم قتل عاد وئود ، فأين هؤلاء من هؤلاء ؟ فلا ينبغى جعل المارقين وتلك صفاتهم وأحكامهم ، من البغاة الذين عنهم الآية فأن فى ذلك تضايلا للأفهام ، وخلطا فى الأحكام ، بل المارقون طائفة لها حكم ، والبغاة المؤمنون طائفة لها حكم آخر ، ولذلك يجب أفراد تسمية خاصة لكل منهما ، يتميز بها عن الآخر ، كما فعلنا فى تقسيم تلك الطوائف المقاتلة فى دولة الاسلام .

(١) الحجرات ٩ (٢) الحلى ١٢ / ٤٩٧ - ١٠٥

م (٣٩ - ديوان الجنابات)

ومن العقباء من زاغ زيفاً شديداً وهرد هروداً بعيداً ، إذ جعل تسمية الطائفة الواحدة تتغير وتبديل تبعاً لأعداد أفرادها ، إن كانوا عديدين سمام بغاة ، وإن كانوا قليلين سمام قطاع طريق ، يخالف الحكم في الجناية الواحدة تبعاً لعزّة الجناسة وذلتهم ، وهذا هو منتهى الظلم ، هذا هو هلاك الأولين والآخرين ، ترك الشريف وتنفيذ الحكم على الضعيف^١

قالوا إن كانوا جمهرة عديدين ، فهم إخوة متخاصمون ، وإن كانوا هردمة قليلين فهم قطاع طريق مفسدون ، قالوا إن كان البغاة المحاصمون عظيمًا جمعهم فحكمهم الإصلاح بينهم بعد الفيتة إلى أمر الله ، وإن كانوا نحو العشرة فهم قطاع طريق حكمهم أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا من الأرض^٢ .

ولست أعرف على وجه الأرض جوراً في القضاء ، ولا معرفة في الحكم أبشع من هذا : ١ أنلأين الباغين إن كانوا ذوى شوكة عديدين ونستأسد عليهم إن كانوا هردمة قليلين ٢ أنكامل للناس بكيلين ونحكم في القضية الواحدة بمحكمين متناقضين ، الله أمر بهذا ؟ الله أذن لكم أم على الله تفكرون ٣ ؟ وكان حجبتهم في تبرير هذا الجور الفاحش أشد سقوطاً وأبعد ضلالاً من الجور نفسه ٤ لقد قالوا وبشما قالوا ، قالوا إتنا لو أنبتنا للقليلين حكم البغاة من سقوط ضمان ما أنلفوه في قتالهم أفضى ذلك إلى إتلاف أموال الناس . . . ٥ تيمد الأرض تحت قدمي من الدهشة والذهول .

ويضيق صدرى ولا ينطلق لساني من الأملى والحسرة . .
حكم خاطئ ، خرج من رأى فاسد ، وبُنى على ضلال بعيد . . .
الحكم في الجناية الواحدة علانية بمساحة الأقوياء ومعاقبة الضعفاء هو أظلم

(١) ن ع ١٧ (٢) المآثر ٨ (٣) الأنبياء ٦٥

جور في القضاء ، هو هلاك الأولين والآخرين .

لا شك أن السكيل للناس بكييلين ، والحكم في القضية الواحدة بوجبين هو ضلال وفساد ، ولكن الذين فعلوه حسبوه هدى ورشاداً أقمن زيناً له سوء عمله فرآه حسناً فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون ﴿ ١٠ ﴾

إن الله تعالى هو أحكم الحاكمين ، وإن المصائب كلها إنما تأتي من معصية الله لا من طاعة الله ، فمن اعتذر عن الصنيع الفاسد بأنه يقصد منه دره المفاسد ، فقد فاتته المقاصد ، وحاقت به المفاسد نهوا عن مسامحة الأقوياء ومعاقبة الضعفاء ففعلوا ما نهوا عنه وقالوا نخشى على أموال الناس . فأهلكوا أموال الناس واغضبوا رب الناس ، كالذين نهوا عن موالاة اليهود والنصارى فسارعوا إلى موالاة اليهود والنصارى وقالوا نخشى دوائر الأيام فباؤا بالآثام وغدر بهم الخصام ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ فتوى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيضيقوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين ﴿ ١١ ﴾

والرأى الذي قام عليه هذا الحكم الفاسد من أن ترك معاقبة القليلين يفضى إلى إتلاف أموال الناس هو رأى ظاهر الفساد لأنه إذا كان ترك معاقبة القليلين يفضى إلى إتلاف أموال قليلة فلا شك أن ترك معاقبة الكثيرين يفضى إلى إتلاف أموال كثيرة . فإذا كان هذا هو السبب في معاقبة القليلين فمن باب

أولى يجب أن يكون سبباً في معاقبة الكثيرين ، فإن درء المفسد السكينة
أوجب من درء المفسد القليلة . إن الحجة التي بها تتعللون هي الحجة في دحض
ما تقولون ﴿ تَبَيَّنَ نَكْرَهُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ لَقَدْ عَاسَتْ مَا هُمْ لَاءٌ يَنْطِقُونَ ﴾^١
وكل من الحكم الجائر معاقبة الضعفاء ومسامحة الأقوياء ، والرأي الفاسد
بأن السبب في ذلك الجور هو الخوف من إتلاف أموال الناس ، كل منهما ضلال
وظلم ، الحكم الجائر والرأي الفاسد كلاهما مبنيان على ضلالة قديمة هي (أن حكم
البغاة هو) سقوط الضمان عما أتلقوا في قتالهم .

من أين جاؤوا بذلك وما الدليل على ذلك ؟ ١٢ ، بل الفئة الباغية تتحمل
نتائج ما أتلقت من الفئة الباغية عليها ، هذا هو مقتضى العدل والقسط الذي
أمر الله تعالى به في الآية الكريمة ﴿ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا
بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾^٢ هل العدل بالقسط
عند الله هو أن تأمرهما بالمصافحة ولا شيء غير ذلك ؟ ١٣ يستوى الباغى
والمبغى عليه ؟ ١٤

حكموا هذا الحكم الباطل من عند أنفسهم ، لم يأمرهم به كتاب ولا سنة ،
ثم جعلوه حكماً شرعياً أي حكماً من الشارع جل وعلا وما هو كذلك ﴿ وَيَقُولُونَ
هُوَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ وَبِأُحْوٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ
وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾^٣

نعم لا قود ولا قصاص ، لأن كل قتل أو جرح إنما وقع في قتال ولم يقع
في اغتيال ، في قتال علني صريح قد تداعى إليه الطرفان وتزاحف إليه الجمعان
بلا غدر ولا غيلة فلا نعلم بالتحديد من القاتل لكل مقتول فالحكم في القتل هنا
هو كالحكم في القاتل المجهول ، دية لا قصاص ، كما فعل رسول الله ﷺ في قتل

(١) الأنبياء ٦٥ (٢) الحجرات ٩ (٣) آل عمران ٧٨

خير (عبد الله ابن سهل) لم يعلم قاتله فوداه مائة من الإبل الفئة الباغية تتحمل ديات قتلى وجرحى المبغى عليها ، وكما فعل في قتيل خزاعة يوم الفتح (فتح مكة) ودا ويقضى بضمن ما أتلف من أموال ، إلا ما غني لهم من إخوانهم فإن الله يحب العافين ، ولكن لا أسر ولا سبي ولا غنم بينهما لأنهم إخوانه ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ هذا هو العدل والقسط الذي أمر الله به .

فما كان في يد كل منهما من أسر أو سبي أو غنم يُرد إلى أهله وتُكلف الفئة الباغية ديات وأرش الفئة الأخرى وضمن ما أتلفت من مال ثم يعودان أخوة متحابين متراحين كما أمر الله تعالى أن يكونوا

ثم إن حكم الفئة الباغية من المؤمنين سواء كانت عظيمة العدد والمنعة أو قليلة العدد والمنعة هو الإصلاح بينهما وبين اختها للمبغى عليها فإن فاءت وإلا قوتلت حتى تنفي . إلى أمر الله ثم الإصلاح بينهما بالعدل والقسط ، وليس حكمها حكم قطاع الطريق كما قال هؤلاء الفقهاء ، ليس حكمها التقتيل أو التصليب أو التقطيع من خلاف أو النفي من الأرض ، فهذا خلط رهيب في الأحكام .

ومن الفقهاء من جعل حكم المارقين كحكم البغاة إذ وصف قوماً أفعالهم هي أفعال المارقين ، ثم قال حكمهم حكم البغاة ، قالوا إن كانوا يكفرون بالذنوب ويكفرون الصحابة ، ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم فحكمهم حكم البغاة^(١) وشتان بين المارقين والبغاة المارقون حكمهم الأباد والاستئصال - قتل عادوئود ، والبغاة حكمهم الإصلاح بينهم بعد الفينة المارقون قمر الخلق والخلقة ، والبغاة أخوة لنا مؤمنون كما نعتهم القرآن .

ومن الفقهاء من جعل حكم المارقين كحكم المرتدين الكفار قالوا حكمهم حكم المرتدين ، تباع دماؤهم وأموالهم ، فإن كانت لهم شوكة ومنعه صاروا (١) وأبو حنيفة والشافعي والجمهور وكثير من أهل الحديث ومالك (المغني ٨ - ١٠٥) (٢) طائفة أهل الحديث المغني ٨ - ١٠٦ -

أهل حرب كسائر الكفار' وهذا كلام عار عن الصحة ، خال من الدقة ، لأن حكم المارقين ، غير حكم المرتدين ، وحكم المرتدين غير حكم الكفار الذين لم يكونوا من قبل مسلمين ، فلا يصح معاملة المارقين ، معاملة المرتدين ، ولا معاملة الكفار من الهداية ، لكل من هؤلاء حكمه الخاص ، القتال مع الكفار يجوز فيه المهادنة والمصالحة وأخذ الجزية مع الإدخال في الذمة ، ولا يجوز شيء من ذلك مع المارقين ولا المرتدين بل نجب محاربة المرتدين حتى يستسلموا ، ثم بعد الحرب من ثبتت ردة يقينا ضربت عنقه لا محالة ، وأما من حارب مع قومه دون ارتداد فهو باغ حكمه الإصلاح بالعدل والقسط ، وأما المارقون فحكمهم كما قلنا الأباداة والاستئصال ، قتل عاد وثمود يقتل المقبل والمديرو والأسير وينذف الجريح .

ومن الفقهاء من جعل المارقين هم البغاة ثم لم يذكر الحكم لا للمارقين ، ولا للبغاة ، ولكن قال (ليسوا كفاراً بل فيهم بقية اسلام بدليل الحديث [يتبارى في الفوقه] أى أن هناك شك في أنه مازال يعلق بهم شيء من الاسلام ' وهذا كلام لا يسمن ولا يغنى من جوع ، لا هو دلنا على رأيه فيهم تحت أية طائفة يندرجون ، ولا هو بين لنا حكم الاسلام فيهم كيف يكون بل ألقى الكلام هكذا على عواهنه ، لا يحدد مطلباً ، ولا يحقق مأرباً ، قال ليسوا كفاراً ثم سكت عن بيان نوع تلك الطائفة ، وعن حكم الاسلام فيها ولنا ندرى ماذا يقصدون بقولهم (بل فيهم بقية اسلام) والرسول ﷺ يقول [مرقوا من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية] هل يقصدون أن نعتبرهم من المسلمين فلا نمسهم بسوء ، ونتركهم يفسدون في الأرض لان فيهم أثمار ظنية من الإسلام ؟ أليس الذى قال فيهم [يتبارى في الفوقه] هو هو الذى قال فيهم [هم قسرا الخلق والخليقة] وهو هو الذى قال [لن ادركهم لا فتلهم قتل عاد وثمود] وهو هو الذى قال [فأبنا

لغيرتهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة [١١٢]
فإذا تريدون منا أن نضع بشر الخلق والمخلقة الذين حكم رسول الله ﷺ
بقتلهم حيمًا وجدوا .

فإذا تريدون بقولكم بل فيهم بقية إسلام ١٢
تريدون أن نتركهم من أجل هذا الذي تقولون ، فنعصى الله ورسوله
ونطيعكم أنتم ١١٦ نبتوني بعلم إن كنتم صادقين ،
ومن الفقهاء من أبطل حكم الله تعالى بمقاتلة الطائفة التي تبغى إذا كانت
هي الطائفة التي فيها السلطان ١١١ .

وهذه صورة أخرى من صور إقامة حكم الله على الضعفاء ، وإسقاط حكم
الله عن الأقوياء ، وهو الداء الويل الذي أهلك الأولين والآخرين ، قال أبو حنيفة
لو بغوا لأجل ظلم السلطان ولا يمتنع عنه ، لا ينبغي للناس معاونته السلطان ولا معاونتهم .
وهذا أمر باعتزال الطرفين ، وتركهم يضرب بعضهم رقاب بعض ، لا يكف
طائفة عن أخرى ، ولا يعين طرفاً على طرف باغياً كان أو مبغياً عليه ، مع أن
الله تعالى يأمر بالتدخل الناجز بين الطائفتين من المؤمنين إذا اقتتلا ، وبمحاولة
الأصلاح بينهما ، ثم بمقاتلة التي ترفض الإصلاح واصر على بغيتها حتى تفي . إلى
أمر الله ، هذا أمر الله تعالى ، يستوى في ذلك ، الطائفة التي فيها السلطان والطائفة
التي ليس فيها السلطان ، إذ حكم الله تعالى بمقاتلة التي ترفض الإصلاح ،
وتصر على بغيا ، دون اعتبار إلى سلطان أو غير سلطان ولستكن لا قتال أبداً
إلا بعد رفض الإصلاح ، ورفض الفينة إلى أمر الله ، لأنهم جميعاً أخوة والأصلاح
بينهما بالعدل والقسط واجب .

يشتهى أبو حنيفة أن ينهار السلطان الجائر بأيدي الخارجين عليه ، ولستكن
(١) حاشية ابن عابدين ٤ - ١٦٥

لا يجرؤ على الأمر بالتدخل بين الطرفين كما أمر الله تعالى ، يقول لا تنه ولا تمن الناس عليه إن كان ضعيفاً لا يمتنع عنه ، ويخنس أبو حنيفة عن الكلام في حالة ما إذا كان السلطان قوياً يمتنع عن الخارجين عليه ، لا يقول لنا رأيه ، هل يتركه أيضاً أم ينفر معه ضد الخارجين عليه ، مع أن الله تعالى يأمر بالتدخل بين الطائفتين من المؤمنين المتقاتلين بلا اشتراط السلطان أو غير سلطان ، ولا التفات إلى قوة هذا أو ضعف ذلك ، الحق من الله تعالى واجب النفاذ على السلطان وغير السلطان وعلى القوى والضعيف على السواء ، وليس التدخل لمعاونة السلطان ، ولكن لأحقاق الحق ، فأى الفتنتين كانت هى الباغية تؤمر بالرجوع إلى الحق ، بالنزول إلى أمر الله ، فإن فامت تم الإصلاح بينهما وإلا قوتلت ، أيا كانت حائتها من القوة أو الضعف وسواء كانت هى طائفة السلطان أم طائفة الخارجين عليه ، هذا هو الحق الصراح ، لا خشية إلا من الله ، ولا طاعة إلا لأمر الله ، الدنيا حلوة خضرة ، وللول كربة إلى النفوس ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعِندَ اللَّهِ حَقٌّ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ﴾ .

لو كان الفقهاء الذين لا يجرؤون على النطق بالحق الصراح في مواجهة السلطان الجائر ، يجبرون هذا الضعف بالسكوت عن الفتوى بما يناقض حكم الله عز وجل لكان أسوأ لهم وأخف عند الله إثماً ، كان يسمهم أضعف الأيمان الأنكار بالقلب دون اليد أو اللسان .

إن الذى يفتى بعدم التدخل بين الطائفتين المتقاتلتين من المؤمنين إذا كان السلطان طرفاً فيها إنما يعطل أمر الله ، ويبطل حكمه ، ما يفعل ذلك إلا ليتوارى من كريمة يخشاها ، بل الله أحق أن يخشاه ، فأذ لم يفعل فلولا لاذ

(١) التوبة ١١١

بالصمت ، إذا لو سعه أضعف الايمان ، حسبه وزر الكتان فلا يثبط تحت أنقال
معارضة القرآن ، حسبه أن يشترى بآيات الله ثمنًا قليلًا ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق
الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تسكتوه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به
ثمنًا قليلًا فبدس ما يشعرون ﴾^(١)

تفنيد اقوال الفقهاء

لقد أخطأ الغزالي وأبهم في قوله الخوارج حكمهم كحكم أهل الردة ،
أو كحكم أهل البغى ، الخوارج لفظ مبهم لا يدل على تعريف محدد ، وحكم
الردة غير حكم البغى لا يستويان .

وأخطأ الرافعي وأبهم في قوله الخوارج حكمهم كحكم أهل البغى ، لنفس
الأسباب .

وأبهم ابن حجر وأخطأ في قوله أهل الحق هم قسم من الخوارج ، أهل
الحق ليسوا خوارج بأي حال من الأحوال ، هذا تناقض بالغ ليست الطهارة
قسمًا من النجاسة !!

وأبهم ابن حزم في قوله الخارج على السلطان رد الظلم ليس باغيا لأن
الخروج على السلطان الشرعي ولو كان ظالماً هو بغى بكل تأكيد ، أما السلطان
غير الشرعي أى مغتصب السلطان باسلاح فهو باغ قطعاً ولو كان بعد اغتصابه
مظهراً للعدالة والخروج عليه واجب شرعي كالخروج على أى باغ ، والامام
الشرعي هو من بايعه المؤمنون عن رضى وطيب نفس أو هو من استخلفه الامام
الشرعي السابق .

وأخطأ ابن قدامة خطأ فظيماً في قوله إن كان لم تأويل وكان عددهم قليلاً
فهو العشرة لأمعة لم فهو لاء قطاع طريق ، وإن كانوا كثيراً فحكمهم كحكم

البغاة من الإصلاح والقتال والصلح بالعدل والفسط، فحكم على الأقوياء بغير حكمه على الضعفاء وهذا هو هلاك الأولين والآخرين

وأخطأ الشافعي في قوله بمثل قول ابن قدامة ، فلا حول ولا قوة إلا بالله

العلي العظيم .

وأخطأ أبو حنيفة والشافعي والجمهور ومالك وكثير من أهل الحديث

وابهموا في قولهم إن كانوا يكفرون بالذنوب ويكفرون الصحابة ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم فحكمهم حكم البغاة لأن الأعمال التي ذكرها هي أعمال المارقين ولم يحددوا لنا من يعنون بلفظ البغاة، ولفظ البغاة عام لكل أنواع الفساد والبغاة في آية البغى هم مؤمنون وائسوا مارقين .

وأخطأ طائفة من أهل الحديث في قولهم عن الخوارج هم مرتدون كفار لأن

لفظ الخوارج عام قديكوا وامتدين وقتلا يكونوا مرتدين ، وفي قولهم إن كانت لهم شوكة ومنعة صاروا أهل حرب كسائر الكفار لأن حصول الشوكة وعدمه لا يغير صفة الجناية، وحكم المرتدين ليس كحكم الكفار الذين لم يكونوا من قبل مسلمين وأبهم بن المنذر وابن عبد البر في قولهما عن المارقين فيهم بقية إسلام وسكتا

عن ذكر حكمهم فأوهم بذلك التلطف في معاملتهم مع أن حكمهم شرعا هو الأباداة والاستئصال قال عليه السلام لن ادركتهم لا قتلهم قتل عادوثمود وأمر بقتلهم حينما وحدوا

وأبهم ابن قدامة في قوله الصحيح أن الخوارج يجوز قتلهم والأجازة على

جريهم لأن الخوارج لفظ عام يشمل عدة طوائف ، والحكم الذي ذكره هو

حكم المارقين ولا ينطبق على الخوارج المقتتلين على عرض الدنيا أو طلب السلطان

وأخطأ أبو حنيفة وخلط خلطا بقله البغاة شرعا هم الخارجون عن الإمام

الحق بغير حق فلو بحق فليسوا بغاة أولا لأن الخروج على الإمام الحق لا يمكن

أن يكون بحق أبداً بل الخروج على الأمام الحق هو دائماً خروج بغير حق، أما الأمام بغير حق فالخروج عليه هو دائماً خروج بحق ، لأنه ما دام إماماً بغير حق فهو فهو باغ وفتنه باغية والله تعالى أمر برد الفتنة الباغية إلى الحق بالاصلاح أولاً ثم بالقتال ثانياً ثم بالاصلاح بعد القتال وبعد الفينة إلى أمر الله ، ثانياً من البغاة من ليس خارجاً على الأمام أى ليس مقاتلاً للأمام وإنما هم طوائف من المؤمنين يقاتل بعضهم بعضاً على عرض من الدنيا فهم لا يريدون الأمام إلى الحق ... وأخطأ في قوله الخوارج عن الأمام ثلاثة : بل هم خمسة ذكر منهم (١) قطاع الطريق أى المحاربين لله ورسوله الساعين فى الأرض فساداً ، (٢) البغاة (٣) المارقون ومما هم الخوارج وهى تسمية خاطئة لأن الخوارج لفظ عام يشمل جميع الأصناف وترك من الخمسة (٤) المرتدين (٥) الذميين الناقضين للعهد الثأرين على الأمام المسلم وأخطأ في قوله حكمهم حكم البغاة بأجماع الفقهاء ، وهو خطأ ظاهر لا يخفى على أحد إذ يستحيل أن يكون الحكم واحداً على تلك الأصناف الخمسة بل لكل صنف منها حكمه الخاص وأغرق فى الخطأ بقوله بأجماع الفقهاء فقد تراكت اختلافاتهم فى هذه المسألة اكواما كالتلال ، فلا إجماع هناك ولا شبه إجماع ، ولو أجمعوا وظاهرهم أهل الارض جميعاً ، ما كان فى ذلك من حجة ولا غناء فى معارضة النصوص القطعية الثبوت من القرآن والسنة ، فقد افضنا الشرح فى ذلك وأدهش أبو حنيفة بقوله ، ولو بغوا لأجل ظلم السلطان ولا يمتنع منه لا ينبغي للناس معاونة السلطان ولا معاونة من متحد بامر الله عز وجل بالتدخل بين المقاتلين لفض النزاع ، وما نعلم من معاونة السلطان الضعيف وغير مانع من معاونة السلطان القوى ، فهذه تخالط جاهلية لا تمت إلى الحق بصلة .

ونحيط الشافعى بتسمية المارقين بغاة وتسميتهم خوارج لأن الخوارج لفظ

عام يشمل المارقين والمرتدين والناكثين والمخاريق والبغاة ، والبغاة في آية البغي هم أخوة مؤمنون ولبسوا مارقين ، فهذا تخطيط شديد .

وأخطأ خطأ مهلكاً بحكمه حكماً مختلفاً في الجناية الواحدة أقام الحد على الضعفاء وترك الأقوياء ، وهذا بقول النبي ﷺ وهو هلاك الأولين والآخرين وأصاب ابن حجر في تسمية الخارجين في طلب السلطان فقط بغاة لأنهم مؤمنون مقاتلون بغير حق تنطبق عليهم آية البغي ، لكن إذا كان قتالهم لأجل إقامة الحق وفي مواجهة سلطان بغير حق فليس ذلك بغيا بل هو جهاد في سبيل الله ورفع كلمة الله

وأصاب أبو حنيفة والشافعي وأبو سليمان في بيان حكم البغاة وهو محاولة الإصلاح فإن فاؤا وإلا قوتلوا حتى يفتلوا .

وأصاب ابن حزم في وصف الخارجين على الإمام الشرعي بتأويل أو في طلب الملك بغاة ، وفي قوله لا فرق في البغي بين سلطان وغير سلطان ، كل مسلم قاتل المسلمين بغير حق فهو باع سلطانا كان أو غير سلطان .

وأصاب أبو حنيفة والشافعي وعمر ابن عبد العزيز والجمهور في أن المارقين الذين لا يقاتلون ولا يفسدون في الأرض لا يحل قتلهم ولا قتالهم لأنه مروق بالرأى فقط لا بالفعل .

حكم الشرع

البغاة إخوة مؤمنون ، هم غير المارقين ، والمرتدين والناكثين والمخاريق لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً

هم طائفة من المؤمنين يقاتلون طائفة أخرى من المؤمنين على رأى لهم بغير حق ، أو على عرض من الدنيا أو على ضغينة بينهما .

يجب الاصلاح بينهما يرد الفئة الباغية إلى أمر الله بالحكمة والموعظة الحسنة
فإن أبت قوتلت حتى تفي إلى أمر الله ، فإن فاءت وجب الاصلاح بينهما
بالعدل والقسط ، برد المظالم بينهما ، ثم تحمل الفئة الباغية ديّات القتلى وأرش
الجرحي وضمان الأموال التي اتلفت من الفئة المبغى عليها لئلا قصاص بينها
في القتلى لأن القتل هنا وقع في معركة فلا يعرف بالتحديد من القاتل لئلا
مقتول ، فالحكم هنا حكم القتل الذي قاتله مجهول ، يودى ، كما ودى النبي
ﷺ قتيلاً خيبر لما لم يعلم قاتله من اليهود .

ولكن لا أمر ولا سى ولا ضم بينهما بل يرد كل ما كان من ذلك إلى
أهله في الطرفين ، ثم يتصافيان إخوة مؤمنين عسى الله أن يغفر لهم ويرحمهم
وهو تعالى أرحم الراحمين .

سبب الخلاف

كان السبب الأكبر للخلاف هنا هو غموض التعريف ، وعدم دقة تحديد
ماهية كل طائفة ، مما أدى إلى خطأ في التسمية ، فجعل المارقين بغاة وجعلهم
مرتدين ، وجعل المصلحين أهل الحق بغاة ، وجعل بعض البغاة قطاع طريق
وهكذا في التسمية أدى بدوره إلى خطأ في تطبيق الأحكام فأجريت الأحكام
على وفق التسمية الخاطئة ، لعل حقيقة الجناية التي تلبست بها كل طائفة ، فوقع
حكم البغاة على المارقين لأنهم سموها خطأ بغاة ، ووقع حكم المحاربين على البغاة
لأنهم سموها خطأ قطاع طريق وهكذا مرجع الأحكام في بعضها مرجأ

ثم هناك خلافات أخرى نشأت عن الحكم في الدين ، بالرأى في معارضة
النص ، كالنهي عن التدخل بين المتقاتلين ، على خلاف أمر القرآن الذي يفرض
الاصلاح بينهما بالنصيحة أو بالمقاتلة ، وكالكيل للناس بكيكين ومعاملة

الأقوياء غير معاملة الضعفاء يترك الأقوياء ويبطش بالضعفاء، وكوصف الجنابة
الواحدة بوصفين مختلفين، والحكم فيها بحكمين مختلفين تبعاً لأعداد الفئات
المتقاتلة، والحكم في الأمرى والسبى والغنم على خلاف أمر الله عز وجل

٢ باب الحكم في الأسرى والفيء من البغاة

أقوال الفقهاء

المذهب والمرجع	رأى المذهب وحجته والرد المختصر رمزا صواب ↑ خطأ ↓
أبو حنيفة ^١	بقتل الأسير مادام القتال ↓ فإذا انجلت الحرب لا يقتل منهم أحد ↑ حججهم خبر لا يصح عن علي بن أبي طالب أنه قتل أسيرا من الخوارج
أبو حنيفة ^٢	يؤخذ السلاح والسكران فقط أثناء الحرب ثم يرد إليهم بعد الحرب ↑ ولا ضمان لما تلف ↓
أبو حنيفة ^٣	ولو لهم فئة أجهز على جريحهم واتبع مولاهم وإلا لا ↓ وإن قتل عادل باغيا ورثه مطلقا ↓ ↓
الشافعي وابن حزم ^٤	لا يقتل أسراهم لا أثناء الحرب ولا بعدها ↑
ابن قوامه ^٥	الصحيح أن الخوارج يجوز قتلهم والأجازة على جريحهم ↓ ↓
أبو يوسف ^٦	السلاح والسكران يقسم ويخمس ولا يفعل ذلك بسائر الأموال ↓
مالك والشافعي وأصحاب ابن حزم ^٧	لا يؤخذ شيء من ذلك كله (الفيء) لافي الحرب ولا بعدها ↑
	لكن حجروا أثناء الحرب ثم رده بعدها يعين على مرعة الفيء إلى أمر الله
الشافعي ^٨	تردد بين إسقاط ما بينهم من الدماء والجراحات والأموال وبين أن يأخذ بعضهم حقه من بعض ↓ ↑

الرد المفصل بالنص والبرهان لا بالرأى

البغاة هم أخوة مؤمنون مقتتلون على تأويل أو رأى ، لا يؤخذ منهم أسير

(١) المحلى ١٢ / ٥٠٢ (٢) المحلى ١٢ - ٥٠٦ (٣) حاشية ابن عابدين ٤
(٤) الفيء ٨ - ١٠٧ (٥) الأم ٤ - ١٣٤ (٦) (٢٦٦ - ٢٦٧)

ولا سبي ولا غنم ، والمارقون لا يبق منهم على أسير بل يقتلون قتل إبادة
والمرتدون لا يبق منهم على أسير بل يقتلون حتى ينسلخوا جميعا ، ثم بعد الحرب
كل من ثبتت رده يقتل حتما ، ويحلى سبيل غير المرتد .

والحاربون لله ورسوله الساعون في الأرض فسادا جزاؤهم أن يقتلوا أو يصلبوا
أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، إلا الذين تابوا من
قبل أن تقدر عليهم .

لأجمال للخطأ أبدا في الأحكام الشرعية ، ولالضلال في أي أمر من أمور
الدين ، لو أن المسلمين اعتصموا بالنصوص الصحيحة من الكتاب والسنة
قال تعالى ﴿ ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم ﴾^١

والسبيل إلى هذه العصمة لا يكون إلا بالاختصاص الصحيح الثابت دون الضعيف
والمعلول من الأحاديث المفصلة لشرائع الدين ، ودون الآراء والقياسات التي
هي من عند البشر الخطائين .

لكن الفقهاء زلوا عن الطريق القويم باتباع الآراء والقياسات ، والأخبار
والآثار غير متينة الصحة ، فكان منهم هذا التناقض والتضارب ، وكان الشقاق
البعيد بين جميع الفرق والمذاهب ، الذي مزق الأمة شر ممزق ﴿ ففقطعوا أمرهم
بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون ﴾^٢

وإنا لمرى العجب العجيب في تصانيف هؤلاء الفقهاء ، المبتدعين للقياسات
والآراء ، المتبعين للظنون والأهواء ، فها هنا في كتاب البغاة مثلا ، نرى فريقا
منهم يستحلون قتل الأسير المسلم المأخوذ من إحدى الطائفتين المؤمنتين المقتلتين
وقد أمر الله عز وجل بالاصلاح بينهما ، ونعمهم بأنهم مؤمنون وأنهم إخوة^٣
يستحلون قتل الأسير المؤمن الذي هو أخ لجميع المؤمنين بينما هم أنفسهم يحرمون

(١) آل عمران ١٠١ (٢) المؤمنون ٥٢ (٣) ن ١

قتل المارقين من الدين ، الذين يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان ،
والذين يستحلون دماء المسلمين وأموالهم ، وبكفرون الصحابة ويمجدون شرائع
الاسلام ، والذين أمر النبي ﷺ بقتلهم أينما وجدوا ، قتلهم مثل عاد ونمود .
هذه معارضة مذهبه من هؤلاء الفقهاء للنصوص الثابتة في شرائع الدين ،
يقتلون من أمر الله بالأصلاح بينهم والأحسان إليهم ، ويحرمون قتل من أمر
الله ورسوله بأبائهم واستنصاهم ١١٠

وضرب آخر من ضروب التناقض المحير للعقول ، نحكم هؤلاء الفقهاء بتحريم
أخذ أموال البغلة أثناء محاربتهم .. يحكمون بذلك في نفس الوقت الذي يحكمون
فيه بقتل أمراءهم ١١١ يتخرجون من أخذ أموال الأشرى المأمنين ، ولا يتخرجون
من سفك دمائهم ١١٢ فهل هناك أعجب من ذلك التناقض ١٢

أى القسيمين أشد حرمة عند الله ، الدماء أم الأموال ١٣
ثم لم تكن حجبتهم في معارضة النصوص الصحيحة بأرائهم الخاطئة إلا
استناداً إلى آثار واهية لاتصح عن نسبت إليهم نظراً لأرسالها أو انقطاعها
أو جهالة رواتها ...

ولست أدري كيف يستسيغ للمسلم أن يدحض الآية القرآنية أو الحديث
النبوي الصحيح بأثر معلول غير صحيح ١١١ هذا كله فضلاً عن الخلط في الفهم
وسوء التطبيق ، ذلك بأن الأسير الذى يحكم هؤلاء الفقهاء بقتله هو الأسير
المسلم للأخوذ من إحدى الطائفتين المؤمنتين المقتلتين ، بينما الاثر الذى يحتجون
به ، هو عن قتل على بن أبى طالب لأسير من المارقين (الخوارج) ، فاسوا قتل
الأسير المسلم للعصوم الدم ، على قتل الأسير المارق المهذور الدم ١١٢ فما أنس
القياس ١١ وما أضل الحكم فى دين الله بالرأى ١١

(١) الحجرات ٩ (٢) مسلم ٣ - ١١٠ - ١١٤ نج - ٣٦١١

م (٤٠ - ديوان الجنابات)

إن قتل المارقين من الإسلام ، مقاتلين وأمري ، هو واجب شرعى جاء به الامر ، ووعد عليه بالاجر ، بينما قتل أسارى المؤمنين هو جنابة مغلظة على فاعلها أشد الوزر ، فمن الشطط البالغ إذا ، قياس أمرى المؤمنين على أسرى المارقين .

فهذه التحكمات فى شرائع الدين ، بعض آراء المتفهمين ، إنما مردها كما ترى إلى القياسات الفاسدة ، والآثار غير الصحيحة فى معارضة النصوص الصحيحة القطعية الثبوت ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

ولقد حكم بعض الفقهاء فى هذا الباب أيضا حكما غامضا حيث قال « الصحيح هو أن الخوارج يجوز قتلهم والاجازة على جريمتهم ١١١ » . وموضع الغموض فى هذا الحكم هو أن كلمة « الخوارج » عند جميع الفقهاء غير محددة المدلول الشرعى ، بل هى عندهم تنطبق على طوائف مختلفة من العصاة ، تنطبق عندهم على المرتدين ، وعلى المارقين ، وعلى المخاريين لله ورسوله الساعين فى الارض فسادا وعلى بغاة المؤمنين المقتلين على الملك أو عرض من الدنيا ، هؤلاء جميعا عندهم من الخوارج ١١٠ .

فأى هؤلاء الخوارج تقصدون أيها الفقهاء ١٢ أى هؤلاء الخوارج تأمرونا أن نقتل أسراهم ونجهز على جرحائهم ١٢ إن قتل الأسير والأجهاز على الجريح واتباع المولى واجب فى الخوارج المارقين ، حرام فى بغاة المؤمنين ، فالحكم بذلك فى عموم الخوارج هو حكم خاطئ لا محالة ، لأنه يحل فى موضع ، ويحرم فى موضع .

وإن من فضل الله ونعمته أنه لم يقل بهذا القياس الخاطئ إلا قلة من الفقهاء لم يقل بقتل الأسير المسلم من الطائفة الباغية من المؤمنين إلا فقيه واحد ، ولم يقل

بالاجهاز على جريهم إلا فقيهان^١ بينما هدى الله الباقيين إلى الصواب ، فقالوا جميعا لا يقتل من بغاة المؤمنين أمير ، لا أثناء الحرب ولا بعدها ، ولا يؤخذ من أموالهم شيء من أى نوع كان ، لاسلح ولا كراع ولا متاع ، لافى الحرب ولا بعدها .

تفنيد اقوال الفقهاء

أخطأ أبو حنيفة في قوله يقتل الاسير من البغاة مادام القتال لمعارضة القرآن^٢ وأخطأ في قوله ولا ضمان لما تلف لمعارضة ذلك للنص القرآنى العام (كل نفس بما كسبت رهينة)^٣ وأخطأ في قوله ولو لهم فئة أجهز على جريهم واتبع مواهبهم وإلا فلا لمعارضة ذلك للنصوص^٤ ولا نعدام النص بذلك ، وأخطأ ابن قدامة في قوله ، الصحيح أن الخوارج يجوز قتلهم والاجازة على جريهم ، لانه تعميم في موضع التخصيص ، هذا الحكم لا يعم جميع الخوارج ، ولكنه يخص نوعاً منهم هم المارقون .
و أخطأ أبو يوسف في قوله ، السلاح والكراع يقسم ويخمس ، ولا يفعل ذلك بسائر الاموال ، هذا خاطئ . من الاساس لمخالفة النص^٥ ، ثم هو خاطئ مرة أخرى لانه تقسيم بالرأى لا نص به ، ولا اعتبار له .
و أخطأ الشافعى في ترده في الحكم ، بين اسقاط ما بينهم من الدماء والجراحات والأموال ، وبين أن يأخذ بعضهم حقهم من بعض ، الحقوق في الدماء والاموال وغيرها ثابتة بالنصوص الشرعية ، لا تسقط برأى أحد من الناس وأصاب أبو حنيفة في قوله ، إذا انجلت الحرب لا يقتل أحد من الامرى (أسرى بغاة المؤمنين) ، لانعدام النص بقتله ، وأصاب في قوله يؤخذ السلاح والكراع فقط أثناء الحرب ، ثم يرد إليهم بعد الحرب ، لان هذا إجراء تحفظى

هو عمل مباح من أعمال الإصلاح، وليس غنماً، فلا خطأ فيه .
وأصحاب الشافعي وابن حزم في قولهما، لا يقتل أسراهم لا أثناء الحرب
ولا بعدها، لمطابقة النص الذي يحض على الإصلاح بينهما، ولانعدام النص بالقتل
وأصحاب مالك وأصحاب ابن حزم في قولهم، لا يؤخذ شيء من ذلك كله
(القيء) ، لافي الحرب ولا بعدها، لمطابقة النص .

حكم الشرع

لا أسر ولا سبي ولا غنم من الطائفة الباغية من المؤمنين بعد فيثها إلى أمر
الله إنما أذن الله في قتالها حتى تنفي إلى أمر الله فإن فاءت رجعوا أخوة مؤمنين
لا يحل منهم شيء .

سبب الخلاف

الحكم في دين الله بالرأى دون النص، وفي معارضة النص

النصوص العامة (ت ع)

نذكر هنا بعض النصوص العامة الضابطة لجميع أحكام الجنايات وغيرها من الشرائع الإسلامية، وهي تتكون من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي هي في ذروة الصحة في البخاري ومسلم، مرقمة بأرقام متسلسلة، لسهولة الرجوع إليها عند الحاجة، مع بيان مقاصدها :-

العاقل

- ١ - ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾^١
٢ [رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم وعن الثام حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق]^٢

الأكراه

- ٣ - ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْأَمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^٣
٤ - ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^٤
٥ - ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَجَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^٥

المحطى

- ٦ - ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^٦

الناسي والمحطى والمضطر

- ٧ - ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^٧

(١) الانعام (١٢١) (٢) الحج ٩ - ٢٩٢ (٣) النحل ١٠٦
(٤) النور ٢٣ (٥) البقرة ٢٥٦ (٦) الأحزاب ٥ (٧) البقرة ٢٨٦

٨ ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾
التَّيْبِينَ

٩ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بَدِيحًا فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا
قَوْمًا بِجَمِيعِ آيَةٍ فَتُصْهِبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِينَ ﴿
١٠ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ذُرِبَتْكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا
فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿

النِّية

١١ [إِنْما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنْما لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى]^٤ عن عمر ابن
الخطاب عن النبي ﷺ .

الحدود كفارة ذنب المسلم

١٢ [وَمَنْ آتَى مِنْكُمْ حَدًّا فَأَقِمْ عَلَيْهِ فَهُوَ كِفَارَتُهُ]^٥ عبادة ابن الصامت
عن النبي ﷺ

الاختلاف

١٣ [لَا تَخْتَلَفُوا فَإِنْ مِنْكُمْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلْ كُتِبَ]^٦ عن ابن مسعود
عن النبي ﷺ

١٤ [إِنْما هَلَاكٌ مِنْكُمْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ]^٧ عن عبد الله

ابن عمرو عن النبي ﷺ

١٥ ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا
فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾^٨

(١) الأنعام ١١٩ (٢) الحجرات ٦ (٣) النساء ٩٤ (٤) مسلم ٦ - ٤٨

(٥) مسلم ٥ - ١٢٧ (٦) ٢٤١٠ ، ٢٤٧٦ نج (٧) مسلم ٨ - ٥٧

(٨) البقرة ١٧٦

التحاكم:

- ١٦ ﴿فَبِإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^١
 ١٧ ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾^٢
 ١٨ ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾^٣

- ١٩ ﴿وَأُولَئِكَ كَانُوا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٤
 ٢٠ ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾^٥

تغيير الشرائع

- ٢١ [سحقاً سحقاً لمن غير بعدى] عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ
 ٢٢ [من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد] عن عائشة عن النبي ﷺ
 ٢٣ [من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد] عن عائشة عن

النبي ﷺ

لاشفاعة في حد من حدود الله

- ٢٤ لما شفع اسامة ابن زيد في الخزومية التي سرق ، قال له رسول الله ﷺ [أتشفع في حد من حدود الله؟] ثم قام فخطب فقال يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا

(١) النساء ٥٩ (٢) الشورى ١٠ (٢) آل عمران ١٩

(٤) النساء ١٢ (٥) يونس ٢٢ (٦) ٦٥٨٤ هـ

(٧) مسلم ٥ - ١٢٢ (٨) ٢٦٩٧ هـ

عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد بدعا [عن عائشة
عن النبي ﷺ

الكتب

٢٥ [من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين]
٢٦ [كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع] عن أبي هريرة عن
النبي ﷺ

الشرط الباطل

٢٧ [ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة
شرط]^٧

٢٨ [قضاء الله أحق وشرط الله أوثق] عن عائشة عن النبي ﷺ

اتباع الظن

٢٩ ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ
شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾^٨
٣٠ ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾^٩
٣١ ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ
رَبِّهِمُ الْهُدَى ﴾^{١٠}

حرمة الدماء ولأموال

٣٢ [إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ،
في بلدكم هذا في شهركم هذا]^{١١}

إيئنة أو اليقين

(١) ٦٧٨٠ ج - (٢) مسلم ٧/١ (٣) مسلم ٨/١ (٤) ٢٧٢٩ ج
(٥) يونس ٢٦ (٦) يونس ٦٦ (٧) النجم ٢٣ (٨) ١٧٢٩ ج

٣٣ قال النبي ﷺ للمدعي [ألك بينة ؟] قال لا ، قال لخصمه احلف^١ .

٣٤ ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^٢

التعزير

[لا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ]^٣ عن أبي بردة الأنصاري

عن النبي ﷺ .

شهادة المرأة

٣٦ قال ﷺ [ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟] قلن بلى قال

فذلك من نقصان عقليهما^٤

سؤال من يعلم

٣٧ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ^٥

٣٨ ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ

أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾^٦

٣٩ ﴿ وَلَا يُنْفِثُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾^٧

شرح ما لم يأذن به الله

٤٠ ﴿ أَمْ أَمْرُكُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا أَمَرَ بِاللهُ وَلَوْ لَا

كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِّ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^٨

الافتراء على الله

٤١ ﴿ وَلَا تَقُولُوا إِنَّمَا أَصْنَفُ الْأُسْتَفْهَاتِ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ

لِنَفْتَرُوعَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يَفْلَحُونَ ﴾^٩

(١) ٢٦٦٦-٢٦٦٧ نح () البقرة ١١١ (٢) ٤٨/٦٩ و٤٩ و٥٠ نح

(٤) ٣٠٤-٢٦٥٨ نح (٥) النحل ٤٣ (٦) الزمر (٧) فاطر ١٤

(٨) الشورى ٢١ . (٩) النحل ١١٦

تبدیل کلمات الله

- ٤٢ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ
جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا وَنَبَّسُوا الْفَرَارِ﴾ (١) ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ (٢) ﴿لَا يُبَدَّلُ
إِكْلِمَاتِهِ وَأَنْ تَعْبُدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِدًا﴾ (٣)
٤٣ ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٤)

مبرات الكافر المسلم

- ٤٤ [لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم] عن أسامة ابن زيد عن
النبي ﷺ .

سوء التأويل

- ٤٥ قال ﷺ [هلك المتنطعون ، هلك المتنطعون ، هلك المتنطعون] عن
عبد الله عن النبي ﷺ .

البلاغ والبيان

- ٤٦ ﴿وَمَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ
وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (١)
٤٧ ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ
يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٢)
٤٨ ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَيَّ رَسُولُنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (٣)
٤٩ ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (٤)

الاعتصام من الضلال

- ٥٠ ﴿وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (١)
(١) إبراهيم ٢٨ (٢) يونس ٦٤ (٣) الكهف ٢٧ (٤) البقرة ٢١١
(٥) ٦٧/٦٤ سج (٦) مسلم ٥٨/٨ (٧) النحل ٦٤ (٨) النحل ٤٤
(٩) المائدة ٩٢ (١٠) الشورى ٤٨ (١١) آل عمران ١٠١

٥١ ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ
الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١

٥٢ ﴿ وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى
وَأِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ۝٢

٥٣ ﴿ فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ
ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْنَى ۝٣

الفهارس

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٥
١ جنائية شرب الخمر	٢٠
النصوص	٢١
باب عقوبة شارب الخمر	٢٥
باب حكم شارب الخمر إذا مات من العقوبة	٣٩
باب هل يقتل شارب الخمر في الرابعة	٤٢
باب هل يجلد في سكره أم في صحوه	٤٦
باب هل يجلد الذمي شارب الخمر	٥٠
باب هل يجلد الأخرس والجاهل والمكره	٥٢
٢ جنائية رمى المحصنات	٥٤
النصوص	٥٤
باب أنواع المقتوفين	٥٧
باب أنواع القذف	٧٢
باب العفو عن القذف	٧٧
باب الغاذف إن كان والدًا أو مالًا	٨٧
باب مضاعفة الحد بتعدد المقتوفين	٨٩
باب تنصيف الحد على العبيد	٩٣
باب شرط الشكوى لأقامة الحد	٩٤
باب قتل الكافر إذا قذف مسلمًا	٩٦

الموضوع
٣ جنائية السرقة رقم الصفحة ٩٨

النصوص	٩٨
نصاب السرقة	١٠١
١ باب الحرز	١٠٣
٢ باب الاختلاس	١١٣
٣ باب السرقة من الغنيمة (الغلول) أو من بيت المال	١٢٩
٤ باب السرقة من الحمام أو المسجد أو المقبرة	١٣٤
٥ باب أنواع المسروقات	١٣٩
٦ باب سرقة الأقارب والأزواج	١٧٢
٧ باب شرط إحضار المسروق	١٨٩
٨ باب رد الشيء المسروق ويومه وهبته	١٩١
٩ باب الشركاء في السرقة	١٩٧

٤ جنائية الزنا ٢١٥

النصوص	٢١٥
١ باب النفي	٢٢٥
٢ باب تنصيف العذاب	٢٢٥
٣ باب الرجم	٢٣٤
٤ باب جمع الجلد والرجم	٢٤١
٥ باب دفع تهمة الزنا بدعوى الزوجية أو الملاكية	٢٤٤
٦ باب الأحصان	٢٤٨

الموضوع	رقم الصفحة
٧ باب الخطأ والعمد في الزنا	٢٦١
٨ باب من تزوجت بعدها	٢٨٨
٩ باب الشغار	٢٩٣
١٠ باب المنة	٣٠٠
١١ باب نكاح التحليل	٣٢٨
١٢ باب المستأجرة للزنا أو الخدمة	٣٦٠
١٣ باب زواج أو شراء أو قتل المزدني بها	٣٦٥
١٤ باب الفروج المعارة	٣٦٨
١٥ باب زنا الرقيق	٣٧٧
١٦ باب الشهود على الزنا	٣٩٢
١٧ باب الأقرار والتلفين	٤١٢
١٨ باب كيفية الرجم والصلاة على المرحوم	٤١٥
١٩ باب قتل الزاني بمجده الرجل على امرأته	٤١٧
٥ جنائية الردة	٤٣١
النصوص	٤٣١
١ باب قتل المرتد	٤٣٣
٢ باب قتل المرأة المرتدة	٤٤٥
٣ باب قتل من بدل كفره بكفر	٤٤٨
٤ باب الأكرام في الدين	٤٥١

الموضوع	رقم الصفحة
٥ باب ميراث المرتد	٤٦٠
٦ جنائية الحرابة والافساد	٤٦٩
النصوص	٤٦٩
١ باب تعريف المحاربين والمفسدين	٤٧٣
٢ باب الحد للأمام والقود لولى الدم	٤٩٩
٣ باب الخيار فى العقوبات الأربع	٥٠٨
٤ باب جرائم المحارب والمفسد	٥١٥
٥ باب حكم الردء (الظهير)	٥٢٥
٦ باب لا نصاب للمحاربة	٥٣٣
٧ باب تنفيذ العقوبات	٥٣٥
٨ باب التوبة	٥٤٧
٧ جنائية المارقين	٥٥٩
النصوص	٥٥٩
٨ جنائية الناكثين	٥٨٥
النصوص	٥٨٥
١ باب تعريف الناكثين وحكمهم	٥٩٣
نقض العهد وحكمه	٥٩٦
٩ جنائية البغالة	٥٩٩
النصوص	٥٩٩

٦٠١	١ باب تعريف البغاة وحكمهم
٦٢٣	٢ باب حكم الأمر والسبي والغنم
٦٢٩	١٠٠ النصوص العامة

فهرس المرجع

- ١ القرآن الكريم
- ٢ صحيح البخارى طبعه مطبعة الشعب ١٣٧٨
- ٣ صحيح مسلم طبعه مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر
- ٤ مختصر صحيح مسلم للنزدى تحقيق ناصر الدين الألبانى الطبعه الثانية ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م المكتب الإسلامى دار العربية
- ٥ فتح البارى بشرح البخارى المطبعة السلفية ومكتبتها ٢١ شارع الفتح بالروضة
- ٦ صحيح مسلم بشرح النووى المطبعة المصرية ومكتبتها سوق الأوقاف بأرض شريف شارع عبد العزيز
- ٧ الأم للشافعى كتاب الشعب رمضان ١٣٨٨ هـ ديسمبر ١٩٦٨ ميلادية
- ٨ الوطأ لمالك كتاب الشعب
- ٩ المغنى لابن قدامه مكتبة الجمهورية العربية لصاحبها عبد الفتاح عبد الحميد مراد بشارع الصنادقية بجوار الأزهر بمصر
- ١٠ حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار الطبعه الثانية ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر
- ١١ المحلى لابن حزم مكتبة الجمهورية العربية لصاحبها عبد الفتاح عبد الحميد مراد بشارع الصنادقية بجوار الأزهر بمصر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٢ التفسير الكبير للامام الفخر الرازى الطبعه الأولى ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م المطبعة المصرية محمد محمد عبد اللطيف

- ١٣ تفسير القرآن العظيم لابن كثير المكتبة التجارية الكبرى بمصر
- ١٤ مختصر تفسير ابن كثير اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني دار
القرآن الكريم
- ١٥ بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد المكتبة التجارية الكبرى بمصر
ص ب ٥٧٨

مفتاح الـ موز

ق	قرآن كريم
خ	صحيح البخارى
م	صحيح مسلم
فح	فتح البارى
طأ	موطأ مالك
أم	الأم للشافعى
مغ	المغنى للحنابلة
در	الدر المختار للحنفية
حل	المحلى لابن حزم
بد	بداية المجتهد لابن رشد
ن	النص فى هذا الديوان
ن ع	نص عام
ط	طريق الحديث
ض	صحيفة
زى	الفخر الرازى
كث	تفسير ابن كثير
نو	شرح النووى
↑	صواب
↓	خطأ
﴿ ﴾	آية قرآنية
[]	حديث شريف

تصويبات

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٨٨	١٧	وأصابوا	وأصابوا
٨٨	٨	برجم	برجم
٨٩	١١	البرهان	والبرهان
٩١	٤	سبق	سبق
٩١	٤	بعشرة	بعشر
٩٤	٩	يبرأتها	يبرأتها
٩٦	٢٠	أخطأ	أخطأ
١١٠	٦	أراينم	أراينم
١١٦	١٧	أني	أني
١١٨	١٦	والمخداع	والمخداع
١١٨	١٧	والمجنى عليه	بالمجنى عليه
١٢١	٢١	يأخذه	يأخذه
١٢٢	٣	جد	جحد
١٢٣	١٨	اقترضه	اقترضه
١٢٦	١٨	القطع	القطع
١٢٦	١٩	آخذ	آخذ
١٣٤	١٦	الققها	الققها
١٤٠	٥	أوذى	أوذى
١٤١	١٥ ر ١٣	العجر	الحجر

٧٧٨	الحلى	الجلى	١٦	١٤١
٢٨٥	فضه	فصيه	٢٠	١٤١
٥٨٥	على	على	٢٠	١٤٣
٢٨٥	ومن	ومر	٤	١٤٤
٢٨٥	الفاسقون	الفاسقون	٤	١٤٤
٢٨٥	فأذوهما	فأذوهما	١٠	٢١٥
٢٨٥	أتت	أتيت	١١	٢٢٢
٧٦٥	معقده	معقده	١٣	٢٧١
٧٦٥	فأذا	فأذا	١٧	٢٧١
٣٦٥	هدية	هدية	١٦	٣٣٦
٥٦٥	فحكه	فحكة	١	٤٢٦
٥٦٥	رجل	رخل	١٥	٤٣١
٥٦٥	أرش	أرشن	٢١	٤٦٤
٧٦٥	لمطابقة	مطابقة	٢٠ و ١٨	٤٦٦
٧٦٥	النساء	النسنا	الهامش	٥٢٩
١٠٠٢	تطعمها	تطعمها	١٤	٥٤٢
١٠٠٢	المارقين	المارقون	١٦	٥٧٢
١٠٠٢	رجلك	رجلك	٦	٥٩٠
٦٠٢	أربعين	ربعين	١٧	٥٩٢
٥٠٢	بسيام	بسأهم	١٥	٥٧٧
٢٠٢	أفضل	أفضل	١٧	٥٧٧
٢٠٢				

٥٧٧	١٧	أفضل	أفضل	٢١
٥٨٤	٥٣	مثل	قتل	١٣١
٥٨٥	١٨	الجلالة	الجلالة	٤٥١
٥٨٦	١	وأزل	وأنزل	١٥١
٥٨٦	٢	وقذف	وقذف	٤١٨
٥٨٦	١٠	وأخذ جوكم	وأخرجوكم	٥١٢
٥٨٩	١٤	بسم	يُسَمَّر	٢١٨
٥٩٣	٢٠	لقاء السلم	إلقاء السلم	٢٧٢
٥٩٣	١١	كما يدافع	كما يدافعون	١٩٢
٥٩٤	٢١	من يهود	مع يهود	٢٥٧
٥٩٥	٢	أمير	أمير	٤٦٥
٥٩٥	٥	بن سلام	ابن سلام	١٢٥
٥٩٥	١٢	خبير	خبير	٣٤٢
٥٩٧	٨ و ١٠	بن	ابن	٢٢٢
٥٩٧	١٣	عدم	عهدم	٢٢٥
٦٠٠	٧	وقع	وقع	٢٣٥
٦٠٠	١٩	وليس	فليس	٢٧٥
٦٠٠	٢١	ابن قدامة	تحذف لأن موضعها ص ٦٠١	٢٨٥
٦٠٢	١٦	الكافرون	الكافرون	٢٢٥
٦٠٥	١٥	خارج بغاة	خوارج و بغاة	٢٧٥
٦٠٦	٣	منها	منهما	٢٧٥
٦٠٦	٣	فيها	فيهما	

١٠	٦٠٦	في هذه الصورة	مع هذه الصورة
٦	٦٠٨	فعل	فعل الطغاة
١٠٥ - ٤٩٧	٦٠٩	الهامش	١٠٥ - ٤٩٧
١٦	٦١٠	وبشما	وبشما
٨	٦١٢	بذلك	بذلك
١١	٦١٢	بالقسط	والقسط
٣	٦١٣	ودا	وداه
١٤	٦١٣	الهامش	(٢) طائفة من أهل
١٤	٦١٨	بن المنذر	ابن المنذر
١٥	٦١٨	فأوم	فأوها
١٦	٦١٨	وحدوا	وجدوا
٢٠	٦١٨	عن الأمام	عن ظاعة الأمام
١١	٦١٩	لا يحنق	لا يحنق
١٧	٦١٩	بمتنع	بمتنع
٢	٦٢٠	وليسوا	وليسوا
٦	٦٢٠	جق	حق
١٨	٦٢٠	المارفين	المارقين
٦	٦٢١	قاتلة	قاتله
١٦	٦٢١	حقيفة	حقيفة
١	٦٢٢	ويبطش	ويبطش
١٢	٦٢٣	قوامه	قدامة
٢١	٦٢٣	اخوه	إخوة

١٠٢	١	مباح	مباح	١	٦٢٨
٨٠٢	٢	فإن الله	فإن الله	١٤	٦٢٩
٦٠٢	٣	ما حرم	ما حرم	١	٦٣٠
٤١٢	٤	والأموال	والأموال	١٧	٦٣٢
٢١٢	٥	ليس	ليس	٧	٦٣٣
٢١٢	٦	عقلها	عقلها	٨	٦٣٣
٢١٢	٧	سرقة الأقارب	سرقة الأقارب	١٠	٦٣٧
٢١٢	٨	أما قوله (٢)	أما قوله (٢)		
٨١٢	٩	ينظر	ينظر		
٨١٢	١٠	له	له		
٨١٢	١١	أصله	أصله		
٨١٢	١٢	وله كما	وله كما		
٨١٢	١٣	فيها	فيها		
٨١٢	١٤	منه	منه		
٨١٢	١٥	أصله	أصله		
٨١٢	١٦	له	له		
٨١٢	١٧	نحوه	نحوه		
٨١٢	١٨	نحوه	نحوه		
٨١٢	١٩	نحوه	نحوه		
٨١٢	٢٠	نحوه	نحوه		
٨١٢	٢١	نحوه	نحوه		
٨١٢	٢٢	نحوه	نحوه		
٨١٢	٢٣	نحوه	نحوه		
٨١٢	٢٤	نحوه	نحوه		
٨١٢	٢٥	نحوه	نحوه		
٨١٢	٢٦	نحوه	نحوه		
٨١٢	٢٧	نحوه	نحوه		
٨١٢	٢٨	نحوه	نحوه		
٨١٢	٢٩	نحوه	نحوه		
٨١٢	٣٠	نحوه	نحوه		
٨١٢	٣١	نحوه	نحوه		
٨١٢	٣٢	نحوه	نحوه		
٨١٢	٣٣	نحوه	نحوه		
٨١٢	٣٤	نحوه	نحوه		
٨١٢	٣٥	نحوه	نحوه		
٨١٢	٣٦	نحوه	نحوه		
٨١٢	٣٧	نحوه	نحوه		
٨١٢	٣٨	نحوه	نحوه		
٨١٢	٣٩	نحوه	نحوه		
٨١٢	٤٠	نحوه	نحوه		
٨١٢	٤١	نحوه	نحوه		
٨١٢	٤٢	نحوه	نحوه		
٨١٢	٤٣	نحوه	نحوه		
٨١٢	٤٤	نحوه	نحوه		
٨١٢	٤٥	نحوه	نحوه		
٨١٢	٤٦	نحوه	نحوه		
٨١٢	٤٧	نحوه	نحوه		
٨١٢	٤٨	نحوه	نحوه		
٨١٢	٤٩	نحوه	نحوه		
٨١٢	٥٠	نحوه	نحوه		
٨١٢	٥١	نحوه	نحوه		
٨١٢	٥٢	نحوه	نحوه		
٨١٢	٥٣	نحوه	نحوه		
٨١٢	٥٤	نحوه	نحوه		
٨١٢	٥٥	نحوه	نحوه		
٨١٢	٥٦	نحوه	نحوه		
٨١٢	٥٧	نحوه	نحوه		
٨١٢	٥٨	نحوه	نحوه		
٨١٢	٥٩	نحوه	نحوه		
٨١٢	٦٠	نحوه	نحوه		
٨١٢	٦١	نحوه	نحوه		
٨١٢	٦٢	نحوه	نحوه		
٨١٢	٦٣	نحوه	نحوه		
٨١٢	٦٤	نحوه	نحوه		
٨١٢	٦٥	نحوه	نحوه		
٨١٢	٦٦	نحوه	نحوه		
٨١٢	٦٧	نحوه	نحوه		
٨١٢	٦٨	نحوه	نحوه		
٨١٢	٦٩	نحوه	نحوه		
٨١٢	٧٠	نحوه	نحوه		
٨١٢	٧١	نحوه	نحوه		
٨١٢	٧٢	نحوه	نحوه		
٨١٢	٧٣	نحوه	نحوه		
٨١٢	٧٤	نحوه	نحوه		
٨١٢	٧٥	نحوه	نحوه		
٨١٢	٧٦	نحوه	نحوه		
٨١٢	٧٧	نحوه	نحوه		
٨١٢	٧٨	نحوه	نحوه		
٨١٢	٧٩	نحوه	نحوه		
٨١٢	٨٠	نحوه	نحوه		
٨١٢	٨١	نحوه	نحوه		
٨١٢	٨٢	نحوه	نحوه		
٨١٢	٨٣	نحوه	نحوه		
٨١٢	٨٤	نحوه	نحوه		
٨١٢	٨٥	نحوه	نحوه		
٨١٢	٨٦	نحوه	نحوه		
٨١٢	٨٧	نحوه	نحوه		
٨١٢	٨٨	نحوه	نحوه		
٨١٢	٨٩	نحوه	نحوه		
٨١٢	٩٠	نحوه	نحوه		
٨١٢	٩١	نحوه	نحوه		
٨١٢	٩٢	نحوه	نحوه		
٨١٢	٩٣	نحوه	نحوه		
٨١٢	٩٤	نحوه	نحوه		
٨١٢	٩٥	نحوه	نحوه		
٨١٢	٩٦	نحوه	نحوه		
٨١٢	٩٧	نحوه	نحوه		
٨١٢	٩٨	نحوه	نحوه		
٨١٢	٩٩	نحوه	نحوه		
٨١٢	١٠٠	نحوه	نحوه		

مطبعة السنة المحمدية
 ١٧ شارع شريف باشا الكبير بمادين
 ٩٠٧٩٠٤